



تراث معلّم للِقواعدِ الفقهيةِ والأصوليةِ

المجلد الثالثون
قسم القواعدِ الأصوليةِ



طبع على نفقة

مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان

للأعمال الخيرية والإنسانية

ص.ب: 41355 - أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6577577 - فاكس: 02 - 6577572

www.zayed.org.ae

© حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة

لمؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية

ومجمع الفقه الإسلامي الدولي

الطبعة الأولى

1434هـ - 2013م

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من

الوسائل سواء التصويرية أو الإلكترونية أو الميكانيكية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي

والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من

مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية

ومجمع الفقه الإسلامي الدولي

التنفيذ الطباعي: المجموعة الطباعية www.printinggroup.com

التجليد الفني: البساط الجديدة للتجليد وتصنيع الكتاب info@newbsat.com

تراثي
للنوع الفقهية والأصولية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكتاب الثالث: قواعد الأدلة الشرعية (تكملة)

الكتاب الرابع: قواعد تفسير النصوص (يتبع)

الباب الثاني

قواعد التبعية

رقم القاعدة: ٢٠٠٥

نص القاعدة: الاستدلالُ حُجَّةٌ^(١).

صاغ أخرى للقاعدة :

- ١ - الاستدلال من جملة الطرق المفيدة للأحكام^(٢).
- ٢ - الاستدلال من الأدلة الشرعية^(٣).
- ٣ - الاستدلال يصح القول به^(٤).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - الأصل في المنافع الإباحة وفي المضار التحريم^(٥). (متفرعة).
- ٢ - الاستصحاب حجة^(٦). (متفرعة).
- ٣ - المصلحة المرسلة حجة^(٧). (متفرعة).

(١) قواطع الأدلة في الأصول لابن السمعاني ٢/٢٥٩.

(٢) التحرير للمرداوي ٨/٣٧٣٩، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٤/٣٩٧.

(٣) انظر: رفع الحاجب لابن السبكي ٤/٤٨١، إجابة السائل شرح بغية الأمل للصنعاني ص ٢١٤.

(٤) البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين الجويني ٢/٨١٨.

(٥) المنهاج للبيضاوي مع شرحه نهاية السؤل للإسنوي ٢/٣٦٠، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٦) شرح مختصر الروضة للطوفي ٣/١٦٢، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٧) شرح مختصر الروضة للطوفي ٣/٢٠٩، ٢١٠، التحرير للمرداوي ٧/٣٣٩٤، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب للشوشاوي ٦/١٧٦ مكتبة الرشد، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

- ٤ - الاستحسان حجة^(١). (متفرعة).
- ٥ - قول الصحابي حجة^(٢). (متفرعة).
- ٦ - الاستقراء التام حجة^(٣). (متفرعة).
- ٧ - الاستدلال بأقل ما قيل صحيح^(٤). (متفرعة).
- ٨ - الاستدلال يكون بطريق التلازم بين الحكمين وبطريق التنافي بينهما^(٥). (بيان).

شرح القاعدة :

الاستدلال لغة: طلب دلالة الدليل؛ فالسين والتاء للطلب، والمادة استفعال من الدليل كالاستنطاق والاستنصار، أي: طلب النطق والنصرة.

يقال: استدل فلان على الشيء: طلب دلالته عليه، وبالشياء على الشيء: اتخذه دليلاً عليه، واستدل على الأمر بكذا: وجد فيه ما يرشده إليه.

وإذا كانت لفظة «الدلالة» في اللغة تعني: الإرشاد، ولفظة «الدليل» تعني: المرشد والموصل إلى المطلوب، فالاستدلال عبارة عن: طلب الإرشاد والاهتداء إلى المطلوب^(٦).

(١) شرح مختصر الروضة للطوفي ٢٠٢/٣، البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٣٩٤/٤، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «الاستحسان حجة شرعية».

(٢) المنهاج للبيضاوي مع شرحه الإبهاج ١٧٥٧/٣ المكتبة المكية، انظر: التمهيد للإنسوي ص ٦١٠، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «قول الصحابي هل هو حجة؟».

(٣) التجميع للمرداوي ٣٧٨٨/٨، «الاستقراء التام يفيد القطع» الإبهاج لابن السبكي ١٧٢١/٣، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «الاستقراء حجة».

(٤) انظر: الإبهاج لابن السبكي ١٧٢٥/٣، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٥) مفتاح الوصول للتلمساني ص ١٦١.

(٦) انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٢٠٩، لسان العرب لابن منظور ١٤١٤/٢، الكليات لأبي البقاء =

واصطلاحاً: عرف الاستدلال بتعريفات كثيرة، يمكن ردها إلى تعريفات ثلاثة:

- أولها: تعريف إمام الحرمين في «البرهان» بأنه: «معنى مشعر بالحكم، مناسب له فيما يقتضيه الفكر العقلي من غير وجدان أصل متفق عليه، والتعليل المنصوب جارٍ فيه» اهـ^(١).

- وثانيها: تعريف الآمدي في «الإحكام» له، بأنه: «عبارة عن دليل لا يكون نصاً، ولا إجماعاً، ولا قياساً» اهـ^(٢)، ومثله تعريف ابن الحاجب في «المختصر الكبير» بأنه: «كل دليل ليس بنص، ولا إجماع، ولا قياس علة» اهـ^(٣).

- وثالثها: تعريف القرافي في «شرح تنقيح الفصول» له، بأنه: «محاولة الدليل المفضي إلى الحكم الشرعي من جهة القواعد، لا من جهة الأدلة المنصوبة» اهـ^(٤).

= الكفوي ١/١٧٤، كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٢/٣٩٨، تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ٧/٣٢٥، المرجع لعبد الله العلياني ١/١٣٧ دار المعجم العربي بيروت، المعجم الوسيط ١/٢٩٤.

(١) البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين ٢/٧٢١.

(٢) الإحكام للآمدي ٤/١٠٤ مؤسسة الحلبي، وانظر: منتهى السؤل للآمدي ٣/٤٩ ط صبيح، وفيه: «عبارة عن دليل ليس بنص، ولا إجماع، ولا قياس» اهـ.

(٣) منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ٢٠٢، وانظر: مختصر المنتهى لابن الحاجب بشرح العضد ٢/٢٨٠ ط الأميرية، وفيه: «ما ليس بنص، ولا إجماع، ولا قياس، وقيل: ولا قياس علة» اهـ.

(٤) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٠٥، ٤٠٦ ط تونس، ويقرب منه تعريف ابن جزى الغرناطي في تقريب الوصول إلى علم الأصول ص ٣٨٧، ٣٨٨ مكتبة ابن تيمية، حيث عرفه، فقال: «محاولة الدليل المفضي إلى الحكم، ويقال باصطلاحين، أحدهما: محاولة الدليل الشرعي وغيره من الأدلة المعلومة، أو غيرها من جهة القواعد، لا من جهة الأدلة المعلومة، وهو قصدنا هنا، والثاني: محاولة الدليل الشرعي وغيره من الأدلة المعلومة أو غيرها. والثاني أعم، والأول أخص» اهـ.

ونلاحظ في تعريف الأمدي : أنه يعني بالاستدلال: كل الأدلة غير النص والإجماع والقياس، وأدخل ابن الحاجب في الاستدلال نوعين من أنواع القياس، هما: قياس الدلالة، والقياس بنفي الفارق، وذلك بالقيد الذي وضعه في التعريف: «ولا قياس علة»؛ إذ القياس أنواع ثلاثة: قياس العلة، وقياس الدلالة، والقياس بنفي الفارق.

وهذه التعريفات تعبر عن وجهات نظر ثلاث: الأولى: لإمام الحرمين ومتابعيه، والثانية: للأمدي وكثيرين، والثالثة: للقرافي وابن جزى الغرناطي^(١).

وهي تعريفات تُعد من قبيل الرسوم التي تتكلم عن خصائص المعرف أكثر مما تتكلم عن ذاتياته، وإذا أردنا أن نحد الاستدلال عند إمام الحرمين، فهو: بناء الأحكام الشرعية على المعاني الكلية المناسبة، من غير نظر إلى أصولها الجزئية من نصوص القرآن والسنة.

وتعريف الأمدي إذا وضعناه في مقابلة الأنواع التي حددها، كبعض أنواع الاستدلال، أمكننا أن نعرف الاستدلال حدًا عنده بالقول بأنه: مجموعة القواعد الضابطة لطلب الدلالة من الدليل.

والأنواع التي ذكرها الأمدي كأنواع للاستدلال أربعة: أولها - ويتعلق بالمقدمات العقلية التي تستخدم عند التوصل للأحكام الشرعية من الأدلة - وهو ما عبر عنه بقوله: «وجد السبب فثبت الحكم، ووجد المانع وفات الشرط؛ فينتفي الحكم» اهـ^(٢)، وهو في الحقيقة ثلاثة أدلة، أحدها: يتعلق بالسبب، وثانيها: يتعلق بالشرط، وثالثها: يتعلق بالمانع. وهي عبارة عن استدلالات منطقية حذفت إحدى مقدمتيها؛ لظهورها وشهرتها، فالأول يمكن تقريره على

(١) انظر: تقريب الوصول إلى علم الأصول ص ٣٨٧، ٣٨٨، وقد سبق تعريفه في الهامش قبل الماضي.

(٢) الإحكام للأمدي ١٠٤/٤.

النحو التالي: وجد السبب، وكل سبب إذا وجد وجد الحكم؛ فوجد الحكم. وهكذا في الآخرين.

والثاني عبر عنه بقوله: «ومنها: انتفاء الحكم؛ لانتفاء مداركه، كقولهم: الحكم يستدعي دليلاً، ولا دليل: فلا حكم» اهـ^(١)، وهذا النوع في معنى ما قبله؛ ولذلك قرره الآمدي بنحو ما قررت به النوع الأول.

والثالث: القياس المنطقي بنوعيه: الاقتراني، والاستثنائي^(٢)، والرابع: استصحاب الحال، وتكلم عنه في مسألتين: أولاهما: في الاستدلال باستصحاب الحال، والثانية: في الاستدلال باستصحاب حكم الإجماع في محل الخلاف، وهذا النوع من الأدلة قرره الآمدي بطريقة منطقية، وهي: أن الحكم الفلاني قد كان فيما مضى ولم يظن عدمه، وكل ما هو كذلك فهو مظنون البقاء، والعمل بالظن حجة متبعة، أو: أن الحكم الفلاني كان معدوماً فيما مضى ولم يظن وجوده، وكل ما هو كذلك فهو مظنون العدم، والعمل بالظن حجة متبعة.

كما كان حريصاً على الإشارة إلى المعنى الكلي الملاحظ في الاستصحاب، وهو: أنه لا عبرة للحادث الطارئ في مقابلة القديم الثابت، ما لم يدل دليل على التغيير.

وحاصل الأمر: أننا نجد أن الآمدي إنما كان يعني بهذه الأنواع: مجموعة الأدوات التي يستخدمها الفقيه عند تعامله مع الأدلة الشرعية؛ حتى يتوصل بها إلى الحكم الشرعي، وبعبارة أخرى: مجموعة الإجراءات التي ينتهجها في تعامله مع الأدلة الشرعية.

وهذه الأدوات والإجراءات بمثابة القواعد الضابطة لذهن الفقيه في طلبه

(١) الإحكام للآمدي ١٠٥/٤.

(٢) انظر: الإحكام للآمدي ١٠٥/٤.

لدلالة الدليل على الحكم الشرعي، وقد اعتبرها - رحمه الله تعالى - أدلة شرعية؛ حيث إنها يترتب عليها الحكم الشرعي في نهاية الأمر، كما يترتب على الأدلة المعلومة من النص، والإجماع، والقياس. ومع أنها تؤدي للحكم الشرعي ويلزم منها، فليست نصاً ولا إجماعاً ولا قياساً، وإن ترتبت في وجودها على النص والإجماع والقياس.

وعلى كل: فإن مصطلح الاستدلال عند الآمدي قد أخذ معنى آخر متمماً لما عناه إمام الحرمين، فقد عني به إمام الحرمين: البناء، أما الآمدي فقد عني به: منهج الاستنباط، ومجموعة الأدوات والإجراءات التي نتوصل بها إلى هذا البناء.

ثم إن تعريف القرافي في «شرح تنقيح الفصول» للاستدلال - بأنه: «محاولة الدليل المفضي إلى الحكم الشرعي من جهة القواعد، لا من جهة الأدلة المنصوبة» اهـ^(١) - إنما يشير به إلى التعرف على الأحكام الشرعية من الأدلة، بواسطة القواعد والقوانين العقلية، والقواعد الكلية، وطرق إثباتهما؛ ولذلك جعل تحت الاستدلال قاعدتين: أولاهما: تختص بالملازمات العقلية التي تستخدم كطريقة إجرائية للتعرف على الأحكام من الأدلة، وثانيتهما: قاعدة الأصل في المنافع الإذن، وفي المضار المنع؛ إشارة لأخذ دليل من تتبع مقاصد الشرع وموارده.

(١) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٠٥، ٤٠٦ ط تونس، ويقرب منه تعريف ابن جزري الغرناطي في تقريب الوصول إلى علم الأصول ص ٣٨٧، ٣٨٨ مكتبة ابن تيمية، حيث عرفه فقال: «محاولة الدليل المفضي إلى الحكم، ويقال باصطلاحين، أحدهما: محاولة الدليل الشرعي وغيره من الأدلة المعلومة، أو غيرها من جهة القواعد، لا من جهة الأدلة المعلومة، وهو قصدنا هنا، والثاني: محاولة الدليل الشرعي وغيره من الأدلة المعلومة أو غيرها، والثاني أعم، والأول أخص» اهـ.

ويدخل تحت القسمين: طرق إثباتهما كالأقيسة المنطقية، والاستقراءات، والقواعد العقلية^(١).

وإذا كانت التعريفات السابقة من قبيل الرسوم التي تتكلم عن خصائص المعرف أكثر مما تتكلم عن ذاتياته، فيمكن لنا أن نعرف الاستدلال حدًّا بقولنا^(٢): «هو بناء حكم شرعي على معنى كلي، من غير نظر إلى الدليل التفصيلي».

فإن الاستدلال هو ذلك البناء نفسه، حيث يقوم المجتهد الذي يزاوِل الاستدلال ببناء حكم شرعي على أمر كلي، وأعني بذلك الأمر الكلي: القواعد العقلية الكلية، والنقلية الكلية التي استنبطت من الأصول الجزئية، سواء أكانت هذه الأصول نصًّا أم إجماعًا أم قياس علة.

وهذا التعريف يشمل كل ما ذهب إليه إمام الحرمين، والآمدي، والقرافي، ومن تابعهم؛ فإمام الحرمين كان يعني بالأمر الكلي: القواعد النقلية الكلية المستنبطة من مجمل الأصول الجزئية المنصوصة، والآمدي عدد أنواعًا للاستدلال هي في مجملها عبارة عن: القواعد والقوانين العقلية التي تحكم وتضبط ذهن المجتهد في عملية الاستدلال، والقرافي ذكر لأنواع الاستدلال قاعدتين: أولاهما: تعنى بالقواعد العقلية الكلية، وهي قاعدة الملازمات، وثانيتهما: تعنى بالقواعد النقلية الكلية، وهي قاعدة الأصالة، أي: أن الأصل في المنافع الإذن، وفي المضار المنع.

وإذا كنا قد أشرنا - قبل أثناء التعرض لتعريف الآمدي وابن الحاجب

(١) انظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٠٥، ٤٠٦، تقريب الوصول لابن جزي ص ٣٨٧، ٣٨٨، حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب (التنقيح) لمحمد الطاهر ابن عاشور ٢٢٨/١ مطبعة النهضة بنهج الجزيرة تونس.

(٢) انظر: الاستدلال عند الأصوليين للدكتور أسعد عبد الغني السيد الكفراوي ص ٤٩ دار السلام.

للاستدلال - إلى أن تعريف ابن الحاجب يتسع ليشمل كل الأدلة سوى الكتاب والسنة والإجماع وقياس العلة، فنعرف يقيناً أن الاستدلال أعم من الأدلة المختلف فيها وهي أخص منه؛ لأن من أنواع الاستدلال كثيراً من الأدلة المتفق عليها، كقياس الدلالة، والقياس بنفي الفارق، والأقيسة المنطقية، والاستقراء التام.

وهذا ما دفع ابن السبكي إلى التصريح بأن الاستدلال متفق عليه لا يختلف فيه بحال؛ وذلك لأن علماء الأمة أجمعوا على أن هناك دليلاً شرعياً غير الأدلة الأربعة، الكتاب والسنة والإجماع والقياس، ثم بعد أن اتفقوا على وجوده كان الاختلاف فقط في تشخيصه؛ فقال قوم: إنه الاستصحاب، وقال قوم: هو الاستحسان، وقال قوم: هو المصالح المرسلة... إلخ ما يعرف من الأدلة غير الأربعة^(١)، ثم بنى هذا على توجيه السين والتاء في مادة الاستدلال، وبين أنها تأتي لمعانٍ أخرى غير الطلب، ومن هذه المعاني: الاتخاذ، وهو المعنى الأليق هنا؛ وعليه فمعنى هذا الباب عنده: أن هذا باب ما اتخذه دليلاً، والسر في جعل هذا الباب متخذاً، دون الكتاب والسنة والإجماع والقياس: أن تلك الأدلة الأربعة قام القاطع عليها، ولم يتنازع المعتبرون في شيء منها، وكان قيامها لم ينشأ عن صنيعهم واجتهادهم، بل أمر ظاهر.

وأما ما عقد له هذا الباب، فهو شيء قاله كل إمام بمقتضى تأدية اجتهاده، فكأنه اتخذه دليلاً، كما تقول: الشافعي يستدل بالاستصحاب، ومالك بالمصالح المرسلة، وأبو حنيفة بالاستحسان، أي: يتخذ من كلامهم ذلك دليلاً، كما تقول: يحتج بكذا، وهذا معنى مليح في سبب تسميته بـ (الاستدلال)^(٢).

فالمتفق عليه: أن الاستدلال موضوع في مصطلح الأصوليين، بإزاء دليل

(١) انظر: رفع الحاجب لابن السبكي ٤/٤٨١، ٤٨٢.

(٢) انظر: رفع الحاجب لابن السبكي ٤/٤٨٢.

غير الأربعة، اختلفوا في تشخيصه، بعد اتفاقهم على أن ذلك الدليل موضوع، وعليه فمن قال مثلاً: الاستدلال هو الاستصحاب، وشرع من قبلنا، والملازمات العقلية، لا يعنى أن الاستدلال هو الثلاثة فقط، وإنما يشخص موضوع الاستدلال عنده وحده دون غيره، وإن شخص غيره موضوع الاستدلال بهذه الثلاثة، أو بعضها، أو زاد عليها، أو حتى تركها واختار غيرها؛ وعليه: فموضوع الاستدلال إنما هو القدر المشترك، وفي الحقيقة فإنه لفظ موضوع للأعم استعمال في الأخص عند كل واحد منهم، ولا يستطيع واحد أن يذهب إلى أن الأصوليين وضعوا على سبيل القطع الاستدلال لما رآه هو حجة دون غيره^(١)، والقدر المشترك المتفق عليه بين جميع أنواع الاستدلال: أنها مجموعة من الأدلة تبنى فيها الأحكام على المعاني الكلية المستخلصة من جملة النصوص الشرعية، دون نظر إلى دليل جزئي من الكتاب والسنة، وكذلك مجموعة من القواعد العقلية والمنطقية التي تضبط ذهن المستدل في عملية الاستدلال.

المعنى الإجمالي للقاعدة^(٢) : تقرر القاعدة أن الاستدلال من جملة الطرق الشرعية المعتمدة والدالة على الأحكام، فهو دليل وحجة شرعية يجب اتباعه، وتبنى عليه الأحكام وتثبت به، ويجب العمل بمقتضاه، وتحرم مخالفته.

(١) انظر: رفع الحاجب لابن السبكي ٤/٤٨١ وما بعدها.

(٢) انظر: في القاعدة الفصول في الأصول للجصاص ٩/٤ وما بعدها، شرح العمد لأبي الحسين ٢/٢١٢ وما بعدها، التريب والإرشاد الصغير للباقلاني ١/٢٠٨، اللمع للشيرازي ص ٥٥، ٥٦ ط الحلبي، المنحول للغزالي ص ٣٥٣ وما بعدها، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٢/٧٠٤، ٢/٦٧٦ وما بعدها، البرهان لإمام الحرمين ٢/٧٢١ وما بعدها، قواطع الأدلة لابن السمعاني ٢/٢٥٩ وما بعدها، الإحكام للآمدي ٤/١٠٤ وما بعدها، منتهى السؤل للآمدي ٣/٤٩، منتهى الوصول لابن الحاجب ص ٢٠٢، مختصر المنتهى مع العنصر ٢/٢٨٠ الأميرية، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٠٥، ٤٠٦، الإيضاح لقوانين الاصطلاح لمحيي الدين ابن الجوزي ص ١٢٤ مكتبة مدبولي، البديع لابن الساعاتي ٣/١٠٥٢، نهاية الوصول للهندي ٨/٤٠٤٠ وما بعدها، علم الجدل في علم الجدل للطوفي ص ٤٠ وما بعدها، جمع الجوامع لابن السبكي مع شرح المحلي والبناني ٢/٣٤٣، رفع الحاجب لابن السبكي ٤/٤٨٠ وما بعدها.

ومقتضى القاعدة هو ما عليه الجمهور، ولم يخالف في موضوع القاعدة إلا القاضي الباقلاني، وجماعة من المتكلمين؛ فذهبوا إلى منع القول بالاستدلال، والاقتصار على اتباع كل معنى له أصل جزئي من أصول الشريعة، ومما احتجوا به: أن الأدلة الشرعية محصورة في الكتاب والسنة، وإجماع الأمة، والقياس على أحدها. والاستدلال قسم لا يشهد له أصل من هذه الأصول، بل هو خارج عنها، وليس يدل له دلالة الأدلة العقلية على مدلولاتها؛ فينتفي العمل به^(١).

وأجيب عليهم: بأننا لا نسلم أن الاستدلال خارج عن هذه الأصول الشرعية، بل هو مردود إليها، فالحكم فيه وإن لم يستند إلى أصل جزئي منها، إلا أنه يشترط فيه قربه واستناده إلى المعاني الكلية المقصودة بها، وهذه المعاني الكلية لا تعرف بدليل واحد منها، بل بأدلة كثيرة لا حصر لها من الكتاب والسنة والإجماع وقرائن الأحوال^(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن الجمهور وإن قالوا بهذه القاعدة، إلا أنهم لم يكونوا في القول بالاستدلال على حد سواء، فهناك من توسع في القول بالاستدلال، سواء قربت فيه المعاني الكلية من موارد النص أو بعدت، بشرط: ألا يصد عنها أصل جزئي من الأصول الثلاثة: الكتاب، والسنة، والإجماع.

وهناك من اعتمد الاستدلال، وإن لم يستند إلى حكم متفق عليه في أصل جزئي، بشرط قربه من المعاني الكلية للأصول الثابتة، وهو مذهب الشافعي - رضي الله عنه - ومعظم الحنفية.

وفي النهاية نشير إلى أن إمام الحرمين، وتلميذه الغزالي - رحمهما الله

(١) انظر: البرهان لإمام الحرمين ٧٢٢/٢، قواطع الأدلة لابن السمعاني ٢٥٩/٢، فصول الأصول لـ خلفان السيابي ص ٣٥٠ ط عمان.

(٢) انظر: البرهان لإمام الحرمين ٧٢٣/٢، ٧٢٤، قواطع الأدلة لابن السمعاني ٢٦١/٢.

تعالى - قد وضعاً ضابطاً للاستدلال المقبول عندهما، فصرحاً بأن: «كل معنى مناسب للحكم، مطرد في أحكام الشرع، لا يرده أصل مقطوع به مقدم عليه، من كتاب أو سنة أو إجماع؛ فهو مقول به، وإن لم يشهد له أصل معين» اهـ^(١)، فالمعتبر في الاستدلال: أن يكون المعنى الكلي المناط به الحكم مخيلاً به مناسباً له - أي: يقصد منه المحافظة على مقصود الشرع من الخلق: بحفظ دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم - يطرد في أحكام الشرع، لا يتخلف في بعضها، سالمًا على السبر، لا يرده أصل قطعي من كتاب أو سنة أو إجماع، وإن لم يشهد له أصل جزئي بعينه من الأصول الشرعية.

أدلة القاعدة :

استدل القائلون بحجية الاستدلال، واعتباره دليلاً شرعياً تبنى عليه الأحكام، بأننا نعلم قطعاً أنه لا يجوز أن تخلو واقعة عن حكم الله تعالى، معزو إلى شريعة نبينا محمد ﷺ^(٢)؛ بدلالة: أنه لم يُروَ عن السلف الماضين أنهم أخلوا واقعة - على كثرة المسائل، وازدحام الأقضية والفتاوى - عن حكم الله تعالى، ولو كان ذلك ممكناً؛ لكانت تقع قطعاً؛ أخذاً من مقتضى العادة، لكنه لم يقع؛ فدل على أنه لا تخلو واقعة عن حكم الله تعالى.

وعليه فقد علمنا أنهم - رضوان الله عليهم - استرسلوا في بناء الأحكام استرسال واثق بانبساطها وشمولها للوقائع، وقد تصدوا لإثباتها فيما وقع، وتشوفوا في إثباتها فيما سيقع، ولا يخفى على منصف أنهم ما كانوا يفتنون فتوى من تنقسم الوقائع عنده إلى ما يعرى عن حكم الله تعالى، وإلى ما لا يعرى عنه^(٣).

(١) المنحول للغزالي ص ٣٦٤، وانظر: البرهان لإمام الحرمين ٧٣٢/٢، ٧٣٣.

(٢) انظر: البرهان لإمام الحرمين ٧٢٣/٢، قواطع الأدلة ٢٦٠/٢.

(٣) انظر: البرهان لإمام الحرمين ٧٢٣/٢، قواطع الأدلة ٢٦٠/٢.

فإذا تبين ذلك، فنقول: لو انحصرت مآخذ الأحكام في المنصوصات والمعاني الجزئية المستثارة منها، لما اتسع باب الاجتهاد؛ فإن المنصوصات ومعانيها الجزئية المعزوة إليها قليلة جداً - بالنسبة لمجمل الشريعة، فهي بالنسبة للشريعة كغرفة ماء من بحر - لا تنسحب على كل المعاني، ولو لم يتمسك المأضون بالمعاني الكلية المستنبطة من الأصول الشرعية المنصوصة، في وقائع لم يعهدوا أمثالها، لكان وقوفهم في الأحكام زائداً على فتاويهم وجريانهم فيها^(١).

تطبيقات القاعدة :

١- ذهب الإمام الشافعي إلى أن الرجعية محرمة الوطاء، وأنه لا يجوز مراجعتها إلا بالقول؛ لأنها متربصة في تبرئة الرحم، وتسليط الزوج على شغل رحمها في الزمان الذي تؤمر فيه بالتربص متناقض، وما قاله الشافعي ليس له أصل جزئي من النصوص الشرعية، وإنما قاله من فقه العدة، فهو يقول: إن العدة تربص لصيانة وبراءة الرحم، والوطء شغل للرحم، والصيانة مع التسليط على شغل الرحم متضادان، والشرع لا يرد بالمتناقض، وما قاله محض تمسك بالاستدلال؛ إذ يقوم على نفي التناقض عن الشريعة من وجهة نظره، ونفي التناقض عن الشرع معنى كلي دلت عليه مجمل النصوص^(٢).

٢- ذهب أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - إلى أنه إذا انكشف ربع ساق المرأة وهي في الصلاة فسدت صلاتها؛ من حيث إن الناظر إلى

(١) انظر: البرهان لإمام الحرمين ٧٢٣/٢، قواطع الأدلة ٢/٢٦٠.

(٢) انظر: البرهان لإمام الحرمين ٧٢٧/٢، قواطع الأدلة ٢/٢٦١، المنحول للغزالي ص ٣٦١، الوصول إلى الأصول لابن برهان ٢/٢٩٠ مكتبة المعارف بالرياض.

الساق لا ينكشف له في كل حال إلا ربعها، فصار حكم الربع في هذا الباب حكم الكل؛ فوجب أن يحكم بأن انكشاف الربع بمثابة انكشاف كل الساق، وهذه الطريقة التي استند إليها الإمام أبو حنيفة، لا تستند إلى أصل جزئي معين من النصوص الشرعية، بل هو محض استناد إلى المعاني الكلية المعقولة، وهي حقيقة الاستدلال^(١).

٣- سئل الزهري - رحمه الله تعالى - عن الزيتون: أفیه زكاة أم لا؟، فقال: «هو مكال فيه العشر»^(٢)، وقوله: «هو مكال فيه العشر» قياس اقتراضي حملي حذفت إحدى مقدمتيه اختصاراً، فالأصل أنه قياس صورته هكذا: الزيتون مكال، وكل مكال فيه العشر: فالزيتون فيه العشر.

والمقدمة الكبرى في هذا القياس (كل مكال فيه العشر) يستدل عليها بالاستقراء؛ فكأنه قال: استقرأت كل مكال، فوجدت أن القدر الواجب فيه هو العشر.

فالزهري قد قرر إجابته على هيئة قياس حملي ليتوصل منه إلى حكم شرعي، والقياس الحملي من أنواع الاستدلال.

ومثله: ما ورد أن ابن المسيب - رحمه الله تعالى - رأى رجلاً يعبث بلحيته في الصلاة، فقال: «لو خشع قلب هذا؛ لخشعت جوارحه»^(٣).

(١) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٢٠١/١ ط كراتشي، شرح العمدة لأبي الحسين البصري ٢٣٠/٢،

٢٣١ مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، المبسوط للسرخسي ١٩٧/١ دار المعرفة ببيروت.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٣٧٢/٢.

(٣) رواه عبد الرزاق في مصنفه ٢٦٦/٢ (٣٣٠٩)، ابن أبي شيبة في مصنفه ٨٦/٢ (٦٧٨٧).

وهنا قد بين الحكم وصاغه على هيئة قياس شرطي اتصالي، تقديره: لكنه لم يخشع فلم تخشع جوارحه، أو: لكن جوارحه لم تخشع فلم يخشع قلبه.

والقياس الشرطي الاتصالي من أنواع الاستدلال التي يتوصل بها إلى الأحكام.

٤- ورد أن إبراهيم النخعي - رحمه الله - قال في الحائض تسمع سجدة التلاوة: «لا تسجد؛ هي تدع أعظم من السجدة: الصلاة المكتوبة»^(١).

وفي رواية: أن سعيد بن جبير سئل عن الحائض تسمع السجدة، فقال: «سجود؛ الصلاة أكبر من ذلك»^(٢).

وما تمسك به النخعي وابن جبير في بيان الحكم هنا نوع من أنواع الاستدلال عند كثيرين، وهو ما يعرف بالتعلق بالأولى، أو الاستدلال بالأولى، أو التمسك بنفي الفارق، وكلها عبارات تؤدي معنى واحداً؛ حيث يُذكر متفق عليه، ثم يُذكر مختلف فيه، ويقال: هذا الحكم المختلف فيه أولى بالحكم من المتفق عليه.

وهنا قد ذكرنا متفقاً عليه - وهو عدم جواز صلاة الحائض للصلاة المكتوبة - ثم بينا عدم جواز سجودها للتلاوة، وأن عدم سجودها للتلاوة أولى من عدم صلاتها المكتوبة، فإذا حرمت صلاتها للمكتوبة؛ فحرمة سجودها سجدة التلاوة أولى.

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٣٧٥/١.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٣٧٥/١.

٥ - ورد أن جماعة من الصحابة - كعمر، وعلي، وابن مسعود، والمغيرة ابن شعبة - رضي الله عنهم - قالوا: «إن العنين يؤجل سنة، فإن أتاها، وإلا فرق بينهما»^(١).

وهذه من المسائل التي لم يرد فيها نص، فاجتهدوا فيها وانتهوا إلى هذا، وهو شيء قالوه بمحض الاجتهاد، وعليه فقد أخذ كثير من الفقهاء بقول هؤلاء الصحابة في هذه المسألة، وقول الصحابي من أنواع الاستدلال عند جماعة^(٢).

٦ - أخرج ابن أبي شيبة بسنده، أن شريحاً القاضي جاءه قوم من الغزالين يختصمون، فقالوا: سنتنا فيما بيننا، فقال: «ستكم فيما بينكم»^(٣)، فهنا سأل الغزالون شريحاً أن يقضي بينهم؛ استناداً إلى ما تعارفوه في شأن صناعتهم الخاصة بهم، فأقرهم على ذلك، وقضى بينهم على عرفهم الخاص بهم، والعرف نوع من أنواع الاستدلال.

٧ - أخرج ابن أبي شيبة بسنده عن نافع قال: «بلغ عمر بن الخطاب أن ناساً يأتون الشجرة التي بويح تحتها، قال: فأمر بها فقطعت»^(٤)، وهنا قطع عمر - رضي الله عنه - الشجرة؛ سداً لذريعة الشرك بالله، والفتنة، مع أنه لم يوجد نص صريح يستند إليه في هذا، لكنه أصل سد الذرائع، وسد الذرائع من أنواع الاستدلال عند جماعة من الأصوليين.

(١) رواه سعيد بن منصور ٥٣/٢، ٥٤، وابن أبي شيبة ٤٩٣/٣، ٤٩٤، البيهقي في الكبرى ٢٢٦/٧.
(٢) انظر: المذهب للشيرازي ٤٩/٢، بداية المجتهد لابن رشد ٣٩/٢، المغني لابن قدامة ٣٨٦/٦، ٣٨٧، الاختيار لتعليل المختار للموصلي ٥٨/٣، مغني المحتاج للخطيب الشربيني ٢٠٥/٣، ٢٠٦، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥٨٠/٢.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ٢٠/٥.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ١٥٢/٢.

٨- المدعى عليه في باب الدعاوى لا يطالب بحجة على براءة ذمته، بل القول في الإنكار قوله يمينه؛ بناء على أن الاستصحاب حجة، والاستصحاب أحد أنواع الاستدلال^(١).

٩- إذا وجدنا شَعْرًا، ولم يدر هل هو من مأكول أو لا؟ فهل هو نجس أو طاهر؟ فيه وجهان للشافعية، أحدهما: هو الطهارة. والوجهان مبنيان على أحد أنواع الاستدلال، وهو أن الأصل في المنافع الإباحة، أو التحريم^(٢).

ومثله: إذا أشكل علينا أمر حيوان، أو نبات مجهول سُمِّيَتْهُ، ولم يرد فيهما نص بحل ولا حرمة، فهذا مبني على نوع من أنواع الاستدلال، وهو أن الأصل في المنافع الإذن، وفي المضار المنع والتحريم، وللشافعية في الصورتين وجهان، الأولى: الأصح فيها الحل، والثانية: الأصح فيها الحل^(٣).

د. أسعد الكفراوي

* * *

(١) انظر: شرح الكوكب المنير ٤/٤٤٢.

(٢) انظر: التمهيد للإسنوي ص ٦٠٠، البحر المحيط للزركشي ١/١٦٢.

(٣) انظر: البحر المحيط للزركشي ١/١٦٢، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٠، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٤، الوصول إلى قواعد الأصول للتمرتاشي ص ٣٢٠.

رقم القاعدة: ٢٠٠٦

نص القاعدة: المَصْلَحَةُ الْمُرْسَلَةُ حُجَّةٌ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١- المصالح المرسلة يجوز بناء الأحكام عليها^(٢).
- ٢- يجوز التمسك بالمصالح المرسلة مطلقاً^(٣).
- ٣- المصالح المرسلة من أصول الشريعة^(٤).
- ٤- المصالح المرسلة معتبرة^(٥).
- ٥- التمسك بالمصالح المستندة إلى كلي الشرع جائز^(٦).

(١) شرح مختصر الروضة للطوفي ٢/٣٠٩، ٢١٠ مؤسسة الرسالة، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه للمرداوي ٧/٣٣٩٤ مكتبة الرشد، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب للشوشاوي ٦/١٧٦ مكتبة الرشد، وانظر: روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة ٢/٥٤٠ دار العاصمة، ومثلها: «المصالح المرسلة حجة شرعية» المصطفى في أصول الفقه لابن الوزير ص ٣٧٢ دار الفكر.

(٢) المسودة لآل تيمية ص ٤٥٠ دار الكتاب العربي.

(٣) انظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني ص ٧٩٢ دار ابن كثير، وفي معناها: «التمسك بالمصلحة المرسلة جائز» المحصول في علم أصول الفقه للفخر الرازي ٦/١٦٥ مؤسسة الرسالة.

(٤) الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي ٣/٧٤ دار المعرفة بيروت.

(٥) إجابة السائل شرح بغية الأمل للصنعاني ص ٢٠٩ مؤسسة الرسالة، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل لعبد القادر بن بدران ص ٢٩٥ مؤسسة الرسالة.

(٦) تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٢٧٨ مكتبة العيكان.

قواعد ذات علاقة :

- ١- المصلحة المرسله ليست بحجة^(١). (مخالفة).
- ٢- الاستدلال حجة^(٢). (أصل).
- ٣- وضع الشرائع إنما هو لمصالح العباد^(٣). (أصل).
- ٤- المصلحة المُحافِظَةُ على مقصود الشرع حجة لا خلاف فيها^(٤). (أخص).
- ٥- الفتوى تدور مع المصلحة حيث دارت^(٥). (مكملة).
- ٦- اتباع المصالح يُبنى على ضوابط الشرع ومراسمه^(٦). (مكملة).

شرح القاعدة :

هذه القاعدة تتناول أحد الأدلة الشرعية المختلف فيها وفي حجيتها عند الأصوليين، والمصلحة لغة: مفعلة من الصلاح ضد المفسدة، وهي كالمنفعة وزناً ومعنى، فهي مصدر بمعنى الصلاح، كالمنفعة بمعنى النفع، أو هي اسم

(١) شرح مختصر الروضة للطوفي ٢٠٩/٣، ٢١٠، التحرير شرح التحرير في أصول الفقه للمرداوي ٣٣٩١/٧، شرح الكوكب المنير لابن النجار ١٦٩/٤ مكتبة العبيكان، وفي معناها: «المصالح المرسله لا يجوز بناء الأحكام عليها» المسودة لآل تيمية ص ٤٥٠.

(٢) قواطع الأدلة في الأصول لابن السمعاني ٢٥٩/٢ دار الكتب العلمية، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٣) الموافقات ٦/٢، وانظرها بلفظها في قسم القواعد المقاصدية.

(٤) انظر: المستصفي للغزالي ص ١٤١٣ دار الكتب العلمية، وانظرها في قسم القواعد المقاصدية بلفظ: «المصلحة المُحافِظَةُ على مقصود الشرع حجة لا خلاف».

(٥) إحياء علوم الدين للغزالي ١١٠/٢، وانظرها بلفظها في قسم القواعد المقاصدية.

(٦) انظر: شفاء الغليل للغزالي ص ٢٤٥ مطبعة الإرشاد ببغداد، وانظرها بلفظها في قسم القواعد المقاصدية.

للواحدة من المصالح. والمرسلة: من الإرسال بمعنى الإطلاق، أي: أطلقها الشرع، فلم يقيدھا باعتبار ولا بإلغاء^(١).

واصطلاحاً: عرفت المصلحة بتعريفات عدة، منها: ما عرفها به ابن قدامة في (روضة الناظر) بأنها: «جلب المنفعة، أو دفع المضرة» اهـ^(٢)، وقيل فيها: هي «المحافظة على مقصود الشرع بدفع المفسد عن الخلق» اهـ^(٣).

قال الغزالي: «أما المصلحة فهي: عبارة - في الأصل - عن جلب منفعة أو دفع مضرة، ولسنا نعني به ذلك، فإن جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الخلق، وصلاح الخلق في تحصيل مقاصدهم، لكننا نعني بالمصلحة: المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة» اهـ^(٤).

والمصالح المرسلة عند الأصوليين، هي: «ما لم يشهد له من الشرع بالبطلان ولا بالاعتبار نص معين» اهـ^(٥)، وعرفها شيخ الإسلام ابن تيمية فقال:

(١) انظر: المصباح المنير للفيومي ص ٣٤٥ المكتبة العلمية، مختار الصحاح للرازي ص ٣٧٥ مكتبة لبنان ناشرون، البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٣٧٧/٤، تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ٥٤٦/٦: ٥٤٩ دار الهداية، والمطلع على أبواب الفقه لمحمد بن أبي الفتح البجلي ص ٢١٩ المكتب الإسلامي، تيسير الوصول إلى قواعد الأصول ومعاقد الفصول للفرزاني ص ٣٠١ دار ابن الجوزي، ومعجم لغة الفقهاء لمحمد رواس قلعجي ص ٤٣٢ دار النفائس.

(٢) روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة ٤٧٨/١، ٢٣٨/٢ مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، وهو - أيضاً - في التحرير للمرداوي ٣٣٩٨/٧، ومثله لابن بدران في المدخل ص ٢٩٣، حيث قال: "المصلحة جلب نفع أو دفع ضرر" اهـ، وعرفها الطوفي بمثله في شرح مختصر الروضة للطوفي ٢٠٤/٣، حيث قال هي: "جلب نفع أو دفع ضرر" اهـ.

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٣٧٧/٤، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٧٩٢ دار ابن كثير.

(٤) المستصفى من علم الأصول للغزالي ٤١٦/١، ٤١٧.

(٥) المستصفى من علم الأصول للغزالي ٤١٦/١.

«المصالح المرسلّة، وهو: أن يرى المجتهد أن هذا الفعل يجلب منفعة راجحة، وليس في الشرع ما ينفيه» اهـ^(١)، وقال الشاطبي: «المصالح المرسلّة يرجع معناها إلى اعتبار المناسب الذي لا يشهد له أصل معين، فليس له على هذا شاهد شرعي على الخصوص» اهـ^(٢).

ومن هذا ندرك أن المقصود بالمصالح المرسلّة: كل مصلحة داخلّة في مقاصد الشرع، دون أن يكون لها شاهد شرعي خاص بالاعتبار أو الإلغاء؛ وذلك لأن المصالح منقسمة ثلاثة أقسام:

الأول: ما عهد من الشارع اعتباره، كتشريع حد السرقة حفظاً للأموال.

الثاني: ما عهد منه إلغاؤه، كالتسوية بين الولد والبنت في الميراث، وهذا قول باطل يخالف نص الكتاب بمقتضى المصلحة.

الثالث: ما لم يعهد منه اعتبار له أو إلغاء بنص خاص، وهو ما يُسمى بالمصالح المرسلّة، وسميت بالمرسلّة؛ لأن الشارع أطلقها، فلم يقيدّها باعتبار ولا بإلغاء في دليل خاص، فهي بذلك لم تدخل في المصالح المعيّنة؛ لعدم وجود دليل خاص يتناولها بعينها، ولا في المصالح الملغاة؛ لعدم ورود دليل خاص يهدرها بعينها؛ فسميت لذلك بالمرسلّة، وتسمى بالمناسب المرسل، والمصالح المرسلّة، والاستصلاح، وبغير ذلك^(٣).

وهذا القسم الأخير متردد بين القسمين الأولين، ومن هنا جاء الاختلاف فيه: هل هو معتبر إلحاقاً له بما اعتبره الشارع، أم مُلغى إلحاقاً بما ألغاه الشارع؟^(٤).

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٤٢/١١، ٣٤٣ دار الوفاء.

(٢) الاعتصام للشاطبي ٥/٢ الدار الأثرية.

(٣) انظر: غاية الوصول في شرح لب الأصول لزكريا الأنصاري ص ١٢٦، المصالح المرسلّة لمحمد الأمين الشنقيطي ص ١٠.

(٤) انظر: المستصفى من علم الأصول للغزالي ٤١٥/١، ٤١٦، شرح العضد على المختصر ص ٣٢٠، =

وقد قسم الشاطبي في (الاعتصام) هذا النوع الأخير إلى قسمين: غير ملائم لتصرفات الشرع، بحيث لا يوجد له جنس معتبر من الشرع، وهذا هو المناسب الغريب، وملائم لتصرفات الشرع. فالأول لا خلاف في أنه لا يصح بناء الحكم عليه، وأما الثاني فهو محل الخلاف^(١).

وقريب منه ما صرح به الشيخ زكريا الأنصاري؛ حيث صرح بأن محل الخلاف المذكور إذا علم اعتبار العين في الجنس، أو عكسه، أو الجنس في الجنس، وهو ما يعرف بالملائم، وإلا فهو مردود قطعاً، وهذا هو المناسب الغريب^(٢).

المعنى الإجمالي للقاعدة^(٣): أن المصالح المرسله دليل وحجة شرعية،

= ٣٧٣، تقريب الوصول لابن جزى الغرناطي ص ٤٠٥، ٤٠٩، الاعتصام للشاطبي ٨/٢، ١٢، المصالح المرسله لمحمد الأمين الشنقيطي ص ٨، ٩ ط: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الاجتهاد بالرأي في مدرسة الحجاز الفقهية للدكتور خليفة بأكبر الحسن ص ٤٢٧، ٤٢٨ مكتبة الزهراء.

(١) انظر: الاعتصام للشاطبي ١٢/٢.

(٢) انظر: غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ص ١٢٦، وقد مثل لهذه الثلاثة بالآتي: اعتبار العين في الجنس، مثل: تعليل ولاية النكاح بالصغر حيث ثبت معه، وإن اختلف في أنها له أو للبكارة أو لهما، وقد اعتبر في جنس الولاية حيث اعتبر في ولاية المال بالإجماع كما مر. واعتبار الجنس في العين، مثل: تعليل جواز الجمع حالة المطر في الحضر بالحرّج حيث اعتبر معه، وقد اعتبر جنسه في جوازه في السفر بالنص، إذ الحرج جامع لحرج السفر والمطر. واعتبار الجنس في الجنس، مثل: تعليل القود في القتل بمثقل بالقتل العمد العدوان حيث ثبت معه، وقد اعتبر جنسه في جنس القود حيث اعتبر في القتل بمحدد بالإجماع؛ إذ القتل العمد العدوان جامع للقتل بمثقل، وبمحدد، والقود جامع للقود بالمثقل وبالمحدد.

(٣) انظر في القاعدة وشرحها: المستصفى للغزالي ٤١٤/١ وما بعدها، الإحكام في أصول الأحكام للأمدى ١٦٠/٤ المكتب الإسلامي، منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب ص ١٨٣، ٢٠٨، دار الكتب العلمية، مختصر المنتهى لابن الحاجب وشرحه للعضد ص ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٧٣، ٣٧٤ دار الكتب العلمية، المسودة لآل تيمية ص ٤٥٠ دار الكتاب العربي، المنهاج للبيضاوي وشرحه نهاية السؤل للإسنوي ٩٤٣/٢، ٩٤٦ دار ابن حزم، تقريب الوصول إلى علم الأصول لابن جزى الغرناطي ص ٤٠٥ وما بعدها، البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي =

تثبت بها الأحكام وتبنى عليها، وهي طريق شرعي معتبر للتوصل إلى الحكم الشرعي، فيجب اتباعها والعمل بمقتضاها، وتحرم مخالفتها متى تعين الأخذ بها ومقتضى القاعدة: هو ما عليه الإمام مالك بن أنس - رحمه الله -، والإباضية^(١)، ونسبه جماعة للحنابلة.

وفي موضوع القاعدة أقوال أخرى مخالفة، منها: أن المصالح المرسلة ليست حجة، ولا دليلاً شرعياً تبنى عليه الأحكام، ونسبه الشوكاني للجمهور^(٢)، والزركشي للأكثرين^(٣)، ونسبه في «المسودة» لمتأخري الحنابلة من أهل الأصول والجدل، واختاره^(٤). وممن اختاره: القاضي الباقلاني، وابن الحاجب، والآمدي^(٥)، وحكى اتفاق فقهاء الشافعية والحنفية، وغيرهم، قال: وهو الحق^(٦).

ومن الأقوال المخالفة للقاعدة: أن ما يقع من المصالح والمناسبات في رتبة الحاجة أو التهمة والتحسين، لم يعتبر ولا يجوز الحكم فيها بمجرد المصلحة؛ لأنه يجري مجرى وضع الشرع بالرأي والهوى، وإن وقعت في رتبة

= ٣٧٧/٤ وما بعدها، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب للشوشاوي ١٧٣/٦ وما بعدها، التحبير شرح التحرير للمرداوي ٣٣٩١/٧ وما بعدها، الضياء اللامع لحلولو شرح جمع الجوامع لابن السبكي ٣٦٨/٢، ٣٧١ مركز ابن العطار للتراث، غاية الوصول في شرح لب الأصول لذكريا الأنصاري ص ١٢٦، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص ٢٩٥، ٢٩٦، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٧٢٢، ٧٢٣، ص ٧٩٠ وما بعدها، المصنف لابن الوزير ص ٣٧٠ وما بعدها، نثر الورود على مراقبي السعود لمحمد الأمين الشنقيطي ص ٥٠٥ دار المنارة بجدة.

(١) طلعة الشمس للسالمي ١٤٣/٢.

(٢) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ص ٧٢٢، ٧٢٣، ص ٧٩٠ وما بعدها.

(٣) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٣٧٧/٤ وما بعدها، وتابعه على النسبة للأكثر الشيخ ذكريا الأنصاري في غاية الوصول ص ١٢٦.

(٤) انظر: المسودة لآل تيمية ص ٤٥٠.

(٥) انظر: مراجع القاعدة نفس الصفحات، وبالأخص: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٦٠/٤.

(٦) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٦٠/٤.

الضرورة، فهو معتبر ويجوز بناء الحكم عليه، لكنه اشترط في المصلحة مع كونها ضرورية أن تكون كلية قطعية^(١)، وهو مختار الغزالي في «المستصفى»، وتابعه عليه البيضاوي وجماعة^٢، فهؤلاء قد اعتبروا المصلحة إن كانت ضرورية قطعية كلية، فإن فات أحد هذه الثلاثة لم يعتبروها^(٢).

هذا، وقد اختلف قول الغزالي - رحمه الله - في رتبة الحاجي؛ لأنه في (المستصفى) لم يعتبر المناسب إن وقع في رتبة الحاجي، لكنه في (شفاء الغليل) قبله واعتبره، كما اعتبر ما وقع في رتبة الضرورة؛ فينتج له قول آخر على ما في (شفاء الغليل)^(٣).

ومن الأقوال المخالفة أيضاً: أنه إن كانت المصلحة ملائمة لأصل كلي من أصول الشرع، أو لأصل جزئي؛ جاز بناء الأحكام عليها، وإلا فلا.

ونسبه ابن برهان في الوجيز - على ما حكاه عنه الزركشي في (البحر المحيط) للشافعي، وقال: إنه الحق المختار^(٤).

وما نقله ابن برهان عن الشافعي نقل قريباً منه عنه إمام الحرمين في (البرهان)، والغزالي في (المنخول)، وابن السمعاني في (القواطع) في الكلام على الاستدلال؛ حيث نصوا على أن الشافعي ومعظم أصحاب أبي حنيفة قد ذهبوا إلى اعتماد تعليق الأحكام بالمصالح المرسلة، بشرط ملاءمتها للمصالح المعتمدة المشهود لها بالأصول، وهذا قريب من نقل ابن برهان^(٥).

(١) انظر: المستصفى للغزالي ٤١٨/١، ٤٢١، تقريب الوصول لابن جزي ص ٤١١ - ٤١٤.

(٢) انظر: المستصفى للغزالي ٤١٨/١، ٤٢١، المنهاج للبيضاوي وشرحه نهاية السؤل للإسنوي ص ٢٦، ٣٦٤.

(٣) انظر: المستصفى للغزالي ٤١٨/١ وما بعدها، شفاء الغليل للغزالي ص ١٦٥، ١٦٩.

(٤) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٣٨٩/٤.

(٥) انظر: البرهان لإمام الحرمين ٧٢١/٢ وما بعدها، دار الوفاء، قواطع الأدلة لابن السمعاني ٢٥٩/٢ وما بعدها، المنخول للغزالي ص ٣٥٣ وما بعدها، البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٣٨٩/٤.

هذا وقد صرح القرافي بأن المصلحة المرسلّة معمول بها في جميع المذاهب، قال: «يحكى أن المصلحة المرسلّة من خصائص مذهب مالك، وليس كذلك، بل المذاهب كلها مشتركة فيها؛ فإنهم يعلقون ويفرقون في صور النقوض، وغيرها، ولا يطالبون أنفسهم بأصل يشهد لذلك الفارق بالاعتبار، بل يعتمدون على مجرد المناسبة، وهذا هو عين المصلحة» اهـ^(١)، وتابعه على هذا الزركشي^(٢)، وقد علق ابن أمير الحاج على عبارة القرافي قائلاً: لا يخفى ما فيه لمن تتبع وحقق^(٣)، وقد صرح ابن جزي في (تقريب الوصول) بأن المصلحة قد اعتبر أهل المذاهب قسمًا منها، وانفرد الإمام مالك - رحمه الله - بقسم آخر، فحاصل هذا: أنه اعتبر المصلحة أكثر من غيره، لا أنه انفرد بها^(٤).

وقد حدد الشاطبي للمصلحة المرسلّة أمورًا لا بد من مراعاتها فيها حتى تعتبر، وهي:

- ١- أن تكون ملائمة لمقاصد الشرع، بحيث لا تنافي أصلاً من أصوله، ولا دليلاً من أدلته.
- ٢- أن تكون من المصالح والمناسبات معقولة المعنى التي تتلقاها العقول بالقبول إذا عرضت عليها، لا من الأمور التعبدية التي لا يعقل معناها.
- ٣- أن يكون حاصلها راجعاً إلى حفظ أمر ضروري، أو رفع حرج لازم في الدين^(٥).

(١) نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي ٤٢٧٩/٩ المكتبة العصرية، وانظر نفس المعنى في: شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٢٥، التحبير شرح التحرير للمرداوي ٣٣٩٥/٧، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني ١٣٤/٢ دار الكتاب العربي.

(٢) انظر: البحر المحيط للزركشي ٢١٥/٥، إرشاد الفحول للشوكاني ١٣٤/٢.

(٣) انظر: التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ٣٨١/٣ دار الفكر.

(٤) انظر: تقريب الوصول إلى علم الأصول لابن جزي الغرناطي ص ٤١٨.

(٥) انظر: الاعتصام للشاطبي ٤٧/٢، ٥٦.

فإذا نظرنا إلى عبارة القرافي، ولاحظنا المقصود بالمصلحة عند المالكية كما وضعها الشاطبي، ووقفنا على الأمور التي وضعها، وبين أنه لا بد أن تراعى في المصلحة المرسلة؛ تبين لنا أن المصلحة المرسلة ربما كان الخلاف فيها آيلا إلى المصطلح، أما الحقيقة: فهي أنها موجودة عند الجميع، وإن كان بنسب متفاوتة، ومن رفضها فإنه إنما رفضها؛ ظناً منه أن الأمر فيها يؤول إلى القول بالهوى والتشهي، وهذا ما لا يقول به أحد من علماء الأمة.

ومما يؤيد هذا: ما نقله ابن برهان عن إلكيا الهراسي؛ حيث نقل عنه أن الخلاف في حجية المصلحة المرسلة راجع إلى اللفظ، وأما حظ المعنى فإنه مسلّم من الجواب^(١).

أدلة القاعدة:

١- يدل لهذه القاعدة كثير من النصوص الشرعية، التي تدل على حجية المصالح المرسلة وبناء الأحكام عليها، وأنها مطلوب شرعي يجب ملاحظته في بناء الأحكام، سواء أكان ذلك في جانب جلب المنافع أو دفع المضار، ومن هذه النصوص: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، وقوله: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧]، وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، وقوله: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، وقوله: ﴿وَأَفْعَلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ١ - ٣]، وقوله: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، ﴿قُلْ

(١) انظر: الوصول إلى الأصول لأبي الفتح ابن برهان ٢/٢٨٦، ٢٨٧ مكتبة المعارف بالرياض.

أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴿ [المائدة: ٤]، وقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٣] وقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُم فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وقوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»^(١).

فهذه النصوص، وغيرها كثير يُظهر أن الشريعة تحث على مراعاة المصالح، وأنها مطلوب شرعي تبنى عليه الأحكام.

٢- ويدل لها الإجماع؛ لأن من تتبع أحوال مباحثات الصحابة، علم قطعاً أن هذه الشرائط التي يعتبرها فقهاء الزمان في تحرير الأقيسة والشرائط المعتمدة في العلة والأصل والفرع - ما كانوا يلتفتون إليها، بل كانوا يراعون المصالح؛ لعلمهم بأن المقصد من الشرائع رعاية المصالح؛ فدل مجموع ما ذكرنا على جواز التمسك بالمصالح بالمرسلة^(٢).

فأصحابه - رضي الله عنهم - قد عملوا أشياء بمطلق المصلحة من غير أن يتقدم لها ما يشهد لها بالاعتبار، ولم يخالفهم في ذلك أحد أو ينكر عليهم، وذلك ككتابة المصحف، ولم يتقدم فيها أمر ولا نظير، وكذلك: اتخاذ السجن، فعله عمر، رضي الله عنه. وهدم الأوقاف؛ لتوسعة المسجد النبوي، فعله عثمان، رضي الله عنه، وكالأذان الأول في يوم الجمعة الذي أحدثه عثمان في السوق، وغير ذلك، وهو كثير مما فعله الصحابة؛ لأجل رعاية المصالح، ولم يكن

(١) رواه أحمد في مسنده ٥٥/٥ (٢٨٦٥) وابن ماجه في سننه ٧٨٤/٢ (٢٣٤١) والطبراني في الكبير ٢٢٨/١١ (١١٥٧٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنه، ورواه الحاكم في المستدرک ٦٦/٢ (٢٣٤٥)، والدارقطني في سننه ٥١/٤ (٣٠٧٩) والبيهقي في سننه ١١٤/٦ (١١٣٨٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وقد روي من حديث غيرهما من الصحابة انظر: نصب الراية ٣٨٤/٤.

(٢) انظر: المحصول للرازي ١٦٧/٦.

قد سبق أن النبي ﷺ فعل منها شيئاً، ولم يرد بها نص خاص من كتاب ولا سنة^(١).

٣- أن الله تعالى إنما بعث الرسل، عليهم الصلاة والسلام؛ لتحقيق مصالح العباد، وذلك مما علم بالاستقراء، فمتى وجدنا مصلحة غلب على الظن أنها مطلوبة للشرع، فنعتبرها؛ لأن الظن مناط العمل^(٢).

٤- من المعقول: أننا إذا قطعنا بأن المصلحة الغالبة على المفسدة معتبرة قطعاً عند الشرع، ثم غلب على ظننا أن هذا الحكم مصلحته غالبة على مفسدته؛ تولد من هاتين المقدمتين ظن أن هذه المصلحة معتبرة شرعاً، والعمل بالظن واجب؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «أقضي بالظاهر»^{(٣)(٤)}.

٥- أن الاختصار في الاستدلال على الأحكام على النصوص والأقيسة، يلزم منه خلو بعض الوقائع والحوادث عن الأحكام، وخلوها عن الأحكام باطل، فما أدى إليه يكون باطلاً.

(١) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٢١٣/٣، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب للشوشاوي ١٧٦/٦، ١٧٧، نثر الورود على مراقي السعود ص ٥٠٦، ٥٠٧.

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٢١١/٣، ٢١٢.

(٣) قال الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة ص ٩١: «اشتهر بين الأصوليين والفقهاء، ولا وجود له في كتب الحديث المشهورة، ولا الأجزاء المشهورة، وجزم العراقي بأنه لا أصل له، وكذا أنكره المزني وغيره، نعم في صحيح البخاري ١٦٩/٣ (٢٦٤١) عن عمر: «إنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم» بل وفي الصحيح: البخاري ١٦٤/٥ رقم ٤٣١٥، ومسلم ٧٤٢/٢ رقم ١٠٦٤ (١٤٤) من حديث أبي سعيد رفعه: «إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس»، وفي المتفق عليه من حديث أم سلمة: «إنكم تختصمون إلي، فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض»، والظاهر كما قال شيخنا (الحافظ ابن حجر) رحمه الله: أن بعض من لا يميز ظن حديثاً آخر منفصلاً عن حديث أم سلمة، فنقله كذلك، ثم قلده من بعده» انتهى.

(٤) انظر: المحصول للرازي ١٦٦/٦.

وبيان ذلك : أن النصوص والأقيسة محصورة، فلا تفيد إلا وقائع محصورة، فإن المحصور لا يستوفي غير المحصور، والوقائع والحوادث غير محصورة؛ فاحتجنا إلى المصالح لنحكم بها فيما يرد به نص شرعي خاص بعينه^(١).

تطبيقات القاعدة :

١- عن السائب بن يزيد قال: «كان النداء يوم الجمعة، أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر، رضي الله عنهما، فلما كان عثمان، رضي الله عنه، وكثر الناس، زاد النداء الثالث على الزوراء»^(٢)، وأخرج ابن أبي شيبة بسنده عن الزهري أنه قال: «أول من أحدث الأذان الأول عثمان؛ ليؤذن أهل الأسواق»^(٣)، وعنه - أيضاً - أنه قال: «كان الأذان عند خروج الإمام، فأحدث أمير المؤمنين عثمان التأذينة الثالثة على الزوراء؛ ليجتمع الناس»^(٤).

فهذه الآثار تظهر جلياً مراعاة سيدنا عثمان بن عفان، رضي الله عنه، للمصلحة في سنه للأذان الثاني لصلاة الجمعة؛ فكثرة الناس وانتشارهم جعله يسنه حتى يتحقق البلاغ، ويسمع المسلمون البعيدون عن المسجد، وفي هذا الأمر جلب مصلحة متحققة بتحقيق إعلام المسلمين، ودفع مفسدة تترتب على عدم سماعهم وإعلامهم.

٢- المدين المفلس الذي قامت البيئة على فلسه: ينظر في أداء ما عليه إلى ميسرة بمقتضى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُوْعُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾

(١) انظر: المنحول من تعليقات الأصول للغزالي ص ٣٥٧ دار الفكر.

(٢) رواه البخاري في صحيحه ٨/٢ (٩١٢) وفي مواضع آخر.

(٣) المصنف لابن أبي شيبة ٤/١٣٢ (٥٤٨٠)، ١٩/٥٦٩-٥٧٠، ٥٨٤ (٣٧٠٧٣)(٣٧١٢٤).

(٤) المصنف لابن أبي شيبة ٤/١٢١، ١٣٢، ١٣٣ (٥٤٣٢) (٥٤٨٢)، ١٩/٥٧٠ (٣٧٠٧٤).

[البقرة: ٢٨٠]، أما مدعي الفلس الذي لم تقم بينة على دعواه: فقد ذهب جمع من التابعين إلى أنه يحبس حتى يؤدي ما عليه؛ وذلك مراعاة لمصلحة صاحب الدين؛ بحفظ ماله عليه وعدم تضييعه^(١).

٣- ذهب فقهاء أهل المدينة، وتبعهم الإمام مالك: إلى أن شهادة الصبيان تجوز فيما بينهم في الجراح دون الحقوق^(٢)، وذلك للضرورة؛ لأن شأن الحقوق أن يحضرها الكبار، أما الجراح التي تقع بين الصغار نتيجة الترامي بينهم، فالغالب عدم شهود الكبار لها.

وإجازة أهل المدينة لشهادة الصبيان تعتمد على المصلحة؛ إذ لو لم تقبل شهادتهم لأدى ذلك إلى هدر دمائهم وجراحهم، فتقبل شهادتهم على الوجه الذي يقع على المصلحة^(٣).

٤- ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الزوج المولي من زوجته إذا أبى الفیء أو الطلاق، فإن القاضي يطلق عليه، خلافاً لأهل الظاهر الذين يرون أن المولي من زوجته إن أبى الفیء يحبس حتى يطلق. ويفهم من ذلك: أن من ذهب إلى أن القاضي يطلق عليه إن أبى الفیء أو الطلاق - إنما نظر إلى المصلحة العامة للنساء، وهذا ظاهر لا ينكر^(٤).

(١) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ٢/٢٢٠، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية للدكتور مصطفى الخن ص ٥٦٠، ٥٦١.

(٢) انظر: موطأ الإمام مالك ٢/٧٢٦ (٩)، ورواية يحيى الليثي ص ٥١٥ (١٤٠٥)، والبيهقي في السنن الكبرى ١٠/١٦٢.

(٣) انظر: بداية المجتهد لابن رشد ٢/٢٦٣، الاجتهاد بالرأي للدكتور خليفة بابكر الحسن ص ٤٤٤.

(٤) انظر: المحلى لابن حزم الظاهري ١٠/٤٥، ٤٦، بداية المجتهد لابن رشد ٣/١١٦، الاجتهاد بالرأي في مدرسة الحجاز الفقهية للدكتور خليفة بابكر الحسن ص ٤٥٢، ٤٥٣.

٥- وضع الإشارات التي تنظم السير في الطرقات، ووجوب الوقوف عندها، فوضعها في المدن الكبيرة من الضروريات، التي يؤدي الإخلال بها إلى تلف الأنفس والأموال، فيجب على ولي الأمر وضعها، ويجب على الناس الالتزام بها؛ وكل هذا رعاية لمصالح الخلق^(١).

٦- تحديد الحد الأدنى للأجور التي يتقاضاها العمال يترتب عليه مقصد للشارع، يحقق مصلحة للعامل بتحقيق العدل ورفع الظلم عنه، وتقرير الأجرة التي يستحقها^(٢)، وكذا سن القوانين التي تحمي من ظلم أرباب الأعمال من مثل الفصل التعسفي ونحوه^(٣)، وسن القوانين التي تحدد مدة إنهاء خدمته^(٤)، والتي تحدد له ما يستحقه من الإجازات العادية والطارئة^(٥)، والتي تكفل العامل عند عجزه، وتكفل أولاده من بعده^(٦)، وكذا سن القوانين التي تكفل تأمينه صحياً^(٧)، كل ذلك يحقق مصلحة للعامل تضمن له العدالة في المعاملة وعدم الظلم.

٧- مما يحقق المصالح في هذا العصر: إلزام الحكومات للناس بتسجيل جميع عقودهم، مالية كانت أم غير مالية: من بيع، وشراء، وإجارة، ورهن، وقرض، وزواج، وطلاق، وغيرها؛ لأن في تسجيل هذه

(١) انظر: أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله للدكتور عياض السلمي ص ٢١٠ دار التدمرية.

(٢) انظر: المصلحة المرسلّة وتطبيقاتها المعاصرة للدكتور عبد الله محمد صالح ص ٣٦٧ نشر مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٦ العدد الأول ٢٠٠٠.

(٣) انظر: المصلحة المرسلّة وتطبيقاتها المعاصرة ص ٣٦٥، ٣٦٦.

(٤) انظر: المصلحة المرسلّة وتطبيقاتها المعاصرة ص ٣٦٥.

(٥) انظر: المصلحة المرسلّة وتطبيقاتها المعاصرة ص ٣٦٥.

(٦) انظر: المصلحة المرسلّة وتطبيقاتها المعاصرة ص ٣٦٧، ٣٦٨.

(٧) انظر: المصلحة المرسلّة وتطبيقاتها المعاصرة ص ٣٦٨، ٣٦٩.

العقود في سجلات حكومية مصلحة عظمى للطرفين معاً، من ضمان عدم تلاعب أحد الطرفين بالآخر والاحتيايل عليه، وكذا جحود ما تم الاتفاق عليه، بل من كل ما يفوت على أحدهما المقصود من العقد^(١).

٨- مما يحقق المصالح في عصرنا: إنشاء مراكز للتبرع بالدم؛ حيث يترتب على التبرع بالدم مصلحة لا تخفى من إنقاذ المريض المتبرع له من الهلاك المتوقع، ومن تنشيط الأعضاء التي تصنع الدم بالنسبة للمتبرع^(٢).

٩- احتكار العلم ومنعه غير جائز، والانتفاع بالعلم ونشره حق مشروع للجميع، إلا أن إباحة وفتح باب الطبع والتسجيل والنسخ للجميع يؤدي إلى تضرر المؤسسات التي بذلت جهداً ومالا في نشر العلم، فأخذاً بقاعدة المصالح المرسله يمنع من إعادة طباعة الكتاب ونشره؛ للتجار به، إلا بعد إذن من له حقوق النشر^(٣).

د. أسعد الكفراوي

* * *

(١) انظر: المصلحة المرسله وتطبيقاتها المعاصرة ص ٣٨٠.

(٢) انظر: المصلحة المرسله وتطبيقاتها المعاصرة ص ٣٧٧، ٣٧٨.

(٣) فتاوى المعاملات لأحمد بن حمد الخليلى ١٢٣/٣.

رقم القاعدة: ٢٠٠٧

نص القاعدة: المَصَالِحُ الْمُرْسَلَةُ لَا تَدْخُلُ فِي التَّعَبُّدَاتِ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- لا يجوز الاستصلاح في أحكام العبادات^(٢).

قواعد ذات علاقة :

- ١- الأصل في العبادات التعبد، دون الالتفات إلى المعاني^(٣). (أصل).
- ٢- المصلحة المرسلة حجة^(٤). (عموم وخصوص).
- ٣- المصلحة المرسلة ليست بحجة^(٥). (مخالفة).
- ٤- أمر العبادات توقيفي، لا يصح تبديله عن الوجه المنقول عن الشارع^(٦).

(١) الموافقات للشاطبي ٢٨٥/٣، بتصرف، انظر: الاعتصام للشاطبي ١١٦/٢.

(٢) مجلة البحوث الإسلامية - مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ٢٩٠/٤٧.

(٣) الموافقات للشاطبي ٣٠٠/٢ وانظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٧/٢٩، القواعد النوارنية الفقهية لابن تيمية ص ١١٢، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، سنة ١٣٩٩هـ، وانظرها بلفظها في قسم القواعد المقاصدية.

(٤) شرح مختصر الروضة للطوفي ٢٠٩/٣، التحبير للمرداوي ٣٣٩٤/٧، انظر: المصنف لابن الوزير ص ٣٧٢، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «المصالح المرسلة حجة».

(٥) التحبير شرح التحبير للمرداوي ٣٣٩١/٧، شرح مختصر الروضة للطوفي ٢٠٩/٣.

(٦) معارج الآمال للسالمي ٥٦/٢، وانظرها في قسم القواعد الفقهية بلفظ: «الأصل في العبادات التوقيف».

شرح القاعدة :

تقرر في قاعدة : «المصلحة المرسله حجة»^(١) بيان كون المصالح المرسله حجة، وأنه قد عمل بها عامة الفقهاء، كما ذكر ذلك القرافي وابن دقيق العيد^(٢)، قال القرافي: «أما المصلحة المرسله: فالمنقول أنها خاصة بنا، وإذا تفقدت المذاهب وجدتهم إذا قاسوا وجمعوا وفرقوا بين المسألتين، لا يطلبون شاهداً بالاعتبار لذلك المعنى الذي به جمعوا وفرقوا، بل يكتفون بمطلق المناسبة، وهذا هو المصلحة المرسله، فهي حيثئذ في جميع المذاهب»^(٣)، وتابعه على هذا الزركشي^(٤).

وقد صرح ابن جزى: «بأن المصلحة قد اعتبر أهل المذاهب قسماً منها، وانفرد الإمام مالك بقسم آخر، فحاصل هذا أنه اعتبر المصلحة أكثر من غيره، لا أنه انفرد بها»^(٥).

والقاعدة محل البحث هي امتداد لتلك القاعدة؛ باعتبار أنها شرط من شروط العمل بها؛ وبناء عليه فإذا أثبتنا أصل المصلحة، انتقلنا إلى هذه القاعدة التي تعتبر تقييداً لعموم الاحتجاج بالمصالح المرسله، وشرطاً من شروط العمل بها^(٦).

(١) انظر قاعدة: «المصلحة المرسله حجة»، شرح مختصر الروضة للطوفي ٢٠٩/٣، التحبير للمرداوي ٣٣٩٤/٧، انظر: روضة الناظر لابن قدامة ٥٤٠/٢.

(٢) المستصفى للغزالي ٢٩٦/١، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٦، البحر المحيط للزركشي ٨٨/٨، الاعتصام للشاطبي ١١٦/٢، تشنيف المسامع بجمع الجوامع له ٤٣/٣.

(٣) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٤٥، انظر: البحر المحيط للزركشي ٨٤/٨.

(٤) البحر المحيط للزركشي ٢١٥/٥، إرشاد الفحول للشوكاني ١٣٤/٢.

(٥) انظر تقريب الوصول لابن جزى ص ٤١٨.

(٦) انظر: جملة هذه الشروط في الاعتصام للشاطبي ١٢٩/٢، مفتاح الوصول لأحمد كاظم البهادلي ١٩٣/٢، انظر: مبحث المصلحة في شرح طلعة الشمس لابن حميد السالمي ٢٨٠/٢، قاعدة:

«المصلحة المرسله حجة».

وعليه: فمفاد القاعدة أن المصالح المرسلة مجال إعمالها المعاملات والعبادات، لا العبادات^(١)؛ إذ «الأصل في العبادات التعبد»^(٢) كما بينته القاعدة المقاصدية، والأصل في غير العبادات، وما يندرج من الإجراءات في وسائل تنفيذ العبادات الحل، وذلك مثل تنظيم بناء المساجد، ووضع الشروط لتعيين الأئمة والمؤذنين، وتنظيم دفع الحجيج في المشاعر، وتحديد أعداد الحجيج بنسب معينة، بما يكون سبباً في تيسير الحج وتقليل المخاطر، وغير ذلك من الإجراءات والتنظيمات التي تسوغ لولي الأمر من طريق المصالح المرسلة، ويكون الحكم في ذلك كله من أحكام المعاملات أو العادات أو السياسات الدنيوية أو شبهها، لا أن يكون من أحكام العبادات أو المقدرات المنصوصة ونحوها^(٣).

قال الشاطبي: «فالمصالح المرسلة عند القائل بها، لا تدخل في التعبدات البتة، وإنما هي راجعة إلى حفظ أصل الملة، وحياطة أهلها في تصرفاتهم العادية؛ ولذلك تجد مالكا وهو المسترسل في القول بالمصالح المرسلة، مشدداً في العبادات أن لا تقع إلا على ما كانت عليه في الأولين؛ فلذلك نهى عن أشياء وكره أشياء، وإن كان إطلاق الأدلة لا ينفيها؛ بناء منه على أنها تقيدت مطلقاتها بالعمل فلا مزيد عليه، وقد تمهد أيضاً في الأصول: أن المطلق إذا وقع العمل به على وجه لم يكن حجة في غيره»^(٤).

وثمرة القاعدة ظاهرة في التمييز بين العبادات المشروعة والبدع المحدثه، فإن البدعة مختصة بالإحداث في العبادات، كما قال الشاطبي في تعريفها بأنها

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي ١٤٦٧/٦.

(٢) انظر قاعدة: «الأصل في العبادات التعبد» في قسم القواعد المقاصدية، انظر: الموافقات للشاطبي

٣٠٠/٢، القواعد النورانية لابن تيمية ١١٢/١.

(٣) المصلحة عند الحنابلة لسعد بن ناصر الشري ص ٨.

(٤) الموافقات للشاطبي ٢٨٥/٣.

عبارة عن: «طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه»^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومعلوم أن كل مالم يسنه ولا استحبه رسول الله ﷺ ولا أحد من هؤلاء الذين يقتدي بهم المسلمون في دينهم، فإنه يكون من البدع المنكرات»^(٢).

وقال أيضاً: «والبدع المكروهة ما لم تكن مستحبة في الشريعة، وهي أن يشرع ما لم يأذن به، فمن جعل شيئاً ديناً وقربة بلا شرع من الله فهو مبتدع ضال، وهو الذي عناه النبي ﷺ بقوله: «كل بدعة ضلالة»^(٣)، فالبدع ضد الشريعة، والشرعة ما أمر الله به ورسوله أمر إيجاب أو أمر استحباب، وإن لم يفعل على عهده كالاتِّباع في التراويح على إمام واحد، وجمع القرآن في المصحف، وقتل أهل الردة والخوارج ونحو ذلك، وما لم يشرعه الله ورسوله فهو بدعة وضلالة»^(٤).

يقول أحمد الخليلي: العبادات ليست خاضعة لعقول الناس وتجاربهم، ولم يكل الخالق سبحانه وتعالى أمر العبادات إلى الناس أنفسهم، فيتعبدوا الله كما تملي عليهم عقولهم وأفكارهم، وإنما جعل أمر العبادات أمراً غير خاضع للتجارب ولا للنظريات، فهو أمر خاص بتوجيه الله سبحانه وتعالى؛ لأن العقول مهما استنارت، والأفكار مهما تطورت والبصائر مهما تفتحت - فإنها لا تستطيع أن ترسم الطريق الصحيح لعبادة الله سبحانه وتعالى، وإنما الله سبحانه وتعالى هو الذي يهدينا إلى عبادته عز وجل»^(٥).

(١) الاعتصام للشاطبي ٢١/١.

(٢) فتاوى ابن تيمية ١٥٢/٢٧.

(٣) جزء من حديث رواه مسلم ٥٩٢/٢ (٨٦٧) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٤) فتاوى ابن تيمية ١٣٢/٢٣-١٣٣.

(٥) العبادة وأثرها في الحياة لأحمد الخليلي ص ٥.

وعليه: فدخل المصلحة في أصل التعبديات هو ضرب من المحدثات، ولها مع العبادات أقسام، يمكن تلخيصها فيما يلي^(١):

القسم الأول: ما يكون في أصل العبادة: بأن يحدث عبادة ليس لها أصل في الشرع، قال الشاطبي: «فإن كان أصلها غير مشروع فهي بدعة حقيقية مركبة»^(٢).

القسم الثاني: ما يكون من الزيادة في العبادة المشروعة، كما لو زاد ركعة خامسة في صلاة الظهر أو العصر مثلاً، فهو على الحظر والمنع، يقول ابن تيمية بعد ذكره لأنواع الزيادات: «وهذا كله حسن إذا لم يكن محظوراً، كزيادة ركعة خامسة في الصلاة»^(٣).

القسم الثالث: ما يكون في صفة أداء العبادة المشروعة، بأن يؤديها على صفة غير مشروعة، وذلك كالتشديد على النفس في العبادات إلى حد يخرج عن سنة الرسول ﷺ.

قال الشاطبي: «فمن ذلك أن يكون للمكلف طريقان في سلوكه للآخرة، أحدهما سهل والآخر صعب، وكلاهما في التوصل إلى المطلوب على حد واحد، فيأخذ بعض المتشددين بالطريق الأصعب الذي يشق على المكلف مثله، ويترك الطريق الأسهل؛ بناء على التشديد على النفس، كالذي يجد للطهارة ماءين ساخناً وبارداً، فيتحرى البارد الشاق استعماله ويترك الآخر، فهذا لم يعط النفس حقها الذي طلبه الشارع منه، وخالف دليل رفع الحرج من غير معنى زائد، فالشارع لم يرضَ بشرعية مثله، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا

(١) انظر: تفصيل ذلك في الاعتصام للشاطبي ١٢٩/٢، وما بعدها، و مجموع فتاوى ابن تيمية ١٣٢/٢٣-١٣٣.

(٢) الاعتصام للشاطبي ٢٠/٢.

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٦٣/٢١.

أَنْفُسَكُمْ إِنْ أَلَّهَ كَانَ يَكُمُ رَحِيمًا ﴿ [النساء: ٢٩]؛ فصار متبعاً لهواه، ولا حجة له في قوله عليه الصلاة والسلام: «ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات: إسباغ الوضوء عند الكريهات»^(١) الحديث»^(٢).

ولأجل ذلك كره الإمام مالك إحياء الليل كله، وقال: لعله يصبح مغلوباً، وفي رسول الله ﷺ أسوة، ثم قال: لا بأس به ما لم يضر بصلاة الصبح»^(٣).

وقد جاء في صيام يوم عرفة أنه يكفر سنتين^(٤)، ثم إن الإفطار فيه للحاج أفضل؛ لأنه قوة على الوقوف والدعاء، وقد جاء في الحديث: «إن لأهلك عليك حقاً، ولزورك عليك حقاً، ولنفسك عليك حقاً»^(٥)، فإذا انقطع إلى عبادة لا تلزمه في الأصل، فربما أخل بشيء من هذه الحقوق^(٦).

القسم الرابع: ما يكون بتخصيص وقت للعبادة المشروعة لم يخصصه الشرع، كتخصيص يوم الجمعة وليلته بصيام وقيام، فإن أصل الصيام والقيام مشروع، ولكن تخصيصه بوقت من الأوقات يحتاج إلى دليل يستحبه، قال ابن تيمية: «فقد ثبت في صحيح مسلم أن النبي ﷺ نهى أن تخص ليلة الجمعة بقيام أو يوم الجمعة بصيام»^(٧)، والأثر الذي ذكر فيها كذب موضوع باتفاق العلماء، ولم يذكره أحد من السلف والأئمة أصلاً»^(٨).

(١) رواه مسلم في صحيحه ٢١٩/١ (٢٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) الاعتصام ٣٤٠/١.

(٣) انظر: الذخيرة للقرافي ٣٨٢/٢.

(٤) رواه مسلم في صحيحه ٨١٨/٢ (١١٦٢) ولفظه: «صيام يوم عرفة: أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله، والسنة التي بعده».

(٥) رواه البخاري ٣٩/٣ (١٩٧٤) وفي مواضع، ومسلم ٨١٣/٢ (١١٥٩)/(١٨٢) من حديث عبدالله ابن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٦) الاعتصام ٣٠٢/١.

(٧) صحيح مسلم ٨٠١/٢ (١١٤٣)/(١٤٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٨) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٩٥/٥.

القسم الخامس : ما يكون بتخصيص العبادة بمكان لم يخصصه الشرع، كالطواف حول غير الكعبة، قال ابن تيمية: «وما لم يشرعه الله ورسوله فهو بدعة وضلالة، مثل تخصيص مكان أو زمان باجتماع على عبادة فيه، كما خص الشارع أوقات الصلوات وأيام الجمع والأعياد، وكما خص مكة بشرفها والمساجد الثلاثة، وسائر المساجد بما شرعه فيها من الصلوات وأنواع العبادات، كل بحسبه»^(١).

أدلة القاعدة :

١ - قوله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه؛ فهو رد»^(٢)، وفي رواية: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا؛ فهو رد»^(٣). وقوله: «وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة»^(٤)، وفي رواية للنسائي: «وكل ضلالة في النار»^(٥).

وجه الدلالة من الأحاديث ظاهر، وهو أن كل إحداث في الدين بتشريع عبادة جديدة بحجة المصلحة مردود؛ لأن الأمر في العبادات لله ورسوله، وهو ما عبر عنه أهل العلم: «العبادات توقيفية»^(٦).

٢ - العبادات ثابتة لا تتغير^(٧)؛ فهي حق للشارع خاص به، ولا يمكن معرفة حقه كماً وكيفاً وزماناً ومكاناً إلا من جهته، فيأتي به العبد بما رسم له، فأحكام العبادات والمقدرات لا مجال للعقل في فهم معانيها

(١) المصدر السابق نفس الصفة.

(٢) رواه البخاري ١٨٤/٣، ومسلم ١٣٤٣/٣ (١٧١٨)/(١٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ١٣٤٤/٣ (١٧١٨)/(١٨).

(٤) رواه مسلم ٥٩٢/٢ (٨٦٧) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٥) سنن النسائي ١٨٨-١٨٩ (١٥٧٨)، والكبرى له ٣٠٨/٢ (١٧٩٩) و ٣٨٤/٥ (٥٨٦١).

(٦) انظر: القواعد النورانية لابن تيمية ص ١١٢.

(٧) مجلة مجمع الفقه الإسلامي ١٤٦٧/٦.

على التفصيل؛ ولذلك فإن الأصل في العبادات الحظر^(١)؛ يدل عليه قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، يقول ابن تيمية في معنى الآية: «فمن ندب إلى شيء يتقرب به إلى الله، أو أوجبه بقوله أو بفعله، من غير أن يشرعه الله، فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، ومن اتبعه في ذلك فقد اتخذ شريكاً لله، شرع من الدين ما لم يأذن به الله»^(٢).

تطبيقات القاعدة:

- ١- الأذان في العيدين: هذا الأذان مما سكت عنه الشرع، ولم يفعله النبي ﷺ؛ ولذلك لما أحدثه بعض الأمراء أنكره العلماء، فقال محمد بن سيرين: «الأذان في العيد محدث»^(٣)، ولم يعتبروه من المصلحة المرسله؛ لكونه داخلاً في العبادات^(٤).
- ٢- قراءة القرآن في المساجد قبل صلاة الجمعة، حيث استحسناها بعض المتأخرين، وجعلوها من المصالح المرسله، وأنكرها الأئمة؛ لعدم النقل عن النبي ﷺ، مع الحاجة إلى إسماع القرآن للصحابة في زمانه، والأصل عدم الاستصلاح في العبادات^(٥).
- ٣- ذهب بعض المالكية والحنابلة: إلى أن الجهر بالنية في الصلاة بدعة، كأن يقول: نويت أن أصلي لله كذا وكذا؛ لأنه ليس من سنة النبي ﷺ،

(١) المصلحة عند الحنابلة لسعد بن ناصر الشثري ص ٨.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية ٥٧٨/٢، ٥٧٩.

(٣) رواه ابن أبي شيبة ٢٠٤/٤ (٥٧١١)، وابن عبد البر في الاستذكار ١٥/٧ (٩٤٥٨).

(٤) انظر: علم أصول البدع للحلي ص ٢٢٩، دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.

(٥) انظر: المرجع السابق ص ٢٣٩.

والنية محلها القلب، والأصل في العبادات التوقيف، ولا يدخلها الاستصلاح^(١).

٤- قال الإمام مالك: لا يؤذن بالجنائز على أبواب المساجد^(٢)، وإن كان في ذلك مصلحة ظاهرة، ولكنه منع منها؛ لأنها عبادة لم يأت بها الشارع، فهي مصلحة ملغاة؛ إذ لا استصلاح في العبادات^(٣).

٥- كره بعض المالكية صلاة الضحى جماعة، حيث لم ترد عن النبي ﷺ، وهي عبادة لا يقال فيها بالمصلحة المرسلة، ومما استندوا إليه قول مجاهد - رحمه الله - أنه قال: «دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد، فإذا عبد الله بن عمر مستنداً إلى حجرة عائشة، رضي الله عنها، وإذا الناس في المسجد يصلون الضحى، فقلنا ما هذه الصلاة؟ فقال: بدعة»^(٤)، قال القاضي عياض: إنما أنكر ابن عمر ملازمتها في المساجد وصلاتها في جماعة^(٥).

(١) المعيار المعرب للونشريسي ١/١٤٦، حاشية الروض المربع لابن قاسم الحنبلي ١/٥٦٣.

(٢) جاء في السنن الكبرى للبيهقي ٧٤/٤ ما نصه: عن مالك بن أنس أنه قال: «لا أحب الصباح لموت الرجل على أبواب المساجد، ولو وقف على حلق المساجد فأعلم الناس بموته لم يكن به بأس» انتهى. وقال الباجي في المنتقى ١١/٢: «إن رسول الله ﷺ نعى النجاشي للناس، يريد (إخبارهم) بموته، وقد أخبر بقتل زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة، وهذا النعي غير محظور. فأما النعي الذي يكون معه الصباح والضجيج فإنه محظور؛ ولذلك كره مالك ألا تدار بالجنائز على أبواب المساجد والأسواق؛ لأنه من النعي» انتهى، قاله ابن التين، ذكر ذلك العيني في عمدة القاري ١٩/٨.

(٣) كتاب الحوادث والبدع للطرطوشي ص ٧١، تحقيق علي حسن، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.

(٤) رواه البخاري ٣-٢/٣ (١٧٧٥)، ومسلم ٩١٧/٢ (١٢٥٥)/(٢٢٠) وقوله: «فقال بدعة» قال القاضي عياض في الإكمال ٣٣٢/٤ (١٢٥٥): يعني إظهار صلاتها في المسجد، والاجتماع لها، لا أن صلاة الضحى بدعة.

(٥) فتح الباري ٣/٥٣، انظر: مسائل العقيدة التي قررها الأئمة المالكية للحمادي ص ٣٧٠، الدار الأثرية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

٦- أنكر بعض الأئمة الذكر بالأسماء المجردة عن جمل الشاء أو الدعاء، كقول: الله الله، أو: محمد محمد، وإن استحبه بعضهم؛ لما فيه من تحقيق مصلحة التعظيم، قال العز بن عبد السلام: إنما يفعله الجهلة، وقال البلقيني عن الذكر الثاني: وهم مبتدعون شيئاً قد يقعون به في إساءة الأدب^(١).

د. فخرالدين الزبير علي

* * *

(١) انظر: مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للحطاب ٣٧٨/٨.

رقم القاعدة: ٢٠٠٨

نص القاعدة: سَدُّ الذَّرَائِعِ أَضْلُ شَرْعِيٍّ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - قاعدة الشرع سدّ الذرائع^(٢).
- ٢ - سدّ الذرائع معلوم في الشريعة^(٣).
- ٣ - سدّ الذرائع واجب^(٤).
- ٤ - الذريعة إلى الحرام حرام^(٥).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً^(٦). (أصل).

(١) انظر: شرح الزرقاني على الموطأ ٤٩٣/٢ ط: مكتبة الثقافة الدينية - الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٤٥، وإعلام الموقعين لابن القيم ١٥٩/٣، تفسير القرطبي ٥٧/٢ ط: دار الكتب المصرية، التحبير شرح التحرير للمرداوي ٣٨٣١/٨، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٤٣٤/٤، وقرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي ٩٠٩/٩٢ - العدد (٩)، جزء (٣)، ص ٥.

(٢) شرح مختصر الروضة للطوفي ١٤٠/٢.

(٣) الموافقات للشاطبي ٢٢٠/٣ ط: دار ابن عفان.

(٤) الشرح الصغير للدردير ٤٣/١ ط: دار الكتب العلمية، أسهل المدارك للكشناوي ص ٣١ ط: المكتبة العصرية.

(٥) السيل الجرار للشوكاني ٢٨٣/١.

(٦) انظرها بلفظها في قسم القواعد المقاصدية.

- ٢- للوسائل أحكام المقاصد^(١). (أعم).
- ٣- الشريعة مبنية على الاحتياط^(٢). (أعم).
- ٤- ما حرم استعماله حرم اتخاذه^(٣). (أخص).
- ٥- ما لا يتم ترك الحرام إلا بتركه فتركه واجب^(٤). (مكملة).
- ٦- ما حُرِّم سَدًّا للذريعة أبيع للمصلحة الراجعة^(٥). (مكملة).

شرح القاعدة :

السَّدُّ في اللغة: الإغلاق، وإقامة الحاجز بين الشيئين^(٦)، والذرائع: في اللغة جمع ذريعة، والمراد بها: الوسيلة والسبب الموصِّل إلى الشيء^(٧).

والمقصود بسد الذرائع عند الأصوليين والفقهاء: حسم مادة وسائل الفساد؛ بإعطاء المباح المفضي إلى الحرام حكمًا ما أفضى إليه^(٨).

والفرق بين الذريعة والحيلة: أن الحيلة يُقَدِّم عليها الإنسان قاصدًا للتخلُّص من واجب أو ارتكاب محظور، أما الذريعة فقد لا يكون قاصدًا إلى ذلك إلا أن الشرع يَسُدُّ عليه منافذ الحرام^(٩).

- (١) انظرها في قسم القواعد المقاصدية بلفظ: «وسيلة المقصود تابعة للمقصود».
- (٢) انظرها بلفظها في قسم القواعد الفقهية.
- (٣) انظرها بلفظها في قسم القواعد الفقهية.
- (٤) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٥) انظرها في قسم القواعد المقاصدية بلفظ: «ما حرم سدا للذريعة يباح للمصلحة الراجعة».
- (٦) انظر: لسان العرب لابن منظور ٢٠٧/٣ مادة (سد)، والمعجم الوسيط ص ٤٢٣ مادة (سد).
- (٧) لسان العرب لابن منظور ٩٦/٨ مادة (ذرع).
- (٨) انظر هذا المعنى في: الذخيرة للقرافي ١٥٢/١، الفروق للقرافي ٣٢/٢ ط: عالم الكتب، الفتاوى الكبرى لابن تيمية ١٧٢/٦، الموافقات للشاطبي ١٩٩/٤، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٤٣٤/٤، والأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع للسيناوي ٦٠/٣ ط: مطبعة النهضة بتونس.
- (٩) انظر: قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي - مجلة المجمع عدد (٩)، جزء (٣)، ص ٥.

وقد تعددت تقسيمات العلماء لسد الذرائع، والتقسيم المشهور: هو ما أصَّله القرافي ونقله عنه كثيرون^(١)، وهو أن الذرائع تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ذرائع أجمعت الأمة على سدّها؛ نظراً لما تفضي إليه من المفساد المحقّقة، ومن ذلك: سبّ ما يُعبَد من دون الله تعالى عند من يُعلّم من حالهم أنهم يسبون الله عند سبّ معبوداتهم، وهذا النوع من الذرائع هو ما أدى إلى الحرام قطعاً.

القسم الثاني: ذرائع أجمعت الأمة على عدم منعها ولا سدّها، كالمنع من زراعة العنب؛ خشية أن يتخذ بعض الناس خمرًا، وهذا النوع من الذرائع لا يؤدّي إلى الحرام قطعاً، أو أن تأديته إلى الحرام نادرة.

القسم الثالث: ذرائع اختلف العلماء في سدّها من عدمه، مثل: بيع الآجال التي تفضي في الغالب إلى الربا المحرّم، وهذا النوع من الذرائع يؤدّي غالباً إلى الحرام، وهو محل النزاع، والمقصود بالبحث.

والمعنى الإجمالي للقاعدة: أن كل فعل كان مباحاً من حيث الأصل إلا أنه يُفْضِي إلى ارتكاب محرّم، فهذا الفعل محظور شرعاً؛ سدّاً لذريعة ارتكاب المحرّم. وما تقرّره القاعدة من اعتبار سدّ الذرائع مبدأً شرعياً مؤثراً في استنباط الأحكام هو مذهب المالكية تأصيلاً وتفريعاً^(٢)، قال الشاطبي: «الذرائع قد ثبت سدّها في خصوصيات كثيرة، بحيث أعطت في الشريعة معنى السدّ مُطلقاً عاماً»^(٣)، وهو مذهب الحنابلة^(٤) كذلك، ومن أكثرهم مناصرة للأخذ بهذا

(١) انظر: الفروق للقرافي ٣٢/٢، ٦٢/٣، قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ١٠٠/١، نشر البنود على مراقي السعود لسدي عبد الله بن الحاج إبراهيم الشنيطي ٢٦٠/٢.

(٢) إحكام الفصول للبايجي ص ٥٦٩، الموافقات للشاطبي ١٩٨/٤، تبصرة الحكام لابن فرحون ٣٧٦/٢، الفروق للقرافي ٣٢/٢.

(٣) الموافقات للشاطبي ٦٧/٤.

(٤) التحرير للمرداوي ٣٨٣١/٨، شرح مختصر الروضة للطوفي ٢١٤/٣، الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٢٥٦/٣، المغني لابن قدامة ٢٦١/٦.

المبدأ: ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم^(١).

كما أنه مذهب الإباضية، يقول الشيخ أحمد الخليلي: «وسد ذرائع الفساد مطلب شرعي، وأصل فقهيٌّ دَلَّت عليه دلائل الكتاب، والسنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وعوَّل عليه أهل العلم في الأحكام»^(٢).

وقد خالف الظاهرية في الأخذ بسد الذرائع، وأنكروه مطلقاً، قال ابن حزم: «فكل من حكمَ بتهمة، أو باحتياط لم يستيقن أمره، أو بشيء؛ خوفَ ذريعة إلى ما لم يكن بعد، فقد حكم بالظن، وإذا حكم بالظن فقد حكم بالكذب والباطل، وهذا لا يحل وهو حكم بالهوى»^(٣).

أما الحنفية: فإنهم وإن لم ينصوا على سد الذرائع باعتباره مصدراً مستقلاً للتشريع، إلا أنهم يأخذون به فيما يظهر في فروعهم؛ فقد نصوا في مواضع متعددة على أن ما أفضى إلى الحرام فهو حرام^(٤)، ومن هذا: ما ذكره في بيان الحكمة من أن المرأة في فترة حداثها على زوجها تترك كل ما هو من دواعي الرغبة فيها كالطيب، والزينة، والدُّهن، والكحل. قالوا: لئلا تكون هذه الأشياء ذريعة إلى النكاح الذي هو محرَّم عليها في هذا الوقت^(٥).

وأما الإمام الشافعي: فقد تردَّد النقل عنه؛ فبعض العلماء ينقلون عنه عدم الأخذ بسد الذرائع مطلقاً، وبعضهم ينقل عنه الأخذ بها مطلقاً، والأكثرون ينقلون أنه يأخذ بسد الذرائع فيما أفضى إلى مفسدة^(٦).

(١) انظر: فتاوى ابن تيمية ٢٧٣/٣، إعلام الموقعين ١٤٩/٣ وما بعده.

(٢) فتاوى المعاملات ٤٣٦/٣.

(٣) الإحكام لابن حزم ١٣/٦.

(٤) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ١٥٧/١، البحر الرائق لابن نجيم ٣٨/٨، فتح القدير لابن الهمام ٢٣٩/٩، ودرر الحكام لعلي حيدر ٦٥٥/٢.

(٥) العناية للبايرتي مع فتح القدير لابن الهمام ٣٣٩/٤، حاشية ابن عابدين ٥٣١/٣، اللباب للميداني ٨٥/٣ ط: المكتبة العلمية - بيروت.

(٦) الأم للإمام الشافعي ١٢٧/٨، الأشباه والنظائر لابن السبكي ٨١٩/١، البحر المحيط للزركشي ٣٨٥/٤.

والخلاصة : أن الأخذ بمبدأ سد الذرائع منصوح عليه، ومعمول به بقوة في المذهب المالكي، ثم في المذهب الحنبلي، وهو معمول به كذلك في بعض فروع المذهبين الحنفي، والشافعي وإن لم يكن منصوحاً عليه عندهم باعتباره دليلاً مستقلاً من أدلة التشريع.

وفي الاجتهاد المعاصر صدر قرار من مجمع الفقه الإسلامي يقرر أن سد الذرائع أصل من أصول الشريعة الإسلامية، يعمل به حيث كانت الذريعة مفضية إلى مفسدة قطعاً أو غالباً، أو كانت مفسدة الفعل أعظم مما يترتب على الوسيلة من المصلحة^(١).

أدلة القاعدة^(٢) :

استدل القائلون بحجية سدّ الذرائع بالكتاب، والسنة، والإجماع، والمعقول.

أولاً: الكتاب، ومنه.

١ - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فإنه لما كان القرب ذريعة إلى الأكل؛ نهى الله تعالى عن القرب؛ لئلا يفضي إلى الأكل المحرّم، قال ابن جزى: «وإنما نهى عن القرب؛ سداً للذريعة، فهذا أصل في سدّ الذرائع»^(٣).

٢ - ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ

(١) انظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي ٩٢/٩٠٩ - العدد (٩)، جزء (٣)، ص (٥).

(٢) انظر: إعلام الموقعين لابن القيم ٣/١٣٣ وما بعدها، تفسير القرطبي ٢/٤٠، أحكام القرآن لابن العربي ٢/٢٦٥، بيان الدليل لابن تيمية ص ٢٨٥.

(٣) تفسير ابن جزى الكلبي ١/٨٠ ط: دار الأرقم، تفسير ابن عطية ١/١٢٧ ط: دار الكتب العلمية.

عَدَوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴿[الأنعام: ١٠٨]، فقد منع الله تعالى من الجائر، وهو سبُّ آلهة المشركين؛ لكونه ذريعة إلى المحرّم، وهو سبُّ الله تعالى.

٣- وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، فقد نهى الله تعالى النساء عن الضرب بالأرجل؛ سداً لما يفضي إليه من إثارة شهوة الرجال.

٤- وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩]، فقد نهى الله تعالى عن البيع وقت نداء الجمعة؛ لئلا يُتخذ ذريعة إلى التشاغل بالتجارة عن صلاة الجمعة.

ثانياً: السنة المطهرة، ومنها:

١- دعاؤه ﷺ: «اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم» فقال له قائل: ما أكثر ما تستعيذ يا رسول الله من المغرم؟ قال: «إن الرجل إذا غرم حدث فكذب، ووعد فأخلف»^(١) قال ابن حجر: «قال المهلب: يستفاد من هذا الحديث سدُّ الذرائع؛ لأنه ﷺ استعاذ من الدين؛ لأنه في الغالب ذريعة إلى الكذب في الحديث، والخلف في الوعد»^(٢).

٢- نهيه ﷺ عن أن يتسبب الإنسان في سب والده، وذلك في قوله ﷺ: «من الكبائر شتم الرجل والديه» قيل: وهل يسب الرجل

(١) رواه البخاري ١٦٦/١ (٨٣٢)، ومسلم ٤١٢/١ (٥٨٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) فتح الباري لابن حجر ٦١/٥.

والديه؟ قال: «نعم، يسب أبا الرجل فيسب الرجل أباه، ويسب أمه فيسب أمه»^(١)، قال الصنعاني: «وفيه تحريم التسبب إلى أذية الوالدين، وشتمهما ويأثم الغير بسبه لهما، قال ابن بطال: هذا الحديث أصل في سد الذرائع»^(٢).

٣- نهيه ﷺ عن أسباب التباغض والعداوة، كما في قوله ﷺ: «لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، ولا يسوم على سوم أخيه»^(٣)؛ لأن ذلك ذريعة إلى التباغض والعداوة.

٤- نهيه في قوله ﷺ: «إياكم والجلوس على الطرقات» فقالوا: ما لنا بد، إنما هي مجالسنا نتحدث فيها، قال: «فإذا أبيتم إلا المجالس، فأعطوا الطريق حقها» قالوا: وما حق الطريق؟ قال: «غض البصر، وكف الأذى، ورد السلام، وأمر بالمعروف، ونهي عن المنكر»^(٤)، فالجلوس في الطرقات مباح في الأصل، لكن إذا كان ذريعة إلى إيذاء المارة، والتضييق عليهم بالأفعال المذكورة في الحديث؛ فإنه يحرم سداً للذريعة^(٥).

٥- قوله ﷺ لعائشة، رضي الله عنها: «لولا أن قومك حديثو عهد بكفر؛ لهدمت الكعبة وبنيتها على قواعد إبراهيم»^(٦). من هذا الحديث يتبين أن هدم الكعبة وتأسيسها على قواعد إبراهيم الأصل

(١) رواه البخاري ٣/٨ (٥٩٧٣)، ومسلم ٩٢/١ (٩٠) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٢) سبل السلام للصنعاني ٦٣٥/٢.

(٣) رواه البخاري ٦٩/٣ (٢١٤٠)، ومسلم ١٠٢٩/٢ (١٤٠٨)/(٣٨) واللفظ له من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) رواه البخاري ١٣٢/٣ (٢٤٦٥)، ومسلم ١٦٧٥/٣ (٢١٢١) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٥) انظر: فتح الباري لابن حجر ٥٨/١٠، تحفة الأحوذى للمباركفوري ٤٩٩/٥.

(٦) رواه البخاري ١٤٧/٢ (١٥٨٦)، ومسلم ٩٦٩/٢ (١٣٣٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

فيه الإذن؛ لما فيه من مصلحة رد البيت إلى قواعده التي أمر الله أن يبنى عليها، ولكن قد يكون مؤدياً - في الوقت نفسه - إلى مفسدة أعظم هي: ارتداد الداخل في الإسلام حديثاً؛ فمنع من ذلك^(١).

ثالثاً: الإجماع:

ذلك أن الصحابة، رضي الله عنهم، أجمعوا على العمل بسد الذرائع في وقائع متعددة، منها: إجماعهم على جمع المصحف في عهد عثمان، رضي الله عنه، على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن؛ سداً للذريعة اختلاف القراءة، قال السيوطي: «إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد، على اختيار وقع بينه وبين من شاهده من المهاجرين والأنصار؛ لما خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات»^(٢).

رابعاً: المعقول:

وهو أن عدم الأخذ بسد الذرائع الموصلة إلى الحرام يؤدي إلى ارتكاب الحرام، وفي هذا نقض لقصد الشارع، قال ابن القيم: «إذا حرم الرب تعالى شيئاً، وله طرق ووسائل تفضي إليه، فإنه يحرمها ويمنع منها؛ تحقيقاً لتحريمه، وتبشيراً له، ومنعاً أن يُقرب حماءه، ولو أباح الوسائل والذرائع المفضية إليه؛ لكان ذلك نقضاً للتحريم، وإغراء للنفس، وحكمته تعالى وعلمه يأبى ذلك كل الإباء»^(٣).

وكذلك فإن القاعدة المقررة عند الأصوليين هي: «أن الأمر بالشيء أمر

(١) الموافقات للشاطبي ٢٩٨/٣.

(٢) الإتيان للسيوطي ١٧٠/١.

(٣) إعلام الموقعين لابن القيم ١٠٩/٣.

بلوازمه»^(١)، ولا شك أن الحرام مأمور بتركه، ومن لوازم ذلك أن يكون ما أفضى إلى الحرام مأموراً بتركه كذلك، وهذا هو معنى سد الذرائع^(٢).

وبالجملة فادلة سدّ الذرائع كثيرة، وقد استفاض فيها ابن القيم حتى أوصلها إلى تسعة وتسعين دليلاً^(٣).

تطبيقات القاعدة :

١ - إذا باعه سلعة بمائتين مؤجلة ثم اشتراها منه بمائة حائلة، لم يجز؛ لأنه يفضي إلى الربا المحرم؛ إذ يؤول الحال إلى أنه دفع مائة حائلة وأخذ مائتين مؤجلة من نفس الشخص^(٤).

٢ - ذهب الإمام الشافعي على أنه تكره إعادة الجماعة في المسجد الذي له إمام راتب؛ لئلا يفضي ذلك إلى أن كل من لا يرضى إماماً يعمد إلى التأخر، ويتخذ إماماً غيره^(٥).

٣ - يجب المحافظة على رسم المصحف، وعدم كتابته بالطريقة العصرية بحجة تسهيله للمطالعين؛ سداً لذريعة التبديل والتحريف، وحماية للرسم الذي يحفظ أصول القراءات المتواترة، ويتلائم معها، ومما يتصل بذلك أيضاً منع كتابة الآيات الكريمة في المجلات والصحف التي تتعرض في الغالب للابتذال والاستعمال، اللذين لا يليقان بمقام كتاب الله مهما كانت الفائدة المقصودة من ذلك، وفي مجال

(١) انظر القاعدة الأصولية: «الأمر بالشيء أمر بلوازمه».

(٢) انظر: معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة للجيزاني ص ٣٠٤.

(٣) انظر: إعلام الموقعين لابن القيم ١٣٣/٣ وما بعدها.

(٤) إعلام الموقعين لابن القيم ١٥٠/٣، انظر: بدائع الصنائع للكاساني ١٩٨/٥.

(٥) البحر المحيط للزركشي ٩٤/٨.

الدوريات الراقية المهمة بالشؤون الإسلامية، والإذاعات المرئية والمسموعة غنى عن ذلك^(١).

٤- يحرم بيع السلاح وقت الفتن؛ سداً لذريعة القتال، وانتشار الفساد، وازدياد الفتن^(٢).

٥- كل ما حرم استعماله - مثل الخمر، والصلبان، والأفلام والصور التي لا تحل مشاهدتها - حرم اقتناؤه واتخاذها؛ لأن اقتناء هذه الأشياء قد يقضي إلى استعمالها، فيحرم الاقتناء سداً للذريعة^(٣).

٦- من أمثلة عمل الإمام مالك بسد الذرائع: أنه أفتى لمن رأى هلال شوال وحده ألا يفطر؛ لئلا يكون ذريعة إلى إفساد الفساق محتجين بما احتج به^(٤).

٧- ذهب بعض الفقهاء، منهم المالكية، إلى أن من طلق زوجته في مرض الموت فإنها ترثه عملاً بقاعدة سد الذرائع؛ لأنه لما كان المريض الزوج متهماً في أن يكون إنما طلق زوجته في مرضه؛ ليقطع حظها؛ عوَمِلَ بمنع ما قصد إليه، وحكم لها بالميراث، قال ابن رشد في بيان سبب خلاف الفقهاء في هذه المسألة: «وسبب الخلاف اختلافهم في وجوب العمل بسد الذرائع؛ وذلك أنه لما كان المريض يُتَّهم في أن يكون إنما طلق في مرضه زوجته؛ ليقطع حظها من

(١) سد الذرائع للدكتور محمد هشام البرهاني ص ٧٧٣، ٧٧٤.

(٢) موسوعة القواعد الفقهية للدكتور محمد صدقي البورنو ٢/٤٥٤.

(٣) انظر: تفسير القرطبي ٦/٧٤، و ١٠/٣١٤، زاد المعاد ٥/٦٧٥، القاعدة الفقهية: «ما حرم استعماله حرم اتخاذها».

(٤) انظر: بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ٢/٤٨، تاريخ التشريع الإسلامي لمراد القطان ص ٣٥٦ ط: مكتبة وهبه.

الميراث، فمن قال بسدّ الذرائع أوجب ميراثها، ومن لم يقل بسدّ الذرائع ولحظ وجوب الطلاق - لم يوجب لها ميراثاً^(١).

د. محمود حسنين، أ. عبد الله هاشم

* * *

(١) بداية المجتهد لابن رشد ١٠٣/٣.

رقم القاعدة: ٢٠٠٩

نص القاعدة: الاستحسان حجة شرعية^(١).

صيغ أخرى للقاعدة:

- ١- الاستحسان راجع إلى أحد الأدلة^(٢).
- ٢- الاستحسان دليل^(٣).
- ٣- يحتج بالاستحسان^(٤).
- ٤- الاستحسان معمول به^(٥).

(١) انظر: الحاوي الكبير للماوردي ١٦/١٦ ط: دار الكتب العلمية، البحر المحيط للزركشي ٨/١٠٦، بيان المختصر للأصفهاني ٣/٢٨٠ وعبارته: «قالت الحنفية والحنابلة الاستحسان حجة» ط: دار المدني بتحقيق محمد مظهر بقا، عمدة القاري للعيني ٤/١٠٦ وعبارته: «الاستحسان حجة عند الحنفية» ط: دار إحياء التراث العربي، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني ١٠/١٠١ ط: المطبعة الكبرى الأميرية.

(٢) انظر: إجابة السائل للصنعاني ص ٢٢٠ ط: مؤسسة الرسالة.

(٣) التوضيح لصدر الشريعة مع التلويح للسعد التفتازاني ٢/١٦٣ ط: مكتبة صبيح، نهاية الزين في إرشاد المبتدئين لمحمد بن عمر الجاوي ص ٦ ط: دار الفكر.

(٤) أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله للدكتور عياض بن نامي السلمي ص ١٩٣ ط: دار التدمرية.

(٥) انظر: الانتصار على علماء الأمصار ليحيى بن حمزة الحسيني من علماء الزيدية ١/٥٥٠ وعبارته: «والاستحسان معمول به عندنا».

قواعد ذات علاقة :

- ١- الحرج مرفوع غير مقصود^(١). (أصل).
- ٢- الأصل إذا أدى حملة على عمومه إلى الحرج، فهو غير جارٍ على استقامة^(٢). (أصل).
- ٣- الاستصناع جائز في كل ما جرى التعامل فيه^(٣). (فرع).

شرح القاعدة :

هذه القاعدة مندرجة تحت قواعد الأدلة المختلف فيها - حسب الترتيب الموضوعي - عند الأصوليين، والاستحسان في اللغة: استفعال من الحُسْن، ومادة (الحاء والسين والنون) أصل واحد يدل على ما هو ضد القبح^(٤)، واستحسن الشيء: رآه حسناً^(٥)، وفي اصطلاح الأصوليين عُرِف الاستحسان بتعريفات متعددة، بعضها مقبول عند العلماء، وبعضها مردود^(٦)، ومن أشهر هذه التعريفات:

الاستحسان: دليل ينقذ في نفس المجتهد تَعَسُر عبارته عنه. وهذا التعريف انتقده كثير من العلماء، وردّوه^(٧)، وعليه يحمل إنكار من أنكر الاستحسان.

وعرّفه بعضهم بأنه: العدول عن قياس إلى قياس أقوى، أو: تخصيص

(١) انظرها بلفظها في قسم القواعد المقاصدية.

(٢) الموافقات للشاطبي ١٠٢/١.

(٣) انظره بلفظه في قسم الضوابط الفقهية.

(٤) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٥٧/٢.

(٥) المخصص لابن سيده ٢٣٣/١ ط: دار إحياء التراث العربي.

(٦) شرح المضد على ابن الحاجب ١٨٨/٢ ط: الأميرية.

(٧) المستصفى للغزالي ٢٨١/١، التلويح على التوضيح للتفتازاني ٨١/٢، نهاية السؤل للإسنوي ١٦٦/٣.

قياس بقياس أقوى منه^(١). والاستحسان بهذا الاعتبار يعود إلى ترجيح أقوى القياسين عند تعارضهما، أو تخصيص أحدهما بالآخر. وهذا المعنى لا خلاف فيه بين الأصوليين^(٢)، واعتُرض على هذا التعريف بأنه قَصَرَ الاستحسان على نوع واحد منه، وهو ما كان دليله القياس، وأغفل الاستحسان المستند إلى الكتاب، أو السنة، أو الإجماع.

ومن تعريفات الاستحسان: أنه العدول في مسألة عن مثل ما حكم بها في نظائرها إلى خلافه؛ لوجه أقوى - وهو تعريف الكرخي من الحنفية -^(٣). وهذا المعنى لا خلاف فيه أيضاً^(٤)، غير أنه أدخل في الاستحسان ما ليس منه، كالعدول عن حكم الدليل المنسوخ إلى مقابله الناسخ، والعدول عن الدليل العام إلى الدليل المخصّص، والمقرر أن العموم والنسخ حقائق مستقلة عن الاستحسان^(٥).

ومن هذه التعريفات: الأخذ بمصلحة جزئية في مقابلة دليل كلي، وعزاه الشاطبي إلى مذهب مالك، رحمه الله، واعتبره - بهذا المفهوم - صورة من صور المصلحة المرسلة عند المالكية^(٦).

ونقل السرخسي عدة تعريفات للاستحسان، هي: ترك القياس والأخذ بما هو أوفق للناس، وطلب السهولة في الأحكام فيما يُبتلى فيه الخاص والعام، والأخذ بالسعة وابتغاء الدعة، والأخذ بالسماحة وابتغاء ما فيه الراحة^(٧)، وهي

(١) التلويح للفتاواني ١٦٣/٢، بذل النظر للأسمندي ص ٦٤٧، شرح العضد على ابن الحاجب ٢٨٨/٢.

(٢) الإحكام للآمدي ١٥٨/٤، شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع ٣٥٣/٢.

(٣) التنصير للشيرازي ص ٤٩٣ ط: دار الفكر، شرح التلويح للفتاواني ١٧٢/٢ ط: دار الكتب العلمية.

(٤) نهاية الوصول للهندي ٤٠٧/٨.

(٥) المستصفى للغزالي ٢٨٣/١.

(٦) الموافقات للشاطبي ١٩٤/٥.

(٧) المبسوط للرخسي ١٤٥/١٠.

تعريفات ترجع في مجموعها إلى التخفيف ورفع الحرج، وهو أمر محل اتفاق بين العلماء.

ويُلاحظ في التعريفات السابقة وغيرها للاستحسان: أن بينها قدرًا متفقًا عليه، وهو الترك، أو العدول، لكن المختلف فيه هو ما يُعدل إليه: هل هو القياس الأقوى، أو المصلحة، أو الوجه الأقوى، أو الدليل الأقوى؟

ومما يجدر التنبيه إليه: أن المقصود بالقياس - عندما يُذكر في باب الاستحسان - ما هو أعم من القياس بالمعنى الاصطلاحي الخاص عند الأصوليين، حتى يشمل ويشمل القواعد العامة المأخوذة من مجموع الأدلة الواردة في نوع واحد، أو ما يقتضيه الدليل العام^(١).

والمقصود بالاستحسان في نص القاعدة: هو ما ورد في تعريف الكرخي من الحنفية، مع تقييده ببعض القيود؛ أخذًا من باقي التعريفات، ومعناه: العدول في مسألة عن مثل ما حُكم به في نظائرها إلى خلافه؛ لوجه يقتضي التخفيف، ويكشف عن وجود حرج عند إلحاق تلك الجزئية بنظائرها في الحكم^(٢).

إذا اتضح ما سبق فإن القاعدة تقرّر: أن الاستحسان إذا تحقق بضوابطه؛ كان حجة معتبرة شرعًا عند عامة العلماء - في الجملة - مع اختلاف بينهم في تفاصيله، وما يتعلق به من أحكام^(٣).

(١) انظر: حجة الله البالغة للدهلوي ٣٣٩/١، الاستحسان للدكتور يعقوب الباحسين ص ٦٠.

(٢) انظر: الاستحسان للدكتور يعقوب الباحسين ص ٤١ ط: مكتبة الرشد.

(٣) انظر: الحاوي الكبير للماوردي ١٦٤/١٦ ط: دار الكتب العلمية، شرح مختصر الروضة للطوفي

١٩٧/٣، البحر المحيط للزركشي ١٠٦/٨، بيان المختصر للأصفهاني ٢٨٠/٣ وعبارته: «قالت

الحنفية والحنابلة الاستحسان حجة» ط: دار المدني بتحقيق محمد مظهر بقا، عمدة القاري للعيني

١٠٦/٤ وعبارته: «الاستحسان حجة عند الحنفية» ط: دار إحياء التراث العربي، إرشاد الساري

لشرح صحيح البخاري للقسطلاني ١٠١/١٠ ط: المطبعة الكبرى الأميرية.

وما ورد عن بعض العلماء من إنكار الاستحسان وإبطاله، فمحمول على ما كان عن محض الهوى، والتَّشَهِّي دون استناد إلى دليل، أما الاستحسان المبني على الضوابط الشرعية فقد أخذ به علماء المذاهب الأربعة وغيرهم، يقول الإسنوي: «لا يتحقق استحسان مختلف فيه»^(١)؛ وذلك لأنه إن كان مستنداً إلى دليل فهو مقبول عند الكل، وإن كان عن محض الهوى فهو مردود عند الكل^(٢).

ولعل الغلو في التطبيق الحرفي للقواعد الصارمة للقياس، هو الذي أدى إلى ظهور الاستحسان، ك معالجة لهذا الغلو من خلال استثناء بعض الجزئيات من الإطار العام الذي تندرج تحته، وإدخالها تحت قواعد كلية أو مقاصد شرعية عامة^(٣)، ومن العبارات التي تشير إلى هذا المعنى ما نُقِلَ عن القاضي إياس بن معاوية بن قرّة: «قيسوا للقضاء ما صلح الناس، فإذا فسدوا فاستحسنوا»^(٤).

وهذه الطريقة في المعالجة متسقة مع منهج التشريع، فهناك نصوص شرعية كثيرة - من الكتاب أو السنة - قد استُثِنَت منها جزئيات، فخرجت من سريان حكم تلك النصوص عليها؛ تطبيقاً لمبدأ التيسير ورفع الحرج^(٥)، كما سيتضح عند عرض أدلة القاعدة.

والعمل بالاستحسان يتصل اتصالاً وثيقاً بمقاصد الشريعة، بما يمثلها من جلب للمصالح ودرء للمفاسد؛ ذلك أن المجتهد إذا تبَيَّن له أن تطبيق بعض الأحكام العامة على بعض الجزئيات سيؤدي إلى مفسدة أعظم من المصلحة التي شرع الحكم من أجلها؛ فإنه يستثني تلك الجزئيات من عموم الحكم، ويلحقها

(١) نهاية السؤل للإسنوي مع سلم الوصول للمطيعي ٤/٤٠٢.

(٢) انظر: الأحكام للأمدى ٣/١٣٧ ط: صبيح، شرح العضد على ابن الحاجب ٢/٢٨٨.

(٣) انظر: الموافقات للشاطبي ٤/١١٧، والاعتصام له ٢/٦٤١.

(٤) العدة لأبي يعلى ٥/١٦٠٦، التمهيد لأبي الخطاب الكلوزاني ٤/٩١.

(٥) المدخل الفقهي للزرقا ١/٩٦، الاستحسان للدكتور يعقوب الباحسين ص ٤٣.

بحكم آخر يحقق مقصود الشارع في جلب المصالح ودرء المفاسد، وهذا ما عبّر عنه الشاطبي بقوله: «النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً، كانت الأفعال موافقة أو مخالفة؛ وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو بالإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل؛ فقد يكون الفعل مشروعاً لمصلحة فيه تُستجلب، أو لمفسدة تدرأ، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه، وقد يكون غير مشروع لمفسدة تنشأ عنه، أو مصلحة تندفع به، ولكن له مآل على خلاف ذلك، فإذا أطلق القول في الأول بالمشروعية، فربما أدى استجلاب المصلحة فيه إلى مفسدة تساوي المصلحة أو تزيد عليها؛ فيكون هذا مانعاً من إطلاق القول بالمشروعية، وكذلك إذا أطلق القول في الثاني بعدم المشروعية ربما أدى استدفاع المفسدة إلى مفسدة تساوي أو تزيد؛ فلا يصح إطلاق القول بعدم المشروعية، وهو مجال للمجتهد صعب المورد، إلا أنه عذب المذاق محمود العَبّ - أي العاقبة - جارٍ على مقاصد الشريعة»^(١).

ولذلك فقد عدّ بعض العلماء العلم بمواضع الاستحسان من جملة شروط الاجتهاد، فقد نقل ابن عبد البر عن محمد بن الحسن قوله: «من كان عالماً بالكتاب والسنة، ويقول أصحاب رسول الله ﷺ وبما استحسّن فقهاء المسلمين؛ وسِعَه أن يجتهد رأيه فيما ابتلي به، ويقضي به»^(٢) ونقل الشاطبي عن أصبغ قوله: «إن المغرِق في القياس يكاد يفارق السنة، وإن الاستحسان عماد العلم»^(٣).

وإذا كان الاستحسان يرجع في النهاية إلى استثناء مسألة جزئية من الأصل

(١) الموافقات للشاطبي ١٧٧/٥ - ١٧٨.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٨٥٦/٢ ط: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ.

(٣) الموافقات للشاطبي ١٩٩/٥ ط: دار ابن عفان.

العام الذي تندرج تحته؛ لوجود دليل خاص يقتضي هذا الاستثناء، فإنه - أي الاستحسان - يتنوع بتنوع ذلك الدليل الذي يستند إليه، فقد يستند إلى الكتاب، أو السنة، أو الإجماع، أو الضرورة، أو القياس الخفي^(١)، أو العرف، أو المصلحة، أو مراعاة الخلاف^(٢). وسيأتي التمثيل لذلك في تطبيقات القاعدة.

أدلة القاعدة :

أولاً: عموم الآيات التي تؤصل لمبدأ رفع الحرج؛ باعتباره مقصداً شرعياً وأصلاً كلياً، كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وفي الاستحسان ترك للعسر إلى اليسر^(٣).

ثانياً: من السنة: ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن»، وقد اختلف العلماء في رفعه ووقفه، ومن رأى أنه مرفوع بنى ذلك على أن مثله لا يقال من قبل الرأي والاجتهاد^(٤)، كما تم تفصيله في قاعدة: «الموقوف يأخذ حكم المرفوع إذا كان لا مجال للاجتهاد فيه»^(٥).

ثالثاً: ثبت أن الصحابة رضي الله عنهم استثنوا بعض الجزئيات من القواعد العامة التي تندرج تحتها؛ اقتداء بطريقة الشارع في ذلك، وتطبيقاً لمبادئ الشريعة الداعية

(١) تقويم الأدلة للدبوسي ص ٤٠٥ ط: دار الكتب العلمية، كنز الوصول للبزدوي ص ٢٧٦ ط: باكستان،

الفصول للجصاص ٢٤٢/٤، شرح المنار لابن ملك مع حواشيه ص ٨١٢.

(٢) انظر: المحصول لابن العربي ص ١٣١، الاعتصام للشاطبي ١١٩/٢، الموافقات للشاطبي ١٩٦/٥،

الوسيط في أصول الفقه للدكتور وهبة الزحيلي ص ٤١٠.

(٣) انظر: المبسوط للسرخسي ١٤٥/١٠، الوسيط في أصول الفقه للدكتور وهبة الزحيلي ص ٤١٤.

(٤) تدريب الراوي للسيوطي ص ١١٤.

(٥) تم تناولها بهذا اللفظ في قسم القواعد الأصولية.

إلى العدل، والتخفيف، ورفع الحرج، وسار على نهجهم التابعون، وأئمة المذاهب^(١)؛ ومن هذه الوقائع:

١- ما حكم به الصحابة من توريث المرأة التي طلقها زوجها في مرض الموت، مع أن سبب الإرث وهو الزوجية قد زال بالموت، والقاعدة: «أنه لا إرث إلا بسبب»، ولكنهم ورثوا زوجة المريض مرض الموت وإن كانت مطلقة استثناء من هذا الأصل^(٢).

٢- تأجير عمر ﷺ أرض السواد بأجرة مؤبدة مجهولة المقدار، مع أن القياس عدم جواز ذلك، لكن عمر ترك القياس لما في تركه من المصلحة العامة^(٣).

رابعاً: الإجماع؛ وهو دليل خاص للاستحسان الثابت بالإجماع، كالإجماع على جواز الاستصناع فيما جرى به التعامل بين الناس؛ استحساناً^(٤).

تطبيقات القاعدة :

١- أجمع الفقهاء على جواز عقد الاستصناع، وقد كان مقتضى القياس بطلانه؛ لانعدام المعقود عليه وقت العقد، لكن أجاز لتعامل الناس به من غير نكير من العلماء عبر الأزمان؛ فكان استحساناً مستنداً إلى الإجماع^(٥).

(١) الاستحسان للدكتور يعقوب الباحسين ص ٤٣.

(٢) انظر: السنن الكبرى للبيهقي ٣٦٢/٧، المغني لابن قدامة ١٩٤/٩.

(٣) قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ١٥٦/٢.

(٤) كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٥/٤، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٧٨/٤.

(٥) كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٥/٤، الوسيط في أصول الفقه للدكتور وهبة الزحيلي ص ٤٠٩.

٢- ذهب الحنفية إلى أن مشروعية السلم - وهو بيع أجل بعاجل - ثبتت على خلاف القياس استحساناً، ووجه ذلك: أن النبي ﷺ نهى عن بيع المعدوم في قوله: «لا تبع ما ليس عندك»^(١)، وما ليس عند الإنسان يشمل المملوك الذي لا يُقدر على تسليمه، والموجود غير المملوك، والمعدوم والمُسَلَّم فيه معدوم عند انعقاد السلم؛ فكان الأصل عدم بيعه، ولكن جاء نص آخر استثنى صورة السلم خاصة من هذا الأصل، وذلك فيما روى ابن عباس: «قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والستين؛ فقال: من أسلف فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم»^(٢)، قالوا: فاستثناء صورة الجواز من أصل المنع، هو معنى الاستحسان^(٣).

٣- من الاستحسان المستند إلى الضرورة: ما حكم به الفقهاء من عدم فساد مياه آبار الفلوات بسقوط البعرة، أو البعرتين من بعر الإبل أو الغنم فيها، وكان مقتضى القياس فساد الماء لوقوع النجاسة فيه؛ لأن النجس ينجس ما يلاقيه، ولكن تُرك القياس عند سقوط البعرات القليلة في آبار الفلوات استحساناً؛ لأن آبار الفلوات ليست لها حواجز تمنع من سقوط ما تبعره الماشية فيها بسبب الرياح؛ فجعل القليل منه عفواً للضرورة^(٤).

(١) رواه أحمد ٣١/٢٤ (١٥٣١٥)، وأبو داود ١٨١/٤-١٨٢ (٣٤٩٧)، والترمذي ٥٣٤/٣-٥٣٧ (١٢٣٢) (١٢٣٣)، والنسائي ٢٨٩/٧ (٤٦١٣)، وابن ماجه ٧٣٧/٢ (٢١٨٧) من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه، وقال الترمذي: حديث حسن.

(٢) رواه البخاري ٨٥/٣ (٢٢٣٩) وفي مواضع، ومسلم ١٢٢٦/٣-١٢٢٧ (١٦٠٤).

(٣) انظر: فتح القدير للكمال بن الهمام ٢٤٢/٦، وقد وصف الحنفية مشروعية السلم بأنها من باب الاستحسان؛ لما في ذلك من معنى العدول عن الأصل العام باستثناء مسألة جزئية منه لدليل خاص؛ ولذلك نجد بعض العلماء يقسمون الاستحسان إلى قسمين، الأول: ترجيح قياس خفي على قياس جلي بدليل، والثاني: استثناء مسألة جزئية من حكم كلي بدليل، انظر: علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ٨٨ ط: دار البحوث.

(٤) الهداية للمرعيناني مع فتح القدير ١٣٣/٣، الاستحسان للدكتور عبد الوهاب الباحسين ص ١٠٣.

٤- الأصل في وقف المنقول - عند الحنفية - عدم الجواز؛ لتسارع الفساد إليه، وعدم قبوله للتأييد إلا أن العرف جرى به، فقدموا العرف على القاعدة العامة؛ من باب الاستحسان المبني على العرف^(١).

٥- بيع المعاوضة بحسب القواعد العامة لا يجوز؛ لأنه يفتقر إلى التصريح بالإيجاب والقبول، وقد أجاز استحساناً؛ لجرى العرف بذلك، فدخل في ذلك بيع الصحف، والمجلات، والبضائع، والسلع التي تكتب أسعارها عليها، وهو استحسان مستند إلى العرف^(٢).

٦- القاعدة العامة: عدم جواز التفاضل بين التقدين، وعدم اجتماع البيع والصرف في عقد واحد، ولكن الملكية أجازوا التفاضل اليسير في المرافلة الكثيرة؛ استحساناً مستنداً إلى رفع المشقة^(٣).

٧- القاعدة العامة في عقود المعاملات اتحاد المجلس، وتطابق الإيجاب والقبول، والموالاتة بينهما، وعدم وجود ما يدل على إعراض أحد الطرفين، لكن العلماء المعاصرين استثنوا من ذلك إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة، واعتبروا العقد منعقدًا عند وصول الإيجاب إلى الموجه إليه وقبوله^(٤).

٨- أجرة الفنادق: وهي معاملة تقوم على أن يعطي النزيل مبلغاً مالياً محدداً مقابل استهلاكه لطعامه، وشرابه، واستحمامه، وميئته،

(١) الإسعاف في أحكام الأوقاف للطرابلسي ص ٢٤.

(٢) انظر: المنحول للغزالي ص ٣٧٦، الاستحسان للدكتور يعقوب الباحسين ص ٩٢.

(٣) الموافقات ١٩٦/٥، شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرسالة ٢٦٩/٢ ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

(٤) انظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم (٥٢) الدورة السادسة، الاستحسان للدكتور يعقوب الباحسين ص ١٩٩.

وتشغيل الكهرباء... إلخ، وهذا الاستهلاك غير معلوم أثناء الاتفاق؛ إذ النفوس تتفاوت في مقادير الأكل والشرب، والقاعدة المقررة: أن العلم بالثمن ومقدار ما يقابله من خدمات يعد من شروط التعامل بين الناس؛ حتى لا يؤدي الجهل بذلك إلى الغرر والمنازعة، لكن هذه العلة غير متوفرة؛ لأن النزلاء في الغالب لا يتجاوزون حدًّا أقصى في الاستهلاك، ولأن هذا الحد وإن وصل إليه النزلاء، فإنه لا يُفضي إلى الضرر بصاحب الفندق، ولا يوقعه في غرر ولا جهالة ولا منازعة ولا اختلاف^(١).

د. محمود حسنين ، أ. عبد الله هاشم

* * *

(١) انظر: علم المقاصد الشرعية لنور الدين الخادمي ص ٤٠ ط: مكتبة العيكان.

رقم القاعدة: ٢٠١٠

نص القاعدة: شَرَعُ مَنْ قَبْلَنَا شَرَعٌ لَنَا، إِلَّا مَا ثَبَتَ نَسْخُهُ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - شرع من قبلنا إذا ثبت بطريق صحيح ولم يرد عليه ناسخ، يكون شرعا لنا^(٢).
- ٢ - شرع من قبلنا شرع لنا، ما لم يأت في شرعنا خلافه^(٣).

(١) التبصرة في أصول الفقه للشيرازي ص ١٦٣ دار الكتب العلمية، ومثلها: « شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ» البحر المديد لابن عجيبة ١٨١/٢ دار الكتب العلمية، التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور ١/٦٤٠، ٢٧/١٣٤ مؤسسة التاريخ العربي ببيروت، و«شرع من قبلنا شرع لنا ما لم ينسخ» تفسير البضاوي ٢/٣٢٧ دار الفكر.

(٢) انظر: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي ص ٥٤١، ٥٤٢، دار الكتب العلمية، وفي معناها: « شرع من قبلنا شرع لنا» تفسير ابن كثير ٣/١٢١ دار طيبة للنشر والتوزيع، تفسير القرطبي ١/٤٦٢، ١٨/٥٦ دار عالم الكتب بالرياض، فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ١/٢٧٨، ١/٣٨٦، ٢/٧٢، و٣/٣٦٣، و٤/٣٠٦ دار الفكر، التحرير والتنوير للشيخ الطاهر بن عاشور ١٢/٩٧، و١٩/٢٣٣، و«ما حكاه الله تعالى في كتابه من شرائع الماضين فهو شرع لنا» تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٣١٦ مكتبة العبيكان، و«شرع من قبلنا شرع لنا إذا حكاه شرعنا ولم يأت من شرعنا ما ينسخه» التحرير والتنوير لابن عاشور ٢٠/٤٠.

(٣) التحرير والتنوير ٢/١٣٧، ومثلها: «شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأت في شرعنا ما يخالفه» فتح الباري لابن حجر ٥/٨٥، و«شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه» فتح الباري لابن حجر ٥/٢٣١.

- ٣- شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بنسخه^(١).
- ٤- شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد شرعنا بتقريره^(٢).
- ٥- شرع من قبلنا حجة علينا^(٣).
- ٦- شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأت في شرعنا ما يخالفه^(٤).

قواعد ذات علاقة :

- ١- شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا^(٥). (مخالفة).
- ٢- الاستدلال حجة^(٦). (أصل).
- ٣- شرع إبراهيم خاصة شرع لنا^(٧). (أخص).
- ٤- الاستصحاب حجة^(٨). (مكملة).

(١) المسودة في أصول الفقه لآل تيمية ص ١٩٣ دار الكتاب العربي، ومثلها: "شرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يرد في شرعنا ما ينسخه" فتح الباري لابن حجر ٣٠٠/٤، و"شرع من قبلنا ما لم يرد نسخه شرع لنا" شرح مختصر الروضة للطوفي ١٦٩/٣ مؤسسة الرسالة، و"شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يثبت نسخه العدة في أصول الفقه لأبي يعلى الفراء ٣٩٢/٢.

(٢) فتح الباري لابن حجر ٤٤٤/٤.

(٣) مفاتيح الغيب للفخر الرازي ١٤٠/١٤ دار الكتب العلمية، وفي معناها: "شرع من قبلنا يلزمنا" أحكام القرآن لإلكيا الهراسي البيضاوي ٧٩/٣ دار الكتب العلمية.

(٤) شرح النيل لأطفيش ١٥٦/١٢.

(٥) تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٣١٦، تفسير القرطبي ١٩٢/٦، الإكليل في استنباط التنزيل للسيوطي ص ١١٢ دار الكتب العلمية، التحرير والتنوير ٢٠٨/٦، ومثلها: "شرع من قبلنا ليس بشرع لنا" التبصرة للشيرازي ص ١٦٤، تفسير القرطبي ١٦٤/١٦، وفي معناها: "شرع من قبلنا إذا ثبت بطريق صحيح ولم يرد عليه ناسخ لا يكون شرعاً لنا" التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي ص ٥٤١.

(٦) قواطع الأدلة في الأصول لابن السمعاني ٢٥٩/٢ دار الكتب العلمية، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٧) التبصرة في أصول الفقه للشيرازي ص ١٦٤، ومثلها: "الأمر في شرع إبراهيم أمر في شرعنا" تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٣١٧.

(٨) المغني لابن قدامة ٣٢٢/١٤، شرح مختصر الروضة للطوفي ١٦٢/٣، رفع الحاجب عن مختصر =

شرح القاعدة :

هذه القاعدة تتناول أحد الأدلة المختلف في حجيتها، والمراد بشرع من قبلنا: ما يقبل النسخ من الفروع العملية في الدين، التي وردت في شرائع الأنبياء السابقين - كشرعة إبراهيم، وموسى، وعيسى عليهم السلام - من كل ما قصه الله عز وجل، أو نبيه ﷺ من شرع من قبلنا، وسكت عليه في حقنا، كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥].

وشرع من قبلنا لا يخلو فيه الحال من أمرين، أولها: أن ينقل إلينا في كتب الشرائع السابقة نفسها، أو على السنة أتباع تلك الشرائع، وهذا لا يؤخذ به باتفاق، وثانيها: أن يأتيها في القرآن الكريم، أو السنة النبوية، وهذا يعتريه ثلاثة أحوال:

١- أن ينقل إلينا، وينقل معه ما يدل على أنه قد نسخ، ولم يعد مشروعاً في حقنا؛ فهذا يكون منسوخاً، وذلك كما في قوله تعالى في شأن المحرمات من المطاعم على اليهود: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْفَرَسِ حَرِّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَدِيقُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، ففي هذه

= ابن الحاجب لابن السبكي ٤/٤٩١ عالم الكتب، الأشباه والنظائر لابن السبكي ١/١٣ دار الكتب العلمية، الإبهاج لابن السبكي ٣/١٦٨ دار الكتب العلمية، نهاية السؤل للإسنوي ٢/٢٧٣ دار الكتب العلمية، التجميع للمرداوي ٨/٣٨٤٤، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٤/٤٤٢ مكتبة العبيكان، أصول الفقه لمحمد رضا المظفر الشيعي ١/٢٥٧ طبعة الحوزة العلمية بقم، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

الآية بين القرآن بعض المحرمات على اليهود، وقد ذكر في موضع آخر أنه لم يحرم على المسلمين ما حرمه على اليهود، فقال: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، ففي هذه الآية ظهر أن ما كان محرماً على اليهود لم يعد محرماً على المسلمين، بل نسخ في حقهم.

٢- أن تنقل إلينا، وينقل معها ما يدل على أنها مشروعة في حقنا، فتكون مشروعة في حقنا بالدليل الدال على مشروعيتها لا باعتبار أنها من شرائعهم، ومن ذلك: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣].

٣- أن تنقل إلينا في القرآن الكريم أو السنة النبوية المشرفة، ولا ينقل معها ما يدل على أنها مشروعة في حقنا أو ليست مشروعة، فهي مطلقة عن الإقرار أو النسخ، وإنما وردت فقط على سبيل الحكاية، كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، وهذا النوع هو محل النزاع بين العلماء، وهو الذي ينصرف إليه إطلاق شرع من قبلنا حينما يطلق^(١).

ونبه إلى أن هذا كله في فروع الدين، فأما العقائد: فهي لازمة لكل أحد من الأنبياء أو أقوامهم، وألحق بعضهم بالإيمان تحريم القتل والكفر والسرقة والربا ونحوها، وقال: اتفقت الشرائع على تحريمها، وإنما اختلفوا: هل حرمت

(١) انظر: الأدلة المختلف فيها عند الأصوليين للدكتور خليفة بابكر الحسن ص ٧٢-٧٤ مكتبة وهبة.

في شرعنا بخطاب مستأنف، أم بالخطاب الذي أنزل على غيره وتعبد باستدامته؟^(١).

المعنى الإجمالي للقاعدة^(٢): أن شرع من قبلنا إذا ثبت بطريق صحيح من شرعنا - لا من جهة كتبهم المبدلة ونقل أربابها - ولم يرد عليه ناسخ؛ فهو شرع لنا، وعليه كثير من الشافعية، والحنفية، وبعض الإباضية، وطائفة من المتكلمين، كما نقله ابن السمعاني، وهو مختار الشيخ أبي إسحاق أولا في «التبصرة»، وكثير من المالكية، والحنابلة، وحكي أن للشافعي - رضي الله عنه - ميلا إليه، ونسب لأبي حنيفة، رحمه الله، ولأحمد في رواية^(٣).

وخالف في موضوع القاعدة فريق، فذهبوا إلى أن شرع من قبلنا إذا ثبت بطريق صحيح ولم يرد عليه ناسخ، لا يكون شرعا لنا، ونسبه الإسني للجمهور، واختاره الفخر الرازي، والآمدي، والبيضاوي، والقاضي الباقلاني، وهو آخر قولي الشيخ أبي إسحاق كما في «اللمع»، واختاره الغزالي في

(١) انظر: البحر المحيط للزركشي ٤٧/٦.

(٢) انظر في القاعدة وشرحها: العدة لأبي يعلى ٧٥٢/٣ وما بعدها، أحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي ٤٠٠/١، ٤٠٥ دار الغرب الإسلامي، اللمع للشيرازي ص ٣٤ دار الكتب العلمية، التبصرة للشيرازي ص ١٦٣ وما بعدها، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١٥٣/٥، ١٧٩ مكتبة الباز بمكة المكرمة، قواطع الأدلة في الأصول لابن السمعاني ٣١٦/٢ دار الكتب العلمية، المستصفى من علم الأصول للغزالي ٣٩٢/١، ٣٩٩ مؤسسة الرسالة، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٣١٦، ٣١٧، وبذل النظر في الأصول للأسمندي ص ٦٧٩، ٦٨٠ مكتبة دار التراث، المحصول للرازي ٢٦٥/٣، ٢٧٥ مؤسسة الرسالة، الإحكام للآمدي ١٤٠/٤، ١٤٨ المكتب الإسلامي، شرح مختصر الروضة ١٦٩/٣ وما بعدها، المسودة لآل تيمية ص ١٩٣، ١٩٤ دار الكتاب العربي، أصول الفقه لابن مفلح ١٤٤٠/٤، ١٤٤٩ مكتبة العبيكان، التمهيد للإسني ص ٥٤١ وما بعدها، البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٤١/٦، ٤٨ ط: الكويت، التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ٣٨٢/٣ وما بعدها، دار الفكر، إجابة السائل شرح بغية الأمل للصنعاني ص ٢١٩ مؤسسة الرسالة، ونشر البنود على مراقبي السعود لسيد عبد الله بن الحاج إبراهيم الشنيطي ١٢/٢ دار الكتب العلمية، المصطفى في أصول الفقه لابن الوزير ص ٤١٣، ٤١٥ دار الفكر، والأصول العامة للفقه المقارن للعلامة محمد تقي الحكيم ص ٤٢٧ مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) للطباعة والنشر، فصول الأصول لخلفان السياني ص ٣٥٣ ط، عمان.

(٣) انظر: مراجع القاعدة الهامش السابق نفس الصفحات، هميان الزاد لأطفيش ٧٩/٥.

«المستصفي»، وأبو الخطاب من الحنابلة، قال ابن السمعاني: إنه المذهب الصحيح، ونقله الأمازيغي عن الأشاعرة والمعتزلة، وهو إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل، رحمه الله تعالى، وإليه ذهب ابن حزم، وبعض الإباضية^(١).

ومما احتجوا به: قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]؛ فدل على أن كل واحد من الأنبياء ينفرد بشرع لا يشاركه فيه نبي غيره، ويجب عليهم: بأن الآية تقتضي أن كل نبي يختص بطريقة لم تكن للأول، وهذا لا يقتضي انتساح شريعة الأول كلها؛ لأن ذلك يفضي إلى نقض الأحكام، ألا ترى أنهم أجمعوا على طريقة واحدة في الإيمان بالله تعالى وتوحيده والطاعة له على أوامره، فمشاركتهم في بعض الأحكام لا يمنع من أن يكون لكل واحد منهم شرع يخالف شرع الآخر، كما أن مشاركتهم في التوحيد لا تمنع انفراد كل واحد منهم بشريعة تخالف شريعة غيره^(٢).

ثم على ما هو مقتضى قاعدتنا - من أن شرع من قبلنا شرع لنا - فقد اختلف القائلون بذلك، فمنهم من خصه بملة إبراهيم، ومنهم من خصه بشريعة موسى، ومنهم من خصه بشريعة عيسى؛ لأن شرعه آخر الشرائع قبل نبينا عليه الصلاة والسلام، ومنهم من ذهب إلى أننا نتعبد بكل ما ثبت شرعاً لأي نبي كان، إلى أن يعلم نسخه كما صرح به المالكية.

ونشير إلى أن من قال: شرع من قبلنا شرع لنا، إنما عني بذلك: استصحاب ما ورد من أحكام في شرائع الأنبياء السابقين - عليهم السلام - حتى يوجد المغير من شريعتنا، فإذا لم يوجد ذلك المغير؛ كان الأمر على ما هو عليه، والمعنى على ذلك^(٣): أننا نكون موافقين لها لا متابعين.

(١) انظر: مراجع القاعدة نفس الصفحات، حاشية الترتيب لابن سنة ١٣٢/١.

(٢) انظر: بذل النظر في الأصول للأسمدي ص ٦٨٠، التبصرة للشيرازي ص ١٦٤.

(٣) انظر: رفع الحاجب لابن السبكي ٥/٤٠٩، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٤/٤١٣، هميان الزاد لأطفيش ٥/٣١٧.

هذا: وتظهر فائدة الخلاف - كما نقله الزركشي عن الأستاذ أبي منصور، وغيره - في موضوع القاعدة في حادثة ليس فيها نص ولا إجماع، ولها حكم شرعي معلوم في شرع قبل هذا الشرع، هل يجوز الأخذ به؟^(١).

أدلة القاعدة :

يدل لهذه القاعدة أدلة عدة، منها:

١- قال تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا ﴾ [المائدة: ٤٤].

وجه الدلالة: أنه تعالى جعلها مستنداً للمسلمين في الحكم، وهو نص في المسألة، وأيضاً: فالنبي ﷺ من جملة النبيين، فوجب عليه الحكم بها، كما أنه تعالى قال في آخرها: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤]، وهو عام في المسلمين وغيرهم^(٢).

٢- قال تعالى، مخاطباً نبينا ﷺ: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْتَدَ ﴾ [الأنعام: ٩٠]، يعني: أنبياء بني إسرائيل عليهم السلام، وأمره عز وجل للنبي ﷺ بالافتداء بهم يقتضي أن شرعهم شرع له قطعاً؛ لأن شرعهم من هداهم^(٣).

فإن اعترض بأن المراد به التوحيد، بدلالة أنه أضافه إلى الجميع، والذي يشترك الجميع فيه هو التوحيد، فأما الأحكام فإن الشرائع فيها

(١) انظر: البحر المحيط للزركشي ٤٦/٦.

(٢) انظر: المستصفى للغزالي ٣٩٧/١، الإحكام للآمدي ١٤٢/٤، تخريج الفروع للزنجاني ص ٣١٦،

شرح مختصر الروضة للطوفي ١٧٠/٣.

(٣) انظر: التبصرة للشيرازي ص ١٦٤، المستصفى للغزالي ٣٩٦/١، الإحكام للآمدي ١٤٢/٤، شرح

مختصر الروضة للطوفي ١٧٠/٣.

مختلفة، فلا يمكن اتباع الجميع فيه، أوجب عليه: بأن اللفظ عام في التوحيد وفي الأحكام؛ فيجب أن يحمل على الجميع إلا ما خصه الدليل^(١).

٣- قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣].

وجه الدلالة: أن الله تعالى أمره ﷺ باتباع ملة إبراهيم، عليه السلام، وهي من شرع من قبله، والأمر للوجوب، ثم أمره - سبحانه وتعالى - بالإخبار بذلك بقوله: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٦١]، وذلك يدل على أنه متعبد بشرع من قبله، وهذا وإن كان وارداً في حق إبراهيم إلا أن خصوصية الدليل لا تعني خصوصية المدلول، وخصوصاً أنه قد وردت أدلة أخرى في غيره من الأنبياء^(٢).

٤- قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى﴾ [الشورى: ١٣]، وهذه الآية الكريمة تدل على أن الشرعين سواء، وإذا كان كذلك؛ فشرع من قبلنا شرع لنا^(٣).

٥- أن النبي ﷺ قضى في قصة الربيع بالقصاص في السن، وقال: «كتاب

(١) انظر: التبصرة للشيرازي ص ١٦٤، المستصفى للغزالي ٣٩٦/١.

(٢) انظر: المستصفى للغزالي ٣٩٦/١، الإحكام للأمدى ١٤٢/٤، تخريج الفروع للزنجاني ص ٣١٦، شرح مختصر الروضة للطوفي ١٧٠/٣، ١٧١.

(٣) انظر: المستصفى للغزالي ٣٩٧/١، الإحكام للأمدى ١٤٢/٤، شرح مختصر الروضة للطوفي ١٧١/٣.

الله القصاص»^(١)، وليس في القرآن: السن بالسن إلا ما حكي فيه عن التوراة بقوله - عز وجل: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذُنَ بِالْأَذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾ [المائدة: ٤٥]؛ فدل على أنه ﷺ قضى بحكم التوراة حينها، ولو لم يكن شرعاً له؛ لما قضى به^(٢).

٦- أنه ﷺ استدل على وجوب قضاء الصلاة المنسية عند ذكرها بقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤]، وإنما الخطاب فيها لموسى - عليه السلام - على ما دل عليه سياق القرآن، وذلك لما نزل النبي ﷺ منزلاً، فنام فيه وأصحابه، حتى فات وقت صلاة الصبح، أمرهم، فخرجوا عن الوادي، ثم صلى بهم الصبح، واستدل بالآية^(٣).

٧- أن مجيء رسول الله ﷺ غير منافٍ لما تقدم من الشرائع، ومن المعلوم أن كل شرع لم يرد عليه ما ينافيه وجب البقاء عليه، والدليل عليه: شريعة الرسول عليه السلام^(٤).

٨- أنه يمكن الجمع بين ما جاء به الرسول ﷺ وبين ما قبله، وكل حكمين أمكن الجمع بينهما؛ لم يصح إسقاط أحدهما بالآخر، كإيجاب الصوم والصلاة في شريعتنا^(٥).

(١) رواه البخاري ١٨٦/٣ و (٢٧٠٣) و ٢٤/٦، ٥٢ (٤٤٩٩) (٤٦١١).

(٢) انظر: المستصفى للغزالي ٣٩٨/١، ٣٩٩، الإحكام للآمدي ١٤٢/٤، ١٤٣، شرح مختصر الروضة للطوفي ١٧١/٣، الإحكام للآمدي ١٤٢/٤، ١٤٣.

(٣) انظر: المستصفى ٣٩٩/١، الإحكام للآمدي ١٤٣/٤، شرح مختصر الروضة للطوفي ١٧١/٣، ١٧٢.

(٤) انظر: التبصرة للشيرازي ص ١٦٤.

(٥) انظر: التبصرة للشيرازي ص ١٦٤.

٩- أن الله تعالى حكى شرع من قبلنا، ولو لم يقصد تعالى التسوية بيننا وبينهم فيه؛ لم يكن لذكره فائدة^(١).

تطبيقات القاعدة :

١- أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه بسنده عن الشعبي: «أن شاة أكلت عجينا - وقال الآخر: غزلا - نهارا: فأبطله شريح، وقال: ﴿إِذْ نَفَسَتْ^(٢) فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٨]، وقال: إنما كان النفس بالليل»^(٣).

فهذا الأثر يظهر أن القاضي شريحا - رحمه الله - يعتبر أن شرع من قبلنا شرع لنا؛ لما قضى بأن حفظ الأموال على أهلها بالنهار، وأن على أهل الماشية ما أصابت بالليل؛ ولذلك فإنه لم يضمن أصحاب الشاة هنا شيئا؛ لأن إفسادها كان نهارا، وإلا لما كان لتلاوته للآية الكريمة الواردة معنى. فإن اعترض: بأنه إنما قضى بهذا لما ورد من أن النبي ﷺ: «قضى أن حفظ الأموال على أهلها بالنهار، وأن على أهل الماشية ما أصابت بالليل»^(٤)، أجيب: بأن استدلاله بقوله تعالى: ﴿إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٨]، وتوضيحه بأن النفس

(١) انظر: التبصرة للشيرازي ص ١٦٤.

(٢) النفس: الرعي بالليل، انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٦٧٣، تفسير القرطبي ٤٤٨٦/٦.

(٣) رواه عبد الرزاق ٨٢/١٠، (١٨٤٣٩)، ٨٣ (١٨٤٤٠)، ابن أبي شيبة ٣٢٦/١٤ (٢٨٥٥٦)، ١٤٨/٢٠ (٣٧٤٥٥)، والطبري في جامع البيان ٥٢/١٧ سورة الأنبياء آية (٧٨)، ووکیع في أخبار القضاة ٣٢١/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٤٢/٨.

(٤) رواه أحمد ٩٧/٣٩ (٢٣٦٩١)، ١٠٢ (٢٣٦٩٦)، وأبو داود ٢٩٨/٣ (٣٥٦٩)، ٢٩٨ (٣٥٧٠) وغيرهما، وقد اختلف فيه على الزهري فقبل عنه عن حرام بن سعد بن محينة به، وقيل عنه عن حرام عن البراء بن عازب، وقيل عنه عن حرام بن محينة عن أبيه به انظر التلخيص الحبير ١٦٢/٤، إرواء الغلیل ٣٦٢/٥.

كان بالليل، يوحى بأنه يعتبر شرع من قبلنا شرعا لنا ما لم ينسخه ناسخ في شريعتنا؛ لورود هذه القصة في شريعة من سبق من الأنبياء.

٢- أخرج ابن أبي شيبة بسنده أن إبراهيم النخعي - رحمه الله - قد سئل عمن نام عن صلاة أو نسيها، فقال: «يصلي متى ذكرها عند طلوع الشمس، أو عند غروبها» ثم قرأ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤]، ثم قال: «إذا ذكرتها في أي ساعة كانت»^(١).

وهذا الأثر يظهر جلياً أن إبراهيم النخعي كان يأخذ بشرع من قبلنا ويعتبره حجة؛ لأن هذه الآية الكريمة التي استدل بها مقولة لسيدنا موسى - عليه السلام - فلو لم يكن ممن يحتج بشرع من قبلنا؛ لما كان لتلاوته للآية عند ذلك فائدة^(٢).

فإن اعترض: بأنه يستدل هنا بالحديث الصحيح الذي ورد عن رسول الله ﷺ، وفيه: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها»^(٣)؛ أجيب: بأن الرسول ﷺ ذاته عندما قال ذلك أعقبه بتلاوة الآية الكريمة: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤]، فأشعر ذلك بأنه يتعبد بشرع من قبله؛ ولذلك استدل به من يقول بأنه ﷺ كان يأخذ بشرع من قبله.

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٥١٧/٣-٥١٨ (٤٧٧٨)، وينظر كذلك: مصنف عبد الرزاق ٣/٢ (٢٢٤٨)، وجامع البيان للطبري ١٦/١٤٨ سورة طه آية (١٤).

(٢) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ٢/٢٥٨ دار الكتبي.

(٣) رواه أبو يعلى ٤٠٩/٥ (٣٠٨٦)، والطبراني في الأوسط ٧٩/٧-٨٠ (٦١٢٥) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وله شاهد من حديث أبي بكر رضي الله عنه بلفظ: «من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها» رواه البزار ٩/١٣٧ (٣٦٩٤)، وقال الهيثمي في المجمع ١/٣٢٢: رواه البزار ورجاله موثقون وفي الصحيحين البخاري ١/١٢٢-١٢٣ (٥٩٧)، ومسلم ١/٤٧٧ (٦٨٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: «من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك».

٣- أخرج عبد الرزاق بسنده عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أبيه: أن قد رآه يتحلل يمينه في ضرب نذره بأدنى ضربة، فقال عطاء: «قد نزل في ذلك كتاب الله»: قال: ﴿وَحُذِّ بِيدِكَ ضِعْفًا فَأَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ﴾ [ص: ٤٤]، فقال رجل: في كم ذلك؟ قال: «بلغنا أنه كان حلف ليجلدنها مائة سوط» اهـ^(١).

فهذا التابعي قد تحلل من يمينه بأقل ما ينطلق عليه الضرب؛ استناداً إلى ما حدث في قصة أيوب، عليه السلام؛ إذ حلف ليضربن امرأته مائة سوط، فأرشدته الله تعالى أن يضربها بضغث^(٢).

فقام الضغث مقام مائة سوط، وهو أقل ما يتحلل به؛ فأفاد ذلك أن شرع من قبلنا شرع لنا، وأن التابعين كانوا يعتبرونه كذلك، وعلى ذلك فقد خرج الإسنوي فرعاً، فقال: لو حلف ليضربن زيداً مثلاً مائة خشبة فضربه بالعشكال ونحوه: فإنه يبر؛ لقوله تعالى لأيوب، عليه السلام، لما حلف ليضربن زوجته ذلك: ﴿وَحُذِّ بِيدِكَ ضِعْفًا فَأَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ﴾ [ص: ٤٤]، والضغث: هو الشماريخ القائمة على الساق الواحد، وهو المسمى بالعشكال^(٣).

٤- أخرج البيهقي في «السنن الكبرى» بسنده: «أن عطاء جاءه رجل فقال: إني حلفت أن لا أكسو أهلي حتى أقف بعرفة، وذلك في غير أيام

(١) المصنف ٥١٩/٨ - ٥٢٠ (١٦١٣٢).

(٢) الضغث هو: قبضة حشيش مختلطة الرطب باليابس، وقيل: عشكال النخل الجامع بشماريخه، وقيل: قدر مائة شمراخ، انظر: مختار الصحاح ص ٣٨١، تفسير القرطبي ٥٨٥٥/٨.

(٣) انظر: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي ص ٥٤٣، قال الإسنوي - بعد سوقه لهذا التطبيق: «قال إمام الحرمين في كتاب الأيمان: اتفق العلماء على أن هذه الآية معمول بها في ملتنا، والسبب فيه أن الملل لا تختلف في موجب الألفاظ وفي ما يقع برأ وحنثاً، هذه عبارته، وقد يقال: إن موجب الألفاظ قد يختلف لاختلاف الإطلاق العرفي» اهـ.

الحج، فقال عطاء: اذهب فقف واكس أهلك، فقبل لعطاء: إنما نوى الحج، فقال عطاء: أرايت أيوب عليه السلام حين حلف ليضربن أهله حلف ليضربنها بضغث، إنما القرآن أمثال وعبر^(١).

وفي هذا الأثر يظهر جلياً أن عطاء يعتبر أن شرع من قبلنا شرع لنا، وأفتى السائل بأن يتحلل من يمينه بأقل ما ينطلق عليه الوقوف بعرفة؛ استناداً إلى ما حدث في قصة أيوب عليه السلام.

٥- الأضحية تجب عند الحنفية؛ تمسكاً بأدلة منها: قوله تعالى: - حكاية عن الخليل عليه السلام - ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١١٣) لَا شَرِيكَ لَهُ. وَيَذَلِكَ أُمِرْتُ ﴿[الأنعام: ١٦٢، ١٦٣]، والأمر في شرعه أمر في شرعنا، وقد ذهب من لم يقل بأن شرع من قبلنا شرع لنا إلى أن الأضحية غير واجبة؛ لانتفاء مدارك الوجوب فيها^(٢).

٦- تعلق الإمام مالك - رحمه الله - على ما ذكر في (العتبية)، كما نقله عنه الباجي في (الإحكام): بأن الرجل يزوج البنت البكر ولا يستأمرها؛ لقوله تعالى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَبِيبٌ﴾ [القصص: ٢٧]، وهذا تمسك بشرع من قبلنا؛ لأنه ثبت بنص قرآني، ولم يدل دليل على نسخه^(٣).

(١) السنن الكبرى ٦٤/١٠.

(٢) انظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٣١٧، اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٦٣٥/٢، حاشية ابن عابدين ٣٢٨/٦، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لشيخه زاده ١٥٥/٤ دار الكتب العلمية.

(٣) انظر: الإحكام للباجي ٤٠١/١، وراجع: البيان والتحصيل لابن رشد الجد ٢٦٠/٤، ٢٦١ دار الغرب الإسلامي.

٧- ذهب بعض الفقهاء إلى أنه يستدل بقوله تعالى: ﴿وَلَمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢] على جواز الضمان، وإن وردت الآية في قصة يوسف عليه السلام؛ احتجاجاً بأن شرع من قبلنا شرع لنا، ما لم يرد ناسخ له في شريعتنا^(١).

٨- ذهب كثير من الفقهاء إلى: أنه يجوز كون المهر منفعة، كالخدمة ونحوها؛ لما ورد في قصة شعيب مع موسى، عليهما السلام، في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ﴾ [القصص: ٢٧]، وما قص الله علينا من شرائع من قبلنا من غير نسخ يصير شريعة لنا، وهو ما تقضي به القاعدة^(٢).

د. أسعد الكفراوي

* * *

(١) انظر: نشر البنود للشنقيطي ١٢/٢.

(٢) انظر: الأم للشافعي ٢٦/٤ دار الفكر، والحاوي للماوردي ٣٩٠/٩، و٤١١ دار الكتب العلمية، والمهذب للشيرازي ٥٦/٢ دار الفكر، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ٢١/٢ مصطفى الحلبي، وبدائع الصنائع للكاساني ١٧٣/٤ دار الكتاب العربي، المغني لابن قدامة ٧/٦، و٧/٨ دار الفكر، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ١٠٥/٥ دار الكتاب الإسلامي، ودرر الأحكام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر ٣٧١/١ دار الكتب العلمية، وتكملة المجموع لنجيب المطيعي ٣٢٨/١٦، ٣٢٩ دار الفكر.

رقم القاعدة: ٢٠١١

نص القاعدة: عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حُجَّةٌ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة:

- ١- عمل أهل المدينة بمعنى الخبر المتواتر^(٢).
- ٢- عمل أهل المدينة فيما طريقه النقل أصل لا يزعم^(٣).
- ٣- من أصول مالك اتباع عمل أهل المدينة^(٤).
- ٤- رأي أهل المدينة حجة^(٥).

(١) كشف المشكل لابن الجوزي ٥٣٧/٢، المفهم لأبي العباس القرطبي ٣٦٣/١-٣٦٤، ولفظه:

«مذهب مالك في تمسكه بعمل أهل المدينة وكونه حجة شرعية».

(٢) انظر: المنتقى شرح الموطأ ٣٢١/١.

(٣) القيس لابن العربي ٢٠٣/١.

(٤) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ٨٣٥/٤، انظر: البيان والتحصيل لابن رشد ٤٩٩/١، ولفظه:

«معلوم من أصول مالك رحمه الله أن العمل مقدم على أخبار الآحاد، وكذلك القياس»، شرح

مختصر خليل للخرشي ١٤٠/١، ولفظه: «العمل عندنا من أصول الفقه»، انظر: طرح الشريب لأبي

زرعة العراقي ٨٨/٣، وانظر: المفهم لأبي العباس القرطبي ٣٨٩/٢، ولفظه: «ومالك أحق الناس

بالتمسك بهذا؛ بناءً على أصله في التمسك بعمل أهل المدينة»، انظر: البهجة شرح تحفة ابن عاصم

للتسولي ١٣٣/٢.

(٥) انظر: نشر البنود لسيد عبد الله الشنقيطي ٢٢/٢.

قواعد ذات علاقة :

- ١- عمل أهل المدينة ليس بحجة^(١). (مخالفة).
- ٢- يرجح بعمل أهل المدينة^(٢). (تكامل).

شرح القاعدة :

ليس من السهل تحديد المراد بعمل أهل المدينة، وقديماً قال الإمام الشافعي: «ما عرفنا ما تريد بالعمل، وما أَرانا نعرفه ما بقينا»^(٣)، ومع ذلك فإن بعض الباحثين المعاصرين عرفه بأنه: «ما نقله أهل المدينة نقلاً مستمراً من زمن النبي ﷺ، أو ما كان رأياً واستدللاً لهم»^(٤)، أو «هو ما اتفق عليه العلماء والفضلاء بالمدينة كلهم أو أكثرهم في زمن الصحابة والتابعين، سواء أكان نقلاً أم اجتهاداً»^(٥)، وهذا التعريف جارٍ على ما اختاره المحققون من أئمة المذهب المالكي كابن عبد البر، حيث قال: «والذي أقول به إن مالكا - رحمه الله - إنما يحتج في موطنه وغيره بعمل أهل المدينة، يريد بذلك عمل العلماء والخيار والفضلاء، لا عمل العامة السوداء»^(٦)، وعبرة العلامة والمفكر الكبير ابن خلدون: «اتباع الجيل بالمشاهدة للجيل إلى أن ينتهي إلى الشارع صلوات الله وسلامه عليه»^(٧).

(١) الحاوي الكبير للماوردي ٣٨٦/٤، عمدة القاري للعيني ١٦٢/٥، ولفظ: «عمل أهل المدينة لا تقوم به الحجة» إرشاد الفحول للشوكاني ٥٠/١، ولفظ: بطلان قول من يدعي حجة بعمل أهل المدينة أو غيرهم، الإحكام لابن حزم ٢٤٩/٢.

(٢) انظر: مسلم الثبوت لمحِب الله بن عبد الشكور البهاري ١٦٢/٢، ولفظ: «إذا كان أحد الدليلين موافقاً لعمل أهل المدينة؛ فإنه يقدم» إرشاد الفحول للشوكاني ٢٨٠/١.

(٣) الأم للإمام الشافعي ٢٣١/٧.

(٤) عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين للأستاذ الدكتور أحمد محمد نور سيف ص ٤٤٣ - ٤٤٤.

(٥) المسائل التي بناها الإمام مالك على عمل أهل المدينة للدكتور محمد المدني بوساف ٧٧/١.

(٦) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ٢٢٢/٧.

(٧) مقدمة ابن خلدون ٤٤٧/١.

والمراد بكون عمل أهل المدينة حجة: كونه أصلاً ودليلاً تبني عليه الأحكام الشرعية.

وهذه القاعدة خاصة بالمذهب المالكي كما تصرح به صيغتها الأخرى: «من أصول مالك اتباع عمل أهل المدينة»، ومعناها أن الإمام مالكا -رحمه الله- اعتبر عمل أهل المدينة دليلاً قائماً بذاته كسائر الأدلة، اختص بالاحتجاج به عن غيره من أئمة المذاهب الأخرى، عبر عنه بالفاظ مختلفة في الموطأ وغيره من مؤلفاته.

ولبيان موقف المحققين من هذا الأصل يمكن الاعتماد على نص للقاضي عياض تحرى فيه الاعتدال والإنصاف في تحرير مراد إمامه بهذا الأصل والاستدلال له؛ راداً على من تشددوا في إنكاره من المخالفين فيه كما أورد حجج من فرطوا في الأخذ به من المالكية؛ نافياً نسبة رأيهم للإمام سواء نسبها له مقلدوه أو المخالفون له، يقول القاضي عياض: «فاعلموا أن إجماع أهل المدينة على ضربين:

ضرب من طريق النقل والحكاية الذي تؤثره الكافة عن الكافة، وعملت به عملاً لا يخفى، ونقله الجمهور عن الجمهور عن زمن النبي ﷺ. ثم ذكر أنواع هذا القسم، فقال:

«أولها: ما نقل شرعاً من جهة النبي ﷺ من قول كالصاع والمد، كنقلهم موضع قبره ومسجده ومنبره ومدينته، وغير ذلك مما علم ضرورة من أحواله وسيره وصفة صلاته من عدد ركعاتها وسجاداتها وأشباه هذا، أو نقل إقراره عليه السلام لما شاهده منهم ولم يتقل عنه إنكاره، فهذا النوع من إجماعهم في هذه الوجوه حجة يلزم المصير إليه ويترك ما خالفه من خبر واحد أو قياس، فإن هذا النقل محقق معلوم موجب للعلم القطعي، فلا يترك لما توجه غلبة الظنون، وإلى هذا رجع أبو يوسف وغيره من المخالفين ممن ناظر مالكا وغيره من أهل

المدينة في مسألة الأوقاف والمد والصاع حين شاهد هذا النقل وتحققه، ولا يجب لمنصف أن ينكر الحجة هذا، وهذا الذي تكلم عليه مالك عن أكثر شيوخنا ولا خلاف في صحة هذا الطريق، وكونه حجة عند العقلاء وتبليغه العلم يدرك ضرورة، وإنما خالف في تلك المسائل من غير أهل المدينة من لم يبلغه النقل الذي بها^(١).

ثم عاد لبيان الضرب الثاني فقال:

«النوع الثاني: إجماعهم على عمل من طريق الاجتهاد والاستدلال، فهذا النوع اختلف فيه أصحابنا: فذهب معظمهم إلى أنه ليس بحجة ولا فيه ترجيح، وهذا قول كبار البغداديين، قالوا: لأنهم بعض الأمة والحجة إنما هي لمجموعها، وهو قول المخالفين أجمع؛ ولهذا ذهب القاضي ابن الطيب الباقلاني وغيره، أنكر هؤلاء أن يكون مالك يقول هذا أو أن يكون مذهبه ولا الأئمة أصحابه.

وذهب بعضهم إلى أنه ليس بحجة، ولكن يرجح به على اجتهاد غيرهم، وهو قول جماعة من متفقيهم، وبه قال بعض الشافعية، ولم يرتضه القاضي أبو بكر ولا محققو أئمتنا وغيرهم.

وذهب بعض المالكية إلى أن هذا النوع حجة كالنوع الأول وحكوه عن مالك.

قال القاضي أبو نصر: وعليه يدل كلام أحمد بن المعذل وأبي معصب، وإليه ذهب القاضي أبو الحسين بن أبي عمر من البغداديين، وجماعة من المغاربة من أصحابنا ورآه مقدماً على خبر الواحد والقياس، وأطبق المخالفون أنه مذهب مالك ولا يصح عنه كذا مطلقاً^(٢).

(١) ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض ٢٣/١-٢٤.

(٢) ترتيب المدارك وتقريب المسالك ٢٤/١-٢٥.

ومما يقوي اعتماد هذا الرأي ما يشهد له من كلام المحققين من علماء المذاهب الأخرى كالإمامين الحنبلين ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية^(١).
وقد استخلصت إحدى الدراسات المعاصرة أربع نتائج من آراء هؤلاء العلماء الثلاثة^(٢):

- ١- أن ما كان من عمل أهل المدينة طريقه النقل والحكاية فهو حجة عند الجميع، ويترك ما خالفه من خبر أو قياس، وكذا ما كان عملاً قديماً بالمدينة قبل مقتل عثمان بن عفان، رضي الله عنه، فهو حجة أيضاً.
 - ٢- أن ما كان عملاً متأخراً لم يقل بحجته إلا بعض المالكية.
 - ٣- ما كان طريقه الاجتهاد والاستدلال اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال:
- الأول: أنه ليس بحجة ولا فيه ترجيح، وهو قول كبار المالكية من البغداديين، وقول المذاهب الأخرى.
- الثاني: أنه ليس بحجة ولكن يرجح به اجتهادهم على غيرهم، وهو رأي بعض المالكية وبعض الشافعية.
- الثالث: أنه حجة كإجماعهم عن طريق النقل، وهو قول بعض المالكية، وقد حكوه عن مالك، وأنكره القاضي عياض كما سبق.
- ويعزز رأي هؤلاء المحققين ويكملهم: تقسيم العلامة الزركشي اتفاق أهل المدينة إلى مراتب أربع، وافقهم في القسمين الأول والثاني من الأقسام السابقة، وجاء بقسمين آخرين فصل مذاهب الفقهاء فيهما، هما:

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٠٦/٢٠ وما بعدها، إعلام الموقعين لابن القيم ٣٨٥/٢ وما بعدها.

(٢) انظر: عمل أهل المدينة من خلال الموطأ في باب البيوع لنيل بن إبراهيم آل الشيخ مبارك ص ٢٠.

١ - «إذا تعارض في المسألة دليلان كحديثين وقياسين: فهل يرجح أحدهما بعمل أهل المدينة؟ وهذا موضع الخلاف؛ فذهب مالك والشافعي إلى أنه مرجح، وذهب أبو حنيفة إلى المنع، وعند الحنابلة قولان: أحدهما: المنع، وبه قال القاضي أبو يعلى، وابن عقيل، والثاني: مرجح، وبه قال أبو الخطاب، ونقل عن نص أحمد، ومن كلامه: إذا روى أهل المدينة حديثاً وعملوا به فهو الغاية.

٢ - النقل المتأخر بالمدينة: والجمهور على أنه ليس بحجة شرعية، وبه قال الأئمة الثلاثة، وهو قول المحققين من أصحاب مالك^(١).

واعتبار عمل أهل المدينة دليلاً مستقلاً تبني عليه المسائل - أثار قديماً جملة من الإشكالات والاعتراضات والانتقادات الناشئة - حسب رأي المحققين - عن عدم فهم المخالفين في حجيته مراد المالكية به، وتوسع بعض المالكية في الأخذ به، يقول القاضي عياض، رحمه الله: «اعلموا أكرمكم الله: أن جميع أرباب المذاهب من الفقهاء والمتكلمين وأصحاب الأثر والنظر إلب واحد على أصحابنا على هذه المسألة، مخطئون لما فيها بزعمهم، محتجون علينا بما سنح لهم حتى تجاوز بعضهم حد التعصب والتشنيع إلى الطعن في المدينة، وعد مثالبها وهم يتكلمون في غير موضع خلاف، فمنهم لم يتصور المسألة ولا تحقق مذهبنا، فتكلموا فيها على تخمين وحدث، ومنهم من أخذ الكلام فيها ممن لم يحققه عنا، ومنهم من أطالها وأضاف إلينا ما لا نقوله فيها، فأوردوا عنا في المسألة ما لا نقوله، واحتجوا علينا بما يحتج به على الطاعنين على الإجماع».

ثم بالغ في النكير على من نسبوا أموراً لمالك اعتبرها تحريفات لمراده بهذا الأصل، من ذلك - سوى ما سبق ذكره:

(١) البحر المحيط للزركشي ٣/٣٥١-٣٥٢.

- «ما حكاه أبو بكر الصيرفي وأبو حامد الغزالي: أن مالكا يقول: لا يعتبر إلا بإجماع أهل المدينة دون غيره، وهذا ما لا يقوله هو ولا أحد من أصحابه.
- وحكى بعض الأصوليين أن مالكا يرى إجماع الفقهاء السبعة بالمدينة إجماعاً، ووجه قوله بأنه لعله كانوا عنده أهل الاجتهاد في ذلك الوقت دون غيرهم، وهذا ما لم يقله مالك ولا روي عنه.
- وحكى بعضهم عنا أنا لا نقبل من الأخبار إلا ما صححه عمل أهل المدينة، وهذا جهل أو كذب، ولم يفرقوا بين قولنا برد الخبر الذي في مقابله عملهم وبين من لا يقبل منه إلا ما وافقه عملهم.
- ومما ذكره المخالفون عن مالك: أنه يقول: إن المؤمنين الذين أمر الله تعالى باتباعهم هم أهل المدينة، ومالك لا يقول هذا، وكيف يقوله وهو يرى أن الإجماع حجة؟^(١).

وينبغي التنبيه هنا إلى أن الخلط بين الإجماع وعمل أهل المدينة ناتج عن تعبير الإمام عنه في بعض المسائل بقوله: «الأمر المجمع عليه»، مع أن مالكا لم يستعمل «كلمة الإجماع مطلقاً في الموطأ، وإنما كان يستعمل هذا المصطلح»^(٢)، وليس مراده به الإجماع الاصطلاحي كما يقول ابن خلدون: «واعلم أن الإجماع إنما هو الاتفاق على الأمر الديني عن اجتهاد، ومالك، رحمه الله تعالى، لم يعتبر عمل أهل المدينة من هذا المعنى، وإنما اعتبره من حيث اتباع الجيل بالمشاهدة للجيل إلى أن ينتهي إلى الشارع صلوات الله وسلامه عليه، وضرورة اقتدائهم بعين ذلك يعم الملة، (وإنما) ذكرت في باب الإجماع

(١) ترتيب المدارك وتقريب المسالك ٢٥/١-٢٦.

(٢) واستعمل سعيد بن المسيب مصطلحاً مشابهاً له: «أجمع أهل المدينة»، عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين للأستاذ الدكتور أحمد محمد نور سيف ص ٤٤١-٤٤٢.

من حيث ما فيها من الاتفاق الجامع بينها وبين الإجماع، إلا أن اتفاق أهل الإجماع عن نظر واجتهاد في الأدلة، واتفاق هؤلاء في فعل أو ترك مستندين إلى مشاهدة من قبلهم، ولو ذكرت المسألة في باب فعل النبي ﷺ وتقريره أو مع الأدلة المختلف فيها مثل مذهب الصحابي وشرع من قبلنا والاستصحاب؛ لكان أليق^(١).

وقد توصلت بعض الدراسات المعاصرة إلى أن تعبير الإمام بهذا اللفظ «الأمر المجمع عليه» عن عمل أهل المدينة يشكل خمس مجموع القضايا المبنية عليه تقريباً، بينما تمثل عبارة «الأمر عندنا» ثلثها تقريباً^(٢).

واستقصت دراسة أخرى الألفاظ المستعملة للتعبير عن هذا الأصل في باب البيوع خاصة من الموطأ، ورتبت تكرارها على النحو التالي^(٣):

- الأمر عندنا: ١٣٦
- الأمر المجمع عليه عندنا: ٥٩
- الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا: ٣٦
- والأمر الذي أدركت عليه الناس عندنا:
- السنة عندنا: ٤٠
- فعل المسلمين: ٢

(١) مقدمة ابن خلدون ١/٤٤٧.

(٢) انظر: عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين للأستاذ الدكتور أحمد محمد نور سيف ص ٤٤٥.

(٣) عمل أهل المدينة من خلال الموطأ في باب البيوع لنيل بن إبراهيم آل الشيخ مبارك ص ٩٨، جامعة الزيتونة تونس ١٤١٥/١٤١٦، وقد حاول الدكتور أحمد محمد نور سيف أن يحدد مراد الإمام مالك ببعض هذه المصطلحات، انظر: عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين للأستاذ الدكتور أحمد محمد نور سيف ص ٤٤٥.

كما قامت هذه الدراسة الأخيرة بمقارنة تطبيقية بينت فيها آراء الموافقين والمخالفين للإمام مالك في المسائل موضوع الدراسة، واستخلصت منها نتائج طريفة من شأنها - إذا هي عممت - أن تبين أن هذا الأصل غير مستقل عن السنة بل هو مبني عليها، يقول صاحب هذه الدراسة: «وقد توصلت في ختام هذا البحث إلى عدة نتائج منها:

١- أن مالكا - رحمه الله - لم ينفرد بمسألة من المسائل التي استدل عليها بعمل أهل المدينة، بل لا بد له موافق من أحد المذاهب فيه أو أكثره.

٢- أن من وافق مالكا في مسألة من المسائل يستدل عليها بأحاديث، وهي ثابتة عند مالك بعمل أهل المدينة.

وهذا يوصلنا إلى أن الأخذ بعمل أهل المدينة: إنما هو أخذ بالسنة واتباع لها»^(١).

ولعل من أهم المسائل المبنية على هذا الأصل، وأكثرها إثارة للجدل قضية: تعارض عمل أهل المدينة مع خبر الآحاد؛ ولذلك يقول القاضي عياض: «إن موجب الكلام لنا في هذه المسألة مخالفة العراقيين وغيرهم لنا في مسائل طريقها النقل والعمل المستفيض، اعتمدوا فيها على أخبار آحاد، واحتج أصحابنا بنقل أهل المدينة وعملهم المجمع عليه المتواتر على تلك الأخبار؛ لما قدمناه»^(٢).

وخلاصة القول في هذه المسألة أن عمل أهل المدينة إن خالف أخبار الآحاد ينظر:

(١) المرجع السابق ص ٩٣.

(٢) ترتيب المدارك وتقريب المسالك ٢٧/١.

- فإن كان نقلياً يرد له خبر الواحد، وكذا إن كان عملاً متصلاً من زمن الخلفاء الراشدين^(١)، علماً بأنه - كما يقول ابن تيمية - «ما يعلم لأهل المدينة عمل قديم على عهد الخلفاء الراشدين مخالف لسنة الرسول ﷺ»^(٢)، وأن «أحدًا من أئمة الإسلام لا يخالف حديثاً صحيحاً بغير عذر»^(٣).

- وإن كان إجماعهم اجتهداً قدم خبر الواحد عليه عند الجمهور، وفيه خلاف عند المالكية^(٤).

ومما استدل به القائلون بأن عمل أهل المدينة غير حجة:

١- حديث مالك عن عمه أبي سهل بن مالك عن أبيه أنه قال: «ما أعرف شيئاً مما أدركت عليه الناس إلا النداء بالصلاة...»^(٥).

يقول ابن عبد البر: «فيه أن الأحوال تغيرت وانتقلت وتبدلت في زمانه ذلك عما كانوا عليه في زمان الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان وعلي - رحمهم الله - في أكثر الأشياء، وقد احتج بهذا بعض من لم يرَ عمل أهل المدينة حجة، وقال: لا حجة إلا فيما نقل بالأسانيد الصحاح عن النبي - عليه السلام - وعن الخلفاء الأربعة - رضي الله عنهم - ومن سلك سبيلهم من العلماء»^(٦).

٢- حديث حميد بن عبد الرحمن بن عوف، أنه سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج، وهو على المنبر، وتناول قصة من شعر كانت في يد

(١) خبر الواحد إذا خالف عمل أهل المدينة للدكتور حسان بن محمد حسين فلمبان ص ٣٦٦، انظر: إحكام الفصول لأبي الوليد الباجي ٤٨٠/١.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٠٩/٢٠.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٠٥/٢٠.

(٤) انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لعياض ٢٥/١.

(٥) أخرجه مالك في الموطأ.

(٦) الاستذكار لابن عبد البر ٤٣١/٨.

حرسى، يقول: يا أهل المدينة، أين علماؤكم؟ سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذه، ويقول: «إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذ هذه نساؤهم»^(١).

يقول ابن عبد البر: «وفي هذا الحديث تقريع وتوبيخ من معاوية لأهل المدينة، وقد احتج به بعض من لا يرى عمل أهل المدينة حجة؛ لأن ظاهره أن أهل المدينة لم يغيروا ذلك المنكر أو جهلوه»^(٢)، ولعل قول ابن عبد البر السابق: - «والذي أقول به: إن مالكا، رحمه الله، إنما يحتج في موطنه وغيره بعمل أهل المدينة، يريد بذلك عمل العلماء والخيار والفضلاء لا عمل العامة السوداء»^(٣)، - جاء ردًا على هؤلاء^(٤).

أدلة القاعدة

أولاً: من جهة النقل:

١ - «حديث أبي هريرة: «إن الإيمان ليأرز إلى المدينة»»^(٥)، قال أبو عبيد: أي: ينضم ويجتمع بعضه إلى بعض كما تنضم الحية في جحرها، وقال

(١) رواه البخاري ١٧٣/٤ - ١٧٤ (٣٤٦٨)، ومسلم ١٦٧٩/٣.

(٢) الاستذكار ٣٩٩/٨.

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٢٢/٧).

(٤) للتوسع في الموضوع يمكن الرجوع لدراسات ثلاثة نشرتها دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، تحت عنوان: "مجموعة عمل أهل المدينة":

- المسائل التي بناها الإمام مالك على عمل أهل المدينة للدكتور محمد المدني بوساف.

- عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين للأستاذ الدكتور أحمد محمد نور سيف.

- خبر الواحد إذا خالف عمل أهل المدينة للدكتور حسان بن محمد حسين فلمبان.

(٥) رواه البخاري ٢١/٣ (١٨٧٦)، ومسلم ١٣١/١ (١٤٧)، وتماه: كما تأرز الحية إلى جحرها.

ابن دريد: أرزَ الشيء يَأْرِزُ، إذا ثبت في الأرض، وشجرة أرزة، أي: ثابتة مجتمعة، وهذا منه عليه السلام إخبار بما كان في عصره وعصر من يليه من أصحابه وتابعيهم، من حيث إنّ المدينة دار هجرتهم ومقامهم، ومقصدهم وموضع رحلتهم في طلب العلم والدين، ومرجعهم فيما يحتاجون إليه من مهمّات دينهم ووقائعهم، حتّى لقد حصل للمدينة من الخصوصية بذلك ما لا يوجد لغيرها، وفيه حجة على صحة مذهب مالك في تمسّكه بعمل أهل المدينة وكونه حجة شرعية، وقال أبو مصعب الزبيريّ في معنى هذا الحديث: «إنّما أراد بالمدينة أهل المدينة، وأنّه تنبيه على صحة مذهبهم، وسلامتهم من البدع المحدثات، واقتدائهم بالسنن، وأنّ الإيمان مجتمع عندهم وعند من سلك سبيلهم»^(١).

٢- ما رواه مسلم: أن مروان أرسل إلى فاطمة (بنت قيس) قبيصة بن ذؤيب يسألها عن الحديث^(٢) فحدثته به، فقال مروان: «لم يسمع هذا الحديث إلا من امرأة، سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها».

قال الزواوي: وفيه تقديم عمل أهل المدينة على خبر الآحاد؛ لأنّه جعل ما وجد عليه الناس عصمة وحجة، رد بها خبر فاطمة، أي فهمها إياه على العموم؛ لأن إخراجها كان لعلّة^(٣).

(١) المفهم لأبي العباس القرطبي ١/٣٦٣-٣٦٤.

(٢) يعني حديثها المقتضي عدم وجوب النفقة للمطلقة البائن في عدتها إذا كانت غير حامل، ففيه: عن فاطمة بنت قيس: أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب، فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته، فقال: والله ما لك علينا من شيء فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال: «ليس لك عليه نفقة» رواه مسلم في صحيحه ١١١٧/٢ (١٤٨٠).

(٣) شرح الزرقاني على الموطأ ٣/٢٧٢.

ثانيًا : من جهة المعقول :

«أن عمل أهل المدينة كالتواتر، والمتواتر يفيد القطع»^(١)، ولا يوجد مثل هذا النقل كذلك عند غير أهل المدينة، «فإن شرط نقل التواتر تساوي طرفيه ووسطه، وهذا موجود في أهل المدينة ونقلهم الجماعة عن الجماعة عن النبي ﷺ، أو العمل في عصره، وإنما ينقل أهل البلاد غيرها عن جماعتهم حتى يرجعوا إلى الواحد أو الاثنين من الصحابة، فرجعت المسألة إلى خبر الأحاد»^(٢) وقد نقل القاضي عياض عن مالك نصين يؤكدان هذا الاستدلال:

١- النص الأول مأخوذ من رسالة له بعث بها إلى الليث بن سعد يستنكر فيها ما بلغه عنه من إفتائه بما يخالف عمل أهل المدينة: «فإن الله تعالى يقول في كتابه: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ الْمُهِجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقال تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۖ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۗ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨]، فإنما الناس تبع لأهل المدينة؛ إليها كانت الهجرة، وبها نزل القرآن، وأحل الحلال وحرم الحرام؛ إذ رسول الله ﷺ بين أظهرهم يحضرون الوحي والتنزيل، ويأمرهم فيطيعونه، ويسن لهم فيتبعونه، حتى توفاه الله واختار له ما عنده صلوات الله عليه ورحمته وبركاته، ثم قام من بعده أتبع الناس له من أمته ممن ولي الأمر من بعده، فما نزل بهم مما علموا أنفذوه، وما لم يكن عندهم فيه علم سألوا عنه، ثم أخذوا بأقوى ما وجدوا في ذلك في اجتهادهم وحدائهم عهدهم، وإن خالفهم مخالف أو قال امرؤ غيره أقوى منه وأولى؛ ترك قوله وعمل بغيره، ثم كان التابعون من بعدهم يسلكون تلك السبيل، ويتبعون تلك السنن».

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٩١/٣.

(٢) ترتيب المدارك وتقريب المسالك ٢٤/١.

٢- وأما النص الثاني فقال فيه: «وقال مالك: انصرف رسول الله ﷺ من غزوة كذا في نحو كذا، وكذا ألفاً من الصحابة، مات بالمدينة منهم نحو عشرة آلاف وباقيهم تفرق بالبلدان فأيهما أخرى: أن يتبع ويؤخذ بقولهم؟ من مات عندهم النبي ﷺ وأصحابه الذين ذكرت؟ أو مات عندهم واحد أو اثنان من أصحاب النبي ﷺ؟»^(١).

ثالثاً: الإجماع:

على حجية ما كان طريقه النقل من عمل أهل المدينة، يقول ابن تيمية: «والمقصود هنا أن عمل أهل المدينة الذي يجري مجرى النقل حجة باتفاق المسلمين، كما قال مالك لأبي يوسف لما سأله عن الصاع والمد»^(٢).

رابعاً: الدليل العقلي لصحة نقلهم لما يكرر، وقوعه مثل مسائل الصلاة:

أنه «محال أن يذهب عليهم شيء من جهة الرسول ﷺ مما يجري في اليوم والليلة خمس مرات ويعلمه غيرهم، ولا يجوز أن يظن بهم أنهم خالفوا ولا قصدوا العناد»^(٣).

خامساً: دليل القائلين من المالكية أن ما كان طريقه الاجتهاد من عمل أهل المدينة حجة:

«ما لهم من فضل الصحبة والمخالطة والملابسة والمساءلة ومشاهدة الأسباب والقرائن، ولكل هذا فضل ومزية في قوة الاجتهاد، وقد قال أصحابنا ومخالفونا: «إن تفسير الصحابي الراوي لأحد محتملي الخبر أولى من تفسير

(١) ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض ٢١/١، ٢٣.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٠٦/٢٠.

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال ٢٣٣/٢.

غيره، وحجة يترك لها تفسير من خالفه، لمشاهدة الرسول وسماعه ذلك الحديث منه، وفهمه من حاله، ومخرج ألفاظه، وأسباب قضيته ما يكون له به من العلم بمراده ما ليس عند غيره، فرجح تفسيره لذلك، فكذاك إجماع أهل المدينة بهذا السبيل واجتهادهم مقدم على غيره، فمن نأت داره ولم يبلغه إلا مجرد خبر معرى من قرائنه، سلب من أسباب مخرجه»^(١).

تطبيقات القاعدة :

- ١- يقرأ المأموم الفاتحة سرّاً فيما يسر فيه الإمام، ولا يقرأها فيما يجهر فيه عند المالكية، يقول ابن العربي: «والذي نرجحه: وجوب القراءة في الإسرار؛ لعموم الأخبار، وأما الجهر فلا سبيل إلى القراءة فيه لثلاثة أوجه: أحدها أنه عمل أهل المدينة»^(٢).
- ٢- لا يتعوّذ في الصلاة عند مالك، ويتعوّذ في أوّل ركعة عند الشافعي وأبي حنيفة، وفي كل ركعة عند قوم، فحجة مالك عمل أهل المدينة، وحجة قول غيره: قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]^(٣).
- ٣- لم يختلف فقهاء الأمصار أن التكبير في الركعة الأولى (من صلاة العيد) قبل القراءة، وأما في الركعة الثانية: فإن التكبير عند مالك قبل القراءة أيضاً، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: القراءة في الركعة الثانية قبل التكبير، والدليل على ما مذهب مالك عمل أهل المدينة المتصل بذلك^(٤).

(١) ترتيب المدارك وتقريب المسالك ٢٧/١-٢٨.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ٣٦٧/٢.

(٣) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي ص ٣٠.

(٤) انظر: المنتقى للباقي ٣١٩/١.

٤- قدر صلاة التراويح عند المالكية ست وثلاثون ركعة، خلافاً للشافعي في قوله: إنه عشرون، ودليل مالك: أن ذلك عمل أهل المدينة المتصل، وقد قال نافع: «لم أدرك الناس إلا وهم يقومون بتسع وثلاثين»^(١).

٥- يقطع الحاج التكبير في اليوم الرابع، فيكبر في الصبح و يقطع، ولا يقطع في العصر؛ لأن الناس بمنى آخر صلاتهم بها صلاة الصبح، فإذا زالت الشمس رموا ونفروا، ودليل آخر أيضاً: أنه عمل أهل المدينة، الذي هو أثبت الروايات، و قال مالك: إنه الأمر المجمع عليه عندنا، وهذا أقوى شيء^(٢).

٦- لا تندب الزيادة على غسل محل الفرض في الوضوء عند مالك، ولا يقال: قد ثبت في حديث أبي هريرة في صفة وضوئه عليه الصلاة والسلام أنه زاد في مغسول الوضوء، لأننا نقول: هذا مما انفرد به أبو هريرة، ولم يذكره أحد ممن وصف وضوء الرسول ﷺ غيره، وما ورد في الصحيحين من أنه عليه الصلاة والسلام قال: «من استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل»^(٣)، فمحمول على أنه لم يبلغ الإمام مالكا، أو بلغه ولكن عمل أهل المدينة على خلافه، والعمل عندنا من أصول الفقه^(٤).

٧- «مذهب أهل المدينة - على ساكنها السلام - في الذي يتوفى ويترك ولدين ويترك ستمائة دينار أن لكل واحد منهما ثلاثمائة دينار، فإن قال أحدهما: إن أباه أقر لرجل أنه ابنه قيل له: قد أقررت له بمال،

(١) المعونة للقاضي عبد الوهاب البغدادي ١٥٠/١.

(٢) النواذر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني ٥٠٨/١.

(٣) رواه البخاري ٣٩/١ (١٣٦)، ومسلم ٢١٦/١ (٢٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أو المراد بالغيرة في الحديث إدامة الوضوء: أي من استطاع منكم أن يديم وضوءه فليفعل، انظر: شرح مختصر خليل للخرشي ١٤٠/١.

فينظر إلى ما في يدك مما كان يصير له لو ثبت نسبه فتدفعه إليه؛ لأنك مقر له به، ولو ثبت نسبه لكان لكل واحد منهم مائة دينار، وقد أخذها ثلاثمائة دينار، فالمائة الزائدة قد أقر بها للمقر به، وبهذا قال مالك^(١)، واحتج له بعمل أهل المدينة، معبراً عنه بلفظ: «الأمر بالمجتمع عليه عندنا»^(٢).

٨- لا يورث المالكية ذوي الأرحام، واحتج مالك لذلك بعمل أهل المدينة، قال في الموطأ: «الأمر بالمجتمع عليه الذي لا اختلاف فيه، والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا: أن ابن الأخ للأم والجد أبا الأم، والعم أخا الأب للأم، والخال والجددة أم أبي الأم وابنة الأخ للأب، والأم والعمة والخالة لا يرثون بأرحامهم شيئاً»^(٣).

٩- «بيع ما لم يخلق في المقائي من البطيخ والقثاء»^(٤)، وله استدلال بعمل أهل المدينة، قال مالك: «والأمر عندنا في بيع البطيخ والقثاء والخربز والجزر إن بيعه إذا بدا صلاحه حلال جائز، ثم يكون للمشتري ما ينبت حتى ينقطع ثمره ويهلك، وليس في ذلك وقت يؤقت؛ وذلك أن وقته معروف عند الناس»^(٥).

١٠- يجب القود في كسر اليد والرجل عند المالكية، وله استدلال بعمل أهل المدينة، يقول مالك، رحمه الله: «الأمر بالمجتمع عليه عندنا: أن من كسر يداً أو رجلاً عمداً أنه يقاد منه ولا يعقل»^(٦).

بدي أحمد سالم

* * *

(١) المتقى للباقي ١٧/٦.

(٢) الموطأ ٧٤١/٢.

(٣) الموطأ ٥١٨/٢.

(٤) الاستذكار لابن عبد البر ١٠٨/١٩.

(٥) الموطأ ٦١٩/٢، انظر: الاستذكار لابن عبد البر ٣١٢/٦.

(٦) الموطأ ٨٧٥/٢، انظر: الاستذكار ٨٣/٨.

رقم القاعدة: ٢٠١٢

نص القاعدة: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ هَلْ هُوَ حُجَّةٌ؟^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - قول الصحابي حجة مطلقاً^(٢).
- ٢ - قول الصحابي ليس بحجة مطلقاً^(٣).
- ٣ - قول الصحابي حجة إن خالف القياس^(٤).

(١) انظر: التلخيص لإمام الحرمين ١٢٨/٢، الإحكام للآمدي ٢٥٥/١ ط: المكتب الإسلامي، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٢٣ ط: شركة الطباعة الفنية، المسودة في أصول الفقه لآل تيمية ص ١٧٦ ط: دار الكتاب العربي، شرح التلويح للتفتازاني ٣٢/٢ ط: صبيح، نهاية السؤل للإسنوي ٣٦٧/١ ط: دار الكتب العلمية، التمهيد للإسنوي ص ٥٠٠، البحر المحيط للزركشي ٤٧٤/٦، شرح العضد على ابن الحاجب ٢٨٧/٢ ط: الأميرية، إرشاد الفحول للشوكاني ١٨٧/٢ ط: دار الكتاب العربي.

(٢) المستصفى للغزالي ص ١٦٨ ط: دار الكتب العلمية.

(٣) الإبهاج شرح المنهاج لابن السبكي ١٩٣/٣ ط: دار الكتب العلمية، بيان المختصر للأصفهاني ٢٧٥/٣ ط: دار المدني، والكوكب الساطع للسيوطي ص ٤٨٧ ط: مكتبة ابن تيمية.

(٤) انظر: المستصفى للغزالي ص ١٦٨، المحصول للرازي ١٢٩/٦، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٤٥، الإبهاج لابن السبكي ١٩٢/٣، الكوكب الساطع للسيوطي ص ٤٨٧، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ص ١٤٧ ط: دار الكتب العربية، شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية العطار ٣٩٦/٢.

قواعد ذات علاقة :

- ١- الصحابة أعلم الناس بمقاصد الشرع^(١). (مكملة).
- ٢- الموقوف يأخذ حكم المرفوع إذا كان لا مجال للاجتهاد فيه^(٢). (مكملة).

شرح القاعدة :

الصحابي في اللغة : مُشْتَقٌّ مِنَ الصُّحْبَةِ ؛ يُقَالُ : صَحِبَهُ ، يَصْحَبُهُ ، صُحْبَةً^(٣) وعند جمهور الأصوليين : «اسم لمن اختص بالنبي ﷺ ، وطالت صحبته معه ، على طريق التتبع له والأخذ منه»^(٤) ، وهو المراد في هذه القاعدة ، قال عبد العلي الأنصاري : «وينبغي أن يكون النزاع في الصحابة الذين أفنوا أعمارهم في الصحبة ، وتخلّقوا بأخلاقه الشريفة ، كالخلفاء ، والأزواج المطهّرات ، والعبادلة ، وأنس ، وحذيفة ، ومن في طبقتهم ، لا مُسَلِّمة الفتح ؛ فإن أكثرهم لم يحصل لهم معرفة الأحكام الشرعية إلا تقليداً»^(٥) هذا ، مع التأكيد على أن العدالة ثابتة لجميع الصحابة ، رضي الله عنهم أجمعين^(٦).

(١) انظرها بلفظها في قسم القواعد المقاصدية.

(٢) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٣) لسان العرب لابن منظور ٥١٩/١ مادة (صحب).

(٤) كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٣٨٤/٢ ، انظر : البحر المحيط للزركشي ١٩١/٦ ، التقرير والتحبير في شرح التحرير لابن أمير الحاج ١١/١ ، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٦٦/٣ .

(٥) فوائح الرحموت لعبد العلي الأنصاري للكنوي ٢٣٢/٢ ط : دار الكتب العلمية.

(٦) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٥٤ ، نهاية السؤل للإسنوي ٦٠/٢ ، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ٣٣٦/٢ ، فوائح الرحموت ١٥٠/٣ ، إجابة السائل للصنعاني ص ١٣٠ ط : مؤسسة الرسالة ، المقنع في علوم الحديث لابن الملقن ص ٢٦١ ط : دار فواز للنشر ، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لابن جماعة ص ٦٧ ط : دار الفكر بدمشق ، تدريب الراوي للسيوطي ٣١٨/١ ط : مكتبة الرياض الحديثة ، توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري ٥٦١/٢ ط : مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب ، ومقدمة ابن الصلاح المسماة علوم الحديث ص ٣١ ط : مكتبة الفارابي .

والمقصود بقول الصحابي: ما نُقِلَ إلينا بسند صحيح عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ من قول أو فتوى، في حادثة أو قضاء، وليس فيها نصٌ من الكتاب أو السنة، ولم يحصل فيها إجماع من الأمة، ويلحق بذلك أيضاً فعل الصحابي الصادر عن اجتهاد؛ إذ يصح أن يطلق عليه أنه رأيه ومذهبه^(١).

وتُسمَّى هذه المسألة عند الأصوليين بقول الصحابي، ومذهب الصحابي، وفتوى الصحابي.

ولتحرير محل النزاع في حجية قول الصحابي لا بد من بيان أنه يأتي على نوعين:

النوع الأول: أن يكون مما لا مجال فيه للاجتهاد وإعمال الرأي، وإنما طريقه التعليم والتحديد من النبي ﷺ، كترتيب آيات القرآن داخل السور، وهذا النوع حجة باتفاق الأصوليين، وقد تكفلت بيانه القاعدة الأصولية: «الموقوف يأخذ حكم المرفوع إذا كان لا مجال للاجتهاد فيه».

والنوع الثاني: أن يكون قول الصحابي راجعاً إلى الاجتهاد وإعمال الرأي، وقد اتفقوا على أن هذا النوع لا يكون حجة على صحابي مجتهد مثله، ثم اختلفوا في أنه هل يكون حجة على غير الصحابة من التابعين، ومن بعدهم؟ قال التفتازاني: «محل الخلاف قولُ الصحابي المجتهد: هل يكون حجة على مجتهد غير صحابي؟»^(٢).

ثم إن هذا النوع إما أن يكون قد انتشر بين الصحابة أو لا، فإن كان قد انتشر بينهم وسكت عنه الباقون؛ فهو حجة اتفاقاً، وهل يسمى إجماعاً أو لا؟

(١) انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار ١٠٨/٢، ونشر البنود لعبد الله الشنيطي ٢٦٣/٢، أثر الأدلة المختلف فيها لمصطفى ديب البغا ص ٣٣٩.

(٢) التلويح للتفتازاني ٣٢/٢ ط: صبيح، منع الموانع لابن السبكي ٣٨١/٢، انظر: الإحكام للآمدي ٩٢/٢، التمهيد للإنسوي ص ٤٩٩، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٤٢٢/٤، نهاية السؤل للإنسوي ومعه سلم الوصول للمطيعي ٤٠٧/٤ وما بعدها.

فيه خلاف، وإن انتشر وعُلِمَ له مخالف من الصحابة؛ فلا يجوز العمل بقول أحدهم إلا بترجيح بالنظر في الأدلة.

أما إذا لم ينتشر قول الصحابي ولم يُعَلَمَ له مخالف من الصحابة، ولم يثبت أنه رجع عنه فهو محل النزاع؛ هل يكون حجة على غير الصحابة من المجتهدين، أو لا؟^(١).

اختلف الأصوليون في ذلك على أقوال عدة؛ يمكن تقسيمها إلى ثلاثة اتجاهات^(٢):

الاتجاه الأول: أن قول الصحابي حجة مطلقاً، وهو مذهب أكثر الحنفية، منهم أبو بكر الرازي، وأبو سعيد البردعي، وشمس الأئمة السرخسي، وهو المشهور من مذهب الإمام مالك، ومذهب الشافعي في القديم، ورواية عن الإمام أحمد، واختيار جمع من أصحابه^(٣).

والحججة هنا مقيّدة بأن يكون النقل عن الصحابي صحيح السند، وألا يخالف قول الصحابي حديثاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ^(٤)، وألا يكون قول الصحابي

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٤/٢٠، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٢٢٣/٣، إجمال الإصابة للعلائي ص ٨٦، الفكر السامي للحجوي ٣٩١/١، سلم الوصول للمطيعي ٤٠٨/٤، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص ١٩٨، انظر: القاعدة الأصولية: «الإجماع السكوتي حجة».

(٢) نهاية الوصول لصفي الدين الهندي ٣٩٨١/٨ وما بعدها، انظر: إجمال الإصابة للعلائي ص ٣٥ وما بعدها، التمهيد للإسنوي ص ٥٠٠.

(٣) انظر: التبصرة للشيرازي ص ٣٩٥، واللمع له ٧٤٢/٢، المجموع للنووي ٥٨/١، الحاوي الكبير للماوردي ١١٩/١، البرهان لإمام الحرمين ١٣٦٢/٢، أصول السرخسي ١٠٥/٢، التمهيد لأبي الخطاب ٣٣٢/٣، تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٤٥، الضياء اللامع لحلولو ١٤٨/٣، الإبهاج لابن السبكي ٢٠٥/٣، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٢١٧/٣ - ٢١٩، نهاية الوصول لصفي الدين الهندي ٣٩٨٢/٨، فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٢٣١/٢، نشر البنود لعبد الله الشنقيطي ٢٦٤/٢.

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٤/٢٠، الفكر السامي للحجوي ٣٩١/١، سلم الوصول للمطيعي ٤٠٨/٤.

قد ورد تفسيراً لآية أو حديث، أو بياناً لمقصد شرعي؛ فإن كل ما كان من تفسير النصوص وبيانها، وإدراك مقاصد الشرع ومعانيه يُقدّم فيه قول الصحابي بلا نزاع، وقد تكفّلت بتوضيح ذلك وتفصيله القاعدة المقاصدية: «الصحابة أعلم الناس بمقاصد الشرع»^(١).

الاتجاه الثاني: أن قول الصحابي ليس بحجة مطلقاً، بل يستوي قوله مع قول غيره من المجتهدين، وهو مذهب الإمام الشافعي في الجديد، وما عليه أكثر أصحابه، وإليه ذهب الإمام أحمد بن حنبل في رواية، وأبو الحسن الكرخي من الحنفية، وبعض المالكية، كأبي الوليد الباجي، وابن الحاجب، وعزاه الزركشي إلى جمهور الأصوليين^(٢).

الاتجاه الثالث: التفصيل: والمفصلون منهم من ذهب إلى أن قول الصحابي حجة إن خالف القياس وإلا فلا، وهو اختيار البزدوي، وابن الساعاتي، وغيرهما^(٣). ومنهم من ذهب إلى أن الحجة في قول أبي بكر وعمر، رضي الله عنهما، دون غيرهما. ومنهم من ذهب إلى أن الحجة في قول الخلفاء الأربعة إذا اتفقوا^(٤).

(١) انظرها بلفظها في قسم القواعد المقاصدية.

(٢) الرسالة للإمام الشافعي ص ٥٩٨، البرهان لإمام الحرمين ١٣٦٢/٢، المستصفى للغزالي ٢٦١/١، اللمع للشيرازي ص ٩٤، التمهيد لأبي الخطاب ٣٣٢/٣، إحكام الفصول للباجي ص ٤٢٧، الإبهاج لابن السبكي ١٩٢/٣، المجموع للنووي ٥٨/١، شرح المعالم لابن التلمساني ١٦٩٤/٤، منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ٢٠٦، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٢١٧/٣، البحر المحيط للزركشي ٥٧/٨، فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٢٣١/٢.

(٣) انظر: كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٢١٧/٣.

(٤) نهاية الوصول لصفي الدين الهندي ٣٩٨٢/٨، انظر: تقريب الوصول لابن جزى ص ١٣٢، الموافقات للشاطبي ٤٥٦/٤، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٢١٧/٣، فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٢٣١/٢، نشر البنود لعبد الله الشنقيطي ٢٦٤/٢.

ومن الآثار الأصولية المنبئية على هذه القاعدة:

١- أنه على القول بأن مذهب الصحابي ليس بحجة واجبة الاتباع، فهل يجوز لغيره من المجتهدين تقليده؟ اختلفوا في ذلك؛ بناء على اختلافهم في أنه هل يجوز للمجتهد تقليد المجتهد أم لا؟ فإذا جاز تقليد المجتهد فتقليد الصحابي أولى، وإذا لم يجز ذلك ففي جواز تقليد الصحابي خلاف، والمختار عند الجماهير: أنه لا يقلد العالمُ صحابياً؛ كما لا يقلد عالماً آخر^(١).

٢- أنه على القول بأن مذهب الصحابي حجة، هل يكون مخصصاً للعموم؟ قال الإسني: «وإن قلنا بأنه حجة، فهل يُخصُّ به عموم كتاب، أو سنة؟ فيه خلاف»^(٢) وقد تم تفصيل ذلك في قاعدة مستقلة^(٣).

٣- أنه على القول بأن مذهب الصحابي حجة، فإنه إذا تعارض قياسان، واعتضد أحدهما بمذهب صحابي يُرجَّح القياس الذي وافقه قول صحابي^(٤).

بقي التنبيه على مرتبة قول الصحابي بين الأدلة الشرعية عند المحتجِّين به: فعند الإمام أبي حنيفة: يأتي قول الصحابي بعد الكتاب والسنة والإجماع، وقبل القياس؛ ولذلك فقول الصحابي عنده مقدَّم على القياس، وعند الإمام مالك: يأتي قول الصحابي بعد الكتاب والسنة وإجماع الأمة وإجماع أهل المدينة وخبر الواحد، وعند الإمام الشافعي: على القول بحجيته عنده، يأتي قول الصحابي

(١) نهاية الوصول لصفي الدين الهندي ٣٩٩١/٨، انظر: نهاية السؤل للإسني ١٤٣/٣.

(٢) التمهيد للإسني ص ٥٠٠، انظر: المجموع للنووي ٥٨/١.

(٣) انظر القاعدة الأصولية: «مذهب الصحابي لا يكون مخصصاً للعموم».

(٤) انظر: البرهان لإمام الحرمين ٢٤١/٢.

بعد الكتاب والسنة والإجماع، وقبل القياس، وعند الإمام أحمد: يأتي قول الصحابي بعد الكتاب والسنة الصحيحة، وقبل الحديث المرسل والضعيف والقياس^(١).

أدلة القاعدة :

أولاً : استدلال القائلون بحجية قول الصحابي مطلقاً بأدلة أهمها :

١ - من الكتاب :

أ- قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْهُمُ الْمُتَّقُونَ وَالَّذِينَ تَبِعُوا مِنْهُمْ فِي الْإِيمَانِ مِنْهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فقد مدح الله تعالى أتباع الصحابة، رضي الله عنهم، ومن صور هذا الاتباع: أن يقول المجتهد منهم قولاً فيتبعه من بعده وفق الضوابط، والشروط المذكورة في شرح القاعدة^(٢).

ب- قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَعَلَّكُمْ تُفْقَهُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠]، فلو أفتى واحد من مجتهدي الصحابة بحكم، وكان قوله خطأ، ولم يفت غيره من الصحابة بالحكم الصواب في هذه المسألة لكانوا غير آمرين بالمعروف ولا ناهين عن المنكر، وهو خلاف ما تدل عليه الآية؛

(١) انظر: الأم للإمام الشافعي ٢٨٠/٧، إعلام الموقعين لابن القيم ٢٩/١، الفكر السامي للحجوي ٣٩١/١، تاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة ص ٣٥٥، ٣٩٧، ٤٣٠، ٤٩١ ط: دار الفكر العربي.

(٢) انظر: إعلام الموقعين لابن القيم ١٢٣/٤، ميزان الأصول للسمرقندي ٧٠١/٢، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٢٢٢/٣.

فلزم من ذلك أن يكون قول الصحابي المجتهد أقرب إلى الصواب،
وأبعد عن الخطأ فيكون حجة^(١).

٢ - من السنة :

أ- قوله ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم»^(٢)، فأخبر النبي ﷺ أن خير القرون مطلقاً قرنه؛ وذلك يقتضي تقديم أصحابه ﷺ في كل باب من أبواب الخير، ومن ذلك تقديم قول المجتهدين منهم والاحتجاج به^(٣).

ب- قوله ﷺ: «النجوم أمانة للسماء، فإذا ذهب النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمانة لأصحابي، فإذا ذهب أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمانة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون»^(٤)، ووجه الاستدلال بالحديث - كما يقول ابن القيم: «أنه جعل نسبة أصحابه إلى من بعدهم كنسبته إلى أصحابه، وكنسبة النجوم إلى السماء، ومن المعلوم أن هذا التشبيه يُعطي من وجوب اهتداء الأمة بهم ما هو نظير اهتدائهم بنبيهم ﷺ، ونظير اهتداء أهل الأرض بالنجوم»^(٥).

(١) انظر: التبصرة للشيرازي ص ٣٩٦، إعلام الموقعين لابن القيم ١٣١/٤.

(٢) رواه البخاري ١٧١/٣ (٢٦٥٢) وفي مواضع، ومسلم ١٩٦٣/٤ (٢٥٣٣)/(٢١٢) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، ورواه أيضاً البخاري ١٧١/٣ (٢٦٥١) ومسلم ١٩٦٤/٤ (٢٥٣٥) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٣) انظر: إعلام الموقعين لابن القيم ١٠٤/٤.

(٤) رواه مسلم في صحيحه ١٩٦١/٤ (٢٥٣١) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٥) إعلام الموقعين لابن القيم ١٠٥/٤، انظر: كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٢٢٣/٣.

٣- الإجماع :

وبيانه : كما قال العلائي : « أن التابعين أجمعوا على اتباع الصحابة فيما ورد عنهم ، والأخذ بقولهم ، والفتيا به ، من غير نكير من أحد منهم ، وكانوا من أهل الاجتهاد أيضاً »^(١).

٤- من المعقول :

أ- أنه يغلب على الظن أن قول الصحابي في محل الاجتهاد صدر عن معرفة ناتجة عن مخالطتهم للنبي ﷺ ، فاحتمل ذلك أن يكون قول المجتهد منهم مسموعاً منه ﷺ ، قال السرخسي : « فتوى الصحابي فيه احتمال الرواية عمن ينزل عليه الوحي ؛ فقد ظهر من عادتهم أن من كان عنده نصٌ فربما روى ، وربما أفتى على موافقة النص مطلقاً من غير الرواية ، ولا شك أن ما فيه احتمال السماع من صاحب الوحي فهو مقدم على محض الرأي ؛ فمن هذا الوجه تقديم قول الصحابي على الرأي بمنزلة تقديم خبر الواحد على القياس »^(٢).

ب- أن الصحابة بذلوا غاية جهدهم في طلب الحق ، والقيام به ، وفيهم زيادة الاحتياط في ضبط السنّة ، والبحث عن معانيها ، والتأمل فيما لا نص فيه غاية التأمل ؛ وهذا يقتضي حجية أقوال المجتهدين منهم ، واعتبارها في استنباط الأحكام^(٣).

ج- أن الصحابة شاهدوا التنزيل ، وعاصروا التأويل ، وكانوا أعرف بمقاصد خطاب الشارع من الكتاب والسنة ؛ فكان اعتبارهم وقولهم أقرب إلى الصواب^(٤).

(١) إجمال الإصابة للعلائي ص ٦٦.

(٢) أصول السرخسي ١٠٨/٢ ط : دار المعرفة ، انظر : فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٢٣٢/٢.

(٣) انظر : ميزان الأصول للسمرقندي ٧٠٢/٢.

(٤) انظر : التبصرة للشيرازي ص ٣٩٦ ، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ١٧٤/١ ، وميزان الأصول للسمرقندي ٧٠٢/٢ ، انظر : القاعدة المقاصدية : « الصحابة أعلم الناس بمقاصد الشرع ».

ثانيًا : استدل القائلون بأن قول الصحابي ليس بحجة مطلقاً بأدلة أهمها :

١- من الكتاب :

أ- أن قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَكُونُوا لِلْآبَتِصَرِ﴾ [الحشر: ٢]، والأمر بالاعتبار ينافي جواز التقليد^(١)، فليس لمن توفرت فيه شروط الاجتهاد أن يقلد غيره ولو كان صحابياً، بل عليه أن ينظر فيما نظر فيه الصحابي من نص أو قياس^(٢).

ب- قوله تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، أوجب الله تعالى الرد عند الاختلاف إلى الله ورسوله، فلو كان الرد إلى قول الصحابي دليلاً من أدلة الأحكام لذكر، وإلا للزم تأخير البيان عن وقت الحاجة^(٣).

٢- الإجماع :

وذلك أن الصحابة أجمعوا على جواز مخالفة كل واحد من آحاد الصحابة، ولم ينكر أبو بكر وعمر على من خالفهما، ولا كل واحد منهما على صاحبه فيما اختلفا فيه^(٤).

٣- من المعقول :

أ- أن المجتهد متمكن من إدراك الحكم بطريقه، وهو النظر في الأدلة فيحرم عليه التقليد، سواء كان تقليداً للصحابي أو غيره.

ب- أنه لو كان قول الصحابي حجة على غيره؛ لكان قول الأعلام

(١) نهاية الوصول لصفي الدين الهندي ٣٩٨٣/٨.

(٢) انظر: المحصول للرازي ١٢٩/٦، شرح العضد على ابن الحاجب ٣٨٩/٢.

(٣) نهاية الوصول لصفي الدين الهندي ٣٩٨٣/٨.

(٤) انظر: المحصول للرازي ١٣٠/٦، نهاية الوصول لصفي الدين الهندي ٣٩٨٤/٨.

الأفضل حجة على غيره؛ إذ لا علة لحجية قول الصحابي إلا الأعلمية والأفضلية^(١).

ج - أنه لو كان قول الصحابي حجة للزم اجتماع النقيضين في حال مناقضة أقوال بعض الصحابة بعضاً^(٢).

د - أن الصحابي من أهل الاجتهاد، والخطأ جائز على أهل الاجتهاد؛ فلا يجب الأخذ بقوله كغيره من المجتهدين، وكما لا يجب على المجتهد من الصحابي الأخذ بقوله وفقاً^(٣).

هذا، وقد استفاض بعض العلماء كابن القيم في أدلة القائلين بحجية قول الصحابي، كما استفاض غيره في أدلة القائلين بعدم حجية قول الصحابي، وناقش كل فريق أدلة الفريق الآخر بما لا يتسع المقام لذكره، فلتراجع في محلها^(٤).

ثالثاً: استدل القائلون بأن الحجة في قول الخليفين أبي بكر وعمر، دون غيرهما بما يأتي:

أ - قوله ﷺ: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر»^(٥).

ب - وما روي أن عبد الرحمن بن عوف قال لعثمان: «أبايعك على سنة الله ورسوله والخليفين من بعده»؛ فبايعه عبد الرحمن وبايعه

(١) فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٢/٢٣٢.

(٢) انظر: نهاية الوصول لصفي الدين الهندي ٨/٣٩٨٦، فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٢/٢٣٢.

(٣) نهاية الوصول لصفي الدين الهندي ٨/٣٩٨٥.

(٤) انظر: إعلام الموقعين لابن القيم ٤/٩٤ وما بعدها، إجمال الإصابة ص ٥٦ وما بعدها.

(٥) رواه أحمد ٣٨/٢٨٠ (٢٣١٤٥) وفي مواضع أخرى، والترمذي ٥/٦٠٩ - ٦١٠ (٣٦٦٢)، وابن ماجه

٣٧/١ (٩٧)، من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، وقال الترمذي: حديث حسن، انظر:

المحصول للرازي ٦/١٣٠.

الناس^(١)، ولم يُنكر ذلك على عثمان، وكان بمحضر من أكابر الصحابة؛ فكان إجماعاً^(٢).

رابعاً: استدل القائلون بأن الحجة في قول الخلفاء الأربعة:

بقوله ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي»^(٣)، وظاهر قوله: (عليكم) للإيجاب، فأوجب اتباع سنة الخلفاء الراشدين، ومن اتباعهم الاحتجاج بأقوالهم^(٤).

خامساً: استدل القائلون أن قول الصحابي حجة إذا خالف القياس:

بأن الصحابي إذا قال ما يخالف القياس، فلا محمل له إلا أنه اتبع الخبر^(٥).

تطبيقات القاعدة:

أولاً: تطبيقات على القول بأن مذهب الصحابي حجة:

١- ذهب الحنفية إلى كراهة الصلاة يوم الجمعة إذا صعد الإمام المنبر، ومما استدلوا به على ذلك ما روي عن ابن عباس، وابن عمر أنهم: «كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الإمام»^(٦)، قال ابن نجيم: «وإذا خرج الإمام فلا صلاة، ولا كلام؛ لما رواه ابن أبي شعبة في

(١) رواه البخاري في صحيحه ٧٨/٩ (٧٢٠٧) من حديث المسور بن مخرمة رضي الله عنه.

(٢) المحصول للرازي ١٣٠/٦.

(٣) جزء من حديث رواه أحمد ٣٧٣/٢٨ (١٧١٤٤)، وأبو داود ١٩٢/٥-١٩٣ (٤٥٩٩)، والترمذي ٤٤/٥-٤٥ (٢٦٧٦)، وابن ماجه ١٥/١-١٦ (٤٢)، ١٦/١ (٤٣) والدارمي ٤٣/١-٤٤ (٩٦) من حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٤) انظر: المستصفى للغزالي ص ١٦٩ ط: دار الكتب العلمية، المحصول للرازي ١٣١/٦.

(٥) المحصول للرازي ١٣١/٦، انظر القاعدة الأصولية: «الموقوف يأخذ حكم المرفوع إذا كان مما لا مجال للرأي فيه».

(٦) رواه ابن أبي شعبة في مصنفه ٤٤٨/١ (٥١٧٥)، ٤٥٨ (٥٢٩٧).

مصنفه عن علي، وابن عباس، وابن عمر، رضي الله عنهم: «كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الإمام»، وقول الصحابي حجة^(١).

٢- ذهب بعض الفقهاء إلى أنه يجوز في عقد السلم أخذ العوض عن المسلم فيه قبل قبضه، واستدلوا على ذلك بأدلة منها: ما روي عن ابن عباس أنه قال: «إذا أسلفت في شيء إلى أجل، فإن أخذت ما أسلفت فيه، وإلا فخذ عوضاً أنقص منه، ولا تربح مرتين»^(٢)، قال ابن القيم تعليقاً على هذه المسألة: «فهذا قول صحابي، وهو حجة ما لم يخالف»^(٣).

٣- استثنى الحنابلة من النهي عن بيع الحاضر للبادي: ما لو نصح الحاضر للبادي برأي دون أن يباشر البيع معه؛ استناداً إلى ما روي أن طلحة بن عبيد الله، رضي الله عنه، رخص في ذلك^(٤)، قال ابن قدامة: «وأما إن أشار الحاضر على البادي من غير أن يباشر البيع له، فقد رخص فيه طلحة بن عبيد الله، والأوزاعي، وابن المنذر، وكرهه مالك والليث، وقول الصحابي حجة ما لم يثبت خلافه»^(٥).

٤- ذهب بعض الفقهاء - كأبي يوسف ومحمد من الحنفية - إلى أن

(١) البحر الرائق لابن نجيم ١٦٧/٢ ط: دار الكتاب الإسلامي، انظر: مرقاة المفاتيح لملا علي القاري ١٠٤٦/٣ ط: دار الفكر - بيروت.

(٢) رواه عبد الرزاق في مصنفه ١٦/٨ (١٤١٢١).

(٣) حاشية ابن القيم على عون المعبود ٢٥٦/٩ ط: دار الكتب العلمية.

(٤) فعن سالم المكي، أن أعرابياً حدثه أنه قدم بحلوبة له على عهد رسول الله ﷺ فنزل على طلحة بن عبيد الله، فقال: «إن النبي ﷺ نهى أن يبيع حاضر لباد، ولكن اذهب إلى السوق فانظر من يبايعك، فشاورني حتى أمرك أو أنهاك» رواه أبو داود في سننه ٢٧٠/٣ (٣٤٤١).

(٥) المغني لابن قدامة ١٦٣/٤.

الأجير المشترك، كالصَّبَّاح والقَصَّار يضمن إذا تلفت العين التي تحت يده بما يمكن الاحتراز عنه كالسرقة ونحوها؛ استناداً إلى ما روي عن عليٍّ، رضي الله عنه، من: أنه كان يُضمَّن الصَّبَّاح والصَّائغ، وقال: «لا يصلح للناس إلا ذاك»^(١)، يعني: صيانة لأموالهم^(٢).

٥- ذهب الحنابلة إلى أن أكبر سنٍ تحيض فيه المرأة، وتصير بعده من الآيسات هو خمسون سنة، واحتجُّوا على ذلك بما روي عن عائشة، رضي الله عنها، أنها قالت: «إذا بلغت المرأة خمسين سنةً خرجت من حدِّ الحيض»، ولقولها أيضاً: «لن ترى المرأة في بطنها ولداً بعد الخمسين»^(٣).

٦- ذهب الحنابلة إلى أن المسلم إذا قتل ذميًّا فإن الدية تُضاعف على المسلم؛ حيث لا قود، وقد استدلوا على ذلك بفعل عثمان رضي الله عنه؛ وذلك فيما روي عن ابن عمر أن رجلاً مسلماً قتل رجلاً من أهل الذمة عمدًا، فرفع إلى عثمان فلم يقتله، وغلظ عليه الدية مثل دية المسلم^{(٤)(٥)}.

(١) رواه ابن أبي شيبة ٨٣/١١ (٢١٤٥٠)، والبيهقي في السنن الكبرى ١٢٢/٦، وفي معرفة السنن ٥٠٩/٤ (٣٧٢٢).

(٢) كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٢١٨/٣، تيسير التحرير لأمير بادشاه ١٣٣/٣.

(٣) شرح منتهى الإرادات للبهوتي ١١٤/١، مطالب أولي النهي للرحياني ٢٤٨/١، الشرح الكبير على المقنع لابن قدامة شمس الدين ٣١٩/١.

(٤) رواه عبد الرزاق ١٢٨/٦ (١٠٢٢٤)، والدارقطني ١٧٦/٤ (٣٢٨٩)، والبيهقي في الكبرى ٦٠/٨ (١٥٩٣١).

(٥) مطالب أولي النهي للرحياني ٩٩/٦، الشرح الكبير على المقنع لابن قدامة ٥٥٦/٩.

ثانياً : تطبيقات على القول بأن مذهب الصحابي ليس بحجة :

١ - استدل بعض العلماء على كراهة الإحرام بالحج قبل أشهر الحج بما روي عن ابن عمر قال: «أشهر الحج: شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة»، وروي مثل ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير^(١)، وقد نوّش ذلك بأنه قول صحابي وهو ليس بحجة، قال الشوكاني: «وقد استدل المصنف بهذه الآثار على كراهة الإحرام بالحج قبل أشهر الحج، وقد روي مثل ذلك عن عثمان، وقال ابن عمر وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة والتابعين: إنه لا يصح الإحرام بالحج إلا فيها، وهو قول الشافعي، وقد تقرر في الأصول أن قول الصحابي ليس بحجة»^(٢).

٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن من أحصر في الحج لمرض أو غيره، تحلّ ووجب عليه القضاء، وذهب بعض الفقهاء إلى أنه لا يجب عليه القضاء، ومما استدل به هؤلاء ما روي عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: «إنما البدل على من نقض حجّه بالتلذذ، فأما من حبسه عدو أو غير ذلك فإنه يحل ولا يرجع»^(٣)، قالوا: وهو قول صحابي قد دلّ على عدم وجوب قضاء الحج بسبب الإحصار، وقد أجاب بعض العلماء عن الاحتجاج بهذا الأثر: بأنه قول صحابي وليس بحجة، قال الشوكاني: «وقال الذين لم يوجبوا القضاء: قول ابن عباس يدل على عدم الوجوب، ويجب بأن قول الصحابي ليس

(١) رواها الدارقطني في سننه ٢٣٣/٣، ٢٣٤ (٢٤٥٢) (٢٤٥٣) (٢٤٥٤) (٢٤٥٥).

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ٣٥٧/٤.

(٣) رواه البخاري في صحيحه ٩/٣ معلقاً، ووصله إسحاق بن راهويه في تفسيره كما في تعليق التعليق ١٢٢/٣ لابن حجر.

بحجة إذا انفرد، فكيف إذا عارض المرفوع؟»^(١) أي: قوله ﷺ: «من كسر أو عرج فقد حلَّ، وعليه حجة أخرى»^(٢).

٣- اختلف النقل عن الشافعي فيما يجب بكسر الترقوة أو الضلع، هل الواجب الأرش وهو جمل، أو الحكومة؟ قال النووي: «وقال المزني وغيره: هو على قولين، وهو الصحيح، أحدهما: أنه يجب فيه جمل؛ لما روى أسلم مولى عمر عن عمر، رضى الله عنه، أنه قضى في الترقوة بجمل، وفي الضلع بجمل، وقول الصحابي في قوله القديم حجة تقدم على القياس، والقول الثاني وهو الصحيح: أنه يجب فيه حكومة؛ لأنه كسر عظم في غير الرأس والوجه؛ فلم يجب فيه أرش مُقدَّر، ككسر عظم الساق، وما روي عن عمر يحتمل أنه قضى به على سبيل الحكومة؛ ولأن قول الصحابي ليس بحجة في قوله الجديد»^(٣).

عبد الله هاشم

* * *

(١) نيل الأوطار للشوكاني ١٠٨/٥.

(٢) رواه أحمد ٥٠٩/٢٤ (١٥٧٣١)، وأبو داود ١٧٣/٢ (١٨٦٢) والترمذي ٢٧٧/٣ (٩٤٠)،

والنسائي ١٩٨/٥ (٢٨٦١)، وابن ماجه ١٠٢٨/٢ (٣٠٧٧)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٣) المجموع للنووي ١٢٤/١٩.

رقم القاعدة: ٢٠١٣

نص القاعدة: الاستصحاب حجة^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - الاستصحاب دليل شرعي^(٢).
- ٢ - استصحاب الحال أصل من الأصول^(٣).
- ٣ - الاستصحاب حجة سواء في النفي أو الإثبات^(٤).
- ٤ - استصحاب الحال لأمر وجودي أو عدمي عقلي أو شرعي حجة^(٥).

(١) شرح مختصر الروضة للطوفي ١٦٢/٣ مؤسسة الرسالة، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ٤٩١/٤ عالم الكتب، الأشباه والنظائر لابن السبكي ١٣/١ دار الكتب العلمية، الإيهام لابن السبكي ١٦٨/٣ دار الكتب العلمية، نهاية السؤل ٢٧٣/٢ دار الكتب العلمية، التحبير للمرداوي ٣٨٤٤/٨، شرح الكوكب المنير ٤٤٢/٤، أصول الفقه لمحمد رضا المظفر الشيعي ٢٥٧/١ طبعة الحوزة العلمية بقم، ومثلها: «استصحاب الحال حجة» المحصول في علم أصول الفقه للفخر الرازي ١٠٩/٦ مؤسسة الرسالة، و«الاستصحاب حجة شرعية» الأصول العامة للفقه المقارن للسيد محمد تقي الحكيم ص ٤٥٦ مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر.

(٢) فتاوى السبكي للإمام تقي الدين السبكي ٢٣١/١ دار المعرفة بيروت، ومثلها: «الاستصحاب دليل» التحبير شرح التحرير للمرداوي ٣٧٦٥/٨ مكتبة الرشد، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٤٠٣/٤، المختصر في أصول الفقه لابن اللحام ص ١٦٠ جامعة الملك عبد العزيز، إجابة السائل شرح بغية الأمل للصنعاني ص ٢١٧ مؤسسة الرسالة، المصطفى في أصول الفقه لابن الوزير ص ٤١١ دار الفكر.

(٣) المعيار المعرب للونشريسي ١٨/٤ دار الغرب الإسلامي.

(٤) انظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني ص ٧٧٤ دار ابن كثير.

(٥) سلاسل الذهب للزركشي ص ٤٢٥.

٥- استصحاب الأصل قاعدة في الدين^(١).

قواعد ذات علاقة :

- ١- ليس الاستصحاب بدليل^(٢). (مخالفة).
- ٢- الاستصحاب يصلح حجة للدفع لا للرفع^(٣). (مخالفة).
- ٣- اليقين لا يزول بالشك^(٤). (اللزوم).
- ٤- الأصل بقاء ما كان على ما كان^(٥). (اللزوم).
- ٥- الأصل براءة الذمة^(٦). (اللزوم).

(١) شرح النيل لأطفيش ١٥٨/٩.

(٢) شرح الكوكب المنير لابن النجار ٤٠٦/٤ مكتبة العبيكان.

(٣) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٧٧٥، وفي معناها: «الاستصحاب حجة لإبقاء ما كان على ما كان، لا لإثبات ما لم يكن» شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ٢١٤/٢ دار الكتب العلمية.

(٤) انظر: أحكام القرآن للجصاص ٥٦٤/١، و٥٩٣، شرح مختصر الخرقى للزركشي ٤٣٢/٥، مغني المحتاج للخطيب الشربيني ٣٩١/١، معين الحكام للطرابلسي ١٦٥/١، حاشية الطحطاوي ٧٨/١، ٨٦، ١٠٨، ١١٩، ١٦٢، الفتاوى الهندية ٤٧/١، عون المعبود شرح سنن أبي داود لمحمد شمس الحق العظيم آبادي ٣٠١/١، الأحكام في الحلال والحرام ليحيى بن الحسين بن القاسم الهادي ٥٥/١، شرح المجلة للأناسي ٣٨٢/٢، التحقيق الباهر لهبة الله أفندي ٢٢٣/١ انظرها بلفظها في قسم القواعد الفقهية.

(٥) أحكام القرآن للجصاص ٢٢٣/٣، ٤٢٥، الإحكام للآمدي ١١٣/١، ١٥٦/٤، نفائس الأصول للقرافي ٤٤/١، ٣٩٩، وتبيين الحقائق للزيلعي ٧٠١/٤، ٧٩٧، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٥١، المعيار المعرب للونشريسي ٤٢٥/٤، نشر البنود على مراقي السعود لسيد عبد الله بن الحاج إبراهيم الشنقيطي ١٦٥/٢، طبعة المغرب، شرح المجلة للأناسي ٢٢/٥، التحقيق الباهر لهبة الله أفندي ٣٥٨/٢، ومثلها: «اليقين لا يزله إلا يقين» الإيضاح للشماخي ١٠٦/٧، وانظرها في قسم القواعد الفقهية بلفظ: «الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت زواله».

(٦) إحكام الفصول للباجي ٧٠٠/١، ٧٠٥، المستصفى للغزالي ١٩١/١، ٢٤٠، الواضح لابن عقيل ٢٢٣/٣، ٣١١، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٧، التمهيد لأبي الخطاب الكلوزاني ٢١٢/١، ٢٥١/٤، شرح التنقيح للقرافي ص ٢٠، نفائس الأصول له ٤٧٥/٤، ٦٩٠، ٦٩١، التمهيد للإسنوي ص ٣٩٢، ٤٠٠، الضياء اللامع لحللولو ١٢٩/١، ٢٠٨، فتح الغفار لابن نجيم ١٠/٢، نشر البنود للشنقيطي ١٣١، ١٣٢، ١٢٩، ٢٩٨، و١٦٥/٢، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الفقهية.

- ٦- عدم الدليل دليل^(١). (اللزوم).
 ٧- الأصل في كل متحقق دوامه^(٢). (اللزوم).
 ٨- لا دليل على النافي^(٣). (متفرعة).

شرح القاعدة :

(الاستصحاب) لغة: مأخوذ من الصحبة، والسين والتاء للطلب، فهو استفعال من الصحبة، أي: طلب الصحبة، واصطلاحاً: الحكم بثبوت أمر في الزمان الثاني، بناء على ثبوته في الزمان الأول؛ لعدم وجود ما يصلح للتغيير، وقيل: هو استدامة إثبات ما كان ثابتاً ونفي ما كان منفيّاً، وقيل معناه: أن ما ثبت في الزمن الماضي فالأصل بقاءه في الزمن المستقبل^(٤).

مثاله: أن يسأل شخص عن عدد الصلوات، فيقول: خمس، فيقال له: ما دليلك؟ فيقول: دلت السنة في عهد النبي ﷺ على أن الصلوات المفروضة خمس، وبحث عن دليل يغير ما ثبت قديماً فلم أجد، فحكمت الآن بما ثبت قديماً؛ لعدم وجود دليل يصلح مغيراً لما ثبت في الزمن الأول، فقد استصحب

(١) الضروري في أصول الفقه لابن رشد ص ٩٦ دار الغرب الإسلامي، والعدة في أصول الفقه لأبي يعلى ١٢٦٣/٤، التحرير للمرداوي ٣٧٥٧/٨، وقد تم بيانها ضمن القواعد الأصولية.

(٢) الإحكام للآمدي ١٥٥/٤.

(٣) المستصفى للغزالي ٣٨٠/١، شرح مختصر الروضة للطوفي ١٦١/٣، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لابن السبكي ٥٨٠/٤، البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٣١/١ دار الكتب العلمية

(٤) انظر: المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري ٣٢٥/٢ دار الكتب العلمية، العدة لأبي يعلى الفراء ٧٢/١، ٧٢، المعالم في علم أصول الفقه للفخر الرازي ص ١٨٢ دار عالم المعرفة، شرح العضد على المختصر ص ٣٦٧، ٣٦٩ دار الكتب العلمية، نهاية السؤل للإسنوي ٩٣٧/٢ دار ابن حزم، البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٧/٦، التحرير للمرداوي ٣٧٦٥/٨ مكتبة الرشد، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٤٠٣/٤، تيسير التحرير لأمر بادشاه ١٧٧/٤، المختصر في أصول الفقه لابن اللحام ص ١٦٠ جامعة الملك عبد العزيز، المصنف لابن الوزير ص ٤١١، إجابة السائل للصنعاني ص ٢١٦.

في الزمن المتأخر ما ثبت في الزمن الأول؛ لعدم ما يصلح للتغيير، فالأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يوجد المزيل.

المعنى الإجمالي للقاعدة^(١): أن الاستصحاب دليل وحجة شرعية، تثبت به الأحكام وتبنى عليه، وهو طريق شرعي معتبر للتوصل إلى الحكم الشرعي، سواء أكان ذلك في جانب النفي والعدم، أم في جانب الإثبات والوجود.

مثال ما كان في جانب نفي الحكم: أن يقال فيما اختلف في كونه نصاباً: لم تكن الزكاة واجبة عليه، والأصل بقاء عدم الوجوب، ومثال ما كان في الإثبات: قول الشافعية في أن الخارج النجس من غير السبيلين لا ينقض الوضوء: إن كان الشخص متطهراً قبل خروج الخارج منه، والأصل بقاء الطهارة الثابتة أولاً، ما لم يوجد معارض، ولا معارض، فهو متطهر؛ استصحاباً لما قبل الخروج من نقائه.

ومقتضى قاعدتنا هو ما عليه الإباضية والجمهور من المالكية، وأكثر

(١) انظر في شرح القاعدة: تقويم الأدلة في أصول الفقه لأبي زيد الدبوسي ص ٤٠٠، ٤٠١ دار الكتب العلمية، والمعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري ٣٢٥/٢، ٣٢٧ دار الكتب العلمية، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الظاهري ٣/٥، ٤٦ دار الكتب العلمية، توزيع مكتبة الباز بمكة المكرمة، أحكام الفصول في أحكام الأصول للباقي ٧٠٠/٢ دار الغرب الإسلامي، المستصفي من علم الأصول للغزالي ٣٧٧/١، ٣٨٣ مؤسسة الرسالة، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب الكلوزاني ٢٥١/٤، ٢٦٢ المكتبة المكية، المحصول في علم أصول الفقه للفخر الرازي ١٠٩/٦، ١٢٢ مؤسسة الرسالة، المحصول للفخر الرازي ١٠٩/٦، الإحكام للآمدي ١٥٧/٤ وما بعدها، منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب ص ٢٠٣، ٢٠٤ دار الكتب العلمية، مختصر المنتهى لابن الحاجب مع شرحه للعضد ص ٣٦٧-٣٦٩ دار الكتب العلمية، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٥١، ٣٥٢ دار الفكر، شرح مختصر الروضة للطوفي ١٤٧/٣ - ١٦١ مؤسسة الرسالة، كشف الأسرار عن أصول البزدوي للعلاء البخاري ٦٦١/٣ - ٦٧٠ دار الكتاب العربي، أصول الفقه لابن مفلح ١٤٣٣/٤، ١٤٣٧ مكتبة العبيكان، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول للشريف التلمساني ص ١٢٦ - ١٢٨، نهاية السؤل للإسنوي ٩٣٧/٢ - ٩٣٩، نشر البنود على مراقبي السعود للشنقيطي ١٦٤/٢ - ١٦٦ دار الكتب العلمية.

الشافعية والحنابلة، وطائفة من الحنفية، واختاره الغزالي، والفخر الرازي، والآمدي، وأتباعهما، وهو قول الظاهرية^(١).

وفي موضوع القاعدة أقوال غير ذلك^(٢)، من أهمها: أنه ليس بحجة مطلقاً، يستوي في ذلك النفي والإثبات، وعليه بعض الحنابلة، وبعض الشافعية والمتكلمين كأبي الحسين البصري^(٣).

ومنها: أنه حجة في الدفع لا في الإثبات والاستحقاق، أي: أنه يصلح ليكون دليلاً على إبقاء ما كان على ما كان عليه، ولا يصلح لإثبات واستحقاق حكم به لما لم يكن ثابتاً من قبل، وبعبارة أخرى: الاستصحاب لا يصلح للإلزام والإيجاب، لكنه حجة يدفع بها إلزام الغير واستحقاقه، وعليه أكثر متأخري الحنفية^(٤)؛ وبناء على ذلك: استصحابوا حياة المفقود حتى لا يرث منه الأقارب؛ إبقاء لما كان على ما كان عليه، والثابت لا يزول بالشك، كما أن غير الثابت لا يثبت بالشك.

ومنها: أنه حجة على المجتهد فيما بينه وبين الله تعالى؛ لأنه لم يكلف إلا أقصى الداخل في مقدوره على العادة، فإذا بلغ الغاية في البحث بقي على حكم

(١) انظر: الإحكام لابن حزم الظاهري ٣/٥ وما بعدها، أحكام الفصول في أحكام الأصول للبايجي ٧٠٠/٢، المستصفى من علم الأصول للغزالي ٣٧٧/١، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب الكلوثاني ٢٥١/٤ وما بعدها، الإحكام للآمدي ١٥٧/٤، منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ٢٠٣، مختصر المنتهى لابن الحاجب مع شرحه للعضد ص ٣٦٧، ٣٦٨، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٥١، شرح مختصر الروضة للطوفي ١٤٨/٣، أصول الفقه لابن مفلح ١٤٣٣/٤، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ص ١٢٧، نهاية السؤل للإسنوي ٩٣٧/٢، نشر البنود على مراقي السعود للشنقيطي ١٦٤/٢، ١٦٥، فصول الأصول للسيابي ص ٣٥٠.

(٢) انظر مراجع شرح القاعدة نفس الصفحات لمراجعة هذه الأقوال.

(٣) انظر: المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري ٣٢٥/٢ - ٣٢٧.

(٤) انظر: تقويم الأدلة في أصول الفقه لأبي زيد الدبوسي ص ٤٠١، كشف الأسرار عن أصول البزدوي للعلاء البخاري ٦٦٣/٣.

الثابت، ولا يصح أن يستخدمه في التناظر، بل هو مطالب بمزيد البحث، ولا يسقط عنه عهدة الطلب، وهو اختيار الباقلاني^(١).

والاستصحاب آخر مدار الفتوى، فإن المفتي إذا سئل عن حادثة يطلب حكمها في الكتاب، ثم في السنة، ثم في الإجماع، ثم في القياس، فإن لم يجده فيأخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والإثبات، فإن كان التردد في زوال الحكم فالأصل بقاءه، وإن كان في ثبوته فالأصل عدم ثبوته، وهو حجة يفزع إليها المجتهد إذا لم يجد في الحادثة حجة خاصة^(٢).

والحادثة المبحوث عنها لا بد أن تكون ثابتة بدليل، إما دليل العقل أو الشرع، وهذا الدليل لم يدل هو أو غيره من الأدلة على بقاء الحكم واستمراره، ثم يستفرغ المجتهد وسعه في البحث عن دليل يغير الحكم عن حالته فلم يجد، فهنا يلجأ للاستصحاب^(٣).

والاستصحاب له صور^(٤)، إحداها: استصحاب العدم الأصلي، وهو الذي عرف العقل نفيه بالبقاء على العدم الأصلي، مثل: نفي صلاة سادسة، وصوم شوال.

فالعقل يدل على وجوب انتفاء ذلك، لا لتصريح الشارع به، ولكن لأنه لا مثبت للوجوب، فيبقى على النفي الأصلي؛ لعدم ورود السمع به.

(١) انظر: البحر المحيط للزركشي ١٨/٦.

(٢) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ١٧/٦، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل لابن بدران ص ٢٨٦ مؤسسة الرسالة.

(٣) انظر: كشف الأسرار عن أصول البزدوي للعلاء البخاري ٦٦١/٣ وما بعدها.

(٤) انظر: مراجع الشرح وبالأخص: المستصفى من علم الأصول للغزالي ٣٧٨/١، ٣٨٠، رفع الحاجب لابن السبكي ٤٩٢/٢ وما بعدها، الإبهاج لابن السبكي ١٦٩/٣، البحر المحيط للزركشي ٢٠/٦ وما بعدها.

الصورة الثانية : استصحاب مقتضى العموم إلى أن يرد مخصص، وكذلك استصحاب النص إلى أن يرد ناسخ، وهو دليل على دوام الحكم ما لم يرد نسخ، كما دل العقل على البراءة الأصلية، بشرط أن لا يرد دليل سمعي مغير للأمر من حالته الأولى إلى غيرها.

الصورة الثالثة : استصحاب حكم دلّ الشرع على ثبوته ودوامه لوجود سببه، مثل: الملك عند حصول وجريان السبب المقتضي له، وشغل الذمة عند قرض، أو إتلاف، وهذا إذا لم يكن حكماً أصلياً ثابتاً بالعقل، فهو حكم شرعي دلّ الشرع على ثبوته ودوامه جميعاً، ولولا أن الشرع دلّ على دوامه إلى أن يوجد السبب المزيل أو المبرئ؛ لما جاز استصحابه.

فإذا دلّ الشرع على ثبوت شيء، ودوامه كان حجة بشرط عدم حصول المغير كما في الصور المذكورة، «فالاستصحاب ليس بحجة، إلا مما دلّ الدليل على ثبوته ودوامه بشرط عدم المغير، كما دلّ على البراءة العقلية، وعلى الشغل السمعي، وعلى الملك الشرعي.

ومن هذا القليل: الحكم بتكرار الأحكام عند تكرار أسبابها كشهور رمضان، ونفقات الأقارب عند ميسر الحاجات، وأوقات الصلوات؛ لأنه لما عرف حملة الشريعة قصد الشارع صلوات الله عليه إلى نصبها أسباباً وجب استصحابها ما لم يمنع منه مانع.

فإذا: الاستصحاب عبارة عن التمسك بدليل عقلي أو شرعي، وليس راجعاً إلى عدم العلم بالدليل، بل إلى دليل مع العلم بانتفاء المغير، أو مع ظن انتفاء المغير عند بذل الجهد في الطلب» اهـ^(١).

(١) الإبهاج لابن السبكي ١٦٩/٣.

الصورة الرابعة: استصحاب حال الإجماع في محل الخلاف^(١)، وهو أن يحصل الإجماع على حكم في حال فيتغير الحال، ويقع الخلاف، فهل يستصحب حال الإجماع؟ وإن شئت قلت: إن ثبت حكم في حالة، فتنغير الحالة، فيستصحب المستدل ذلك الحكم بعينه في الحالة المتغيرة، ويقول: من ادعى تغيير الحكم، فعليه الدليل.

مثاله: أجمعنا على أن رؤية الماء قبل الدخول في الصلاة تبطل التيمم، فإذا رأى التيمم الماء بعد الدخول فيها فهل يبطل تيممه أم لا؟ وقع الاختلاف في هذا، فمن لم يغير الحكم يقول: أجمعنا على أن رؤية الماء قبل الدخول في الصلاة تبطل التيمم، فكذا رؤيته بعد الدخول؛ استصحاباً للحال.

ومن قال بتغير الحكم يقول: أجمعنا على أن الصلاة قبل رؤية الماء كانت صحيحة، فكذا بعد رؤيته؛ استصحاباً للحال، قال السالمي: حكم الاستصحاب هنا معتبر ما لم يصح المنقول عن أصله^(٢).

الصورة الخامسة: الاستصحاب المقلوب: وهو النظر في ثبوت أمر في الزمن الأول؛ لثبوته في الزمن الثاني، كما إذا وقع النظر في المكيال الموجود الآن: هل كان على عهد رسول الله ﷺ؟ فيقال: نعم؛ إذ الأصل موافقة الماضي للحال، والطريق إلى إثبات الحكم بهذا النوع يعود إلى الاستصحاب المعروف^(٣).

وليست كل هذه الصور متفقاً عليها، بل إن منها ما اعتد به عند القائلين بحجية الاستصحاب، واعتباره دليلاً شرعياً، ومنها ما لم يعتدوا به، فتنبه.

(١) عقدت لهذه الصورة قاعدة خاصة بها ضمن القواعد الأصولية، بعنوان "لا حجة في استصحاب الإجماع في محل الخلاف".

(٢) طلعة الشمس للسالمي ١٨٠/٢.

(٣) انظر: الإبهاج لابن السبكي ١٦٩/٣، رفع الحاجب لابن السبكي ٥٠٤/٤، تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشي ٤٢٦/٣، ٤٢٧.

ومدار الخلاف^(١) في كون الاستصحاب حجة أو لا مبني على أن سبق الوجود مع عدم ظن الانتفاء هل هو دليل البقاء؟ فالقائلون بحجية الاستصحاب قالوا: نعم، فليس الحكم به أي بالاستصحاب حكماً بلا دليل.

والمخالفون قالوا: لا؛ إذ لا بد في الدليل من جهة يستلزم بها المطلوب، وهي أي الجهة المستلزمة له متفية في حق البقاء^(٢).

هذا وينبغي تقييد القاعدة بما لم يؤد فيه استصحاب الحكم السابق إلى الوقوع في المشقة والخرج، فما هذا شأنه لا يستصحب فيه الحكم السابق؛ إذ لو استصحب الحكم السابق لأدى إلى وقوع المكلفين في الخرج، وهو ما جاءت الشريعة برفعه.

أدلة القاعدة :

يدل لهذه القاعدة أدلة كثيرة، مفادها رد الأمور إلى الثابت والمتيقن وهو الأصل، ما لم يرد ناقل عنه، ومن هذه الأدلة:

١- قوله ﷺ: «إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا؟ فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً»^(٣)، وقوله - حين شكى إليه أن الرجل ربما خيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة: «لا ينصرف

(١) انظر: التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ٣/٣٨٧ دار الفكر.

(٢) انظر: المحصول للرازي ٦/١٠٩ وما بعدها، الإحكام للأمدى ٤/١٥٥ وما بعدها، نهاية الوصول للهندي ٩/٣٩٥٣ وما بعدها، شرح مختصر الروضة للطوفي ٣/١٦٢، أصول الفقه لابن مفلح ٤/١٤٣٣، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ٤/٤٩١ وما بعدها، الإيهاب شرح المنهاج للسبكي ٣/١٦٩، نهاية السؤل للإسنوي ٢/٢٧٣، وتشنيف المسامع للزركشي ٣/٤١٧، المختصر في أصول الفقه لابن اللحام ص ١٦٠، التحجير للمرداوي ٨/٣٧٦٥، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٤/٤٠٣ وما بعدها، المصطفى لابن الوزير ص ٤١١، إجابة السائل للصنعاني ص ٢١٧، إرشاد الفحول ص ٧٧٢ وما بعدها، فصول الأصول لخلفان السيابي ص ٣٥١ ط سلطنة عمان.

(٣) رواه مسلم ١/٢٧٦ (٣٦٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً»^(١)، وقوله: «إذا شك أحدكم في صلاته، فلم يدر كم صلى أثلاثاً أم أربعاً؟ فليطرح الشك، وليبن على ما استيقن»^(٢)، وقوله: «إذا سها أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى أم اثنتين؟ فليبن على واحدة، فإن لم يتيقن صلى اثنتين أم ثلاثاً؟ فليبن على اثنتين، فإن لم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً؟ فليبن على ثلاث، وليسجد سجدة قبل أن يسلم»^(٣).

ووجه الدلالة من الأحاديث ظاهر؛ لأن الرسول ﷺ وجهنا إلى استصحاب ما ثبت أولاً ما لم يتيقن الإنسان غيره ولم يوجد ما يزيله، وهذا حقيقة الاستصحاب

٢- يدل لها - أيضاً - وقائع كثيرة عن الصحابة، رضي الله عنهم، أخذوا فيها بالاستصحاب، واستندوا إليه في فتاواهم وأقضيتهم، وعدوه دليلاً شرعياً معتبراً، ومن هذه الوقائع:

أ- أخرج ابن أبي شيبة بسنده أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: «إذا شك الرجلان في الفجر: فليأكلا حتى يستيقنا»^(٤)، وأخرج عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رجلاً جاء يسأله عن السحور، فقال له رجل من جلسائه: كُلْ حتى لا تشك، فقال له ابن عباس: «إن هذا لا يقول شيئاً، كُلْ ما شككت حتى لا تشك»^(٥).

فقد استخدم عمر وابن عباس - رضي الله عنهما - الاستصحاب هنا،

(١) رواه البخاري ٣٩/١، ٤٦ (١٣٧) (١٧٧)، ٥٤/٣ (٢٠٥٦)، ومسلم ٢٧٦/١ (٣٦١) من حديث عبد الله بن زيد الأنصاري رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم في صحيحه ٤٠٠/١ (٥٧١) (٨٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) رواه أحمد ١٩٤/٣، ٢١٠ (١٦٥٦) (١٦٧٧)، والترمذي ٢٤٤/٢-٢٤٦ (٣٩٨) وقال: حسن غريب صحيح، ورواه ابن ماجه ٣٨١/١-٣٨٢ (١٢٠٩)، كلهم عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ١٥٥/٦ (٩١٥٩).

(٥) مصنف ابن أبي شيبة ١٥٣/٦-١٥٥ (٩١٥٠) (٩١٦٠).

واستندا إليه في هذه الفتوى، فمن تيقن عدم طلوع الفجر، ثم شك بعد ذلك أطلع أم لا؟ فعليه أن يستصحب الأصل وهو عدم طلوع الفجر، إلى أن يوجد مغير ومزيل لهذا الشك، وهو اليقين من طلوع الفجر؛ فلا عبرة بالشك الطارئ في مقابلة اليقين الثابت، وهي قاعدة: «اليقين لا يزول بالشك» التي كان لأجلها الاستصحاب حجة.

ب- ومنها: ما أخرجه ابن أبي شيبة بسنده عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في الرجل يشك في الطواف - قال: «إذا طفت بالبيت فلم تدر أتممت أم لم تتم، فأت ما شككت؛ فإن الله لا يعذب على الزيادة»^(١).

ففي هذا الأثر قد بنى الإمام عليُّ الحكمَ على اليقين واستصحبه، ثم طرح الشك فلم يعتبره.

٣- أن العقلاء وأهل العرف في كل مكان ومن سائر الأمم، إذا تحققوا من وجود شيء أو عدمه - فإنهم يستصحبون ذلك الوجود أو العدم في الزمان المستقبل، ما لم يقطعوا بتغيره أو يظنوا ذلك لدليل منفصل أو لعادة، وإذا كان له أحكام مختصة به فإنهم يمضونها ويسوغون الحكم بها في الزمان المستقبل، حتى أنهم يجيزون مراسلة من عرفوا وجوده قبل ذلك بأوقات متطاولة، وينفذون الدائع إليه، ويشهدون في الحالة الراهنة بالدين على من أقر به قبل ذلك بفترة طويلة، ولولا أن الأصل بقاء ما كان على ما كان؛ لما ساغ لهم ذلك^(٢).

٤- أن العلم بتحقيق أمر أو بانتفائه في الحال يقتضي ظن بقائه في الاستقبال، والعمل بالظن واجب إجماعاً، ولا نعني بقولنا: إن استصحاب الحال حجة إلا هذا^(٣).

(١) المصنف ١٨٣/٨ (١٣٥٢٤).

(٢) انظر: الإحكام للآمدي ١٥٦/٤، نهاية الوصول للهندي ٣٩٥٧/٩، شرح مختصر الروضة ١٥٠/٣.

(٣) انظر: نهاية الوصول للهندي ٣٩٥٨/٩.

٥- أن ظن البقاء أغلب من ظن التغير؛ وذلك لأن الباقي لا يتوقف على أكثر من وجود الزمان المستقبل، ومقارنة ذلك الباقي له كان وجوداً أو عدماً. وأما التغير فمتوقف على ثلاثة أمور: وجود الزمان المستقبل، وتبدل الوجود بالعدم أو العدم بالوجود، ومقارنة ذلك الوجود أو العدم لذلك الزمان. ولا يخفى أن تحقق ما يتوقف على أمرين فقط لاغير أغلب مما يتوقف على هذين الأمرين وثالث غيرهما^(١).

تطبيقات القاعدة :

لهذه القاعدة تطبيقات كثيرة، سواء أكانت تطبيقات أصولية، أم قواعد وفروع فقهية، ومن هذه التطبيقات:

١- بنى بعض الأصوليين الخلاف في مسألة نافي الحكم، وهل عليه دليل أم لا؟ على الاستصحاب، وقالوا: إن قلنا الاستصحاب حجة فلا دليل على النافي، وإن قلنا: ليس بحجة فعليه الدليل.

فالفريق الأول الذين قالوا بأنه لا يلزمه الدليل على النفي، كأنهم اكتفوا بكون دعواه موافقة للأصل، وهو عدم الأشياء وانتفاؤها، فمن ادعى وجودها وثبوتها فعليه الدليل^(٢).

٢- يتفرع على القاعدة مجموعة من القواعد الفقهية، منها:

أ- اليقين لا يزول بالشك^(٣).

فالشك الطارئ لا يرفع اليقين الثابت، والمراد هنا: استصحاب الأصل

(١) انظر: الإحكام للأمدي ١٥٧/٤.

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ١٦١/٣، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٤٤٢/٤، طلعة الشمس للسالمي ١٨١/٢.

(٣) هي قاعدة من القواعد الفقهية الكبرى، وقد تم تناولها بهذا اللفظ في قسم القواعد الفقهية.

المتيقن، وعدم إزالته بالشك، فهو لا يزول إلا بيقين مثله، أو ما كان في حكم اليقين كغلبة الظن؛ إذ الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يوجد المغير.

وعلى ذلك: لو تعاقدنا بالسلم في لحم فجاء به، فقال المسلم: هذا لحم ميتة، أو مذكى مجوسي، وأنكر المسلم إليه، فالقول قول المسلم القابض؛ لأن الشاة وغيرها في حال الحياة محرم، فيتمسك بأصل التحريم ويستصحبه حتى يتحقق زواله^(١).

ومثله: لو شك في شاة مذبوحة في بلد سكانه من المسلمين والمجوس لا يغلب أحدهما على الآخر، أهي ذبيحة مسلم أو مجوسي؟ فلا تحل له؛ لأن أصلها حرام متيقن، فلا بد أن يستصحب يقين التحريم ويترك الشك^(٢).

ب- الأصل بقاء ما كان على ما كان^(٣).

ومعناها: أننا ننظر للشيء على أي حال كان، فنحكم بدوامه على ما هو عليه، ما لم يقد دليل على خلافه^(٤).

وعلى ذلك: فمن لزمته طهارة، أو زكاة، أو حج، أو عمرة، أو دين لآدمي، ثم شك هل أدى شيئاً من ذلك أم لا؟ فهذا الشك لا يسقط هذه الواجبات، ويلزمه القيام بها؛ إذ الأصل بقاؤها في عهده، وبقاء ما كان على ما كان؛ عملاً بالقاعدة^(٥).

(١) انظر: المجموع المذهب في قواعد المذهب للعلائي ٣٠٩/١، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٥٢.

(٢) انظر: المتثور للزركشي ٢٨٧/٢، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٧٤.

(٣) هي قاعدة من القواعد الفقهية، وقد تم تناولها وبيانها في قسم القواعد الفقهية.

(٤) انظر: درر الأحكام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر ٢٠/١.

(٥) انظر: الاستصحاب وآثاره في الفروع الفقهية للخضر علي إدريس ص ١٤٩ رسالة ماجستير من جامعة

أم القرى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، وراجع: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٥١ دار الكتب العلمية.

ج- الأصل براءة الذمة^(١).

ويراد بها: أن الأصل المستصحب هو براءة ذمة المكلف من التكليف الشرعية، التي لم يدل دليل ما على التكليف بها، وكذا الحقوق المالية التي لم يدل دليل على شغل ذمته بها؛ ولذلك يقول الفقهاء: الأصل براءة ذمة المكلف من الحقوق والواجبات، وعلى من يدعي خلاف ذلك أن يقيد الدليل على دعواه^(٢).

ومن فروعها: إذا اختلفا في قيمة المتلف، الذي وجبت قيمته على متلفه، كالمستعير، والغاصب؛ فالقول قول الغارم؛ لأن الأصل براءة ذمته مما زاد على ما يذكره^(٣).

ولأجل هذه القاعدة فالمدعى عليه في باب الدعاوى لا يطالب بحجة على براءة ذمته، بل القول في الإنكار قوله بيمينه؛ استصحاباً للأصل وهو براءة الذمة^(٤).

د- الأصل في الأمور العارضة العدم^(٥).

ويراد بالأمور العارضة: ما كان عدمه هو الحالة الأصلية، أو الغالبة، فالعدم هو المتيقن؛ لأنه الحالة الطبيعية، ويكون تغيره إلى الوجود عارضا مشكوكاً فيه^(٦).

(١) هي قاعدة من القواعد الفقهية، وقد تم تناولها وبيانها في قسم القواعد الفقهية.

(٢) الاستصحاب وأثاره في الفروع الفقهية للخضر علي إدريس ص ١٥١.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٥٣، والاستصحاب وأثاره في الفروع الفقهية للخضر علي إدريس ص ١٥٢.

(٤) انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار ٤/ ٤٤٢.

(٥) هي قاعدة من القواعد الفقهية، التي تم تناولها في قسم القواعد الفقهية.

(٦) انظر: الاستصحاب وأثاره في الفروع الفقهية للخضر علي إدريس ص ١٥٤.

ومن فروعها: إذا اختلف المشتري، والبائع في رؤية المبيع، فالقول للمشتري؛ لأن الرؤيا أمر عارض غير أصلي، والأصل عدمها^(١).

هـ- الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن^(٢).

والحادث هو الموجود بعد سبق العدم، فإذا اختلف في زمان وقوع هذا الحادث، وسببه، فما لم تثبت نسبته إلى زمان معين، ينسب إلى الزمن الأقرب منه^(٣).

ومن فروعها: إذا ادعت الزوجة أن زوجها طلقها طلاق الفار أثناء مرض الموت، وطلبت الإرث، والورثة ادعوا طلاقها في حال صحته، وأن لا حق لها بالإرث، فالقول للزوجة؛ لأن الأمر بالحادث المختلف على زمن وقوعه هنا هو الطلاق، فيجب أن يضاف إلى الوقت الأقرب، وهو مرض الموت الذي تدعيه الزوجة، ما لم يقم الورثة البينة على قولهم^(٤).

و- الأصل في الكلام الحقيقة^(٥).

ومعناها: أن اللفظ متى أطلق فإنه يحمل على معناه الحقيقي الذي استعمل فيه أولاً، ولا يصرف عنه إلى المعنى المجازي، إلا إذا قامت قرينة تصرفه عن المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي؛ لأن الحقيقي هو الأصل فيستصحب إلى وجود المغير^(٦).

(١) انظر: الاستصحاب وآثاره في الفروع الفقهية للخضر علي إدريس ص ١٥٤.

(٢) هي قاعدة من القواعد الفقهية، التي تم تناولها في قسم القواعد الفقهية.

(٣) انظر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر ٢٥/١، والاستصحاب وآثاره في الفروع الفقهية للخضر علي إدريس ص ١٥٦.

(٤) انظر: درر الحكام لعلي حيدر ٢٥/١، والاستصحاب وآثاره في الفروع الفقهية ص ١٥٦.

(٥) هي قاعدة من القواعد الفقهية، التي تم تناولها في قسم القواعد الفقهية.

(٦) انظر: درر الحكام لعلي حيدر ٢٦/١، ٢٧، والاستصحاب للخضر علي إدريس ص ١٥٩.

ومن فروعها: لو قال شخص: وقفت هذا المال على حفاظ القرآن، لم يدخل فيه من كان حافظاً ونسيه؛ لأنه لا يطلق عليه حافظ إلا مجازاً، باعتبار ما كان، والأصل في الكلام الحقيقة فيحمل عليها هنا استصحاباً^(١).

ز- الأصل في المنافع الإباحة وفي المضار التحريم^(٢).

ومعناها: أن الأصل فيما وقع فيه الخلاف، ولم يرد فيه دليل يخصصه، أو يخص نوعه، إن كان من الأشياء النافعة فحكمه الإباحة، وإن كان من الأشياء الضارة فحكمه المنع والحظر، وهذا بعد ورود الشرع، وبمقتضى الأدلة الشرعية.

ح- الأصل في الأبضاع التحريم^(٣).

ومعناها: أن الفروج لا تباح إلا بسبب شرعي مبيح لها، من زواج أو ملك يمين، ويبقى غير ذلك على حكم الأصل، وهو الحرمة، فتستصحب الحرمة في شأن الفروج، حتى يوجد المغير.

وعليه: فإذا تقابل في امرأة ما حلَّ وحرمة، غلبت الحرمة؛ ولهذا امتنع الاجتهاد فيما إذا اختلطت محرمة بنسوة قرية محصورات؛ لأنه ليس أصلهن الإباحة حتى يتأيد الاجتهاد باستصحابه^(٤).

٣- ويتفرع على القاعدة كثير من الفروع الفقهية، التي ترجع في الحقيقة إلى القواعد الفقهية المشار إليها، لكن نذكر بعضها تعميماً للفائدة، ومنها:

أ- إذا رمى صيداً فجرحه، ثم غاب عنه، ثم وجده ميتاً، وشك هل مات

(١) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٣.

(٢) هذه قاعدة أصولية فقهية، تم تناولها ضمن قواعد الأدلة المختلف فيها في قسم القواعد الأصولية، بهذا العنوان، وتناولت أيضاً في قسم القواعد الفقهية بعنوان: «الأصل في الأشياء الحل».

(٣) ضابط فقهي، انظره بلفظ: «الأبضاع يُحتاط لها فوق غيرها» في قسم الضوابط الفقهية.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦١، والاستصحاب للخضر علي إدريس ص ١٨٥.

بسبب آخر من حجر أو غيره؟ لم يحل أكله - في أحد القولين عند الشافعية - مع أن الأصل عدم ذلك الشيء الآخر؛ لأن الأصل التحريم وعدم الحل، وقد شك في السبب المجوز للأكل، فيجب أن يستصحب الأصل وهو التحريم ولا يتركه إلا بيقين الحل^(١).

ب- ما نص عليه من عدم جواز البيع مجازفة في الأموال الربوية كالمكيلات والموزونات؛ لأن المماثلة في بيعها شرط محقق، والمماثلة مع المجازفة مشكوك فيها، فلا تثبت الصحة بناء على الأصل المقدر - وهو أن الحكم المعلق بشرط أو المشروط بشرط إذا وقع الشك في وجود شرطه لا يثبت - لأن ما ليس بيقين لا يثبت بالشك، والثابت بيقين لا يزول بالشك، ولأن الشك في المماثلة هو عين المفاضلة في الأموال الربوية^(٢)، فما تحقق حرمة يستصحب ولا يباح بمجرد الشك.

ج- إذا سافر رجل إلى بلاد بعيدة نائية، وانقطعت أخباره مدة طويلة، فانقطع أخباره يثير شكاً في حياته، إلا أن هذا الشك لا يزيل يقين حياته، وعليه فلا يجوز الحكم بموته، وليس لورثته اقتسام تركته ما لم يثبت موته يقيناً؛ لأن الأصل تحريم مال الغير - وهو المورث هنا - بدون وجه حق، فلا بد أن يستصحب هذا الأصل ولا يزول بمجرد الشك^(٣).

استثناءات من القاعدة :

يستثنى من القاعدة بعض الصور، وهذه الاستثناءات مبنية على مراعاة الشريعة لمبدأ رفع الحرج، ولو طبقت قاعدة الاستصحاب على هذه الصور؛

(١) انظر: المجموع المذهب للعلائي ٣١٧/١، و٣١٩، الأشباه والنظائر لابن السبكي ٢٩/١، المنشور

للزركشي ٢٩٠/٢.

(٢) انظر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام ص ٣٠، القواعد الفقهية لعزام ص ٩٨.

(٣) انظر: القواعد الفقهية لعزام ص ٩٧.

لأدى ذلك إلى وقوع المكلفين في المشقة والحرَج، وهو ما جاءت الشريعة برفعه، ومن هذه الصور:

١- أنه لو أن صبية أرضعها قوم كثير من أهل قرية، أقلهم أو أكثرهم لا يدري من أرضعها، وأراد واحد من أهل تلك القرية أن يتزوجها، قال الفقيه أبو القاسم الصفار من المالكية: إذا لم تظهر له علامة ولا يشهد أحد له بذلك يجوز نكاحها، وهذا رخصة؛ لئلا ينسد باب النكاح^(١)، وكذا لو اختلطت محرمة بنسوة غير محصورات فيجوز النكاح منهن رخصة من الله تعالى، وإن كان الأصل في الأبضاع التحريم، لكن لو قلنا به لا نسد على المكلف باب النكاح^(٢).

٢- لو اختلطت الرضیعة بنساء يحصون، ففي الكافي «للحاكم الشهيد أنه يحل نكاحها»^(٣)، وكذا لو كان هناك امرأة كانت تعطي ثديها صبية، واشتهر ذلك بين الناس، ثم تقول: لم يكن في ثديي لبن حين ألقمتها ثديي ولم يعلم ذلك إلا من جهتها، جاز لابنها أن يتزوج بهذه الصبية^(٤).

٣- لو اشتبه عليه حرام قليل بمباح كثير ونحو ذلك، جاز له الإقدام عليه وتناوله؛ لأن القليل من الحرام تتعذر معرفته، ومقتضى القاعدة ترك الجميع واستصحاب التحريم حتى لا يقع في الحرام^(٥).

(١) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٥.

(٢) انظر: المجموع للنووي ٣٠٨/١ دار الفكر، المنشور في القواعد للزركشي ١٧٧/١، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٧، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٤.

(٣) انظر: المستصفى للغزالي ٣٨٣/١، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٥.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٧.

(٥) انظر: القواعد لابن رجب ٣١٣/٢.

٤ - لو غصب شاة وذبحت في بلد - واشتبهت عليه ولا يعرفها - لا يحرم اللحم بسببها؛ لانغمارها وخفائها في غيرها، ومقتضى القاعدة استصحاب التحريم^(١).

د . أسعد الكفراوي

* * *

(١) انظر: المجموع للنووي ٣٠٨/١.

رقم القاعدة: ٢٠١٤

نص القاعدة: الْأَصْلُ فِي الْمَنَافِعِ الْإِبَاحَةُ وَفِي الْمَضَارِّ التَّحْرِيمُ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١- الأصل في المنافع الإباحة والإذن الشرعي، والأصل في المضار التحريم والمنع الشرعي^(٢).
- ٢- الأصل في الأشياء النافعة الإباحة، وفي الأشياء الضارة الحرمة^(٣).

(١) المنهاج للبيضاوي مع شرحه، نهاية السؤل للإسنوي ٣٦٠/٢ دار الكتب العلمية.

(٢) مناهج العقول للبدخشي ١٢٦/٣ مطبعة محمد علي صبيح بمصر، وفي معناها: «الأصل في المنافع الإذن وفي المضار المنع»، المحصول في علم أصول الفقه للفخر الرازي ٩٧/٦ مؤسسة الرسالة، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٥٥ دار الفكر، نهاية الوصول في دراية الأصول للهندي ٣٩٣٨/٩ مكتبة الباز، الإبهاج شرح المنهاج لابن السبكي ١٦٥/٣ دار الكتب العلمية، الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي ٤٠/٢، و٤١ دار المعرفة، البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ١٢/٦ ط: الكويت، التحرير شرح التحرير للمرداوي ٣٧٤٥/٨ مكتبة الرشد، التحرير للمرداوي ٣٧٤٦/٨ إرشاد الفحول للشوكاني ص ٩٢٣ دار ابن كثير

(٣) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول للإسنوي ٣٦٠/٢ دار الكتب العلمية، ومثلها: «الأصل في اللذات الإباحة وفي المضار الحرمة» المحصول في علم أصول الفقه للفخر الرازي ٧٥/٦، و«الأصل في المنافع الحل والمضار الحرمة» شرح الكوكب المنير لابن النجار ٤٢٧/٣ ط/ جامعة أم القرى، و«الأصل في الأشياء النافعة الإباحة والأصل في المضار التحريم» انظر: تيسير التحرير لأمير بادشاه ١٧١/٢ دار الفكر، و«الأصل في الأشياء النافعة الإباحة والأشياء الضارة التحريم» انظر: تيسير الوصول لابن إمام الكاملية ٩٤/٦، ٩٦ مؤسسة قرطبة، و«الأصل في المنافع الإباحة وفي المضار التحريم» التقرير والتحرير لابن أمير الحاج ١٣٥/٢ دار الفكر، و«الأصل في المنافع الإباحة وفي=

٣ - أصل المنافع التحليل وأصل المضار التحريم^(١).

قواعد ذات علاقة :

- ١- الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم^(٢). (عموم وخصوص).
- ٢- الأصل في الأشياء التحريم حتى يدل الدليل على الإباحة^(٣). (عموم وخصوص).
- ٣- لا حكم للأشياء قبل الشرع^(٤). (بيان).
- ٤- الأصل في الأموال والأبضاع التحريم^(٥). (أخص).
- ٥- الأصل بقاء ما كان على ما كان^(٦). (اللزوم).

= المضار هو التحريم التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي ص ٥٩٩ دار الكتب العلمية، والأصل في المنافع الإذن وفي المضار الحظر معراج المنهاج في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للجزري ٢٢١/٢ مطبعة الحسين الإسلامية، والأصل في الملاذ الإذن وفي المضار الحرمة الموافقات للشاطبي ١٤٩/٤.

(١) طلعة الشمس للسالمي ١٨٩/٢.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٠ دار الكتب العلمية، ومثلها: «الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على عدم الإباحة» الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٣ دار الفكر، و«الأصل في الأشياء الإباحة» الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٣، وانظرها في قسم القواعد الفقهية بلفظ: «الأصل في الأشياء الحل».

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٠، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٣، ومثلها: «الأصل في الأشياء الحظر» الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٣.

(٤) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ١٢/٦، ومثلها: «الأفعال لا حكم لها قبل الشرع» البحر المحيط للزركشي ١٤/٦، و«لا حكم قبل الشرع» المحصول للفخر الرازي ٩٧/٦، و«لا حكم للأفعال قبل الشرع» الوصول على قواعد الأصول للتمرتاشي ص ٣٢٠ دار الكتب العلمية.

(٥) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ١٥/٦.

(٦) أحكام القرآن للجصاص ٢٢٣/٣، ٤٢٥، الإحكام للأمدى ١١٣/١، ١٥٦/٤، نفائس الأصول =

٦- الأصل القول بالبراءة الأصلية^(١). (اللزوم).

شرح القاعدة :

هذه القاعدة يذكرها كثير من الأصوليين ضمن الأدلة المختلف فيها^(٢)،

= للقرافي ٤٤/١، ٣٩٩، تبين الحقائق للزيلعي ٧٠١/٤، ٧٩٧، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٥١، نهاية المحتاج للملي ١٦٠/٤، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ٢٦٩، ٢٧٦، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٣١، ٣٦٥، ٤٣١، حاشية الروض لابن قاسم ٧٣/٥، المعيار المعرب للونشريسي ٤/٤٢٥، نشر البنود للشنقيطي ١٦٥/٢، طبعة المغرب، شرح المجلة للأتاسي ٢٢/٥، والتحقيق الباهر لهبة الله أفندي ٣٥٨/٢، وانظرها في قسم القواعد الفقهية بلفظ: «الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت زواله».

(١) البحر المحيط ١٥/٦، ومثلها: «الأصل براءة الذمة» أحكام القرآن للجصاص ٣٣٠/٣، التجريد للقدوري ١٤٣٤/٣، ١٥٠١، ٥٨٢٠/١١، أحكام الفصول للباجي ٧٠٠/١، ٧٠٥، المستصفي ١٩١، ٢٤٠/١، التمهيد لأبي الخطاب الكلوزاني ٢١٢/١، ٢٥١/٤، الواضح لابن عقيل ٢٢٣/٣، ٣١١، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٧، البيان للعرماني ٣٨/١، شرح التنقيح للقرافي ص ٢٠، نفائس الأصول له ٤٧٥/٤، ٦٩٠، ٦٩١، الذخيرة له ٧٤/٤، ٣٨٠، ٥٤/٦، ١٠٨/٩، ١٠٩، التمهيد للإسنوي ص ٣٩٢، ٤٠٠، الضياء اللامع لحلولو ١٢٩/١، ٢٠٨، فتح الغفار لابن نجيم ١٠/٢، حاشية الروض لابن قاسم ٤١٧/٣، ٥١٤/٦، ٢٣٤/٥، حواشي الشرواني والعبادي ٤٧/٤، نشر البنود على مراقي السعود لسيد عبد الله الشنقيطي ١٣١/١، ١٣٢، ١٢٩، ٢٩٨، ١٦٥/٢، التحقيق الباهر لهبة الله أفندي ٢٣٢/١، ٥٧٨/٢، «الأصل القول براءة الذمة» البحر المحيط للزركشي ١٥/٦، و«الأصل استصحاب حكم النفي في كل دليل مشكوك فيه حتى يدل دليل على الوجوب» البحر المحيط ١٥/٦، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «الأصل براءة الذمة».

(٢) انظر في القاعدة وشرحها: الإحكام لابن حزم ٥٢/١ وما بعدها، دار الحديث بالقاهرة، المحصول للفخر الرازي ٩٧/٦ - ١٠٨، المنهاج للبيضاوي مع شرحه نهاية السؤل للإسنوي ٣٦٠/٢، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٥٥، معراج المنهاج للجزري ٢٢١/٢، نهاية الوصول للهندي ٣٩٣٨/٩، الإبهاج لابن السبكي ١٦٥/٣، التمهيد للإسنوي ص ٥٩٩ - ٦٠١، نهاية السؤل للإسنوي ٣٦٠/٢، الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي ٤٠/٢، ٤١، البحر المحيط للزركشي ١٢/٦، تيسير الوصول لابن إمام الكاملية ٩٤/٦، ٩٦، التقرير والتحرير لابن أمير الحاج ١٣٥/٢، التحرير مع شرحه التحرير للمرداوي ٣٧٤٥/٨، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٠، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٣، تيسير التحرير لأمير بادشاه ١٧١/٢، مناهج العقول للبدخشي ١٢٦/٣، الوصول إلى قواعد الأصول للتمرتاشي ص ٣١٩، ٣٢٠، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٩٢٣، إجابة السائل للصنعاني ص ٢٢٧ - ٢٢٩ مؤسسة الرسالة، أصول الفقه للشيخ زهير ١٤٥/٤ - ١٤٧ المكتبة الأزهرية للتراث، أصول الفقه للمظفر الشيعي ١١١/١ ط قم، فصول الأصول لخلفان السيابي ص ٣٥٣ ط عمان.

والمنافع: جمع منفعة: وهي الخير، وهو ما يتوصل به الإنسان إلى مطلوبه، يقال: «نفعني كذا، ينفعني، نفعاً»، و«نفعته» فهو «نافع» وبه سمي، و«انتفعت بالشيء»، ونفعني الله به»، والنفع ضد الضرر، يقال: نفعه بكذا فانتفع به، والاسم المنفعة.

والمضار: من الضرر، والضرُّ ضد النفع، وضاره بالتشديد بمعنى ضره، والاسم الضرر، والمضرة خلاف المنفعة، والضرار المضارة^(١).

المعنى الإجمالي للقاعدة: هذه القاعدة تقرر أن الأصل فيما وقع فيه الخلاف، ولم يرد فيه دليل يخصه، أو يخص نوعه، إن كان من الأشياء النافعة فحكمه الإباحة، وإن كان من الأشياء الضارة فحكمه المنع والحظر، وهذا بعد ورود الشرع، وبمقتضى الأدلة الشرعية.

ومقتضى القاعدة هو ما عليه الإمام الرازي، وأتباعه كالبيضاوي وغيره، والقرافي في «شرح تنقيح الفصول»، وصفي الدين الهندي في «نهاية الوصول»، والزركشي في «البحر المحيط»^(٢).

وخالف في موضوع القاعدة فريقان: فذهب أولهما: إلى أن الأصل في الأشياء الإباحة مطلقاً، حتى يدل الدليل على التحريم، وذهب الفريق الثاني: إلى أن الأصل في الأشياء التحريم مطلقاً، حتى يدل الدليل على الإباحة، ودليل كل فريق يعلم من دليل القاعدة^(٣).

(١) انظر: مختار الصحاح للرازي ص ٤٠٣، ٦٨٨ مكتبة لبنان، المصباح المنير للفيومي ص ٣١٨ المكتبة العصرية.

(٢) انظر: المحصول للفخر الرازي ٩٧/٦، المنهاج للبيضاوي مع شرحه نهاية السؤل للإسنوي ٣٦٠/٢، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٥٥، معراج المنهاج للجزري ٢٢١/٢، نهاية الوصول للهندي ٣٩٣٨/٩، الإبهاج لابن السبكي ١٦٥/٣، التمهيد للإسنوي ص ٥٩٩-٦٠١، نهاية السؤل للإسنوي ٣٦٠/٢، البحر المحيط للزركشي ١٢/٦، تيسير الوصول لابن إمام الكاملية ٩٤/٦، ٩٦، مناهج العقول للبدخشي ١٢٦/٣، أصول الفقه للشيخ زهير ١٤٥/٤-١٤٧.

(٣) انظر مراجع القاعدة نفس الصفحات.

هذا، وقد قيل - على من اختار أن الأصل في الأشياء الإباحة مطلقاً: ينبغي أن يستثنى من المنافع الأموال، فإن الأصل فيها التحريم؛ لقوله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام»، وهو أخص من الأدلة التي تدل لمن قال بأن الأصل في المنافع الإباحة مطلقاً؛ فيكون قاضياً عليها، إلا أنه أصل طارئ على أصل سابق، فإن المال من حيث كونه من المنافع الأصل فيه الإباحة بالدلائل السابقة، ومن خصوصية الأصل فيه التحريم بهذا الحديث، ومثل الأموال في ذلك: الأبضاع؛ فإن الأصل فيها التحريم أيضاً^(١).

ونشير إلى أنه ليس المراد بالمنافع هنا مقابل الأعيان - كما أشار الزركشي في (البحر المحيط) - بل كل ما ينتفع به؛ ولهذا قال الرافعي عن الشافعية: الأصل في الأعيان الحل، ثم المراد بالنفع المكنة أو ما يكون وسيلة إليها، وبالمضرة الألم أو ما يكون وسيلة إليه^(٢).

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه القاعدة ليست على إطلاقها في المنافع والمضار، فكثيراً ما تختلط المنافع بالمضار، بل لا تخلو منفعة دنيوية من مضرة تقل عنها أو تساويها أو تزيد عليها، ولكنها مبنية على الراجح، أو على ما يظهر لنا، أو على غلبة المنفعة على المضرة، أو غلبة المضرة على المنفعة، فالأمر في المنافع والمضار الدنيوية اعتباري، أما إن قلنا: المراد بالمنافع والمضار هي الأخروية، فالقاعدة على إطلاقها^(٣).

(١) انظر: الإبهاج لابن السبكي ١٦٨/٣، البحر المحيط للزركشي ١٤/٦، ١٥، طلعة الشمس للسالمي ١٩٠/٢.

(٢) انظر: البحر المحيط للزركشي ١٥/٦.

(٣) انظر: القواعد الفقهية بين الأصالة والتجديد للدكتور محمد بكر إسماعيل ص ١٠٨، ١٠٩، راجع في المعنى: الموافقات للشاطبي ٤١/٢ دار المعرفة.

أدلة القاعدة :

في القاعدة أصلاً، أولهما : الأصل في الأشياء النافعة الإباحة،
وثانيهما : الأصل في الأشياء الضارة المنع، ولكل واحد من الأصلين أدلته،
نشير لبعضها على النحو التالي :

أ- استدل على إباحة المنافع بأدلة، منها :

١- قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة : ٢٩].

وجه الدلالة : أن الله تبارك وتعالى أخبر بأنه خلق جميع المخلوقات
الأرضية للعباد؛ لأن (ما) موضوعه للعموم، لا سيما وقد أكدت بقوله :
«جميعاً»، واللام في «لكم» تفيد الاختصاص على جهة الانتفاع للمخاطبين؛
بدلالة : أنك إذا قلت : «الثوب لزيد» فإن معناه : أنه مختص بنفعه، وحيث
من ذلك أن يكون الانتفاع بجميع المخلوقات مأذوناً فيه شرعاً إلا الخارج
بدليل، وهو المدعى^(١).

٢- قال تعالى : ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ
الرِّزْقِ﴾ [الأعراف : ٣٢].

وجه الدلالة : أن هذا الاستفهام ليس على حقيقته بل هو للإنكار، وحيث
فيكون الله عز وجل قد أنكر تحريم الزينة التي يختص بنا الانتفاع بها؛ لمقتضى
اللام كما تقدم، وإنكار التحريم يقتضي انتفاء التحريم، وإلا لم يجز الإنكار،
وإذا انتفت الحرمة تعينت الإباحة^(٢).

(١) انظر : الإبهاج لابن السبكي ١٦٥/٣، نهاية السؤل للإسنوي ٣٦٠/٢ .

(٢) انظر : الإبهاج لابن السبكي ١٦٥/٣، ١٦٦، نهاية السؤل للإسنوي ٣٦٠/٢ .

٣- قال تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ [المائدة: ٤].

وجه الدلالة: أن اللام في «لكم» تدل على الطيبات خاصة؛ بناء على أنها تفيد الاختصاص على جهة الانتفاع، كما تقدم، وليس المراد بالطيبات هو المباحات، وإلا يلزم التكرار، بل المراد بها ما تستطيعه النفوس؛ لأن الأصل عدم معنى ثالث^(١).

ب- ومما استدل به على أن الأصل في المضار التحريم:

- قوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»^(٢).

وجه الدلالة: أن الحديث يدل على نفي الضرر مطلقاً؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم، وهذا النفي ليس وارداً على إمكان الضرر ولا وقوعه قطعاً، بل على الجواز، وإذا انتفى الجواز ثبت التحريم، وهو المدعى^(٣).

تطبيقات القاعدة:

١- من القواعد المتفرعة على قاعدتنا: «الأصل القول بالبراءة الأصلية، واستصحاب حكم النفي في كل دليل مشكوك فيه حتى يدل دليل على الوجوب»، كما في «تعميم مسح الرأس في الوضوء»: فإن الأصل أنه ليس بواجب، وهذا باعتبار أن عدم التكليف منفعة للمكلفين^(٤).

(١) انظر: الإبهاج لابن السبكي ١٦٦/٣، نهاية السؤل للإسنوي ٣٦٠/٢.

(٢) رواه أحمد في مسنده ٥٥/٥ (٢٨٦٥) وابن ماجه في سننه ٧٨٤/٢ (٢٣٤١) والطبراني في الكبير ٢٢٨/١١ (١١٥٧٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنه، ورواه الحاكم في المستدرک ٦٦/٢ (٢٣٤٥)، الدارقطني في سننه ٥١/٤ (٣٠٧٩) والبيهقي في سننه ١١٤/٦ (١١٣٨٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وقد روي من حديث غيرهما من الصحابة انظر: نصب الراية ٣٨٤/٤.

(٣) انظر: الإبهاج لابن السبكي ١٦٦/٣، نهاية السؤل للإسنوي ٣٦٠/٢.

(٤) انظر: البحر المحيط للزركشي ١٥/٦.

٢- إذا وجد نوع من المأكولات أو المشروبات، لا نص فيه بتحريم ولا تحليل، وليس مسكراً ولا مخدرًا ولا مفترًا، ولا يحتوي على شيء فيه شبهة تحريم، ولا ضرر فيه؛ فإنه يتفرع على قاعدتنا، وتناوله يكون مباحًا، ولا إثم على آكله أو شاربه؛ لأنها من الأشياء النافعة^(١).

ومن هذا القبيل: ما إذا أشكل علينا أمر حيوان، أو نبات مجهول اسمه، ولم يرد فيهما نص بحل ولا حرمة، فهذا مبني على قاعدتنا، فيبقى على أن الأصل في المنافع الإذن، وفي المضار المنع والتحريم، وللشافعية في الصورتين وجهان، أحدهما: الحل، وثانيهما: الحرمة؛ بناء على القاعدة^(٢).

٣- المعاملات الحديثة، التي لا مثل لها، ولا نص عليها، وتخلو من شبهة الربا، ولا غرر فيها ولا جهالة، مباحة حلال، ولا إثم على من تعامل بها؛ لأنها معاملات يحتاج إليها الناس وتنفعهم في معاشهم، والأصل في الأشياء النافعة الإباحة^(٣).

٤- الزرافة لم يرد دليل بحل أكلها، كما لم يرد دليل بحرمتها، فهل تؤكل؟ قال السبكي: المختار أكلها؛ لأن الأصل في الأشياء الإباحة، وليس لها ناب كاسر، فلا تشملها أدلة التحريم، وأكثر الشافعية لم يتعرضوا لها أصلاً لا بحل ولا بحرمة، وصرح القاضي حسين في الفتاوى بحلها، وكذا الغزالي، وهو المنقول عن نص الإمام أحمد وجزم الشيرازي في التنبيه بتحريمها، ونقل في شرح المذهب الاتفاق عليه،

(١) انظر: موسوعة القواعد الفقهية للبورنو ١٢/٢٦٧.

(٢) انظر: البحر المحيط للزركشي ١/١٦٢، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٠، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٤، الوصول إلى قواعد الأصول للتمرتاشي ص ٣٢٠.

(٣) انظر: موسوعة القواعد الفقهية للبورنو ١٢/٢٦٧، ٢٦٨.

وبه قال أبو الخطاب من الحنابلة، وقواعد المالكية والحنفية تقتضي حلها، وهذا كله بناء على قاعدتنا، فمن رآها نافعة؛ قال بحلها، ومن رآها ضارة؛ قال بحرمتها^(١).

٥- مما بناه الزركشي في «البحر المحيط» على الأصل في المضار المنع: القول بالأخف، أي: الأخذ بالأخف من المذاهب، أو الاحتمالات المتعارضة أماراتها، فحاصله يرجع إلى أن الأصل في المضار المنع؛ إذ الأثقل أكثر ضرراً، باعتبار ما فيه من مشقة^(٢).

٦- بمقتضى قاعدتنا: يحرم شرب الدخان بأنواعه في عصورنا الراهنة؛ إذ الأصل في الأشياء الضارة المنع.

٧- وكذلك يحرم لعب الرياضات البدنية العنيفة، وألعاب الفنون القتالية التي تضر، كبعض أنواع المصارعة، وغيرها؛ لأن الأصل في المضار المنع.

د أسعد الكفراوي

* * *

(١) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٠، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٤، الوصول إلى قواعد الأصول للتمرتاشي ص ٣٢٠.

(٢) انظر: البحر المحيط للزركشي ٤/ ٣٤٠ دار الكتب العلمية.

رقم القاعدة: ٢٠١٥

نص القاعدة: الاستدلال بأقل ما قيل صحيح^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - التمسك بأقل ما قيل حق^(٢).
- ٢ - يجوز الأخذ بأقل ما قيل ونفي ما زاد^(٣).
- ٣ - يجوز الاعتماد في إثبات الأحكام على الأخذ بأقل ما قيل^(٤).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - الإجماع حجة^(٥). (أصل).
- ٢ - الأصل البراءة^(٦). (أصل).
- ٣ - اليقين لا يزول بالشك^(٧). (أصل).

(١) انظر: التمهيد للكلوذاني ٢٦٧/٤.

(٢) جمع الجوامع مع شرح جلال الدين المحلي وحاشية العطار عليه ٢١٩/٢.

(٣) المسودة لآل تيمية ٨٨٩/٢، ط: دار الفضيلة للنشر والتوزيع الرياض الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/

٢٠٠١م تحقيق: د. أحمد بن إبراهيم بن عباس الذروي.

(٤) المحصول للرازي ٢٠٨/٦.

(٥) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٦) انظرها في قسم القواعد الفقهية بلفظ: "الأصل براءة الذمة".

(٧) انظرها بلفظها في قسم القواعد الفقهية.

- ٤ - الاستدلال بأقل ما قيل ليس بصحيح^(١). (مخالفة).
- ٥ - هل يجب الأخذ بأخف القولين أم بأثقلهما؟^(٢). (أعم).

شرح القاعدة :

(أقل ما قيل) هو أن يختلف العلماء في مقدّر بالاجتهاد على قولين أو ثلاثة، فيقول بعضهم فيه بقدر، ويقول بعضهم الآخر فيه بأقل من ذلك القدر، وذلك مثل اختلافهم في دية اليهودي والنصراني فقيل: إنها مثل دية المسلم، وقيل: إنها مثل نصفها، وقيل: إنها مثل ثلثها فالقول بأقلها - وهو الثلث - أخذ بأقل ما قيل.

وهو دليل من الأدلة الشرعية المختلف فيها، وممن يأخذ به ويعتبره دليلاً يجوز الاعتماد عليه في إثبات الأحكام - الإمام الشافعي، رضي الله تعالى عنه، والقاضي أبو بكر الباقلاني من المالكية، ونقل القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي أن بعض الأصوليين حكى إجماع أهل النظر عليه^(٣).

وقد نقل عن بعض العلماء أنه ليس دليلاً صحيحاً^(٤).

وقال ابن حزم: «إن الأخذ بأقل ما قيل يكون حقاً صحيحاً، لو أمكن ضبط أقوال جميع أهل الإسلام في كل عصر، وإذ لا سبيل إلى هذا؛ فتكلفه عناء لا معنى له»^(٥).

(١) انظر: التمهيد للكلوذاني ٢٦٧/٤، المسودة لآل تيمية ٨٨٩/٢.

(٢) انظر: الموافقات للشاطبي ١٤٨/٤، المحصول للرازي ٢١٥/٦، شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع مع حاشية العطار ٣٩٣/٢.

(٣) البحر المحيط للزركشي ٢٦/٨.

(٤) انظر: المسودة لآل تيمية ٨٨٩/٢.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٤٧/٥.

وقد نقل أن من العلماء من يقول بالأخذ بأكثر ما قيل، يرون في ذلك احتياطاً لإبراء الذمة، وضماناً للخروج من العهدة بيقين^(١).

وهناك رأي بالتفصيل بين المسائل التي الأصل فيها براءة الذمة، واختلف العلماء - بعد الاتفاق على الوجوب - في تقدير الواجب فيها فيؤخذ فيها بأقل ما قيل؛ لأنه المحقق، وما زاد عليه مشكوك فيه، كالإختلاف في تقدير دية الذمي كما مر، وبين المسائل التي الأصل فيها اشتغال الذمة، واختلف العلماء في تقدير ما تبرأ به الذمة فيها، فيؤخذ فيها بأكثر ما قيل؛ لأنه الذي يخرج من العهدة بيقين كالإختلاف في العدد الذي تنعقد به الجمعة الثابت فرضها فمن صلاها في أربعين خرج من عهدها بيقين، بخلاف من صلاها في ثلاثة فإنه لم يخرج من العهدة بيقين.

وقد قرر الزركشي - انطلاقاً من هذا المعنى - أن الأخذ بأكثر ما قيل فيما أصله اشتغال الذمة، بمنزلة الأخذ بأقل ما قيل فيما أصله براءة الذمة؛ لأن الأصل في كلتا الحالتين عند الشافعي - رضي الله عنه - هو الأخذ بالمتيقن وطرح المشكوك، وقد اتفق العلماء في صورة الجمعة والغسل من ولوغ الكلب بالخروج عن العهدة بالأربعين وبالسبع، واختلفوا في الخروج عنها بما دون ذلك، فالأربعون في الجمعة، والسبع في الغسل بمنزلة الأقل في دية الذمي؛ من جهة أن أربعين رجلاً هي أقل عدد اتفق على إسقاط فرض الجمعة به، وسبع غسلات هي أقل ما اتفق على طهارة الإناء به، وما نقص عنهما مختلف في إسقاط الواجب به بيقين، والقاعدة أن: «الذمة إذا عمرت بيقين فلا تبرأ إلا بيقين»، وثالث دية المسلم هو أكثر ما اتفق على إيجابه في دية الذمي؛ فكان مجعاً عليه، وما زاد عليه مختلف فيه، والأصل براءة الذمة منه^(٢).

(١) انظر: المحصول ٢١٣/٦، ٢١٤، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٤٨/٥.

(٢) انظر: البحر المحيط للزركشي ٢٧/٨ - ٣١، الإبهاج شرح مناهج البيضاوي للسبكي ١٧٦/١.

وقد عبرت عن هذا التفصيل القاعدة الفقهية: «الدلالة في المقادير التي لا يسوغ الاجتهاد في إثبات أصلها، متى اتفقت في الأقل واضطربت في الزيادة؛ يؤخذ بالأقل فيما وقع الشك في إثباته، وبالأكثر فيما وقع الشك في إسقاطه»^(١).

ونقل عن المالكية قول بالأخذ بالوسط عندما يختلف المقومون من أهل الخبرة في تقدير المتلفات، وأروش الجنایات التي ليس فيها تقدير، كمن أتلّف سلعة فقومها بعضهم بمائة، وبعضهم بمائتين، فيؤخذ بمائة وخمسين^(٢).

والأخذ بأقل ما قيل له تعلق بالإجماع وتعلق باستصحاب الحال^(٣).

ولهذا يتعرض الأصوليون للكلام عليه في مباحث الإجماع.

كما يتعرضون له أيضاً في مباحث الاستدلال عند عرضهم، ومناقشتهم للأدلة التي ليست بنص ولا إجماع ولا قياس^(٤).

فالأخذ بأقل ما قيل إذن مفرع على أصلين هما: الإجماع، والبراءة الأصلية.

أما تفريعه على الإجماع؛ فلأن أقل ما قيل متفق عليه عند الجميع، وإنما اختلفوا فيما زاد عليه؛ فالقول - مثلاً - بأن دية الذمي ثلث دية المسلم يعتبر قولاً لكل الأمة؛ لأن من أوجب كل دية المسلم فيه فقد أوجب الثلث، ومن أوجب نصفها فقد أوجب الثلث أيضاً، ومن أوجب الثلث فقد قال بذلك؛ فيكون إيجاب الثلث قولاً قال به كل الأمة فيكون حجة.

(١) موسوعة القواعد الفقهية للدكتور البورنو ٤٣٧/١، ٣٤٩/٥ نقلاً عن تأسيس النظر ص ١٠٢-١٥١، قواعد الفقه للبركتي ٨٠/١.

(٢) انظر: نفائس الأصول للقرافي ٤٢٥٥/٩، البحر المحيط ٣١/٨.

(٣) إحكام الفصول في أحكام الأصول للباجي ٧٠٥/٢.

(٤) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية ٣٦/٦.

وأما تفريعه على البراءة الأصلية؛ فإنها تدل على عدم الوجوب في الكل، وإنما ترك العمل بها في الثلث لحصول الإجماع عليه، فيبقى الزائد عليه على ما كان عليه من عدم الوجوب؛ لأصل براءة الذمة^(١).

فوجوب أقل ما قيل - كالثالث في دية الذمي - مجمع عليه، ووجوب ما زاد عليه مختلف فيه، وبالتالي يرجع في نفيه إلى البراءة الأصلية^(٢).

ولهذا؛ فإن الأخذ بأقل ما قيل ليس تمسكاً بالإجماع وحده، كما يقول البعض، وإنما هو تمسك بما أجمع عليه، مع ضمنية أن الأصل عدم الوجوب فيما زاد عليه^(٣).

والأخذ بأقل ما قيل - عند من يعتبره ويعتمد عليه في إثبات الأحكام - مشروط بشروط:

١ - أن لا يكون بعض مجتهدي الأمة يقول بعدم وجوب شيء في المختلف فيه؛ لأنه بتقدير ذلك لا يكون أقل ما قيل قولاً لجميع الأمة، فلا يكون ثابتاً بالإجماع، كما لو قال بعض المجتهدين بعدم وجوب شيء في دية الذمي؛ فإن القول بالثلث حينئذ لا يكون قولاً متفقاً عليه من الجميع^(٤).

٢ - عدم ورود دليل سمعي بوجوب أحد هذه الأقوال؛ لأنه عند ورود الدليل السمعي على وجوب غير الأقل - لا يصح التمسك بالبراءة الأصلية في نفيه؛ لأنها ليست حجة مع الدليل السمعي؛ ولهذا لم

(١) انظر: المحصول للرازي ٢/٢٠٩، ٢١١، البحر المحيط للزركشي ٨/٣٠.

(٢) شرح حلوله على جمع الجوامع ٢/٢٧٤، شرح الكوكب المنير لابن النجار الفتوح ص ٢٣٧ نشر: مطبعة السنة المحمدية جزء واحد.

(٣) شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع مع حاشية العطار ٢/٢٢١.

(٤) انظر: المحصول ٦/٢٠٩، نهاية الوصول في دراية الأصول للهندي ٩/٤٠٣٣.

يقول الشافعي، رضي الله عنه، بانعقاد الجمعة بثلاثة، ولا بالغسل من ولوغ الكلب ثلاثاً، وإن كان أقل ما قيل؛ لقيام الدليل على اشتراط ما صار إليه من الأربعين رجلاً في انعقاد الجمعة، وسبع مرات في الغسل، وإن ورد الدليل السمعي على وجوب الأقل كان الحكم به؛ لأجل الدليل السمعي عليه لا اعتماداً على الأخذ بأقل ما قيل أيضاً^(١).

ومما يقرب من هذه القاعدة: مسألة الأخذ بأخف ما قيل، والفرق بينهما هو من حيث أن أقل ما قيل يتعلق بالكم، وأخف ما قيل يتعلق بالكيف^(٢).

وقد اختلف العلماء في الأخذ بأخف ما قيل: فقال قوم: يجب على المكلف الأخذ به لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة - ١٨٥]، ونحو ذلك من النصوص الشرعية الدالة على رفع الحرج؛ ولأن الأخذ به أخذ بالأقل فوجب العمل به، وقيل: يؤخذ بالقول الأثقل؛ لأنه أكثر ثواباً؛ ولما فيه من الاحتياط للخروج من العهدة بيقين، وقيل: بل يجوز كل منهما؛ لأن الأصل عدم الوجوب^(٣).

أدلة القاعدة :

يستدل لهذه القاعدة بالدليلين اللذين بنيت عليهما:

وهما دليل الإجماع ودليل البراءة الأصلية، وكلاهما - كما يقول القرافي - متفق على التمسك به، فلا معنى لجعل هذه المسألة في المدارك المختلف في اعتبارها^(٤).

(١) انظر: المحصول ٢٠٩/٦، نهاية الوصول في دراية الأصول للهندي ٤٠٣٣/٩.

(٢) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية ٩٣/٦.

(٣) انظر: الموافقات للشاطبي ١٤٨/٤، المحصول للرازي ٢١٥/٦، شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع مع حاشية العطار ٣٩٣/٢.

(٤) نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي ٤٢٥٤/٩.

ويقول الزركشي في البحر المحيط: إنه لا وجه لمن يوافق على هذين الدليلين: (الإجماع، والبراءة الأصلية) في مخالفة الشافعي، رضي الله تعالى عنه، في الأخذ بهذه القاعدة^(١).

وتوضيح ذلك أن أقل ما قيل، كالثلث في دية الذمي، داخل في القول بما زاد عليه، كالقول بالكل أو النصف، فمن قال بأحدهما فقد قال بالثلث وزيادة؛ لأن الثلث داخل فيه ومشمول به، فيكون أقل ما قيل حقاً وقيناً؛ لأنه إجماع، وتكون الزيادة عليه شكاً وظناً ودعوى، ولا يحل رفع اليقين بالشك، ولا ترك الحق بالظن، ولا مفارقة الواجب بالدعوى^(٢).

تطبيقات القاعدة :

١- من المسائل التي أخذ فيها الشافعي، رضي الله عنه، بأقل ما قيل: قوله في قدر الجزية بأنه دينار، وفي الدية أنها أخماس، وتحديد مسافة القصر بمرحلتين، وما لا ينجس من الماء بالملاقاة بقلتين، وأن دية اليهودي ثلث دية المسلم^(٣).

٢- الفقير والمسكين اللذان لا يحسنان التكسب بحرفة ولا بتجارة، يعطيان من مال الصدقة - على قول الجمهور - كفاية العمر الغالب، والذي دلت عليه الأحاديث في العمر الغالب: أنه ما بين الستين والسبعين، ويحتمل الأخذ بالسبعين في التقدير هنا احتياطاً، ويرجحها أنها - أي السبعون - أقل ما قيل في تقدير عمر المفقود؛ فلا يستبعد الأخذ بها هنا^(٤).

(١) البحر المحيط للزركشي ٣٠/٨.

(٢) انظر: المحصول للرازي ٢/٢٠٩، ٢١١، البحر المحيط ٣٠/٨، الإحكام لابن حزم ٥٧/٥.

(٣) انظر: البحر المحيط ٢٧/٨.

(٤) انظر: تحفة المحتاج للهيتمي شرح منهاج النووي ١٦٥/٧.

٣- اختلف في أكثر ما ينتهي إليه ضرب التعزير: فمذهب الشافعي: أن أكثره في الحر تسعة وثلاثون، وفي العبد تسعة عشرة، ينتقص لينقص عن أقل الحدود في الخمر، وهو أربعون في الحر وعشرون في العبد، وقال أبو حنيفة، رضي الله عنه: أكثره تسعة وثلاثون في الحر والعبد، وقال مالك، رضي الله عنه: لا حد لأكثره، ويجوز أن يزيد على أكثر الحدود، وما قاله الشافعي، رضي الله عنه، أظهر لأمر منها: أنه أقل ما قيل فيه، وقد قال رسول الله: «جنب المؤمن حمى»^(١).

٤- اختلف الفقهاء في البلوغ بالسن: فذهب الشافعية، والحنابلة، وأبو يوسف ومحمد من الحنفية: إلى أن البلوغ بالسن يكون بتمام خمس عشرة سنة قمرية للذكر والأنثى؛ لخبر ابن عمر: «عرضت على النبي ﷺ يوم أحد، وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني، ولم يرني بلغت، وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني، ورآني بلغت»^(٢)، وذهب المالكية على المشهور إلى أن البلوغ يكون بتمام ثماني عشرة سنة، وهو قول أبي حنيفة، رضي الله عنه، واستدل على ذلك بأن «ثماني عشرة سنة» هي أقل ما قيل في تفسير «الأشد» في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾ [الأنعام - ١٥٢ والإسراء - ٣٤]؛ فأخذ به احتياطاً^(٣).

(١) الحاوي الكبير للماوردي ١٣/٤٢٥، ٤٢٦.

(٢) رواه البخاري ١٧٧/٣ (٢٦٦٤)، مسلم ١٤٩٠/٣ (١٨٦٨).

(٣) انظر: العناية شرح الهداية للبابرتي ٩/٢٧٠، بداية المجتهد لابن رشد ٢/٣٠٤، تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي ٥/١٦٣، المغني لابن قدامة ٤/١٩٧، الموسوعة الفقهية الكويتية ٨/١٨١، ١٩٢.

٥- اختلف العلماء في تارك الصلاة تهاوئاً وكسلاً من غير إنكار لوجوبها، فقال مالك والشافعي، رضي الله عنهما، وجماعة من العلماء: يقتل حداً لا كفرًا، وقال أحمد بن حنبل، رضي الله عنه، ومعه جماعة: يقتل كفرًا، وقال أبو حنيفة، رضي الله تعالى عنه، في جماعة آخرين: يضرب ويسجن حتى يصلي أو يموت، واحتج من ذهب هذا المذهب - أعني مذهب أبي حنيفة، رضي الله عنه، ومن وافقه في أنه يضرب ويسجن ولا يقتل - بأمور، منها: أن تارك الصلاة المقر بالإسلام ليس بجاحد ولا كافر، وليس بمستكبر ولا معاند، وإنما يكفر بالصلاة من جحدها واستكبر عن أدائها، وقد كان هذا التارك المقر بوجوبها مؤمنًا عند الجميع بيقين قبل تركه للصلاة، ثم اختلفوا فيه إذا ترك الصلاة فلا يجب قتله إلا بيقين، ولا يقين مع الاختلاف، فالواجب القول بأقل ما قيل في ذلك، وهو الضرب والسجن، وأما القتل ففيه اختلاف، والحدود تدرأ بالشبهات^(١).

٦- تحجير الأرض عبارة عن وضع الأعلام من أحجار ونحوها في جوانبها للدلالة على سبق إليها وحيازتها، ويثبت به الحق للمحجر، ويورث عنه، وتصح هبته وإباحته، ولا يصح بيعه ما لم يملك، واختلف في مدته، فقل: ثلاث سنين ثم يخير بين أن يحيي الأرض أو يبطل حقه فيها، وذلك لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إن حق المتحجر لا يبطل إلى ثلاث سنين»، وقيل: مدته شهر؛ إذ هو أقل ما قيل؛ فكان مجمعاً عليه، ولأن في الزيادة عليه إضراراً؛ إذ في الثلاث

(١) التمهيد لابن عبد البر ٤/٢٤١، ٢٤٢، انظر: القوانين الفقهية لابن جزي ص ٣٣، المجموع للنووي ١٨/٣، ١٩، المغني لابن قدامة ٢/١٥٦.

السنين تحصل الثمار، فلا يحسن تعطيل الأرض مع إمكان التحصيل^(١).

٧ - اختلف الفقهاء في مقدار الصاع: فقال أبو حنيفة: الصاع ثمانية أرتال، وذهب جمهور الفقهاء إلى أن الصاع: خمسة أرتال وثلث، قال ابن حزم: والقول بأن قدره خمسة أرتال وثلث هو أقل ما قيل، فيكون حجة، ويكون متفقاً على وجوب إخراجه في زكاة الفطر وجزاء الصيد وكفارة الواطئ في رمضان والمظاهر وحلق الرأس للمحرم قبل بلوغ الهدى محله، ويكون ما زاد مختلفاً فيه؛ فلا يجب القول به إلا بنص^(٢).

محمد بن يحظيه

* * *

(١) انظر: البحر الزخار لأحمد بن قاسم العنسي الصنعاني ٧٤/٥.
(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٣٢٣/٦، ٣٢٤، ٤١٧/٣.

رقم القاعدة: ٢٠١٦

نص القاعدة: مُرَاعَاةُ الْخِلَافِ أَصْلٌ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - يراعى الخلاف^(٢).
- ٢ - المذهب عند المالكية رعي الخلاف^(٣).
- ٣ - تجب مراعاة الخلاف^(٤).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - الخروج من الخلاف أولى^(٥). (مكملة).

(١) البيان والتحصيل لابن رشد ١٢/١٨، ٢١٣، ٤٢٠، ٤٤٩، مواهب الجليل للخطاب ١١/٦، المعيار المعرب للونشريسي ٤/٣٢٠، ١٠/١٢، القواعد للمقري ١/٢٣٦، الموافقات للشاطبي ٢/٢٠٢، شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب للمنجور، ١/٢٥٩، انظر أيضاً: النواذر لابن أبي زيد القيرواني ١/١٤٢، ١٦٩، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٥٦، ٣٧٠، ٤٣٢، ٤٣٥، الذخيرة للقرافي ١/٢٠٩، ٢٨٣، ٢٨٤، المذهب للقفصي ١/١٧٢، التاج والإكليل للمواق ٥/٣١٦، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٢، النوازل للوزاني ٧/١٤٥، ٢٧٥، ٢٧٨، ١٣٢/١٢، أضواء البيان للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ٣/١٥٤.

(٢) الكليات الفقهية لابن غازي ١/٢٥٣.

(٣) فتح العلي لعليش ١/٦٠/٢.

(٤) مقاصد الشريعة للفاسي ص ١٤٠.

(٥) نهاية المحتاج للرملي ٣/٢١٧، المدخل لابن الحاج ٤/٧، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الفقهية.

٢- النظر إلى مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً^(١). (أصل).

٣- الاستحسان حجة^(٢). (أصل).

شرح القاعدة :

هذه القاعدة من القواعد التي اعتنى بها فقهاء المالكية واعتبرها كثير منهم أصلاً من أصول مذهبهم، وبنوا عليها فروعاً ومسائل كثيرة، وقد تعددت تعريفاتهم لأصل مراعاة الخلاف، فقال القباب: «وحقيقة مراعاة الخلاف هو إعطاء واحد من الدليلين حكمه»^(٣)، وعرفه ابن عرفة بأنه «إعمال دليل في لازم مدلوله الذي أعمل في نقيضه دليل آخر»^(٤)، وعرفه الشاطبي بأنه «إعطاء كل واحد منهما، أي دليلي القولين، ما يقتضيه الآخر أو بعض ما يقتضيه»^(٥).

وصورة ذلك: أن يكون للمجتهد رأي في فعل معين ولغيره فيه رأي مخالف، ويقع الفعل على خلاف قول ذلك المجتهد، فيراعي رأي مخالفه، ويعدل عن موجبات رأيه ومقتضياته في بعض الآثار التي تترتب على ذلك الفعل، مثال ذلك: أنه قد ذهب مالك إلى فساد نكاح الشغار؛ بأن يزوج الرجل أخته لآخر على أن يزوجه الآخر أخته، أو على أن يزوجه ابنته، وليس بينهما صداق^(٦)، ورأى مالك وجوب فسخ هذا النكاح سواء أكان قبل الدخول أو بعد الدخول، وذلك لما روي عن النبي ﷺ: «أنه نهى عن نكاح الشغار»^(٧)، حيث

(١) انظرها بلفظها في قسم القواعد المقاصدية.

(٢) وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «الاستحسان حجة شرعية».

(٣) المعيار المعرب للونشريسي ٣٨٨/٦.

(٤) المعيار المعرب ٣٨٧/٦.

(٥) الموافقات للشاطبي ١٥١/٤.

(٦) التاج والإكليل للمواق ٥١٢/٣، الفواكه الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني للنفراوي ١١/٢.

(٧) رواه البخاري ١٢/٧ (٥١١٢)، ومسلم ١٠٣٤/٢ (١٤١٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

إن النهي يدل على فساد المنهي عنه، بينما ذهب أبو حنيفة إلى أن نكاح الشغار يعتبر نكاحاً صحيحاً؛ لأن النهي لم يكن عن ذات النكاح، وإنما لاقتراحه بشرط فاسد؛ إذ لا يصح أن تكون المرأة مهراً لامرأة أخرى، ولذا فإن الشرط هو وحده الذي يبطل، أما عقد النكاح نفسه فإنه يصح ويثبت فيه مهر المثل وتترتب عليه جميع الآثار المترتبة على العقد الصحيح، قال الكاساني: «هذا النكاح مؤبد أدخل فيه شرطاً فاسداً؛ حيث شرط فيه أن يكون بضع كل واحدة منهما مهر الأخرى، والبضع لا يصلح مهراً، والنكاح لا تبطله الشروط الفاسدة، كما إذا تزوجها على أن يطلقها وعلى أن ينقلها من منزلها ونحو ذلك»^(١).

هذا، وقد اعتدّ مالك بالقول المعارض لرأيه فيما يتعلق ببعض الآثار المترتبة على نكاح الشغار، فبالرغم من قوله بفساده ووجوب فسخه، فقد راعى الخلاف الواقع فيه فقال بأنه يثبت فيه مهر المثل إذا حصل الدخول، كما يثبت فيه الميراث وبعض الآثار الأخرى للعقد الصحيح^(٢).

وتقوم مراعاة الخلاف وفق هذا المعنى، على أساس مراعاة الرأي المرجوح بعد وقوع الفعل؛ لأن المرجوح بعد وقوع الفعل قد يصبح له نظر واعتبار آخر، لا سيما وأن دليله ليس مهدرًا بالكلية، وإنما يحتمل الصحة والصواب احتمالاً قوياً، وقد عبّر القباب عن هذا المعنى بقوله: «إن الأدلة الشرعية منها ما تتبين قوته تبييناً يجزم الناظر فيه بصحة أحد الدليلين والعمل بإحدى الأمارتين، فها هنا لا وجه لمراعاة الخلاف ولا معنى له، ومن الأدلة ما يقوى فيها أحد الدليلين وترجح فيها إحدى الأمارتين قوة ورجحاناً ما، لا ينقطع معه تردد النفس وتشوفها إلى مقتضى الدليل الآخر، فهنا تحسن مراعاة الخلاف، فيقول الإمام ويعمل ابتداء على الدليل الأرجح لمقتضى الرجحان في

(١) بدائع الصنائع للطاساني ٢/٢٧٨.

(٢) الشرح الكبير للدردير ٢/٢٣٩، ٣/٤٥١، الفواكه الدواني ٢/١٤.

غلبة ظنه، فإذا وقع عقد أو عبادة على مقتضى الدليل الآخر لم يفسخ العقد ولم تبطل العبادة؛ لوقوع ذلك على موافقة دليل له في النفس اعتبار، وليس إسقاطه بالذي تشرح له النفس، فهذا معنى قولنا: إعطاء كل دليل حكمه فيقول المجتهد ابتداءً بالدليل الذي يراه أرجح، ثم إذا وقع العمل على مقتضى الدليل الآخر راعى ما لهذا الدليل من القوة التي لم يسقط اعتبارها في نظره جملة فهو توسط بين موجب دليلين^(١).

وقد بيّن الشاطبي أن مراعاة الخلاف ينبثق عن أصل النظر إلى مآلات الأفعال باعتبار أن المجتهد يلتفت إلى الآثار الضرورية التي ستنبني على قوله فيما لو أطلق الحكم بموجبه دون أن يراعي الخلاف في المسألة ودون أن يأخذ بعين الاعتبار أن تكييف الفعل قبل الوقوع قد يختلف عنه بعد الوقوع، قال الشاطبي: «فمن واقع منهياً عنه فقد يكون فيما يترتب عليه من الأحكام زائد على ما ينبغي بحكم التبعية لا بحكم الأصالة، أو مؤدّ إلى أمر أشد عليه من مقتضى النهي، فيترك وما فعل من ذلك، أو نجيز ما وقع من الفساد على وجه يليق بالعدل؛ نظراً إلى أن ذلك الواقع وافق المكلف فيه دليلاً على الجملة وإن كان مرجوحاً، فهو راجح بالنسبة إلى إبقاء الحالة على ما وقعت عليه؛ لأن ذلك أولى من إزالتها مع دخول ضرر على الفاعل أشد من مقتضى النهي، فيرجع الأمر إلى أن النهي كان دليلاً أقوى قبل الوقوع، ودليل الجواز أقوى بعد الوقوع؛ لما اقترن من القرائن المرجحة، كما وقع التنبيه عليه في حديث تأسيس البيت على قواعد إبراهيم، وحديث قتل المنافقين، وحديث البائل في المسجد، فإن النبي ﷺ أمر بتركه حتى يتم بوله؛ لأنه لو قطع بوله لنجست ثيابه، ولحدث عليه من ذلك داء في بدنه، فترجح جانب تركه على ما فعل من المنهي عنه على قطعه بما يدخل عليه من الضرر، وبأنه ينجس موضعين، وإذا ترك فالذي ينجسه موضع واحد،

(١) المعيار المعرب ٦/٣٨٨.

وفي الحديث: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها؛ فنكاحها باطل باطل باطل» ثم قال: «فإن دخل بها فلها المهر بما استحلت منها»^(١)، وهذا تصحيح للمنهي عنه من وجه؛ ولذلك يقع فيه الميراث، ويثبت النسب للولد وإجراؤهم النكاح الفاسد مجرى الصحيح في هذه الأحكام، وفي حرمة المصاهرة، وغير ذلك دليل على الحكم بصحته على الجملة، وإلا كان في حكم الزنى، وليس في حكمه باتفاق، فالنكاح المختلف فيه قد يراعى فيه الخلاف»^(٢).

وبناء على هذا النظر والاعتبار، فقد ذكر بعض المالكية أن مراعاة الخلاف هو صورة من صور الاستحسان؛ لأن المجتهد قد عدل عن مقتضيات رأيه إلى مقتضيات الرأي المخالف لقوله؛ نظراً لقيام الموجب المقتضي لهذا العدول والاستثناء الذي هو المصلحة ورفع الحرج والتيسير على الناس، قال عليش: «ومن الاستحسان مراعاة الخلاف، وهو أصل في المذهب، منه قولهم في النكاح المختلف فيه: فسخه طلاق وفيه الإرث، وهذا المعنى أكثر من أن ينحصر»^(٣).

كما اعتبر كثير من الدارسين المعاصرين أصل مراعاة الخلاف وفق هذا المعنى مما اختص به المالكية؛ إذ لم يؤخذ به عند غير المالكية كمسلك مستقل وكمنهج أصولي متفرد تبنى عليه الفروع والمسائل والأحكام»^(٤).

على أنه يجدر التنبيه في مقام شرح هذه القاعدة وبيانها إلى أن مصطلح (مراعاة الخلاف) قد يستعمل عند كثير من الفقهاء بمعنى الخروج من الخلاف، كقول المالكية مثلاً باستحباب البسمة أول الفاتحة سرّاً للخروج من خلاف

(١) رواه أحمد ٢٤٣/٤٠ (٢٤٢٠٥)، والترمذي ٤٠٧/٣-٤٠٨ (١١٠٢)، والنسائي في الكبرى ١٧٩/٥

(٥٣٧٣)، وابن ماجه ٦٠٥/١ (١٨٧٩)، والدارمي ٦٢/٢ (٢١٩٠)، وقال الترمذي: حديث حسن.

(٢) الموافقات ٢٠٣/٤-٢٠٤.

(٣) منح الجليل لعليش ٤٧٢/٦.

(٤) مراعاة الخلاف لمحمد الأمين ولد محمد سالم ص ٣٤٠.

الشافعية القائلين بوجوبها^(١)، وكقول الحنفية باستحباب مراعاة الخلاف في مس الذكر، ومس المرأة، وأكل لحم جزور، فيعاد بها الوضوء استحباباً^(٢)، وكقول الشافعية باستحباب الدلك في الطهارة، واستيعاب الرأس بالمسح؛ مراعاة لخلاف من أوجب ذلك^(٣)، فهذا المعنى العام لمراعاة الخلاف هو محل اتفاق بين الفقهاء، وهو مبني على أساس الاحتياط الذي يجعل العمل صحيحاً وفق اعتبار جميع المذاهب الفقهية، قال العز بن عبد السلام: «وإن تقاربت الأدلة في سائر الخلاف، بحيث لا يبعد قول المخالف كل البعد فهذا مما يستحب الخروج من الخلاف فيه؛ حذراً من كون الصواب مع الخصم، والشرع يحتاط لفعل الواجبات والمندوبات كما يحتاط لترك المحرمات والمكروهات»^(٤).

وقد تم تفصيل هذا المعنى العام وبيانه في القاعدة الفقهية ذات الصلة: «الخروج من الخلاف أولى»^(٥) والتي وردت بعدة صيغ مثل: «الخروج من الخلاف مستحب» و«الاحتياط الخروج من الخلاف»، و«مراعاة الخلاف مندوبة»، وهي في معناها العام تختلف عن معنى القاعدة محل البحث هذا، وقد اشترط للعمل بمراعاة الخلاف بعض الشروط، التي يمكن إجمالها بما يأتي^(٦):

(١) شرح الخرشي على مختصر الشيخ خليل ٢٨٩/١.

(٢) غمز عيون البصائر للحموي ٤٤/٢.

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٣٦.

(٤) قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ٢١٦/١.

(٥) انظرها بلفظها في لفظها في قسم القواعد الفقهية.

(٦) وهي ليست محل اتفاق بين علماء المذهب وعندهم فيها تفصيل وبيان انظر: شرح المنهج المنتخب

للمنجدور ٢٥٩/١ وما بعدها، مراعاة الخلاف لمحمد الأمين ولد محمد سالم ص ٢٨١-٢٨٨،

مراعاة الخلاف في المذهب المالكي ليحيى السعيد ص ١١٥-١٢٨، ط١، مكتبة الرشد،

١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

- أولاً: أن لا يؤدي مراعاة الخلاف إلى ترك المراعي لمذهبه بالكلية.
- ثانياً: أن لا يؤدي مراعاة الخلاف إلى صورة تخالف الإجماع.
- ثالثاً: أن يكون مأخذ المخالف قوياً، فإن كان واهياً لم يراع الخلاف.
- رابعاً: أن يكون الجمع بين المذاهب ممكناً.
- خامساً: أن تكون هذه المراعاة قد صدرت من قبل المجتهد في المذهب الذي يستخرج الأحكام، ويستنبط الفروع وفق قواعد إمام المذهب وأصوله.

أدلة القاعدة :

تنهض بقاعدة مراعاة الخلاف جملة من الأصول الكلية في الشريعة الإسلامية مثل: «أصل النظر إلى المآل»، وقاعدة: «الاستحسان حجة»، وجميع الأدلة التي تنهض بحجية هذه الأصول العامة يمكن أن تكون أدلة عامة لقاعدة مراعاة الخلاف أيضاً، وثمة أدلة خاصة قد دلت على حجية مراعاة الخلاف وفق معناها الخاص منها:

١- عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمعة مني فاقبضه، قالت: فلما كان عام الفتح أخذه سعد بن أبي وقاص وقال: ابن أخي قد عهد إلي فيه، فقام عبد بن زمعة فقال: أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه، فتساوقا إلى النبي ﷺ، فقال سعد: يا رسول الله ابن أخي كان قد عهد إلي فيه، فقال عبد بن زمعة أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فقال رسول الله ﷺ: «هو لك يا عبد بن زمعة» ثم قال النبي ﷺ: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر» ثم قال لسودة بنت زمعة زوج النبي ﷺ: «احتجبي منه»؛ لما رأى من شبهه بعتبة، فما رآها حتى لقي الله^(١).

(١) رواه البخاري ٨١/٣ (٢٢١٨) وفي مواضع أخر، ومسلم ١٠٨٠/٢ (١٤٥٧).

وجه الدلالة في هذا الحديث أن النبي ﷺ قد أعمل دليل الفراش فحكم بالنسب لزمنة، ولكنه راعى في الوقت نفسه الدليل المخالف وهو أن يكون الولد من صلب عتبة بن أبي قاص، فحكم بأن تحتجب منه سودة، وفي هذا دليل على مراعاة الدليل المخالف وعدم إهماله بالكلية واعتباره بوجه من الوجوه^(١).

٢- عن عائشة، رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها؛ فنكاحها باطل؛ فنكاحها باطل؛ فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له»^(٢).

وجه الدلالة في هذا الحديث أن الرسول ﷺ قد حكم ببطلان النكاح إذا كان بغير ولي، وموجب هذا البطلان أن لا يترتب عليه أي أثر من آثار العقد الصحيح، ولكنه قد اعتبر وقوع هذا النكاح وحصول الدخول فيه؛ إذ رتب عليه بعض آثاره فأوجب مهر المثل فيه، وفي هذا دليل على اعتباره للعقد الفاسد بعد الوقوع، وإعطاؤه لبعض الآثار التي تترتب على العقد الصحيح^(٣).

٣- من المعقول: أن في مراعاة الخلاف إعمالاً لكل واحد من الدليلين المختلفين، ذلك أن المجتهد يكون قد أعمل الدليل الذي يراه راجحاً وقوياً مثلما أعمل الدليل المخالف المرجوح الذي يحتمل الصواب والصحة، ومن المقرر أن إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما، وهذا ما نبه إليه القباب بقوله: «من الأدلة ما يقوى فيها أحد الدليلين،

(١) انظر: البهجة شرح التحفة للتسولي ١٠/١، فتح العلي المالك لعليش ٦١/٢-١.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: الموافقات ٢٠٤/٤.

وتترجح فيها إحدى الأمرتين قوة ورجحانا، ما لا ينقطع معه تردد النفس وتشوفها إلى مقتضى الدليل الآخر، فههنا تحسن مراعاة الخلاف فيقول الإمام ويعمل ابتداء على الدليل الأرجح لمقتضى الرجحان في غلبة ظنه، فإذا وقع عقد أو عبادة على مقتضى الدليل الآخر لم يفسخ العقد ولم تبطل العبادة لوقوع ذلك على موافقة دليل له في النفس اعتبار، وليس إسقاطه بالذي تشرح له النفس، فهذا معنى قولنا إعطاء كل دليل حكمه فيقول المجتهد ابتداء بالدليل الذي يراه أرجح، ثم إذا وقع العمل على مقتضى الدليل الآخر، راعى ما لهذا الدليل من القوة التي لم يسقط اعتبارها في نظره جملة، فهو توسط بين موجب دليلين^(١).

تطبيقات القاعدة :

١- من توضأ بماء مختلف في نجاسته، كالقليل الذي حلته نجاسة ولم تغيّرهُ، فإنه في قول عند المالكية، يعيد ما دام في الوقت مراعاة لمن يقول بنجاسته، فإذا خرج الوقت فإنه لا يعيد؛ مراعاة لقول القائل بعدم نجاسته^(٢).

٢- إذا علم المأموم أن في ثوب إمامه نجاسة فعليه أن يعلمه بها، فإن لم يمكنه إعلامه وصلى معه أعاد في الوقت، وأما بعد الوقت فلا إعادة عليه، وتخصيص الإعادة بالوقت؛ مراعاة لخلاف من يصحح الصلاة ابتداءً؛ باعتبار أن كل مصل يصلي لنفسه^(٣).

(١) المعيار المعرب للونشريسي ٣٨٨/٦.

(٢) انظر: الفواكه الدواني ٢٣١/١، حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني ٤٢٠/١.

(٣) الذخيرة للقرافي ١٩٥/١.

٣- لا تجوز عند المالكية الصلاة على جلد الميتة حتى ولو دبغ؛ لأنه نجس ولا يطهر بالدباغ، وقوله ﷺ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَرَ»^(١) محمول على الطهارة اللغوية بمعنى النظافة لا الطهارة الشرعية، ولكن المالكية قالوا: إن من صلى على جلد ميتة مدبوغ وأتمّ صلاته فإنها تكون صحيحة ولا يطالب بإعادتها؛ وذلك مراعاة لخلاف الحنفية والشافعية الذين اعتبروا الدباغ مطهرًا للجلود، حتى ولو كانت ميتة^(٢).

٤- لا يجوز للمتصدق أن يشتري الشيء الذي تصدّق به لا من المتصدق عليه ولا من غيره عند المالكية، فإن وقع الشراء مضى ولا يفسخ مراعاة للخلاف^(٣).

٥- أن الألبان تابعة للحوم، فما يجوز أكله يجوز تناول لبنه، على أنه لا بأس بالتداوي بلبن الأتان، وإن كان لا يجوز أكل لحمها عند المالكية؛ مراعاة لخلاف من ذهب إلى جواز أكلها، فيراعى الخلاف؛ فيها فيجوز شرب لبنها إذا كان للتداوي^(٤).

٦- النكاح إذا كان بشرط أن لا تأتيه الزوجة إلا نهاراً أو ليلاً أو لا يأتيها إلا كذلك، فإن النكاح يفسخ وجوباً قبل الدخول نظراً لفساده عند

(١) رواه بهذا اللفظ أحمد ٣/٣٨٢ (١٨٩٥)، والترمذي ٤/٢٢١ (١٧٢٨)، والنسائي ٧/١٧٣ (٤٢٤١)، وابن ماجه ٢/١١٩٣ (٣٦٠٩)، ورواه مسلم ١/٢٧٧ (٣٦٦)، وأبو داود ٤/٤٣٠ (٤١٢٠) بلفظ: «إذا دبغ الإهاب فقد طهر»، كلهم من حديث عبد الله بن عباس وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٢) منح الجليل لعليش ١/٥٢.

(٣) كفاية الطالب الرباني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني لأبي الحسن المالكي ٢/٣٣٧.

(٤) مواهب الجليل للحطاب ١/١٢١.

المالكية، ويثبت بعد الدخول بصدّاق المثل؛ مراعاة لخلاف من أجاز ذلك، ويسقط الشرط^(١).

٧- نهى الرسول ﷺ عن بيع الحاضر للبادي^(٢)؛ وذلك لما فيه من غلاء الأسعار على عامة الناس، وتفويت الرفق بهم، فإذا وقع هذا البيع، فإن مقتضى المذهب عند المالكية هو فسخ العقد؛ لأنه بيع فاسد قد نهى عنه، إلا أنهم يقولون بتصحيحه إذا وقع وفات المبيع؛ مراعاة لخلاف من صحح هذا العقد^(٣).

٨- إذا امتنع المسلم من قضاء الصلوات المنسيات، فقال المازري: يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، وقيل: لا يقتل؛ مراعاة لخلاف من لم يوجب قتله^(٤).

د. عبدالرحمن الكيلاني

* * *

(١) منح الجليل لعليش ٣/٣٠٢ والذخيرة للقرافي ٤/٤٠٥.

(٢) رواه البخاري ٣/٧٠ (٢١٤٨)، ومسلم ٣/١١٥٥ (١٤١٢)/(١١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) الاستذكار لابن عبد البر ٦/٥٢٩، والكافي لابن عبد البر ص ٣٦٥.

(٤) كفاية الطالب لأبي الحسن المالكي ١/٤١٢.

رقم القاعدة: ٢٠١٧

نص القاعدة: مَذْهَبُ التَّابِعِيِّ لَيْسَ بِحُجَّةٍ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١- قول التابعي ليس بحجة^(٢).
- ٢- فعل التابعي ليس بحجة^(٣).
- ٣- قول آحاد التابعين ليس بحجة^(٤).
- ٤- آثار التابعين لا تكون حجة^(٥).

قواعد ذات علاقة :

- ١- قول الصحابي ليس بحجة^(٦). (نظير).

(١) أصول الفقه لابن مفلح ١٤٥٨/٤، التحبير شرح التحرير للمرداوي ٣٨١٣/٨، المختصر في أصول

الفقه للبعلي ص ١٦٢، العدة لأبي يعلى ٧٢٤/٣، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٣٢٦/٣،

٣٣٥، تيسير التحرير لأمر باد شاه ١٣٥/٣.

(٢) التمهيد لأبي الخطاب الكلوثاني ١٢٠/٢.

(٣) انظر: البيان للعراني ٣٣٤/٤.

(٤) العدة لأبي يعلى ٧٢٤/٣.

(٥) الحجة على أهل المدينة للشيباني ١٨٦/١.

(٦) انظر: التلخيص لإمام الحرمين ١٢٩/٢، الإبهاج لابن السبكي ١٩٣/٣، البحر المحيط للزركشي ٥٢٩/٢، البحر الزخار لأحمد بن يحيى المرتضى ١٦٧/١، السيل الجرار للشوكاني =

٢- قول التابعي لا يقدم على القياس^(١). (لزوم).

شرح القاعدة :

التابعي: من لقي الصحابة مُسلمًا ومات على ذلك^(٢)، والقاعدة تبحث في أقوال التابعين، وهل هي حجة شرعية أم لا؟ وهي تتقارب مع قاعدة مراسيل التابعين: «الحديث المرسل حجة»^(٣).

لكن الكلام في القاعدة محل البحث حول ناحية الدراية فهو نظر فقهي، والكلام في القاعدة المشار إليها في جانب الرواية فهو نظر حديثي؛ لذلك تُبحث في دليل السنة، وقاعدتنا تُبحث في الأدلة المختلف عليها، وإنما بحث العلماء في حجية أقوال التابعين؛ لما تواتر من الأدلة على فضلهم، كقوله ﷺ: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم»^(٤)، وهذا القدر من الفضل متفق عليه بين الأئمة.

وأما حجية أقوالهم فالذي عليه جماهير العلماء: أن أقوال التابعين ليست حجة مستقلة، فلا دليل يدل على ذلك، حتى ذكر جماعة من الحنفية أنه لا خلاف في أن قول التابعي ليس بحجة على وجه يترك به القياس فقد رُوي عن أبي حنيفة - رحمه الله - أن ما جاءنا عن التابعين زاحمناه^(٥).

= ٢٠٨/٢، كافل الطبري ص ٢٦١، الكاشف لذوي العقول لابن لقمان ص ١٢٠، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «قول الصاحب هل هو حجة؟».

(١) انظر: التبصرة للشيرازي ٣/٣٩٧.

(٢) انظر: شرح نخبة الفكر لملا علي القاري ص ٥٩٥ تقديم عبد الفتاح أبو غدة، دار الأرقم، بيروت.

(٣) انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار ٣٠/١ ط: جامعة أم القرى، البنائة للعيني ٥٧١/٦.

(٤) رواه البخاري ١٧١/٣ (٢٦٥٢) وفي مواضع، ومسلم ١٩٦٣/٤ (٢٥٣٣)/(٢١٢) من حديث عبد الله

ابن مسعود رضي الله عنه، ورواه أيضًا البخاري ١٧١/٣ (٢٦٥١) ومسلم ١٩٦٤/٤ (٢٥٣٥) من

حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٥) كشف الأسرار للبخاري ٣/٣٣٥، تيسير التحرير لأمر بادشاه ٣/١٣٥.

ولكن من يقول بحجية الإجماع السكوتي^(١)؛ لا شك بأنه يقول بأن أقوال بعض التابعين إذا اشتهرت، ولم يُعلم لها مخالف كانت حجة؛ لا لخصوص كونهم من التابعين، وإنما لكونه داخلا في مفهوم الإجماع السكوتي، ولكن يعم سائر الأعصار، ولا يختص بعصر التابعين.

وقد رُويت عن الإمام أحمد رواية بحجية مذهب التابعي فُهِمَت من قوله: «لا يكاد يجيء شيء عن التابعين إلا يوجد عن الصحابة»^(٢)، ونقل المروزي عنه: «يُنظر ما كان عن النبي ﷺ فإن لم يكن فعن الصحابة فإن لم يكن فعن التابعين»^(٣)؛ لكن المشهور عنه ما يوافق فيه الجمهور، وهو عدم الحجية؛ لذلك وجَّه القاضي عبارات الإمام أحمد بقوله: «ويمكن حمله على إجماعهم»^(٤).

وكذلك إذا قال التابعي قولاً يخالف القياس لا يكون حجة عند أكثر العلماء، ونُقِلَ في المسألة خلاف عند الحنابلة؛ حيث قال المجد ابن تيمية في مسألة من قام من نوم الليل فغمس يده في الإناء قبل غسلها: «وزوال طهوريته قول الحسن، وهو مخالف للقياس، والتابعي إذا قال مثل ذلك فإنه حجة؛ لأن الظاهر أنه توقيف عن صحابي، أو نص ثبت عنده»^(٥).

وقوله على خلاف المشهور في المذهب، فالذي عليه الأكثر: أن لا فرق بين مخالفة التابعي للقياس أو عدمها؛ فلا حجة في قوله مطلقاً.

(١) وهو أن يقول بعض المجتهدين قولاً ويشتهر ولا يعلم لهم مخالف انظر: مفتاح الوصول لأحمد كاظم الهادلي ١٠٨/٢، وطلعة الشمس للسالمي ١٠٦/٢، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٧٤.

(٢) التحبير للمرداوي ٣٨١٤/٨.

(٣) الفروع لابن مفلح ٤٩٨/١، ومطالب أولي النهى للرحبياني ٦٠٦/١.

(٤) انظر: ما سبق في التحبير للمرداوي ٣٨١٣/٨.

(٥) المسودة لآل تيمية ص ٣٣٠، التحبير للمرداوي ٣٨١٣/٨.

أدلة القاعدة :

١- إثبات مصادر التشريع مبنيٌّ على مقدمات استدلالية؛ وحجج شرعية تدل عليها، ولا يوجد أدلة تجعل أقوال التابعين حجة على غيرهم، فلا تكون من جملة الأدلة الشرعية.

٢- يلزم من القول بحجية قول التابعين التسلسل؛ فإذا قيل إنه حجة لأخذهم عن الصحابة، لزم الاحتجاج بمن بعدهم؛ لأخذهم عن التابعين، وهكذا، وهذا مقطوع ببطلانه^(١).

تطبيقات القاعدة :

١- تفرَّعت على القاعدة مسألة أصولية وهي تخصيص العموم بقول التابعي؛ فالصحيح أنه لا يجوز تخصيص العموم بقول التابعي، لعدم حجية قول التابعي أصلاً^(٢).

٢- ذهب بعض المعاصرين إلى تحريم معاملة المرابحة للأمر بالشراء التي تجريها المصارف الإسلامية، والتي تقوم على فكرة الزيادة في الثمن مقابل الأجل، وكان من أدلتهم قول سماك بن حرب في النهي عن بيع المعجل بثمن والأجل بزيادة عن ثمن المعجل، وأجيب بأنه رأي للتابعي وليس بحجة^(٣).

(١) انظر: أصول الفقه لابن مفلح ١٤٥٨/٤.

(٢) العدة للقاضي أبي يعلى ٥٨٢/٢.

(٣) انظر: النهاية للطوسي ٣٨٧، المحلى لابن حزم ٦٢٧/٩، وممن حرّمها من المعاصرين د. محمد سليمان الأشقر في كتابه بيع المرابحة كما تجرّيه البنوك الإسلامية، مكتبة الفلاح، الكويت ١٤٠٤هـ، د. رفيق المصري في مقال بيع المرابحة كما تجرّيه المصارف الإسلامية، مجلة الأمة عدد ٦١ ص ٢٤، عبدالرحمن عبدالخالق في كتابه (القول الفصل في بيع الأجل)، وخالفهم جمهور المعاصرين، انظر: بيع المرابحة للأمر بالشراء د. القرضاوي، مؤسسة الرسالة، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي د. محمد عثمان شبير، دار النفائس، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي أد علي السالوس، مكتبة دار القرآن.

٣- في رمي الجمرات: أجاز الظاهرية الرمي بكل شيء ولو رمى بعضاً أو بدمية أجزأه، واحتجوا بأن: سكينه بنت الحسين رمت بست حصيات فأعوزتها السابعة فقلعت خاتمها فرمت به، وعند الشافعي لا يجوز الرمي إلا بالحجر لأمر النبي ﷺ بالرمي بحصى كحصى الخذف، وأما فعل سكينه فهو فعل تابعي ولا حجة فيه كما في القاعدة^(١).

٤- يرى الشافعية أن العجز عن الإنفاق يوجب المطالبة بالتفريق، واحتجوا بما روي عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن هذه المسألة فقال: «يفرق بينهما» فقل: أسنة هو؟ قال: «نعم»، وقد أجاب الحنفية الذين يرون خلاف ذلك بأن قول سعيد بن المسيب لا يكون حجة لأنه من التابعين^(٢).

٥- احتج الشافعية على قولهم بأنه ليس في الدم السائل وضوء بقول طاوس، ورد الحنفية بأنه ليس بحجة لهم؛ لأنهم لا يرون العمل بفعل التابعي^(٣).

٦- ذهب بعض الحنابلة - كما سبق - إلى أن من قام من نوم الليل فغمس يده في الإناء قبل أن يغسلها فإنه تزول طهورية الماء؛ لأنه قول الحسن، وهو مخالف للقياس فلا يكون إلا بتوقيف من قول صحابي أو نص، والجمهور يخالفونهم فإن قول التابعي ليس بحجة مطلقاً، وافق القياس أو خالفه^(٤).

د. فخرالدين الزبير علي

* * *

(١) البيان للعمراني ٣٣٤/٤.

(٢) إشار الإنصاف لسبط ابن الجوزي ١٣٣/١ وما بعدها.

(٣) عمدة القاري للعيني ٧٦/٣، انظر: تحقيق المسألة في السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار للشوكانى ٩٧/١ وما بعدها.

(٤) التجميع للمرداوي ٣٨١٦/٨.

رقم القاعدة: ٢٠١٨

نص القاعدة: الإلهام ليس بحجة^(١).

صاغ أخرى للقاعدة :

- ١ - الإلهام ليس بحجة في الأحكام^(٢).
- ٢ - الإلهام ليس بحجة عند الأئمة^(٣).
- ٣ - دلالة الإلهام ليست حجة شرعية ملزمة^(٤).
- ٤ - الأحكام الشرعية لا تثبت بالإلهام^(٥).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - الإلهام دليل شرعي^(٦). (مخالفة).
- ٢ - لا يجوز العمل بالإلهام إلا عند فقد الحجج كلها^(٧). (قيد).

(١) طريق الحصول على غاية الوصول للشيخ زكريا ٤٥٧/١، كشف الأسرار للبخاري ١٧٨/٦، نشر

البنود على مراقبي السعود للشنتيبي ١٧٠/٢.

(٢) إعلاء السنن للعثماني ٢٤٣/١٥، ٢٥٧.

(٣) تحفة المحتاج لابن حجر ٨٩/٩.

(٤) الفتوى للملاح ٩٣٠/٢.

(٥) فتح الباري لابن حجر العسقلاني ٢٦٣/١٣.

(٦) سلاسل الذهب للزركشي ص ٣٥٧، انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ١٩٩/٢، بتصرف.

(٧) الأسرار للدبوسي ٨٨٣/١.

٣- الإلهام حجة على الملهم نفسه دون غيره^(١). (قيد).

٤- الإلهام ليس حجة إلا عن نبي^(٢). (قيد).

شرح القاعدة :

(الإلهام) لغة: ما يلقي في الروح، يقال: ألهمه الله، واستلهم الله الصبر^(٣).

وعند الأصوليين: ما حرك القلب بعلم يدعوك إلى العمل به، من غير استدلال بآية أو نظر في حجة^(٤).

والذي عليه الجمهور من الأصوليين: أنه ليس بحجة أصلاً، وليس داخلاً في الأدلة الشرعية، ولكن قد يعمل به المجتهد استثناساً عند فقد الأدلة والاضطرار إلى العمل، كما قد يعمل به المستفتي عند اختلاف المفتين، وتعارض الأقوال عنده، وعدم قدرته على التمييز، فالمنفى هنا هو أن يكون دليلاً شرعياً أو حجة ملزمة، والمراد بعدم الحجية في حق غير الأنبياء، عليهم السلام؛ لأن الإلهام في حق الأنبياء من جملة طرق الوحي، فيكون حجة في حقهم دون غيرهم^(٥).

(١) الفتوى للملاح ٧١٨/٢.

(٢) التقرير والتحبير في شرح التحرير لابن أمير الحاج ١١٠/٣.

(٣) لسان العرب لابن منظور ٥٤٧/١٢، مختار الصحاح للرازي ١١٢/١.

(٤) كشف الأسرار للبخاري ٤٤/٥، انظر: البحر المحيط للزركشي ٤٠/٤، مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤٩١/٥، درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١١٦/٤.

(٥) انظر البحر المحيط للزركشي ١١٧/٨، قواطع الأدلة لابن السمعاني ١٢٤/٥، حاشية العطار على

جمع الجوامع ٣٨١/٢، الفتاوى لابن تيمية ٤٧٧/١٠، التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية للبرزنجي ١٤٩/١، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ١١٠/٣، الأدلة الاستثنائية عند الأصوليين

لأبي قدامة الكتاني ص ٩٩، أدلة القواعد الأصولية من السنة النبوية د. فخر الدين الزبير ص ٤٠٤-

٤٠٦ الدار الأثرية، عمان، الطبعة الأولى، سنة ٢٠١٠ م.

قال الشيخ العطار: «يقرب من الإلهام رؤيا المنام، فمن رأى النبي ﷺ في نومه يأمره بشيء أو ينهاه عنه، لا يجوز اعتماده، مع أن من رآه فقد رآه حقاً؛ لعدم ضبط الرائي»^(١).

قال الشوكاني: «على تقدير حجية الإلهام، من أين لنا أن دعوى هذا الفرد لحصول الإلهام له صحيحة؟ وما الدليل على أن قلبه من القلوب التي ليست بموسوسة ولا بمتساهلة؟»^(٢).

فإنه قد يكون من الشيطان كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِكُؤْمِنٍ إِلَىٰ أُولِيَ الْإِيمَانِ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وقد يكون من النفس كما قال تعالى: ﴿وَنَعَلَهُ مَا تُوسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾ [ق: ١٦]، ومع هذه الاحتمالات لا يكون حجة^(٣).

وذهب طوائف من المتكلمين والصوفية والجبرية إلى أنه حجة بإطلاق^(٤)، مستدلين بأمور منها:

قوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٧]، [٨]، أي عرفها بإيقاعه في القلب، وأجيب بأن المقصود بها الهداية.

وحديث: «اتقوا فراسة المؤمن؛ فإنه يرى بنور الله»^(٥)، وفيه: إثبات للفراسة، وأنها نور من الله؛ مما يقتضي أنها حق وحجة، إلا أن في هذه الزيادة مقالا عند المحدثين، ومع ذلك فليس فيها أن ما يراه المؤمن حجة في الشرع.

(١) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي ٣٨١/٥.

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني ١٩٩/٢.

(٣) قواعد الأصول للتمرتاشي ٣١٩/١.

(٤) المراجع السابقة، انظر: الإحكام لابن حزم ١٥/١، شرح طلعة الشمس للسالمي ٢٨٦/٢، كتاب "فصول الأصول" للسيابي ص ٥٣٢.

(٥) رواه الترمذي ٢٩٨/٥ (٣١٢٧)، والطبري في جامع البيان ٤٦/١٤ سورة الحجر آية (٧٥)، وابن أبي حاتم في التفسير بالمأثور ٥٦/٦ (١٣٢٨٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقال الترمذي: حديث غريب.

وقوله عليه الصلاة والسلام: «استفت قلبك، البر ما اطمأنت إليه النفس، واطمأن إليه القلب، والإثم ما حاك في القلب وتردد في الصدر، وإن أفتاك الناس وأفتوك»^(١).

وفيه: أن ما اطمأنت له النفس بر وحق فهو حجة، وهو صريح في الاحتجاج بإلهام القلب، وأنه أولى من الفتوى الاجتهادية، وكل ذلك إنما هو في حق المتقين كرامة لهم، لا تشريعاً عاماً ملزماً، وذلك كما وقع للصحابة في الأمر بتغسيل النبي ﷺ في قميصه^(٢).

وحديث: «إن من أمتي لمحدثين ومكلمين، وإن يكن منهم أحد، فعمر»^(٣)؛ قال ابن وهب في تفسير الحديث: أي: ملهمون، والملهم: هو الذي يلقي في نفسه الشيء، فيخبر به حدساً وفراصة، وهو نوع يخص به الله من يشاء من عباده، كأنهم حدثوا بشيء فقالوه، فأخبر النبي ﷺ أن في الأمة ملهمين؛ وهذا يقتضي حجية قولهم^(٤).

وقد أجاب العلماء عنه بأن الاتفاق واقع على عدم حجية قول عمر، رضي الله عنه، بمفرده، مع شهادة النبي ﷺ له، فعدم حجية قول غيره من باب أولى، ومثل هذا قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٧]، وقوله: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، فهذا كله إلهام خاص ليس حجة عامة^(٥).

(١) رواه أحمد ٢٢٨/٤ (١٨٠٣٥)، والدارمي ٣٢٠/٢ (٢٥٣٣) والطبراني في الكبير ١٤٧/٢٢، وقال الهيثمي في المجمع ٢٩٤/١٠: رواه الطبراني وأحمد، ورجال أحد إسنادي الطبراني ثقات.

(٢) البحر المحيط للزركشي ١١٧/٨.

(٣) الحديث استشهد به الإمام الزركشي في البحر المحيط ١٠٤/٦، الشوكاني في إرشاد الفحول ص ٢٠٠ وله شاهد من حديث أبي هريرة بلفظ: «إنه قد كان فيما مضى قبلكم من الأمم محدثون، وإنه إن كان في أمتي هذه منهم فإنه عمر بن الخطاب» رواه البخاري ١٧٤/٤ (٣٤٦٩) و ١٢/٥ (٣٦٨٩)، ومسلم ١٨٦٤/٤ (٢٣٩٨).

(٤) البحر المحيط للزركشي ١١٥/٨.

(٥) انظر البحر المحيط للزركشي ١٠٤//٦، والأدلة الاستثنائية عند الأصوليين لأبي قدامة أشرف بن محمود الكتاني ص ١١٠.

واحتجوا بإلهام الخضر، وأجيب بأن إلهامه كان وحيًا؛ لكونه نبيًا كما عليه جمهور العلماء^(١).

قال ابن السمعاني: «ونحن لا ننكر أن الله يكرم عبده بزيادة نور منه، يزداد به نظره ويقوى به رأيه، وإنما ننكر أن يرجع إلى قلبه بقول لا يعرف أصله، ولا نزع أنه حجة شرعية، وإنما هو نور يختص الله به من يشاء من عباده، فإن وافق الشرع كان الشرع هو الحجة»^(٢).

وفصل آخرون فقالوا: حجة في حق الملهم دون غيره، وبذلك صرح الشيخ شهاب الدين السهروردي، ومال إليه التفتازاني^(٣)، وقيد السالمي حجية الإلهام في حق الملهم عند عدم وجود الدليل، أما إن وجد الدليل فليس الإلهام بحجة، والعمل بما دل عليه الدليل.

أدلة القاعدة :

من القرآن الكريم :

يستدل للقاعدة بعموم الآيات الدالة على وجوب اتباع البراهين ومنها:

١- قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

وجه الدلالة من الآية أن الله تعالى ألزمهم الكذب؛ لعجزهم عن إظهار الحجة، والإلهام حجة باطنة لا يمكن إظهارها، فثبت أن الحجة التي يصح العمل بها هي ما يمكن إظهاره، لا ما لا يمكن إظهاره^(٤).

(١) إعلاء السنن للعثماني ٢٤٧/١٥.

(٢) فتح الباري لابن حجر ٤٦٩/١٩.

(٣) انظر: البحر المحيط للزركشي ١١٧/٨، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ١١٠/٣، الإحكام لابن

حزم ١٥/١، شرح طلعة الشمس لابن حميد السالمي ١٨٨/٢، فصول الأصول للسياسي ص ٥٣٢.

(٤) انظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي ٣٨١/٥، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ٧١/٦،

طريقة الحصول على غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ١٦٥/٢.

٢- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ [المؤمنون: ١١٧].

وجه الدلالة من الآية أن الله تعالى وبَّخهم بدعوى إله غيره لا برهان لهم به، ولو كانت شهادة قلوبهم حجة لما لحقهم التوبيخ، فثبت أن الحجة التي يصح العمل بها ما يمكن إظهاره من النصوص والآيات ويدل عليه قوله تعالى: ﴿سَرِّبَهُمْ أَیْبَتَنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣].

ومن السنة :

حديث معاذ - رضي الله عنه - وذلك حين بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن فقال له: «بم تقضي؟» قال: بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟» قال: بسنة رسول الله، قال: «فإن لم تجد بسنة رسول الله؟» قال: أجتهد برأيي^(١).

وجه الدلالة من الحديث أن معاذًا، رضي الله عنه، لم يذكر بعد الكتاب والسنة إلهام القلب، وإنما ذكر الرجوع إلى النظر والاستدلال.

ومن المعقول :

١- مدار حجية الإلهام إفتاء القلب، وصحة التمسك به على وجود العصمة، وهي غير متحققة لأحد بعد النبي ﷺ^(٢).

٢- الإلهام لا يصلح للإلزام؛ لأنه شيء في الباطن لا يطلع عليه غير صاحبه، ومثله لا يكون حجة على الغير^(٣).

(١) رواه أحمد ٣٦/٣٣٣ (٢٢٠٠٧)، وأبو داود ٢١٥/٤-٢١٦ (٣٥٨٧)، والترمذي ٦١٦-٦١٧ (١٣٢٧)، والدارمي ٥٥/١ (١٧٠) عن أصحاب معاذ أن رسول الله ﷺ بعث معاذًا إلى اليمن، وقال الترمذي: لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمتصل.

(٢) التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية للبرزنجي ١٤٩/١، أدلة القواعد الأصولية من السنة النبوية د. فخر الدين الزبير ص ٤٠٤ - ٤٠٦ الدار الأثرية، عمان، الطبعة الأولى، سنة ٢٠١٠ م.

(٣) أصول السرخسي ٢/١٨٥.

٣- لو ثبتت العلوم بالإلهام لم يكن للنظر معنى، ونسأل القائل بهذا عن دليله، فإن احتج بغير الإلهام فقد ناقض قوله، وكان الدليل في غير الإلهام، وإن استدل على إثبات الإلهام بالإلهام، كان في ذلك مصادرة على المطلوب؛ لأنه استدل على محل النزاع بمحل النزاع^(١).

تطبيقات القاعدة :

١- قال السرخسي - مبيّنًا ما يبنى على القول بالإلهام: من يعتقد أن الإلهام حجة موجبة للعلم لا تقبل شهادته؛ لتوهم أن يكون اعتمد ذلك في أداء الشهادة بناء على اعتقاده^(٢).

٢- من ثمة الخلاف أنه لا يحكم بالتعارض بين أحد الأدلة المتفق عليها مهما كانت درجته من القوة والضعف مع الإلهام، وهي قاعدة عامة في الأدلة المختلف فيها؛ حيث لا تدخل في باب التعارض مع الأدلة المتفق عليها^(٣).

٣- النائم لو رأى النبي ﷺ يأمره بشيء، هل يجب عليه امتثاله ولا بد، أو لا بد أن يعرضه على الشرع الظاهر؟ قال ابن حجر: الثاني هو المعتمد - أي يعرضه على الشرع - لأن الرؤى أو الإلهام ليس بحجة^(٤).

د. فخر الدين الزبير علي

(١) البحر المحيط ١١٤/٨، إرشاد الفحول للشوكاني ١٩٩/٢.

(٢) أصول السرخسي ٣٧٣/١.

(٣) التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية للبرزنجي ١٥٢/١، انظر: ما يقع فيه التعارض والترجيح في

مفتاح الوصول إلى علم الأصول د. أحمد كاظم البهادلي ٣٥٠/٢.

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر ٤٦٩/١٩.

الكتاب الرابع: قواعد تفسير النصوص

الباب الأول: قواعد العموم والخصوص

رقم القاعدة: ٢٠١٩

نص القاعدة: الْعُمُومُ مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

١ - المعاني تتصف بالعموم حقيقة كما تتصف به الألفاظ^(٢).

٢ - إطلاق معنى العموم يصح في الألفاظ والمعاني^(٣).

قواعد ذات علاقة :

١ - العموم من عوارض الألفاظ حقيقة وفي المعاني مجاز^(٤). (مخالفة).

(١) المسودة لآل تيمية ص ٩٧ دار الكتاب العربي، انظر: العقد المنظوم للقرافي ص ٣٠ دار الكتب العلمية، وفي معناها: «العموم من عوارض الألفاظ والمعاني حقيقة» انظر: التحبير شرح التحرير في أصول الفقه للمرداوي ٢٣٢٣/٥ مكتبة الرشد، و«العموم من عوارض الألفاظ والمعاني جميعاً» رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لابن السبكي ١٥٣/٣ عالم الكتب، و«العموم من عوارض المعاني كما هو من عوارض الألفاظ» البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم ٣٥٤/٤ دار المعرفة بيروت.

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٣٩٤ دار ابن كثير، وفي معناها: «المعاني توصف بالعموم حقيقة كاللفظ» فتح الغفار بشرح المنار لابن نجيم ٨٤/١ ط / الحلبي، و«العموم حقيقة في المعاني والأحكام كما هو في الأسماء والألفاظ» البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ١١/٣، ١٢ ط: الكويت.

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ١٠/٣.

(٤) غمز عيون البصائر لأبي العباس الحموي شرح كتاب الأشباه والنظائر لابن نجيم ١٦٧/١ دار الكتب العلمية، وفي معناها: «العموم من عوارض الألفاظ ويطلق على غيرها مجازاً» الروضة لابن قدامة ١٠٣/٢ دار ابن حزم.

- ٢- العموم من عوارض الألفاظ دون المعاني^(١). (مخالفة).
- ٣- العموم لا يكون في المعاني لا حقيقة ولا مجازاً^(٢). (مخالفة).
- ٤- العموم من عوارض الألفاظ^(٣). (أخص).
- ٥- العام والخاص من عوارض الألفاظ^(٤). (مكملة).
- ٦- الاستثناء معيار العموم^(٥). (مكملة).

شرح القاعدة :

لا خلاف بين الأصوليين في وصف الألفاظ بالعموم حقيقة^(٦)، فـ(المسلمون) لفظ عام، و(كل الرجال) لفظ عام، قال في «المعتمد»: «لأنه لا وجه نعلم به كون الاسم حقيقة من اطراد وغيره، إلا وهو حاصل فيه» اهـ^(٧)،

(١) كشف الأسرار عن أصول البزدوي للعلاء البخاري ٥٣/١ دار الكتب العلمية، التحرير للمرداوي ٢٣١٥/٥، وفي معناها: «العموم من عوارض الألفاظ لا من عوارض المعاني» المستصفي للغزالي ١٠٧/٢ مؤسسة الرسالة، والعموم والخصوص من عوارض الألفاظ لا من عوارض المعاني والأفعال» المستصفي ١٠٦/٢.

(٢) التحرير للمرداوي ٢٣٢٤/٥.

(٣) إرشاد الفحول للشوكانى ص ٣٩٤، وفي البحر المحيط ١٠/٣: «العموم من عوارض صيغ الألفاظ حقيقة».

(٤) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ١٤/٣.

(٥) نهاية السؤل للإسنوي ٢٨٥/١، و٣٠٧، سلاسل الذهب للزركشي ص ٢٢٤، التحرير للمرداوي ٢٣١٨/٥، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٦) وصف الألفاظ بالعموم معناها: وقوع الشركة في المفهوم، لا بمعنى الشركة في اللفظ، أي: أنه يصح اشتراك كثيرين في معناها ومفهومها، وليس معنى كون اللفظ عاماً كونه مشتركاً بالاشتراك اللفظي كالقرء بالنسبة إلى كونه حقيقة في الحيض والطهر، بل الاشتراك المعنوي انظر: تحفة المسؤول للرهوني ٨٢/٣، البحر المحيط ١٠/٣، تشنيف المسامع ٦٤٧/٢، ٦٤٨، التقرير والتحرير في شرح التحرير لابن أمير الحاج ١٨٢/١، شرح الكوكب المنير لابن النجار ١٠٦/٣، نزهة الخاطر العاطر لابن بدران ١٠٣/٢.

(٧) المعتمد لأبي الحسين ١٨٩/١.

وإنما خلافهم في وصف المعاني بالعموم، كوصف الخير والشر والنفع والضرر والخصب والقحط بالعموم.

والمقصود بالمعاني هنا، المعاني المستقلة؛ ولهذا مثلوه بالمفهوم والمقتضى، لا المعاني التابعة للألفاظ، فتلك لا خلاف في عمومها؛ لأن لفظها عام^(١).

ومقتضى قاعدتنا^(٢): أن المعاني توصف بالعموم حقيقة كما توصف به الألفاظ، وهو مختار أبي يعلى، والمجد ابن تيمية^(٣)، وجماعة من المحققين كالأمدي^(٤)، وابن الحاجب^(٥)، والقرافي^(٦)، والإسنوي في «الزوائد»^(٧)،

(١) انظر: البحر المحيط للزركشي ١٤/٣.

(٢) هذه القاعدة أخذ أغلب مادتها من كتاب "العام عند الأصوليين ص ٣٥ وما بعدها، لكاتب هذه القاعدة د. أسعد الكفراوي طبعة مصر للخدمات العلمية ٢٠٠٢م، انظر فيها: المعتمد لأبي الحسين البصري ١٨٩/١، العدة لأبي يعلى ٣٢٧/١ وما بعدها، المستصفى للغزالي ٣٢/٢، ٣٣، الروضة لابن قدامة ١٠٣/٢، الإحكام للأمدي ٣٢٩/١، ٣٣٠، منتهى الوصول والأمل له ص ١٠٢، مختصر المنتهى لابن الحاجب بشرح العضد الإيجي ١٠١/٢، المسودة لآل تيمية ص ٩٠ وما بعدها، الإبهاج للسبكي ٨٢/٢، جمع الجوامع مع شرح المحلي ٤٠٤/١ وما بعدها، رفع الحاجب لابن السبكي ٦٥/٣ وما بعدها، نهاية السؤل للإسنوي ٣٩٣/٢، تحفة المسؤول للرهبوني ٨١/٣-٨٣، البحر المحيط للزركشي ١٠/٣، التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ١٨٠/١، ١٨٢، غاية الوصول لذكريا الأنصاري ص ٦٩، فتح الغفار لابن نجيم ٩٢/١، شرح الكوكب لابن النجار ١٠٦/٣، تيسير التحرير لأمير باد شاه ١٩٤/١، ١٩٥، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت لعبد العلي الأنصاري اللكنوي ٢٥٨/١، ٢٥٩، إرشاد الفحول للشوكاني ٤١٨/١، ٤١٩، أصول الفقه للشيخ زهير ١٩٧/٢.

(٣) انظر: العدة ٣٢٧/١، المسودة ص ٩٠، ٩١.

(٤) انظر: الإحكام للأمدي ٣٢٩/١، ٣٣٠، منتهى السؤل ص ١١٥.

(٥) انظر: منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ١٠٢، مختصر المنتهى مع شرح العضد ١٠١/٢، الإبهاج ٨٢/٢.

(٦) انظر: فائس الأصول للقرافي ٤٢١/٢، العقد المنظوم له ص ٣٠.

(٧) انظر: زوائد الأصول على منهاج الوصول إلى علم الأصول للإسنوي ص ٢٤٩.

والجصاص^(١)، وابن الهمام^(٢)، وابن نجيم^(٣)، وابن عبد الشكور^(٤)، ونسبه في «فواتح الرحموت» لظاهر كلام أبي زيد الدبوسي^(٥)، وهذا القول نسبه الآمدي في «الإحكام» للأقلين^(٦).

وفي موضوع القاعدة أقوال أخرى^(٧)، من أظهرها: أن العموم من عوارض المعاني مجازاً لا حقيقة، وعليه أكثر الأصوليين، كما حكاها جماعة^(٨)، وممن اختاره: أبو الحسين^(٩)، والسرخسي^(١٠)، والبزدوي^(١١)، وابن قدامة^(١٢)، وابن السبكي^(١٣).

ومما استدل به هؤلاء على مذهبهم: أن العموم في المعاني لو كان حقيقة لا طرد في كل معنى؛ إذ الاطراد لازم الحقيقة، والعموم في المعاني غير مطرد،

-
- (١) انظر النسبة له في: التقرير والتحبير ١/١٨٠، شرح الكوكب المنير ٣/١٠٦، فواتح الرحموت ١/٢٥٨.
- (٢) انظر: التحرير لابن الهمام مع شرحه التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ١/١٨٢، ومع شرحه تيسير التحرير لأمير باد شاه ١/١٩٤.
- (٣) انظر: فتح الغفار ١/٩٢.
- (٤) انظر: مسلم الثبوت لابن عبد الشكور البهاري مع شرحه فواتح الرحموت ١/٢٥٨.
- (٥) انظر: فواتح الرحموت ١/٢٥٨.
- (٦) انظر: الإحكام للآمدي ١/٣٢٩.
- (٧) سنذكر المشهور منها فقط، وهناك غيرها ذكرها بعضهم حتى وصل الزركشي - رحمه الله - بها في "البحر المحيط ٣/١٣" إلى ثمانية، لكننا أعرضنا عنها؛ إما لأنها في غاية الوهم، أو لأننا رأينا أنها متشقة من الآراء المذكورة وراجعة إليها.
- (٨) انظر: الإحكام للآمدي ١/٣٢٩، رفع الحاجب ٣/٦٥، شرح الكوكب ٣/١٠٧، مسلم الثبوت مع الفواتح ١/٢٥٨.
- (٩) انظر: المعتمد ١/١٨٩.
- (١٠) انظر: أصول السرخسي ١/١٢٦.
- (١١) انظر: أصول البزدوي مع شرحه كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١/٣٧، فواتح الرحموت ١/٢٥٨ حيث نسبه له.
- (١٢) انظر: روضة الناظر لابن قدامة ٢/١٠٣.
- (١٣) انظر: الإبهاج ٢/٨٢، جمع الجوامع مع المحلي والبناني ١/٤٠٤.

كما في معاني الأعلام الشخصية كلها، فإنها لا توصف بالعموم، لا حقيقة ولا مجازاً، فلا يكون وصف المعنى بالعموم حقيقة؛ لعدم الاطراد، فكان مجازاً^(١).

ومنها: أن العموم من عوارض الألفاظ خاصة، ولا توصف به المعاني لا حقيقة ولا مجازاً، ذكره ابن الحاجب بلفظ «قيل»^(٢)، وفي «الفواتح»: «وهذا مما لم يعلم قائله ممن يعتد بهم» اهـ^(٣)، قال الزركشي: «وهو أبعد الأقوال، بل في ثبوته نظر» اهـ^(٤).

واستدل هؤلاء بأن: العموم لغة شمول أمر واحد لمتعدد، والوحدة يتبادر منها الوحدة الشخصية، وهي لا تتحقق إلا في الألفاظ، فالمعنى لا يوصف حقيقة بالعموم، ولا يوصف به مجازاً كذلك؛ لعدم العلاقة بين اللفظ والمعنى^(٥).

ومنها^(٦): التفصيل بين المعاني الكلية الذهنية فهي عامة، دون المعاني الخارجية.

وهذا التفصيل لصفي الدين الهندي، كذا حكاه الزركشي^(٧).

واستدل على هذا بأن: العموم عبارة عن شمول أمر واحد لمتعدد،

(١) انظر الدليل في: المعتمد ١/١٨٩، الإحكام للآمدي ١/٣٣٠، منتهى السؤل ص ١١٦، ١١٥،

نفائس الأصول ٢/٤٢١، الإبهاج ٢/٨٢، نهاية السؤل ٢/٣٩٣، أصول الشيخ زهير ٢/١٩٧.

(٢) انظر: المختصر الكبير ص ١٠٢، المختصر الصغير بشرح العضد ٢/١٠١.

(٣) فواتح الرحموت للأنصاري ١/٢٥٨.

(٤) تشنيف المسامع للزركشي ٢/٦٤٨.

(٥) انظر: أصول الشيخ زهير ٢/١٩٨، العموم والخصوص د. عيسى زهران ص ٨، إتحاف الأنام

للحفناوي ص ٣٠.

(٦) انظر: جمع الجوامع مع المحلي والبناني ١/٤٠٥، رفع الحاجب ٣/٦٦، البحر المحيط ٣/١٣،

شرح الكوكب ٣/١٠٨.

(٧) انظر: البحر المحيط ٣/١٣، تشنيف المسامع ٢/٦٤٩.

والمعاني الخارجية لا يتصور فيها ذلك؛ لأن كل ما له وجود في الخارج، لا بد وأن يكون متخصصاً بمحل وحال مخصوص لا يوجد في غيره، فيستحيل شموله لمتعدد، فالمطر أو الخصب الواقع في مكان غير الواقع في غيره من الأماكن، بل كل قطرة - مثلاً - مخصوصة بمكان خاص، أما المعاني الذهنية فيتصور فيها ذلك؛ لأن لها معنى واحداً متناولاً لأمر كثيرة^(١).

ومبنى الخلاف في موضوع القاعدة: هو ما وقع من خلاف في معنى العموم، فمن قال معناه: شمول أمر لمتعدد، واعتبر الأمر وحدة شخصية، منع من إطلاقه حقيقة على المعاني، فلا يقال: هذا المعنى عام؛ لأن الواحد بالشخص لا شمول له، ولا يتصف بالشمول لمتعدد إلا الموجود الذهني، ووحدته ليست بشخصية فيكون عنده إطلاق العموم على المعاني مجازاً لا حقيقة.

ومن فهم من اللغة أن الأمر الواحد الذي أضيف إليه الشمول في معنى العموم أعم من الشخصي ومن النوعي، أجاز إطلاق العام على المعاني حقيقة، واستشهد الفريق الثاني بقول اللغويين: مطر عام، وخصب عام في الأعيان والأعراض، وكلاهما واحد بالنوع، والعموم باعتبار الأمكنة التي ينزل فيها المطر والخصب.

ومن منع وصف المعاني بالعموم مجازاً اعتمد على أن العلاقة بين اللفظ والمعنى خفية غير ظاهرة، والقرينة غير واضحة، وشرط المجاز وجود العلاقة والقرينة^(٢).

(١) انظر: تشنيف المسامع ٦٤٩/٢، شرح الكوكب المنير ١٠٨/٣.

(٢) انظر: التقرير والتحرير ١٨٢/١، ١٨٣، فتح الغفار ٩٢/١، تيسير التحرير ١٩٤/١، فواتح الرحموت ٢٥٩/١، العام د. محمد عبد العاطي ص ٢٨، ٢٩.

وادعى الرهوني في «شرح المختصر» أن النزاع لفظي، قال: «والنزاع لفظي؛ لأن العموم إن كان شمول لفظ لمتعدد كان من عوارض الألفاظ فقط، وإن كان شمول معنى لمتعدد كان من عوارض المعاني فقط، وعروضه للفظ بالتبعية، وإن كان شمول أمر لمتعدد كان من عوارضهما»^(١) اهـ.

ولا يخفى أن ما ذكره الرهوني إنما هو في نظره للعموم من ناحية الإطلاق اللغوي، أما النظرة له من منظور الأصوليين فليس كذلك^(٢) والله أعلم.

أدلة القاعدة :

استدل لكون العموم من عوارض الألفاظ، بالقاعدة الأصولية: «ألفاظ العموم تقتضي العموم بالوضع»^(٣)؛ لأنه إذا كان العموم له ألفاظ موضوعة لغة؛ فالعموم من عوارض اللفظ ضرورة، لا يماري في ذلك أحد.

كما استدل لكون العموم من عوارض المعاني حقيقة، بالآتي:

١- أن العموم حقيقة في شمول أمر لمتعدد، وكما يصح في الألفاظ باعتبار شموله لمعانٍ متعددة بحسب الوضع، يصح في المعاني باعتبار شمول معنى لمعانٍ متعددة بالتحقق فيها.

بيانه: أنه يتصور شمول أمر معنوي لأمر متعددة، كعموم المطر والخصب والقحط للبلاد، ولذا يقال: عم المطر والقحط والخصب، وكذا ما يتصوره الإنسان من المعاني الكلية، فإنها شاملة لجزيئاتها المتعددة الداخلة تحتها؛ ولذلك يقول المناطقية: العام ما لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه، والخاص بخلافه.

(١) تحفة المسؤول للرهوني ٨٣/٣، انظر: نفس العبارة في: شرح تنقيح الفصول لحلولو ص ١٥٠.

(٢) انظر: حاشية السعد التفتازاني على شرح العضد الأيجي على المختصر الأصولي لابن الحاجب ١٠٢/٢.

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٧٥/٢، وقد تم بيانها ضمن القواعد الأصولية.

وقد نوقش هذا الدليل: بأن المراد بالعام أمر واحد شامل لمتعدد، وشمول المطر والخصب والقحط ونحوها ليس كذلك؛ لأن الموجود في كل مكان غير الموجود في مكان آخر، وإنما هو أفراد من المطر والخصب والقحط وأجيب:

- أولاً: بأننا لا نسلم أنه يعتبر في اللغة في العموم هذا القيد، بل يكفي الشمول، سواء كان هناك أمر واحد أو لم يكن.

- وثانياً: بأننا وإن سلمناه، لكن العموم بذلك المعنى ثابت في الصوت يسمعه طائفة وهو أمر واحد يعمهم، وكذلك الأمر والنهي النفساني قد يعمان خلقاً كثيراً، وكذلك المعاني الكلية تتصور لعمومها الآحاد التي تحتها^(١).

٢- أنه قد شاع وذاع على لسان أهل اللغة قولهم: عم الملك الناس بالعتاء والإنعام، وعمهم الخير، والمطر، والخصب، وعمهم القحط، وهذه الأمور من المعاني لا من الألفاظ، والأصل في الاستعمال الحقيقة، فكان العموم حقيقة في كل منهما بمعنى أنه وضع للقدر المشترك بينهما وهو الشمول، وكل من اللفظ والمعنى فرد من أفرادها، فالعموم شمول أمر لمتعدد سواء أكان الأمر لفظاً أم معنى^(٢).

(١) انظر الدليل في: المختصر الكبير ص ١٠٢، المختصر الصغير وشرح العنبد ١٠١/٢، العقد المنظوم ص ٣٢، ٣٣، نفائس الأصول ٤٢١/٢، بيان المختصر ٤٨٦/١، الإيهام ٨٢/٢، نهاية السؤل ٣٩٣/٢، التقرير والتحرير ١٨٢/١، شرح المحلي على جمع الجوامع ٤٠٤/١، ٤٠٥، شرح الكوكب المنير ١٠٧/٣، فواتح الرحموت ٢٥٨/١، ٢٥٩، إرشاد الفحول ٤١٩/١، أصول الفقه للشيخ زهير ١٩٧/٢.

(٢) انظر: الإحكام للآمدي ٣٢٩/١، نفائس الأصول ٤٢١/٢، العموم والخصوص د. عيسى زهران ص ٦.

تطبيقات القاعدة :

يتفرع على هذه القاعدة فروع منها:

- ١- الخلاف في عموم المفهوم، فمن رأى أنه يعم بناء على أن العموم يعرض للمعاني كالألفاظ، ومن خالف بناء على أنه ليس بلفظ، والعموم من عوارض الألفاظ فقط^(١).

فمثلاً: الاختلاف في الماء إذا لم يبلغ قلتين، ووقعت فيه نجاسة، ولم تغير أحد أوصافه، هل ينجس أم لا؟ ينبغي على الخلاف في عموم المفهوم، فإن قيل: للمفهوم عموم؛ لم يطهر، وهو الصحيح والأظهر، ووجهه: أن قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا بلغ الماء قلتين لم ينجس»^(٢) دال بمفهومه على أن ما دون القلتين ينجس بملاقاة النجاسة، سواء أغير أم لم يتغير، كُوثر بماء طاهر - ولم يبلغ القلتين - أم لم يكثر. وإن قيل: لا عموم للمفهوم؛ لم يقتضِ الحديث النجاسة في هذه الصورة؛ ولذلك الماء القليل الجاري إذا وقعت فيه نجاسة ولم يتغير، فإنه على قولين للشافعي: الجديد: ينجس، والقديم: لا ينجس، فينبني على ما ذكر^(٣).

- ٢- ومنها: دلالة الاقتضاء هل هي عامة أم لا؟ فالقائل بالعموم، يبنى قوله على عروض العموم للمعاني، والقائل بأن دلالة الاقتضاء ليست

(١) انظر: البحر المحيط ١٣/٣، القواعد لابن اللحام ص ٣٠٣، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ص ٦٢، شرح طلعة الشمس لابن حميد السالمي ١٢٣/١، الروض النضير للسياغي ٣١٠/٢.

(٢) رواه أحمد ٢١١/٨ (٤٦٠٥) وفي مواضع أخر، وأبو داود ١٧٨/١ (١٧٩) (٦٤) (٦٥)، والترمذي ٩٩-٩٧/١ (٦٧)، وابن ماجه ١٧٢/١ (٥١٧)، والدارمي ١٥٢/١ (٧٣٦) (٧٣٧) من حديث

عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

(٣) انظر: رفع الحاجب لابن السبكي ١٧٨/٣.

عامة، بنى قوله على أن العموم من عوارض الألفاظ دون المعاني، ودلالة الاقتضاء من المعاني لا من الألفاظ^(١).

فمثلاً: اختلف الفقهاء في صحة من تكلم في صلاته ناسياً أو مخطئاً^(٢)؛ بناء على اختلافهم في عموم المقتضى؛ فالحنفية على أن صلاته تبطل بذلك، والشافعية على أن صلاته صحيحة غير باطلة^(٣).

واستدل الفريقان بقوله ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان»^(٤)، لكن الشافعية صرحوا بأن الحكم المرفوع يشمل الدنيوي والأخروي، فلا تبطل صلاته بالكلام القليل في الدنيا ولا يَأْثَمُ في الآخرة؛ لأن المقتضى له عموم.

(١) انظر: البحر المحيط ١٣/٣، ١٤.

(٢) انظر: التقرير والتحرير ٢١٨/١، تيسير التحرير ٢٤٣/١، فواتح الرحموت ٢٩٥/١، ٢٩٦، العموم والخصوص د. عيسى زهران ص ٧٥، ٧٤، العام د. محمد عبد العاطي ص ٣١٤.

(٣) انظر: الأم للإمام الشافعي ١٤٧/١، الإقناع للماوردي ص ٤٥ دار العروبة، بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ١١٩/١ طبعة الحلبي، المغني لابن قدامة ٧١٨/١، اللباب في الجمع بين السنة الكتاب للمنبجي ٢٦٨/١، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للحطاب ٤٢٧/٢، حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج ٢٠٧/٢، الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني للنفراوي ٢٥٧/١.

(٤) هذا اللفظ ليس في شيء من كتب الحديث، وإن كان شائعاً بين الفقهاء والأصوليين به، والوارد إنما هو بلفظ "تجاوز" و"وضع" انظر: كشف الخفاء ٥٢٢/١، المقاصد الحسنة ص ٢٢٨-٢٣٠، تلخيص الحبير لابن حجر ٢٨١-٢٨٣ (٤٥٠).

وحديث: «إن الله تجاوز لي عن أمتي: الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» رواه ابن ماجه في سننه ٦٥٩/١ (٢٠٤٥) والحاكم في مستدركه ٢١٦/٢ (٢٨٠١)، وابن حبان في صحيحه ٢٠٢/١٦ (٧٢١٩) من حديث ابن عباس، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه وواقفه الذهبي، ورواه ابن ماجه أيضاً في سننه ٦٩٥/١ (٣٠٤٣) من حديث أبي ذر، وضعفه البوصيري في الزوائد ١٣٠/٢، ورواه الطبراني في معجمه الكبير ٩٧/٢ (١٤٣٠) من حديث ثوبان، وضعفه الهيثمي في المجمع ٢٥٣/٦، وهو مروي من حديث غير هؤلاء من الصحابة انظر: نصب الراية للزيلعي ٦٤/٢، التلخيص الحبير لابن حجر ٦٧١/١.

والحنفية قالوا: إن الله رفع عن الأمة الإثم المقتضي للعقوبة في الآخرة، ولم يرفع البطلان المقتضي للإعادة، وهو الحكم الديني؛ فالحديث لا عموم فيه للمقتضى.

٣- ومنها: خلافهم في عموم الأفعال، فمن قال بعمومها، بناء على أن العموم يعرض للمعاني، ومن قال بعدم عمومها، وأن الأفعال من باب الخاص، بناء على أنها ليست بالفاظ، وأن المعاني لا يلحقها العموم^(١).

فمثلاً: قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، هل المراد منه الأكل فقط بحسب العرف، أو المراد جميع أنواع التصرفات والأفعال فيها من أكل وغيره؟

٤- ومنها: سكوت النبي ﷺ هل يكون دليلاً عاماً؟ فمن قال: العموم من عوارض الألفاظ وحدها، نفى عموم سكوته ﷺ، ومن قال: العموم يعرض للمعاني كالألفاظ، فسكوته ﷺ يكون عاماً عنده^(٢).

فمثلاً: ورد أنه: رأى النبي ﷺ رجلاً يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين، فقال النبي ﷺ: «أصلاة الصبح مرتين» فقال له الرجل: إني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلها فصليتهما، قال: فسكت النبي ﷺ^(٣).

(١) انظر: البحر المحيط ١٤/٣.

(٢) انظر: البحر المحيط للزركشي ١٤/٣.

(٣) رواه أحمد ١٧١/٣٩ (٢٣٧٦٠)، وأبو داود ١٨٠/٢-١٨١ (١٢٦١) (١٢٦٢)، والترمذي ٢٨٤/٢-٢٨٥ (٤٢٢)، وابن ماجه ٣٦٥/١ (١١٥٤)، وابن خزيمة ١٦٤/٢ (١١١٦) من حديث قيس بن عمرو بن سهل، ويقال: قيس بن قهد الأنصاري رضي الله عنه، وقال الترمذي: وإنما يروى هذا الحديث مرسلًا.

فسكوت النبي ﷺ معنى، وهو هنا يقرر الصحابي على فعله، فهل يعم حكم هذا السكوت كل أحوال أداء النافلة بعد الصلاة، سواء أكان داخل الوقت أم بعده؟

٥- احتج الشافعية على وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة بقوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(١)، فأجاب عليهم الحنفية بأن: (لا) في الحديث لفظة مشتركة تحتمل نفي الجواز، ونفي الكمال، وإذا احتملت الأمرين حملت على نفي الكمال؛ لأنه متيقن، فاعترض الشافعية بأن: حمله على نفي الإجزاء يدل على نفي الكمال؛ فنفي الجواز هو الأصل، فأجاب الحنفية بأن: العموم إنما يتعين في الألفاظ فقط دون التقدير والإضمار^(٢).

٦- أن الضرر في قوله تعالى: ﴿مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ﴾ [يوسف: ٨٨] معنى، وقد تكاثرت عبارات المفسرين الدالة على أن هذا اللفظ يشمل كل ما يطلق عليه الضرر، وليس خاصاً ببعض ما يضر دون غيره؛ ولذلك حملوه عليها وعددوا منها: الجذب، والقحط، وقلة الطعام، والجوع، والبلاء المترتب على شدة الجوع، والفقر والحاجة، والشدة، وكثرة العيال^(٣).

د. أسعد الكفراوي

* * *

(١) رواه البخاري ١٥١/١ - ١٥٢ (٧٥٦)، ومسلم ٢٩٥/١ (٣٩٤)/(٣٤) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٢) انظر: التجريد للقدوري ٤٨٨/١، ٤٨٩ دار السلام.

(٣) انظر: تفسير ابن كثير ٤٠٧/٤ دار طيبة، تفسير مقاتل بن سليمان ١٦١/٢ دار الكتب العلمية، مفاتيح الغيب للفيروز الرازي ١٦٠/١٨ دار الكتب العلمية.

رقم القاعدة: ٢٠٢٠

نص القاعدة: أَلْفَاظُ الْعُمُومِ تَقْتَضِي الْعُمُومَ بِالْوَضْعِ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

١- للعموم صيغة مخصوصة بالوضع حقيقة^(٢).

٢- للعموم صيغة^(٣).

قواعد ذات علاقة :

١- ليس للعموم صيغة تخصه^(٤). (مخالفة).

٢- أدوات الشرط تفيد العموم^(٥). (أخص).

(١) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٧٥/٢ مؤسسة الرسالة.

(٢) البحر المحيط للزركشي ١٧/٣، التبصرة للشيرازي ص ٥٩.

(٣) البحر المحيط للزركشي ١٨/٣، ومثلها: «للعوم صيغة بمجرد تدل على استغراق الجنس» التبصرة للشيرازي ص ٥٩، و«للعوم صيغ مخصوصة موضوعة له خاصة به» انظر: نهاية الوصول لصفي الدين الهندي ١٢٦٣/٤، و«للعوم صيغة خاصة به» التحبير شرح التحرير للمرداوي ٢٣٢٧/٥، و«العموم له صيغ معلومة وألفاظ معروفة» المحصول لابن العربي ص ٧٤.

(٤) البحر المحيط للزركشي ١٧/٣، وفي معناها: «ليس للعموم صيغة» التبصرة ص ٥٩، التمهيد لأبي الخطاب الكلوزاني ٦/٢، و«لا صيغة للعموم في لغة العرب» نهاية الوصول للهندي ١٢٦٤/٤، و«لا صيغة تختص بالعموم» منهاج الوصول لأحمد المرتضى ٣١٢/١.

(٥) انظر: المنحول من تعليقات الأصول للغزالي ص ١٤٠ دار الفكر، وانظرها في قسم القواعد الأصولية.

- ٣- أسماء الاستفهام تفيد العموم^(١). (أخص).
- ٤- الأسماء الموصولة تفيد العموم^(٢). (أخص).
- ٥- الألف واللام تفيد العموم^(٣). (أخص).
- ٦- الألفاظ المؤكدة تفيد العموم^(٤). (أخص).
- ٧- ألفاظ الجموع تفيد العموم^(٥). (أخص).
- ٨- ألفاظ النفي تفيد العموم^(٦). (أخص).
- ٩- النكرة في سياق النفي تعم^(٧). (أخص).

شرح القاعدة :

(العموم) لغة : شمول أمر لمتعدد، سواء أكان الأمر لفظاً أم غيره، ومنه قولهم: «عمهم المطر» إذا شملهم وأحاط بهم، وعمهم بالعطية: شملهم،

(١) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ص ٣٩٨، مسلم الثبوت لابن عبد الشكور مع شرحه، فواتح الرحموت للأنصاري اللكنوي ١٩٧/١، منهاج الوصول لأحمد المرتضى ٣١٠/١، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٢) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ص ٤١٧، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٣) انظر: الذخيرة للقرافي ٢٣٩/١، و ٢٨٥/٨، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٥١، فتاوى السبكي لتقي الدين السبكي ٤٥/١، البحر المحيط لأبي حيان ٥٨/٢، الإبهاج لابن السبكي ٣٩٥/٢، ٣٣/٣، البرهان في علوم القرآن للزركشي ٦٥/١، عون المعبود شرح سنن أبي داود لمحمد شمس الحق العظيم آبادي ١٤٥/٤، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «المعرف بال يفيد العموم».

(٤) انظر: المستصفى من علم الأصول للغزالي ١١٠/٢.

(٥) انظر: المستصفى للغزالي ١١٠/٢، المحصول لابن العربي ص ٧٤، روضة الناظر لابن قدامة ١١/٢.

(٦) انظر: المستصفى للغزالي ١١٠/٢.

(٧) المحصول للرازي ٣٤٣/٢، التمهيد للإسنوي ص ٤١٤، الكوكب الدرّي للإسنوي ص ٢٥٧، القواعد لابن اللحام ص ٢٦٤، الوصول إلى قواعد الأصول للتمرتاشي ص ١٣٩، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «النكرة في سياق النفي أو ما في معناه تفيد العموم».

والعام: اسم فاعل مشتق من المصدر العموم^(١).

واصطلاحاً: استغراق اللفظ لما يصلح له بوضع واحد، لأن العام: لفظ يستغرق جميع ما يصلح له بوضع واحد^(٢) فـ(المسلمون) لفظ يشمل كل من يتصف بهذه الصفة، ويصلح للدلالة عليه في نفس الوقت، بوضع واحد، لا بأوضاع متعددة كالمشترك.

و(الوضع) لغة: جعل اللفظ بإزاء المعنى، واصطلاحاً: تخصيص شيء بشيء متى أطلق فهم منه الشيء الثاني^(٣)، كتخصيص الحيوان المعروف باسم الأسد، فمتى أطلق لفظ الأسد توجه الذهن إليه.

المعنى الإجمالي للقاعدة^(٤): تقرر القاعدة أن العموم الذي هو عارض من العوارض التي تعرض للفظ والمعنى، له صيغ موضوعة في أصل اللغة عند العرب خاصة به للدلالة عليه؛ لأن القصد والغرض من وضع اللغة إنما هو الإعلام والإفهام، فكما أن للأوامر والنواهي أساليب لغوية خاصة بهما تدل

(١) انظر: الصحاح للجوهري ٣٦٠/٥، مختار الصحاح للرازي ص ٤٦٣، ولسان العرب لابن منظور ٤٢٦/٢، البحر المحيط للزركشي ٥/٣، القاموس المحيط للفيروز آبادي ١٥٦/٤، تاج العروس للزبيدي ٤١٠/٨، ٤١١، إرشاد الفحول ٤١٥/١، والمعجم الوسيط ص ٦٥٩، ٦٦٠.

(٢) منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي ص ٥٠ مطبعة السعادة.

(٣) انظر: التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ص ٧٢٧.

(٤) انظر في القاعدة وشرحها: الفصول في الأصول للجصاص ٤٠/١، والمعتمد لأبي الحسين البصري ١٩٤/١، والعدة لأبي يعلى ٣١٢/١، اللمع للشيرازي ص ١٥، البرهان لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني ٢٢١/١ ف (٢٢٨)، قواطع الأدلة للسمعاني ١٥٤/١، أصول السرخسي ١٣٢/١، المستصفى ٣٦/٢، بذل النظر في الأصول للإسمندي ص ١٦٤، روضة الناظر لابن قدامة ١١٠/٢، المحصول للرازي ٣١٥/٢، الإحكام للآمدي ٣٣٠/١، منتهى الوصول والأمل له ص ١٠٢، مختصر المنتهى لابن الحاجب مع شرح العضد ١٠٢/٢، العقد المنظوم للقرافي ص ٣٢٨، كشف الأسرار للنسفي ١٦٤/١، بيان المختصر للأصفهاني ٤٨٦/١، الإبهاج شرح منهاج البيضاوي للسبكي ١٠٨/٢، التمهيد للإسنوي ص ٣٩٠، البحر المحيط ١٧/٣، التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ١٨٣/١، فواتح الرحموت للأنصاري اللكنوي ٢٦٠/١، أصول الفقه للشيخ زهير ٢٠٩/٢.

عليهما، فكَذلك للعموم صيغه الخاصة به الدالة عليه، وهذه الصيغ تستعمل فيه على سبيل الحقيقة، وإذا استعملت في الخصوص كانت مجازاً.

ومقتضى هذه القاعدة هو ما عليه جمهور أهل العلم^(١)، ومنهم الأئمة الأربعة^(٢)، وداود الظاهري وأصحابه^(٣)، واختاره: ابن الحاجب، والبيضاوي، وأبو الحسين، والجصاص، وأبو يعلى، وابن السمعاني، والقرافي، والإمام الرازي إلا في الواحد المعرف بلام الجنس، وغير هؤلاء كثير^(٤).

وهناك أقوال أخرى في موضوع القاعدة، منها: أن هذه الصيغ موضوعة للخصوص وهو أقل الجمع، إما اثنان أو ثلاثة - على اختلافهم في أقل الجمع - ولا يقتضي العموم فيما زاد إلا بقرينة.

ونسبه جماعة لابن المنتاب من المالكية^(٥)، وآخرون لمحمد بن شجاع الثلجي من الحنفية^(٦)، كما نسب لبعض المعتزلة^(٧).

ومما استدل به هؤلاء: أن الخصوص متيقن؛ لأنها إن كانت له فمراد، وإن كانت للعموم فداخل في المراد، وعلى التقديرين يلزم ثبوته، بخلاف

(١) انظر النسبة للجمهور في: الفصول ٤٠/١، التلخيص لإمام الحرمين ١٩/٢، التمهيد للإسنوي ص ٣٩٠، إرشاد الفحول ٤٢٤/١.

(٢) انظر: العدة لأبي يعلى ٣١٢/١، ٣١٣، إحكام الفصول للباقي ص ١٣٢، البحر المحيط للزركشي ١٨/٣.

(٣) انظر: البحر المحيط ١٨/٣.

(٤) انظر: المعتمد ١٩٤/١، الفصول للجصاص ٤٠/١، العدة ٣١٢/١، قواطع الأدلة ١٥٤/١، المحصول ٣١٥/٢، العقد المنظوم ص ٣٢٨، الإبهاج ١١٠/٢، نهاية السؤل للإسنوي ٤٠٤/٢.

(٥) انظر: إحكام الفصول للباقي ص ١٤١، البحر المحيط ١٧/٣، إرشاد الفحول ٤٢٥/١.

(٦) انظر: العدة ٣١٣/١، روضة الناظر ١١٠/٢، البحر المحيط ١٧/٣، إرشاد الفحول ٤٢٥/١.

(٧) انظر: المعتمد ١٩٤/١، الفصول للجصاص ٤٠/١، العدة ٣١٤/١، اللمع ص ١٥، أصول السرخسي ١٣٢/١، المستصفى ٣٦/٢، بذل النظر ص ١٦٤، الإحكام للآمدي ١٣٠/١، البحر المحيط ٢٠/٣.

العموم فثبوته على جهة الاحتمال، فجعله حقيقة للخصوص المتيقن أولى من جعله للعموم المشكوك فيه^(١).

ومنها: أن هذه الصيغ من قبيل المشترك اللفظي بينهما، وهو أحد التقنين عن الأشعري^(٢)، ونسب لأكثر الواقفية^(٣)، ولبعض المرجئة^(٤).

ومما استدلوا به: أن هذه الصيغ كما استعملت في العموم فقد استعملت في الخصوص، فمثال استعمالها في العموم: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ومثال استعمالها في الخصوص: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، والأصل في الاستعمال الحقيقة؛ فكان حقيقة فيهما، وبطل أن تكون الصيغ مجازاً في أحدهما؛ لأن المجاز خلاف الأصل، وليس هناك قدر مشترك بينهما يمكن وضع الصيغة له، حتى يمكن أن يكون كل منهما فرداً من أفرادها حتى يثبت الاشتراك المعنوي؛ فتعين أن تكون هذه الصيغ موضوعة لكل منهما استقلالا، وهو المعروف بالاشتراك اللفظي^(٥).

ومنها: التوقف في ذلك، بمعنى أنه إذا ورد لفظ من ألفاظ العموم وجب

(١) انظر: الإحكام للأمدى ٣٣٥/١، ٣٤٣/١، مختصر المتهى مع العضد ١٠٣/٢، كشف الأسرار للنسفي ١٦٦/١، بيان المختصر ٤٨٩/١، تحفة المسؤول ٨٩/٣، شرح التلويح للتفتازاني ٧٠/١، التقرير والتحرير ١٨٨/١، فواتح الرحموت ٢٦٤/١، أصول الشيخ زهير ٢١٢/٢، ٢١٣.

(٢) انظر: الإيهاج ١٠٨/٢، تحفة المسؤول للرهوني ٨٥/٣، التحرير لابن الهمام مع شرحه التقرير والتحرير لابن أمير الحاج ١٨٤/١، مسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت ٢٦٠/١.

(٣) انظر: المحصول ٣١٥/٢، العقد المنظوم ص ٣٢٨، الإيهاج ١٠٨/٢.

(٤) انظر: المعتمد لأبي الحسين ١٩٤/١، وبذل النظر للأسمدي ص ١٦٤.

(٥) انظر الدليل: المعتمد ٢٠٩/١، أصول السرخسي ١٣٤/١، الروضة لابن قدامة ١١١/٢-١١٢، الإحكام للأمدى ٣٣٦/١، ٣٤٤/١، المختصر الكبير ص ١٠٤، العقد المنظوم ص ٣٦١، ٣٦٤، بيان المختصر ٤٩٠/١، التقرير والتحرير ١٨٩/١، فواتح الرحموت ٢٦٥/١، أصول الشيخ زهير ٢١٥/٢، ٢١٤.

التوقف عن العمل به حتى يقوم دليل عموم أو خصوص.

ونسبه جماعة لأبي الحسن الأشعري^(١)، وصرح آخرون بأنه أحد قوليه^(٢)، واختاره الباقلاني^(٣)، وفي «المحصول»، و«العقد المنظوم» أن عليه الأقل من الواقفية^(٤)، وفسر الوقف بالتردد بين العموم والخصوص والاشتراك.

وهؤلاء قالوا: ما دامت الأدلة قد تعارضت فبعضها يثبت العموم، والآخر يثبت الخصوص، ولا مرجح لأحدهما على الآخر فيجب التوقف؛ لأن ترجيح أحدهما على الآخر ترجيح بلا مرجح، وهو باطل^(٥).

ومنها: أنها حقيقة في العموم في الأوامر والنواهي، ولا ندرى أهي حقيقة في العموم أو مجاز إذا كانت في الأخبار؟ كذا حكاه جماعة دون نسبة دقيقة لأحد^(٦).

وقد استدلوا بأن: الإجماع قد انعقد على أن التكاليف عامة لجميع المكلفين، ويستفاد عمومها من اللفظ الدال عليه، فلو لم تفد صيغ الأوامر والنواهي العموم؛ للزم أحد أمرين: الأول: كون التكاليف غير عامة، والثاني: كونها عامة، ولكن لا يعرف المكلف جهة عمومها، وكلاهما باطل؛ أما الأول: فلأن التكاليف عامة، وأما الثاني: فلما يلزم عنه من التكليف بما لا يطاق، ومن

(١) انظر: العدة ٣١٣/١، قواطع الأدلة ١٥٤/١، المستصفى ٤٦/٢، الإبهاج ١٠٨/٢، البحر المحيط ٢٠/٣.

(٢) انظر: البحر المحيط ٢٠/٣.

(٣) انظر: أحكام الباجي ص ١٣٣، التلخيص لإمام الحرمين ١٩/٢، المستصفى ٤٦/٢، العقد المنظوم ص ٣٢٨، التقرير والتحبير مع التحرير ١٨٣/١، البحر المحيط ٢٠/٣، إرشاد الفحول ٤٢٦/١.

(٤) انظر: المحصول للرازي ٣١٥/٢، العقد المنظوم للقرافي ص ٣٢٨.

(٥) انظر: أصول السرخسي ١٣٤/١، المستصفى ٤٧/٢، وبذل النظر ص ١٦٩، شرح التلويح ٧٠/١، التقرير والتحبير ١٨٩/١، فواتح الرحموت ٢٦٥/١، إرشاد الفحول ٤٢٦/١، أصول زهير ٢١٥/٢.

(٦) انظر: الفصول للجصاص ٤٠/١، العدة ٣١٤/١، الإبهاج ١٠٨/٢، نهاية السؤل ٤٠٤/٢، تحفة المسؤول ٨٥/٣.

هنا تبين أن في الأوامر والنواهي ما يقتضي عموم الصيغ؛ فلذلك قلنا: إنها للعموم.

أما الأخبار وغيرها كالوعد والوعيد: فليس فيها ما يقتضي العموم؛ لعدم التكليف بها، كما أنه يجوز ورود الخبر بالمجهول ولا بيان له أصلاً، مثل قوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾ [طه: ١٢٨]، وقوله تعالى: ﴿وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٨]، ومن هنا يلزمنا التوقف فيها؛ لعدم علمنا بما تفيد، فهل هي تفيد العموم حقيقة أو تفيد الخصوص؟^(١).

ومنها: أنها حقيقة في العموم في الأخبار، ولا ندري أهى حقيقة في العموم أو مجاز إذا كانت في الأوامر؟ كذا نسبة الجصاص لطائفة، والزرکشي في «البحر المحيط» لجمهور المرجئة، وتابعه عليه في «إرشاد الفحول»^(٢).

هذا: ونشير إلى أن العموم، وإن كان يستفاد من الصيغ الموضوعة للدلالة عليه، إلا أن الإمام الشاطبي - رحمه الله تعالى - في «الموافقات» قد رأى أن هذه الصيغ ليست هي الطريق الوحيد الذي يثبت به العموم، ولكن هناك طريقاً ثانياً يثبت به العموم، وهو: استقراء مواقع المعنى حتى يحصل منه في الذهن أمر كلي عام، فيجري في الحكم مجرى العموم المستفاد من الصيغ^(٣).

فمثلاً: إذا فرضنا أن «رفع الحرج في الدين» مفقود فيه صيغة عموم، فإننا نستفيد العموم من نوازل متعددة خاصة، مختلفة الجهات متفقة في أصل رفع

(١) انظر: الفصول ٦١/١، ٦٠، العدة ٣٢٦/١، وبذل النظر ص ١٧٦، الإحكام للآمدي ٣٣٦/١، ٣٤٥، منتهى الوصول والأمل ص ١٠٥، بيان المختصر ٤٩٠/١، تحفة المسؤول ٩١/٣، ٩٠، التقرير والتحجير ١٨٩/١، تيسير التحرير ٢٠٥/١، ٢٠٤، فواتح الرحموت ٢٦٥/١، أصول الفقه للشيخ زهير ٢١٥/٢.

(٢) انظر: الفصول ٤٠/١، البحر المحيط ٢٢/٣، إرشاد الفحول ٤٢٧/١، ودليلهم يعرف من دليل القول السابق بأن نعكس عليهم ما قالوه.

(٣) انظر: الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي ٢٩٨/٣، المرافق على الموافق لماء العينين ٤٨٣/٢، القواعد الأصولية عند الإمام الشاطبي د. الجيلالي الميرني ص ٣٨٥.

الحرج، كما إذا وجدنا التيمم شرع عند مشقة طلب الماء، والصلاة قاعدةً عند مشقة طلب القيام، والقصر والفطر في السفر، والجمع بين الصلاتين في السفر والمرض والمطر، وغير ذلك من الجزئيات الكثيرة التي يحصل من مجموعها تواتر معنوي يفيد قصد الشارع لرفع الحرج، وعلى ذلك فإننا نحكم بمطلق رفع الحرج في الأبواب كلها؛ عملاً بالاستقراء، فكأنه عموم لفظي^(١).

وكذلك: فالضرر يجب رفعه وإزالته في الشريعة الإسلامية بصفة عامة، ويدل لهذا العموم: أن استقراء مواقع المعنى يفيد أن التكاليف الشرعية كلها روعي فيها إزالة الضرر؛ بدلالة مراعاة إزالة الضرر في: الرد بالعيب، وجميع أنواع الخيار: من اختلاف الوصف المشروط، والتغدير، وإفلاس المشتري، وغير ذلك، والحجر بأنواعه، والشفعة؛ لأنها شرعت لدفع ضرر القسمة، والقصاص، والحدود، والكفارات، وضمان المتلفات، والقسمة، ونصب الأئمة والقضاة، ودفع الصائل، وقتال المشركين عند وجود سببه، والبغاة، وفسخ النكاح بالعيوب، أو الإعسار، إلى غير ذلك من جزئيات كثيرة يحصل من مجموعها قصد الشارع لرفع الضرر وإزالته؛ وعليه كان الحكم بمطلق إزالة الضرر في الأبواب كلها؛ عملاً بالاستقراء، فهو بمنزلة العموم اللفظي^(٢).

أدلة القاعدة :

استدل الجمهور لهذه القاعدة، بالاستعمال اللغوي، المؤيد بكثير من النصوص الشرعية، من الكتاب والسنة، والوارد عن الصحابة من فهمهم لهذه النصوص، والمعقول:

(١) انظر: الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي ٢/٢٩٨، ٢٩٩، المرافق على الموافق لماء العينين

٢/٤٨٣، ٤٨٤، القواعد الأصولية عند الإمام الشاطبي د. الجيلالي الميرني ص ٣٨٥.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٤ دار الكتب العلمية.

١- أما المنقول :

أ- من القرآن الكريم يستدل عليه من المصادر التالية :

- في قصة سيدنا إبراهيم، عليه السلام، فإنه لما سمع قول الملائكة: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت: ٣١] فهم منه العموم، وأشفق من ذلك وخاف الهلاك على لوط، فقال: ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾ [العنكبوت: ٣٢]، ولم يسكن قلبه حتى أجابوا بتخصيص لوط من ذلك العموم بقولهم: ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أَمْرَاتَهُ﴾ [العنكبوت: ٣٢]، واستثناء امرأته - أيضاً - يدل على أن اللفظ للعموم، وإلا لما احتيج إلى استثناءها، والأهل هنا اسم جنس مضاف؛ فدل الدليل على أن سيدنا إبراهيم فهم العموم وأخذ به^(١).

- لما نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، وكانت «ما» مفيدة للعموم فتعم كل معبود من دون الله، فهم عبد الله بن الزبعرى منه هذا العموم، فقال: «لأخصمن محمداً» وجاء إلى النبي ﷺ قائلاً له: أليس قد عبدت الملائكة؟ أليس قد عبد المسيح؟ فينبغي أن يكون هؤلاء حصب جهنم، والرسول ﷺ لم ينكر عليه فهمه، لكنه سكت ولم يجب حتى نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]^(٢)، فخصصت به الآية الأولى.

(١) انظر: الفصول ١/٢٦٩، المعتمد ١/٣٢٧، العدة ١/٣١٤، أحكام الفصول ص ١٣٤، القواطع ١/١٥٧، ٢٩٨، أصول السرخسي ١/٣٠٢، الإحكام ١/٣٣١، النهاية للهندي ١٩٢٩/٥.

(٢) رواه الطبراني في الكبير ١٢/١١٨ - ١١٩ رقم (١٢٧٣٩)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣/١٥ (٩٨٦)، ١٨ (٩٨٨)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/٦٩: فيه عاصم بن بهدلة وقد وثق وضعفه جماعة.

فهنا قد احتج ابن الزبيري على النبي ﷺ بعموم اللفظ، وهو من أهل اللسان وفهمه وقوله حجة في اللغة، ولم ينكر النبي ﷺ عليه ذلك، وإنما أجيب بالتخصيص وأن الملائكة والمسيح غير داخلين في عموم اللفظ، ولو كان اللفظ لا يقتضي العموم؛ لما احتج به، ولأنكر عليه النبي ﷺ، كما أن من المقرر أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِيكَ سَبَقَتْ﴾ قام مقام الاستثناء، ولولا تقرير السؤال؛ لما احتج إلى صرف اللفظ عمن سبقت له الحسنی^(١).

- لما نزل قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥] قال ابن أم مكتوم: إني ضرير البصر ولو أستطيع الجهاد معك لجاهدت، فنزل قوله تعالى: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾^(٢)، فشمّل الضرير وغيره عموم لفظ المؤمنين، ولما فهم ابن أم مكتوم العموم أقره النبي ﷺ على فهمه، ثم بين له أن العام مخصوص؛ لما نزل قوله تعالى: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾^(٣).

- لما نزل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] شق ذلك على الناس، وقالوا: يا رسول الله فأينا لم يظلم نفسه؟ قال: «إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: ﴿يَبْنَى لَا تُشْرِكُ بِاللَّهِ إِنَّكَ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]؛ إنما هو الشرك»^(٤).

(١) انظر: العدة ٣١٤/١، أحكام الفصول ص ١٣٤، قواطع الأدلة ١٥٧/١، المستصفى ٤٤/٢، ٤٣،

الروضة ١١٣/٢، الإحكام ٣٣١/١، العقد المنظوم للقرافي ص ٣٤٢، ٣٤٣، فوائح الرحموت ٣٦٣/١.

(٢) رواه البخاري ٤٧/٦ - ٤٨ (٤٥٩٢) واللفظ له، ورواه بلفظ مقارب ٢٥/٤ (٢٨٣٢)، عن زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري رضي الله عنه.

(٣) انظر: المستصفى ٤٣/٢، روضة الناظر ١١٣/٢.

(٤) رواه البخاري ١٦٣/٤ (٣٤٢٩) وفي مواضع آخر، ومسلم ١١٤/١ - ١١٥ (١٢٤) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

فقد دل الحديث على أنهم فهموا العموم من الآية، وشق ذلك عليهم لعلمهم بملابسة الإنسان للظلم دومًا، فراجعوا النبي ﷺ فوضح لهم المقصود بالظلم هنا، وأنه ظلم النفاق والكفر والشرك^(١).

ب- من السنة :

فقوله ﷺ: «من جر ثوبًا من ثيابه من مخيلة؛ فإن الله لا ينظر إليه» فقالت أم سلمة، رضي الله عنها: فكيف تصنع النساء بذيولهن؟ قال: يرخين شبرًا، قالت: إذا تنكشف أقدامهن، قال: «فيرخين ذراعًا، لا يزدن عليه»^(٢).

فأم سلمة - رضي الله عنها - فهمت من لفظ (مَن) العموم؛ لأنها تعرف لغة العرب، وأقرها النبي ﷺ على ذلك، ولم ينكر عليها، بل بين لها حكم النساء، وفي ذلك دليل على أن مقتضى (مَن) العموم^(٣).

ج- الوارد عن الصحابة :

فقد اتفق الصحابة، رضي الله عنهم، هم وأهل اللغة، على أن هناك صيغًا موضوعة للعموم وأنها تفيده، وأجروا ألفاظ القرآن والسنة على العموم، وورد عنهم أنهم كانوا يستدلون بهذه الصيغ على ذلك، وشاع ذلك فيهم، ولم ينكره أحد؛ فكان إجماعًا منهم على أن هذه الصيغ حقيقة في العموم، فقد ثبت عنهم أنهم كانوا يستدلون على عموم الجلد على كل زانٍ وزانية غير محصنين بقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]، وذلك يفيد أن اسم الجنس المحلى بأل للعموم^(٤)، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾

(١) انظر: المستصفى ٤٤/٢.

(٢) رواه أحمد ١٥٨/٩ (٥١٧٢)، والترمذي ٢٢٣/٤ (١٧٣١)، والنسائي ٢٠٩/٨ (٥٣٣٦) من حديث

ابن عمر رضي الله عنهما، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٣) انظر: العام ودلالاته على الأحكام د. محمد عبد العاطي ص ٨٤ دار النهضة العربية.

(٤) انظر: المستصفى ٤٣/٢، روضة الناظر ١١٢/٢، الإحكام ٣٣٢/١، منتهى الوصول والأمل

ص ١٠٣، مختصر المنتهى مع شرح العضد ١٠٢/٢، معراج المنهاج ٣٥٢/١.

[المائدة: ٣٨] كانوا يستدلون به على أن كل سارق يقطع^(١).

ومن استدلالاتهم العديدة في ذلك، ما يلي:

أ- قد ثبت أن عمر - رضي الله عنه - قال للصدیق - رضي الله عنه - لما قاتل مانعي الزكاة: كيف تقاتلهم وقد قال النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم؟»^(٢)، ولم ينكر الصدیق ولا أحد من الصحابة عليه فهمه للعموم من لفظ (الناس) الذي هو اسم جمع محلى بأل، بل قال له الصدیق: إن النبي ﷺ قال: «إلا بحقها» والزكاة حق الأموال؛ فيقاتل من منع هذا الحق^(٣).

ب- كذلك فقد تمسك أبو بكر الصدیق - رضي الله عنه - بعموم الجمع المحلى بأل عندما قال له الأنصار: منا أمير ومنكم أمير؛ حيث قال لهم: يقول رسول الله ﷺ: «الأئمة من قریش»^(٤)، ولم ينكر عليه

(١) انظر: بيان المختصر ٤٨٦/١، الإبهاج ١١٢/٢، نهاية السؤل ٤٠٥/٢، تحفة المسؤول ٨٦/٣، شرح التلويح ٧٠/١، التقرير والتحجير ١٨٤/١، تيسير التحرير ١٩٧/١، إرشاد الفحول ٤٢٤/١.

(٢) رواه البخاري ١٠٥/٢ (١٣٩٩) وفي مواضع أخرى، ومسلم ٥١/١ (٢٠).

(٣) انظر: العدة ٣١٥/١، أصول السرخسي ١٣٥/١، المستصفى ٤٤/٢، بذل النظر ص ١٣٦، المحصول ٣٥٨/٢، المعالم ص ٨٦، الإحكام ٣٣١/١، منتهى الوصول والأمل ص ١٠٣، مختصر المنتهى مع العضد ١٠٢/٢، التحصيل ٣٥٣/١، العقد المنظوم ص ٣٧١، كشف الأسرار للنسفي ١٦٧/١، معراج المنهاج ٣٥٣/١، بيان المختصر ٤٨٦/١، الإبهاج ١١٣/٢، نهاية السؤل ٤٠٥/٢، تحفة المسؤول ٨٧/٣، التقرير والتحجير ١٨٤/١، تيسير التحرير ١٩٧/١، فواتح الرحمت ٢٦٢/١.

(٤) رواه أحمد ٣١٨/١٩ (١٢٣٠٧) و ٢٤٩/٢٠ (١٢٩٠٠)، والنسائي في السنن في الكبرى ٤٠٥/٥ (٥٩٠٩)، البزار ٣٢١/١٢ (٦١٨١) و ٤٧٦/١٣ (٧٢٧٤)، وأبو يعلى ٣٢١/٦ (٣٦٤٤)، والطبراني في الكبير ٢٥٢/١ (٧٢٥)، والأوسط له ٣١٨/٧ - ٣١٩ (٦٦٠٦)، والحاكم ٥٠١/٤ وصححه ووافقه الذهبي من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وقال الهيثمي في المجمع ١٩٢/٥، رجال أحمد ثقات.

الأنصار ذلك؛ فعلم أنه مفيد للعموم^(١).

ج- كذلك لما أنشد عثمان بن مظعون قول لبيد: «ألا كل شيء ما خلا الله باطل» قال: صدق، ولما أنشد بقية البيت «وكل نعيم لا محالة زائل» قال: كذب، فإن نعيم الجنة لا يزول^(٢)، ففهم منه العموم لأول وهلة، ولو لم يكن مقتضياً للعموم لما جاز تكذيبه^(٣).

ومثل هذا كثير قد ورد عن الصحابة رضي الله عنهم؛ فدل على أن الصيغ حقيقة في العموم، وإن استعملت في الخصوص فهو مجاز.

٢- وأما المعقول فوجوه كثيرة، منها:

أ- أن الحاجة ماسة إلى الألفاظ العامة لتعذر جمع الأحاد على المتكلم، فوجب أن يكون لها ألفاظ موضوعة حقيقة كألفاظ الأحاد والخصوص؛ إذ الغرض من وضع اللغة الإعلام والإفهام^(٤).

ويدل له: أن العرب فرق بين الواحد والاثنين والثلاثة؛ فقالوا:

(١) انظر: المحصول ٣٥٧/٢، الإحكام ٣٣٢/١، منتهى السؤل ص ١١٧، مختصر المنتهى مع العضد ١٠٣/٢، العقد المنظوم ص ٣٦٩، ٣٧٠، معراج المنهاج ٣٥٣/١، بيان المختصر ٤٨٦/١، ٤٨٨، الإبهاج ١١٣/٢، نهاية السؤل ٤٠٥/٢، تحفة المسؤول ٨٧/٣، التقرير والتحبير ١٨٤/١، تيسير التحرير ١٩٧/١، فوائح الرحموت ٢٦٣/١، أصول الشيخ زهير ٢١٢/٢.

(٢) رواه الطبراني في الكبير ٣٤/٩ (٨٣١٦) عن عروة بن الزبير به، وقال الهيثمي في المجمع ٣٤/٦، رواه الطبراني هكذا مرسلًا، وفيه ابن لهيعة أيضًا.

(٣) انظر: العدة ٣١٧/١، بذل النظر ص ١٣٤، ١٣٥، الروضة ١١٣/٢، المحصول ٣٤٠/٢، الإحكام ٣٣٢/١، منتهى الوصول ص ١٠٣، مختصر المنتهى مع العضد ١٠٣/٢، التحصيل ٣٤٩/١، العقد المنظوم ص ٣٤٨، ٣٤٩، أصول الشيخ زهير ٢١٢/٢.

(٤) انظر: المعتمد ١٩٥/١، واللمع ص ١٥، أحكام الباجي ص ١٣٨، القواطع ١٦٠/١، مختصر المنتهى مع العضد ١٠٢/٢، ١٠٣، شرح التلويح ٧٠/١، البحر المحيط ١٧/٣، ١٨، إرشاد الفحول ٤٢٤/١.

«رجل، ورجلان، ورجال»، كما فرقت بين الأعيان في الأسماء؛ فقالوا: «رجل، وفرس، وحمار»، فلو كان احتمال لفظ الجمع للواحد والاثنين كاحتماله؛ لما زاد لم يكن لهذا التفريق معنى؛ فأفاد بأن العموم مما تدعو الحاجة إلى العبارة عنه في مخاطبتهم، ولا بد أن يكونوا قد وضعوا له لفظاً يدل عليه كما وضعوا لكل ما يحتاجون إليه من الأعيان^(١).

ب- أن الوالد إذا قال لولده: (لا تضرب أحداً) فهم منه العموم، حتى لو ضرب واحداً عد مخالفاً، والتبادر دليل الحقيقة، والنكرة في سياق النفي للعموم حقيقة؛ فللعموم صيغة^(٢).

ج- لو لم تكن هذه الصيغ موضوعة حقيقة للعموم لما جاز الاستثناء منها، لكنه يجوز أن يستثنى منها ما يشاء من الأفراد بالاتفاق؛ فدل على أنها للعموم، وبيان الملازمة: أن الاستثناء هو إخراج ما لولاه لوجب دخوله في المستثنى منه، فقوله تعالى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ﴾ [العنكبوت: ١٤] لولا الاستثناء لكان حكم الخمسين حكم الألف كلها؛ فلزم كون كل الأفراد واجبة الاندراج، ولا معنى للعموم إلا ذلك^(٣).

(١) انظر: الفصول ٤٩/١، ٥٠، واللمع ص ١٥، القواطع ١٥٨/١.

(٢) انظر: منتهى الوصول والأمل ص ١٠٣، مختصر المنتهى مع العضد ١٠٢/٢، بيان المختصر ٨٧/١، حاشية السعد على العضد ١٠٢/٢، إرشاد الفحول ١٠٢/١، ٤٢٤.

(٣) انظر: المعتمد ٢٠٣/١، الإحكام للباغي ص ١٣٧، قواطع الأدلة ١٦١/١، العقد المنظوم ص ٣٣٧، ٣٤٢، الإبهاج ١١١/٢، نهاية السؤل ٤٠٤/٢، ٤٠٥، أصول الفقه للشيخ زهير ٢١٠/٢.

تطبيقات القاعدة :

١- ذهب المالكية إلى أن الذمي يملك بالإحياء؛ استدلالاً بقوله ﷺ: «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له»^(١)، فلما كانت (من) الشرطية موضوعة في لغة العرب للعموم؛ بنوا عليه ذلك الحكم؛ لأن الذمي مندرج تحت هذا العموم^(٢).

٢- كذلك استدلوا مع الجمهور^(٣) على أن كل ما فضل عن ذوي السهام فهو للعصبة بقوله عليه الصلاة والسلام: «ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر»^(٤)، وهذا بناء على ما تقرر من أن (ما) الشرطية موضوعة عند العرب للعموم.

٣- ذهب الجمهور^(٥) إلى أن المرأة العاقلة البالغة إذا عقدت النكاح بنفسها فنكاحها باطل؛ استدلالاً بقوله ﷺ: «أیما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها؛ فنكاحها باطل»^(٦)؛ وهذا بناء على أن (أي) الشرطية موضوعة في لغة العرب للعموم.

٤- احتج الشافعية على أن الذمي يلزمه الظهار بعموم قوله تعالى:

(١) رواه أبو داود ٥١٠/٣ (٣٠٦٨)، والترمذي ٦٦٢/٣-٦٦٣ (١٣٧٨)، والنسائي في الكبرى ٣٢٥/٥ (٥٧٢٩) من حديث سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل رضي الله عنه، وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

(٢) انظر: مفتاح الوصول للتلسماني ص ٦٠.

(٣) انظر: مفتاح الوصول ص ٦٠.

(٤) رواه البخاري ١٥٢/٨ (٦٣٧) وفي مواضع، ومسلم ١٢٣٣/٣-١٢٣٤ (١٦١٥) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(٥) انظر: مفتاح الوصول للتلسماني ص ٦١.

(٦) رواه أحمد ٢٤٣/٤٠ (٢٤٢٠٥)، والترمذي ٤٠٧/٣-٤٠٨ (١١٠٢)، والنسائي في الكبرى ١٧٩/٥ (٥٣٧٣)، وابن ماجه ٦٠٥/١ (١٨٧٩)، والدارمي ٦٢/٢ (٢١٩٠)، وقال الترمذي: حديث حسن.

﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾ [المجادلة: ٣]؛ بناء على أن الموصولات تفيد العموم بأصل الوضع في لغة العرب^(١).

٥- احتج بعض المالكية^(٢) على أن عتق الكافر إذا كان أعلى ثمنًا فهو أفضل من عتق المسلم إذا كان دونه في الثمن، بما روي: أنه سئل رسول الله ﷺ: أي الرقاب أفضل؟ فقال: «أغلاها ثمنًا»^(٣)، واستدلّاه بهذا الحديث؛ بناء على أن (أي) الشرطية موضوعة للعموم لغة، وتفيده فيما دخلت عليه، وأنه عم جوابها^(٤).

٦- استدل بعض المالكية على أن بيع كلب الصيد لا يجوز، بقوله ﷺ: «ثمن الكلب حرام»^(٥)، وقالوا: الكلب مفرد محلى بآل فيفيد العموم، وعليه؛ فالكلب لا يحل بيعه بحال، للصيد أو لغيره؛ وهذا بناء على أن الألف واللام إذا دخلت على الاسم أفادت فيه العموم في لغة العرب^(٦).

٧- استدل بعض المالكية على أن سؤر الكلب طاهر، بما ورد أنه ﷺ سئل: أيتوضأ بما أفضلت الحمر؟ قال: «نعم»، وبما أفضلت السباع»^(٧)، فد(السباع) جمع محلى بآل فيفيد العموم، أي: كل

(١) انظر: مفتاح الوصول للتلمساني ص ٦١.

(٢) هو ابن القاسم، انظر: مفتاح الوصول للتلمساني ص ٦١.

(٣) رواه البخاري ١٤٤/٣ (٢٥١٨)، ومسلم ٨٩/١ (٨٤) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٤) انظر: مفتاح الوصول للتلمساني ص ٦١.

(٥) جزء من حديث رواه الدارقطني ٣٨٧/٣ (٢٨١٤)، والطبراني في الكبير ١٢/١٠٢ (١٢٦٠١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٦) انظر: مفتاح الوصول للتلمساني ص ٦٨، ٦٩.

(٧) رواه الدارقطني ١٠١/١ (١٧٦)، البيهقي في الكبرى ٢٤٩/١ (١٢٢٢) وفي المعرفة ٣١٣/١ (٣٦٨) من حديث جابر رضي الله عنه.

السباع، والكلب سبع، فيندرج في عموم السباع، فسؤره طاهر^(١).

٨- استدل بعض الفقهاء على أن النبيذ حرام، بقوله ﷺ: «كل شراب أسكر فهو حرام»^(٢)، كما استدل بعضهم على أن الزوج لا يكون ولياً في النكاح، بقوله ﷺ: «كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح، خاطب، وولي، وشاهدا عدل»^(٣)؛ وذلك لأن (كل) موضوعة في لغة العرب للدلالة على العموم، فإذا دخلت على اسم أفادت فيه العموم، والنبيذ من جملة المسكرات، كما أن الزوج من جملة الأربعة، فإذا كان هو الولي كان الحضور ثلاثة^(٤).

٩- إذا قال لجماعة: يبعوا هذه السلعة، أو وكلتكم في بيعها، أو وكلت فلاناً وفلاناً، أو قال: أوصيتكم على أولادي، أو قالت المرأة لأوليائها الذين في درجة واحدة: زوجوني، فالأصح في الجميع، كما قاله الرافعي: اشتراط الاجتماع؛ للتعبير في الجميع بصيغ العموم الموضوع له عند العرب حقيقة^(٥).

د. أسعد الكفراوي

* * *

(١) انظر: مفتاح الوصول للتمساني ص ٦٨، ٦٩.

(٢) رواه البخاري ١٠٥/٧ (٥٥٨٥) (٥٥٨٦)، ومسلم ١٥٨٥/٣ - ١٥٨٦ (٢٠٠١)/(٦٧) (٦٨) من حديث عائشة رضي الله عنه.

(٣) رواه الدارقطني ٢٢٤/٣ (١٩) من حديث عائشة رضي الله عنه، بلفظ: «لا بد في النكاح من أربعة الولي والزوج والشاهدين».

(٤) انظر: مفتاح الوصول للتمساني ص ٦٨، ٦٩.

(٥) انظر: التمهيد للإسنوي ص ٣٩٦.

رقم القاعدة: ٢٠٢١

نص القاعدة: أَدَوَاتُ الشَّرْطِ تُفِيدُ الْعُمُومَ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة:

- ١ - العموم يتلقى من أدوات الشرط^(٢).
- ٢ - أدوات الشرط من ألفاظ العموم^(٣).
- ٣ - أسماء الشروط من صيغ العموم^(٤).
- ٤ - من صيغ العموم أسماء الشرط^(٥).

(١) انظر: المدخل لابن بدران ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، وفي معناها: « أسماء الشروط تفيد العموم في كل ما تصلح لسه » مفتاح الوصول للتلمساني ص ٦٥ ، و« أدوات الشرط تدل على استغراق جميع الأفراد دلالة قطعية » نشر البنود على مراقي السعود لسدي عبد الله بن الحاج إبراهيم الشنقيطي العلوي ١/ ١٧١.

(٢) المنخول من تعليقات الأصول للغزالي ص ١٤٠ دار الفكر.

(٣) انظر: مختصر الروضة وشرحه للطوفي ٢/ ٤٦٥ ، ٤٦٧ مؤسسة الرسالة ، روضة الناظر لابن قدامة ١٢/ ٢ مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.

(٤) البحر المحيط للزركشي ٢/ ٨٢ ط الكويت.

(٥) التحجير شرح التحرير للمرداوي ٥/ ٢٣٤٥ ، وفي معناها: « صيغ الشرط من صيغ العموم » انظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم ص ٤٤٧.

قواعد ذات علاقة :

- ١- ألفاظ العموم تقتضي العموم بالوضع^(١). (أصل).
- ٢- الاستثناء معيار العموم^(٢). (مكملة).
- ٣- الألف واللام تفيد العموم^(٣). (قسيم).
- ٤- ألفاظ التأكيد تدل على العموم^(٤). (قسيم).
- ٥- أسماء الاستفهام تفيد العموم^(٥). (قسيم).
- ٦- الأسماء الموصولة تفيد العموم^(٦). (قسيم).
- ٧- ألفاظ الجموع تفيد العموم^(٧). (قسيم).
- ٨- ألفاظ النفي تفيد العموم^(٨). (قسيم).

-
- (١) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٧٥/٢، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٢) نهاية السؤل للإسنوي ٢٨٥/١، و٣٠٧، سلاسل الذهب للزركشي ص ٢٢٤، التحبير شرح التحرير للمرداوي ٢٣١٨/٥، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٣) انظر: الذخيرة للقرافي ٢٣٩/١، و٢٨٥/٨، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٥١، وفتاوى السبكي لتقسي الدين السبكي ٤٥/١، البحر المحيط لأبي حيان ٥٨/٢، الإبهاج لابن السبكي ٣٩٥/٢، ٣٣/٣، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «المعرف بال يفيد العموم».
- (٤) التبصرة في أصول الفقه للشيرازي ص ٦٢، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٥) انظر: مسلم الثبوت لابن عبد الشكور مع شرحه، فواتح الرحموت لبعد العلي الأنصاري اللكنوي ١٩٧/١، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٣٩٨، منهاج الوصول لأحمد المرتضى ٣١٠/١، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٦) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ص ٤١٧، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٧) انظر: المستصفى للغزالي ١١٠/٢، المحصول لابن العربي ص ٧٤، روضة الناظر لابن قدامة ١١/٢.
- (٨) انظر: المستصفى للغزالي ١١٠/٢.

شرح القاعدة :

تقرر القاعدة^(١) أن من الصيغ الموضوعة للعموم: أدوات الشرط، فصيغ الشرط وأدواته مما يستفاد منها العموم بأصل الوضع اللغوي، فإذا ربط بها الشخص حكماً اقتضى ذلك الاستغراق.

وهي نحو عشرين صيغة^(٢): النكرة في الشرط، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

والاسم الموصول إذا كانت الصلة فعلاً أو ظرفاً، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْأَيْلِ وَالتَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤] فالموصول مع صلته يفيد معنى الشرطية، وإن كان حقيقة ليس من أدوات الشرط، والنكرة الموصوفة إذا كانت الصفة فعلاً أو ظرفاً، نحو قولك: (أي رجل يأتيني فله درهم)، أو: (كل رجل في الدار فله درهم).

والعموم وإن حصل فيما سبق من ألفاظ: «أي، أو كل، أو الموصول»، فهو حاصل أيضاً مما انضم إلى هذه الصيغ من الضوابط والقيود، التي جعلت فيها معنى الشرطية.

(١) انظر في القاعدة: المحصول لابن العربي ص ٧٤، المعالم في أصول الفقه للفخر الرازي ص ٨٤، ٨٥، روضة الناظر لابن قدامة ١٢/٢، العقد المنظوم في الخصوص والعموم ص ٤٤٧ وما بعدها، شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٦٥/٢ وما بعدها، أصول الفقه لابن مفلح ٧٦٦/٢، مفتاح الوصول للتلسماني ص ٦٥ وما بعدها، البحر المحيط للزركشي ٨١/٣ وما بعدها، التحبير شرح التحرير للمرداوي ٢٣٤٥/٥ وما بعدها، نشر البنود على مراقي السعود للشنقيطي ١٧٢/١، المدخل لابن بدران ص ٢٣٩، شرح طلعة الشمس لابن حميد السالمي ٩٠/١ وما بعدها، منهاج الوصول لأحمد المرتضى ٣٠٩/١.

(٢) انظرها بالتفصيل في: العقد المنظوم في الخصوص والعموم للقرافي ص ٢٣٣، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٦٢، ٢٧٩، ٢٨٢، ٤٤٧ وما بعدها.

ومنها: «ما»، وهي تفيد العموم في غير أولي العلم، نحو قوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، وكقولنا: (ما تصنع أصنع).

و«مهما»، وأصلها (ما) الشرطية إذا لحقت ألفها (ما) الزائدة، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، وقولنا: (مهما تذاكر تنجح)، وأصلها: (ما ما) قلبت الألف الأولى هاء، فصارت: (مهما)، وقال بعضهم: إنها مركبة من «مه»، و«ما» الشرطية.

و«مَنْ» تفيد العموم في أولي العلم إذا كانت شرطية، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]، وقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا﴾ [النمل: ٨٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]، وقوله ﷺ: «من قتل قتيلا فله سلبه»^(١)، وقوله: «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له»^(٢)، وقولنا: (من يأتي فله درهم).

و«أي» وهي تفيد العموم فيما أضيفت إليه من أولي العلم وغيرهم، أي من الأشخاص والأزمنة والأمكنة والأحوال إذا كانت شرطية^(٣)، كقوله تعالى:

(١) رواه البخاري ٩٢/٤ (٣١٤٢) وفي مواضع، ومسلم ٣/١٣٧٠-١٣٧١ (١٧٥١) من حديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه.

(٢) رواه أبو داود ٣/٥١٠ (٣٠٦٨)، والترمذي ٣/٦٦٢-٦٦٣ (١٣٧٨)، والنسائي في الكبرى ٥/٣٢٥ (٥٧٢٩) من حديث سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل رضي الله عنه، وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

(٣) انظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٥٢ ومعه شرح التنقيح لحللولو، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٣/١٢٢.

﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقوله ﷺ: «أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها؛ فنكاحها باطل»^(١)، ونحو: أي شيء تصنع أصنع، وأيهم يأتني أكرمهُ و«حيث»^(٢)، وهي للعموم في الأمكنة، نحو: (حيث تجلس أجلس)، ولا تكون (حيث) للعموم إذا كانت خبرية، نحو: (جلست حيث جلس زيد)؛ فإنك عممت حكم الشرط في جميع البقاع، ولم تخبر عن جلوسك في جميع البقاع.

ومنها: «حيثما»، نحو: (حيثما تجلس أجلس)، وهي أبلغ من (حيث) إذا جعلت وحدها شرطاً.

ومنها: «أينما»، كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، وكقولنا: (أينما تجلس أجلس)، و(أينما) أبلغ من قولك: «أين» إذا جعلت شرطاً.

و«كيفما»، وهي للعموم في الهيئة والكيفية، نحو: كيفما تفعل أفعل مثله، وكيفما تصنع أصنع؛ فقد عممت حكم ربط فعلك وصنيعك بفعله وبصنيعه في جميع الصور.

و«متى ما»، وهي لعموم الأزمنة، نحو (متى ما تسافر أسافر معك)، بزيادة (ما) على (متى)، فإنها تقوي عمومها، وهي مع (ما) أقوى في العموم منها وحدها، ففي المثال السابق أبلغ في التأكيد والعموم من: (متى تسافر أسافر معك).

(١) رواه أحمد ٢٤٣/٤٠ (٢٤٢٥٠)، والترمذي ٤٠٧/٣-٤٠٨ (١١٠٢)، والنسائي في الكبرى ١٧٩/٥ (٥٣٧٣)، وابن ماجه ٦٠٥/١ (١٨٧٩)، والدارمي ٦٢/٢ (٢١٩٠) من حديث عائشة رضي الله عنها، وقال الترمذي: حديث حسن.

(٢) و(حيث) فيها ست لغات، أولها: حيث، ثانيها: حيث بفتح الثاء، ثالثها: حيث بكسر الثاء، رابعها: حوْث بضم الثاء والواو، خامسها: حوْث بفتح الواو والثاء، سادسها: حوْث بكسر الواو والثاء، وهذه اللفظة تستعمل في الشرط مع كل لغاتها انظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم للقرافي ص ٢٧٩، ٤٤٨.

و«إذا» ظرف للحال من غيرها، نحو: (إذا جئتني أكرمك)، فقد ربطت إكرامك بمجيئه في جميع الأزمنة، حتى إنه لو جاءك في زمان ولم تكرمه استحققت العتب.

و«إذا ما»، نحو: إذا ما جئتني أكرمك، وهي أبلغ من (إذا) وحدها.

و«إذا ما»، وهي (إذا) إن اتصلت بها (ما)، فلا تكون للشرط إلا إذا اتصلت بها (ما)، بخلاف (إذا) فإنها تكون شرطاً وحدها، ومثال (إذا ما): قول الشاعر^(١):

إذا ما أتيت إلى الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمأن المجلس

و«كلما»، نحو: كلما جئتني أكرمك، فقد عممت حكم الإكرام بمجيئه في جميع الصور والأحوال.

أدلة القاعدة :

يدل لهذه القاعدة عدة أدلة، أهمها:

١- أن هذه الصيغ إذا أطلقت تبادر وسبق إلى الفهم منها العموم، والتبادر علامة الحقيقة^(٢).

٢- أنه يجوز الاستثناء من صيغ الشرط السابقة كلها، فإذا قلت مثلاً: (من دخل داري أكرمه) جاز الاستثناء فتقول: (إلا فلان)، والاستثناء معيار وقرينة العموم^(٣).

(١) البيت لعباس بن مرداس، انظر: خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي ٢٩/٩.

(٢) انظر: العقد المنظوم للقرافي ص ٤٤٩.

(٣) انظر: المعتمد لأبي الحسين البصري ٢٠٣/١، العدة لأبي يعلى ٣٢١/١، والتلخيص لإمام الحرمين ٢٤/٢، المحصول للفخر الرازي ٣٢٥/٢، المعالم له ص ٨٤، الإحكام للآمدي ٣٣٣/١، منتهى السؤل له ص ١١٧، العقد المنظوم للقرافي ص ٣٣٧، ٤٤٨، الحاصل لتاج الدين الأرموي ٥٠٨/١، التحصيل لسراج الدين الأرموي ٣٤٦/١، إرشاد الفحول ٤٣٠/١ ط دار الكتبي.

٣- أن الممثل لمؤدى العموم المستفاد من هذه الصيغ يستحق الثناء، والمخالف لمؤداه يستحق الذم، فإذا قال مثلاً: من دخل داري فله درهم، فأعطى كل من دخل الدار: استحق المدح والثناء وامتنع الاعتراض عليه، وإن حرم بعض الداخلين فلم يعطه؛ استحق اللوم والعتاب؛ فدل ذلك على أن صيغ الشرط هذه تستخدم للدلالة على العموم^(١).

وبالجملة: فإن هذه القاعدة يدل لها كل ما يدل للقاعدة الأم: «ألفاظ العموم تقتضي العموم بالوضع»^(٢)؛ لأن قاعدتنا فرع عنها، وما يدل للأصل يدل لفرعه ضرورة.

تطبيقات القاعدة :

مما يتفرع على هذه القاعدة:

١- استدل من قال بأن جلد الكلب يطهر بالدباغ، بقوله ﷺ: «أيما إهاب دبغ فقد طهر»^(٣)، وقالوا بأن (أيما) شرط، و(إهاب) نكرة، والنكرة إذا وقعت في سياق الشرط أفادت العموم، فيدخل تحتها كل ما يطلق عليه مسمى الإهاب، ومن ذلك ما لا يؤكل لحمه كالكلب والخنزير، كما أن (أي) الشرطية موضوعة للعموم، وإن لم يصحبها نكرة^(٤).

(١) انظر: العقد المنظوم للقرافي ص ٤٤٩، نهاية الوصول للهندي ١٢٨٨/٤ وما بعدها.

(٢) هذه القاعدة تم تناولها بهذا اللفظ في قسم القواعد الأصولية.

(٣) رواه بهذا اللفظ أحمد ٣/٣٨٢ (١٨٩٥)، والترمذي ٢٢١/٤ (١٧٢٨)، والنسائي ١٧٣/٧ (٤٢٤١)، وابن ماجه ١١٩٣/٢ (٣٦٠٩)، ورواه مسلم ٢٧٧/١ (٣٦٦) بلفظ: «إذا دبغ الإهاب فقد طهر»، كلهم من حديث عبد الله بن عباس وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٤) انظر: مفتاح الوصول للتلسماني ص ٦٠، ٦٧، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ٢٥/١، البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم ١/١١١، تحرير القواعد ومجمع الفوائد لوليد السعيدان ٣٠١/٢.

٢- لو قال الإمام: «من قتل قتيلا فله سلبه» كان عاماً، حتى لو قتل رجل اثنين فأكثر استحق سلبهما أو سلبهم، ويستحق السلب من يستحق السهم أو الرضخ - وهو ما يستحق من الغنيمة دون السهم بتقدير الإمام - فيشمل الذمي، والتاجر، والمرأة، والصبيان، فيأخذ هؤلاء كلهم إن قتلوا غيرهم في الحرب، وكل هذا مستفاد من عموم الصيغة؛ لأن «مَنْ» الشرطية للعموم؛ فكانت للعموم في كل قاتل النكرة، كما أن «قتيلا» وقعت في سياق الشرط؛ فكانت للعموم في كل مقتول^(١).

٣- ذهب الجمهور إلى أن المرأة العاقلة البالغة إذا عقدت النكاح بنفسها؛ فنكاحها باطل؛ استدلالاً بقوله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَنْكَحْتَ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا؛ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»^(٢)، وهذا بناء على أن (أي) الشرطية موضوعة في لغة العرب للعموم^(٣).

٤- استدل الجمهور على أن كل ما فضل عن ذوي السهام فهو للعصبة بقوله عليه الصلاة والسلام: «أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَلْأُولَى رَجُلٌ ذَكَرٌ»^(٤)، وهذا بناء على ما تقرر من أن (ما) الشرطية موضوعة عند العرب للعموم^(٥).

(١) انظر: الوصول إلى قواعد الأصول للتمرتاشي ص ١٤١، والتحقيق الباهر لهبة الله أفندي ٣/٣٧ ب، وراجع: المسودة لآل تيمية ص ١٠٣، القواعد لابن اللحام ص ٢٦٨.

(٢) تقدم تخريجه في فقرة الشرح.

(٣) انظر: المدونة لسحنون ١٠٦/٢، الأم للشافعي ١٣/٥، بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد ٩/٢، المغني لابن قدامة ٦/٧، ١٧، تكملة المجموع للسبكي ٣٥٢/١١، مفتاح الوصول للتلمساني ص ٦١، ٦٧.

(٤) رواه البخاري ١٥٢/٨ (٦٧٣٧) وفي مواضع، ومسلم ١٢٣٣/٣ - ١٢٣٤ (١٦١٥) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(٥) انظر: المبسوط للسرخسي ٢٩/٢٦٢، الوسيط للغزالي ٤/٣٤٦، الذخيرة للقرافي ١٣/٥١، تبين الحقائق للزيلعي ٦/٢٣٠، مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص ٦٠ - ٦٥.

٥- ذهب المالكية إلى أن الذمي يملك الأرض بإحيائها؛ استدلالاً بقوله ﷺ: «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له»^(١)، فلما كانت (من) الشرطية موضوعة في لغة العرب للعموم، بنوا عليه ذلك الحكم؛ لأن الذمي مندرج تحت هذا العموم^(٢).

٦- روى مسلم في صحيحه أن رسول الله ﷺ قال: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب فهي خداج - ثلاثاً - غير تمام»^(٣)، فقوله (من صلى) صيغة شرط، وقوله (صلاة) نكرة، فهي نكرة في سياق الشرط، والنكرة في سياق الشرط تعم، فيدخل تحت هذا العموم جميع الصلوات ومنها صلاة الجنائز، وبهذا يظهر ضعف من قال: قراءة الفاتحة فيها سنة، فإذا تركها فلا شيء عليه، لكن هذا تخصيص للعموم بلا دليل، فإن صلاة الجنائز تدخل تحت مسمى الصلاة فتكون داخلة في هذا العموم صادقاً عليها حكمه، فمن صلى صلاة الجنائز ولم يقرأ ب فاتحة الكتاب فصلاته ناقصة، ويؤيده: ما ورد مرفوعاً: «لا صلاة لمن لم يقرأ ب فاتحة الكتاب»^(٤)، فقوله: «لا صلاة» نكرة في سياق النفي فتعم^(٥).

٧- احتج الجمهور على قتل المرتدة، بقوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه»^(٦)؛ لأن (من) شرطية، فتفيد العموم في ذوي العلم ذكوراً أو إناثاً^(٧).

(١) تقدم تخريجه في فقرة الشرح.

(٢) انظر: مفتاح الوصول للتلمساني ص ٦٠ - ٦٥.

(٣) رواه مسلم في صحيحه ٢٩٦/١ (٣٩٥)/(٣٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) رواه البخاري ١٥١/١ - ١٥٢ (٧٥٦)، ومسلم ٢٩٥/١ (٣٩٤)/(٣٤) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٥) انظر: تحرير القواعد ومجمع الفوائد لوليد السعيدان ٣٠١/٢.

(٦) رواه البخاري ٦١/٤ - ٦٢ (٣٠١٧)، ١٥/٩ (٦٩٢٢) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(٧) انظر: مفتاح الوصول للتلمساني ص ٦٥.

٨- احتج بعض الفقهاء على أن المسبوق في الصلاة قاضٍ في الأفعال والأقوال، بقوله ﷺ: «فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاقضوا»^(١)، و(ما) شرطية فتفيد العموم في كل فائت، فصلاة الفائت مع الإمام من قبيل القضاء، سواء أكان من قبيل الأقوال أو الأفعال^(٢).

٩- لو قال: (إن لبست ثوبًا، أو أكلت طعامًا، أو شربت شرابًا، فكذا)، فإنه يعم الجميع، فيعم جميع الأثواب، أو جميع الأطعمة، أو جميع الأشربة، ويقع الجزاء الذي علق على الشرط بفعل أي من هذه الأشياء؛ لأنه نكرة في سياق الشرط، والنكرة في سياق الشرط تفيد العموم^(٣).

د. أسعد الكفراوي

* * *

(١) رواه بهذا اللفظ أحمد ١٩٢/١٢ (٧٢٥٠)، والنسائي ١١٤/٢ (٨٦١) من حديث أبي هريرة رضي

الله عنه، وهو في الصحيحين وغيرهما بلفظ: «وما فاتكم فأتوا».

(٢) انظر: مفتاح الوصول للتمساني ص ٦٦.

(٣) انظر: البناية للعينى ٢٥٣/٥، الوصول إلى قواعد الأصول للتمرتاشي ص ١٤٠.

رقم القاعدة: ٢٠٢٢

نص القاعدة: أَسْمَاءُ الاستِفْهَامِ تُفِيدُ الْعُمُومَ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

أسماء الاستفهام تفيد العموم في كل ما تصلح له^(٢).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - ألفاظ العموم تقتضي العموم بالوضع^(٣). (أصل).
- ٢ - الاستثناء معيار العموم^(٤). (مكملة).
- ٣ - أدوات الشرط تفيد العموم^(٥). (قسيم).

(١) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ص ٣٩٨، مسلم الثبوت لابن عبد الشكور مع الفواتح للأنصاري اللكنوي ١٩٧/١، منهاج الوصول لأحمد المرتضى ٣١٠/١، ٣١١.
(٢) انظر: مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول للتلسماني ص ٦٦، وفي معناها: «أسماء الاستفهام من ألفاظ العموم» انظر: إجابة السائل شرح بغية الآمل للصنعاني ص ٣٠١، ٣٠٢، و«أسماء الاستفهام من صيغ العموم» انظر: التحيير للمرداوي ٢٣٤٥/٥، شرح الكوكب المنير لابن النجار ١١٩/٣.

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٧٥/٢، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٤) نهاية السؤل للإسنوي ٢٨٥/١، ٣٠٧، وسلاسل الذهب للزركشي ص ٢٢٤، التحيير شرح التحرير للمرداوي ٢٣١٨/٥، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٥) انظر: المنحول من تعليقات الأصول للغزالي ص ١٤٠ دار الفكر، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

- ٤ - ألفاظ التأكيد تدل على العموم^(١). (قسيم).
- ٥ - المعرف بأل يفيد العموم^(٢). (قسيم).
- ٦ - الأسماء الموصولة تفيد العموم^(٣). (قسيم).
- ٧ - ألفاظ الجموع تفيد العموم^(٤). (قسيم).
- ٨ - ألفاظ النفي تفيد العموم^(٥). (قسيم).

شرح القاعدة :

(الاستفهام) لغة: طلب الفهم، واصطلاحاً: استعلام ما في ضمير المخاطب، وقيل: هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن^(٦).

المعنى الإجمالي للقاعدة: تقرر القاعدة أن من صيغ العموم^(٧): (أسماء الاستفهام) نحو: (مَنْ، وما، ومتى، وأين، وأي، وأيان، وأنى، وكيف، وكم).

ومن أمثلتها: قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥]،

(١) التبصرة في أصول الفقه للشيرازي ص ٦٢، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٢) الإبهاج لابن السبكي ٣٣٠/١، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٣) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ص ٤١٧، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٤) انظر: المستصفى للغزال ١١٠/٢، المحصول لابن العربي ص ٧٤، روضة الناظر لابن قدامة ١١/٢.

(٥) انظر: المستصفى للغزالي ١١٠/٢.

(٦) انظر: التعريفات للمرجاني ص ٣٧، التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ص ٥٩.

(٧) انظر: المحصول للرازي ٣١٧/٢، التخبير للمرداوي ٢٣٤٥/٥، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٤٠٢،

إجابة السائل للصنعاني ص ٣٠٢، فصول الأصول لخلفان السيائي ص ١٤٦ وما بعدها، أصول الفقه

للمظفر الشيعي ١٣٠/١ وما بعدها، الأصول من علم الأصول لمحمد بن صالح العثيمين ص ٣١ دار

ابن الجوزي.

وقوله: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَمْشِيكَ﴾ [طه: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ﴾ [الإسراء: ٥١]، وقوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بَعْرِيهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ [النمل: ٣٨]، ف(أي) عامة؛ لأن الكل أجابه عن نفسه بأنه يأتيه به، ومثله - أيضاً - قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ تَذَهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وقوله تعالى: ﴿يَنْزِعُ أُنَى لِّلْ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، وقوله تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ [الكهف: ١٩].

- فأما «مَنْ، وما»^(١)؛ فالأولى منهما: تفيد العموم في أولي العلم^(٢) إذا كانت شرطية أو استفهامية، والثانية «ما»: تفيد العموم في غير أولي العلم، إذا كانت شرطية أو استفهامية أيضاً^(٣).

(١) انظر فيهما: المعتمد لأبي الحسين البصري ١/١٩١، ١٩٤، ٢٠٠، العدة لأبي يعلى ١/٣٢١، ٣٢٢، اللع للشيرازي ص ١٤، البرهان لإمام الحرمين ١/٢٤٥ ق (٢٦١)، التلخيص له ١/١٥٢، القواطع للسمعاني ١/١٥٤، أصول السرخسي ١/١٥٥ وما بعدها، المستصفى للغزالي ٢/٣٦، المنحول له ص ١٤٦، المحصول ٢/٣١٧ وما بعدها، المعالم ص ٨٤، روضة الناظر ٢/١٠٨، الإحكام ١/٣٣٢، ٣٣٣، منتهى السؤل للآمدي ص ١١٧، الحاصل للتاج الأرموي ١/٥٠١، ٥٠٣ وما بعدها، التحصيل للسراج الأرموي ١/٣٤٥، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٥١، العقد المنظوم له ص ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥٢، كشف الأسرار للنسفي ١/١٧٩، ١٨٠ ومعه نور الأنوار للملا جيون، معراج المنهاج للجزري ١/٣٥٠، الإبهاج للسبكي وابنه ٢/٩٣، جمع الجوامع مع شرح المحلي والبناني ١/٤١٠، مفتاح الوصول للتلمساني ص ٦٠، ٦١، التمهيد للإسنوي ص ٤٠٠، زوائد الأصول له ص ٢٦٨، نهاية السؤل له ٢/٤٠١، ٤٠٢، تحفة المسؤول للرهبوني ٣/٨٦، شرح التلويع للتفتازاني ١/١٠٧، ١٠٨، البحر المحيط للزركشي ٣/٧٣ وما بعدها، إرشاد الفحول للشوكاني ١/٤٢٨ وما بعدها.

(٢) انظر: التمهيد للإسنوي ص ٤٠٠، وفيه: «قال ابن عصفور في (أمثلة المقرب) وشرحه: إنما اعتبرنا بأولي العلم دون العقل؛ لأن (من) تطلق على الله تعالى، كقوله: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾، والباري سبحانه يوصف بالعلم دون العقل»^١، انظر: نفس المعنى في: نهاية السؤل ٢/٤٠١.

(٣) انظر: المعتمد ١/٢٠٠، المحصول ٢/٣١١، ٣١٧، ٤٢٥، المعالم ص ٨٤، الإحكام للآمدي ١/٣٣٢، ٣٣٣، الإبهاج ٢/٩٣، التمهيد ص ٤٠٠، نهاية السؤل ٢/٤٠١.

ومثل «ما»: «مه، وم»؛ فإن (مه) هي (ما) الاستفهامية تقلب ألفها هاء، كما جاء في الخبر: قال أبو ذؤيب: «قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام، فقلت: مه؟ ف قيل: هلك رسول الله ﷺ»^(١).

و(م) بغير ألف هي (ما) الاستفهامية إذا لحقها حرف جر، فإن ألفها تحذف، كقوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]، و﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾ [النازعات: ٤٣]، وتقول: عم؟ ولم؟ ومم؟ وسائر بقية الحروف الجارة كذلك يحذف معها الألف وتكون للعموم^(٢).

وقد ذكر القرافي في «العقد المنظوم» بعض اللغات الأخرى المتشقة من (من) الاستفهامية - أيضاً - تقوم مقامها في الدلالة على العموم^(٣).

(١) انظر: العقد المنظوم ص ٢٤٨.

(٢) انظر: العقد المنظوم ص ٢٤٩.

(٣) انظر: العقد المنظوم ص ٢٥٢ وما بعدها، وهذه اللغات هي: (منو) من الحكاية في النكرات إذا قال

شخص لك: جاء رجل، فتقول: منو؟

و(منا) في حكاية النكرة المنصوبة، إذا قيل: أكرمت رجلا، تقول: منا؟ مستفهما عنه.

و(مني) في حكاية النكرات المخفوضة، إذا قيل لك: مررت برجل، تقول: مني؟

و(منان) تثنية "من" إذا استفهمت بها عن تثنية نكرة، فإذا قيل لك: جاءني رجلان، تقول: منان؟

و(مَينَ) تثنية "من" إذا استفهمت بها عن تثنية نكرة مجرورة أو منصوبة، إذا قيل لك: أكرمت رجلين، أو: مررت برجلين، فتقول: مَينَ؟ فإلياء للحكاية والنون ساكنة للوقف.

و(مُؤْنُ) إذا استفهمت بها عن جمع من النكرات مرفوع، إذا قيل لك: جاءني رجال، تقول: منون؟ لتحقيق الحكاية والنون ساكنة للوقف.

و(مَينَ) في حكاية جمع النكرات المنصوبة والمخفوضة، إذا قيل لك: أكرمت رجالا، أو مررت برجال، تقول: مَينَ؟

و(منه) في حكاية الواحدة المؤنثة، والهاء للسكت.

و(متان) في حكاية النكرتين المؤنثتين المرفوعتين، إذا قيل لك: جاءني امرأتان، تقول: متان؟

و(متين) وهي ما إذا استفهمت بها عن نكرتين مؤنثتين منصوبتين أو مخفوضتين.

و(متات) جمع "من" إذا استفهمت بها عن جمع مؤنث في الحكاية مرفوع أو منصوب أو مخفوض.

- وأما (متى)^(١): فإنها تدل على العموم في الأزمنة خاصة، وقيدوا الزمان بالمبهم، فقالوا: متى للزمان المبهم من صيغ العموم، نحو: (متى تقم أقم، ومتى تجلس أجلس) فهي عامة في الأزمان المبهمة والمجهولة كلها؛ لأنها لا تستعمل إلا فيما لا يتحقق وقوعه، فلا يقولون: (متى طلعت الشمس فأتني)؛ لأن زمن طلوعها معلوم غير مبهم^(٢).

وصرح الإسني بأنه لم يرد في الكتب المعتمدة تقييدها بالزمان المبهم، وإن قيد ابن الحاجب به^(٣)، وقوى الزركشي صنيع ابن الحاجب^(٤).

ولما كانت تنتظم جميع الأزمنة المبهمة أفادت العموم؛ لصحة وقوعها على الجميع، فإن قيل: (متى الخروج؟)، فكأنه سأل عن جميع الأزمنة الصالحة لخروجه، وهي كثيرة؛ فأغنت «متى» عن تفصيل ذلك، ومثاله - أيضاً - قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [النمل: ٧١، الملك: ٢٥]؛ ولذلك أجاب الله تعالى عن قولهم: «متى هو» بقوله: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا﴾ [سورة الإسراء: ٥١]؛ لأنه سؤال عن جميع الأوقات الصالحة لكون ذلك فيها؛ فتكون عامة في ذلك^(٥).

(١) انظر: اللمع ص ١٤، القواطع ١٦٩/١، أصول السرخسي ١٥٧/١، المستصفى ٣٦/٢، المنخول ص ١٤٠، المحصول ٣١٧/٢، الروضة ١٠٨/٢، الإحكام ٣٣٣/١، منتهى السؤل ص ١١٧، شرح التقيح للقرافي ص ٥٢، العقد المنظوم ص ٢٧٠ وما بعدها، معراج المنهاج ٣٥٠/١، الإبهاج ٩٤/٢، جمع الجوامع ٤١٠/١، نهاية السؤل ٤٠٢/٢، البحر المحيط ٨٢/٣، شرح الكوكب المنير ١٢١/٣، إرشاد الفحول ٤٢٨/١.

(٢) انظر: العقد المنظوم ص ٢٧٠-٢٧٢، نهاية السؤل ٤٠٢/٢، البحر المحيط ٨١/٣، شرح الكوكب المنير ١٢١/٣.

(٣) انظر: نهاية السؤل للإسني ٤٠٢/٢.

(٤) انظر: البحر المحيط للزركشي ٨١/٣.

(٥) انظر: العام ودلالاته على الأحكام للدكتور محمد عبد العاطي ص ٦٨ دار النهضة العربية.

وأما (أين)^(١): فإنها تدل على العموم في الأمكنة خاصة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، أي: في كل مكان تتواجدون فيه، وكذا قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، ف«أين» استفهام عن المكان، تقول: (أين زيد؟)، فيعم استفهامك جميع الأمكنة، كما يعم استفهامك ب«متى» جميع الأزمنة^(٢).

- وأما (أي)^(٣): فإنها تفيد العموم فيما أضيفت إليه من أولي العلم وغيرهم، أي من الأشخاص والأزمنة والأمكنة والأحوال^(٤)، لكن بشرط أن تكون استفهامية أو شرطية: فلا استفهامية: كقوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بَعْرَ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ [النمل: ٣٨]، فهي عامة؛ لأن الكل أجابه عن نفسه بأنه يأتيه به، ومثله - أيضاً - قوله تعالى: ﴿قُلْ أَىُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]، وهي تفيد العموم عند الجمهور كما ذكر الإسني^(٥)، والزركشي^(٦).

(١) انظر فيها: اللمع ص ١٤، القواطع ١٦٩/١، أصول السرخسي ١٥٧/١، المستصفي ٣٦/٢، المنحول ص ١٤٠، المحصول ٣١٧/٢، الروضة ١٠٨/٢، الإحكام للآمدي ٣٣٣/١، منتهى السؤل ص ١١٧، شرح التنقيح للقرافي ص ١٥٢ ومعه حلول، العقد المنظوم ص ٢٧٢، ٢٧٩، معراج المنهاج ٣٥٠/١، الإبهاج ٩٤/٢، جمع الجوامع ٤١٠/١، نهاية السؤل ٤٠٢/٢، البحر المحيط ٨١/٣، ٨٢، شرح الكوكب المنير ١٢١/٣، إرشاد الفحول ٤٢٨/١، نزهة الخاطر العاطر للبعلي ١٠٨/٢، العام د. محمد عبد العاطي ص ٦٧.

(٢) انظر: العقد المنظوم للقرافي ص ٢٧٢.

(٣) انظر: اللمع ص ١٤، أصول السرخسي ١٦١/١، الروضة ١٠٨/٢، الإحكام للآمدي ٣٣٣/١، منتهى السؤل ص ١١٧، شرح تنقيح الفصول ص ١٥٢ ومعه شرح التنقيح لحلول، العقد المنظوم ص ٢٦٢، كشف الأسرار للنسفي ١٨٩/١، ١٩٠، ومعه نور الأنوار لملاحيون، معراج المنهاج للجزري ٣٥٠/١، الإبهاج ٩٣/٢، مفتاح الوصول ص ٦١، التمهيد للإسني ص ٤٠٢، نهاية السؤل ٤٠١/٢، شرح التلويع للتفازاني ١٠٥/١، البحر المحيط ٧٧/٣، شرح الكوكب المنير ١٢٢/٣، إرشاد الفحول ٤٣٣/١، ٤٣٤، العام د. محمد عبد العاطي ص ٦٩.

(٤) انظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٥٢ ومعه شرح التنقيح لحلول، شرح الكوكب المنير ١٢٢/٣.

(٥) انظر: التمهيد ص ٤٠٢ ونسبه للإمام الرازي وأتباعه.

(٦) انظر: البحر المحيط ٧٧/٣، وقد عزاه لأبي منصور البغدادي، والشيرازي، وإمام الحرمين في باب التأويلات، وابن الصباغ، وسليم الرازي، والباقلاني، والقاضي عبد الوهاب، والإمام الرازي، والآمدي، وصفي الدين الهندي.

وقد نقل الزركشي عن إلكيا الطبري، أن (أي) ليست من صيغ العموم^(١)، وخرج الإسنوي في «التمهيد»، والزركشي في «البحر المحيط» على أنها ليست للعموم - إحدى فتاوى الغزالي^(٢).

وحكى الزركشي عن القاضي عبد الوهاب، أن تناولها لما تحتها على وجه الأفراد دون الاستغراق؛ فهي للاستغراق البدلي لا الشمولي^(٣).

- وأما (أيان)^(٤): فإنها بمنزلة «متى» تدل على العموم بحكم الاستفهام في الأزمنة خاصة، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [النازعات: ٤٢].

- وأما (كيف)^(٥): فإنها تعم بالاستفهام جميع الأحوال، فما من حالة إلا ويتعلق بها غرض المستفهم من الاستفهام.

- وأما (أنى)^(٦): فإنها تدل على العموم في جميع الأحوال مثل «كيف»؛ ولذلك فسرها العلماء بـ«كيف»، قال تعالى: ﴿فَأَتَوْا حَرَّتْكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

- وأما (كم)^(٧): فإن الاستفهام فيها يعم مراتب الأعداد، قال تعالى: ﴿كَمْ لَبِئْتُمْ﴾ [الكهف: ١٩].

(١) انظر: البحر المحيط ٧٨/٣، ٧٩.

(٢) انظر: التمهيد ص ٤٠٤، ٤٠٥، البحر المحيط ٧٩/٣، والفرع هو: أنه لو قال شخص: (أي عيدي حج فهو حر)، فحجوا كلهم: لا يعتق إلا واحد، وكذلك لو قال: (أي رجل دخل المسجد فله درهم)، فإنه يقصر على الواحد؛ وهذا بناء على أنها ليست للعموم.

(٣) انظر: قواطع الأدلة للسمعاني ١٦٩/١، البحر المحيط ٧٨/٣، إرشاد الفحول ٤٣٣/١.

(٤) انظر: العقد المنظوم ص ٢٧٧.

(٥) انظر: العقد المنظوم ص ٢٧٣، ٢٧٤.

(٦) انظر: العقد المنظوم ص ٢٧٦، ٢٧٧.

(٧) انظر: العقد المنظوم ص ٢٧٥، ٢٧٦.

أدلة القاعدة :

مما يدل لهذه القاعدة:

١- أن هذه الأسماء إذا استعملت في الاستفهام كقولنا: (من عندك؟ ومن كلمت؟ وما عندك؟ ومتى تحضر؟ كم تمكث عندك؟) صلح أن يجيب بذكر كل عاقل في جانب الجواب على «من»، وبذكر كل ما ليس بعاقل في جانب الجواب على «ما»، وبذكر كل الأزمنة في الجواب على «متى»، وبذكر كل الأعداد المحتملة في الجواب على «كم»، وهكذا؛ فثبت أن هذه الألفاظ تتناول الجميع، ولا معنى لإفادتها العموم إلا ذلك^(١).

٢- أن «من، وما» الاستفهاميتان - مثلاً - كقول القائل: (من جاءك؟ وما هذه الأمور التي أراها؟) لا يخلو أن تكونا حقيقة في الخصوص، أو العموم، أو مشتركيتين بينهما، أو موقوفة، أو ليست موضوعة لأحد الأمرين لا حقيقة ولا مجازاً، والأول محال وإلا لما حسن أن يجاب بجملة العقلاء؛ لكونه جواباً عن غير ما سأل عنه، ولا جائز أن تكون مشتركة أو موقوفة، وإلا لما حسن الجواب بشيء إلا بعد الاستفهام عن مراد السائل، وليس كذلك.

ولا جائز أن يقال بالأخير؛ للاتفاق على إبطاله، فلم يبق إلا أن تكون حقيقة في العموم^(٢).

تطبيقات القاعدة :

١- احتج بعض المالكية^(٣) على أن عتق الكافر إذا كان أعلى ثمنًا، فهو

(١) انظر: المعتمد ٢٠٠/١، والعدة ٣٢١/١، الحاصل ٥٠٦/١.

(٢) انظر: المحصول ٣١٧/٢ وما بعدها، الإحكام للآمدي ٣٣٢/١، ٣٣٣، منتهى السؤل ص ١١٧، الحاصل ٥٠٣/١، ٥٠٤، التحصيل ٣٤٥/١، إرشاد الفحول ٣٤٥/١.

(٣) هو ابن القاسم، انظر: مفتاح الوصول للتلمساني ص ٦١.

أفضل من عتق المسلم إذا كان دونه في الثمن بما روي: أنه سئل رسول الله ﷺ: أي الرقاب أفضل؟ فقال: «أغلاها ثمنًا»^(١)، فهذا الحديث دليل على أن (أي) أفادت العموم فيما دخلت عليه، وأنه عم جوابها^(٢).

٢- استدلل بعض الفقهاء على أن ذوي الأرحام لا يرثون، بحديث جابر، قال: «مرضت فعادني رسول الله ﷺ، فقلت يا رسول الله: إنما يرثني كلاله، فكيف الميراث؟ فأنزل الله آية الفرائض»^(٣)، فلما كانت آية الفرائض جواباً عن الاستفهام كانت مستوعبة لمن يرث، ولما لم يذكر فيها ذوو الأرحام؛ ظهر أنهم لا يرثون^(٤).

٣- احتج المالكية على تحريم الاستمتاع بما تحت الإزار من بدن الحائض، وحصر حل الاستمتاع بما فوقه بما ورد: أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ، فقال: ما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟ فقال رسول الله ﷺ: «لتشد عليها إزارها ثم شأنك بأعلاها»^(٥)، فسأل الصحابي سؤالاً عاماً، وأجابه الرسول جواباً خاصاً؛ فدل على أن العموم غير مراد^(٦).

٤- يستدل على أن الإيمان بالله ورسوله، والاعتقاد، من جملة الأعمال، بقوله ﷺ: «إيمان بالله ورسوله»، جواباً على من سأل: «أي العمل

(١) رواه البخاري ١٤٤/٣ (٢٥١٨)، ومسلم ٨٩/١ (٨٤) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر ١٥٨/٢٢، البيان والتحصيل ٣/٣٤٦، مفتاح الوصول للتلمساني ص ٦٧.

(٣) رواه البخاري ١٢١/٧ (٥٦٧٦) وفي مواضع، ومسلم ١٢٣٥/٣ (١٦١٦).

(٤) انظر: مفتاح الوصول للتلمساني ص ٦٧، ٦٨.

(٥) رواه مالك في الموطأ ٥٧/١ (٩٣)، والدارمي في سننه ٦٩٣/١ (١٠٧٢)، البيهقي في الكبرى

١٩١/٧ (١٤٤٦١) من حديث زيد بن أسلم مرسلاً.

(٦) انظر: مفتاح الوصول ص ٦٦.

أفضل؟»، كما ورد في حديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ سئل: أي العمل أفضل؟ فقال: «إيمان بالله ورسوله» قيل: ثم ماذا؟ قال: «الجهاد في سبيل الله» قيل: ثم ماذا؟ قال: «حج مبرور»^(١)؛ لأن (أي) الاستفهامية تفيد العموم، فهو يسأله عن كل الأعمال، فأجاب النبي ﷺ بشيء من أمور الاعتقاد، فأفاد أنه من جملة الأعمال^(٢).

٥- قال رسول الله ﷺ: «من جر ثوباً من ثيابه من مخيلة؛ فإن الله لا ينظر إليه» فقالت أم سلمة، رضي الله عنها: فكيف تصنع النساء بذيولهن؟ قال: «رخين شبراً» قالت: إذا تنكشف أقدامهن، قال: «فيرخين ذراعاً لا يزدن عليه»^(٣).

فأم سلمة سألت النبي ﷺ، بلفظ يدل على العموم في جميع الأحوال، وهو «كيف»، فبين لها النبي ﷺ الحالة التي يجب أن يكون عليها ثوب النساء^(٤).

٦- لما نزل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] شق ذلك على الناس، وقالوا: يا رسول الله فأينا لم يظلم نفسه؟ قال: «إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعو ما قال العبد الصالح ﴿يَبْنَى لَا شُرَكَ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]؛ إنما هو الشرك»^(٥).

(١) رواه البخاري ١٤/١ (٢٦)، ١٣٣/٢ (١٥١٩)، ومسلم ٨٨/١ (٨٣).

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر ٧٧/١.

(٣) رواه أحمد ١٥٨/٩ (٥١٧٢)، والترمذي ٢٢٣/٤ (١٧٣١)، والنسائي ٢٠٩/٨ (٥٣٣٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٤) انظر: فيض القدير للمناوي ٥٦٨/٣، العام ودلالته على الأحكام د. محمد عبد العاطي ص ٨٤.

(٥) رواه البخاري ١٦٣/٤ (٣٤٢٩) وفي مواضع أخر، ومسلم ١١٤/١-١١٥ (١٢٤) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

وقولهم للرسول ﷺ: «أينا» استفهام بـ(أي) التي تقتضي العموم فيما تضاف إليه، فكأنهم يعترفون بأن جميع الناس لا تخلو من ظلم لنفسها، لكن الرسول ﷺ بين لهم المقصود بالظلم هنا، وأنه ظلم النفاق والكفر والشرك، وليس ما يلبسه الإنسان دومًا من أنواع الظلم الأخرى^(١).

د. أسعد الكفراوي

* * *

(١) انظر: المستصفى ٤٤/٢، تحفة الحوذى ٣٥٠/٨، العام د. محمد عبد العاطي ص ٨٥.

رقم القاعدة: ٢٠٢٣

نص القاعدة: الأسماء الموصولة تُفيد العموم^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- الموصولات للعموم^(٢).

قواعد ذات علاقة :

١ - ألفاظ العموم تقتضي العموم بالوضع^(٣). (أصل).٢ - الاستثناء معيار العموم^(٤). (مكملة).

(١) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ص ٤١٧ دار ابن كثير.

(٢) انظر: منهاج الوصول لأحمد المرتضى ٣١٠/١، ٣١١/٣ ومثلها: «من صيغ العموم الاسم الموصول» شرح الكوكب المنير لابن النجار ١٢٣/٣ مكتبة العيكان، و«الموصولات من صيغ العموم» أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي ١٤٣/١، ٢٢٥/٤، ٣٦٦/٥، ٢٣٧/٧، ٢٣٧/٧، ٢٢٥/٧، ٦٧/٣، وفي معناها: «ألفاظ الموصولات عامات» عمدة القاري للبدر العيني ٣٣٠/١٢، و«الموصول من صيغ العموم» نظم الدرر في تناسب الآيات والصور للبقاعي ٣٢/٨، البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم ١٤٦/٤، تفسير السراج المنير للخطيب الشربيني ٣٤٢/٤، وبلغة السالك لأقرب المسالك لأحمد الصاوي ٤٠٢/٢، حاشية الشيخ عرفة الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ٤٢٦/٢، حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج ٣٨٩/٦، مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ١/١٢٥، التحرير والتنوير لمحمد الطاهر ابن عاشور ٢٨٨/٢٨، انظر: التحيير شرح التحرير للمرداوي ٢٣٥٠/٥، ومثلها: «الاسم الموصول من ألفاظ العموم» ترتيب اللآلئ لناظر زاده ١٣٦/١.

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٧٥/٢، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٤) نهاية السؤل للسؤل ٢٨٥/١، ٣٠٧، سلاسل الذهب للزركشي ص ٢٢٤، التحيير شرح التحرير للمرداوي ٢٣١٨/٥، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

- ٣ - الألف واللام تفيد العموم^(١). (قسيم).
- ٤ - ألفاظ التأكيد تدل على العموم^(٢). (قسيم).
- ٥ - أسماء الاستفهام تفيد العموم^(٣). (قسيم).
- ٦ - أدوات الشرط تفيد العموم^(٤). (قسيم).
- ٧ - ألفاظ الجموع تفيد العموم^(٥). (قسيم).
- ٨ - ألفاظ النفي تفيد العموم^(٦). (قسيم).

شرح القاعدة :

معنى القاعدة: تقرر القاعدة أن من صيغ العموم^(٧): «الأسماء الموصولة»، نحو: (الذي، والتي، واللذان، واللتان، والذين، واللاتي، واللاتي، وذو الطائية)^(٨)؛ بخلاف الحروف الموصولة فليست للعموم اتفاقاً^(٩).

- (١) انظر: الذخيرة للقرافي ٢٣٩/١، ٢٨٥/٨، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٥١، فتاوى السبكي لتقي الدين السبكي ٤٥/١، البحر المحيط لأبي حيان ٥٨/٢، الإبهاج لابن السبكي ٣٩٥/٢، ٣٣/٣، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «المعرف بال يفيد العموم».
- (٢) التبصرة في أصول الفقه للشيرازي ص ٦٢، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٣) انظر: إرشاد الفحول ص ٣٩٨، مسلم الثبوت مع الفواتح ١٩٧/١، منهاج الوصول لأحمد المرتضى ٣١٠/١، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٤) انظر: المنحول من تعليقات الأصول للغزالي ص ١٤٠، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٥) انظر: المستصفى للغزالي ١١٠/٢، المحصول لابن العربي ص ٧٤، روضة الناظر لابن قدامة ١١/٢.
- (٦) انظر: المستصفى للغزالي ١١٠/٢.
- (٧) انظر: أصول السرخسي ١٥٧/١، منتهى الوصول والأمل ص ١٠٣، مختصر المنتهى لابن الحاجب مع شرحه للعضد الأيجي ١٠٢/٢، العقد المنظوم ص ٢٣٥، ٢٤٢، جمع الجوامع مع المحلي ٤١٠/١، مفتاح الوصول للتلمساني ص ٦٦، البحر المحيط ٨٣/٣، التحبير للمرداوي ٢٣٥٠/٥، تيسير التحرير ١٩٧/١، شرح الكوكب المنير ١٢٣/٣، فواتح الرحموت ٢٦٠/١، إرشاد الفحول ص ٤١٧، أضواء البيان للشنقيطي ٦٧/٣، إتحاف الأنام بتخصيص العام لمحمد الحفناوي ص ٣٦، ٣٧، العام د. محمد عبد العاطي ص ٦٩.
- (٨) وهي التي بمعنى الذي، كما تقول: (أنا ذو عرفت) أي: الذي عرفت، و(جاءني ذو فعل) أي: الذي فعل انظر: النحو الوافي لعباس حسن ٤٤/٣.
- (٩) انظر: البحر المحيط ٨٣/٣.

وقد بلغ القرافي بالأسماء الموصولة في «العقد المنظوم» أكثر من ثلاثين لفظة^(١)، فالاسم الموصول يعم، سواء أكان مفرداً كـ (الذي والتي)، أم مثني كـ (اللذين)، أو مجموعاً كـ (الذين واللاتي واللاتي)^(٢).

والأمثلة عليها كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيَنَهَا مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَخَافُونَ ذُنُوبَهُمْ﴾ [النساء: ٣٤]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَسْتَنَ مِنْ أَلْمَحِصِ﴾ [الطلاق: ٤]، ومثال «ذو الطائفة» وهي التي بمعنى «الذي»: قولك «أنا ذو عرفت» أي الذي عرفت.

وإنما يكون «الذي» ونحوه من الموصولات للعموم، إذا كانت جنسية كما في الأمثلة السابقة، أما العهدية فلا^(٣)، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي ءَامَنَ يَقُومُ﴾ [غافر: ٣٨]، وقوله: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، ونحوه.

وممن ذهب إلى أنها من صيغ العموم القاضي عبد الوهاب المالكي، كذا حكاه^(٤) عنه الزركشي في (البحر المحيط) وتابعه الشوكاني، وقد نسباً لأصحاب أبي الحسن الأشعري أنها تجري في بابها مجرى اسم منكور^(٥)، كقولنا: «رجل»، ويمكن أن يكون زيداً أو عمراً، فلا يصار إلى أحدهما إلا بدليل،

(١) انظر: العقد المنظوم ص ٢٣٥-٢٤٢، البحر المحيط ٨٣/٣.

(٢) انظر: شرح الكوكب المنير ١٢٣/٣.

(٣) انظر: البحر المحيط ٨٣/٣.

(٤) انظر: البحر المحيط ٨٣/٣، إرشاد الفحول ٤٤١/١.

(٥) انظر: البحر المحيط ٨٣/٣، إرشاد الفحول ٤٤١/١، ٤٤٢.

والإبهام لا يقتضي الاستغراق، بل يحتاج إلى قرينة.

ونشير إلى أن كل من قال بأن «من، وما» إذا كانتا موصولتين لا تعمان، يقول - أيضاً - بأن «الذي، والتي» وفروعهما ليست للعموم^(١)، قال الشوكاني: والحق أنها من صيغ العموم، وما خرج عن ذلك فلقرينة تُخصّصه عن موضوعه اللغوي^(٢).

وفي (فواتح الرحموت): «قال الشيخ ابن الهمام: عموم أسماء الشرط والموصولات عقلي؛ فإن (من) يدل على عاقل، و(الذي) على ذات، فإذا علقا بشرط وصلة عامتين يعم كل فرد من أفرادهما التي وجد فيها الشرط أو الصلة.

وهذا دعوى من غير دليل؛ فإن شمول الشرط والصلة لا يوجب أن يقصد استغراق الكل معاً عقلاً، إلا إذا كانا وصفين مناسبين للحكم، فيعم الحكم لعموم العلة، والعموم فيهما يفهم مطلقاً.

ثم إن العموم لو كان عقلياً بأن يكون لازماً من لوازم معناه الموصوف بالشرط أو الصلة لما صح تخصيص فيه، وإلا لم يبق اللازم لازماً؛ فالحق أن العموم فيهما وضعي^(٣) اهـ.

لا يقال: إنَّ عدَّ هذه الموصولات من ألفاظ العموم مخالف لقول النحاة: إن الموصول من المعارف، والمعرفة: ما وضع لشيء بعينه، فلا عموم فيه^(٤)؛ لأن الموصول له جهتان، أولاهما: الاستعمال في معين باعتبار العهد، وهو ما اعتبره النحاة، والثانية: استعماله في غير معين من كل ما يصلح، وهو ما اعتبره الأصوليون.

(١) انظر: البحر المحيط ٨٣/٣.

(٢) انظر: إرشاد الفحول ٤٤٢/١.

(٣) فواتح الرحموت ٢٦٠/١.

(٤) انظر: البحر المحيط ٨٤/٣، إتحاف الأنام بتخصيص العام للدكتور محمد الحفناوي ص ٣٦، ٣٧.

فمثلاً إذا قلت: (أكرم الذي يأتيك، والتي تأتيك)، فالمعنى: أكرم كل آتٍ، وآتية لك، ففسّر الموصول هنا بالنكرة؛ لأنه الموافق للغرض المراد من عموم الأفراد^(١).

ونبه الزركشي في «البحر المحيط» على أن الحنفية قد عدوا من الصيغ الألف واللام الموصولة الداخلة على اسم الفاعل والمفعول، فلو قال لأولاده: (الضارب منكم زيداً له جائزة): أخذ الجائزة الجميع؛ لأن الألف واللام بمعنى الذي، وهو ظاهر على القول الصحيح إنها اسم، ويحتمل أن يجعل لما في الصفة من الجنسية وتكون مشعرة بذلك^(٢).

أدلة القاعدة:

مما يدل لهذه القاعدة:

١- لو لم تكن هذه الصيغة موضوعة حقيقة للعموم لما جاز الاستثناء منها؛ لكنه يجوز أن يستثنى منها ما يشاء من الأفراد بالاتفاق؛ فدل على أنها للعموم، وبيان الملازمة: أن الاستثناء هو إخراج ما لولاه لوجب دخوله في المستثنى منه، فقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (٤) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿[النور: ٤، ٥]، لولا الاستثناء لكان حكمهم بعد التوبة كحكمهم قبلها، ولم يقل بذلك أحد؛ فلزم كون كل الأفراد واجبة الاندراج تحت هذه الصيغة، ولا معنى للعموم إلا ذلك^(٣).

(١) انظر: إتحاف الأنام للحفناوي ص ٣٦، ٣٧.

(٢) انظر: البحر المحيط ٨٣/٣.

(٣) انظر: المعتمد ٢٠٣/١، الإحكام للباغي ص ١٣٧، قواطع الأدلة ١٦١/١، العقد المنظوم =

٢- أنه لو قال قائل: (جاءني الذين نجحوا في الامتحان) فمن أراد مناقضته - في الجملة - قال له: (ما جاءك كل ناجح منهم)، وهذا سلب جزئي اتفاقاً، وقد تقرر في المنطق: أن السلب الجزئي يناقضه الإيجاب الكلي، ولما ثبت أنهما متناقضان، وثبت أن أحدهما سالبة جزئية؛ ثبت أن الآخر موجبة كلية؛ إذ لا مناقضة بين السلب في البعض والثبت في البعض؛ فتكون الصيغة هنا - الاسم الموصول - للعموم وهو المطلوب^(١).

تطبيقات القاعدة :

١- مما فرع على أن الموصولات تفيد العموم: احتجاج الشافعية على أن الذمي يلزمه الظهار، بعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [المجادلة: ٣]^(٢).

٢- قال تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتَحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ۖ﴾ [الزمر: ٧١]، قال المفسرون بأن قوله: «وسيق الذين كفروا»، عام لجميع الكفار؛ لما تقرر عند أهل الأصول من أن الموصولات من صيغ العموم؛ لعمومها في كل ما تشملته صلاتها.

فالآية ظاهرة في أن جميع أهل النار قد أُنذرتهم الرسل في دار الدنيا، فعصوا أمر ربهم^(٣).

= ص ٣٣٧، ٣٤٢، الإيهام ١١١/٢، نهاية السؤل ٤٠٤/٢، ٤٠٥، أصول زهير ٢١٠/٢، العموم والخصوص د. عيسى زهران ص ٣٧، ٣٨.

(١) انظر: المعتمد ١٩٩/١، ٢٠٠، بذل النظر للأسمندي ص ١٦٧، العقد المنظوم للقرافي ص ٣٤٧.

(٢) انظر: الوسيط للغزالي ٢٩/٦، روضة الطالبين للنووي ٢٥٥/٦، مفتاح الوصول للتلمساني ص ٦٦.

(٣) انظر: أضواء البيان للشقيطي ٦٦/٣.

٣- ونظير ما سبق: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفَ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَافِرٍ﴾ (٣١) وَهُمْ يَصْطَرِّحُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ ﴿[فاطر: ٣٦، ٣٧]، فهو عام - أيضًا - في جميع أهل النار.

وكذلك: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِنَ الْعَذَابِ ۖ﴾ (١٩) قَالُوا أَوَلَمْ نَكُ تَأْتِيكُم رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَىٰ قَالُوا فَادْعُوا وَمَا دُعَاؤُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ ﴿[غافر: ٤٩، ٥٠]، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن جميع أهل النار أنذرتهم الرسل في دار الدنيا^(١).

٤- ذهب الإمام الشافعي إلى أن الإيلاء ينعقد من الكافر، إذا رضي بحكم الإسلام؛ لعموم قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ رِبَاسٌ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، فإن الموصول من صيغ العموم، وهو هنا يشمل المسلم والكافر والحر والعبد^(٢).

٥- قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٦١]، وفي الآية دلالة على أن كل من لمزه أو آذاه كان منهم؛ لأن «الذين»، و«من» اسمان موصولان، وهما من صيغ العموم، والآية وإن كانت نزلت بسبب لمز قوم وإيذاء آخرين، فحكمها عام كسائر الآيات اللواتي نزلن على

(١) انظر: أضواء البيان ٦٦/٣، ٦٧.

(٢) انظر: الأم للشافعي ٦٨٣/٦ دار الوفاء.

أسباب، وليس بين الناس خلاف معلوم في أنها تعم الشخص الذي نزلت بسببه ومن كان حاله كحاله، ولكن إذا كان اللفظ أعم من ذلك السبب؛ فقد قيل: إنه يقتصر على سببه، والذي عليه جماهير الناس: أنه يجب الأخذ بعموم القول ما لم يتم دليل بوجوب القصر على السبب كما هو مقرر في موضعه^(١).

٦- قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦]، فقوله «الذين» اسم موصول، والموصول من صيغ العموم، وقد جاء الحكم بالملاعنة في الآية محمولا على العموم من غير تخصيص، فيتناول بعمومه أفراد القاذفين في أزواجهم ولم يجدوا شهداء إلا أنفسهم سواء منهم صاحب الواقعة التي نزلت فيها الآية أو غيره، ولا نحتاج في تعميم الحكم لغير من نزلت فيه الآية إلى قرينة أو دليل آخر، وهذا هو ما عليه القائلون: بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب^(٢).

٧- قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِينُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩].

فهذه الآية وإن نص المفسرون على أنها نزلت في علماء اليهود، في كتمهم دلائل صدق النبي محمد ﷺ، وصفاته، وصفات دينه الموجودة في التوراة، وفي كتمهم آية الرجم؛ فيكون الاسم الموصول فيها للعهد، إلا أن هناك من اختار أن يكون الاسم الموصول هنا للجنس، فهو كالمعرف بلام الاستغراق فيعم، ويكون من العام الوارد على سبب خاص ولا يخصص بسببه، ولكنه يتناول

(١) انظر: الصارم المسلول على شاتم الرسول لابن تيمية ١/ ٣٧ دار ابن حزم.

(٢) انظر: مناهل العرفان للزرقاني ١/ ١٢٥.

أفراد سببه تناولوا أولياً أقوى من دلالاته على بقية الأفراد الصالح هو للدلالة عليها؛ لأن دلالة العام على صورة السبب قطعية، ودلالته على غيرها مما يشمله مفهوم العام دلالة ظنية^(١).

٨- قال تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ﴾ [الطلاق: ٤] فقوله «أولات» دال على العموم؛ لأن الموصول من صيغ العموم، فيعم كل حامل معتدة، سواء كانت في عدة الطلاق أو في عدة وفاة، وسواء أكن مسلمات أم كافرات، وهذا على عمومته مخصص لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] الذي يعم كل امرأة تركها الميت، والذي أفاد العموم هنا «الذين يتوفون»، والموصول مع صلته من صيغ العموم ومع أن الآيتين عامتان، إلا أن الجمهور على تقديم عموم «وأولات الأحمال» على عموم: «ويذرون أزواجاً» لوجوه من أظهرها: أن عموم «وأولات الأحمال» حاصل بذات اللفظ؛ لأن الموصول مع صلته من صيغ العموم، وأما قوله: «ويذرون أزواجاً» فإن «أزواجاً» نكرة في سياق الإثبات؛ فلا عموم لها في لفظها، وإنما عرض لها العموم تبعاً لعموم الموصول العامل فيها، وما كان عمومته بالذات؛ فهو مقدم على ما كان عمومته بالعرض^(٢).

٩- جاء في «أضواء البيان»، تعليقاً على قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي قَالَ لَوْلَدِيَ أَنِّي لَأَكْمَأُتَعِدَانِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ وَيْلَكَ ءَاْمِنُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ

(١) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ٢/٦٤، ٦٥.

(٢) انظر: التحرير والتنوير لمحمد الطاهر ابن عاشور ٢٨/٢٨٨، ٢٨٩، تفسير السراج المنير للخطيب الشربيني ٤/٢٢٨.

﴿١٧﴾ **أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ** ﴿[الأحقاف: ١٧، ١٨]: أن (الذي) في قوله: (والذي قال لوالديه) بمعنى: الذين، وأن الآية عامة في كل عاق لوالديه مكذب بالبعث^(١).

وبهذا الدليل القرآني تعلم أن قول من قال في هذه الآية الكريمة: إنها نازلة في عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، ليس بصحيح، كما جزمت، عائشة رضي الله عنها، بطلانه.

وغاية ما في هذه الآية الكريمة هو: إطلاق الذي وإرادة الذين، وهو كثير في القرآن وفي كلام العرب؛ لأن لفظ الذي مفرد، ومعناها عام لكل ما تشمله صلتها، وقد تقرر في علم الأصول أن الموصولات كالذي والتي وفروعهما من صيغ العموم^(٢).

د. أسعد الكفراوي

* * *

(١) والدليل من القرآن على أن الذي بمعنى الذين، وأن المراد به العموم: أن (الذي) في قوله: (والذي قال لوالديه) مبتدأ خبره قوله تعالى: (أولئك الذين حق عليهم القول)، والإخبار عن لفظة (الذي) في قوله: (أولئك الذين حق عليهم القول) بصيغة الجمع، صريح في أن المراد بالذي: العموم لا الأفراد، وخير ما يفسر به القرآن انظر: أضواء البيان ٧/٢٢٤، ٢٢٥.

(٢) أضواء البيان ٧/٢٢٤، ٢٢٥.

رقم القاعدة: ٢٠٢٤

نص القاعدة: أَلْفَاظُ التَّأْكِيدِ تَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١- الألفاظ المؤكدة من أصناف العام^(٢).
- ٢- الألفاظ المؤكدة من صيغ العموم^(٣).
- ٣- لفظ التأكيد يقتضي العموم^(٤).

قواعد ذات علاقة :

- ١- أَلْفَاظُ الْعُمُومِ تَقْتَضِي الْعُمُومَ بِالْوَضْعِ^(٥). (أصل).
- ٢- الاستثناء معيار العموم^(٦). (مكملة).
- ٣- الألف واللام تفيد العموم^(٧). (قسيم)

(١) التبصرة في أصول الفقه للشيرازي ص ٦٢ دار الكتب العلمية.

(٢) انظر: الضروري في أصول الفقه لابن رشد الحفيد ص ١٠٩ دار الغرب الإسلامي.

(٣) انظر: المستصفى من علم الأصول للغزالي ١١٠/٢ مؤسسة الرسالة.

(٤) التبصرة في أصول الفقه للشيرازي ص ٦٢.

(٥) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٧٥/٢، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٦) نهاية السؤل للإنسوي ٢٨٥/١، ٣٠٧، سلاسل الذهب للزركشي ص ٢٢٤، التحبير شرح التحرير

للمرداوي ٢٣١٨/٥، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٧) انظر: الذخيرة للقرافي ٢٣٩/١، ٢٨٥/٨، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٥١، فتاوى السبكي

لتقي الدين السبكي ٤٥/١، البحر المحيط لأبي حيان ٥٨/٢، الإيهاج لابن السبكي ٣٩٥/٢،

٣٣/٣، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «المعرف بال يفيد العموم».

- ٤- أدوات الشرط تفيد العموم^(١). (قسيم).
- ٥- أسماء الاستفهام تفيد العموم^(٢). (قسيم).
- ٦- الأسماء الموصولة تفيد العموم^(٣). (قسيم).
- ٧- ألفاظ الجموع تفيد العموم^(٤). (قسيم).
- ٨- ألفاظ النفي تفيد العموم^(٥). (قسيم).

شرح القاعدة :

التأكيد: تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، وقيل: أن يكون اللفظ لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته^(٦).

المعنى الإجمالي للقاعدة: تقرر القاعدة أن من الألفاظ الموضوعة للعموم: ألفاظ التأكيد، وهي «كل، وجميع، وما في معناهما»، قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الفرقان: ٢]، وقال: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، وقال: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [ص: ٧٣]، وتقول: (كل طالب أزهرى مجتهد)، و(جاءني القوم كلهم)، و(جميع الطلاب نجحوا)، فيفيد أن المؤكد بهما عام^(٧).

(١) انظر: المنحول من تعليقات الأصول للغزالي ص ١٤٠ دار الفكر، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٢) انظر: إرشاد الفحول ص ٣٩٨، مسلم الثبوت مع الفواتح ١/١٩٧، منهاج الوصول لأحمد المرتضى ٣١٠/١، وانظرها في قسم القواعد الأصولية.

(٣) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ص ٤١٧، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٤) انظر: المستصفي للغزالي ٢/١١٠، المحصول لابن العربي ص ٧٤، روضة الناظر لابن قدامة ٢/١١.

(٥) انظر: المستصفي للغزالي ٢/١١٠.

(٦) انظر: التعريفات للجرجاني ص ٧١، التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ص ١٥٦، الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٢٦٧.

(٧) انظر: تشنيف المسامع ٢/٦٥٩.

وعدة الألفاظ المؤكدة: «كل، وجميع»^(١): فهما يفيدان الاستغراق والعموم، لكنهما يمتازان عن غيرهما من صيغ العموم، بأنهما مُحَكَّمان في عموم ما دخلا عليه، ومعنى الإحكام فيهما: أنهما لا يطلقان ويراد بهما الخصوص، كأن يقال: «كل رجل»، أو: «جميع الرجال» ويراد به الواحد، بخلاف سائر ألفاظ العموم؛ فيجوز فيها ذلك، وليس معناه: أن عمومهما لا يقبل التخصيص، فهو يجري في جميع ألفاظ العموم، كما في قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الفرقان: ٢]، فالعقل خص ذاته تعالى من هذا العموم^(٢).

ويختص كل لفظ فيهما بمدلول يخالف الآخر، فأما «كل»: فإنها تعتبر أقوى صيغ العموم في الدلالة عليه كما صرح به جماعة^(٣)، وقد علل الزركشي بدء ابن السبكي صيغ العموم بها بذلك^(٤)، ثم قال: «والعجب من ابن الحاجب في إهمالها» اهـ^(٥).

(١) انظر فيهما: المعتمد ١/١٩١، التلخيص لإمام الحرمين ٢/١٧ ف (٥٧٣)، قواطع الأدلة ١/١٦٩، أصول السرخسي ١/١٥٧، المستصفى ٢/٣٦، المحصول ٢/٣٣٧، روضة الناظر ٢/١٠٨، الإحكام للآمدي ١/٣٣٣ وما بعدها، انتهى السؤل ص ١١٥، الحاصل لتاج الدين الأرموي ١/٥١٠، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٥١، نفائس الأصول له ٢/٤٦٦ وما بعدها، العقد المنظوم ص ٢٢١، كشف الأسرار للنسفي ١/١٨٢ وما بعدها، شرح مختصر الروضة للطوفي ٢/٤٧٢، ٤٧٣، تقريب الوصول لابن جزى ص ١٥٨، التنقيح لصدر الشريعة ١/١٠٨، الإبهاج ٢/٩٤ وما بعدها، رفع الحاجب ٣/٨٦، ٨٨، مفتاح الوصول للتلمساني ص ٦٢، شرح التلويح للسعد التفتازاني ١/١٠٨، ١٠٩، البحر المحيط ٣/٦٤، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ١/٢٠٤ وما بعدها، شرح الكوكب المنير ٣/١٢٣ وما بعدها، إرشاد الفحول ١/٤٣٠، دروس في علم الأصول لمحمد باقر الصدر ١/١٥١ دار الكتاب اللبناني.

(٢) انظر: التوضيح على التنقيح لصدر الشريعة ومعه شرح التلويح للتفتازاني ١/١٠٨.

(٣) منهم: القرافي في العقد المنظوم ص ٢٢١، الزركشي في تشنيف المسامع ٢/٦٥٩، ابن النجار في شرح الكوكب المنير ٣/١٢٣.

(٤) انظر: حاشية البناي على شرح المحلي على جمع الجوامع ١/٤١٠، حيث فعل ذلك أيضاً، إتحاف الأنام بتخصيص العام للدكتور محمد الحفناوي ص ٣٨، ٣٩.

(٥) تشنيف المسامع ٢/٦٥٩.

وليس بعد «كل» في كلام العرب كلمة أعم منها، كما صرح به البعض^(١)، ولا فرق بين أن تقع مبتدأ بها أو تابعة، قال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، وقال: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [ص: ٧٣]، فيفيد أن المؤكد بها عام^(٢).

وهي تشمل العقلاء وغيرهم، والمذكر والمؤنث - وإن اقتصر القرافي في «العقد»^(٣) على أنها للمذكر - والمفرد والمثنى والمجموع؛ فلذلك كانت أقوى صيغ العموم، وتكون في الجميع بلفظ واحد، تقول: كل النساء، وكل القوم، وكل رجل، وكل امرأة^(٤).

وهي موضوعة للإحاطة على سبيل الأفراد، قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، والموت يعم النفوس كلها، ومعنى الأفراد: أن يعتبر كل واحد من المسميات بانفراده كأن ليس معه غيره، حتى إذا قال: (كل ولد لي يدخل الدار فهو مكافئ)، وله عشر من الأولاد، فدخل واحد منهم كوفئ، ولا ينتظر لمكافأته دخول الباقيين؛ لأن كلمة «كل» لما أوجبت عموم الانفراد، صار كأنه قال لكل واحد: (إن دخلت هذه الدار فأنت مكافئ)؛ فمعنى العموم: في تعلق مكافأة كل واحد بدخوله حتى لا يقصر على الواحد، ومعنى الانفراد: في أن لا يتوقف وقوع المكافأة على كل واحد بدخول الباقيين^(٥).

(١) انظر: البحر المحيط ٦٤/٣، شرح الكوكب ١٢٥/٣، إرشاد الفحول ٤٣١/١.

(٢) انظر: تشنيف المسامع ٦٥٩/٢.

(٣) انظر: العقد المنظوم للقرافي ص ٢٢٣.

(٤) انظر: البحر المحيط ٦٤/٣، شرح الكوكب المنير ١٢٤/٣، إرشاد الفحول ٤٣١/١.

(٥) انظر: أصول السرخسي ١٥٧/١، كشف الأسرار للنسفي ١٨٢/١، التنقيح لصدر الشريعة ١٠٨/١،

الإبهاج ٩٤/٢، رفع الحجاب ٨٨/٣، البحر المحيط ٦٤/٣، ٦٥، التقرير والتحجير ٢٠٤/١، ٢٠٥،

نور الأنوار لملاحيون ١٨٢/١، تيسير التحرير لأمير باد شاه ٢٢٤/١، إرشاد الفحول ٤٣٢/١.

ويختلف العموم في «كل» تبعاً لاختلاف ما تضاف إليه^(١)؛ لأنها إما أن تضاف إلى نكرة، أو إلى معرفة، فإن أضيفت إلى النكرة: أوجبت العموم فيها بإحاطة أفرادها، مثل: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَايِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، والموت يعم النفوس كلها، وكما إذا قيل: (كل رجل)، فمعناه كل فرد فرد من الرجال^(٢).

وإذا أضيفت «كل» للمعرفة، ففي «شرح الكوكب المنير»^(٣): أن المعرفة إن كانت جمعاً، أو ما في معناه: فهي لاستغراق أفرادها، نحو: (كل الرجال وكل النساء على وجل إلا من آمنه الله تعالى)، وإن كانت لمعرفة مفرداً: فهي لاستغراق أجزائه - أيضاً - نحو: (كل الجارية حسن)، و(كل زيد جميل).

والذي في (الإبهاج)، و(رفع الحاجب)، و(البحر المحيط) أنها قد تضاف إلى معرفة كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥]، وعليه فإن كلام أكثر الأصوليين أنها هنا كحالة الإضافة إلى نكرة في الدلالة على كل فرد، ومقتضى كلام بعض الأصوليين وابن مالك من النحاة: أن مدلولها في هذه الحالة المجموع كما إذا قال: (كل أعضاء البدن حيوان)، والمراد المجموع^(٤).

هذا، وقد فرق علماء النحو والبيان والأصول بين أن يتقدم النفي على (كل)، وبين أن تتقدم هي عليه، فإذا تقدمت هي عليه، نحو: (كل القوم لم يقيم): أفادت التنقيص على انتفاء قيام كل فرد فرد، وإن تقدم النفي عليها، مثل: (لم يقيم كل القوم): لم تدل إلا على نفي المجموع، وذلك يصدق بانتفاء

(١) انظر: كشف الأسرار للنسفي ١/١٨٣، الإبهاج ٢/٩٤-٩٦، ورفع الحاجب ٣/٨٨، ٨٩، التقرير والتحرير ١/٢٠٥، تيسير التحرير ١/٢٢٤.

(٢) انظر: الإبهاج ٢/٩٤، البحر المحيط ٣/٦٤ وما بعدها، شرح الكوكب ٣/١٢٤.

(٣) انظر: شرح الكوكب المنير ٣/١٢٤.

(٤) انظر: الإبهاج ٢/٩٥، رفع الحاجب ٣/٨٨، ٨٩، البحر المحيط ٣/٦٥.

القيام عن بعضهم، ويسمى الأول: عموم السلب، والثاني: سلب العموم؛ من جهة أن الأول يحكم فيه بالسلب عن كل فرد، والثاني لم يفد العموم في حق كل أحد، وإنما أفاد نفي الحكم عن بعضهم^(١).

وقد نص القرافي في (العقد المنظوم) على أن هذا من خصائصها - فالنفي يختلف حكمه فيها متقدماً ومتأخراً - دون سائر الصيغ^(٢).

وإذا ثبت الفرق بين تقدم النفي عليها، وتأخره عنها، فينبغي في حالة تقدمه عليها «سلب العموم» أن يقيد ذلك بما إذا لم ينتقض النفي بإلا، فإن انتقض بها بقي الاستغراق كما هو، وأفاد عموم السلب، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]، فالمراد: أن كل واحد آتاه عبداً، ومنه قولنا: (ما كل رجل إلا قائم)، وسببه: أن النفي للمحمول، وما بعد «إلا» لا تسلط للنفي عليه؛ لأنه مثبت، وهو في الاستثناء المفرغ مستند لما قبلها، وهو كل فرد كما كان في الجملة قبل دخول النفي والاستثناء^(٣).

وأما «جميع»: فإنها تعم الأشياء على سبيل الاجتماع لا على سبيل الانفراد، مثل (كل)^(٤)، فهي توجب الإحاطة بصفة الاجتماع قصداً، ولكونها مفيدة لهذا المعنى؛ صارت مؤكدة لكل، فيقال: (جاء القوم كلهم أجمعون)،

(١) انظر: العقد المنظوم ص ٢٢٤، وتنقيح الفصول ص ١٥٣، نفائس الأصول ٢/٤٧٠، ٤٧١، الإبهاج ٢/٩٧، ٩٦، البحر المحيط ٣/٦٧، ٦٨، شرح الكوكب المنير ٣/١٢٧، شرح التنقيح لحلولو ص ١٥١، ١٥٢، إرشاد الفحول ١/٤٣٢.

(٢) انظر: العقد المنظوم ص ٢٢٤، ٢٢٥، وراجع النقل عنه في: البحر المحيط ٣/٦٧، ٦٨، إرشاد الفحول ١/٤٣٢.

(٣) انظر: الإبهاج ٢/٩٨، البحر المحيط ٣/٦٨، ٦٩، شرح الكوكب ٣/١٢٧، إتحاف الأنام بتخصيص العام للحفاوي ص ٤٢.

(٤) انظر: أصول السرخسي ١/١٥٨، كشف الأسرار للنسفي ١/١٨٤، التنقيح لصدر الشريعة ١/١٠٩، البحر المحيط ٣/٧١، التقرير والتحجير ١/٢٠٥، نور الأنوار لملاحيون ١/١٨٤، شرح الكوكب المنير ٣/١٢٨، تيسير التحرير ١/٢٢٥، إرشاد الفحول ١/٤٣٢.

وعلى هذا لو قلت: (جميع من دخل الدار أولاً فله جائزة)، فدخلها خمسة معاً فالجائزة بينهم بالسوية؛ لأن ما ألحق بكلمة «جميع» هنا يدل على الاجتماع دون الأفراد، فيصير باعتباره جميع الداخلين كأنه شخص واحد في أنهم أول، فلهم الجائزة، فإن دخلوا فرادى كانت الجائزة للأول فقط^(١).

ومما تفارق (جميع) فيه (كل): أن «جميع» تدل على عموم كل فرد بطريق الظهور، أما «كل» فإنها تدل عليه بطريق النصوصية^(٢).

ولا تضاف «جميع» إلا إلى معرفة، وتكون لإحاطة الأجزاء، فيقال: (جميع الرجال)، ولا يقال: (جميع رجل)^(٣).

ونظراً لأنها لا تضاف إلا إلى معرفة اعترض على إفادتها للعموم، فقيل: كيف يستفاد منها العموم وهي لا تضاف إلا إلى معرفة؟ والتعريف يفيد العموم، سواء أكان بالألف واللام، أم بالإضافة كقولنا: (جميع القوم حضروا، وجميع قومك حضروا)؛ فليست الاستفادة منها، بل من التعريف^(٤).

ومما أجيب به: أن العموم يكون مع «جميع» إذا قدرت اللام في المضاف إليه للجنس لا للاستغراق، أو في المضاف إليه معرفةً بالإضافة، نحو: (جميع غلام زيد حضروا)؛ إذ عموم أجزائه من «جميع» لا من التعريف بالإضافة^(٥).

ومما يماثل «كل، وجميع» في إفادة العموم^(٦): «معشر، ومعاشر، وعامة، وكافة، وقاطبة، وسائر، وأجمع، وأجمعين»، وغيرها مما يماثلهما.

(١) انظر: أصول السرخسي ١٥٨/١، كشف الأسرار للنسفي ١٨٤/١ وما بعدها، ومعه نور الأنوار

لملاحيون، البحر المحيط ٧١/٣، شرح الكوكب المنير ١٢٨/٣.

(٢) انظر: الإبهاج ٩٤/٢، البحر المحيط ٧١/٣، شرح الكوكب المنير ١٢٨/٣، إتحاف الأنام ص ٤٣.

(٣) انظر: الإبهاج ٩٩/٢، البحر المحيط ٧١/٣، شرح الكوكب ١٢٧/٣، إتحاف الأنام ص ٤٣.

(٤) انظر: الإبهاج ٩٣/٢، البحر المحيط ٧١/٣، ٧٢، إتحاف الأنام ص ٤٣.

(٥) انظر: البحر المحيط ٧١/٣، ٧٢.

(٦) انظر: البحر المحيط ٧٢/٣، ٧٣، شرح الكوكب المنير ١٢٨/٣، ١٢٩، إرشاد الفحول ٤٣٦/١ -

ومعشر، ومعاشر لا يكونان إلا مضافين، بخلاف عامة، وكافة، وقاطبة: فإنها لا تضاف؛ فمعشر^(١) كقوله تعالى: ﴿يَمَعَشَرُ الْحَيَّ وَالْإِنْسَ﴾ [الأنعام: ١٣٠، الرحمن: ٣٣]، ومعاشر^(٢) كقوله ﷺ: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث»^(٣)، وعامة نحو: (جاءني القوم عامة، وكافة)^(٤)، نحو: ﴿وَقَلِيلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، وقاطبة، كقولنا: (انتصرت العرب قاطبة) أي: كلهم، ولا تأتي العرب بها إلا تبعاً للكلام، منصوبة على الحال، فلا تقول: (جاءني قاطبة الناس) على أنه فاعل في صدر الكلام^(٥).

وسائر^(٦): كقولنا «جاءني سائر الطلاب» أي: جميع الطلاب، و(سائر) هذه المأخوذة من سور البلد وهو المحيط بها، وقيل: مأخوذة من «أسار» بمعنى أبقى، وهذه تختلف في إفادتها للعموم^(٧)، قال في «إرشاد الفحول»: «والظاهر أنها للعموم وإن كانت بمعنى الباقي؛ لأن المراد بها شمول ما دلت عليه، سواء كانت بمعنى الجميع أو الباقي، كما تقول: اللهم اغفر لي ولسائر المسلمين» اهـ^(٨).

وأما «أجمعين»: فكقوله تعالى: ﴿وَلَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩، ص: ٨٢]، و«أجمع»^(٩): وهي تستعمل في تأكيد العموم والخصوص، تقول:

(١) انظر: العقد المنظوم للقرافي ص ٣٠٢.

(٢) انظر: العقد المنظوم ص ٣٠٢.

(٣) رواه بهذا اللفظ أحمد ٤٧/١٦ (٩٩٧٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه البخاري ٧٩/٤ (٣٠٩٣) وفي مواضع، ومسلم ١٣٨٣/٣ (١٧٦١) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلفظ: «لا نورث ما تركنا صدقة».

(٤) انظر: العقد المنظوم ص ٢٩١.

(٥) انظر: العقد المنظوم ص ٣٠٣.

(٦) انظر: العقد المنظوم ص ٣٠٣، نهاية السؤل للإسنوي ٤٠١/٢.

(٧) انظر: العقد المنظوم ص ٣٠٣، ٣٠٦، نهاية السؤل ٤١٠/٢، إرشاد الفحول ٤٣٧/١، ٤٣٨.

(٨) إرشاد الفحول ٤٣٧/١، ٤٣٨.

(٩) انظر: العقد المنظوم ص ٢٢٩، ٢٣٠.

(قبضت المال أجمع)، و(أحل الله البيع وحرم الربا أجمع) هذا في العموم، وفي الخصوص: (اشترت هذا الجمل أجمع)؛ فيكون للعموم لأنه أكد العموم، والمؤكد للشيء لا بد أن يلائمه ولا ينافيه، وأما تأكيدها للخصوص؛ فلأنه لا يؤكد بها إلا ما يتبع، كقولنا: (صمت النهار أجمع)، فالنهار مما يتبع، فيصح تأكيده حيثئذ.

ومما تختص به «أجمع»: أنها غير منصرفة، بخلاف «جميع»^(١)، ومما يماثل «أجمع» في كل أحكامه^(٢): «أجمعان» للتثنية، و«أجمعون» للجمع، وتقريرهما نفس ما تقدم في صيغة الأفراد.

ومما يماثل «جميع» أيضاً: «جمعاء»^(٣) للمؤنث، تقول: مررت بدارك جمعاء، و«جمع»^(٤) لجمع المؤنث، تقول: (مررت بالنسوة جمع).

ومنها: «أكتع»^(٥) فإنه يؤكد به العموم، تقول: (خلق الله الخلق أجمع أكتع)، فتؤكد به لفظ الخلق الذي هو للعموم، ومؤكد العموم ومقويه أولى بأن يكون للعموم.

ومنها: «أكتعان»^(٦) للتثنية، تقول: (الخير والشر بقضاء الله وقدره أجمعان أكتعان)، فتؤكد بهما التثنية العامة فتكون للعموم، ومنها: «أكتعون»^(٧) يقال: (جاء القوم أجمعون أكتعون)، و«كتعاء»^(٨) للمؤنثة، و«كُتْع»^(٩) للجمع المؤنث،

(١) انظر: العقد المنظوم ص ٢٣٠.

(٢) انظر: العقد المنظوم ص ٢٣٠، ٢٣١.

(٣) انظر: العقد المنظوم ص ٢٣١.

(٤) انظر: العقد المنظوم ص ٢٣١.

(٥) انظر: العقد المنظوم ص ٢٣١.

(٦) انظر: العقد المنظوم ص ٢٣١.

(٧) انظر: العقد المنظوم ص ٢٣١.

(٨) انظر: العقد المنظوم ص ٢٣١.

(٩) انظر: العقد المنظوم ص ٢٣١.

تقول: (مررت بالنسوة كتع)، و«أبضع»^(١) تقول: (قبضت المال أجمع أبضع)، فتؤكد بها العموم، وأصله^(٢): من بضع العرق وإخراج دمه دفعة، كما أن أصل «أكتع» من تكتع الجلد إذا ألقى في النار فاجتمع، فذلك كله إشارة إلى الاجتماع في الفعل، وأن المراد بالكلام حقيقة العموم، وانسحاب الحكم على جميع الأفراد.

ومنها^(٣): «أبضعان» للتثنية، و«أبضعون» للجمع، و«بصعاء» للمؤنثة، و«بُصَع» للجمع المؤنث^(٤).

أدلة القاعدة :

مما يدل لهذه القاعدة :

١- أنه لا يشك عالم بلغة العرب أن بين قول القائل: (جاءني رجل)، و(جاءني كل الرجال، وجميع الرجال) فرقاً ظاهراً، وهو دلالة الثاني على الاستغراق دون الأول، وإلا لم يكن بينهما فرق، ومن المعلوم أن أهل اللغة إذا أرادوا التعبير عن الاستغراق جاؤوا بلفظ «كل»، و«جميع» وما يفيد فائدتهما، ولو لم يكونا للاستغراق والعموم؛ لكان استعمالهم لهما عند إرادة الاستغراق والعموم عبثاً^(٥).

٢- أن صيغة «كل»، و«جميع» مقابلة لصيغة «بعض»، ولولا أن صيغتهما

(١) انظر: العقد المنظوم ص ٢٣١.

(٢) انظر: العقد المنظوم ص ٢٣١، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٤٢/٢.

(٣) انظر: العقد المنظوم ص ٢٣١، ٢٣٢.

(٤) تجدر الإشارة إلى: أن مادة هذه القاعدة جل الاعتماد عليها من كتاب "العام عند الأصوليين" لكاتب

هذه القاعدة الدكتور أسعد الكفراوي ص ٥٠، ٦١.

(٥) انظر: المحصول ٣٣٩/٢، إرشاد الفحول ٤٣١/١.

غير محتملة للبعض لم تكن مقابلة^(١).

٣- أنك إذا قلت: (جاءني كل فقيه في البلد)، أو: (جميع فقهاء البلد) فإنه يناقضه قولك: (ما جاءني كل فقيه في البلد)، و(ما جاءني جميع فقهاء البلد)، ولذلك يستعمل كل واحد من هذين الكلامين في تكذيب الآخر، والتناقض لا يتحقق إلا إذا أفاد الكل الاستغراق؛ لأن النفي عن البعض لا يناقض الثبوت في البعض^(٢).

٤- أنه إذا قال القائل: (أطعمت كل من في البيت)، أو: (أطعمت جميع من في البيت) سبق إلى الفهم الاستغراق، ولو كانت صيغة الكل أو الجميع مشتركة بين الكل والبعض لما كان كذلك؛ لأن اللفظ المشترك لما كان بالنسبة إلى المفهومين على السوية؛ امتنع أن تكون مبادرة الفهم إلى أحدهما أقوى منها إلى الآخر^(٣).

٥- أنه إذا قال الرجل لخدمته: (أطعم كل من دخل داري)، أو: (جميع من دخل داري) فأطعم كل واحد ممن دخل، لم يكن لهذا المخدم الاعتراض عليه بإطعام الجميع، وله الاعتراض عليه عند ترك بعضهم^(٤).

تطبيقات القاعدة :

١- استدل الكثيرون على حرمة النبيذ بقوله ﷺ: «كل شراب أسكر فهو حرام»^(٥)؛ وذلك لأن «كل» تفيد العموم في جميع ما دخلت عليه،

(١) انظر: المحصول ٣٣٧/٢، نفائس الأصول ٤٦٩/٢، إرشاد الفحول ٤٣٠/١، ٤٣١.

(٢) انظر: المحصول ٣٣٧/٢، نفائس الأصول ٤٦٨/٢، ٤٦٩، إرشاد الفحول ٤٣٠/١.

(٣) انظر: المحصول ٣٣٧/٢، ٣٣٨، إرشاد الفحول ٤٣١/١.

(٤) انظر: المحصول ٣٣٨/٢، ٣٣٩، إرشاد الفحول ٤٣١/١.

(٥) رواه البخاري ١٠٥/٧ (٥٥٨٥) (٥٥٨٦)، ومسلم ١٥٨٥/٣ - ١٥٨٦ (٢٠٠١) (٦٧) (٦٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

- فأفادت بأن جميع المسكرات حرام، والنيبذ منها فيكون حراماً^(١).
- ٢- استدل الشافعية على أن الزوج لا يكون ولياً في عقد النكاح للمرأة التي يتزوجها بقوله ﷺ: «كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح: خاطب، وولي، وشاهداً عدل»^(٢)، ف(كل) أفادت عموم وجود الأربعة في كل نكاح، وإذا كان الزوج ولياً فقد حضر ثلاثة لا أربعة، فيكون عقد النكاح غير صحيح^(٣).
- ٣- احتج أبو بكر - رضي الله عنه - بقوله ﷺ: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة»^(٤) على السيدة فاطمة لما طلبت منه ميراثها عن أبيها، فاحتج بهذا الحديث على أن كل الأنبياء لا يورثون، ف(معاشر) بمعنى (كل) فتفيد العموم^(٥).
- ٤- يستدل بقوله ﷺ: «بعثت إلى الناس كافة»^(٦)، على عموم بعثته ﷺ للخلق كافة؛ لأن كلمة (كافة)، وكلمة (كل) تفيدان العموم في كل ما دخلتا عليه.
- ٥- ذهب الجمهور إلى حرمة أكل الفيل؛ لما ورد أن رسول الله ﷺ: «نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع»^(٧)، قالوا: لفظة (كل) للعموم
-
- (١) انظر: مفتاح الوصول للتلمساني ص ٦٩، فتح الباري لابن حجر ٤٣/١٠.
- (٢) رواه الدارقطني ٢٢٤/٣ (١٩) من حديث عائشة رضي الله عنه، بلفظ: «لا بد في النكاح من أربعة الولي والزوج والشاهدين».
- (٣) انظر: الحاوي للماوردي ١٢٩/٩، مفتاح الوصول للتلمساني ص ٦٩.
- (٤) رواه بهذا اللفظ أحمد ٤٧/١٦ (٩٩٧٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه البخاري ٧٩/٤ (٣٠٩٣) وفي مواضع، ومسلم ١٣٨٣/٣ (١٧٦١) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلفظ: «لا نورث ما تركناه صدقة».
- (٥) انظر: المختصر الكبير لابن الحاجب ص ١٠٣، مختصر المتهي مع شرح العضد ١٠٢/٢، معراج المنهاج للجزري ٣٥٣/١، بيان المختصر للأصفهاني ٤٨٦/١، ٤٨٨.
- (٦) جزء من حديث رواه البخاري ٩٥/١ (٤٣٨)، ومسلم ٣٧١-٣٧٠/١ (٥٢١) من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما.
- (٧) رواه البخاري ٩٦/٧ (٥٥٣٠)، ومسلم ١٥٣٣/٣ (١٩٣٢) من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه.

في كل ذي ناب، والفيل أعظمها ناباً؛ فيكون محرماً لدخوله في العموم^(١).

٦- قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْطَّيْرِ صَفَّاتٍ كُلِّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [النور: ٤١]، فلفظ (كل) في قوله: ﴿كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾ يفيد العموم فالآية عامة في جميع المخلوقات من أهل الأرض أو السماء، والمعنى العام يشمل أن الله قد علم صلاة كل المصلين وتسبيح كل المسبحين، أو: أن كل مصلٍّ ومسبح قد علم صلاة نفسه وتسبيحه، أو: أن كل مصلٍّ ومسبح قد علمه الله تعالى صلاته وتسبيحه، وعليه: فالآية عامة في كل هذه المعاني، وشمولها لهذه المعاني كلها يفهم من اختلاف القراءات الواردة فيها^(٢).

٧- قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ﴾ [النور: ٤٥]، ف(كل) من ألفاظ العموم، فتنفيذ الآية أن جميع الدواب أصل خلقتها الماء، والدابة كل ما دبَّ على وجه الأرض وخُصَّ من قوله تعالى: (من ماء) الجن والملائكة؛ لأننا لم نشاهدهم، ولم يثبت أنهم خلقوا من ماء، بل في الصحيح: «أن الملائكة خلقوا من نور والجن من نار»^(٣).

وقيل: لا يستثنى الجن مع خلقهم من النار، والملائكة مع خلقهم من النور؛ لأن كل حيوان خلق من الماء، وخلقت النار من الماء،

(١) انظر: المغني لابن قدامة ٥٦/١، ٣٢٦/٩.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٨٢٤/٦.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٨٢٨/٦، ٤٨٢٩، الحديث المشار إليه في مسلم (٧٦٨٧) ولفظه: «خلقت الملائكة من نور، وخلق الجن من نار».

وخلقت الريح من الماء؛ فالماء أصل الخلق، ثم كان مادة كل شيء بعد ذلك^(١).

٨- إذا أجره كل يوم، أو كل شهر بعشرة؛ صح، كذا جزم به ابن مفلح في «الفروع»^(٢).

وكذا: إذا استأجره كل شهر بدرهم، أو كل دلو بتمرة، فالمنصوص عن الإمام أحمد أنه يصح، وجزم به غالب الحنابلة؛ وهذا بناء على أن (كل) للعموم، ولأن لكل عمل عوضاً، وكذا لكل منفعة مستوفاة أجر^(٣).

٩- إذا أكره السياره عشرة أيام بعشرة ريالاً، فما زاد فله بكل يوم ريال: فعلى قول الإمام أحمد في رواية أبي الحارث: هو جائز؛ لأن لكل عمل عوضاً معلوماً، وخصوصاً أن (كل) للعموم، وأن المؤمنين على شروطهم^(٤).

د. أسعد الكفراوي

* * *

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٨٢٩/٦.

(٢) انظر: الفروع لابن مفلح ٤٢٣/٤ عالم الكتب، وزينة العرائس ص ٢٢٣.

(٣) انظر: المبدع شرح المقنع لابن مفلح ١٢/٥، وزينة العرائس لابن المبرد ص ٢٢٣.

(٤) انظر: المبدع شرح المقنع ١١/٥ عالم الكتب، وزينة العرائس ص ٢٢٤.

رقم القاعدة: ٢٠٢٥

نص القاعدة: النَّكْرَةُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ^(١)، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ، تُفِيدُ الْعُمُومَ^(٢).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١- النكرة في سياق النفي للعموم^(٣).
- ٢- النكرة في حيز النفي تعم^(٤).
- ٣- النفي يخرج النكرة من حيز الإبهام إلى حيز العموم^(٥).
- ٤- النكرة في سياق النفي تعم كل الأفراد^(٦).
- ٥- النكرة في سياق النفي عامة^(٧)، لا مطلقة^(٨).

-
- (١) المسودة لآل تيمية ص ١٠٣ ط: دار الكتاب العربي، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٢٠٣/١ ط: دار الفكر، إجابة السائل للصنعاني ص ٢٩٢، والسييل الجرار للشوكتاني ٦٧/٣، مذكرة أصول الفقه لمحمد الأمين الشنقيطي ص ٢٤٨ ط: مكتبة العلوم والحكم.
- (٢) انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار ١٤٠/٣ ط: مكتبة العبيكان.
- (٣) الإبهام لابن السبكي ١١٧/٢، البحر المحيط للزركشي ٣٦١/١ ط: دار الكتبي الطبعة الأولى، التحبير للمرداوي ٢٤٥١/٥، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢٦٣/٣، فصول الأصول لخلفان بن جميل السيابي ص ١٤٦ ط: وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان.
- (٤) التحرير والتنوير لابن عاشور ١٨٤/٩.
- (٥) الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ١٠٦٥ ط: مؤسسة الرسالة.
- (٦) نهاية السؤل للإسنوي ٧٢/٢، ٧٣.
- (٧) التحبير للمرداوي ٢٧٢٧/٦.
- (٨) القواعد لابن اللحام ص ٣٠٠.

قواعد ذات علاقة :

- ١ - ألفاظ النفي من صيغ العموم^(١). (أصل).
- ٢ - المعرف بالإضافة يفيد العموم^(٢). (قسيم).
- ٣ - المعرف بـأل يفيد العموم^(٣). (قسيم).
- ٤ - الأسماء الموصولة تفيد العموم^(٤). (قسيم).
- ٥ - أدوات الشرط تفيد العموم^(٥). (قسيم).
- ٦ - نفي الماهية يستدعي نفي كل فرد من أفرادها^(٦). (مكملة).

شرح القاعدة :

الصيغ الدالة على العموم منها ما يفيد العموم بذاته مثل: كل، وجميع، وقاطبة؛ ومنها ما يفيد العموم بضميمة قرينة أخرى؛ مثل: النكرة إذا وقعت في سياق النفي أو ما في معناه، وهذه الصيغة هي موضوع القاعدة.

و(النكرة): ما دل على شائع في جنسه؛ سواء أكان الشائع واحدا كـ (رجل)، أم مثني كـ (رجلين)، أم جمعا كـ (رجال)، أو هي: ما دل على وحدة

(١) انظر: المستقصى للغزالي ١١٠/٢ ط: مؤسسة الرسالة.

(٢) نهاية الوصول للهندي ١٣١٢/٤ ط: مكتبة الباز، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٣) الإبهاج لابن السبكي ٣٣٠/١، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٤) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ص ٤١٧ ط: دار ابن كثير، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٥) انظر: المدخل لابن بدران ص ٢٣٨، ٢٣٩، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٦) نهاية الوصول للهندي ١٣٧٦/٤، نهاية المحتاج للرملي ٢٢٢/١، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «رفع الماهية يستلزم رفع كل من أجزائها».

غير معينة، قال ابن السبكي: «وعلى هذا أسلوب المنطقيين، والأصوليين، والفقهاء»^(١) اهـ.

والمعنى الإجمالي للقاعدة: أن النكرة المفردة^(٢) إذا وقعت في سياق النفي، أو ما في معناه؛ فإنها تفيد عموم النفي لكل الأفراد المندرجة تحتها؛ بمعنى: أن النفي - أو ما في معنى النفي - يكون عامًّا شاملاً لكل الأفراد، فإذا قلت مثلاً: (ما جاء أحد)، فإن هذا التركيب يفيد نفي المجيء عن كل فرد يشمل لفظ «أحد» الواقع نكرة في سياق النفي^(٣).

والمراد بـ «ما في معنى النفي»: الصيغ التي هي في قوة النفي:

- كالنهي، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْنُفٌ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ [هود: ٨١].
- أو الاستفهام الإنكاري، مثل قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].

(١) رفع الحاجب لابن السبكي ٣/٣٦٧، انظر: البحر المحيط للزركشي ٣/٤١٤، تشيف المسامع للزركشي ٢/٨٠٩، ٨١٠، حاشية النفحات للجاوي ص ٨٦، نشر البنود لعبد الله الشنقيطي ١/٢١٦، أصول الفقه لأبي النور زهير ٢/٢٠٤، العموم والخصوص للدكتور عيسى زهران ص ١٧، إتحاف الأنام بتخصيص العام للدكتور محمد الحفناوي ص ٦٠، ٦١ ط: دار الحديث بالقاهرة.

(٢) أما الجمع المنكر ففي إفادته العموم قولان عند الأصوليين، حكاهما الغزالي: القول الأول: أنه لا يعم، وبه قال أبو هاشم الجبائي. والقول الثاني: أنه يعم، وبه قال القاضي الباقلاني.

انظر: المنحول للغزالي ص ١٤٦ ط: دار الفكر، دمشق، الثانية ١٤٠٠هـ، البحر المحيط للزركشي ٤/١٤٩، والنفي والإثبات عند الأصوليين لمحمد سالم ولد محمد أحمد ص ٣٣٠، ٣٣١.

(٣) انظر: المسودة لآل تيمية ص ١٠٣، الإبهاج لابن السبكي ٢/١١٧، تيسير التحرير لأمير بادشاه ١/٢٠٣، نهاية السؤل للإسنوي ٢/٧٢، ٧٣، والكيلات لأبي البقاء الكفوي ص ١٠٦٥، إجابة السائل للصنعاني ص ٢٩٢، السيل الجرار للشوكاني ٣/٦٧، التحرير للمرداوي ٥/٢٤٥١، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٣/١٤٠، ٢٦٣، البحر المحيط للزركشي ١/٣٦١، فصول الأصول لخلفان بن جميل السيابسي ص ١٤٦، التحرير والتنوير لابن عاشور ٩/١٨٤، التحرير للمرداوي ٦/٢٧٢٧، القواعد لابن اللحام ص ٣٠٠، ومذكرة أصول الفقه لمحمد الأمين الشنقيطي ص ٢٤٨.

- أو الشرط، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦]؛ لأن الشرط في معنى النفي؛ لكونه تعليق أمر لم يوجد على أمر لم يوجد^(١).

ويستوي في إفادة النكرة الواردة في سياق النفي للعموم ما لو كان حرف النفي قد باشر النكرة؛ مثل: (ما أحدٌ قام)، أو باشر عاملها (الفعل وما في معناه)؛ مثل: (ما قام أحد)، أو لم يباشرهما؛ مثل: (ليس في الدار رجل).

ويستوي في ذلك أيضاً أن يكون النفي بـ «ما»، أو بـ «لم»، أو بـ «لا»، أو بـ «ليس» أو بـ «لن»؛ المهم في ذلك كله أن تكون النكرة في سياق النفي وحيزه^(٢).

ودلالة النكرة في سياق النفي على العموم ليست على مستوى واحد من الوضوح والقوة، بل إنها تتفاوت بتفاوت خصائص التركيب والسياق، فتكون تارة من قبيل «الظاهر» الذي يحتمل المراد وغيره، وتارة من قبيل «النص» الذي لا يحتمل غير المراد، فمن المواضع التي تعتبر من قبيل النص في إفادة العموم: إذا سُبقت النكرة بلفظ «مِنْ» مثل: (ما جاءني من رجل)، وكذلك إذا سُبقت بـ «لا» النافية للجنس مثل: (لا إله إلا الله)، أو كانت النكرة من الألفاظ الملازمة للنفي كـ «أحد» مثل: (ما جاءني أحد).

ومن المواضع التي هي من قبيل «الظاهر»: أن يسبق النكرة «لا» العاملة عمل ليس مثل: لا رجل في الدار، فقد اختلف الأصوليون القائلون بأن للعموم

(١) انظر: البرهان لإمام الحرمين ٢٣٢/١، الإحكام للآمدي ٣٦٥/١، العقد المنظوم للقرافي ص ٤٢٩، التمهيد للإسنوي ص ٤١٩، الوصول إلى قواعد الأصول للتمرتاشي ص ١٤٠ ط: دار الكتب العلمية، شرح الكوكب المنير لابن النجار ١٤١/٣.

(٢) البحر المحيط للزركشي ١٤٩/٤، التمهيد للإسنوي ص ٣١٨، دلالة الألفاظ عند الأصوليين للدكتور محمود توفيق سعد ص ١٣٨-١٤٤ ط: مطبعة الأمانة، الأولى ١٤٠٧ هـ.

صيغة في إفادة النكرة في هذه الحالة للعموم على قولين: الأول: أنها تفيد العموم، وبه قال الجمهور، والثاني: أنها لا تفيد العموم، وبه قال القرافي وجماعة من النحاة^(١).

وقد اختلف الأصوليون في دلالة النكرة في سياق النفي على العموم، هل هي من قبيل الدلالة الوضعية أو اللزومية؟ فذهب الشافعية وبعض المالكية كالقرافي: إلى أنها من قبيل الدلالة الوضعية، بمعنى أن العموم مستفاد من هذا التركيب بالمطابقة، والمطابقة من الدلالة الوضعية.

بينما ذهب الحنفية وبعض الشافعية كالتقي السبكي: إلى أن دلالة النكرة في سياق النفي على العموم دلالة عقلية لزومية؛ إذ العموم لم يحصل بذات النكرة، بل لأن حرف النفي اقتضى نفي الماهية الكلية، والقاعدة: «أن نفي الماهية يستدعي نفي كل فرد من أفرادها»؛ لأن نفي الأعم يلزم منه نفي الأخص، فحصلت الكلية بطريق اللزوم العقلي^(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن النكرة في سياق النفي قسمان: مقيس، ومسموع، أما المقيس: فهو المطرّد في كل نكرة في سياق النفي سبقتها «لا» النافية للجنس، وأما المسموع: فهو ما ورد سماعاً عن العرب، وهي كلمات تحفظ ولا يقاس عليها، ومنها:

١- أحَد: يقال: (ما جاءني من أحد).

(١) انظر: تشنيف المسامع للزركشي ٦٧٣/٢ ط: مؤسسة قرطبة، دلالة الألفاظ عند الأصوليين للدكتور محمود توفيق ص ١٤٠، قواعد التفسير لخالد بن عثمان السبب ٥٦٢/٢ ط: دار ابن عفان، النفي والإثبات لمحمد سالم ولد محمد أحمد ص ٣٣٠، ٣٣١ ط: مكتبة الرشد، الأولى ١٤٢٧هـ.

(٢) انظر: أصول الفقه للسرخسي ١٦٠/١ ط: دار الكتاب العربي ١٣٧٢هـ، الإبهاج لابن السبكي ١٠٦/٢، نهاية الوصول للهندي ١٣٧٦/٤، نشر البنود لعبد الله الشنقيطي ١٧٤/١، شرح الكوكب المنير ص ٣٥٦ ط: السنة المحمدية ١٣٧٢هـ، وإتحاف ذوي البصائر شرح روضة الناظر للدكتور عبد الكريم النملة ٤٠/٦ ط: دار العاصمة.

- ٢- وابر: يقال: (ما بها وابر)، أي أحد.
- ٣- عَرِيب: يقال: (ما بالدار عريب)، أي أحد يُعرب عن نفسه.
- وقد سرد الألفاظ السماعية تفصيلاً القرافي^(١)، وابن السكيت^(٢)، وابن سيده^(٣)، فلتراجع في محلها.

أدلة القاعدة :

أ- الضرورة العقلية: وذلك أن النكرة في سياق النفي تدل على انتفاء فرد مبهم، وانتفاء فرد مبهم لا يمكن إلا بانتفاء جميع الأفراد ضرورة، فثبت أن النكرة في سياق النفي تدل على انتفاء جميع الأفراد، وهو معنى العموم.

ب- نص الكتاب: وذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ [الأنعام: ٩١] في جواب ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١]، ووجه الدلالة: أنهم قالوا: ما أنزل الله على بشر من شيء، فلو لم يكن هذا الكلام للسلب الكلي لم يستقم في الرد عليهم الإيجاب الجزئي وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾.

ج- الإجماع؛ لأن قولنا: (لا إله إلا الله) كلمة توحيد بالإجماع، وهي مركبة من جزئين النفي والإثبات، فلو لم يكن صدر الكلام نفياً لكل

(١) العقد المنظوم للقرافي ٣٦/٢.

(٢) إصلاح المنطق ابن السكيت ص ٣٩١ ط: دار المعارف، القاهرة.

(٣) المخصص لابن سيده ١٦٦/٤ ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ.

معبود بحق؛ لما كان إثبات الحق تعالى توحيداً.

د- صحة الاستثناء من النكرة الواقعة في سياق النفي، فيجوز أن تقول: (لا رجل في الدار إلا زيداً) و(ما قام أحد إلا زيداً)، والاستثناء معيار العموم^(١).

تطبيقات القاعدة :

١- قال تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦]، فلفظ (شيئاً) نكرة في سياق النهي عن الشرك؛ فيعم جميع صور الشرك، سواء في النيات، أم الأقوال، أم الأفعال، كما يعم الأكبر، والأصغر، والخفي^(٢).

٢- عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قيل له في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال: «لا حرج»^(٣) يعني: في أعمال الحج قال الشنقيطي: «والأحاديث بمثل هذا كثيرة، وهي تدل دلالة لا لبس فيها على أن من حلق قبل أن ينحر لا شيء عليه من إثم ولا فدية؛ لأن قوله ﷺ: «لا حرج» نكرة في سياق النفي رُكِبَتْ مع لا؛ فَبْنِيَتْ على الفتح، والنكرة إذا كانت كذلك فهي نص صريح في العموم؛ فالأحاديث إذن نص صريح في عموم النفي لجميع أنواع الحرج من إثم وفدية، والله تعالى أعلم»^(٤).

(١) انظر: العقد المنظوم للقرافي ٤٢/٢ شرح طلعة الشمس لابن حميد السالمي ١٠٠/١، المذهب للدكتور عبد الكريم النملة ١٤٩٩/١، النفي والإثبات لمحمد سالم ولد محمد أحمد ص ٣٣٣.

(٢) قواعد التفسير لخاليد بن عثمان السبت ٥٦٢/٢ ط: دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

(٣) رواه البخاري ١٧٥/٢ (١٧٣٤)، ومسلم ٩٥٠/٢ (١٣٠٧).

(٤) انظر: أضواء البيان للشنقيطي ٨٨/١ ط: دار الفكر.

٣- عن أبي شريح العدوي رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال عن مكة: «فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا»^(١)، وقد استنبط العلماء من هذا الحديث تحريم القتال بمكة، ووجه ذلك: أن القتال يُفضي إلى القتل، والقتل سفك للدم، وقد ورد تحريم سفك الدم في الحديث بلفظ النكرة في سياق النفي؛ فيعم^(٢).

٤- استدل بعض الفقهاء بقوله ﷺ: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر؛ فلا صيام له»^(٣) على وجوب تبين النية في صيام رمضان، أو قضائه، أو في صيام النذر.

ووجه الاستدلال: أن لفظ «لا صيام» نكرة في سياق النفي فيعم كل صيام، ولا يخرج عنه إلا ما قام الدليل على أنه لا يشترط فيه إنشاء النية قبل الفجر^(٤).

٥- استدل العلماء على أن الطيب محظور استعماله على المحرم بأدلة، منها: قوله ﷺ في المحرم الذي وقصته ناقتة: «ولا تمسوه طيبًا»^(٥) فلفظ «طيبًا» نكرة في سياق النهي، والنهي في معنى النفي؛ فدل على حرمة استعمال جميع أنواع الطيب للمحرم^(٦).

(١) رواه البخاري ٣٢/١ (١٠٤) وفي مواضع، ومسلم ٩٨٧/٢ (١٣٥٤).

(٢) انظر: فتح الباري ٤/٤٧ ط: دار المعرفة.

(٣) رواه أحمد ٥٣/٤٤ (٢٦٤٥٧)، وأبو داود ١٩٠/٣ (٢٤٤٦)، والترمذي ١٠٨/٣ (٧٣٠)، والنسائي ١٩٦/٤ (٢٣٣١)، وابن ماجه ٥٤٢/١ (١٧٠٠)، والدارمي ٣٣٩/١ (١٧٠٥) من حديث حفصة رضي الله عنها وقال الترمذي: حديث حفصة حديث لانعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه، وقد روى عن نافع عن ابن عمر قوله، وهو أصح.

(٤) انظر: تحفة الأحوذى للمباركفوري ٣/٣٥٤ ط: دار الكتب العلمية، نيل الأوطار للشوكاني ٤/٢٣٣.

(٥) رواه البخاري ٧٦/٢ (١٢٦٧)، ومسلم ٨٦٦/٢ (١٢٠٦)/(٩٩) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(٦) أضواء البيان للشنقيطي ١٧/٥.

- ٦- قوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»^(١)، وهذا الحديث يشمل كل أنواع الضرر؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم^(٢).
- ٧- ذهب جمهور العلماء إلى أن الجنب يحرم عليه قراءة القرآن، هذا بالنسبة للآية فما فوق، واختلفوا فيما دون الآية: فذهب البعض إلى حرمة قراءة ما دون الآية كذلك، ومما استدلوا به أن للفظ (شيئاً) في قوله ﷺ: «لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن»^(٣)، نكرة في سياق النفي؛ فتعم الآية وما دونها^(٤).
- ٨- ذهب فريق من الفقهاء إلى أنه يشترط في الموصى له ألا يكون قاتلاً للموصي، فإن قتله بطلت الوصية، ومما استدلوا به أن لفظ (شيء) في قوله ﷺ: «ليس لقاتل شيء»^(٥)، نكرة في سياق النفي؛ فيعم الميراث والوصية جميعاً^(٦).
- ٩- لفظ (شيء) في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَردُّهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] نكرة في سياق الشرط؛ فيعم كل ما تنازع فيه
-
- (١) رواه أحمد في مسنده ٥٥/٥ (٢٨٦٥) وابن ماجه في سننه ٧٨٤/٢ (٢٣٤١) والطبراني في الكبير ٢٢٨/١١ (١١٥٧٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنه، ورواه الحاكم في المستدرک ٦٦/٢ (٢٣٤٥)، الدارقطني في سننه ٥١/٤ (٣٠٧٩) البيهقي في سننه ١١٤/٦ (١١٣٨٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وقد روي من حديث غيرهما من الصحابة انظر: نصب الراية ٣٨٤/٤.
- (٢) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية ١٨٠/٢٨.
- (٣) رواه الترمذي ٢٣٦/١ (١٣١)، وابن ماجه ١٩٦/١ (٥٩٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
- (٤) انظر: القواعد لابن اللحام ص ١٦٨، البحر الرائق لابن نجيم ٢٠٩/١، زواهر الجواهر للتمرتاشي الابن ٢٧/١ ب مخطوط.
- (٥) رواه مالك ٨٦٧/٢ (١٠)، وأحمد ٤٢٣/١-٤٢٥ (٣٤٧) (٣٤٨)، والنسائي في الكبرى ١٢٠/٦-١٢١ (٦٣٣٤)، وابن ماجه ٨٨٤/٢ (٢٦٤٦) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقال البوصيري في المصباح ٣٤٠/٢ (٩٣٤-٢٦٤٦): هذا إسناد حسن.
- (٦) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية ٢٤٥/٤٣، التشريع الجنائي لعبد القادر عودة ١٦٤/٢.

المسلمون من مسائل الدين، صغيره وكبيره، دِقَّه وجَلَّه، خَفِيَّه وجَلِيَّه قال ابن القيم: «قوله ﴿فَإِنْ نَنْزَعُكُمْ فِي شَيْءٍ﴾ نكرة في سياق الشرط تعم كل ما تنازع فيه المؤمنون من مسائل الدين؛ دِقَّه وجَلَّه، جَلِيَّه وخَفِيَّه»^(١).

١٠- لو قال: (إن لبستُ ثوبًا، أو أكلتُ طعامًا، أو شربتُ شرابًا، فكذا)، فإنه يعم الجميع، فيعم جميع الأثواب، أو جميع الأطعمة، أو جميع الأشربة، ويقع الجزاء الذي علّق على الشرط بفعل أيٍّ من هذه الأشياء؛ لأنه نكرة في سياق الشرط، والنكرة في سياق النفي وما في معناه كالشرط تفيد العموم^(٢).

عبد الله هاشم

* * *

(١) إعلام الموقعين لابن القيم ٤٩/١ ط: دار الجيل، انظر: قطر الولي على حديث الولي للشوكاني ص ٣٠١ ط: دار الكتب الحديثة بالقاهرة، وفقه النوازل لبكر أبي زيد ٦١/١ ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

(٢) انظر: الوصول إلى قواعد الأصول للتمرتاشي ص ١٤٠، البنائة للعيني ٢٥٣/٥.

رقم القاعدة: ٢٠٢٦

نص القاعدة: النِّكْرَةُ فِي سِيَاقِ الْامْتِنَانِ تَعُمُّ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - النكرة الواقعة في سياق الامتنان مع الإثبات تعم^(٢).
- ٢ - النكرة في سياق الامتنان من صيغ العموم^(٣).
- ٣ - النكرة إذا كانت في سياق الامتنان تعم^(٤).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - ألفاظ العموم تقتضي العموم بالوضع^(٥). (أصل).
- ٢ - النكرة في سياق النفي تعم^(٦). (موافقة).

(١) أعضاء البيان للشنقيطي ٤١٦/٢ دار الفكر بيروت

(٢) انظر: البحر المحيط للزركشي ١٦٠/٤ ط دار الكتبي، وفي معناها: «النكرة في سياق إثبات لامتنان من صيغ العموم» انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار ١٣٩/٣ ط جامعة أم القرى، وفي معناها: «النكرة في سياق الإثبات إذا كانت للامتنان عمت» القواعد لابن اللحام ص ٢٧٦ دار الحديث بالقاهرة، و«النكرة في سياق الإثبات إن كانت للامتنان عمت» التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي ص ٤٢٠ دار الكتب العلمية.

(٣) انظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٦٠١ مؤسسة الرسالة.

(٤) أعضاء البيان للشنقيطي ٣٢٩/٨.

(٥) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٧٥/٢، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٦) المحصول للرازي ٣٤٣/٢، التمهيد للإسنوي ص ٤١٤، والكوكب الدرر للإسنوي ص ٢٥٧، =

- ٣- الاستثناء معيار العموم^(١). (مكملة).
- ٤- المعروف بأل يفيد العموم^(٢). (قسيم)
- ٥- أدوات الشرط تفيد العموم^(٣). (قسيم)
- ٦- ألفاظ التأكيد تدل على العموم^(٤). (قسيم)
- ٧- الأسماء الموصولة تفيد العموم^(٥). (قسيم)

شرح القاعدة :

(النكرة): ما دل على شائع في جنسه، سواء أكان الشائع واحداً كـ«رجل»، أم مثني كـ«رجلين»، أم جمعاً كـ«رجال»، أو هي: ما دل على وحدة غير معينة^(٦)، قال ابن السبكي: «وعلى هذا أسلوب المنطقيين، والأصوليين، والفقهاء» اهـ^(٧).

= القواعد لابن اللحام ص ٢٦٤، الوصول إلى قواعد الأصول للتمرتاشي ص ١٣٩، وفي معناها: «النكرة في النفي للعموم حقيقة» إرشاد الفحول ١/١١٥، و«النكرة في سياق النفي صيغة عموم» أضواء البيان ٤/٤٤١، و«وقوع النكرة في سياق النفي يفيد العموم» التحرير والتنوير ٢/٢٠٨، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «النكرة في سياق النفي أو ما في معناها تفيد العموم».

(١) نهاية السؤل للإسنوي ١/٢٨٥، ٣٠٧، وسلاسل الذهب للزركشي ص ٢٢٤، التحبير شرح التحرير للمرداوي ٥/٢٣١٨، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٢) الإبهاج لابن السبكي ١/٣٣٠، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٣) انظر: المنحول من تعليقات الأصول للغزالي ص ١٤٠ دار الفكر، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٤) التبصرة في أصول الفقه للشيرازي ص ٦٢، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٥) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ص ٤١٧، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٦) انظر: التمهيد للإسنوي ص ٤٢٠، البحر المحيط للزركشي ٤/١٦٠، ومعنى لا إله إلا الله لبدر الدين الزركشي ص ١٠٠، ١٠١، القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص ٢٧٧، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ص ٦١، شرح الكوكب المنير ٣/١٣٩، ١٤٠، مغني المحتاج للخطيب الشربيني ٤/٣٤١، قواعد التفسير جمعاً ودراسة لخالد السبت ٢/٥٦٥.

(٧) رفع الحاجب لابن السبكي ٣/٣٦٧، انظر: البحر المحيط ٣/٤١٤، تصنيف المسامع ٢/٨٠٩، =

وحالة الامتنان تعني: أن يذكر الشارع أشياء من قبيل النكرة؛ لا لبيان الأحكام، وإنما في موضع الامتنان، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، فقوله «ماء» نكرة في الإثبات، وردت في معرض امتنانه عز وجل على خلقه.

المعنى الإجمالي للقاعدة^(١): تقرر القاعدة أن النكرة وإن كانت لا تفيد العموم إجمالاً، إلا أنه من الحالات التي تخرج فيها عن هذا الإطار العام، إذا وقعت في سياق الإثبات وكانت للامتنان، فإنها تفيد العموم في هذه الحالة، كما تفيده في حالات أخرى كذلك، كما إذا وقعت في سياق النفي، أو في سياق الشرط، أو في سياق الاستفهام الإنكاري.

والقول بأن النكرة في سياق الإثبات إذا كانت للامتنان تعم، حكاه الإسنوي في «التمهيد»^(٢) عن جماعة: كالقاضي أبي الطيب الطبري، واختاره، وتابعه^(٣) ابن اللحام، وابن النجار، وحكاه الزركشي في «البحر المحيط»، وابن

= ٨١٠، حاشية النفحات للجاي ص ٨٦، نشر البنود ٢١٦/١، أصول الشيخ زهير ٢٠٤/٢، العموم والخصوص د. عيسى زهران ص ١٧، إتحاف الأنام بتخصيص العام د. محمد الحفناوي ص ٦١، ٦٠. (١) انظر فيها: البرهان لإمام الحرمين ٢٣٢/١ ف (٢٤٣)، المنحول ص ١٤٠، الإحكام للأمدى ٣٦٥/١، منتهى الوصول والأمل ص ١١١، العقد المنظوم ص ٢٣٣، ٤٢٩، ٤٣٠، التنقيح لصدر الشريعة ٩٧/١، ٩٨، الإبهاج ١٠٦/٢، رفع الحاجب لابن السبكي ١٦٥/٣، التمهيد للإسنوي ص ٤١٩، نهاية السؤل ١٨٦/١، شرح التلويح ٩٩/١، البحر المحيط ١١٧/٣، ١٣، تشنيف المسامع ٦٩٠/٢، شرح المحلي على جمع الجوامع ٤١٥/١ ومعه حاشية البنانى، القواعد لابن اللحام ص ٢٦٨، ٢٦٩، فتح الغفار لابن نجيم ١٠٠/١ ط: الحلبي، شرح الكوكب المنير ١٤١/٣، زينة العرائس لابن المبرد ص ٣٦٢، الوصول إلى قواعد الأصول للتمرتاشي ص ١٤٠، العموم والخصوص د. عيسى زهران ص ٣١، إتحاف الأنام بتخصيص العام د. محمد الحفناوي ص ٥٦، العام ودلالته على الأحكام د. محمد عبد العاطي ص ٥٥ - ٥٧، دار النهضة العربية بالقاهرة.

(٢) انظر: التمهيد للإسنوي ص ٤٢٠.

(٣) انظر: القواعد لابن اللحام ص ٢٦٧، شرح الكوكب المنير ١٣٩/٣.

النجار في «شرح الكوكب» عن آخرين^(١).

والقول بأنها تعم مأخوذ من كلام البيانين في تنكير المسند إليه، أنه يكون للتكثير، نحو: (إن له لإبلا، وإن له لغنماً)^(٢).

مثالها: ما ورد في قوله تعالى: ﴿فِيهَا فَكْهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨]؛ حيث ورد لفظ «فاكهة» مثبتاً في سياق الامتنان، يفيد العموم في كل الفواكه، ووجه العموم في الآية: أن الامتنان مع العموم أكثر؛ إذ لو صدق الامتنان بالنوع الواحد من الفاكهة لم يكن في الامتنان بالجنتين المشار إليهما في الآية كبير فائدة^(٣).

وإذا كان هذا النوع من النكرات، والذي يتناوله القاعدة يخرج عن القاعدة العامة التي تقرر أن النكرة في سياق الإثبات لا تفيد العموم، فتجدر الإشارة إلى نوع آخر من النكرات يقع في الإثبات ويفيد العموم عند فريق من الأصوليين، وهو النكرة الموصوفة بصفة عامة؛ حيث ذهب الحنفية إلى أن النكرة إن كانت في الإثبات ثم وصفت بصفة عامة فإنها تفيد العموم، وتكتسب عمومها من عموم صفتها، كما في قوله تعالى: ﴿لَنَبْلُوَنَّ هُمْ آيُهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٧]، فـ(أي): نكرة وصفت بحسن العمل فأفادت العموم.

ومما عللوا به لقولهم: أن النكرة إذا وصفت بصفة عامة فإنها تصير معرفة؛ لأن الوصف من التعريف بمنزلة اللام في اسم الجنس، ومثلوه بقولهم:

(١) حيث نقل في الكتابين المشار إليهما عن ابن الزمלקاني الشافعي، والبرماوي صاحب المنظومة، وكذا الزمخشري، انظر: البحر المحيط ٤/١٦٠، شرح الكوكب المنير ٣/١٣٩، ١٤٠.

(٢) انظر: البحر المحيط ٤/١٦٠، شرح الكوكب المنير ٣/١٤٠، قال الزركشي في البحر المحيط ٤/١٦٠: «وذكره ابن الزمלקاني في "البرهان" لكن أخذه من قول البيانين: إن النكرة تأتي للتكثير؛ ظناً منه أن التكثير هو التعميم أو ملازمه، وليس كذلك» اهـ.

(٣) انظر: التمهيد ص ٤٢٠.

(لا أكلم إلا رجلاً كوفيًا)، فإن له أن يكلم جميع الكوفيين، ولو قال: (إلا رجلاً)، فكلم رجلين حث؛ فعلم أن العموم من إلحاق الوصف العام بهذا^(١).

والمراد بالوصف: الوصف المعنوي، لا النعت النحوي؛ إذ الكلمة النكرة قد تكون خبراً أو صلة أو شرطاً، وقد صرحوا في قوله تعالى: ﴿لَنَبْلُوَنَّكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ بأن (أي) نكرة وصفت بحسن العمل، وهو عام فعمت لذلك، ولا خفاء في أنها مبتدأ، (وأحسن عملاً) خبره^(٢).

وعلى ما ذهب إليه الحنفية: فقد استدلوا على أن جلد الكلب يطهر بالدباغ، بقوله ﷺ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دَبِغَ فَقَدْ طَهَرَ»^(٣)، وقالوا: إن (أي) في الحديث نكرة وصفت بالدباغ، وهي صفة عامة؛ فتعم جميع ما يؤكل لحمه، وما لا يؤكل لحمه؛ وعليه فجلد الكلب يطهر بالدباغ^(٤).

وذهبوا إلى أن الرهن وإن انعقد بالإيجاب والقبول، إلا أنه لا يتم ولا يلزم إلا بالقبض، واستدلوا على ذلك، بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وقالوا: بأن (رهان) نكرة وصفت بالقبض، وهي صفة عامة، والنكرة إذا وصفت بصفة عامة عمت، فاقضى ذلك أن يكون كل الرهن مشروعاً بصفة القبض فقط^(٥).

(١) انظر: البحر المحيط ١١٩/٣.

(٢) انظر: البحر المحيط ١١٩/٣.

(٣) رواه بهذا اللفظ أحمد ٣/٣٨٢ (١٨٩٥)، والترمذي ٤/٢٢١ (١٧٢٨)، والنسائي ٧/١٧٣ (٤٢٤١)، وابن ماجه ٢/١١٩٣ (٣٦٠٩)، ورواه مسلم ١/٢٧٧ (٣٦٦)، وأبو داود ٤/٤٣٠ (٤١٢٠) بلفظ: «إذا دبغ الإهاب فقد طهر»، كلهم من حديث عبدالله بن عباس وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٤) انظر: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ١/٢٥ دار الكتاب الإسلامي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم ١/١١١ دار المعرفة.

(٥) انظر: البناية للعيني ١١/٦٤٨، حاشية الشلبي على تبين الحقائق ٧/١٣٨.

أدلة القاعدة :

يدل لهذه القاعدة المعقول ؛ لأن الامتنان مع العموم أكثر؛ إذ لو صدق الامتنان بالنوع الواحد من المنكر لم يكن في الامتنان بما زاد عليه كبير فائدة ولا كثير معنى، وكلام العقلاء ينزه عن الخلو من الفوائد؛ فالامتنان لا يحصل إلا بالعموم^(١).

تطبيقات القاعدة :

١- إذا حلف أن يأكل فاكهة فإنه يبر بأكل التمر والرمان؛ لقوله تعالى: ﴿فِيهَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨]؛ لأن (فاكهة) نكرة مثبتة وقعت في سياق الامتنان، فتفيد العموم في كل ما يطلق عليه فاكهة، وذكر النخل والرمان بعد قوله (فاكهة)، إنما هو من ذكر الخاص بعد العام^(٢).

٢- يستدل على طهورية كل ماء، سواء أنزلَ من السماء أم نبع من الأرض، بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ﴾ [الأنفال: ١١]؛ لأن كلمة (ماء) نكرة وقعت في معرض الامتنان؛ فعلم أن الأصل فيها عموم كل ماء، ولذلك كان قولهم: «الأصل في الماء الطهارة»^(٣).

٣- صرح الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾ [الغاشية: ١٢] بأن (عينًا) هنا نكرة في الإثبات، وردت في سياق الامتنان؛

(١) انظر: التمهيد ص ٤٢٠.

(٢) انظر: القواعد لابن اللحام ص ٢٦٧، شرح الكوكب المنير ١٣٩/٣، مغني المحتاج للخطيب الشربيني ٣٤٠/٤، ٣٤١.

(٣) انظر: التمهيد للإسنوي ص ٤٢٠، القواعد لابن اللحام ص ٢٦٧، أضواء البيان للشنقيطي ٤١٦/٢.

فتعم، فقال: يريد عيونًا في غاية الكثرة^(١).

٤- كذلك: حَمَلَ النكرة «أجرًا»، في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّكَ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٣] على التعميم؛ لأنها نكرة وقعت في سياق الامتنان، قال: وقرئ: «إن لنا لأجرًا» على الإخبار وإثبات الأجر العظيم وإيجابه، كأنهم قالوا: لا بد لنا من أجر، والتكثير للتعظيم، كقول العرب: (إن له لإبلا، وإن له لغنمًا) يقصدون الكثرة، وكأنه في تقدير سؤال: هل تجعل لنا أجرًا؟ فقال مجيبًا لهم: إن لكم لأجرًا^(٢).

٥- صرح الألوسي في تفسيره بأن (حبًا) في قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا﴾ [يس: ٣٣] نكرة تعم، قال: أي جنس الحب من الحنطة والشعير والأرز وغيرها، والنكرة قد تعم كما إذا كانت في سياق الامتنان أو نحوه، وفي ذكر الإخراج، وكذا جعل الآتي تنبيه على كمال الإحياء^(٣).

٦- صرح بعض العلماء، ومنهم ابن عباس - رضي الله عنها - بأن الرشد في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَافَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦] يقصد به الصلاح في المال، أي: صلاحًا في أموالهم، وقال

(١) انظر: الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ٧٤٦/٤ دار إحياء التراث العربي بيروت، ومفاتيح الغيب للفخر الرازي ١٤١/٣١ دار الكتب العلمية، تفسير ابن كثير ٣٨٦/٨ دار طيبة للنشر، البحر المحيط للزركشي ١٦٠/٤، تفسير السراج المنير للخطيب الشربيني ٦٠٤/٤ دار الكتب العلمية، شرح الكوكب المنير ١٤٠/٣، البحر المديد لابن عجيبة ٢٩٤/٨ دار الكتب العلمية، أضواء البيان ٥١٦/٨، التحرير والتنوير ٢٦٧/٣٠ مؤسسة التاريخ العربي.

(٢) انظر: الكشف ١٣١/٢، شرح الكوكب المنير ١٤٠/٣.

(٣) انظر: تفسير الألوسي في سورة يس عند قوله: ﴿وَأَيُّ مِمَّنْ الْأَرْضُ الْيَتِيَّةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ﴾.

مجاهد: الرشد العقل، وضم ابن عقيل من الحنابلة لهذا: الدين، وقال: هو الأليق بمذهبنا؛ لأن الفاسق غير رشيد، واستدل ابن عقيل على ما صرح به بأن (رشدًا) نكرة في سياق الامتنان؛ فتعم كل المذكور من الصلاح في المال، والعقل، والدين^(١).

٧- يحمل قوله ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه»^(٢) على العموم؛ لأن «صلاة» نكرة في سياق الامتنان فتعم كل صلاة، فريضة كانت أو نافلة، من رجل كانت أم من امرأة، ففضيلة الألف حاصلة للجميع ولجميع الصلوات؛ إذ الحديث في معرض الامتنان، والنكرة إذا كانت في سياق الامتنان تعم^(٣).

٨- لفظ (أزواجًا) في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحل: ٧٢] جمع مُنْكَرٌ في سياق الامتنان؛ فهو يعم كل من تصلح زوجة من الإنس، وتخلو من الموانع الشرعية لعلاقة الزوجية بهذا الزوج^(٤).

د . أسعد الكفراوي

* * *

(١) انظر: المبدع شرح المقنع لابن مفلح ٢١٤/٤.

(٢) رواه البخاري ٦٠/٢ (١١٩٠)، ومسلم ١٠١٢/٢ (١٣٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: أضواء البيان للشنقيطي ٣٢٩/٨.

(٤) انظر: أضواء البيان للشنقيطي ٤١٦/٢.

رقم القاعدة: ٢٠٢٧

نص القاعدة: الفعل المتعدي في سياق النفي والشرط عام في مفعولاته^(١).

صاغ أخرى للقاعدة :

- ١- الفعل المتعدي إذا وقع في سياق النفي أو ما في معناه فهو عام في مفعولاته^(٢).
- ٢- الفعل المتعدي إلى مفعول يجري مجرى العموم بالنسبة إلى مفعولاته^(٣).

(١) انتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب ص ١١١، وفي معناها: «الفعل المتعدي إذا وقع في سياق النفي أو الشرط يعم مفاعيله» إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكانى ١/٤٤٤، وفي معناها: «الفعل المتعدي إذا كان في سياق النفي، فإنه يعم مفاعيله» العقد المنظوم في الخصوص والعموم للقرافى ص ٢٣٤، و«الفعل المتعدي إلى مفعول يعم مفعولاته» المختصر في أصول الفقه للبعلي ص ١١١ جامعة الملك عبد العزيز، التعبير للمرداوي ٢٤٢٩/٥.

(٢) انظر: شرح العضد على المختصر ١١٦/٢ الأميرية، وفي معناها: «الفعل المتعدي إذا وقع في سياق النفي أو ما في معناه من غير ذكر لمفعوله عام» إجابة السائل شرح بغية الأمل للصنعاني ص ٣٠٧ مؤسسة الرسالة.

(٣) انتهى السؤل في علم الأصول للآمدي ص ١٢٩، انظر: الإحكام للآمدي ٢/٢٥١، وفي معناها: «الفعل المتعدي إلى مفعول بالإضافة إلى مفعولاته يجري مجرى العموم» انظر: المستصفى للغزالي ١٣٥/٢.

قواعد ذات علاقة :

- ١- الفعل المتعدي إلى مفعول لا يجري مجرى العموم بالنسبة إلى مفعولاته^(١). (مخالفة).
- ٢- ألفاظ العموم تقتضي العموم بالوضع^(٢). (أصل).
- ٣- ألفاظ النفي تفيد العموم^(٣). (أعم).
- ٤- النكرة في سياق النفي تعم^(٤). (قسيم).
- ٥- الاستثناء معيار العموم^(٥). (مكملة).
- ٦- النية تخصص العام^(٦). (مكملة).

شرح القاعدة :

تقرر القاعدة^(٧) أن الفعل المتعدي، المحذوف مفعوله، غير المذكور معه

(١) انظر: الإحكام للآمدي ٢/٢٥١، ومثلها: «الفعل المتعدي إلى مفعول بالإضافة إلى مفعولاته لا عموم له» المستصفى للغزالي ٢/١٣٥، و«الفعل المتعدي إذا كانت له مفاعيل لا يعم مفاعيله» شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٤٥ دار الفكر.

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٢/٤٧٥، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٣) انظر: المستصفى للغزالي ٢/١١٠.

(٤) المحصول للرازي ٢/٣٤٣، التمهيد للإسنوي ص ٤١٤، والكوكب الدرر للإسنوي ص ٢٥٧، القواعد لابن اللحام ص ٢٦٤، الوصول إلى قواعد الأصول للتمرتاشي ص ١٣٩، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «النكرة في سياق النفي أو ما في معناه تفيد العموم».

(٥) نهاية السؤل للإسنوي ١/٢٨٥، و٣٠٧، وسلاسل الذهب للزركشي ص ٢٢٤، التحبير شرح التحرير للمرداوي ٥/٢٣١٨، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٦) الطرق الحكمية لابن القيم ص ٢٦٨، ومجلة الأحكام لأحمد القاري ١/٩٩.

(٧) انظر في القاعدة: المستصفى للغزالي ٢/٦٢، المحصول للرازي ٢/٣٨٣، الإحكام للآمدي ١/٣٦٥، متهى السؤل للآمدي ص ١٢٩، متهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ١١١، مختصر المتهى مع شرح العضد ٢/١١٦، الحاصل من المحصول للتاج الأرموي ١/٥٢٣، التحصيل من المحصول للسراج الأرموي ١/٣٦١، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٤٥، العقد المنظوم للقرافي ص ٢٣٤، =

مصدره، الواقع في سياق النفي، أو ما في معناه كالشرط: يكون الفعل عامًّا في مفعولاته فيقبل التخصيص.

مثاله: لو قال شخص: (والله لا أكل)، أو: (إن أكلت فلولدي جائزة)، فالفعل (أكل)، والفعل (أكلت) فعلاّن متعديان، حذف مفعولهما من الكلام، فلم يقل مثلاً: لا أكل خبزاً، أو: إن أكلت خبزاً، وكذا لم يذكر معهما المصدر، فلم يقل: أكلت أكلاً، أو أكل أكلاً، ووقع الفعل الأول في سياق النفي، والثاني وقع في سياق الشرط وهو في معنى النفي.

وفي في هذين المثالين المذكورين يعم الفعل (أكل، أكلت) جميع مفعولاته من جميع أنواع المأكولات، فيقبل التخصيص بأن يقول الشخص الحالف: (أعني هذا النوع من المأكولات دون النوع الفلاني) وعليه: إذا قال إنسان: (والله لا أكل)، أو: (إن أكلت فلولدي جائزة)، ونوى مأكولاً معيناً كالتفاح مثلاً: صحت نيته، وقبل منه ما نواه، ولا يحث بأكل غير التفاح؛ لأن كلامه عام يقبل التخصيص.

ومقتضى القاعدة هو ما ذهب إليه الإمام الشافعي - رضي الله عنه - كما

= معراج المنهاج للجزري ٣٥٥/١ ومعه المنهاج للبيضاوي، بيان المختصر للأصفهاني ٥١٥/١، الإبهاج لابن السبكي ١١٦/٢، جمع الجوامع بشرح المحلي ٤٢٤/١، مفتاح الوصول للتلسماني ص ٧١، ٧٢، نهاية السؤل للإسنوي ٤٠٩/٢، زوائد الأصول على منهاج الوصول إلى علم الأصول للإسنوي ص ٢٥٣، تحفة المسؤول للرهنوي ١٢٩/٣ - ١٣٢، البحر المحيط للزركشي ١٢٢/٣، المختصر في أصول الفقه للبعلي ص ١١١، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ٢٢٠/١، ٢٢٤، غاية الوصول لتركيا الأنصاري ص ٧٣، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٢٥٠/١، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢٠٢/٣، فواتح الرحموت للأنصاري ٢٨٦/١، إرشاد الفحول للشوكاني ٤٤٤/١، إجابة السائل شرح بغية الأمل للصنعاني ص ٣٠٧، شرح طلعة الشمس لابن حميد السالمي ١١٨/١، المصفي في أصول الفقه لابن الوزير ص ٥١٦، ٥١٩، أصول الفقه للشيخ زهير ٢٢٢/٢، بحوث في القواعد الأصولية للعموم والخصوص د. عيسى زهران ص ٦٤ دار الطباعة المحمدية، إتحاف الأنام بتخصيص العام للدكتور محمد الحفناوي ص ١٢٦ دار الحديث.

حكاه جماعة^(١)، وعزاه ابن الحاجب للمحققين^(٢)، ونسب للمالكية^(٣)، وللشافعية^(٤)، واختاره الحنابلة^(٥)، وأبو يوسف من الحنفية^(٦)، وممن اختاره: الغزالي^(٧)، والآمدي^(٨)، وابن الحاجب^(٩)، والقرافي^(١٠)، وابن السبكي^(١١)، وغيرهم^(١٢).

وإذا كان هؤلاء قد قالوا بمقتضى القاعدة، فقد خالف في موضوعها

-
- (١) منهم: القرافي في شرح التنقيح ص ١٥١، العقد المنظوم ص ٢٣٤، ابن السبكي في الإبهاج ١١٦/٢، الجزري في معراج المنهاج ٣٥٥/١، الإسنوي في نهاية السؤل ٤٠٩/٢، الرهوني في تحفة المسؤول ١٣٠/٣، الأنصاري في فواتح الرحموت ٢٨٦/١.
- (٢) وذلك في: منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ١١١.
- (٣) انظر النسبة لهم في: شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٥١، العقد المنظوم للقرافي ص ٢٣٤، مفتاح الوصول للتلمساني ص ٦٤، تحفة المسؤول للرهوني ١٣٠/٣، البحر المحيط ١٢٣/٣، شرح الكوكب المنير ٢٠٢/٣، إرشاد الفحول ٤٤٤/١.
- (٤) انظر النسبة لهم في: المستصفى للغزالي ٦٢/٢، المحصول للرازي ٣٨٣/٢، الإحكام للآمدي ٣٦٥/١، منتهى السؤل للآمدي ص ١٢٩، البحر المحيط للزركشي ١٢٣/٣، التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ٢٢٠/١، مسلم الثبوت لابن عبد الشكور مع فواتح الرحموت للأنصاري ٢٨٦/١، إرشاد الفحول للشوكاني ٦٤٤/١، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢٠٢/٣، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٢٤٦/١.
- (٥) انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢٠٢/٣.
- (٦) انظر: المحصول للرازي ٣٨٣/٢، الإحكام للآمدي ٣٦٥/١، منتهى السؤل للآمدي ص ١٢٩، التحصيل للأرموي ٣٦١/١، معراج المنهاج للجزري ٣٥٥/١، البحر المحيط للزركشي ١٢٣/٣، التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ٢٢٠/١، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٢٤٦/١، إرشاد الفحول للشوكاني ٤٤٤/١.
- (٧) انظر: المستصفى ٦٣/٢.
- (٨) انظر: الإحكام للآمدي ٣٦٥/١، منتهى السؤل للآمدي ص ١٢٩.
- (٩) انظر: منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ١١١، مختصر المنتهى مع شرح العنصر ١١٦/٢.
- (١٠) انظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٥١، العقد المنظوم للقرافي ص ٢٣٤.
- (١١) انظر: الإبهاج لابن السبكي ١١٦/٢، جمع الجوامع لابن السبكي ٤٢٤/١.
- (١٢) مثل: البيضاوي، انظر: المنهاج مع معراج المنهاج ٣٥٥/١، الإسنوي في نهاية السؤل ٤٠٩/٢، الشيخ زكريا في غاية الوصول ص ٧٣.

فريق، وذهبوا إلى أن الفعل المتعدي إلى مفعول غير عام في مفعولاته، فلا يقبل التخصيص بالنية، وعليه لو قال: (والله لا آكل) أو: (إن أكلت فلولدي جائزة)، ثم قال: (نويت مأكولا معيناً)، لم يقبل منه ذلك، ويحتمل بأكله أي مأكول؛ لأن كلامه هذا غير عام، فلا يقبل التخصيص.

وهذا المذهب حكاه عن أبي حنيفة كثيرون^(١)، وعن الحنفية جماعة^(٢)، واختاره الإمام الرازي، قال: «ونظر أبي حنيفة - رحمه الله - فيه دقيق» اهـ^(٣)، ونسبه الزركشي لبعض المالكية، وتابعه على ذلك الشوكاني^(٤).

ومما احتج به هؤلاء على مذهبهم: أنه لو عم الفعل المتعدي في مفعولاته لعم كذلك في الزمان والمكان؛ لأن الفعل المتعدي كما يستلزم مفعولاته يستلزم كذلك الزمان والمكان؛ لأن هذه الأمور تعد من لوازمه، فهو لا يتحقق إلا بمفعول به ومكان وزمان، لكنه لا يعم بالنسبة للزمان والمكان اتفاقاً؛ ولذلك لا يقبل التخصيص فيهما، فمن قال مثلاً: (والله لا آكل) وأراد شهراً بعينه أو مكاناً بعينه لا يقبل منه ذلك، وإذا كان لا يعم في الزمان والمكان، فكذلك لا يعم في مفعولاته بلا فرق، وهو المدعى^(٥).

(١) انظر الحكاية عنه في: المحصول للرازي ٣٨٤/٢، الإحكام للآمدي ٣٦٥/١، منتهى السؤل للآمدي ص ١٢٩، منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ١١١، مختصر المنتهى مع العضد ١١٦/٢، الحصول لتاج الدين الأرموي ١٢٣/١، التحصيل لسراج الدين الأرموي ٣٦١/١، شرح تنقيح الفصول للقراني ص ١٥١، المنهاج للبيضاوي مع شرحه معراج المنهاج للجزري ٣٥٥/١، نهاية السؤل للإسنوي ٤٠٩/٢، تحفة المسؤول للرهنوي ١٣٠/٣، البحر المحيط للزركشي ١٢٣/٣، شرح المحلي على جمع الجوامع ٤٢٤/١، غاية الوصول لتركيا الأنصاري ص ٧٣، إرشاد الفحول للشوكاني ٤٤٤/١.

(٢) انظر: المستقصى للغزالي ٦٢/٢، بيان المختصر للأصفهاني ٥١٥/١، الإبهاج لابن السبكي ١١٦/٢، مفتاح الوصول للتلمساني ص ٦٤، فواتح الرحموت للأنصاري ٢٨٦/١.

(٣) المحصول للرازي ٣٨٤/٢.

(٤) انظر: البحر المحيط للزركشي ١٢٣/٣، إرشاد الفحول للشوكاني ٤٤٤/١ حيث نسباه للقرطبي.

(٥) انظر: الإحكام للآمدي ٣٦٦/١، منتهى السؤل ص ١٢٩، منتهى الوصول والأمل ص ١١١، مختصر =

وأجيب عليهم: بأننا لا نسلم عدم عموم الفعل المتعدي في الزمان والمكان؛ لأننا نقول إنه عام فيهما ويقبل التخصيص، فقد نص الإمام الشافعي - رضي الله عنه - على أن من قال لزوجته: (إن كلمت زيداً فأنت طالق)، ثم قال: (قصدت التكليم شهراً)، فإنه يقبل منه ذلك، وهو صريح في عموم الزمان وقبوله التخصيص، والمكان مثله فلو قال: (قصدت التكليم في البلد الفلاني)، فإنه يقبل منه ذلك.

وإن سلمنا أن الفعل ليس عاماً فيهما وأنه لا يقبل التخصيص، لكننا نقول: إن هذا القياس قياس مع الفارق؛ لأن الفعل المتعدي لا يتصور بدون مفعوله، فلا يتصور ضرب بدون مضروب، ولا قتل بلا مقتول، ولا أكل بلا مأكول، بخلاف الزمان والمكان؛ فإن الفعل المتعدي يتصور بدونهما، وإن كان كل واحد منهما ضرورياً لتحقيق الفعل فيه؛ وعليه: فذكر الفعل المتعدي يعتبر ذكراً للمفعول به، فكأنه موجود في اللفظ فيوصف بالعموم ويرد عليه التخصيص، أما ذكر الفعل فلا يعتبر ذكراً لزمانه ولا لمكانه، فلا يعد كل واحد منهما مذكوراً في اللفظ، فلا يوصف بالعموم ولا يقبل التخصيص^(١).

ونشير إلى أن الخلاف في موضوع القاعدة مبني على أنه قوله «لا آكل» ونحوه، من كل ما خصصه الإنسان بالنية، ففي تخصيص الحنث بالمنوي مذهبان مبنيان على أنه هل هو سلب الكلّي وهو القدر المشترك في الأكل، بمعنى: هل هو عام؟ أو أن حرف النفي الداخل على النكرة عم لذاته؟ فإن قلنا بالأول - كما هو قول الحنفية: فلا يقبل التخصيص؛ لأنه نفي الحقيقة، وهو

= انتهى مع شرح العضد ١١٧/٢، ١١٦، بيان المختصر ٥١٥/١، أصول الفقه للشيخ زهير ٢٢٤/٢، ٢٢٣، العموم والخصوص د. عيسى زهران ص ٦٧، إتحاف الأنام للحنفاوي ص ١٢٨.

(١) انظر: الإحكام للأمدى ٣٦٦/١، منتهى السؤل ص ١٢٩، منتهى الوصول والأمل ص ١١١، شرح العضد على المختصر ١١٧/٢، بيان المختصر ٥١٥/١، أصول الشيخ زهير ٢٢٤/٢، العموم والخصوص د. عيسى زهران ص ٦٧، ٦٨، إتحاف الأنام ص ١٢٩.

شيء واحد ليس بعام والتخصيص فرع العموم، وإن قلنا بالثاني: عم لكونه نكرة في سياق النفي، وإذا كان عاماً قبل التخصيص كسائر العمومات^(١).

أدلة القاعدة :

استدل القائلون بهذه القاعدة بعدة أدلة، منها:

١- أن هذا التركيب يصح الاستثناء منه، والاستثناء دليل ومعيار العموم، فلو قال: (لا أكل)، ثم قال: (إلا تفاحاً)، صح هذا الاستثناء، وهذا دليل على عموم الفعل المتعدي في سياق النفي، وما في معناه، لمفعولاته.

٢- أن الفعل من قبيل النكرة، والنكرة إذا وقعت في سياق النفي أو الشرط أفادت العموم، فالفعل في سياق النفي أو الشرط يعم كذلك، وإذا كان عاماً قبل التخصيص^(٢).

٣- أن الفعل المنفي في قولنا: (لا أكل) يقصد منه نفي الحقيقة، أي: حقيقة الأكل الذي يتضمنه الفعل، فيكون نفي الأكل متحققاً بالنسبة إلى كل مأكول، حتى إنه لو بقي فرد من أفرادها، فإن الماهية تتحقق فيه ولم تنتف، وعليه: فمتى انتفت الماهية بانتفاء جميع أفرادها كان اللفظ الدال على ذلك عاماً؛ إذ لا معنى للعموم إلا هذا^(٣).

(١) انظر: الإبهاج ١١٦/٢، ١١٧، نهاية السؤل ٤٠٩/٢، البحر المحيط ١٢٣/٣، إرشاد الفحول

٤٤٤/١، العموم والخصوص د. عيسى زهران ص ٦٥

(٢) انظر: أصول الشيخ زهير ٢٢٣/٢، العموم والخصوص د. عيسى زهران ص ٦٦، إتحاف الأنام ص ١٢٧، شرح البدخشي على المنهاج ٤٠٨/٢.

(٣) انظر: منتهى الوصول والأمل ص ١١١، مختصر المنتهى مع العضد ١١٦/٢، ١١٧، بيان المختصر

٥١٥/١، نهاية السؤل ٤٠٩/٢، تحفة المسؤول ١٣٠/٣، فواتح الرحموت ٢٨٦/١، أصول الشيخ

زهير ٢٢٣/٢، العموم والخصوص د. عيسى زهران ص ٦٦، إتحاف الأنام ص ١٢٧، وراجع أيضاً

في هذا الدليل: الإحكام للأمدى ٣٦٥/١، ٣٦٦، منتهى السؤل ص ١٢٩.

تطبيقات القاعدة :

١- قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، الفعل «يأب» فعل متعدٍ حذف مفعوله، واقع في سياق النهي، وهو في معنى النفي، فيفيد العموم في كل ما يدعى إليه الشهود من التحمل عند قصد الإشهاد، والأداء عند الاحتياج إلى البينة، كما ذهب إليه ابن عباس، والحسن؛ وعلى ذلك فلا وجه لقول من قال معنى الآية: دعوا للتحمل فقط، أو لمن قال معناها: دعوا للأداء^(١).

٢- ورد في حديث أميمة بنت رقيقة أنها قالت: «أتيت رسول الله في نسوة بايعنه على الإسلام، فقلن: يا رسول الله نبايعك على أن لا نشرك بالله شيئاً ولا نسرق الحديث»^(٢)، والفعل (نسرق) فعل متعدٍ، واقع في سياق النفي، وقد حذف مفعوله، فيفيد العموم في كل ما يمكن سرقة، قل أم كثر^(٣).

٣- قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم للناس فليخفف»^(٤)، والفعل (صلى) فعل متعدٍ، حذف مفعوله، واقع في سياق الشرط؛ فأفاد العموم في جميع الصلوات التي تشرع فيها الجماعة، سواء أكانت من الفرائض كالصلوات الخمس والجمعة، أم من النوافل كالعيدين والتراويح^(٥).

(١) انظر: التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور ٥٧٧/٢، ٥٧٨.

(٢) رواه أحمد ٥٥٦/٤٤ (٢٧٠٠٦)، والترمذي ١٥٢-١٥١/٤ (١٥٩٧)، والنسائي ١٤٩/٧ (٤١٨١) من حديث أميمة بنت رقيقة رضي الله عنها، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٣) انظر: شرح الزرقاني على موطأ مالك ٥١١/٤.

(٤) رواه البخاري ١٤٢/١ (٧٠٣)، ومسلم ٣٤١/١ (٤٦٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) وإن استثنى من ذلك صلاة الكسوف، فيناسبها التطويل للوارد فيها انظر: طرح الشرب للحافظ العراقي ٣٥٠/٢.

٤- قال ﷺ: «من غش فليس مني»^(١)، والفعل (غش) فعل متعدٍ، حذف مفعوله، واقع في سياق الشرط، فيفيد العموم في كل أنواع الغش الممكنة.

٥- قال ﷺ: «إذا أنفق الرجل على أهله يحسبها فهو له صدقة»^(٢)، والفعل (أنفق) فعل متعدٍ، واقع في سياق الشرط، وقد حذف مفعوله، فيفيد العموم في كل ما ينفقه الرجل على أهله^(٣).

٦- قال ﷺ: «إذا صلى أحدكم ثم جلس في مصلاه؛ لم تزل الملائكة تصلي عليه اللهم اغفر له اللهم ارحمه»^(٤)، والفعل (صلى) فعل متعدٍ، واقع في سياق الشرط، وقد حذف مفعوله، فيفيد العموم في جميع الصلوات فريضة كانت أم نافلة^(٥).

٧- ويظهر فائدة القاعدة عند التطبيق والتفريع، في كثير من الفروع التي للتخصيص بالنية فيها مدخل^(٦)، ومن هذه الفروع: إذا حلف لا يسلم على فلان، فسلم على قوم هو فيهم، واستثناه بقلبه؛ فالصحيح عدم الحنث كما لو استثناه لفظاً^(٧).

(١) رواه مسلم ٩٩/١ (١٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري ٢٠/١ (٥٥) وفي مواضع، ومسلم ٦٩٥/٢ (١٠٠٢) من حديث أبي مسعود البصري رضي الله عنه.

(٣) انظر: عمدة القاري للعيني ٣١٨/١ دار إحياء التراث العربي.

(٤) رواه البخاري ٩٦/١ (٤٤٥)، ومسلم ٤٥٩/١ (٦٤٩)/(٢٧٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) انظر: شرح الزرقاني على موطأ مالك ٤٦١/١.

(٦) انظر: المستصفى ٦٣/٢، الإحكام للأمدى ٣٦٥/١، منتهى السؤل ص ١٢٩، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٥٦، شرح العضد على المختصر وحاشية التفتازاني عليه ١١٧/٢، الإبهاج ١٠٦/٢، البحر المحيط ١٢٤/٣، شرح المحلى على جمع الجوامع ٤١٤/١، ٤١٥، فواتح الرحموت ٢٨٦/١، العموم والخصوص د. عيسى زهران ص ٣٠.

(٧) انظر: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي ص ٣٨١، مختصر من قواعد العلاني وكلام الإسنوي لابن خطيب الدهشة ٤٧٨/٢، ٥٩٦، القواعد لابن رجب ٥٨٢/٢.

ومنها: لو حلف لا يكلم أحداً، ثم قال: (أردت زيداً)، أو: (من سوى زيد)؛ تخصصت اليمين بما نوى، ولا يحث إن كلم من خصصه، عند الجمهور من المالكية، والشافعية، والحنابلة، والخصاف من الحنفية^(١).

ومنها: لو حلف لا يأكل طعاماً، ونوى طعاماً بعينه، أو حلف لا يأكل لحماً، ونوى لحماً بعينه؛ صح ما نواه وتخصصت اليمين بما نوى، ولا يحث بأكل غير ما نوى^(٢).

ومنها: لو حلف لا يدخل الدار، ثم قال: أردت شهراً أو يوماً؛ فيقبل ظاهراً وباطناً، وتخصص اليمين بما نوى إذا كانت بالله تعالى، ولم تتعلق بحق آدمي^(٣).

د. أسعد الكفراوي

* * *

(١) انظر: مختصر من قواعد العلاني وكلام الإسني ٤٧٨/٢، ٥٩٦، موسوعة القواعد الفقهية للبورنو ٢٤٩/٣، ١٢٨٨/١١.

(٢) انظر: مختصر من قواعد العلاني وكلام الإسني ٤٧٨/٢، ٥٩٦، موسوعة القواعد الفقهية للبورنو ٢٥٤/٣، ١٢٨٨/١١، ١٢٩٨.

(٣) انظر: مختصر من قواعد العلاني وكلام الإسني ٤٧٩/٢.

رقم القاعدة: ٢٠٢٨

نص القاعدة: الْمَعْرِفُ بِأَلٍ يُفِيدُ الْعُمُومَ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة:

- ١- الألف واللام الداخلة على المفرد أو الجمع تفيد الاستغراق فيهما جميعاً^(٢).
- ٢- الألف واللام للعموم عند عدم العهد^(٣).
- ٣- الألف واللام تفيد العموم^(٤).
- ٤- المعرفة باللام للعموم^(٥).
- ٥- اللام للعموم^(٦).

(١) الإبهاج لابن السبكي ٣٣٠/١.

(٢) البحر المحيط للزركشي ١٠٢/٣.

(٣) البحر المحيط للزركشي ٨٨/٣.

(٤) انظر: الذخيرة للقرافي ٢٣٩/١، ٢٨٥/٨، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٥١، فتاوى السبكي لتقي الدين السبكي ٤٥/١، البحر المحيط لأبي حيان ٥٨/٢، الإبهاج لابن السبكي ٣٩٥/٢، ٣٣/٣، البرهان في علوم القرآن للزركشي ٦٥/١، عون المعبود شرح سنن أبي داود لمحمد شمس الحق العظيم آبادي ١٤٥/٤.

(٥) تهذيب الفروق لمحمد علي حسين المكي المالكي ٢٩٨/٣.

(٦) الذخيرة للقرافي ١١/٤، ٥٢/١١، غريب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدين الحسن النيسابوري ٢٠٧/٦، المصباح المنير للفيومي ص ١١٣، التقرير والتحبير ١٨٩/١، فيض القدير للمناوي ٦١/١.

قواعد ذات علاقة :

- ١ - ألفاظ العموم تقتضي العموم بالوضع^(١). (أصل).
- ٢ - الجمع المحلي بالألف واللام للعموم^(٢). (أخص).
- ٣ - المفرد المحلي بالألف واللام للعموم^(٣). (أخص).
- ٤ - الاستثناء معيار العموم^(٤). (مكملة).
- ٥ - أدوات الشرط تفيد العموم^(٥). (قسيم)
- ٦ - أسماء الاستفهام تفيد العموم^(٦). (قسيم)
- ٧ - الأسماء الموصولة تفيد العموم^(٧). (قسيم)
- ٨ - الألفاظ المؤكدة تفيد العموم^(٨). (قسيم)

-
- (١) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٧٥/٢، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٢) المواقف لعبد الدين الإيجي ٤١٨/٣، ٤٣٠، الإبهاج لابن السبكي ٢٠٣/١، ومثلها: «الجموع المعرفة باللام للعموم ما لم يتحقق عهد» التحرير والتنوير لابن عاشور ٣٢٠/١، و«الجموع وأسمائها المحلاة باللام للعموم حيث لا عهد» الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ١٠٢٥، وفي تفسير أبي السعود المسمى «إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم» ٥٨/١: «الجموع وأسمائها المحلاة باللام للعموم».
- (٣) زينة العرائس من الطرف والنفاث في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية لابن المبرد ص ١٦٢، ومثلها: «المفرد المعرف بالألف واللام للعموم» فتاوى التقي السبكي ٧١/١، و ٨٦/١، و«الاسم المفرد إذا أدخل عليه الألف واللام للعموم» المستصفى من علم الأصول للغزالي ٧٥/١.
- (٤) نهاية السؤل للإسنوي ٢٨٥/١، ٣٠٧، سلاسل الذهب للزركشي ص ٢٢٤، التحرير للمرداوي ٢٣١٨/٥، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٥) انظر: المنحول من تعليقات الأصول للغزالي ص ١٤٠، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٦) انظر: إرشاد الفحول ص ٣٩٨، مسلم الثبوت مع الفواتح ١٩٧/١، منهاج الوصول لأحمد المرتضى ٣١٠/١، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٧) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ص ٤١٧، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٨) انظر: المستصفى من علم الأصول للغزالي ١١٠/٢، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «ألفاظ التأكيد تدل على العموم».

٩- ألفاظ الجموع تفيد العموم^(١). (قسيم).

١٠- ألفاظ النفي تفيد العموم^(٢). (قسيم).

شرح القاعدة :

قبل البدء في شرح القاعدة نشير إلى أن (أل) تكون عهدية، وتكون جنسية، فالعهدية أنواع: العهد الذكري، والعهد الذهني، والعهد الحضوري.

أما (أل) التي للعهد الذكري: فهي التي يعهد مصحوبها بتقدم ذكره، نحو: ﴿كَأَمْزَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]، ومن ثم إذا قالت: (طلقني على ألف درهم، فقال: أنت طالق على الألف): وقع بالدرهم.

والتي للعهد الذهني: نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

والتي للعهد الحضوري: كقولك لمن سدد سهمًا لغزال: (الغزال حاضر). وأل الجنسية نوعان: ما جاء لتعريف الحقيقة، والاستغرافية، فأما ما جاء لتعريف الحقيقة، فهي: التي تقصد الحقيقة من حيث هي هي، نحو: (الرجل خير من المرأة).

وأما الاستغرافية: فهي التي يقصر عليها النحاة اسم الجنسية، وهي ضربان: أحدهما حقيقي، وهي التي تشمل الأفراد، نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُسْرٍ﴾ [الأنبياء: ١٧]، وإلا الذين ءَامَنُوا [العصر: ٢، ٣].

(١) انظر: المستصفى للغزالي ١١٠/٢، المحصول لابن العربي ص ٧٤، روضة الناظر لابن قدامة ١١/٢.

(٢) انظر: المستصفى للغزالي ١١٠/٢.

والثاني: مجازي، وهي التي تشمل خصائص الجنس مبالغة، نحو: (أنت الرجل علمًا)، أي الكامل في هذه الصفة^(١).

المعنى الإجمالي للقاعدة: تقرر القاعدة أن للعموم صيغًا وألفاظًا موضوعة في اللغة تدل عليه وتعبّر عنه، ومن هذه الصيغ: الألف واللام، فالألف واللام للعموم، سواء أَدْخَلْتَ على جمع، أم دخلت على مفرد.

أما دخولها على الجمع: فقد نصوا على أن الجمع المعروف بالألف واللام الحرفية لا الاسمية من صيغ العموم^(٢).

وتفيد العموم إذا دخلت على الجمع سواء أكان سالمًا، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ... إلخ الآية﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقوله: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [التوبة: ٩١]، وقوله: ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، أم كان مكسرًا، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ (١٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤].

وسواء أكان هذا الجمع جمع قلة كـ «الأفلس، والأكباد»، أم كثرة كـ «الرجال، والصواحب».

(١) انظر: تفسير البحر المحيط لأبي حيان ١٤/١ دار الفكر، الأشباه والنظائر لابن السبكي ١١٧/٢-١١٩.
(٢) انظر فيها: المعتمد ٢٢٣/١، العدة ٣١١/١، اللمع ص ١٤، أحكام الفصول للباجي ص ١٢٩، التلخيص لإمام الحرمين ١٤/٢، قواطع الأدلة ١٦٨/١، أصول السرخسي ١٥١/١، المستصفى ٣٦/٢، المحصول ٣١٢/٢، و٣٥٦، الروضة لابن قدامة ١٠٧/٢، الإحكام للآمدي ٣٣٣/١، منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ١٠٣، مختصر المنتهى مع شرح العنبر ١٠٢/٢، نفائس الأصول ٤٩٥/٢، العقد المنظوم ص ٢٣٥، كشف الأسرار للنسفي ١٩١/١، شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٦٦/٢، تقريب الوصول ص ١٥٨، التنقيح والتوضيح لصدر الشريعة ٨٨/١، الإبهاج ١٠٢/٢، جمع الجوامع مع المحلي ٤١١/٢، رفع الحاجب ٧٢/٣، نهاية السؤل ٤٠٢/٢، البحر المحيط ٨٤/٣، شرح الكوكب المنير ١٣٠/٣، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت لعبد العلي الأنصاري اللكنوي ٢٦٠/١، إرشاد الفحول ٤٣٨/١، العام عند الأصوليين د. أسعد الكفراوي ص ٦١ طبعة مصر للخدمات العلمية ٢٠٠٢م.

وسواء أكان الجمع له واحد من لفظه كـ «المسلمين، والمشركين»، أم ليس له واحد من لفظه كـ «الناس، والحيوان، والماء، والتراب»؛ إذ لا يقال فيه: ناسة، ولا حيوانة، ولا ماءة، ولا ترابة؛ لأن هذه الألفاظ وضعت لتدل على جنس مدلولها، لا على آحاده منفردة^(١).

وإذا دخلت على اسم الجنس، الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء، وليس مصدراً ولا مشتقاً منه، كـ «ثمر، وشجر».

ويشترط لإفادته للعموم: ألا تكون «أل» للعهد، ولم يكن العموم متعذراً، فقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، فكلمة «الناس» الثانية «أل» فيها للعهد؛ لأنها نزلت في أناس معينين معهودين؛ فتعذر هنا كونها للعموم^(٢).

وممن نص على أن الجمع المعروف بأل للعموم إن لم يكن هناك عهد: الجمهور، كما صرح به الزركشي، وتابعه الشوكاني^(٣)، وحكي إجماعاً للشافعية^(٤)، وممن اختاره: أبو الحسين البصري، والإمام الرازي، وأتباعه، والآمدي، وابن الحاجب، وابن السمعاني، والغزالي، وابن قدامة، والنسفي^(٥).

(١) انظر: شرح مختصر الروضة ٤٦٦/٢.

(٢) راجع مصادر الجمع المحلي بالألف واللام: المستصفى، الروضة، جمع الجوامع، التوضيح لصدر الشريعة، فواتح الرحموت.

(٣) انظر: البحر المحيط ٨٦/٣، تشنيف المسامع ٦٥٧/٢، شرح الكوكب المنير ١٣١/٣، إرشاد الفحول ٤٣٨/١.

(٤) انظر: البحر المحيط ٨٧/٣، ٨٦.

(٥) انظر: المعتمد ٢٢٣/١، قواطع الأدلة ١٦٧/١، المستصفى ٣٦/٢، المحصول للرازي ٣٥٦/٢، المعالم ص ٨٦، روضة الناظر ١٠٧/٢، الإحكام للآمدي ٣٣٣/١، ٣٣٤، منتهى السؤل ص ١١٧، المختصر الكبير ص ١٠٣، المختصر الصغير مع شرح العضد ١٠٢/٢، الحاصل ٥١٣/١، التحصيل ٣٥٣/١، كشف الأسرار للنسفي ١٩١/١، المنهاج مع شرحه نهاية السؤل ٣٩٨/٢، الإبهاج ١٠٢/٢، نهاية السؤل ٤٠٢/٢.

وخالف فريق ثانٍ فذهبوا إلى أنها تحمل على الجنس لا الاستغراق مطلقاً، قال الزركشي: «أي سواء احتمل عهد أم لا» اهـ^(١).

وقد نسب هذا القول للواقفية^(٢)، وأبي هاشم^(٣)، وحكي عن أبي علي الفارسي من النحويين^(٤).

مما استدل به هؤلاء: أنها لو كانت للاستغراق للزم الاشتراك أو المجاز إذا استعملت للعهد، والاشتراك والمجاز خلاف الأصل؛ فوجب أن لا تحمل على الاستغراق البتة، بل لإفادة الحكم على الجمع الكثير^(٥).

وحكي قول ثالث وهو: أنها تحمل على الاستغراق، إلا أن يقوم دليل على العهد.

ذكره الزركشي عن الإفادة للقاضي عبد الوهاب^(٦)، ثم ذكر أنه عكس الأول، والمتأمل يدرك أنه يعود للرأي الأول؛ لأن قيام الدليل على كونه للعهد يصرفه للعهد بلا خلاف.

وأما المفرد المعروف بأل^(٧): فمن أمثلته: قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ [النور: ٢]، وقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨]، وقوله: ﴿إِنَّا إِنْسَانٌ

(١) تشنيف المسامع ٦٦٣/٢، انظر: حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع ٤١٢/١.

(٢) انظر: المحصول ٣٥٧/٢، الحاصل ٥١٣/١، التحصيل ٣٥٣/١.

(٣) انظر: المعتمد ٢٢٣/١، قواطع الأدلة ١٦٧/١، المحصول ٣٥٧/٢، العقد المنظوم ص ٣٦٢، جمع الجوامع بشرح المحلي ٤١١/١، تشنيف المسامع ٦٦٣/٢، البحر المحيط ٨٧/٣.

(٤) انظر: ميزان الأصول للسمرقندي ٣٩٦/١، راجع: البحر المحيط ٨٧/٣، تشنيف المسامع ٦٦٣/٢.

(٥) انظر: المعتمد ٢٢٥/١، بذل النظر للإسمندي ص ١٨٠، المحصول ٣٦١/٢، المعالم ص ٨٧، الحاصل ٥١٥/١.

(٦) انظر: البحر المحيط ٨٦/٣، إرشاد الفحول ٤٣٨/١ وإن ذكره الشوكاني دون نسبة لأحد.

(٧) انظر فيه: الإحكام للبابي ص ١٣٠، المستصفى ٣٦/٢، بذل النظر ص ١٨٠، المحصول ٣٦٧/٢،

المعالم ص ٨٨، الروضة ١٠٨/٢، الحاصل ٥١٦/١، المسودة ص ١٠٥، التحصيل ٣٥٥/١،

٣٥٦، العقد المنظوم ص ٢٣٤، ٢٣٥، تقريب الوصول ص ١٥٨، بيان المختصر ٤٨٧/١، التنقيح

لصدر الشريعة ٩٦/١، الإبهاج ١٠٢/٢، جمع الجوامع مع شرح المحلي ٤١٣/١، مفتاح الوصول

للتلمساني ص ٦٢، نهاية السؤل للإسنوي ٤٠٢/٢، شرح التلويح ٩٨/١.

لَفِي خُسْرٍ» [العصر: ٢]، فألفاظ «الزانية، والزاني، والسارق، والسارقة، والإنسان» كلها مفرد محلى بآل.

ومقتضى قاعدتنا: أن المفرد المعرف بآل للعموم أيضاً، إذا لم تكن (أل) للعهد، أو للجنس، بمعنى: بيان الحقيقة.

وعلى هذا الجمهور^(١)، وهو مذهب الشافعي -رضي الله عنه-^(٢)، والمبرد كما حكاه عنه جماعة^(٣)، وممن اختاره: الشيرازي، وابن السمعاني، وأبو الخطاب، وابن الحاجب، والبيضاوي، والباجي، وصدر الشريعة، والقرافي، وابن قدامة^(٤)، وغير هؤلاء كثير^(٥).

وهناك أقوال أخرى في إفادة المفرد المعرف بآل للعموم، منها: أن المفرد المعرف بآل لا يفيد العموم، بل يفيد تعريف الجنس، ولا يحمل على الاستغراق إلا بدليل.

وهذا القول اختاره أبو الحسين البصري، والإمام في «المعالم» وأكثر أتباعه^(٦)، وحكي عن أبي علي الجبائي^(٧)، وأبي هاشم^(٨).

(١) انظر: المعالم ص ٨٨، نهاية السؤل ٤٠٢/٢.

(٢) انظر: الإبهاج ١٠٣/٢، ١٠٢، جمع الجوامع ٤١٣/١، نهاية السؤل للإسنوي ٤٠٢/٢، ٤٠٣.

(٣) انظر: المحصول ٣٦٧/٢، الحاصل ٥١٦/١، الإبهاج ١٠٢/٢، ١٠٣، نهاية السؤل ٤٠/٢.

(٤) انظر: اللمع للشيرازي ص ١٤، أحكام الفصول للباجي ص ١٣٠، قواطع الأدلة ١٦٧/١، التمهيد لأبي الخطاب الكلوداني ٥٣/٢، بذل النظر ص ١٨١، روضة الناظر ١٠٨/٢، المختصر الكبير لابن الحاجب ص ١٠٣، المنهاج مع شرحه للإبهاج ١٠٢/٢، ١٠٣، التنقيح لصدر الشريعة ٩٦/١، العقد المنظوم ص ٢٣٤، ٢٣٥، المسودة ص ١٠٥.

(٥) منهم: النسفي في كشف الأسرار ١٩٢/١، ابن السبكي في المنهاج ١٠٢/٢، ١٠٣، جمع الجوامع ٤١٣/١، والتلمساني في مفتاح الوصول ص ٦٢، الأسمندي في بذل النظر ص ١٨١، وابن جزي في تقريب الوصول ص ١٥٨، الإسنوي في نهاية السؤل ٤٠٢/٢، ٤٠٣، حكاه عن ابن برهان في "الوجيز".

(٦) انظر: المعتمد ٢٢٧/١، المحصول ٣٦٧/٢، المعالم ص ٨٨، الحاصل ٥١٦/١، التحصيل ٣٥٥/١، ٣٥٦، جمع الجوامع مع شرح المحلي ٤١٣/١، نهاية السؤل للإسنوي ٤٠٢/٢، ٤٠٣.

(٧) انظر: أحكام الفصول للباجي ص ١٣٠.

(٨) انظر: المعتمد ٢٢٧/١، القواطع ١٦٧/١، التمهيد لأبي الخطاب ٥٣/٢، المسودة ص ١٠٥، راجع: كشف الأسرار للنسفي ١٩٢/١، حيث نسب لبعض المتكلمين.

ومنها: أنه مشترك يصلح للواحد والجنس ولبعض الجنس، ولا يصرف إلى الكل إلا بدليل، كذا حكاه الغزالي عن قوم ولم يصرح بهم^(١)، قال الزركشي: «وقال الأستاذ أبو إسحاق: ذهب بعض أصحابنا إلى أنه مجمل يحكم بظاهره، ويطلب دليل المراد به» اهـ^(٢).

ومنها: التفصيل بين ما يتميز فيه لفظ الواحد عن الجنس بالتاء، كالتمر والتمر، والبرة والبر، فإن عرى عن التاء: فهو للاستغراق، كقوله ﷺ: «البر بالبر ربا إلا هاء وهاء»، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء^(٣)، فإنه يعم كل بر وكل تمر، قال الغزالي: «وأنكره الفراء، واستدل بجواز جمعه على تمور، ولكن هذا جمع على اللفظ لا على المعنى» اهـ^(٤).

وإن لم يخل من التاء: فليس للاستغراق.

وما لا يتميز بالتاء: ينقسم إلى ما يتشخص ويتعدد، كالدينار والرجل، حتى يقال: دينار واحد، ودرهم واحد، وإلى ما لا يتشخص واحد منه، كالذهب، فلا يقال: ذهب واحد، فهذا يفيد استغراق الجنس؛ إذ لا يعبر عن أبعاضه بالذهب الواحد.

أما ما يتشخص ويتعدد: كالدينار والرجل، فالألف واللام الأشبه أنها للتعريف، ويحتمل كونها دليلا على الاستغراق، ولا يصرف إلى العموم إلا بقرينة؛ ولذا فهم العموم من قولنا: (الدينار أفضل من الدرهم) بقرينة التسعير، وإلى هذا التفصيل ذهب الإمام الغزالي^(٥) رحمه الله، وحكاه عن ابن دقيق العيد، وغيره الزركشي^(٦).

(١) انظر: المستصفى ٣٧/٢، ونقله عنه الزركشي في البحر المحيط ٩٩/٣.

(٢) البحر المحيط ٩٩/٣.

(٣) رواه البخاري ٦٨/٣ (٢١٣٤)، ومسلم ١٢٠٩/٣ (١٥٨٦) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٤) المنحول للغزالي ص ١٤٤، ١٤٥، انظر: البحر المحيط ١٠٠/٣.

(٥) انظر: المستصفى ٥٤/٢، ٥٣، المنحول ص ١٤٤، ١٤٥، جمع الجوامع مع شرح المحلي ٤١٣/١،

٤١٤، البحر المحيط ١٠٠/٣، الغيث الهامع شرح جمع الجوامع ٣٣٢/٢، ٣٣٣، شرح الكوكب

الساطع للسيوطي ٤٥٢/١، ٤٥٣.

(٦) انظر: البحر المحيط ١٠٠/٣ حيث نقله عن المريسي أيضاً.

قال الزركشي: «ونازعه - أي الغزالي - بعض المغاربة فيما ذكره في الدينار والرجل، وقال: الحق ما حققه هو في كتاب «معيار العلم»^(١) في الاسم المفرد إذا دخل عليه الألف واللام لتعريف الجنس، فإنه أطلق منه اقتضاه الاستغراق بمجردة، ولا يحتاج فيه إلى قرينة زائدة، وقال في «المستصفى»: يحتمل كونها للعهد أو الجنس، وكأنه حقيقة فيهما، وهذا تناقض» اهـ^(٢).

ونشير إلى أن إمام الحرمين - رحمه الله - في «البرهان»^(٣) فصل - أيضاً - كالغزالي، واتفق معه فيما يتميز فيه لفظ الواحد عن الجنس بالتاء، فإن عرى منها؛ فهو للاستغراق، وإلا فلا.

لكنه فيما لا يتميز بالتاء، اختار أنه إن احتمل العهد: فهو للعهد، وإن تجرد عن عهد: فهو للجنس، نحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ [النور: ٢]، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨]، وإن ظهر قصد المتكلم للجنس ولم يكن هناك عهد: فهو للاستغراق، نحو: (الدينار أشرف من الدرهم)، وإن لم يعلم هل هذا خرج على عهد أو إشعار بجنس؟ فمجمل، وأنه حيث يعم لا يعم بصيغة اللفظ، وإنما يثبت عموم، وتناوله للجنس بحالة مقترنة معه مشعرة بالجنس.

والذي في «البرهان» نقله المازري في «إيضاح المحصول»^(٤) عن إمام الحرمين، وحكى الزركشي^(٥) نقل الإبياري عن إمام الحرمين التوقف في القسم الآخر ثم صححه، والحق أن ما في «البرهان» هو ما سبق^(٦).

(١) انظر: معيار العلم للغزالي، أول الكتاب في موضوع "القسم الثانية لدلالات الألفاظ، وهي: تقسيم اللفظ بالنسبة إلى عموم المعنى وخصوصه".

(٢) انظر: البحر المحيط ١٠٠/٣.

(٣) انظر: البرهان لإمام الحرمين ٢٣٣/١، ٢٣٤.

(٤) انظر: إيضاح المحصول من برهان الأصول ص ٢٧٤.

(٥) انظر: البحر المحيط ٩٩/٣.

(٦) انظر: البحر المحيط ٩٩/٣، راجع أيضاً: جمع الجوامع مع شرح المحلي ٤١٣/١، ٤١٤، الغيث الهامع لأبي زرع العراقي ٣٣٢/٢، ٣٣٣، شرح الكوكب الساطع للسيوطي ٤٥٢/١، ٤٥٣.

أدلة القاعدة :

أولاً: استدل على أن الألف واللام تفيد العموم إذا اقترنت بالجمع بعدة أدلة، منها :

١- الإجماع؛ حيث فهم الصحابة - رضي الله عنهم - العموم من هذه الصيغة، واحتجوا بها كثيراً، ومن الوقائع الدالة على ذلك:

أ - أن الأنصار لما طلبوا الخلافة احتج عليهم أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - بقوله ﷺ: «الأئمة من قريش»^(١) فقد فهم رضي الله عنه العموم من لفظ «الأئمة»، والأنصار سلموا تلك الحجة، ولم ينكر عليه منكر، ولو لم يدل الجمع المعرف بلام الجنس على الاستغراق لما صحت تلك الدلالة؛ لأن قوله ﷺ: «الأئمة من قريش» لو كان معناه: بعض الأئمة من قريش؛ لوجب أن لا ينافي وجود إمام من قوم آخرين، أما كون كل الأئمة من قريش فينافي كون بعضهم من غيرهم.

ب - كذلك لما أراد أبو بكر - رضي الله عنه - قتال مانعي الزكاة، فقال عمر - رضي الله عنه: أليس قال النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»^(٢)، محتجاً بعموم لفظ «الناس»، ولم ينكر أبو بكر ولا أحد من الصحابة على عمر فهمه العموم من اللفظ، بل عدل أبو بكر إلى الاستثناء، فقال: أليس أنه عليه السلام قال: «إلا بحقها»، «وأن الزكاة من حقها»، وكما نعرف: فالاستثناء قرينة

(١) رواه أحمد ٣١٨/١٩ (١٢٣٠٧) و ٢٤٩/٢٠ (١٢٩٠٠)، والنسائي في السنن في الكبرى ٤٠٥/٥ (٥٩٠٩)، البزار ٣٢١/١٢ (٦١٨١) و ٤٧٦/١٣ (٧٢٧٤)، أبو يعلى ٣٢١/٦ (٣٦٤٤)، الطبراني في الكبير ٢٥٢/١ (٧٢٥)، الأوسط له ٣١٨/٧ - ٣١٩ (٦٦٠٦)، الحاكم ٥٠١/٤ و صححه ووافقه الذهبي من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال الهيثمي في المجمع ١٩٢/٥: رجال أحمد ثقات.

(٢) رواه البخاري ١٠٥/٢ (١٣٩٩) وفي مواضع، ومسلم ٥١/١ (٢٠).

العموم^(١)، ولم ينكر أحد هذه الاحتجاجات مع شيوعها وذيوها فكان إجماعاً، وممن حكى الإجماع ابن الهمام في «التحرير»^(٢).

٢- أن الجمع المحلى بآل يؤكّد بما يقتضي الاستغراق، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [ص: ٧٣]، وما كان كذلك فهو بعد التأكيد يقتضي الاستغراق بأصل الوضع إجماعاً؛ لأن التأكيد هو اللفظ الدال على تقوية ما كان ثابتاً في الأصل، ولولا أن هذا الجمع في الأصل يفيد الاستغراق لم يكن تأكيده مفيداً للاستغراق، بل كان مفيداً لأمر جديد، وهو ممتنع^(٣).

٣- أنه يصح استثناء أي واحد كان منه ذلك، وحكى ابن الهمام في «التحرير»^(٤) إجماع أهل اللغة على صحته، والاستثناء مما لا حصر فيه دليل العموم كما نعلم، فإذا قال مثلاً: (أعط المسلمين) جاز أن يستثني كل من شاء منهم، وكذلك إذا قال: (رأيت الناس) جاز أن يستثني أي إنسان أراد من الناس، والاستثناء يخرج من الكلام ما لولاه لوجب دخوله فيه^(٥).

(١) انظر: المحصول ٢/٣٥٧، ٣٥٨، المعالم ص ٨٦، مختصر المنتهى مع شرح العضد ٢/١٠٢، ١٠٣، الحاصل ١/٥١٣، التحصيل ١/٣٥٣، بيان المختصر ١/٤٨٨، شرح العضد على المختصر ٢/١٠٣، تحفة المسؤول للرهوني ٣/٨٧، التقرير والتحجير ١/١٨٤، تيسير التحرير ١/١٩٧، ١٩٨، فواتح الرحموت ١/٢٦٣، ٢٦٢، إرشاد الفحول ١/٤٣٨، ٤٣٩.

(٢) انظر: التحرير مع شرحه التقرير والتحجير ١/١٩٣، ومع شرحه تيسير التحرير ١/٢١٠.

(٣) انظر: المعتمد ١/٢٢٤، ٢٢٣، وبذل النظر للأسمندي ص ١٧٨، المحصول ٢/٣٥٩، ٣٥٨، المعالم ص ٨٦، الإحكام ١/٣٣٤، منتهى السؤل ص ١١٧، الحاصل ١/٥١٤، التحصيل ١/٣٥٣، إرشاد الفحول ١/٤٣٩.

(٤) انظر: التحرير مع شرحه التقرير والتحجير ١/١٩٣، ومع شرحه تيسير التحرير ١/٢١٠.

(٥) انظر: المعتمد ١/٢٢٤، بذل النظر ص ١٧٨، القواطع لابن السمعاني ١/١٦٨، المحصول ٢/٣٦١، المعالم ص ٨٧، الإحكام ١/٣٣٤، منتهى السؤل ص ١١٧، منتهى الوصول والأمل ص ١٠٤، التحصيل ١/٣٥٤، المحلي على جمع الجوامع ١/٤١٣، إرشاد الفحول ١/٤٣٩.

٤- أن إفادة الجمع المعرف بالألف واللام هو ما عليه أئمة التفسير في استعمال القرآن، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، أي: كل محسن، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تُطِيعُوا الْمُكَذِّبِينَ﴾ [القلم: ٨]، أي: كل واحد منهم، ويؤيده: صحة استثناء الواحد منه، نحو: (جاء الرجال إلا زيداً)، والاستثناء قرينة العموم^(١).

٥ - أنه يصح نعتة بالجمع المعرف، والثابت أن الجمع المعرف للعموم، فكذلك المنعوت به^(٢).

ثانياً: استدل على أن الألف واللام تفيد العموم إذا اقترن بهما المفرد، بعدة أدلة، منها:

١- أنه يصح الاستثناء منه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [الأنبياء: ١٧]، والاستثناء يخرج من الكلام ما لولاه لوجب دخوله فيه، فهو أمانة العموم^(٣).

٢- أن المفرد المعرف بـ «أل» يفيد العموم؛ لأن «أل» للتعريف، وليست لتعريف الماهية؛ لأنه حصل بأصل الاسم، ولا لتعريف واحد بعينه؛ لأنه ليس في اللفظ دلالة عليه - إلا إذا كان الكلام لمعهود سابق - وكلامنا على فرض عدمه، وليست - أيضاً - لتعريف بعض مراتب الخصوص؛ لأنه ليس بعض تلك المراتب أولى من بعض، فلم يبق إلا أن تكون دالة على الاستغراق^(٤).

(١) انظر: شرح المحلى على جمع الجوامع ٤١٣/١، شرح الكوكب المنير ٣١١/٣.

(٢) انظر: الإحكام للآمدي ٣٣٤/١.

(٣) انظر: التمهيد لأبي الخطاب الكلوزاني ٥٤/٢، المحصول ٣٦٨/٢، الإحكام ٣٣٤/١، الحاصل ٥١٧/١، التحصيل ٣٥٦/١، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٦٢، كشف الأسرار للنسفي ١٩٢/١.

(٤) انظر: القواطع ١٦٧/١، ١٦٨، التمهيد لأبي الخطاب ٥٥/٢، المحصول ٣٦٩/٢، الإحكام للآمدي ٣٣٤/١، الحاصل ٥١٧/١، التحصيل ٣٥٦/١.

- ٣- أن ترتيب الحكم على الوصف يشعر بالعلية، فقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] مشعر بأن البيع إنما صار حلالاً؛ لكونه بيعاً، وذلك يقتضي أن يعم الحكم لعموم علته^(١).
- ٤- أنه يؤكد بما يؤكد به العموم، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالاً لِّنَبِيِّ إِسْرَءِيلَ﴾ [آل عمران: ٩٣]، وينعت بما ينعت به العموم، كقوله تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ﴾ [ق: ١٠]، وكقوله: ﴿أَوِ الْطِفْلَ الَّذِي﴾ [النور: ٣١]، وكل ذلك يدل على أنه للعموم^(٢).
- ٥- أن إجماع أهل اللسان قد انعقد على أن المراد بقولهم: (أهلك الناس الدينار والدرهم) الجنس، وكذلك قولهم: (هلك الشاة والبعير) يراد به الجنس؛ فدل على أنه للعموم^(٣).

تطبيقات القاعدة :

مما يتخرج على هذه القاعدة:

- ١- دعوى أن الأصل جواز البيع في كل ما يتتبع به، ولم يته عنه؛ عملاً بقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] حتى يستدل به، مثلاً، على: جواز بيع لبن الآدميات، ونحوه مما وقع فيه الخلاف، إن قلنا: إن المفرد المحلى بآل للعموم، وإلا فلا^(٤).
- ٢- الاستدلال على بطلان ما فيه غرر، بما ورد أنه ﷺ: «نهى عن بيع

(١) انظر: المحصول ٣٦٩/٢، الحاصل ٥١٧/١، التحصيل ٣٥٦/١.

(٢) انظر: المحصول ٣٦٩/٢، الإحكام ٣٣٤/١.

(٣) انظر: التمهيد لأبي الخطاب ٥٥/٢، وبذل النظر للأسمندي ص ١٨٢.

(٤) انظر: الكوكب الدرر للإسنوي ص ١٩٨، ١٩٩، القواعد لابن اللحام ص ٢٥٦، ٢٥٧، و ٢٥٩.

الغرر»^(١)، وكذلك: الاستدلال على بطلان بيع اللحم بالحيوان، مأكولاً أو غير مأكول، بما ورد أنه: «نهى عن بيع اللحم بالحيوان»^(٢)، وهذا بناء على أن (الغرر) و(اللحم) كل منهما مفرد محلى بأل فيفيد العموم^(٣).

٣- الاستدلال على نجاسة الأبوال كلها بقوله ﷺ: «تنزهوا من البول»^(٤)، فالبول مفرد عرف بأل، فيقتضي العموم^(٥).

٤- استدلال بعض المالكية على أن بيع كلب الصيد لا يجوز، بقوله ﷺ: «ثمّن الكلب حرام»^(٦)، وقالوا: الكلب مفرد محلى بأل فيفيد العموم، وعليه: فالكلب لا يحل بيعه بحال، للصيد أو لغيره؛ وهذا بناء على أن الألف واللام إذا دخلت على الاسم أفادت فيه العموم^(٧).

٥- استدلال بعض المالكية على أن سؤر الكلب طاهر، بما ورد أنه ﷺ سئل: أيتوضأ بما أفضلت الحمر؟ قال: «نعم، وبما أفضلت

(١) رواه مسلم في صحيحه ١١٥٣/٣ (١٥١٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه مالك في الموطأ ٦٥٥/٢ (٦٤)، والحاكم في المستدرک ٤١/٢ (٢٢٥٢) والبيهقي في الكبرى ٢٩٦/٥ (١٠٨٥٧) عن سعيد بن المسيب مرسلًا، ورواه الدارقطني في سننه ٣٨/٤ (٣٠٥٦)

موصولاً من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، وقال: صوابه في الموطأ عن ابن المسيب مرسلًا. (٣) انظر: الكوكب الدرّي ص ١٩٨، ١٩٩، القواعد لابن اللحام ص ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، وزينة العرائس لابن المبرد ص ١٤٠، ١٤١.

(٤) رواه الدارقطني ١٢٨/١ (٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: الصواب مرسل، وله شاهد عن أبي هريرة بلفظ: «أكثر عذاب القبر من البول» رواه أحمد ١٥/١٢، ٢٥ (٩٠٣٣) (٩٠٥٩)، وابن ماجه ١٢٥/١ (٣٤٨)، الدارقطني ١٢٨/١ (٨) وقال: صحيح، ورواه الحاكم ١٨٣/١ وقال صحيح.

(٥) انظر: تبين الحقائق للزيلعي ٧٤/١، الكوكب الدرّي ص ١٩٨، ١٩٩، القواعد لابن اللحام ص ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، زينة العرائس ص ١٤٦.

(٦) جزء من حديث رواه الدارقطني ٣٨٧/٣ (٢٨١٤)، والطبراني في الكبير ١٠٢/١٢ (١٢٦٠١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٧) انظر: مفتاح الوصول للتمساني ص ٦٨، ٦٩.

السباع»^(١)، ف(السباع) جمع محلى بأل فيفيد العموم، أي: كل السباع، والكلب سبع، فيندرج في عموم السباع، فسؤره طاهر^(٢).

٦- ذهب بعض الفقهاء إلى أنه يجوز التكبير في الصلاة، بصيغة: «الله أكبر، أو الكبير»؛ لقوله ﷺ: «تحريمها التكبير»^(٣)، والتكبير محلى بالألف واللام فيفيد العموم، في كل صيغ التكبير، ومنها: «الله الكبير»^(٤).

٧- ومثله: ذهب بعض الفقهاء إلى جواز التسليم في الصلاة، بقول المصلي: «عليكم السلام، وسلام عليكم من غير تعريف، والسلام عليكم من غير ذكر الرحمة»؛ استدلالاً بقوله ﷺ: «وتحليلها التسليم»^(٥)، والتسليم محلى بأل، فيفيد العموم في كل أوجه التسليم، ومنها الصيغ المذكورة^(٦).

٨- إذا تلفظ الجنب ونوى الطهارة للصلاة فإنه يصح ويرتفع الأكبر والأصغر، ولا ينزل لفظ «الطهارة» على أضعف السبين وهو الأصغر؛ لأنه مفرد عرف بأل فيكون للعموم، ويجري على كل ما يسمى طهارة^(٧).

(١) رواه الدارقطني ١٠١/١ (١٧٦)، البيهقي في الكبرى ٢٤٩/١ (١٢٢٢) وفي المعرفة ٣١٣/١ (٣٦٨) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) انظر: مفتاح الوصول للتمساني ص ٦٨، ٦٩.

(٣) جزء من حديث رواه أحمد ٢٩٢/٢ (١٠٠٦)، ٣٢٢ (١٠٧٢)، وأبو داود ١٧٧/١ (٤٣٩)، والترمذي ٨/١ (٣)، وابن ماجه ١٠١/١ (٢٧٥)، والدارمي ١٤٠/١ - ١٤١ (٦٩٣) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقال الترمذي: هذا الحديث أصح شيء من هذا الباب وأحسن.

(٤) انظر: القواعد لابن اللحام ص ٢٥٩، وزينة العرائس لابن المبرد ص ١٤٦.

(٥) هو جزء من الحديث السابق.

(٦) انظر: القواعد لابن اللحام ص ٢٥٩، زينة العرائس لابن المبرد ص ١٤٦، ١٤٧.

(٧) انظر: التمهيد للإسنوي ص ٤٢٥، الكوكب الدرّي له ص ٢٠٣، ٢٠٤.

٩- لو حلف الحالف قاتلاً: (والله لا أرى منكراً إلا رفعتة إلى الوالي) ولم يعين الوالي الذي سيرفع إليه الأمر، فهل يتعين الوالي المنصوب في الحال للولاية، أم يبرأ بالرفع إلى كل من ينصب بعده؟ في المسألة وجهان للحنبلة؛ بناء على تردد الألف واللام في (الوالي) بين تعريف الجنس؛ فتكون للعموم، وبين العهد؛ فلا تكون للعموم^(١).

د. أسعد الكفراوي

* * *

(١) انظر: القواعد لابن اللحام ص ٢٦٠.

رقم القاعدة: ٢٠٢٩

نص القاعدة: الْمُعَرَّفُ بِالِإِضَافَةِ يُفِيدُ الْعُمُومَ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - الإضافة من مقتضيات العموم^(٢).
- ٢ - تعريف الإضافة من مقتضيات العموم^(٣).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - ألفاظ العموم تقتضي العموم بالوضع^(٤). (أصل).
- ٢ - المفرد المضاف إلى معرفة للعموم^(٥). (أخص).
- ٣ - الجمع المضاف للاستغراق^(٦). (أخص).
- ٤ - المفرد المضاف لا يعم^(٧). (مخالفة).

(١) نهاية الوصول للهندي ١٣١٢/٤ مكتبة الباز.

(٢) البحر المحيط ١٠٨/٣.

(٣) إرشاد الفحول ٣٠٤/١.

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٧٥/٢، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٥) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٤٥٣، الوصول إلى قواعد الأصول للتمرتاشي ص ١٣٨.

(٦) المحصول للفخر الرازي ٣٦٢/٢.

(٧) نهاية الوصول للهندي ١٦٧٦/٤، القواعد لابن اللحام ص ٢٦٢.

- ٥- الاستثناء معيار العموم^(١). (مكملة).
- ٦- الإضافة تأتي لما تأتي له الألف واللام^(٢). (مكملة).
- ٧- المعرف بآل يفيد العموم^(٣). (قسيم)
- ٨- أدوات الشرط تفيد العموم^(٤). (قسيم)
- ٩- ألفاظ التأكيد تدل على العموم^(٥). (قسيم)
- ١٠- الأسماء الموصولة تفيد العموم^(٦). (قسيم)

شرح القاعدة :

(الإضافة) لغة: الإمالة، قال الجوهري: أضفت الشيء إلى الشيء، أي: أملت. وصرح بعض محققي النحاة بأن الإضافة: الإسناد، ومنه أضفت ظهري إلى الحائط، أي: أسندته.

و(الإسناد) - أيضاً - فيه معنى الإمالة، غير أن الإسناد أخص، فكل مسند ممال، وليس كل ممال مسنداً، على ما هو ظاهر مشاهد.

فعلى المعنى الأول وهو الإمالة: اللفظ المضاف يميل به المتكلم إلى المضاف إليه، ليُعرفه أو يخصصه؛ إذ التعريف والتخصيص فائدة الإضافة، فلو

(١) نهاية السؤل للإسنوي ٢٨٥/١، ٣٠٧، سلاسل الذهب للزركشي ص ٢٢٤، التعبير شرح التحرير للمرداوي ٢٣١٨/٥، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٢) تهذيب الفروق والقواعد السنية لمحمد المالكي ٩٨/٣ دار الكتب العلمية.

(٣) الإبهاج لابن السبكي ٣٣٠/١، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٤) انظر: المنحول من تعليقات الأصول للغزالي ص ١٤٠ دار الفكر، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٥) التبصرة في أصول الفقه للشيرازي ص ٦٢، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٦) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ص ٤١٧، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

قلنا: (غلام زيد، وغلام رجل)، لعرف غلام في المثال الأول بزيد، وتخصص في المثال الثاني برجل، عن أن يكون غلام امرأة.

وعلى المعنى الثاني وهو الإسناد: اللفظ المضاف يسنده المتكلم إلى المضاف إليه في تعريفه أو تخصيصه، وقد حصل في الإضافة اللفظية الضم الذي هو حقيقة التركيب؛ لأن المضاف مضموم إلى المضاف إليه لفائدة الإضافة المذكورة^(١).

و(الإضافة) اصطلاحاً: نسبة تقييدية بين اثنين توجب لثانيهما الجر أبداً، أو هي: إسناد اسم لآخر منزلاً الثاني من الأول منزلة التنوين، أو ما يقوم مقامه، كنون الجمع، في لزومه لحالة واحدة وهي الجر أبداً^(٢)، ويسمى الأول مضافاً والثاني مضافاً إليه، وقيل بالعكس، وقيل: كل منهما مضاف للآخر^(٣).

المعنى الإجمالي للقاعدة: تقرر القاعدة أن من صيغ العموم: «المعرف بالإضافة» سواء أكان هذا المعرف جمعاً، أم مفرداً، فالجمع والمفرد المعرفان بالإضافة، كلاهما من صيغ العموم.

أما الجمع المعرف بالإضافة: فهو يفيد العموم^(٤)، وذلك كقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، وقوله: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ

(١) انظر: الصحاح للجوهري ١٣٩٢/٤، مختار الصحاح للرازي ص ٤٠٣، شرح مختصر الروضة للطوفي ١١٥/١، ١١٦.

(٢) انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل ٢٥/٢، النحو الوافي لعباس حسن ٢/٣.

(٣) انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل ٢٥/٢.

(٤) انظر: المعتمد ٢٢٧/١، بذل النظر للإسماعيلي ص ١٨١، المحصول ٣٦٢/٢، روضة الناظر ١٠٨/٢ ومعه نزهة خاطر العاطر لابن بدران، الإحكام ٣٢٩/١، منتهى السؤل ص ١١٧، الحاصل ٥١٥/١، التحصيل ٣٥٤/١، العقد المنظوم ص ٢٣٤، نفائس الأصول ٥٠٠/٢، ٥٠١، معراج المنهاج للجزري ٣٥٠/١، شرح مختصر الروضة ٤٦٦/٢، ٤٦٧، بيان المختصر ٤٨٨/١، الإبهاج ١٠٢/٢، مفتاح الوصول للتلمساني ص ٦٣، نهاية السؤل ٤٠٢/٢، تحفة المسؤول ٨٦/٣، شرح التلويح ٩٦/١، البحر المحيط ١٠٨/٣، التقرير والتحرير ١٨٦/١، إرشاد الفحول ٤٤٠/١.

عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ ﴿ [الحجر: ٤٢]، ونحو قولك: (جاءني طلاب زيد)، أو كان اسم جمع، نحو: (ركب المدينة)، أو اسم جنس، نحو: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤، النحل: ١٨]، فالفاظ: «أولاد، وعباد، وطلاب، وركب، ونعمة» كلها أضيفت لما بعدها، فعرفت به، وأفادت العموم.

ويستوي في ذلك، ما إذا كان الجمع جمع سلامة بنوعيه، المذكر والمؤنث، أو جمع تكسير، كقولنا: أكرموا مسلميكم، ومسلماتكم، واعمروا مساجدكم^(١).

وأما المفرد المعرف بالإضافة^(٢): فهو يفيد العموم كالجمع سواء بسواء، ومثاله: قوله تعالى: ﴿فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾ [الحاقة: ١٠]، وقولك: (مال عمرو)، فلفظا: «رسول، ومال» أضيفا لما بعدهما فعرف بهما وأفادا العموم.

وما تقرره القاعدة من إفادة المفرد المعرف بالإضافة للعموم، هو ما عليه الفخر الرازي وأتباعه، وابن الحاجب، والحنابلة، وغيرهم كثير، وحكي عن بعض الشافعية، والحنفية: أنه لا يعم^(٣).

وفصل القرافي بين أن يصدق على القليل والكثير، نحو: (مالي صدقة)؛ فيعم، وبين أن يصدق على الجنس بقيد الوحدة؛ فلا يعم، نحو: (عبدى حر، وامراتي طالق)^(٤).

(١) انظر: قواطع الأدلة لابن السمعاني ١/١٦٧، المنحول ص ١٤١، البحر المحيط للزركشي ٣/١٣٠.
(٢) انظر: المعتمد ١/٢٢٧، وبذل النظر ص ١٨١، روضة الناظر ٢/١٠٨، المحصول ٢/٣٦٢، الإحكام ١/٣٢٩، منتهى السؤل ص ١١٧، الحاصل ١/٥١٥، العقد المنظوم ص ٢٣٤، نفائس الأصول ٢/٥٠٠، ٥٠١، شرح مختصر الروضة ٢/٤٦٦، ٤٦٧، معراج المنهاج ١/٣٥٠، بيان المختصر ١/٤٨٨، الإبهاج ٢/١٠٢، مفتاح الوصول ص ٦٣، نهاية السؤل ٢/٤٠٢، تحفة المسؤول ٣/٨٦، شرح التلويح ١/٩٦، البحر المحيط ٣/١٠٨، التقرير والتحبير ١/١٨٦، إرشاد الفحول ١/٤٤٠، القواعد والفوائد للعالمى ١/٤١.

(٣) انظر مراجع الهامش السابق نفس الصفحات.

(٤) انظر: التمهيد للإسنوي ص ٤٢١، البحر المحيط ٣/١٠٨، ١٠٩، القواعد لابن اللحام ص ٢٦٢.

والمعرف بالإضافة يفيد العموم بشرط ألا يتحقق عهد، ولم تقم قرينة على أن المراد بهذه الصفة معينًا كالمعرف بالألف واللام، مثل: (لا تهينوا طلابكم، أو: لا تهينوا طالبكم)، ونقصد بالطلاب أو بالطالب، طالبًا أو طالبًا معينًا معهودًا لنا، لا كل طالب، فهذه قرينة صارفة للفظ عن العموم إلى العهد^(١).

وقد صرح الإمام الرازي في (المحصول) - أثناء الاستدلال على أن الأمر للوجوب^(٢) - بأن المفرد المضاف يعم^(٣)، مع اختياره بأن المفرد المعرف بأل لا يعم؛ إذ بالإضافة أدل على العموم من «أل»^(٤).

وفي (النهاية) لصفي الدين الهندي: «وكون هذا النوع، أعني المفرد المضاف للعموم، وإن لم يلقَ منصوصًا لهم، لكن قضية التسوية بين بالإضافة ولام التعريف تقتضي ذلك»^(٥) اهـ، قال الزركشي: «والحق أن عموم بالإضافة أقوى؛ لهذا لو حلف لا يشرب الماء حنث بشرب القليل؛ لعدم تناهي أفراده، ولو حلف لا يشرب ماء البحر لا يحنث إلا بكله» اهـ^(٦).

وعلى ذلك فالمعرف بالإضافة يعم جمعًا كان أو مفردًا، ولئن نازع بعضهم في المفرد المضاف، وزعم أنه لا يعم، وأن «أمر» المضاف للضمير في قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] لا يعم؛ فيجواب عليه: بأنه عام؛ لجواز الاستثناء منه^(٧).

(١) انظر: جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية البناني ٤١١/١.

(٢) انظر: المحصول ٥٧/١، نهاية السؤل ٤٠٢/٢.

(٣) انظر: المعالم ص ٧٨، المحصول ٣٦٧/٢.

(٤) انظر: البحر المحيط ١٠٩/٣، إرشاد الفحول ٤٤٠/١.

(٥) نهاية الوصول لصفي الدين الهندي ١٢٣٤/٣، انظر: البحر المحيط ١٠٩/٣، إرشاد الفحول

٤٤٠/١، ٤٤١.

(٦) البحر المحيط للزركشي ١٠٩/٣، انظر: إرشاد الفحول ٤٤١/١.

(٧) انظر: نهاية السؤل للإسنوي ٤٠٢/٢.

أدلة القاعدة :

يستدل لأن المعرف بالإضافة يفيد العموم، بكل ما استدل به للقاعدة الأصولية «المعرف بأل يفيد العموم»، والجواب عنها ما تقدم^(١)، ومما يؤكد ذلك الآتي:

١- الإجماع؛ لأن العلماء لم يزالوا يستدلون بنحو قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] على العموم، وشاع استدلالهم بها عليه وذاع، ولم ينكر عليهم أحد؛ فيكون إجماعاً على أن المضاف يدل على العموم حقيقة^(٢).

٢- الاستقراء؛ لأنه قد ورد الاستعمال القرآني والنبوي، على أن الجمع المضاف والمفرد المضاف يفيدان العموم، ومنه قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، وقوله: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]، وقوله: ﴿وَلَا يَبْطُلُوا أَعْمَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣]، وكذا قوله: ﴿ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَتَمِنْتُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وقوله: ﴿وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ وَالْمُؤَيَّفِكْتُ بِالْغَاطِثَةِ﴾ ① ﴿فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾ [الحاقة: ٩، ١٠]^(٣) فـ«أولادكم» جمع مضاف يشمل ويعم كل الأولاد، و«عبادي» يدل -

(١) انظر في هذا المعنى: المعتمد ١/٢٢٧، المحصول ٢/٣٦٢، الحاصل ١/٥١٥، التحصيل ١/٣٥١.

(٢) انظر: معراج المنهاج ١/٣٥٣، بيان المختصر ١/٤٨٧، شرح العضد على المختصر ٢/١٠٢.

(٣) انظر: الإبهاج ٢/١٠٢.

أيضاً - على العموم؛ ولذلك استثنى منه ﴿إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنْ
الْفَآوِينَ﴾، والاستثناء أمانة العموم، و«أعمالكم» جمع أضيف
أيضاً، فيفيد العموم.

وكذلك: «أمر» مضاف فيفيد العموم^(١)، و«نعمة» مفرد مضاف
للفظ الجلالة، فيفيد العموم، فكأنه قال: نعم الله جميعها عامة،
وقوله: «رسول ربهم» المراد به موسى المرسل إلى فرعون ومعه
هارون، ولوط المرسل إلى المؤتفكات^(٢).

٣- أنه يحسن توكيد المعرف بالإضافة بلفظ «كل»، وهي تفيد العموم
باتفاق، فالمؤكد بها يفيد أيضاً، كأن تقول: (نجحت طلابي كلهم)،
و(غسلت رأسي كلها)^(٣).

٤- أنه يجوز الاستثناء منه بأن نقول مثلاً: (نجحت طلابي إلا فلان)،
و(غسلت رأسي إلا مؤخرتها)، والاستثناء معيار وميزان العموم، فإنه
يخرج من اللفظ ما لولاه لوجب اندراجة تحت اللفظ^(٤).

تطبيقات القاعدة :

من تطبيقات هذه القاعدة :

١- استدل بعض الفقهاء، بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣]
على أن من دخل في النافلة التي يرتبط أولها بآخرها، كالصلاة
والصيام، لا يجوز له قطعها؛ إذ النافلة عمل فاندرجت تحت هذا

(١) انظر: تفسير ابن كثير ٣٤٨/٢ دار طيبة.

(٢) انظر: الإبهاج ١٠٢/٢.

(٣) انظر: المعتمد ٢٢٧/١.

(٤) انظر: معراج المنهاج ٣٥١/١، العام د. محمد عبد العاطي ص ٤٩.

- العموم؛ لأن «أعمالكم» جمع مضاف فيفيد العموم^(١).
- ٢- استدل الشافعية بعموم الجمع المضاف «أيمانكم» في قوله: ﴿ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَيَّمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] على أن اليمين الغموس تجب فيها الكفارة؛ لأنها يمين مندرجة في عموم الأيمان^(٢).
- ٣- قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُوهُمْ كَسْرًا بِقِيَعَةٍ﴾ [النور: ٣٩]، هذه الآية فيها لفظان من ألفاظ العموم، أولهما: الذين، وهو اسم موصول، والثاني وهو المقصود لنا هنا: «أعمالهم»، وهو جمع مضاف للضمير، فيفيد أن أعمالهم كلها لا منفعة فيها، فهي كالسراب والظلمات، لا يستثنى منها عمل، ولا يستثنى من ذلك كافر؛ لفساد العقيدة، وهي الأساس الذي به تقبل الأعمال^(٣).
- ٤- قال تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: ٣٠]، والآية فيها عموم في أكثر من وجه، فقوله: «المؤمنين» عام؛ لأنه جمع محلى بآل، وقوله: «أبصارهم»، و«فروجهم» جمع مضاف، فيفيد العموم أيضاً؛ فالأمر بغض البصر عام لكل المؤمنين، والأمر بحفظ الفرج عام لكل المؤمنين أيضاً، ويشمل حفظ الفرج ستره عن أن يراه من لا يحل وحفظه عن الزنا^(٤).
- ومثله قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، وفي الآية ألفاظ عديدة للعموم،

(١) انظر: مفتاح الوصول للتلمساني ص ٧٠.

(٢) انظر: مفتاح الوصول للتلمساني ص ٧٠.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٨١٩/٦ وما بعدها.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٧٥٨/٦ وما بعدها.

منها: (أبصارهن) وهو جمع مضاف يفيد العموم، وقوله: «فروجهن» وهو جمع مضاف أيضاً، يفيد العموم، وقوله: «بخمرهن» وهو جمع مضاف يفيد العموم^(١).

٥ - قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَتْ أَحَدُهُمْ أَنْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٦].

وهنا (الذين) اسم موصول يفيد العموم، وكذلك: «أزواجهم» جمع مضاف يفيد العموم، فالرمي هنا عام في كل رمي، سواء أكان بالقدف أم بنفي الولد، وعام في كل زوجين حرين كانا أو عبا، مؤمنين أو كافرين، فهذا الرمي يوجب اللعان إن لم يكن شهود^(٢)، وبمقتضى العموم الوارد في الآية أخذ الإمامان مالك والشافعي^(٣).

٦ - استدل الفقهاء على بطلان ما فيه غرر بأنه ﷺ: «نهى عن بيع الغرر»^(٤)، فلفظ «بيع» مفرد أضيف لـ «الغرر» يفيد العموم في كل بيع اشتمل على غرر^(٥).

٧ - وكذلك استدلوا على بطلان بيع اللحم بالحيوان، مأكولاً أو غير مأكول، بما ورد أنه ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان^(٦)؛ وهذا بناء

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٧٦٣/٦ وما بعدها.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٧١٧/٦ وما بعدها.

(٣) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ٨٩/٢، وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا لعان إلا بين مسلمين حرين عدلين؛ إذ لا يجوز اللعان عندهم إلا لمن كان من أهل الشهادة، فاللعان عندهم شهادة، لقوله تعالى: (فشهادة أحدهم).

(٤) رواه مسلم ١١٥٣/٣ (١٥١٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) انظر: التمهيد للإسنوي ص ٤٢٢، والكوكب الدرري له ص ١٩٩.

(٦) رواه مالك في الموطأ ٦٥٥/٢ (٦٤)، والحاكم في المستدرک ٤١/٢ (٢٢٥٢) والبيهقي في الكبرى ٢٩٦/٥ (١٠٨٥٧) عن سعيد بن المسيب مرسلًا، ورواه الدارقطني في سننه ٣٨/٤ (٣٠٥٦) موصولاً من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، وقال: صوابه في الموطأ عن ابن المسيب مرسلًا.

على أن «بيع» مفرد أضيف لـ «اللحم»، فيفيد العموم في كل بيع كان على هذا النحو^(١).

٨- قال ﷺ: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»^(٢)، ولفظ «صلاة» مفرد مضاف لـ «أحد»، فيفيد العموم، ويعم كل صلاة، حتى صلاة الجنازة، وهو مجمع عليه، كما أن لفظ «أحد» مفرد مضاف للضمير، فيفيد العموم في جميع المكلفين^(٣).

٩- قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]، ولفظ: «أمر» مفرد مضاف فيفيد العموم، ففي الآية تحذير من رد بعض أوامره، كما يفيد النهي عن رد ومخالفة أوامره كلها؛ ولذلك يقول الإمام أحمد في توجيه ما في الآية من عموم: لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيزيغ قلبه فيهلكه^(٤).

١٠- قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، ولفظ «عمل» مفرد مضاف للضمير، فيفيد العموم، ويعم كل عمل، ففي نبوة جميع الأنبياء، أن الشرك محبط لجميع الأعمال، مفسد للأحوال^(٥).

د. أسعد الكفراوي

(١) انظر: الكوكب الدري ص ١٩٨، ١٩٩، القواعد لابن اللحام ص ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، وزينة العرائس لابن المبرد ص ١٤٠، ١٤١.

(٢) رواه البخاري ٣٩/١ (١٣٥)، ٢٣/٩ (٦٩٥٤)، ومسلم ٢٠٤/١ (٢٢٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: فيض القدير للمناوي ٤٥٢/٦.

(٤) انظر: تفسير ابن كثير ٣٤٨/٢ دار طيبة، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٨٦١/٦، الوصول إلى قواعد الأصول للتمرتاشي ص ١٣٨.

(٥) انظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان لعبد الرحمن السعدي ص ٧٢٩.

رقم القاعدة: ٢٠٣٠

نص القاعدة: العامُّ عُمُومُهُ شُمُولِيٌّ، وَعُمُومُ الْمَطْلَقِ بَدَلِيٌّ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١- مدلول العام استغراقي وعموم المطلق بدلي^(٢).
- ٢- عموم العام شمولي، وعموم المطلق بدلي^(٣).
- ٣- مدلول العام كلية ومدلول المطلق كلي^(٤).

قواعد ذات علاقة :

- ١- العام يقع الحكم في على كل فرد فرد^(٥). (أخص).

(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكانى ٢٩٠/١ دار الكتاب العربى، المدخل لابن بدران ص ٢٤٤ مؤسسة الرسالة.

(٢) إجابة السائل شرح بغية الأمل للصنعاني ص ٣٤٥ مؤسسة الرسالة.

(٣) علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ١٨٢.

(٤) انظر: جمع الجوامع لابن السبكي مع المحلي والخطار ٥١٢/١، ٥١٣ دار الفكر، التحرير شرح التحرير للمرداوى ٢٣٣٧/٥، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصارى ص ٥٩، شرح الكوكب المنير ١١٢/٣، إرشاد الفحول ص ٣٩٧ لابن كثير.

(٥) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للحطاب ٣٠٨/١ دار عالم الكتب.

- ٢- عموم المطلق بدلي^(١). (أخص).
- ٣- الاستثناء معيار العموم^(٢). (مكملة).

شرح القاعدة :

(العام) لغة: اسم فاعل مشتق من المصدر «العموم» الذي هو: شمول أمر لمتعدد، سواء أكان الأمر لفظاً أم غيره، ومنه قولهم: (عمهم المطر) إذا شملهم وأحاط بهم، وعمهم بالعطية: شملهم^(٣).

قال في (البحر المحيط): «ولذلك يقول المنطقيون: العام ما لا يمنع تصوره الشركة فيه كالإنسان، ويجعلون المطلق عاماً»^(٤) اهـ، وعليه: فالعام هو الأمر الشامل لمتعدد، لفظاً كان أو غيره^(٥).

(١) إجابة السائل شرح بغية الآمل للصنعاني ص ٣٤٥، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٣٩٧، تهذيب الفروق لمحمد المالكي ١٧٢/١، المدخل لعبد القادر بن بدران ص ٢٤٤، حاشية الشيخ محمد عرفة الدسوقي على الشرح الكبير للشيخ الدردير ١٣٦/٢ دار الفكر، بلغة السالك لأقرب المسالك حاشية الصاوي على الشرح الصغير للدردير ١٤٤/٢ دار الكتب العلمية، المصطفى لابن الوزير ص ٦٤٤ دار الفكر، علم أصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ١٨٢، وفي معناها: «المطلق يتناول أفراداً على البذل» انظر: التحبير شرح التحرير في أصول الفقه للمرداوي ٢٧٤٥/٦، و«المطلق عام عموم بدل» انظر: التحبير للمرداوي ٢٧٤٤/٦.

(٢) نهاية السؤل للإسنوي ٢٨٥/١، ٣٠٧، سلاسل الذهب للزركشي ص ٢٢٤، التحبير شرح التحرير للمرداوي ٢٣١٨/٥، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٣) انظر: الصحاح للجوهري ٣٦٠/٥، مختار الصحاح ص ٤٦٣، لسان العرب ٤٢٦/٢، البحر المحيط للزركشي ٥/٣، القاموس المحيط ١٥٦/٤، تاج العروس للزبيدي ٤١٠/٨، ٤١١، إرشاد الفحول ٤١٥/١ ط: دار الكتبي، المعجم الوسيط ص ٦٥٩، ٦٦٠.

(٤) البحر المحيط للزركشي ٥/٣.

(٥) انظر: بحوث في القواعد الأصولية للعموم والخصوص د. عيسى زهران ص ٩ دار الطباعة المحمدية، العموم والخصوص وأثرهما في عملية استنباط الأحكام من النصوص د. محمد عبد اللطيف ص ٧، ط: خاصة بالمؤلف.

واصطلاحاً: عرفه الأصوليون بتعريفات عدة، منها: ما عرفه به البيضاوي في (المنهاج) بأنه: «لفظ يستغرق جميع ما يصلح له بوضع واحد» اهـ^(١).

وهناك فارق بين العام والعموم؛ إذ العام هو: اللفظ المستغرق، والعموم: استغراق اللفظ لما صلح له؛ فالعموم مصدر، والعام: اسم الفاعل مشتق من هذا المصدر، وهما متغايران؛ لأن المصدر الفعل، والفعل غير الفاعل، ومن هذا يظهر الإنكار على من قال: العموم اللفظ المستغرق^(٢).

و(المطلق)، ضد المقيد: اسم مفعول من أطلق يطلق إطلاقاً فهو «مطلق»، وهو في اللغة الذي ليس له قيد حقيقي، ثم استعير لعدم القيود المعنوية في اصطلاح الفقهاء^(٣).

و(الإطلاق) لغة^(٤): الإرسال، فهو كقولنا: أرسل يرسل إرسالاً فهو مرسل، وتقول: أطلقت الأسير، أي: أرسلته وخليته، وأطلقت الناقة من عقالها: أرسلتها وحللت عقالها، والطارق من الإبل: التي لا قيد عليها، وكذلك الخلية

وللمطلق تعريفات كثيرة عند الأصوليين، فمن تعريفات المطلق: اللفظ الدال على الحقيقة من حيث هي من غير اعتبار عارض من عوارضها^(٥)، ومنها: الدال على الماهية بلا قيد^(٦).

(١) منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي ص ٥٠ مطبعة السعادة.

(٢) انظر: البحر المحيط ٧/٣.

(٣) نفائس الأصول للقرافي ٤٤٤/٢.

(٤) انظر: الصحاح للجوهري ٢٧٢/٤، مختار الصحاح للرازي ص ١٦٩، لسان العرب لابن منظور ٢٢٦/١٠، ٢٢٧، المصباح المنير للفيومي ص ٢٢٥، القاموس المحيط للفيروز آبادي ٢٦٧/٣، تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ٤٢٤/٦، ٤٢٥، المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية ٥٨٩/٢، ٥٩٠ الطبعة الثانية.

(٥) هذا التعريف لابن السبكي في الإبهاج ١٢٢٥/٤ ط الإمارات.

(٦) هذا التعريف لابن السبكي في جمع الجوامع ٤٥/٢ دار الفكر.

المعنى الإجمالي للقاعدة^(١): تقرر القاعدة في شطرها الأول «العام عمومه شمولي»: أن العام عبارة عن لفظ يستغرق ويشمل كل ما يصلح للدلالة عليه بوضع واحد، أي أن الحكم فيه يقع على جميع الأفراد التي تحته فرداً فرداً، ومن هنا قالوا: مدلول العموم كلية، أي: يحكم فيها على كل فرد فرد؛ لأن الكلية هي التي يكون الحكم فيها على كل فرد فرد بحيث لا يبقى فرد، مثل قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠، ص: ٧٣]، فإنه يصدق باعتبار الكلية، أي: كل ملك من الملائكة قد سجد، حتى إنه لم يوجد واحد منهم لم يسجد.

كما تقرر القاعدة^(٢) في شطرها الثاني «عموم المطلق بدلي»: أن المطلق يقع الحكم فيه على أفرادها على سبيل البديل، أي يقوم الفرد فيه مقام الآخر، فلا يحكم فيه على كل فرد فرد كالعالم، بل فرد شائع في أفرادها يتناولها على سبيل البديل، ولا يتناول أكثر من واحد منها دفعة، ويقع الحكم فيه على المجموع «الهيئة الاجتماعية» دون الأفراد، فشموله لما تحته من قبيل الكلي؛ من حيث إنه لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه^(٣).

(١) انظر: نفائس الأصول للقرافي ١٧٩٩/٤، شرح تنقيح الفصول ص ٢٩، ١٥٤، العقد المنظوم في الخصوص والعموم للقرافي ص ٣٩، الإبهاج لابن السبكي ٨٣/٢، التمهيد للإسنوي ص ٣٩٤، البحر المحيط للزركشي ٢٥/٣، تشنيف المسامع بجمع الجوامع ٦٥١/٣، التعبير شرح التحرير للمرداوي ٢٣٣٧/٥، غاية الوصول شرح لب الأصول ص ٥٩، شرح الكوكب المنير ١١٢/٣، حاشية العطار على المحلي على جمع الجوامع ٥١٢/١، إرشاد الفحول ص ٣٩٧، المدخل لابن بدران ص ٢٤٤، إجابة السائل شرح بغية الأمل للصنعاني ص ٢٩٨، مختصر من قواعد العلاني وكلام الإسنوي لابن خطيب الدهشة ٤٨٧/٢.

(٢) انظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم للقرافي ص ٣٤، البحر المحيط للزركشي ٧/٣، إرشاد الفحول ص ٣٩٧، المدخل لابن بدران ص ٢٤٤، إجابة السائل شرح بغية الأمل للصنعاني ص ٣٥٤، فصول الأصول لخلفان السيابي ص ١٩٨ وما بعدها.

(٣) انظر: البحر المحيط ٧/٣، إرشاد الفحول ٤٢٢/١، إتحاف الأنام بتخصيص العام لمحمد الحفناوي ص ٦١.

فقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣] مطلق، والمقصود بها: القدر المشترك بين جميع الرقاب، غير أن المكلف لما كان له أن يعين هذا الاسم المفهوم المطلق المشترك في أي موارد شاء، من رقبة سوداء أو بيضاء أو طويلة أو قصيرة، أو غير ذلك من الهيئات والصفات التي لا تنتهي، قيل: إن لفظ «رقبة» عام، ويريدون عموم الصلاحية وعموم البذل، بمعنى: أن له أن يعتق أي رقبة شاء بدلا عن الأخرى، وكل رقبة معينة صالحة لذلك ما لم يمنع الشرع منه، ولكن لا يلزم المكلف أن يجمع بين رقتين، بل له الاقتصار على رقبة واحدة، بخلاف عموم الشمول فإنه يلزمه تتبع الأفراد حيث وجدها بذلك الحكم، كقوله تعالى: ﴿فَأَقْضُوا الصَّكُوفَ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] إذا قتل مشركاً ثم وجد آخر وجب قتله، وهلم جرا إلى غير نهاية^(١).

وإذا كان المطلق عمومه بدلي، فهو يتحقق في الواقع بحصول صورة منه، وإذا حصل وتحقق بوجود صورة منه لم يعد حجة فيما عدا هذه الصورة، بمعنى: أن المكلف لا يعد مكلفاً به في غير هذه الصورة بنفس الخطاب، وإن أمكن تكليفه بغير هذه الصورة في وقت آخر وبخطاب آخر؛ فقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣] مطلق، فإذا ما حرر المكلف رقبة من الرقاب كان ممثلاً، وتحقق المطلق بوجود هذه الصورة، ولم يعد المكلف مكلفاً بالإتيان بغير هذه الصورة من أفراد المطلق، إلا بخطاب جديد، فلا يجب عليه تحرير رقبة أخرى إلا بخطاب آخر.

(١) انظر: العقد المنظوم للقرافي ص ٢٨، ٢٩، البحر المحيط ٧/٣، إرشاد الفحول ٤٢٢/١، المدخل لابن بدران ص ٢٤٤.

أدلة القاعدة :

يدل لهذه القاعدة الوضع اللغوي؛ فالضرورة اللغوية تدل عليها، فشان العام شمول حكمه لكل فرد فرد، ولا يتصور عام إلا ودلالته من قبيل الكلية، كما أن الاستقراء يدل على أن دلالة العام على أفرادها من قبيل الكلية.

وأيضاً فإن شأن المطلق أن شموله لما تحته من أفراد إنما هو على سبيل البذل، ولا يتصور مطلق إلا ودلالته من هذا القبيل، كما أن الاستقراء يدل على ذلك.

تطبيقات القاعدة :

مما يتخرج على هذه القاعدة:

١- لو قال الإمام: «من قتل قتيلاً فله سلبه» كان عاماً، حتى لو قتل رجل اثنين فأكثر استحق سلبهما أو سلبهم، ويستحق السلب من يستحق السهم أو الرضخ - وهو ما يستحق من الغنيمة دون السهم بتقدير الإمام - فيشمل الذمي، والتاجر، والمرأة، والصبيان، وكل هذا مستفاد من عموم الصيغة؛ لأن النكرة «قتيلاً» وقعت في سياق الشرط فكانت للعموم في كل مقتول، كما أن «مَنْ» للعموم فكانت للعموم في كل قاتل، وهذا الشمول إنما جاء من عموم العام كلية^(١).

٢- يحمل قوله ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه»^(٢) على العموم؛ لأن (صلاة) نكرة في سياق الامتنان فتعم كل صلاة، فريضة كانت أو نافلة، من رجل كانت أم من امرأة، ففضيلة الألف حاصلة للجميع ولجميع الصلوات؛ إذ الحديث في معرض

(١) انظر: الوصول إلى قواعد الأصول للتمرتاشي ص ١٤١، التحقيق الباهر لهبة الله أفندي ٣/٣٧/ب.

(٢) رواه البخاري ٦٠/٢ (١١٩٠)، ومسلم ١٠١٢/٢ (١٣٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الامتنان، والنكرة إذا كانت في سياق الامتنان نعم، ومقتضى العموم شموله لكل فرد فرد^(١).

٣- ومما يبنى على هذه القاعدة: الاستدلال على طهورية كل ماء سواء أنزل من السماء أم نبع من الأرض، بقوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ﴾ [الأنفال: ١١] فكلمة «ماء» نكرة وقعت في معرض الامتنان فتفيد العموم؛ فعلم أن الأصل فيها عموم كل ماء؛ إذ العام يقع الحكم فيه على كل فرد فرد، ولذلك كان قولهم: «الأصل في الماء الطهارة»^(٢).

٤- ذهب المالكية إلى أن الذمي يملك بالإحياء استدلالاً بقوله ﷺ: «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له»^(٣)، فلما كانت (من) الشرطية موضوعة في لغة العرب للعموم بنوا عليه ذلك الحكم؛ لأن الذمي مندرج تحت هذا العموم، ف (من) عامة في أولى العلم، والعام يقع حكمه على كل فرد فرد، لا فرق في ذلك بين مسلم وغير مسلم^(٤).

٥- ذهب الجمهور^(٥) إلى أن المرأة العاقلة البالغة إذا عقدت النكاح بنفسها؛ فنكاحها باطل؛ استدلالاً بقوله ﷺ: «أيما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها؛ فنكاحها باطل»^(٦)؛ وهذا بناء على أن (أي)

(١) انظر: أضواء البيان للشنقيطي ٣٢٩/٨.

(٢) انظر: التمهيد للإسنوي ص ٤٢٠، القواعد لابن اللحام ص ٢٦٧.

(٣) رواه أبو داود ٥١٠/٣ (٣٠٦٨)، والترمذي ٦٦٢/٣-٦٦٣ (١٣٧٨)، والنسائي في الكبرى ٣٢٥/٥ (٥٧٢٩) من حديث سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل رضي الله عنه، وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

(٤) انظر: مفتاح الوصول للتلسماني ص ٦٠.

(٥) انظر: مفتاح الوصول للتلسماني ص ٦١.

(٦) رواه أحمد ٢٤٣/٤٠ (٢٤٢٠٥)، والترمذي ٤٠٧/٣-٤٠٨ (١١٠٢)، والنسائي في الكبرى ١٧٩/٥ (٥٣٧٣)، وابن ماجه ٦٠٥/١ (١٨٧٩)، والدارمي ٦٢/٢ (٢١٩٠)، وقال الترمذي: حديث حسن.

الشرطية موضوعة في لغة العرب للعموم، فلا فرق بين امرأة وأخرى في هذا الحكم؛ لأن العام يقع حكمه على كل فرد فرد.

٦- احتج الشافعية على أن الذمي يلزمه الظهار بعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾ [المجادلة: ٣]؛ بناء على أن الموصولات تفيد العموم بأصل الوضع في لغة العرب، فلا فرق بين المسلم والذمي في حكم الظهار؛ لأن العام يقع حكمه على كل فرد فرد^(١).

٧- لفظ (ولي) في قوله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي»^(٢) مطلق، يصدق على كل أفراد على سبيل البدل، ولا يصدق عليها جميعاً في وقت واحد، ويصدق بولي واحد، فلا يشترط وجود كل الأولياء، فمتى وُجد ولي اكتفي به.

٨- القبض في قوله تعالى: ﴿فَرَهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣] مطلق، والمطلق يكفي فيه صورة، فإذا عمل به في أي وقت في مدة الرهن، وتم القبض حصل المطلوب، وكذلك الحال في قوله ﷺ: «الرهن محلوب ومركوب»^(٣)؛ فإن الحديث لم يعين الحالب والراكب، فيحتمل المرتهن، ويحتمل الراهن، ويحتمل المرتهن بإذن الراهن،

(١) انظر: مفتاح الوصول للتلسماني ص ٦١.

(٢) رواه أحمد ٢٨٠/٣٢، ٤٨٢ (١٩٥٢٨) (١٩٧١٠)، وأبو داود ٢٠/٣-٢١ (٢٠٧٨)، والترمذي ٤٠٧/٣ (١١٠١)، وابن ماجه ٦٠٥/١ (١٨٨١)، والدارمي ٦١/٢، ٦٢ (٢١٨٨) (٢١٨٩) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٣) رواه بهذا اللفظ الدارقطني في سننه ٤٤١/٣ (٢٩٣٠)، والحاكم في المستدرک ٦٧/٢ (٢٣٤٧)، البيهقي في الكبرى ٣٨/٦ (١١٥٣٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الحاكم: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، ومعناه عند البخاري ١٤٣/٣ (٢٥١١) من حديث أبي هريرة أيضاً بلفظ: «الرهن يركب بنفقته، ويشرب لبن الدر إذا كان مرهوناً».

ولا يصح المرتهن إجماعاً، فيحمل على المرتهن بإذن الراهن^(١)؛ إذ المطلق يتأتى بصورة^(٢)؛ إذ لا يحكم فيه على كل فرد فرد، بل فرد شائع في أفرادها يتناولها على سبيل البدل، ولا يتناول أكثر من واحد منها دفعة.

د . أسعد الكفراوي

* * *

(١) قال المالكية: غلات المرهون للراهن، وينوب في تحصيلها المرتهن؛ حتى لا تجول يد الراهن في المرهون، ويجوز للمرتهن الانتفاع بالمرهون بشروط هي: أن يشترط ذلك في صلب العقد، وأن تكون المدة معينة، وألا يكون المرهون به دين قرض، فإن لم يشترط في العقد وأباح له الراهن الانتفاع به مجاناً لم يجز؛ لأنه هدية مديان، وهي غير جائزة، وكذا إن شرط مطلقاً ولم يعين مدة للجهالة، أو كان المرهون به دين قرض؛ لأنه سلف جر نفعاً. انظر: "الموسوعة الفقهية الكويتية" ١٨٤/٢٣.

(٢) انظر: الذخيرة للقرافي ١٢٥/٨، ١٢٦.

رقم القاعدة: ٢٠٣١

نص القاعدة: دَلَالَةُ الْعَامِّ عَلَى أَفْرَادِهِ ظَنِّيَّةٌ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - دَلَالَةُ الْعَامِّ ظَنِّيَّةٌ^(٢).
- ٢ - دَلَالَةُ الْعُمُومِ عَلَى الْأَفْرَادِ ظَنِّيَّةٌ^(٣).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - دَلَالَةُ الْعَامِّ عَلَى أَفْرَادِهِ قِطْعِيَّةٌ^(٤). (مخالفة).
- ٢ - أَكْثَرُ الْعُمُومَاتِ مَخْصُوصَةٌ^(٥). (مكملة).
- ٣ - عُمُومُ الْقُرْآنِ يُخَصِّصُ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ^(٦). (فرع).

(١) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٦٨ ط: دار الفكر ١٩٩٢ م.

(٢) شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية العطار ٦٣/٢.

(٣) البحر المحيط للزركشي ١٩٧/٢ ط: دار الكتب العلمية.

(٤) أصول السرخسي ١٣٢/١، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٣٠٤/١ وما بعدها، شرح الكوكب المنير لابن النجار ١١٤/٣.

(٥) الضياء اللامع شرح جمع الجوامع لحلولو ٤٧٤/١ مركز ابن العطار للتراث، مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤٤٠/٦، و ٤٤١ ط: دار الوفاء.

(٦) التبصرة للشيرازي ص ٧٥ ط: دار الكتب العلمية، أحكام الفصول للباقي ٢٦٨/١ ط: دار الغرب الإسلامي، قواطع الأدلة لابن السمعاني ص ٣٠١ ط: مؤسسة الرسالة، انظر: «تخصيص القطعي بالظني جائز»، في قسم القواعد الأصولية.

٤- لا يُتَمَسَّكُ بالعام قبل البحث عن المخصَّص^(١). (فرع).

٥- الخاصُّ مقدَّمٌ على العام^(٢). (فرع).

شرح القاعدة :

(العام): اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد دفعة واحدة^(٣)؛ وهذه القاعدة تتناول طبيعة دلالة العام على الأفراد التي تندرج تحته وتشملها صيغته، من حيث ظنية هذه الدلالة أو قطعيتها.

ولتحرير محل النزاع لابد من بيان^(٤) : أنه لا خلاف بين الأصوليين في أن العام الذي صاحبه قرينة تنفي احتمال تخصيصه باقٍ على عمومته، وأن دلالة على الأفراد التي يصدق عليها قطعية.

كما أنه لا خلاف بينهم في أن العام الذي صاحبه قرينة دلت على تخصيصه تكون دلالة على ما تبقى من أفراد بعد التخصيص دلالة ظنية.

لكن الخلاف بينهم في العام الذي لم تصحبه قرينة تنفي احتمال

(١) انظر: التمهيد في تخریج الفروع على الأصول للإسنوي ص ٤٥٣ ط: دار الكتب العلمية.

(٢) المحصول للرازي ٢٦١/٣، الإحكام للآمدي ٣٥٥/٢، الانتصار لأبي الخطاب الكلوثاني ٣٦٧/١، التمهيد له ١٤٨/٢، الذخيرة للقرافي ١١٨/٩، نفائس الأصول للقرافي ٥٧/٢، أحكام الأحكام لابن دقيق العيد ٧٣/١، نهاية الوصول للهندي ٣٧٠/٩، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ٣٠٧/٣، المجموع للنووي ٣٥/١٢، تهذيب الفروق لمحمد المالكي ٢٧٦/٣، الأثمار المضيئة للأهدل ١٠/١، حاشية الروض لابن قاسم ٢٥٨/١، عيون الأدلة لابن القصار ٣٣/١، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٣) انظر: العدة لأبي يعلى ١٤٠/١، بيان المختصر للأصفهاني ١٠٤/٢.

(٤) انظر: تشنيف المسامع للزرکشي ٦٥٣/٢، شرح الكوكب المنير لابن النجار ١١٤/٣ انظر: فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٢٦٥/١، جمع الجوامع مع المحلي ٤٠٧/١، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ٢٣٨/١، مباحث أصولية في تقسيمات الألفاظ للدكتور محمد العاطي ص ١٢٩ ط: دار الحديث.

التخصيص، أو تثبت التخصيص، وهو العام الذي لم يُخصَّص: هل دلالة قطعية كدلالة الخاص أو ظنية كدلالة العام بعد التخصيص؟

تقرر القاعدة: أن دلالة العام الذي لم يدخله التخصيص على أفرادهِ ظنية؛ كدلالاته بعد التخصيص، وهذا مذهب جمهور الأصوليين^(١): من المالكية، والشافعية^(٢)، وأكثر الحنابلة^(٣)، وبعض الحنفية كأبي منصور الماتريدي^(٤)، ومشايخ سمرقند منهم^(٥)، وهو المحكي عن الإمام الشافعي^(٦).

وذهب أكثر أصوليي الحنفية إلى أن دلالة العام الذي لم يخصص على أفرادهِ قطعية، كدلالة الخاص، أما إذا قام الدليل على التخصيص تحولت هذه الدلالة من القطعية إلى الظنية^(٧).

وفرق بعض الأصوليين بين أدوات الشرط وغيرها، فدلالة أدوات الشرط قطعية، ودلالة غيرها من الصيغ ظنية، وهو رأي إمام الحرمين^(٨).

ومن الآثار الأصولية لهذه القاعدة: أنه قد تفرَّع عليها مجموعة من

(١) المحلي على جمع الجوامع ٤٠٧/١، تشنيف المسامع ٦٥٣/٢، شرح الكوكب المنير ١١٤/٣.

(٢) انظر: جمع الجوامع مع المحلي ٤٠٨/١، البحر المحيط ٢٦/٣، فواتح الرحموت ٢٦٥/١.

(٣) انظر: شرح الكوكب المنير ١١٤/٣.

(٤) انظر: كشف الأسرار للنسفي ١٦٤/١، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ٢٣٨/١، وتيسير التحرير

لأمير باشاه ٢٦٧/١، فواتح الرحموت للأنصاري ٢٦٥/١.

(٥) انظر: كشف الأسرار للنسفي ١٦٤/١، التلويح للفتازاني ٦٩/١، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج

٢٣٨/١، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٢٦٧/١، حاشية نسمات الأسحار ص ٦٩.

(٦) انظر: تقويم الأدلة للدبوسي ص ٩٦، ٩٩، أصول السرخسي ١٣٢/١، التوضيح لمتن التنقيح لصدر

الشرعية ٦٨/١، ٦٧، كشف الأسرار للنسفي ١٦٤/١، الإبهاج لابن السبكي ٨٩/٢، جمع الجوامع

مع شرح المحلي ٤٠٨/١، شرح التلويح ٦٩/١، نور الأنوار لملاجيون ١٦١/١.

(٧) أصول السرخسي ١٣٢/١، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٣٠٤/١ وما بعدها، شرح الكوكب

المنير لابن النجار ١١٤/٣.

(٨) البرهان ٤١٧/١، البحر المحيط للزركشي ٣٧/٤.

القواعد الأصولية المقررة عند جمهور الأصوليين، منها: «لا يَتَمَسَّكُ بالعام قبل البحث عن المخصَّص»^(١)؛ وذلك لقيام احتمال التخصيص^(٢)، و«الخاصُّ مقدَّم على العام»^(٣)؛ لأن العام دلالة على أفراده ظنية، والخاص قطعي فيقدَّم عليه، و«عمومُ القرآن يُخصَّصُ بأخبار الآحاد»^(٤)؛ لأن العام دلالة ظنية فجاز تخصيصه بالظني.

أدلة القاعدة :

١- أنه قد تقرر في قاعدة: «الأصل في كل كلام حمله على ظاهره»^(٥) أن العموم سبب من أسباب الظهور؛ ولذلك نص الأصوليون على أن دلالة العام على أفراده بطريق الظهور^(٦) كما بيَّنت القاعدة ذات العلاقة.

وهذا يعني: أن ألفاظ العموم، وصيغه، وأساليه ليست نصوصاً في دلالتها على أفرادها؛ وإنما تتناول تلك الأفراد على سبيل الظهور ومن ثَمَّ كانت دلالتها ظنية؛ لا قطعية^(٧).

٢- أن استقراء النصوص الشرعية دلَّ على أن «أكثر العمومات

(١) انظر: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي ص ٤٥٣ ط: دار الكتب العلمية.

(٢) البحر المحيط للزركشي ٤/٤٧، وإتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر للدكتور النملة ٦/١٩٥.

(٣) المحصول للرازي ٣/٢٦١، الإحكام للآمدي ٢/٣٥٥، الانتصار للكلوذاني ١/٣٦٧.

(٤) التبصرة للشيرازي ص ٧٥ ط: دار الكتب العلمية، أحكام الفصول للباي ١/٢٦٨ ط: دار الغرب الإسلامي، قواطع الأدلة لابن السمعاني ص ٣٠١ ط: مؤسسة الرسالة.

(٥) انظر: كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٢/٢٨٨، التبصرة للشيرازي ص ٣٣٢، إعلام الموقعين لابن القيم ٣/١٠٩ ط: دار الجيل بيروت ١٩٧٣.

(٦) القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص ٢٣٣.

(٧) انظر: الضياء اللامع لحللولو ١/٤٧٤، مجموع الفتاوى لابن تيمية ٦/٤٤٠، ٤٤١.

مخصوصة»^(١)، كما بيّنت القاعدة ذات العلاقة؛ وهذا يورث شبهة واحتمالا في دلالة العام على كل فرد بخصوصه، وإذا ثبت الاحتمال انتفى القطع واليقين؛ فصارت دلالة العام على أفرادها ظنية^(٢).

تطبيقات القاعدة :

- ١- ذهب بعض الفقهاء إلى أن الغنم المعلوفة لا تجب فيها الزكاة، ومما استدلوا به على ذلك أن الحديث الذي أوجب الزكاة في الغنم وهو قوله ﷺ: «وفي كل أربعين شاة شاة»^(٣) عام، والعام دلالة على أفرادها ظنية؛ فجاز تخصيصه بخبر الواحد، وهو قوله ﷺ: «في الغنم السائمة زكاة»^(٤)، الذي دلّ بمفهومه على أن المعلوفة لا زكاة فيها^(٥).
- ٢- قدّم قوله ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»^(٦) على قوله ﷺ: «فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر، وفيما سقي بالنضح نصف العشر»^(٧)؛ لأن الحديث الأول خاص، والحديث الثاني عام، والعام دلالة ظنية، والخاص دلالة قطعية فعند التعارض يقدم الخاص على العام^(٨).

(١) الضياء اللامع لحلولو ١/٤٧٤، مجموع الفتاوى لابن تيمية ٦/٤٤٠، ٤٤١.

(٢) روضة الناظر لابن قدامة ١/١٦٦، تلقيح الفهوم للعلائي ص ١٨٣.

(٣) جزء من حديث رواه البخاري ١١٨/٢ (١٤٥٤) من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

(٤) هذا اللفظ اختصار من الفقهاء لما رواه البخاري ١١٨/٢ (١٤٥٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ: «وفي صدقة الغنم في سائماتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة».

(٥) انظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٦٩ ط: دار الفكر للطباعة والنشر، نثر الورود على مراقبي السعود للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ١/٣٠٨ ط: دار المنارة، الأولى ١٤١٥ هـ.

(٦) رواه البخاري ١٠٧/٢ (١٤٠٥) وفي مواضع، ومسلم ٦٧٣/٢ (٩٧٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٧) رواه البخاري ١٢٦/٢ (١٤٨٣) من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

(٨) انظر: قواطع الأدلة للسمعاني ١/١٩٨، اللمع للشيرازي ص ٣٥.

- ٣- ذهب الشافعية إلى جواز الأكل من ذبيحة المسلم إذا ترك التسمية عمداً؛ لحديث: «ذبيحة المسلم حلال؛ ذكر اسم الله أو لم يذكره»^(١) قالوا: فهذا الحديث مع أنه خبر آحاد خصص عموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]؛ لأن العموم المستفاد من الآية دلالة ظنية، ولا مانع من تخصيصه بظني مثله^(٢).
- ٤- خصص الصحابة قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] بقوله ﷺ: «إنا معشر الأنبياء لا نورث»^(٣)، وهو من أخبار الآحاد؛ لأن دلالة الآية على العموم ظنية، فيجوز تخصيصها بظني كخبر الواحد^(٤).

د. فخر الدين الزبير علي

* * *

(١) رواه أبو داود في المراسيل ص ٢٧٨ (٣٧٨)، البيهقي في الكبرى ٢٤٠/٩ (١٩٣٦٨) عن الصلت مرسل.

(٢) انظر: المذهب للشيرازي ٢٥١/١.

(٣) رواه بهذا اللفظ أحمد ٤٧/١٦ (٩٩٧٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه البخاري ٧٩/٤ (٣٠٩٣) وفي مواضع، ومسلم ١٣٨٣/٣ (١٧٦١) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلفظ: «لا نورث ما تركنا صدقة».

(٤) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ص ٣٨٨.

رقم القاعدة: ٢٠٣٢

نص القاعدة: **الْعَامُّ يَجْرِي عَلَى عُمُومِهِ حَتَّى يَرِدَ الْمُخَصَّصُ^(١).**

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - النص العام يحمل على عموميه حتى يدل دليل على الخصوص^(٢).
- ٢ - استصحاب حكم العموم إذا لم يقد دليل الخصوص متعين^(٣).
- ٣ - الأصل بقاء العموم على عموميه حتى يتعين المخصص^(٤).
- ٤ - موجب العام العموم حتى يقوم دليل الخصوص^(٥).

(١) التحقيق الباهر لهبة الله أفندي ١٣/١ ب.

(٢) انظر: النوازل الجديدة الكبرى للوزاني ٣٣٩/٩ ط وزارة الأوقاف بالمغرب، وفي معناها: «الكلام محمول على العموم حتى يقوم عليه دليل الخصوص» عمدة القاري للبدر العيني ٢٥/١٤، شرح صحيح البخاري لابن بطلال ١٣١/٨ مكتبة الرشد، و«الكلام حكمه العموم حتى يأتي دليل الخصوص» عمدة القاري لبدر الدين العيني ٣٤٢/١، شرح صحيح البخاري لابن بطلال ٩٠/١، و«الاسم يوجب إطلاقه العموم حتى يقوم دليل الخصوص» أصول السرخسي ٢٠/١.

(٣) تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٢٩٩، ومثلها: «التمسك بالعموم حتى يدل دليل على الخصوص» متعين النوازل الجديدة الكبرى للوزاني ٤٩٤/١، ومثلها: «يتمسك بالعام حتى يثبت المخصص» أصول الفقه للمظفر الشيعي ١٦٩/١ ط قم.

(٤) العقد المنظوم للقرافي ص ٧٣٨، وفي معناها: «الأصل بقاء العموم على عموميه» الذخيرة للقرافي ٩٢/١، و«لفظ العموم حقيقة فيه ما لم نجد مخصصا» التحبير للمرداوي ٢٨٤٣/٦، و«الأصل البقاء

على العموم حتى يثبت الخصوص» فتح الباري لابن حجر العسقلاني ٥٦/١.

(٥) أصول السرخسي ٢٠/١.

قواعد ذات علاقة :

- ١- الأصل في الكلام الحقيقة^(١). (أصل).
- ٢- الأصل بقاء ما كان على ما كان^(٢). (أصل).
- ٣- الأصل في كل كلام حمله على ظاهره^(٣). (أصل).
- ٤- ألفاظ العموم تقتضي العموم بالوضع^(٤). (أصل).
- ٥- لا يُستعمل الكلام في خلاف الأصل إلا عند قرينة تدل عليه^(٥). (مكملة).
- ٦- الصور النادرة تدخل تحت العموم^(٦). (مكملة).
- ٧- لا تأويل إلا بدليل^(٧). (مكملة).
- ٨- الاستثناء معيار العموم^(٨). (مكملة).

-
- (١) المحصول للرازي ١٣/٢، الذخيرة للقرافي ٣٢٤/١، نفائس الأصول للقرافي ١٦٤/٢، العقد المنظوم للقرافي ٤٩٧/١، شرح مختصر الروضة للطوفي ١٥٦/٣، نهاية السؤل للإسنوي ١٥/١، الأشباه والنظائر للسيوطي ٦٣/١، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٢) تبين الحقائق للزيلعي ٧٠١/٤، ٧٩٧، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٦٢ دار الفكر، نشر البنود على مراقي السعود لسيد عبد الله بن الحاج إبراهيم الشنقيطي ١٦٥/٢ طبعة المغرب، وانظرها في قسم القواعد الفقهية بلفظ: "الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت زواله".
- (٣) كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٢٨٨/٢، انظر: التبصرة للشيرازي ص ٣٣٢، إعلام الموقعين لابن القيم ١٠٩/٣، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٤) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٧٥/٢، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٥) شرح التلويح على التوضيح للسعد التفتازاني ٢٤١/١ دار الكتب العلمية.
- (٦) انظر: سلاسل الذهب للزركشي ص ٢١٩، شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية العطار ٥٠٧/١، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٧) انظر: المستصفى ص ١٩٦ دار الكتب العلمية، كشف الأسرار للبخاري ٤٤/١، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٨) نهاية السؤل للإسنوي ٢٨٥/١، ٣٠٧، سلاسل الذهب للزركشي ص ٢٢٤، التحبير شرح التحرير للمرداوي ٢٣١٨/٥، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

شرح القاعدة :

(العام): اسم فاعل مشتق من المصدر «العموم» الذي هو: شمول أمر لمتعدد، سواء أكان الأمر لفظاً أم غيره، ومنه قولهم: (عمهم المطر) إذا شملهم وأحاط بهم، وعمهم بالعطية: شملهم^(١) فالعام هو الأمر الشامل لمتعدد لفظاً كان أو غيره^(٢).

واصطلاحاً: عرف بتعريفات عدة، منها: ما عرفه به البيضاوي بأنه: «لفظ يستغرق جميع ما يصلح له بوضع واحد» اهـ^(٣)، فـ(المسلمون) لفظ يعم ويستغرق كل ما يصلح للدلالة عليه، من كل من تتوفر فيه شروط المسلم، وهذه الصلاحية إنما هي بوضع واحد في وقت واحد، لا بأوضاع متعددة كالمشترك.

المعنى الإجمالي للقاعدة: تقرر القاعدة أنه إذا ورد لفظ عام فالأصل البقاء على مقتضى عمومته حتى يوجد ما يخصه^(٤)؛ لأن الأصل في اللفظ العام أنه يشمل جميع الأفراد التي يصلح للدلالة عليها، ولا يخرج بعض هذه الأفراد إلا بدليل يدل على استثنائه وخروجه من العموم الوارد؛ لأن خروجه واستثنائه دعوى فتحتاج إلى دليل^(٥)، أما مجرد ادعاء تخصيص اللفظ العام دون

(١) انظر: الصحاح للجوهري ٣٦٠/٥، مختار الصحاح ص ٤٦٣، لسان العرب ٤٢٦/٢، البحر المحيط للزركشي ٥/٣، القاموس المحيط ١٥٦/٤، تاج العروس للزبيدي ٤١٠/٨، ٤١١، إرشاد الفحول ٤١٥/١، ط: دار الكتبي، المعجم الوسيط ص ٦٥٩، ٦٦٠.

(٢) انظر: بحوث في القواعد الأصولية للعموم والخصوص د. عيسى زهران ص ٩ دار الطباعة المحمدية، العموم والخصوص وأثرهما في عملية استنباط الأحكام من النصوص د. محمد عبد اللطيف ص ٧ ط: خاصة بالمؤلف.

(٣) منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي ص ٥٠ مطبعة السعادة.

(٤) تخريج الفروع للزنجاني ص ٢٩٩، راجع في معنى القاعدة: الإحكام لابن حزم ٣٦١/١ مكتبة الباز.

(٥) انظر: المنحول للغزالي ص ١٥٤.

الاستناد إلى دليل يُعَضَّد ذلك فهو ضَرْبٌ من التأويل الباطل؛ لأنه تأويل لا دليل عليه، والقاعدة المقررة أنه: «لا تأويل إلا بدليل»^(١)، وإذا كان التخصيص لا يثبت إلا بدليل وقرينة، فإن الأصوليين يقسمون الأدلة المخصصة للعموم إلى قسمين رئيسين^(٢): أدلة لفظية مقالية^(٣)، وأدلة حالية^(٤).

- (١) انظر: المستصفى ص ١٩٦، كشف الأسرار للبخاري ٤٤/١، وقد تم بيانها ضمن القواعد الأصولية.
- (٢) انظر: البرهان لإمام الحرمين ٣٧٢/١، المنحول للغزالي ص ١٥٤، المحصول للرازي ١٤/٣ - ١٦، القرائن عند الأصوليين للدكتور محمد بن عبد العزيز المبارك ٧٧٨/٢ ط جامعة ابن سعود الإسلامية. الشيعة الإمامية يقسمون المخصصات إلى قسمين: متصلة ومنفصلة، ويلحقون القرائن الحالية بالمخصصات المتصلة، انظر: أصول الفقه للشيخ محمد رضا المظفر ١٣٢/١.
- (٣) هي على نوعين: متصلة، ومنفصلة أما المتصلة: فهي القرائن المقالية التي تُذكر مع اللفظ العام، وترد في سياقه، والجمهور على أنها أربعة: الاستثناء، والشرط، والصفة، والغاية. وأضاف ابن الحاجب نوعاً خامساً هو: بدل البعض من الكل، وزاد القرافي: الحال، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمجرور مع الجار، والتمييز، والمفعول لأجله.
- ونشير إلى أن الحنفية لا يعدّون التخصيص بالقرينة - أو الأدلة - المتصلة تخصيصاً بل نسخاً؛ حيث إنهم يشترطون في المخصص شروطاً منها أن يكون مستقلاً عن المخصص، لكنهم يتفقون - من حيث المعنى - مع الجمهور على أن الاستثناء والصفة والشرط والغاية تفيد قصر العام على بعض أفراده.
- وأما المخصصات المنفصلة: فهي كل قرينة تستقل بنفسها، ولا تحتاج في ثبوتها إلى ذكر لفظ العام، ومن القرائن اللفظية المنفصلة التي تخصّص العموم: النَّصُّ - كتاباً أو سنة - إذا ورد منفصلاً عن لفظ العام، فيخصّص القرآن القرآن كما يخصّص السنة السنة، وتخصّص السنة السنة كما تخصّص القرآن، ومنها: الإجماع. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرحه للعقد ١٣١/٢، العقد المنظوم في الخصوص العموم للقرافي ١٥٩/٢، شرح التلويح للتفتازاني ٧٦/١، ٧٧ ط: محمد علي صبيح بمصر.

- وأشير إلى: أنه تم تناول هذه المخصصات ضمن القواعد الأصولية، في قواعد خاصة بها، منها: «الاستثناء يخصص العموم»، «الصفة تخصص العموم»، «الغاية تخصص العموم»، «الشرط يخصص العموم»، «السنة تخصص السنة»، «تخصيص الكتاب بالكتاب جائز»، «القرآن يخصص السنة».
- (٤) هي القرائن غير اللفظية التي تحيط باللفظ العام وتكون شاهداً على تخصيصه، ومن القرائن الحالية: التخصيص بالعقل، والحس، والعادة، وسباق الكلام، ونية المتكلم. انظر: المحصول ٢٠٠/٣، تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل للرهوني ٢٤٥/٣، البحر المحيط للزركشي ٥٠٣/٤، البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢٠٠/٢، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٧٥.

ونشير إلى أن الأصوليين قد بحثوا في هذا السياق موضوعاً آخر، يُعدُّ الكلام فيه كالقيد والتتمة لقاعدتنا، وهو أنه هل يعمل بالعام لأول وهلة عند وروده، أم يتوقف فيه إلى البحث عن المخصّص، فإن وجد المخصص عمل به، وإن لم يوجد المخصص عمل بالعام؟ وقد اختلفوا في ذلك على أقوال^(١):

أولها: أنه إذا ورد دليل عام فإنه لا يتمسك بعمومه ويعمل به، إلا بعد البحث عن المخصص، فإن وجد المخصص عمل به، وإن لم يوجد المخصص عمل بالعام، لكن لا يعمل بالعام جزماً، ولا يعتقد عمومه قبل الاستقصاء في البحث عن مخصصه، وعدم الظفر به على وجه تركن النفس إلى عدمه،؛ فإذا لا بد في الجزم باعتقاد عمومه من اعتقاد انتفاء مخصصه بالطريق التي يعلم بها انتفاء المخصص، وهذا ما ذهب إليه أبو الخطاب، والحلواني من الحنابلة، وابن الحاجب من المالكية، وكثير من الشافعية، كابن سريج، والإصطخري، وابن خيران، والقفال الكبير، والغزالي، والآمدي، وغيرهم.

وثانيها: أنه يجوز اعتقاد العموم، والعمل به في الحال دون البحث عن مخصص، وإليه ذهب الإمام أحمد، وأكثر أصحابه، والمالكية، والصيرفي من الشافعية، والسرخسي، وغيرهم.

(١) انظر هذه الأقوال في: المستصفى ١٧٦/٢، الإحكام لابن حزم ٣٦١/١، المحصول للرازي ٢١/٣، الإحكام للآمدي ٥٠/٣، ٥١، نفائس الأصول للقرافي ٥٧٤/٢، المسودة ٢٧٠/١ وما بعدها، شرح مختصر الروضة للطوفي ٥٤٣/٢، الإبهاج لابن السبكي ١٤١/٢، رفع الحاجب لابن السبكي ٤٤٤/٣، نهاية السؤل للإسنوي ١٩٩/١، التمهيد للإسنوي ص ٤٥٣، البحر المحيط للزركشي ٣٦/٣، القواعد لابن اللحام ص ٤٥، المختصر في أصول الفقه لابن اللحام ص ١٣٠ جامعة الملك عبد العزيز، التحرير للمرداوي ٢٨٣٥/٦، غاية الوصول لتركيا الأنصاري ص ٥٢، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٢٣٠/١ دار الفكر، شرح الكوكب المنير ٤٥٦/٣، منهاج الوصول لأحمد المرتضى ٣٩٠/١، شرح طلعة الشمس لابن حميد السالمي ١١٢/١، إجابة السائل شرح بغية الآمل للصنعاني ص ٣٠٩، إرشاد الفحول ص ٤٧٢، المدخل لابن بدران ص ١١٨، أصول الفقه للشيخ محمد رضا المظفر الشيعي ١٤٤/١، فصول الأصول لخلفان السيابي ص ١٧٢ ط عمان.

وثالثها : أنه يجب اعتقاد العموم والعمل به قبل البحث عن مخصص ، إن سمعه من النبي ﷺ بطريق تعليم الحكم ، وإلا فلا .

ورابعها : يجب العمل به وعدم البحث عن المخصص إن تضيق الوقت ، وإلا فلا .

وإيراد الخلاف في هذه المسألة على هذا النحو ، هو صنيع جماعة : كالإمام الرازي وأتباعه ، إلا أن فريقاً آخر - كالغزالي ، والآمدي ، وابن الحاجب - قد ادعوا الإجماع على أنه : لا يجوز التمسك بالعام قبل البحث عن المخصص .

ثم ذكر هؤلاء أنه بعد الاتفاق على هذا ، اختلف الأصوليون فمنهم من قال : يبحث عن المخصص حتى يغلب على الظن عدمه ، ومنهم من قال : لا بد من القطع بعدم المخصص ، ويحصل ذلك بتكرر النظر والبحث واشتغال كلام العلماء فيها من غير أن يذكر أحد منهم مخصصاً ، وإلا فالجزم بعمومه والعمل به مع احتمال وجود المعارض ممتنع ، وحكى الغزالي قولاً ثالثاً : أنه لا يكفي الظن ، ولا يشترط القطع ، بل لا بد من اعتقاد جازم تسكن النفس إليه أن المخصص متنفذ .

والذي دفع الأصوليين لبحث هذه المسألة في هذا المقام ، هو ما صرحوا به كثيراً من أن «أكثر العمومات مخصوصة»^(١) ، فالناظر لكثير من النصوص

(١) انظر هذا المعنى في : التبصرة للشيرازي ص ٢٣ ، ٢٦ ، أصول السرخسي ١/١٤٥ ، إحياء علوم الدين للغزالي ٣/٣٨ دار المعرفة ، المحصول للفخر الرازي ٤/٢٧٦ ، مفاتيح الغيب للرازي ٣/١٤٠ ، روضة الناظر لابن قدامة ٢/٦٠ ، ٧١ ، الإحكام للآمدي ٢/٣٢٧ ، ٤/٢٥٥ ، كشف الأسرار للبخاري ١/٤٣٩ ، مجموع الفتاوى لابن تيمية ٦/٤٤٠ ، ٤٤١ دار الوفاء ، شرح التلويح للسعد التفتازاني ١/٧٢ ، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة لابن قيم الجوزية ٢/٦٨٩ دار العاصمة ، التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ٣/٢٦ ، الضياء اللامع شرح جمع الجوامع لحلولو ١/٤٧٤ ، فيض القدير للمناوي ٢/٤٤٧ .

الشرعية العامة، يدرك أن أكثرها قد دخلها التخصيص، مما يدل على أن هذه العمومات غير مرادة على إطلاقها، وأن المراد بالحكم بعض أفراد العام وليس كلهم.

ومن هنا قال بعضهم^(١): ليس في القرآن الكريم عام غير مخصوص إلا في أربعة مواضع:

أولها: قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، فكل من سميت أمًّا من نسب أو رضاع، أو أم أم وإن علت؛ فهي حرام.

وثانيها: قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٥]، فإن الموت يلحق المخلوقات كلها، لا يستثنى من ذلك أحد.

وثالثها: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فإن الله عز وجل لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء.

ورابعها: قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الحج: ٦]، فقدرته تعالى محيطة بكل شيء، لا يعجزه تعالى شيء قل أو كبير.

وقد زاد بعضهم خامسًا: وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، فهو تعالى متكفل بأرزاق المخلوقات كلها.

(١) انظر: البحر المحيط للزركشي ٢٤٨/٣، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٤٨٢، ٤٨٣.

وإذا كان العام غير المخصوص محصوراً قليلاً، فالعام المخصوص من النصوص الشرعية يكون هو الكثير الغالب؛ ولذا فقد وجب البحث عن المخصص.

أدلة القاعدة :

يدل لهذه القاعدة عدة أدلة، من أهمها:

أ- اللغة؛ فإن موجب العام لغة دلالة على العموم؛ لأن الألفاظ العامة وضعت في أصل اللغة للدلالة على العموم، وصرفها عن معناها اللغوي الأصلي الظاهر يفتقر إلى دليل؛ لأن ادعاء الخصوصية دعوى، وكل دعوى تحتاج في ثبوتها إلى دليل^(١).

ب- الاستقراء؛ فإن استقراء النصوص الشرعية، والتصرفات النبوية، وعمل الصحابة وسلف الأمة يدل على أن الأصل البقاء على حكم العموم حتى يثبت الخصوصية، ويدل على ذلك كثير من الصور، منها:

١- تمسكت السيدة فاطمة - رضي الله عنها - على ثبوت الإرث لها من أبيها بقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] فـ«أولادكم» جمع مضاف، وهو يفيد العموم، وأبقت هذا العموم على مقتضاه عندما جاءت أبا بكر تطلب ميراثها فمنعها، ولم ينكر أبو بكر - رضي الله عنه - عليها هذا الفهم، بل وضح لها أن هذا العام صار مخصوصاً بقوله ﷺ: «لا تُورث ما تركناه صدقة»^(٢)، وهذا إبقاء

(١) انظر: أصول السرخسي ٢٠/١، الإحكام للآمدي ٢٥٠/٢.

(٢) رواه البخاري ٧٩/٤ (٣٠٩٣) وفي مواضع، ومسلم ١٣٨٠/٣-١٣٨١ (١٧٥٩) عن خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

من السيدة فاطمة للعموم على مقتضاه، حتى أعلمها أبو بكر بالمخصص^(١).

٢- في قصة سيدنا إبراهيم، عليه السلام، فإنه لما سمع قول الملائكة: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت: ٣١] فهم منه العموم؛ ولهذا فقد أشفق وخاف الهلاك على لوط، فقال: ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾ [العنكبوت: ٣٢]، ولم يسكن قلبه حتى أجابوه بتخصيص لوط من ذلك العموم، بقولهم: ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أَمْرَأَتَهُ﴾ [العنكبوت: ٣٢]، كما أن استثناء امرأته - أيضاً - يدل على أن اللفظ للعموم، وإلا لما احتج إلى استثناءها؛ لأن الاستثناء معيار العموم، والأهل هنا اسم جنس مضاف؛ فدل الدليل على أن سيدنا إبراهيم فهم العموم وأخذ به، وبقي على موجه حتى ورد المخصص^(٢).

٣- لما نزل قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥] قال ابن أم مكتوم: «إني ضرير البصر ولو أستطيع الجهاد معك لجاهدت»^(٣)، فنزل قوله تعالى: ﴿عَبْدٌ أُولَى الضَّرَرِ﴾، فشمّل الضرير وغيره عموم لفظ المؤمنين، ولما فهم ابن أم مكتوم العموم

(١) انظر: العدة ٣١٥/١، المستصفى ٤٣/٢، الروضة ١١٢/٢، الإحكام للآمدي ٣٣٢/١، انتهى الوصول والأمل له ص ١٠٣، معراج المنهاج للجزري ٣٥٣/١، بيان المختصر للأصفهاني ٤٨٦/١، ٤٨٧، الإبهاج ١١٣/٢، نهاية السؤل ٤٠٥/٢، تحفة المسؤول ٨٧/٣، التقرير والتحجير ١٨٤/١، تيسير التحرير ١٩٧/١، فواتح الرحموت ٢٦٣/١، أصول الفقه للشیخ زهير ٢١٢/٢.

(٢) انظر: الفصول في الأصول للجصاص ٢٦٩/١، والمعتمد لأبي الحسين البصري ٣٢٧/١، والعدة لأبي يعلى ٣١٤/١، أحكام الفصول للباقي ص ١٣٤، قواطع الأدلة لابن السمعاني ١٥٧/١، ٢٩٨، أصول السرخسي ٣٠٢/١، الإحكام للآمدي ٣٣١/١، نهاية الوصول لصفي الدين الهندي ١٩٢٩/٥.

(٣) رواه البخاري ٤٧/٦ - ٤٨ (٤٥٩٢) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

أقره النبي ﷺ على فهمه، ثم بين له أن العام مخصوص لما نزل قوله تعالى: ﴿عَبْرُ أُولَى الْأَصْرَارِ﴾؛ فدل على أن الأصل البقاء على العموم حتى يثبت الخصوص^(١).

٤- لما نزل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] شق ذلك على الصحابة، وقالوا: يا رسول الله فأينا لم يظلم نفسه؟ قال: «إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: ﴿يَبْنَى لَا تُشْرِكُ بِاللَّهِ إِنَّكَ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]؛ إنما هو الشرك»^(٢).

ففي هذا الحديث دلالة على أن الأصل البقاء على مقتضى العموم حتى يرد دليل الخصوص؛ فإن الصحابة رضي الله عنهم فهموا العموم من الآية وعملوا بمقتضاه؛ ولذلك فإنه قد شق ذلك عليهم لعلمهم بملابسة الإنسان للظلم دومًا، فراجعوا النبي ﷺ؛ فوضح لهم المقصود بالظلم هنا، وأنه ظلم النفاق والكفر والشرك، وبين أن الظلم هنا مخصوص بهذا النوع^(٣).

٥- قوله ﷺ: «من جر ثوبًا من ثيابه من مخيلة؛ فإن الله لا ينظر إليه»، فقالت أم سلمة - رضي الله عنها: فكيف تصنع النساء بذبولهن؟ قال: يرخين شبرًا، قالت: إذا تنكشف أقدامهن، قال: «فيرخين ذراعًا لا يزدن عليه»^(٤).

(١) انظر: المستصفى ٤٣/٢، روضة الناظر ١١٣/٢.

(٢) رواه البخاري ١٦٣/٤ (٣٤٢٩) وفي مواضع أخر، ومسلم ١١٤/١-١١٥ (١٢٤) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) انظر: المستصفى ٤٤/٢، فتح الباري لابن حجر ٨٩/١، شرح صحيح البخاري لابن بطال عند الحديث المذكور، عمدة القاري ٣٣٧/١، ٣٤٢، العام ودلالته على الأحكام د. محمد عبد العاطي ص ٨٥ دار النهضة العربية.

(٤) رواه أحمد ١٥٨/٩ (٥١٧٢)، والترمذي ٢٢٣/٤ (١٧٣١)، والنسائي ٢٠٩/٨ (٥٣٣٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

فأم سلمة - رضي الله عنها - فهمت من لفظ «مَنْ» العموم، وأبقت العموم على مقتضاه، وأقرها النبي ﷺ على فهمها، ولم ينكر عليها، بل بين لها حكم النساء، وفي ذلك دليل على أن الأصل البقاء على العموم حتى يثبت دليل الخصوص^(١).

ج- الاستصحاب؛ لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يوجد ما يغيره^(٢)، فالأصل استصحاب العموم والإعراض عن غير مقتضاه إلى أن يوجد مخصص يغيره؛ لأن يقين العموم لا يرتفع إلا بيقين الخصوص.

كما أن بقاء العموم شغل للذمة بيقين، فلا يحصل البراءة منه، والانتقال عن موجهه إلا بيقين مثله^(٣).

تطبيقات القاعدة :

١- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن النية شرط لا تصح الطهارة إلا بها، واستدلوا على ذلك بقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»^(٤)، والطهارة عمل فهي معلقة بالنية، وهذا عام في كل عمل، والعام يجب إجراؤه وإبقاؤه على عمومته حتى يثبت المخصص، ولم يثبت وجود مخصص يخرج الطهارة من جملة الأعمال التي يشترط لها الطهارة، فيبقى العموم على عمومته؛ إذ الأصل البقاء على موجب العموم حتى يرد المخصص^(٥).

(١) انظر: العام ودلالته على الأحكام د. محمد عبد العاطي ص ٨٤.

(٢) انظر: تبين الحقائق للزليعي ٧٠١/٤، ٧٩٧، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٦٢، نشر البنود على مراقي السعود للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ١٦٥/٢.

(٣) انظر: إبراز الضمائر للأزميري ٤٧/١ ب.

(٤) رواه البخاري ٦/١ (١) وفي مواضع أخر، ومسلم ١٥١٥/٣، ١٥١٦ (١٩٠٧)/(١٥٥) من حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٥) انظر: المبسوط للسرخسي ١٢٩/١، اللباب في الجمع بين السنة والكتاب للمنبجي ١٠١/١، بداية=

٢- اختلف العلماء في وجوب الطهارة لصلاة الجنازة، فذهب الجمهور إلى القول باشتراطها لصحة صلاة الجنازة، وقال الشعبي: لا تشترط؛ لأنها دعاء ليس فيها ركوع ولا سجود، فلا تحمل مسمى الصلاة الشرعية التي تجب لها الطهارة، واستدل السلف بحديث: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»^(١)، وهو نص صحيح صريح عام، فإن (صلاة) نكرة أضيفت إلى معرفة، فتعم، فيدخل في ذلك كل ما يسمى صلاة، فإنه لا يقبل إلا بالطهارة، وصلاة الجنازة صلاة؛ لما ورد في الحديث: «صلوا على صاحبكم»^(٢)، فإذا ثبت أنها صلاة فإنها تدخل تحت هذا العموم، ولا تخرج إلا بدليل، ولا دليل يخرجها، فالأصل إذاً هو البقاء على حكم العموم حتى يثبت الخصوص، وهو ما تقضي به القاعدة^(٣).

٣- قال ﷺ: «إذا دبغ الإهاب فقد طهر»^(٤)، وقال: «أيا إهاب دبغ فقد طهر»^(٥)، فهذا نص عام في جميع الجلود، من غير فرق بين مأكول

= المجتهد لابن رشد الحفيد ٨/١، المغني لابن قدامة ٧٩/١، المجموع للنووي ٣١١/١، تحرير القواعد ومجمع الفرائد لوليد بن راشد السعيدان، في القاعدة التاسعة عشر: «يجب إجراء العام على عمومه ولا يخص إلا بدليل».

(١) رواه البخاري ٣٩/١ (١٣٥)، ٢٣/٩ (٦٩٥٤)، ومسلم ٢٠٤/١ (٢٢٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري ٩٤/٣، ٩٦ (٢٢٨٩)، (٢٢٩٥) عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.
(٣) انظر: تحفة الفقهاء للسمرقندي ٣٩/١، ٢٥٢، بداية المجتهد ٤١/١، ٢٤٣، الكافي لابن قدامة ٣٦٢/١، المجموع للنووي ٣٥٣/٢، ١٢١/٣، تحرير القواعد ومجمع الفرائد لوليد بن راشد السعيدان، في القاعدة التاسعة عشرة المشار إليها سابقاً.

(٤) رواه مسلم في صحيحه ٢٧٧/١ (٣٦٦) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه.
(٥) رواه بهذا اللفظ أحمد ٣٨٢/٣ (١٨٩٥)، والترمذي ٢٢١/٤ (١٧٢٨)، والنسائي ١٧٣/٧ (٤٢٤١)، وابن ماجه ١١٩٣/٢ (٣٦٠٩)، ورواه مسلم ٢٧٧/١ (٣٦٦) بلفظ: «إذا دبغ الإهاب فقد طهر»، كلهم من حديث عبد الله بن عباس، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وغير مأكول، فمن أخرج جلدًا من الجلود من هذا العموم فعليه الدليل؛ لأن الأصل إبقاء العام على عمومه حتى يرد المخصص^(١).

٤- قال ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيهَا؛ فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ»^(٢)، وقال عليه الصلاة والسلام: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلِي»^(٣)، وقال: «لَا تَزُوجِ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا»^(٤)، فهذه النصوص عامة في كل النساء في الحرائر والإماء، لكن أخرج الحنفية الحرة فأجازوا لها تزويج نفسها بغير ولي، والجمهور قد ضعفوا ما ذهب إليه الحنفية، وقالوا: هذا تخصيص للعام بلا دليل؛ لأن الحنفية ليس معهم دليل يصح تخصيصًا، والعام يجب إبقاؤه على عمومه، ولا يخص إلا بدليل صحيح صريح^(٥).

٥- ذهب الإمام الشافعي - رحمه الله - إلى أن قطع يد السارق يتعلق بسرقة ما أصله على الإباحة ما دام مملوكًا، كالحطب والحشيش

(١) انظر: المبسوط للسرخسي ٧٧/٢، ٧٨، تحفة الفقهاء للسمرقندي ٧١/١، تبين الحقائق للزبيعي ٢٥/١، تحرير القواعد ومجمع الفرائد لوليد بن راشد السعيدان، في القاعدة التاسعة عشر المشار إليها سابقًا.

(٢) رواه أحمد ٢٤٣/٤٠ (٢٤٢٠٥)، والترمذي ٤٠٧/٣-٤٠٨ (١١٠٢)، والنسائي في الكبرى ١٧٩/٥ (٥٣٧٣)، وابن ماجه ٦٠٥/١ (١٨٧٩)، والدارمي ٦٢/٢ (٢١٩٠)، وقال الترمذي: حديث حسن (٣) رواه أحمد ٢٨٠/٣٢، ٤٨٢ (١٩٥٢٨) (١٩٧١٠)، وأبو داود ٢١-٢٠/٣ (٢٠٧٨)، والترمذي ٤٠٧/٣ (١١٠١)، وابن ماجه ٦٠٥/١ (١٨٨١)، والدارمي ٦١/٢، ٦٢ (٢١٨٨) (٢١٨٩) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٤) رواه ابن ماجه ٦٠٦/١ (١٨٨٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه ورواه البيهقي موقوفًا على أبي هريرة، وقال البيهقي: وكذلك قاله ابن عينة عن هشام بن حسان عن ابن سيرين - وعبد السلام بن حرب قد ميز المسند من الموقوف، فيشبه أن يكون قد حفظه، والله تعالى أعلم، وقال البوصيري في المصباح ٨٤/٢ (١٨٨٢-٦٧٢): هذا إسناد مختلف فيه.

(٥) انظر: المدونة ١٠٦/٢، بداية المجتهد ٩/٢، المغني لابن قدامة ٦/٧، ٢٢، تكملة المجموع للسبكي ٣٥٢/١١، تكملة المجموع للمطيعي ١٤٦/١٦، ١٥٠، تحرير القواعد ومجمع الفرائد لوليد بن راشد السعيدان، في القاعدة التاسعة عشرة المشار إليها سابقًا.

والمعادن؛ تمسكاً بعموم قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، فعموم الآية يقتضي إيجاب القطع في كل ما يسمى آخذه سارقاً، فكل من يطلق عليه اسم السارق مقطوع بحكم العموم، ويبقى الحكم فيه على العموم، حتى يوجد ما استثناه الدليل^(١).

ومثله: تمسك الشافعية بعموم قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وقالوا: يجب قطع السارق بسرقة الأشياء الرطبة كالطعام والفواكه والمائعات؛ لأن استصحاب حكم العموم متعين إذا لم يقم دليل الخصوص، ولا دليل دال على التخصيص^(٢)، وهذا ما تقضي به القاعدة.

٦- وكذلك: ذهبوا إلى وجوب قطع يد الزوج بسرقة مال زوجته؛ لعموم آية السرقة، وعدم وجود مخصص، واستصحاب حكم العموم متعين إذا لم يقم دليل الخصوص^(٣)، كما تقضي به القاعدة.

٧- قال ﷺ: «تداووا عباد الله، ولا تتداووا بحرام»^(٤)، فقله: (بحرام) نكرة وقعت في سياق النهي فتعم، فيدخل في ذلك جميع المحرمات الشرعية؛ فإنه لا يجوز جعلها علاجاً يتداوى به، ومن جوز التداوي

(١) انظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٢٩٩.

(٢) انظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٣٠٠.

(٣) انظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٣٠٠.

(٤) رواه أحمد ٣٠٩٤-٣٩٥ (١٨٤٥٤)، وأبو داود ٣١٨/٤ (٣٨٥١)، والترمذي ٣٨٣/٤ (٢٠٣٨)،

والنسائي في الكبرى ٧٨/٧-٧٩ (٧٥١١)، وابن ماجه ١١٣٧/٢ (٣٤٣٦)، من حديث أسامة بن

شريك رضي الله عنه، وقال الترمذي: حسن صحيح.

بحرام معين فعليه الدليل؛ لأن الأصل هو البقاء على حكم العموم حتى يثبت المخصص^(١).

د. أسعد الكفراوي

* * *

(١) انظر: تبين الحقائق للزيلعي ٣٣/٦، المجموع للنووي ٥٣/٩، شرح الزركشي على مختصر الخراقي ٢٦٨/٣، الشرح الممتع على زاد المستقنع لابن عثيمين ٢٣٤/٥، ٢٣٥ دار ابن الجوزي، تحرير القواعد ومجمع الفرائد لوليد بن راشد السعيدان، في القاعدة التاسعة عشرة المشار إليها سابقاً.

رقم القاعدة: ٢٠٣٣

نص القاعدة: كل حُكْمٍ خُوطِبَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ عَمَّ الْأُمَّةَ إِلَّا مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - خطاب الله تعالى للرسول ﷺ يعم الأمة^(٢).
- ٢ - الخطاب المختص بالرسول ﷺ يشمل الأمة^(٣).
- ٣ - ما خوطب به النبي ﷺ فهو خطاب للأمة^(٤).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - كل دليل شرعي يمكن أخذه كلياً إلا ما خصه الدليل^(٥). (أعم).

(١) التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ٢٢٥/١ ط: دار الكتب العلمية، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٢٥١/١، البحر المحيط للزركشي ١٨٨/٣ ط: أوقاف الكويت، التحبير للمرداوي ٢٤٦٠/٥، إرشاد الفحول للشوكاني ١٢٩/١.

(٢) فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٢٧٢/١.

(٣) إرشاد الفحول للشوكاني ١٢٩/١.

(٤) انظر: أحكام القرآن للجصاص ٥٥/٣.

(٥) الموافقات للشاطبي ٢٤١/٣ ط: دار ابن عفان، الثانية ١٤٢٧هـ.

- ٢- الخطاب له ﷺ لا يعم أمته^(١). (مخالفة).
- ٣- الأمر للنبي ﷺ أمر لأمته^(٢). (فرع).
- ٤- شرع من قبلنا شرع لنا إلا ما ثبت نسخه^(٣). (فرع).

شرح القاعدة :

إذا ورد الخطاب الشرعي متوجهاً إلى النبي ﷺ مثل: (يا أيها النبي)، و (يا أيها الرسول)، فلا يخلو من إحدى حالات ثلاث^(٤):

الحالة الأولى: أن يأتي مع هذا الخطاب قرينة تدل على أنه خاصٌ به ﷺ؛ ولا خلاف حينئذ في عدم دخول الأمة تحت هذا الخطاب، ومنه قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَهَا الْمَدْيَنَةُ﴾ ﴿قُرْآنُكَ فَذَرْ﴾ [المدثر: ١-٢]؛ قال ابن النجار: «ومحل الخلاف فيما يمكن إرادة الأمة معه، أما ما لا يمكن إرادة الأمة معه فيه فلا تدخل الأمة فيه قطعاً»^(٥).

الحالة الثانية: أن يأتي مع هذا الخطاب قرينة تدل على عدم خصوصيته ﷺ به، ولا خلاف حينئذ في أن الأمة داخلة معه تحت هذا الخطاب ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ﴾ [الطلاق: ١]؛ فإن ضمير الجمع في قوله: ﴿طَلَّقْتُمُ﴾

(١) انظر: البحر الزخار للمرتضى ١/١٦٩ ط: دار الكتاب الإسلامي.

(٢) العدة لأبي يعلى ١/٣١٨ ط: المحقق.

(٣) التبصرة للشيرازي ص ١٦٣ ط: دار الكتب العلمية، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٤) التحبير للمرداوي ٥/٢٤٦٥.

(٥) شرح الكوكب المنير لابن النجار ٣/٢٢٢.

﴿فَطَلِّقُوهُنَّ﴾ قرينة لفظية تدل على أن الأمة مقصودة معه بالحكم^(١).

والقرينة في الحالتين السابقتين قد تكون نصًّا، أو إجماعًا، أو قياسًا، أو غير ذلك مما يوجب الاختصاص أو التشريك، ويعبر الأصوليون عن تلك القرينة بالدليل الخارجي^(٢).

الحالة الثالثة: أن يأتي هذا الخطاب مجردًا عن القرائن الدالة على الخصوصية أو العموم؛ فهل تدخل الأمة تحت هذا الخطاب، أو لا؟ هذا هو محل النزاع.

والمعنى الإجمالي الذي تقرره: أن الأصل في الخطاب الخاص به ﷺ أنه يعمُّ الأمة، ويشملها، وهذا قول جمهور علماء الأمة؛ منهم الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والإمام أحمد وأكثر أصحابه^(٥)، والظاهرية^(٦)، والإباضية^(٧)، قال ابن تيمية: «جمهور علماء الأمة على أن الله إذا أمره بأمر أو نهاه عن شيء كانت أمته أسوة له في ذلك، ما لم يقدّم دليل على اختصاصه بذلك»^(٨).

وذهب فريق من العلماء إلى أن الخطاب الخاص به ﷺ لا يعمُّ الأمة،

(١) البحر المحيط للزركشي ٣/١٨٨.

(٢) انظر: شرح العضد على مختصر ابن الحاجب لعضد الدين الإيجي ١٢٢/٢ ط: الأميرية الكبرى بمصر.

(٣) التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ١/٢٢٤.

(٤) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب لعضد الدين الإيجي ١٢٣/٢.

(٥) التحبير للمرداوي ٥/٢٤٦٠.

(٦) انظر: الإحكام لابن حزم ٣٨٧/٧ ط: دار الحديث، الأولى ١٤٠٤هـ.

(٧) فصول الأصول لخلفان بن جميل السيابي ص ١٥٥.

(٨) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٢٢/٢٢.

وهو قول أكثر الشافعية^(١)، وأبي الخطاب من الحنابلة^(٢)، والزيدية^(٣)، والإمامية^(٤).

والمقصود بالعموم في القاعدة العموم العرفي بمعنى: أن ما ثبت في حقه ﷺ يثبت في حق سائر الأمة^(٥)، وليس العموم اللفظي؛ إذ الخطاب الموضوع للواحد لا يتناول غيره لغة، قال ابن النجار: «والقائلون بالشمول لا يقولون إنه باللغة، بل بالعرف في مثله؛ لأن اللغة تقتضي أن خطاب المفرد لا يتناول غيره»^(٦).

وقد يُقال: فما السرُّ في تخصيصه ﷺ بتوجيه الخطاب إذا كان المقصود منه التعميم، وقد أجاب عن ذلك بعض الأصوليين بما يأتي:

١- أن توجيه الخطاب له ﷺ هو من باب توجيه الكلام للقائد الذي ينوب عن أتباعه.

٢- أنه ﷺ هو المواجه بالوحي، وهو الأصل فيه، وهو المبلغ للأمة، والسفير بينهم وبين الله تعالى^(٧).

وقد خرج بعض الأصوليين على هذه القاعدة: أن فعله ﷺ - الذي عُرف كونه واجباً، أو مندوباً، أو مباحاً - يعمُّ الأمة^(٨).

(١) الإحكام للأمدي ٤٦٨/١.

(٢) التمهيد لأبي الخطاب ٢٧٥/١.

(٣) انظر: البحر الزخار للمرتضى ١٦٩/١.

(٤) مبادئ الأصول لجمال الدين الحلبي ص ١٢٧ ط: مركز النشر بمكتب الإعلام الإسلامي - طهران.

(٥) التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ٢٢٤/١، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢١٩/٣.

(٦) شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢١٩/٣.

(٧) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٢٠٤/١ ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٩٢ هـ.

(٨) العدة لأبي يعلى ٣١٨/١، التحجير للمرداوي ٢٤٦٠/٥.

أدلة القاعدة :

١- استقراء القرآن الكريم^(١)؛ قال الشنقيطي: «وقد علمنا من استقراء القرآن أن الله يخاطب نبيه ﷺ بخطاب، لفظه خاص، والمقصود منه تعميم الحكم»^(٢)، ومن ذلك على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَوْا زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَنْزَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ [الأحزاب: ٣٧]؛ فقد علل الله تعالى الإباحة بنفي الحرج عن أمته؛ ولو اختص الحكم بالنبي ﷺ لما كان نفي الحرج عن الأمة علة له.

٢- أن النبي ﷺ بُعث لِيُتَأْسَى بِهِ قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ومن جملة ما تتأسى فيه الأمة برسولها أن تأتمر بما أمر به من أوامر، وأن تنتهي عما نهى عنه، وهذا لا يكون إلا إذا كان الخطاب المتوجه إليه ﷺ عامًا في حق الأمة، إلا ما دلّ دليل على اختصاصه به^(٣).

تطبيقات القاعدة :

يتفرع على هذه القاعدة عدّة فروع أصولية وفقهية منها:

١- خوطب النبي ﷺ بأن يقتدي بهدى من قبله من الرسل؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتَدِ﴾ [الأنعام: ٩٠]، والخطاب المتوجه إلى النبي ﷺ يعم أمته، فيكون الأمر

(١) الاستقراء وأثره في القواعد الأصولية للطيب السنوسي ص ٤٣٧.

(٢) مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص ١٩٥ ط: مكتبة العلوم والحكم، أضواء البيان للشنقيطي ٢٧٧/١ ط: دار الفكر ١٤١٥هـ.

(٣) انظر: التقرير والتحرير لابن أمير الحاج ٢٢٥/١، أضواء البيان للشنقيطي ٢٥١/١.

بالاقتداء بهُدى الرسل السابقين متوجِّهًا لعموم الأمة الإسلامية، وقد استنبط بعض الأصوليين من ذلك أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ^(١)؛ لأن من جملة الاقتداء بالرسل السابقين العمل بشريعتهم^(٢).

٢- خوطب النبي ﷺ بجماع مكارم الأخلاق في قوله تعالى: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فالأمة داخلة في هذا الخطاب؛ ولذا فقد امثل الصحابة الكرام ﷺ فضربوا أروع الأمثلة في مكارم الأخلاق التي دعت إليها الآية وغيرها^(٣).

٣- فرَّع الحنفية على هذه القاعدة صحة النكاح بلفظ الهبة؛ أخذًا من قوله تعالى ﴿وَأَمْرًا مُؤْمَنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسًا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا﴾ [الأحزاب: ٥٠]، فالخطاب وإن كان خاصًا بالنبي ﷺ إلا أن الأمة متَّبِعُونَ له في موجهه^(٤)؛ إذ كل حكم خوطب به النبي ﷺ عم الأمة عرفًا.

٤- وجَّه الله تعالى الخطاب إلى النبي ﷺ بأن يخير أزواجه بين الطلاق وبين البقاء، وأن من حقٍّ من تختار الطلاق منهن المتعة؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿يَكُنَّ لَهُنَّ الْنِّسَاءُ قُلْ لَا زَوْجَ لَكَ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٨]،

(١) انظر القاعدة الأصولية: «شرع من قبلنا شرع لنا إلا ما ثبت نسخه».

(٢) انظر: الفصول في الأصول للجصاص ٢٥/٣ ط: وزارة الأوقاف الكويتية، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١٨٣/٣ ط: دار الكتاب الإسلامي، شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ٣٢/٢ ط: مكتبة صبيح، شرح الكوكب المنير لابن النجار ص ٥٩٢ ط: السنة المحمدية.

(٣) انظر: المصنف لابن الوزير ص ٥٣٥ ط: دار الفكر.

(٤) انظر: البرهان لإمام الحرمين ٣٦٨/١ ط: وزارة الأوقاف الكويتية.

وهذا الخطاب وإن كان متوجّهاً إلى النبي ﷺ إلا أنه عامٌ في حق الأمة؛ على مقتضى القاعدة^(١).

٥- أمر الله تعالى نبيه ﷺ بإقامة الصلاة في بداية النهار ونهايته، وفي فترات مقاربة من الليل؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤] والمقصود: أن تكون الصلاة أوّل أعمال المسلم إذا أصبح وهي صلاة الصبح، وآخر أعماله إذا أمسى وهي صلاة العشاء؛ لتكون السيئات الحاصلة فيما بين ذلك محوّة بالحسنات الحافّة بها، والخطاب وإن كان متوجّهاً إلى النبي ﷺ إلا أنه عامٌ في حق الأمة^(٢).

٦- أمر الله تعالى النبي ﷺ أن يأخذ من أغنياء المسلمين الزكاة لينفقها في مصارفها الشرعية؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]، وهذا الخطاب وإن كان موجّهاً إلى النبي الكريم ﷺ إلا أنه عامٌ في حق الأمة؛ فوجب على كل من يلي أمر المسلمين بعده ﷺ أن يحذو حذوه في أخذ الزكاة منهم^(٣)؛ وذلك ما فعله الصديق ﷺ حينما قاتل مانعي الزكاة.

عبد الله هاشم

* * *

(١) أعضاء البيان للشنقيطي ١٢/١٧٨.

(٢) التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور ١٢/١٧٨ ط: دار سحنون.

(٣) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١/٢٠٤.

رقم القاعدة: ٢٠٣٤

نص القاعدة: الْخِطَابُ الْخَاصُّ بِوَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ يَعْْمُ غَيْرَهُ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - إذا أمر النبي عليه السلام لواحد من أمته بأمر يكون أمراً لباقي الأمة^(٢).
- ٢ - خطاب النبي ﷺ لأحد من أمته خطاب للباقيين^(٣).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - خطاب الشارع لواحد من الأمة لا يعم جميع الأمة بصيغته^(٤). (مخالفة).

(١) إرشاد الفحول للشوكاني ٣٢٥/١ دار الكتاب العربي.

(٢) منتهى السؤل للآمدي ص ١٣١ دار الكتب العلمية.

(٣) الإحكام للآمدي ٣٢٢/٢ دار الصميعي.

(٤) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ص ٢٠٢، وفي معناها: «خطاب الواحد لا يعم غيره لغة» التقرير والتحرير في شرح التحرير لابن أمير الحاج ٢٧٨/١، و«الخطاب الخاص بواحد من الأمة مختص بذلك المخاطب، ولا يتناول غيره إلا بدليل من خارج» إرشاد الفحول للشوكاني ٣٢٤/١، و«إذا خص رسول الله ﷺ واحداً من أمته بخطاب، فالمكلفون لا يشاركونه فيه» انظر: البرهان لإمام الحرمين ٢٥٢/١، و«خطاب النبي ﷺ لأحد من أمته ليس خطاباً للباقيين» انظر: الإحكام للآمدي ٣٢٢/٢، «خطابه ﷺ لواحد من أمته ليس خطاباً للباقيين» منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب ص ١١٤، و«إذا أمر النبي عليه السلام لواحد من أمته بأمر لا يكون أمراً لباقي الأمة» منتهى السؤل للآمدي ص ١٣١، «خطابه لواحد لا يعم» مختصر المنتهى لابن الحاجب ومعه شرح العضد ص ٢٠٢، و«خطابه لواحد ليس بعام» رفع الحاجب لابن السبكي ١٩٨/٣، و«خطابه»

- ٢- للعموم صيغة مخصوصة بالوضع حقيقة^(١). (مكملة).
- ٣- الخطاب الخاص بالنبي ﷺ خطاب للأمة^(٢). (مكملة).
- ٤- الاستثناء معيار العموم^(٣). (مكملة).
- ٥- أكثر العمومات وردت على أسباب خاصة^(٤). (اللزوم).
- ٦- الأصل عموم الأحكام وتساوي الناس فيها^(٥). (مكملة).

شرح القاعدة :

(الخطاب) لغة: توجيه الكلام نحو الغير للإفهام؛ لأنه مصدر خاطب يخاطب خطاباً ومخاطبة إذا وجه الكلام للغير بحيث يسمعه، ثم نقل إلى ما يقع به التخاطب «المخاطب به» وهو الكلام المفيد الموجه للإفهام، أو الكلام المقصود منه إفهام من هو متهيئ لفهمه^(٦).

-
- = عليه السلام لواحد من الأمة لا يعم غيره» أصول الفقه لابن مفلح ٨٦٢/٢، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «ألفاظ العموم تقتضي العموم بالوضع».
- (١) التبصرة للشيرازي ص ٥٩ دار الكتب العلمية، البحر المحيط للزركشي ١٧/٣.
- (٢) انظر: الإحكام للآمدي ٣١٨/٢، منتهى السؤل للآمدي ص ١٣١.
- (٣) نهاية السؤل للإسنوي ٢٨٥/١، ٣٠٧، سلاسل الذهب للزركشي ص ٢٢٤، التحجير شرح التحرير للمرداوي ٢٣١٨/٥، شرح الكوكب المنير ١٠٤/٣، ١٣٤، مسلم الثبوت لابن عبد الشكور مع شرحه فواتح الرحموت للأنصاري اللكنوي ٢٤٧/١، ٢٦٤/٢، إجابة السائل للصنعاني ص ٣٠٤، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٤) الإحكام للآمدي ٢٣٩/٢.
- (٥) انظرها بلفظها في قسم القواعد المقاصدية.
- (٦) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ١٣/٢ دار الجيل، مختصر المعاني للسعد. التفتازاني ص ٤٩ دار الفكر بقم، شرح التلويح ٢٣/١، التقرير والتحجير ١٠٤/٢، التحجير للمرداوي ٨٠٣/٢، والحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة لزكريا الأنصاري ص ٦٨ دار الفكر، تيسير التحرير لأمير باد شاه ١٣٠/٢، ١٣١، تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ٧٠/١ دار الهداية، كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ١١٩٧/١، ١٢٩٦ مكتبة لبنان، أصول الفقه للشيخ زهير ٣٥/١.

المعنى الإجمالي للقاعدة^(١): أن الخطاب الخاص بواحد من الأمة يعم كل المكلفين معه، ويتناول سائر الأمة بنفسه، دون الحاجة إلى دليل آخر يدل على دخول الآخرين معه في هذا الخطاب.

وهذا ما عليه الحنابلة، كما حكاه عنهم جماعة^(٢)، وممن اختاره منهم: القاضي أبو يعلى، وابن النجار، ونسب لأبي الخطاب^(٣)، وهو وجه للشافعية على ما في «البحر المحيط»^(٤)، ونسبه صفي الدين الهندي لبعض الظاهرية^(٥).

وخالف فريق آخر، فذهبوا إلى أن الشارع إذا خاطب واحداً من الأمة بخطاب خاص به، فإن هذا الخطاب - بمقتضى اللغة - لا يتناول غيره من أفراد الأمة، ولا يكون للعموم، إلا إذا قام دليل آخر على أن غيره يدخل معه فيه.

(١) انظر في القاعدة: البرهان لإمام الحرمين ٢٥٢/١ ف (٢٧١)، العدة ٣٣١/١، الإحكام لابن حزم ٣٥٢/١، المحصول للرازي ٣٩١/٢، الإحكام للآمدي ٣٧٣/١، منتهى الوصول والأمل ص ١١٤، مختصر المنتهى مع العضد ١٢٣/٢، نهاية الوصول للهندي ١٤٠٦/٤، بيان المختصر ٥٢٥/١، أصول الفقه لابن مفلح ٨٦٢/٢، جمع الجوامع مع المحلي ٤٣٠/١، زوائد الأصول للإسنوي ص ٢٦٣، تحفة المسؤول ١٤٨/٣، البحر المحيط ١٨٩/٣، التقرير والتحجير ٢٢٥/١، شرح الكوكب المنير ٢٢٢/٣، غاية الوصول لذكريا الأنصاري ص ٧٤، تيسير التحرير ٢٥٢/١، فوائح الرحمت ٢٨٠/١، إرشاد الفحول ٤٦٩/١، شرح طلعة الشمس لابن حميد السالمي ١٢٠/١، المصنف لابن الوزير ص ٥٣٣، العموم والخصوص د. عيسى زهران ص ٨٨، إتحاف الأنام للحفناوي ص ٩١، فصول الأصول لخلفان السيابي ص ١٦٢ ط: عمان، أصول الفقه للمظفر الشيعي ٢٨٦/١ وما بعدها، ط: قم.

(٢) انظر: الإحكام للآمدي ٣٧٣/١، منتهى السؤل للآمدي ص ١٣١، منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ١١٤، مختصر المنتهى مع العضد ١٢٣/٢، زوائد الأصول للإسنوي ص ١٦٣، التحرير لابن الهمام مع شرحه التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ٢٢٥/١، مع تيسير التحرير لأمير باد شاه ٢٥٢/١، فوائح الرحمت للأنصاري ٢٨٠/١.

(٣) انظر: العدة لأبي يعلى ٣٣١/١، أصول الفقه لابن مفلح ٨٦٣/٢، البحر المحيط ١٩٠/٣، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢٢٣/٣، ٢٢٢، إرشاد الفحول للشوكاني ٤٦٩/١.

(٤) انظر: البحر المحيط للزركشي ١٩٠/٣.

(٥) انظر: نهاية الوصول للهندي ١٤٠٦/٤، راجع: الإحكام لابن حزم ٣٥٢/١ حيث نسب له بعض إخوانه يعني من الظاهرية.

وهذا ما ذهب إليه الجمهور، كما صرح به الزركشي، والشوكاني^(١).
ومما استدل به هؤلاء: أن الرجل لو كان له أولاد فقال لواحد منهم:
اسقني ماء، لم يدخل فيه بقية الأولاد، فكذلك أوامر صاحب الشريعة إذا
توجهت إلى واحد لا يدخل فيه غيره.

وأجيب: بأن لفظ صاحب الشريعة أدخل في العموم من لفظ غيره، ألا
ترى أنه لو قال الله عز وجل لنبيه، أو قال النبي لواحد من الأمة: صم؛ لأنك
صليت، دخل في ذلك كل مصل اعتباراً بتعليقه، وكذلك لو قال: حرمت
السكر؛ لأنه حلو، حرم كل حلو، بخلاف ما لو قال الرجل لبعض ولده: اسقني
ماء؛ لأنك صليت، لم يدخل غيره من أولاده المصلين في ذلك، وكذلك لو
قال: والله لا أكلت السكر؛ لأنه حلو، لم يدخل في يمينه غيره من الحلوات^(٢).

ويرى جماعة من الأصوليين، كإمام الحرمين، وغيره، أن النفي والإثبات
في موضوع القاعدة لم يتواردا على محل واحد، فلا وجه للخلاف في
موضوعها^(٣)؛ لأنها في الحقيقة لها شقان متفق عليهما، فمن جهة اللغة
ومقتضى وضع الألفاظ الخطاب الخاص بالواحد لا يعم غيره، ومن جهة الشرع
والمعهود فيه فإن خطاب الرسول ﷺ لواحد، وإن ورد للواحد إلا أن الأمة كلها
مكلفة وملزمة بما يلتزم به المخاطب؛ فهو خاص بمقتضى اللغة عام بمقتضى
الشرع، والشقان متفق عليهما^(٤).

(١) انظر: البحر المحيط ١٨٩/٣، إرشاد الفحول ٤٦٩/١، وممن اختاره: الإمام الرازي، والآمدي،
وابن الحاجب، وابن السبكي، والإسنوي، وابن الهمام، وصاحب "مسلم الثبوت"، انظر:
المحصول ٣٩١/٢، الإحكام ٣٧٣/١، منتهى السؤل ص ١٣١، منتهى الوصول والأمل ص ١١٤،
مختصر المنتهى مع العضد ١٢٣/٢، جمع الجوامع ٤٣٠/١، زوائد الأصول ص ٢٦٣، التقرير
والتحجير ٢٢٥/١، غاية الوصول لذكر الأئصار ص ٧٤، فواتح الرحموت ٢٨٠/١.

(٢) انظر الدليل ومناقشته في: العدة لأبي يعلى ٣٣٨/١.

(٣) انظر: البرهان ٢٥٢/١ ف (٢٧١)، البحر المحيط ١٩٠/٣، ١٩١، التقرير والتحجير ٢٢٦/١، تيسير
التحرير ٢٥٣/١، فواتح الرحموت ٢٨٠/١، إرشاد الفحول ٤٧٠/١.

(٤) انظر: البرهان ٢٥٢/١ ف (٢٧١)، البحر المحيط ١٩٠/٣، ١٩١، إرشاد الفحول ٤٧٠/١.

قال الزركشي: «ويخرج من كلام الإمام السابق رأي ثالث: أنه بالإجماع» اهـ^(١).

وإذا كان إمام الحرمين قد جعل الخلاف لفظياً فلم يسلم له بعضهم^(٢) بهذا؛ حيث نص على أن الخلاف معنوي، مبني على ما هو الأصل؟ هل هو مورد الشرع، أو مقتضى العرف اللغوي؟^(٣).

قال الشوكاني: «والحاصل في هذه المسألة على ما يقتضيه الحق ويوجبه الإنصاف: عدم التناول لغير المخاطب من حيث الصيغة، بل بالدليل الخارجي، وقد ثبت عن الصحابة فمن بعدهم الاستدلال بأقضيته ﷺ الخاصة بالواحد، أو الجماعة المخصوصة على ثبوت مثل ذلك لسائر الأمة، فكان هذا مع الأدلة الدالة على عموم الرسالة، وعلى استواء أقدام هذه الأمة في الأحكام الشرعية مفيداً لإلحاق غير ذلك المخاطب به في ذلك الحكم عند الإطلاق، إلا أن يقوم الدليل الدال على اختصاصه بذلك.

فعرفت بهذا أن الراجح التعميم حتى يقوم دليل التخصيص، لا كما قيل: «إن الراجح التخصيص حتى يقوم دليل التعميم؛ لأنه قد قام كما ذكرنا» اهـ^(٤).

هذا ونشير إلى أن محل النزاع في هذه القاعدة هو إذا لم يصرح الشارع في الخطاب بأنه مختص بذلك المخاطب، أو لم يقترن به ما يدل على الاختصاص بالخطاب^(٥).

(١) البحر المحيط ١٩٠/٣.

(٢) انظر: البحر المحيط ١٩١/٣، إرشاد الفحول ٤٧٠/١، وقد نقله الزركشي عن "المقترح" من الشافعية.

(٣) انظر: البحر المحيط ١٩١/٣، إرشاد الفحول ٤٧٠/١.

(٤) انظر: إرشاد الفحول ٤٧٠/١، ٤٧١.

(٥) انظر: البحر المحيط ١٨٩/٣، إرشاد الفحول ٤٦٩/١، العموم والخصوص للدكتور عيسى زهران

ص ٨٨، وإتحاف الأنام بتخصيص العام للدكتور محمد الحفناوي ص ٩١.

أما إذا ورد خطاب من الشارع لواحد من الأمة وصرح باختصاصه به، أو اقترن به ما يخص ذلك الواحد كحديث أبي بردة بن نيار - في العنَّاق - عندما قال له رسول الله ﷺ: «تجزئك، ولا تجزئ أحداً بعدك»^(١)، وكقوله ﷺ - في تخصيص خزيمة بن ثابت بجعل شهادته بشهادة رجلين: «من شهد له خزيمة فقد كفاه»^(٢)، فهذا ونحوه يكون خاصاً بالمخاطب لا يتعداه إلى غيره، ولا يكون خطاباً للأمة معه، ومثل خطاب الواحد في ذلك خطاب الاثنين أو الجماعة المعنية، وقد انعقد اتفاق الأصوليين على هذا.

أدلة القاعدة :

يدل لهذه القاعدة النص، والإجماع، والمعقول:

- ١- أما النص، فمنه: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨]، وقوله: ﴿لَا تُنذِرُكُمْ بِهِ، وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقوله: ﴿قُلْ يَتَّيِّبُهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله ﷺ: «بعثت إلى الناس كافة»^(٣)، وكذا قوله: «إنما قلتي لامرأة واحدة كقولي لمائة امرأة»^(٤).

وجه الدلالة : أن هذه النصوص تدل على عموم رسالته ﷺ، وأن

(١) رواه البخاري ١٧/٢ (٩٥٥) وفي مواضع أخر، ومسلم ١٥٥٣/٣ (١٩٦١)/(٧)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٢) رواه الطبراني في المعجم الكبير ٨٧/٤ (٣٧٣٠)، الحاكم في المستدرک ٢٢/٢ (٢١٨٨)، والبيهقي في السنن الكبرى ١٤٦/١٠، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت الأنصاري عن عمه بلفظ: «من شهد له خزيمة أو شهد عليه فحسبه»، وقال الهيثمي في المجمع ٣٢٠/٩، رواه الطبراني ورجاله كلهم ثقات.

(٣) جزء من حديث رواه البخاري ٩٥/١ (٤٣٨)، ومسلم ٣٧٠/١ - ٣٧١ (٥٢١) من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما.

(٤) رواه أحمد ٥٥٦/٤٤ (٢٧٠٠٦)، والترمذي ١٥١/٤ - ١٥٢ (١٥٩٧)، والنسائي ١٤٩/٧ (٤١٨١) من حديث أميمة بنت رقيقة رضي الله عنها، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

جميع الأحكام عامة كما هو ظاهر منها، وسواء أكانت للخصوص أم للعموم؛ لأنه ما دام ﷺ مرسلًا للجميع فخطابه للواحد يتناول جميع المكلفين^(١).

٢- وأما الإجماع: فما عرف من أن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يحكمون على الكل بما حكم به النبي ﷺ على آحاد الأمة، كحكمهم بجرم كل زان محصن؛ لرجمه ماعزًا، رضي الله عنه^(٢)، وضربهم الجزية على المجوس؛ لأن النبي ﷺ ضربها على مجوس هجر^(٣)، وشاع ذلك فيهم وذاع دون نكير؛ فكان إجماعًا، ولولا أن حكمه ﷺ على الواحد حكم على الجماعة لما اتفق الصحابة على ذلك، ولما استقام لهم^(٤).

٣- وأما المعقول: فهو أن النبي ﷺ خصص بعض الصحابة بأحكام دون غيرهم، كتخصيص أبي بردة بإجزاء العناق، وجعله شهادة خزيمة بشهادة رجلين، فلو كان الخطاب لواحد خاصًا به؛ لكان تخصيصه بعضهم ببعض الأحكام دون غيرهم زيادة مجردة من الفائدة، وهو ما

(١) انظر: العدة ١/٣٣١، الإحكام للآمدي ١/٣٧٣، منتهى السؤل ص ١٣١، منتهى الوصول والأمل ص ١١٤، مختصر المنتهى مع العضد ٢/١٢٣، بيان المختصر ١/٥٢٦، أصول ابن مفلح ٢/٨٦٣، الزوائد ص ٢٦٤، تحفة المسؤول ٣/١٤٩، التقرير والتحبير ١/٢٢٦، شرح الكوكب المنير ٣/٢٢٣، تيسير التحرير ١/٢٥٣، ٢٥٢، فوائح الرحموت ١/٢٨٠.

(٢) رواه البخاري ٨/١٦٥ (٦٨١٥) وفي مواضع آخر، ومسلم ٣/١٣١٨ (١٦٩١)/(١٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري في صحيحه ٤/٩٦ (٣١٥٦) من حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.

(٤) انظر: الإحكام ١/٣٧٤، منتهى السؤل ص ١٣١، منتهى الوصول والأمل ص ١١٥، مختصر المنتهى مع العضد ٢/١٢٣، بيان المختصر ١/٥٢٦، أصول ابن مفلح ٢/٨٦٣، تحفة المسؤول ٣/١٥٠، ١٥١، التقرير والتحبير ١/٢٢٦، ٢٢٥، شرح الكوكب المنير ٣/٢٢٤، تيسير التحرير ١/٢٥٣، ٢٥٢، فوائح الرحموت ١/٢٨٠، العموم والخصوص د. عيسى زهران ص ٩١، ٩٢، إتحاف الأنام ص ٩٣.

ينزه عنه سيدنا رسول الله ﷺ، كما أنه لولا أن الحكم على الواحد بإطلاقه حكم على الأمة؛ لما احتيج إلى التخصيص بالتخصيص^(١).

تطبيقات القاعدة :

١- قال ﷺ في حق عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما: «نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل»^(٢)، وهذا الخطاب من الرسول ﷺ هنا في حق هذا الصحابي يعم غيره من سائر الأمة، وهو ما تقضى به القاعدة، وإن كانت اللغة تقضي بأنه خطاب خاص بهذا الصحابي لا يتناول غيره.

٢- قال ﷺ في حق أبي إسرائيل عندما نذر أن يقوم ولا يقعد، ولا يستظل، ولا يتكلم، ويصوم ولا يفطر: «مروه فليتكلم، وليستظل، وليقعد، وليتم صومه»^(٣)، وهذا الخطاب لا يخص أبا إسرائيل وحده، بل يعم غيره من المكلفين، وإن كان بمقتضى اللغة لا يتناول غيره من الأمة.

٣- ورد في حديث أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنهما - قالت: أتتني أمي راغبة في عهد قريش وهي مشركة، فسألت رسول الله ﷺ: أصلها؟ قال: «نعم»^(٤)، فهذا الحديث من الرسول ﷺ لأسماء لا يخصها وحدها، بل يعم غيرها؛ دالاً على أن بر الجميع ووصلهم

(١) انظر: الأحكام ٣٧٤/١، منتهى السؤل ص ١٣١، منتهى الوصول والأمل ص ١١٥، مختصر المنتهى مع العنبد ١٢٣/٢، ١٢٤، بيان المختصر ٥٢٧/١، العموم والخصوص د. عيسى زهران ص ٩٢.

(٢) رواه البخاري ٢٩/٢ (١١٢٢) وفي مواضع، ومسلم ١٩٢٧/٤ - ١٩٢٨ (٢٤٧٩) من حديث حفصة بنت عمر رضي الله عنها.

(٣) رواه البخاري في صحيحه ١٤٣/٨ (٦٧٠٤).

(٤) رواه البخاري ١٦٤/٣ (٢٦٢٠) وفي مواضع آخر، ومسلم ٦٩٦/٢ (١٠٠٣) من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها.

لآبائهم وأمهاتهم واجب، وإن كانت اللغة تقضي بأنه لا يدخل معها في هذا الخطاب غيرها^(١).

٤- ورد عن عائشة - رضي الله عنها - أن فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض، فسألت النبي ﷺ، فقال: «ذلك عرق، وليست بالحیضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغتسلي وصلي»^(٢)، وهذا الخطاب وإن وُجّه من الرسول ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش، إلا أنه لا يخصها وحدها، بل يعم سائر نساء الأمة، إن وقع لهن ما وقع لها، وهو ما تقضي به القاعدة.

٥- عن عمران بن حصين - رضي الله عنه - قال: كانت بي بواسير، فسألت النبي ﷺ عن الصلاة، فقال: «صل قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنب»^(٣)، وهذا الخطاب وإن وُجّه من الرسول ﷺ لعمران، إلا أنه يعم سائر الأمة، ولا يخصه وحده، وهو ما تقضي به القاعدة.

٦- ورد أن سبعة الأسلمية وضعت بعد وفاة زوجها بأيام، وأرادت أن تتزوج، «فسألت، أو ذكرت أمرها لرسول الله ﷺ، فأمرها أن تتزوج»^(٤)، وهو خطاب يعم سائر نساء الأمة، ولا يخص سبعة وحدها، وعليه فقد اعتبر الفقهاء أن عدة الحامل تنتهي بوضع حملها، وتحل به للأزواج^(٥).

(١) انظر: المصنف لابن الوزير ص ٥٣٨.

(٢) رواه البخاري ٧١/١ (٣٢٠)، ومسلم ٢٦٢/١ (٣٣٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) رواه البخاري في صحيحه ٤٨/٢ (١١١٧) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٤) رواه البخاري ٥٧/٧ (٥٣٢٠) وفي مواضع، ومسلم ١١٢٢/٢ - ١١٢٣ (١٤٨٤) (١٤٨٥) من

حديث المسور بن مخرمة رضي الله عنه.

(٥) انظر: الأم للشافعي ٢٣٩/٥، و ١٨٢/٧ دار الفكر، والمبسوط للسرخسي ٥٢/٦ دار الفكر، الاستذكار لابن عبد البر ٢١٠/٦ دار الكتب العلمية، بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد =

٧- عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال: انكسرت إحدى زندي، فسألت النبي ﷺ، فقال: «امسح على الجبائر»^(١)، فالخطاب من الرسول ﷺ ليس خاصاً بعلي، ولكنه يعم جميع المكلفين ممن وقع لهم ما وقع له، كما تقضي القاعدة.

٨- ربما تفرع على قاعدتنا - أيضاً - اختلافهم في الخطاب الخاص بالرسول ﷺ هل يتناول الأمة معه؟ فمن قال بمقتضى قاعدتنا، فهو على أن خطاب الرسول ﷺ خطاب لأمة، إلا ما دل الدليل على أنه من خواصه، والمخالف على أنه لا يتناول الأمة إلا بدليل من قياس أو غيره مما هو خارج عن اللفظ، وحينئذ فيشملهم الحكم لكن ليس باللفظ، بل مقتضى اللفظ اختصاصه بالرسول ﷺ، لا يتعداه إلى غيره^(٢).

د. أسعد الكفراوي

* * *

= ٩٦/٢ ط الحلبي، المغني لابن قدامة ١١١/٩ دار الفكر، فتح القدير لابن الهمام ٣١٤/٤ دار الفكر، تكملة المجموع للمطيعي ١٤٨/١٨ دار الفكر.

(١) رواه ابن ماجه ٢١٥/١ (٦٥٧)، ضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة ٢٣٥/١.

(٢) انظر: البرهان ٢٥٠/١ ف (٢٦٧)، المستصفى ٦٤/٢، المحصول ٣٧٩/٢، الإحكام للآمدي ٣٧١/١، انتهى السؤل ص ١٣١، انتهى الوصول والأمل ص ١١٣، المسودة ص ٩٢، جمع الجوامع مع شرح المحلي ٤٢٧/١، نهاية السؤل للإسنوي ٤١٠/٢، البحر المحيط للزركشي ١٨٦/٣، التقرير والتحبير ٢٢٤/١، غاية الوصول ص ٧٤، شرح الكوكب المنير ٢١٩/٣، تيسير التحرير ٢٥١/١، فواتح الرحموت ٢٨١/١، إرشاد الفحول ٤٦٨/١، أصول الفقه للشيخ زهير ٢٢٤/٢، إتحاف الأنام بتخصيص العام ص ٨١.

رقم القاعدة: ٢٠٣٥

نص القاعدة: العامُّ يُطْلَقُ وَيَرَادُ بِهِ الْخَاصُّ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

١- لفظ العموم قد يطلق والمراد به الخصوص^(٢).٢- العام كثيرا ما يطلق ويراد به الخصوص^(٣).٣- يجوز أن يراد بالعموم الخصوص^(٤).

قواعد ذات علاقة :

١- العام قد يراد به الخصوص والخاص قد يراد به العموم^(٥). (أعم).

(١) انظر: التمهيد لأبي الخطاب الكلوذاني ٢/٢١٢ المكتبة المكية، مدارج السالكين لابن القيم ٣/٣٤٥،

شرح الزركشي على مختصر الخرقى ٢/٢٣٨ دار الكتب العلمية.

(٢) الفروق للكرائسي ١/١٢٩، وفي معناها: « قد يذكر العام ويراد به الخاص » المغني لابن قدامة

١١/٢٨٤ دار الفكر، الشرح الكبير للشمس ابن قدامة ١١/٢١٠، بحر العلوم لأبي الليث

السمرقندي ٢/٥٢٨ دار الفكر، و« العام قد يراد به الخاص » شرح منتهى الإرادات للشيخ

منصور البهوتي ٣/٤٥٠ عالم الكتب، و« العموم قد يراد به الخصوص البيان والتحصيل لابن رشد

الجد ١٧/٢٢٤ دار الغرب الإسلامي، التحرير والتنوير لابن عاشور ٤/٢٧٠ مؤسسة التاريخ العربي.

(٣) شرح الزركشي على مختصر الخرقى ٢/٢٣٨.

(٤) التمهيد لأبي الخطاب الكلوذاني ٢/٢١٢.

(٥) أبجد العلوم لصديق حسن خان ٢/٥١٢ دار الكتب العلمية، وفي معناها: « الألفاظ الموضوعية

للعوم قد تأتي على قصد الخصوص، والألفاظ الموضوعية للخصوص قد تأتي على قصد العموم »

القبس لابن العربي ٢/٤٥٨.

- ٢- العام يجري على عمومته حتى يرد المخصص^(١). (مكملة).
- ٣- أكثر العمومات وردت على أسباب خاصة^(٢). (مكملة).
- ٤- لا يُستعمل الكلام في خلاف الأصل إلا عند قرينة تدل عليه^(٣). (مكملة).
- ٥- العام المراد به الخصوص مجاز^(٤). (بيان).

شرح القاعدة :

تقرر القاعدة أن العام من الألفاظ قد يطلق ولا يراد به حقيقة العام، بل مع كونه عاماً قد يراد به الخصوص، بأن توجد قرينة دالة على أن العموم غير مراد، وأن الخصوص هو المراد.

فهذا النوع من العام هو الذي صحبته قرينة تنفي بقاءه على العموم، وتدل على أن المراد منه إنما هو بعض الأفراد^(٥)، فهنا تأتي الصيغة عامة، لكن المقصد الشرعي يدل على أن المراد بها فرد واحد أو أمر خاص، ويدل على أن الاستغراق أو الشمول غير مراد، ويعرف ذلك من سياق النص والقرائن الأخرى المحيطة به، كأسباب النزول وقرائن الأحوال^(٦).

(١) التحقيق الباهر لهبة الله أفندي ١٣/١ ب، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٢) الإحكام للأمدى ٢٣٩/٢.

(٣) شرح التلويح على التوضيح للسعد التفتازاني ٢٤١/١ دار الكتب العلمية، ومن مكملات هذه القاعدة: «عدم المخصص شرط في العموم» التحرير للمرداوي ٢٨٣٧/٦ مكتبة الرشد، و«الأصل عدم التخصيص» الذخيرة للقرافي ٢٣٨/١ دار الغرب الإسلامي.

(٤) نشر البنود على مراقبي السعود للشثيبي ١٩٢/١.

(٥) انظر: الإحكام لابن حزم ٣٨٨/١ وما بعدها، إجابة السائل للصنعاني ص ٣١٩ وما بعدها، المسائل السروية للعكبري الشيعي ص ٧٦، أصول الفقه للشيخ خلاف ص ١٧٤، العام ودلالته على الأحكام د. محمد عبد العاطي ص ٢٢١ دار النهضة العربية.

(٦) انظر: البرهان لإمام الحرمين ٣٧٢/١، المنحول للغزالي ص ١٥٤، المحصول للرازي ١٤/٣ - ١٦، =

مثاله: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، فهذه الآية لفظ «الناس» الأول فيها عام، لكن المراد به خاص^(١): وهو نعيم بن مسعود، أو أربعة نفر كما صرح به الإمام الشافعي - رضي الله عنه - في «الرسالة»^(٢)، ولفظ «الناس» الثاني فيها مراد به أبو سفيان بن حرب، وليس المراد العموم في كل منهما، ويدل عليه ما بعدها: «إنما ذلكم»^(٣) للإشارة للمفرد، ولو أراد العموم لقال: «إنما أولئك»^(٤).

وقد أشار الشافعي - رحمه الله - في «الرسالة» في غير موضع، على أن كثيراً من العام في الظاهر يرد والمراد به الخاص، ومن عباراته في ذلك: «فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها، على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها، وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عامّاً ظاهراً يراد به العام الظاهر، ويستغنى بأول هذا منه عن آخره وعامّاً ظاهراً يراد به الخاص، وظاهراً يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره» اهـ^(٥).

وهذا النوع من الخطاب الشرعي مرتبط كثيراً بمعرفة أسباب النزول للقرآن والسنة، ومعرفة مناسبات الخطاب الشرعي، كما قد يرشد إليه العقل، والحس^(٦).

= المحصول ٢٠٠/٣، تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل للرهبوني ٢٤٥/٣، البحر المحيط للزركشي ٥٠٣/٤، البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢٠٠/٢، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٧٥، القرائن عند الأصوليين للدكتور محمد بن عبد العزيز المبارك ٧٧٨/٢ ط: جامعة ابن سعود الإسلامية، العام د. نادية العمري ص ١١٧ دار هجر.

(١) انظر: أضواء البيان للشنقيطي ١٦٣/٩.

(٢) انظر: الرسالة ص ٦٠ ويقصد بهم الأربعة المنصرفين عن أحد.

(٣) أي في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكَمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُ. فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥].

(٤) انظر: البرهان للزركشي ٢٢٠/٢، ٢٢١، الإنفاق للسيوطي ٤٣/٢، العام د. محمد عبد العاطي ص ٢٢١.

(٥) الرسالة ص ٥١، ٥٢ فقرة (١٧٣).

(٦) انظر: البحر المحيط للزركشي ٥٠٣/٤، البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢٠٠/٢، إرشاد الفحول =

ومما نشير إليه هنا ما صرح به بعض الحنفية، من أن اللفظ إذا لم يمكن إجراؤه على العموم، حمل على أخص الخصوص^(١)، بمعنى: أن العام إذا تعذر إرادة العموم منه والشمول؛ وذلك لاستحالة وقوعه عقلا أو عادة، فيحمل على أخص الخصوص، وهو الثلاثة من الجماعة، والواحد من الجنس؛ لأن ذلك متيقن، فوجب القول به والمصير إليه^(٢).

وعلى ذلك: فقد قالوا: المراد من الجار في قوله ﷺ: «الجار أحق بسقبة»^(٣)، هو الجار الملاصق؛ لأن الجار يشمل عموم الجيران، الجار في السوق، والجار في العمل، والجار في المنزل، والجار في أرض الزراعة، وغير ذلك، لكن يتعذر إرادة عموم الجيران؛ فينصرف اللفظ إلى الجار الملاصق، وهو أخص الخصوص^(٤).

وقالوا: لو قال: (إن تزوجت النساء، أو كلمت الناس، أو بني آدم، أو أكلت الطعام، أو شربت الشراب، فله علي صوم شهر)، فإنه يحث بزواج امرأة واحدة، أو تكليم واحد من الناس، أو أكل نوع من الطعام، أو شرب نوع من الشراب؛ لأن العموم متعذر في كل ذلك، فلن يتزوج نساء الدنيا كلهن،

= للشوكاني ص ٢٧٥، القرائن عند الأصوليين للدكتور محمد بن عبد العزيز المبارك ٧٧٨/٢ ط: جامعة ابن سعود الإسلامية، العام د. نادية العمري ص ١١٨.

(١) انظر في المعنى: أصول السرخسي ١٣٢/١، بدائع الصنائع للكاتاني ٢٦٦/٥، الكافي لحسام الدين السبغاني ٧٢٧/٢، العقد المنظوم للقرافي ٤٩٢/١، المغني للخيازي ص ٩٩، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٤٣٥/١، ٤٣٦، ٤/٢، ١٤٤، تبين الحقائق للزيلعي ٧٩/٤، البحر الرائق لابن نجيم ٥٧/١، حاشية الشلبي ٤١٠/٧.

(٢) انظر: الفروق للكرائسي ١٢٩/١ ط الكويت، أصول البزدوي ص ٥٩ ط: كراتشي، كشف الأسرار للبخاري ٣٠٢/٢، شرح التلويح على التوضيح للفتازاني ٦٦/١.

(٣) رواه البخاري في صحيحه ٨٧/٣-٨٨ (٢٢٥٨) من حديث أبي رافع مولى رسول الله ﷺ.

(٤) انظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٥٦/٨، فتح القدير لابن الهمام ٤٢١/٩.

ولن يكلم أناسها كلهم، ولن يأكل كل الطعام، أو يشرب كل الشراب؛ فيحمل العام على أخص الخصوص^(١).

هذا: ومما تجدر الإشارة إليه، التنبيه على أن هناك فرقا بين العام الذي أريد به الخصوص، والعام المخصوص، كما ذكرها بعض الأصوليين^(٢)، ومن هذه الفروق: أن العام الذي أريد به الخصوص هو ما كان المراد به أقل وما ليس بمراد منه هو الأكثر، وليس كذلك العام المخصوص؛ لأن المراد به هو الأكثر وما ليس بمراد هو الأقل؛ وبناء عليه فيفترقان من جهة الحكم، فالأول لا يصح الاحتجاج بظاهره لأن المراد به الأقل، والثاني يمكن التعلق بظاهره اعتباراً بأن المراد هو الأكثر.

وهذا الفرق^(٣) حكاه الزركشي، والشوكاني، عن أبي حامد، وأبي علي ابن أبي هريرة، والماوردي.

قال الشوكاني: «ولا يخفاك: أن العام الذي أريد به الخصوص هو ما كان مصحوباً بالقرينة - عند التكلم به - على إرادة المتكلم به بعض ما يتناوله

(١) انظر: أصول السرخسي ١/١٥٤، الفروق للكرائسي ١/٢١١، كشف الأسرار ٢/٦، الوصول إلى قواعد الأصول للتمرتاشي ص ٢٢٧.

(٢) ومن هذه الفروق إضافة لما ذكر في الأصل: ومنها أن المراد فيما أريد به الخصوص متقدم على اللفظ، وفيما أريد به العموم متأخر عن اللفظ أو مقترن به، حكاه الزركشي، والشوكاني عن أبي الحسن الماوردي انظر: البحر المحيط ٣/٢٤٩، إرشاد الفحول ١/٥٠٣، العام د. محمد عبد العاطي ص ٢٢٥.

ومنها: أن العام المخصوص أعم من العام المراد به الخصوص، فالمتكلم إذا أراد باللفظ أولاً ما دل عليه ظاهر العموم، ثم أخرج بعد ذلك بعض ما دل عليه اللفظ كان عاماً مخصوصاً، ولم يكن عاماً أريد به الخصوص، ثم يقال: إنه منسوخ بالنسبة إلى البعض الذي أخرج منه، وهذا متوجه إذا قصد العموم بخلاف ما إذا نطق بالعام مريداً به بعض ما يتناوله، وهذا الفرق حكاه الزركشي عن ابن دقيق العيد، وتابعه في حكايته الشوكاني انظر: البحر المحيط ٣/٢٤٩، ٢٥٠، إرشاد الفحول ١/٥٠٣، العام د. محمد عبد العاطي ص ٢٢٤.

(٣) انظر: البحر المحيط ٣/٢٤٩، إرشاد الفحول ١/٥٠٣، العام د. محمد عبد العاطي ص ٢٢٥.

بعمومه، وهذا لا شك في كونه مجازاً لا حقيقة؛ لأنه استعمال اللفظ في بعض ما وضع له، سواء كان المراد منه أكثره أو أقله، فإنه لا مدخل للفرقة بما قيل من إرادة الأقل في العام الذي أريد به الخصوص، وإرادة الأكثر في العام المخصوص.

وبهذا يظهر لك: أن العام الذي أريد به الخصوص مجاز على كل تقدير، وأما العام المخصوص فهو الذي لا تقوم قرينة عند تكلم المتكلم به على أنه أراد بعض أفراد، فيبقى متناولاً لأفراده على العموم، وهو عند هذا التناول حقيقة، فإذا جاء المتكلم بما يدل على إخراج البعض منه كان على الخلاف المتقدم: هل هو حقيقة في الباقي أم مجاز؟^(١) اهـ.

أدلة القاعدة :

مما يدل لهذه القاعدة:

١- الاستعمال؛ فإن العرب في كلامهم يستعملون الألفاظ العامة، ولا يقصدون منها العموم، بل يقصدون بها الخصوص، وشواهد هذا سترد في التطبيقات.

٢- الاستقراء، فإن استقراء النصوص الشرعية، من نصوص الكتاب والسنة النبوية كلها، يدل على أن كثيراً من العمومات ترد ولا يقصد بها حقيقة العموم، بل يراد بها الخصوص.

تطبيقات القاعدة :

١- قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقال: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقال: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ﴾

(١) إرشاد الفحول ٥٠٥/١، انظر: أصول الفقه للشيخ خلاف ص ١٧٥.

فَلْيَصُمْهُ ﴿البقرة: ٢٥﴾ فلفظ (الناس) في الآية الأولى، وضمير الجماعة في الثانية، ولفظ (مَنْ) في الثالثة كلها ألفاظ عموم، ولكن المراد بها بعض المكلفين^(١)؛ إذ العقل يقضي بإخراج غير المكلفين - من عديمي الأهلية - من هذا الخطاب، بقريئة قوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ»^(٢).

٢- قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْهُ الصَّلَاةُ﴾ [النساء: ١٠٣] ظاهره العموم، لكن هذا العموم يراد به الخصوص؛ ولهذا أجمعوا على أن المراد بالصلاة هنا صلاة الخوف خاصة؛ لأن السياق يدل على ذلك، ولذلك كانت أل فيه للعهد^(٣).

٣- قال تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] الأمر هنا جنس، وهو عام يراد به الخاص، وهو بعض المأمورات؛ لأنه لم يؤمر بمشاورتهم في الفرائض، ولذلك قرأ ابن عباس: «في بعض الأمر»^(٤).

٤- قوله ﷺ: «العجماء جرحها جُبَارٌ»^(٥) من العام الذي يراد به الخاص، ويحمل على الحال الذي لا يكون فيه تقصير من أصحاب العجماء؛

(١) انظر: الوجيز لعبد الكريم زيدان ص ٣٢١، العام د. محمد عبد العاطي ص ٢٢١، ٢٢٢.

(٢) رواه أحمد ٢٢٤/٤١ (٢٤٦٩٤) وفي مواضع آخر، وأبو داود ٨٣/٥ (٤٣٩٨)، والنسائي ١٥٦/٦ (٣٤٣٢)، وابن ماجه ٦٥٨/١ (٢٠٤١)، والدارمي ٩٣/٢ (٢٣٠١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) انظر: تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٣٤١/٣ دار الفكر.

(٤) انظر: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري ١٥٥/١، ١٥٦ دار الكتب العلمية.

(٥) رواه البخاري ١٢/٩ (٦٩١٢)، ومسلم ١٣٣٤/٣ - ١٣٣٥ (١٧١٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

لأنه قد ثبت أن رسول الله ﷺ: قضى فيما أفسدت العجماء بشيء في حال دون حال^(١)، فلما فعل ذلك دل على أن ما أصابت العجماء من جرح وغيره في حال جبار، وفي حال غير جبار، وفي هذا دليل على أن العموم هنا يراد به الخصوص؛ إذ لم يجعل جرحها جباراً في كل الأحوال^(٢).

٥- قوله ﷺ حكاية عن رب العزة: قال الله تعالى: «كذبني ابن آدم ولم يكن له ذلك، وشتمني ولم يكن له ذلك»^(٣) عموم يراد به الخصوص، والإشارة إلى الكفار الذين يقولون هذه المقالات؛ لأن كل بني آدم لا يفعلون ذلك، بل الكفار فقط^(٤).

٦- بعد الاتفاق على أن «إِنْ» - في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسِيحْ بِحَدِيثِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤] - بمعنى «ما» اختلف فيه هل هو على إطلاقه؟ على قولين:

أحدهما: أنه على إطلاقه؛ فكل شيء يسبحه تعالى، حتى الثوب، والطعام، وصرير الباب، قاله إبراهيم النخعي.

-
- (١) وذلك فيما روي: «أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط قوم فأفسدت فيه، ففضى رسول الله ﷺ على أهل المواشي حفظها بالليل، وعلى أهل الأموال حفظها بالنهار» رواه أحمد (٢٣٦٩١) ٩٧/٣٩، وأبو داود (٢٣٦٩٦) ١٠٢، وأبو داود (٢٩٨/٣) ٢٩٨، (٣٥٦٩) ٢٩٨، وغيرهما، وقد اختلف فيه على الزهري فقبل عنه عن حرام بن سعد بن محيصة به، وقيل عنه عن حرام عن البراء بن عازب، وقيل عنه عن حرام بن محيصة عن أبيه به انظر التلخيص الحبير ١٦٢/٤، إرواء الغليل ٣٦٢/٥.
- (٢) انظر: معرفة السنن والآثار للبيهقي حديث رقم (٥٥٣٤)، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن ١٩/٩ دار الهجرة بالرياض.
- (٣) رواه البخاري في صحيحه ١٩/٦ (٤٤٨٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، رواه أيضاً ١٨٠/٦ (٤٩٧٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
- (٤) انظر: فيض القدير للمناوي ٤٧٣/٤ حديث رقم (٦٠١٥) المكتبة التجارية الكبرى، التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي ٣٥٧/٢ مكتبة الإمام الشافعي بالرياض.

وثانيهما : أنه عام يراد به الخاص، ثم اختلف في هذا الخاص الذي يسبح على ثلاثة أقوال: أحدها: أنه كل شيء فيه الروح، وثانيها: أنه كل ذي روح وكل نام من شجر أو نبات، وثالثها: أنه كل شيء لم يغير عن حاله، فإذا تغير انقطع تسميته^(١).

٧- من أوصى لأهل قرية، لم يعط مَنْ فيها من الكفار، إلا أن يذكرهم؛ لأن حال المسلم يقتضي بر المسلم، ومنع الكافر، والعام كثيراً ما يطلق ويراد به الخصوص، وقد قام دليل ذلك وهو قرينة الحال؛ فعلى هذا لا يُعطى من فيها من الكفار^(٢).

٨- لو حلف (لا يأكل طعاماً، أو لا يشرب شراباً، أو لا يذوق)، ونوى طعاماً دون طعام، أو شراباً دون شراب، أي: أراد به بعض ما دخل تحت اللفظ العام من حيث الظاهر؛ يُصدّق فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يُصدّق في القضاء؛ لأن العموم كثيراً ما يراد به الخصوص، والتكلم بالعام مع انعقاد النية على إرادة الخاص جائز، إلا أنه خلاف الظاهر^(٣).

د . أسعد الكفراوي

* * *

(١) انظر: زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ٣٩/٥ المكتب الإسلامي.

(٢) انظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٢/٢٣٧، ٢٣٨.

(٣) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ١٠٩/٣.

رقم القاعدة: ٢٠٣٦

نص القاعدة: العامُّ بعدَ التَّخصيصِ بِمُعَيَّنٍ حُجَّةٌ فِيهَا بَقِيَ مِنَ الْأَفْرَادِ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١- العام بعد التخصيص حجة إلا أن يكون التخصيص إجمالياً^(٢).
- ٢- العام المخصوص يبقى عاماً فيما عدا ما خُصَّص^(٣).
- ٣- العام بعد التخصيص حجة في الباقي^(٤).
- ٤- العام المخصوص حجة بعد التخصيص ولو عظمت صور التخصيص^(٥).
- ٥- الباقي من المخصوص بمنزلة عموم مبتدأ^(٦).

(١) انظر: فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٣١٠/١ ط: دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٢٣هـ، حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع ٣٨/٢ ط: دار الكتب العلمية، إجابة السائل للصنعاني ص ٣٦٦ ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٩٨٦م، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٣٦ ط: دار الفكر، بيروت، الأولى ١٤١٢هـ.

(٢) شرح تنقيح الفصول للقراقي ص ٢٥١، شرح طلعة الشمس لابن حميد السالمي ١٢٩/١.

(٣) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ١١٥/٥.

(٤) رياض الأصول للطباطبائي ٢٨٣/١٠ ط: مؤسسة النشر الإسلامي بآيران، تحريرات الأصول

للخميني ٢٥٨/٥ ط: مؤسسة العروج.

(٥) نفائس الأصول للقراقي ٢٣١/٤.

(٦) التمهيد للكلوذاني ١٢٥/٢.

قواعد ذات علاقة :

- ١ - الأصل بقاء ما كان على ما كان^(١). (دليل).
- ٢ - العام بعد التخصيص حجة إن خُصَّ بمتصل وإلا فلا^(٢). (مخالفة).

شرح القاعدة :

العام إذا خُصَّ فإما أن يُخصَّ بمبهم، وإما أن يُخصَّ بمعين - ويعبرُ البعض بدلا من مبهم ومعين بمجمل ومبين - فإن خُصَّ بمبهم كقول القائل: (أكرم العلماء إلا بعضهم)، فقد اتفق الأصوليون على أنه ليس بحجة^(٣)؛ إذ ما من فرد إلا ويجوز أن يكون هو المخرج، وإخراج المجهول من المعلوم يُصيرُه مجهولا^(٤).

وإن خُصَّ بمعين - كما هو الأصل في التخصيص - فهل يبقى حجة في الأفراد الباقية بعد التخصيص؟

ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] فإنه يدل على تحريم جميع أنواع الميتة؛ لأن لفظ (الميتة) اسم جنس محلى بأل فيفيد العموم، فلو فرضنا أن الميتة خمسة: ميتة الإبل، وميتة البقر، وميتة الغنم،

(١) الإحكام للآمدي ١/١٥١، البحر المحيط للزركشي ٢/٤٧، الأشباه لابن السبكي ١/١٤، وانظرها في قسم القواعد الفقهية بلفظ: «الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت زواله».

(٢) شرح مختصر الروضة للطوفي ٢/٥٢٦، نهاية السؤل للإسنوي مع حاشية المطيعي ٢/٤٠١.

(٣) الإحكام للآمدي ٢/٢٥٣، شرح العضد على ابن الحاجب ٢/١٠٨ - ١٠٩ ط: الأميرية الكبرى، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٣/١٦٤ ط: جامعة أم القرى.

وقد نازع الزركشي في هذا الاتفاق حيث نقل الخلاف عن غير واحد من الأصوليين، قال في سلاسل الذهب: «إذا خُصَّ العامُ فإن كان بمجهول فنقل القاضي أبو بكر وغيره الإجماع على أنه ليس بحجة، وليس كذلك، فقد حكى أبو زيد الدبوسي في كتاب تقويم الأدلة الخلاف فيه، وكذلك شمس الأئمة السرخسي وغيرهما من أئمة الحنفية» سلاسل الذهب للزركشي ص ٢٤٤.

(٤) البحر المحيط للزركشي ٣/٢٦٦.

وميتة الجراد، وميتة السمك، فجاء المخصّص من السنة وهو قوله ﷺ «أحلت لنا ميتتان ودمان، أما الميتتان فالسمك والجراد»^(١) فأخرج ميتة السمك والجراد، فإن لفظ: (الميتة) بعد أن دخله التخصيص بإخراج السمك والجراد هل يبقى حجة فيما لم يُخص، كميتة الإبل، والبقر، والغنم؛ أو لا يبقى حجة؟

تقرّر القاعدة: أن اللفظ العام الوارد في نصوص الكتاب أو السنة إذا خُصَّ بمعينٍ بقي حجةً ويجب العمل به فيما تبقى من أفراد بعد التخصيص وهذا مذهب جمهور الأصوليين^(٢) قال الشوكاني: «وإليه ذهب الجمهور، واختاره الآمدي، وابن الحاجب، وغيرهما من محققي المتأخرين؛ وهو الحق الذي لا شك فيه، ولا شبهة»^(٣).

وهناك أقوال أخرى لبعض الأصوليين؛ منها: أن العام بعد التخصيص لا يبقى حجة فيما لم يُخص، وهو قول أبي ثور من الشافعية^(٤)، وعيسى بن أبان

(١) رواه أحمد ١٦/١٠ (٥٧٢٣)، وابن ماجه ١٠٧٣/٢، ١١٠٣ (٣٢١٨) (٣٣١٤) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة ٦٣/٣: فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف انتهى، ورواه البيهقي في الكبرى ٢٥٤/١ (١٢٤١) موقوفاً على ابن عمر، وقال البيهقي: إسناده صحيح وهو في معنى المسند وقد رفعه أولاد زيد عن أبيهم وأولاد زيد هؤلاء كلهم ضعفاء.

(٢) الإحكام لابن حزم ١٤٣/٣ ط: دار الآفاق الجديدة، التمهيد لأبي الكلوداني ١٤٢/٢، العقد المنظوم للقرافي ١٤١/٢، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٢٥١، روضة الناظر لابن قدامة مع إتحاف ذوي البصائر ١٦٥/٦، فتاوى السبكي ٥٩٥/٢، نهاية السؤل للإسنوي مع حاشية المطيعي ٤٠٠/٢، شرح الكوكب المنير لابن النجار ١٦١-١٦٢، البحر المحيط للزركشي ٢٦٩/٣، نهاية الوصول لصفي الدين الهندي ١٤٨٤/٤، حاشية العطار على جمع الجوامع ٣٨/٢، فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٣١٠/١، إجابة السائل للصنعاني ص ٣٥٧، شرح طلعة الشمس لابن حميد ١٣١/١، منهاج الوصول لأحمد المرتضى ٣٨٦/١، المصفي لابن الوزير ص ٥٧٥ ط: دار الفكر، نشر البنود لعبد الله الشنقيطي ١٩٤/١، شرح طلعة الشمس لابن حميد ١٢٩/١، التحرير والتنوير لابن عاشور ١١٥/٥، معارج الآمال لابن حميد ٦٥/٥.

(٣) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٣٦.

(٤) انظر: فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٣٠٩/١.

من الحنفية ^(١)، وتُقل أيضاً عن بعض علماء الحنفية، والمالكية، والشافعية، قالوا: لأن لفظ العام موضوع حقيقة للاستغراق، وقد صار بعد التخصيص مجازاً في البعض، ولا يتعين أحد الأبعاد، فكان مجملاً؛ فلا يكون حجة ^(٢).

قال المرداوي: «فائدة: قال ابن العراقي وغيره في شرح جمع الجوامع: الخلاف في هذه المسألة مُفَرَّعٌ على القول بأن العام بعد التخصيص مجاز، فأما إن قلنا إنه حقيقة فهو حجة قطعاً» ^(٣).

ومنها: أن العامَّ إن خُصَّ بمتصل فهو حجة فيما بقي بعد التخصيص، وإن خُصَّ بمنفصل فليس بحجة بعد التخصيص، بل يصير مجملاً، وهو قول أبي الحسن الكرخي، والبلخي من الحنفية، وغيرهما ^(٤). ومنها: أن العامَّ إن كان قبل التخصيص ممكنَ الامتثال دون بيان فهو حجة بعد التخصيص وإلا فلا، وهو قول القاضي عبد الجبار ^(٥). ومنها: أن العامَّ بعد التخصيص حجة في أقل الجمع ^(٦). ومنها: أنه يتوقف في حجية العام بعد التخصيص ^(٧).

وقد شَنَعَ الشاطبي على من خالف في حجية العام بعد التخصيص، واعتبر إطلاق القول بعدم حجتيته هدمًا لعمومات الشريعة قال: «اختلفوا في العام

(١) انظر: التمهيد للكلوذاني ١٤٢/٢، روضة الناظر مع إتحاف ذوي البصائر لابن قدامة ١٦٥/٦، العقد المنظوم للقرافي ١٤٠/٢، نهاية السؤل للإسنوي مع حاشية المطيعي ٤٠٠/٢، البحر المحيط للزركشي ٢٦٩/٣، شرح طلعة الشمس لابن حميد ١٣١/١.

(٢) إجابة السائل للصنعاني ص ٣٥٧.

(٣) التعبير للمرداوي ٢٣٧٤/٥.

(٤) انظر: البحر المحيط للزركشي ٢٧٠/٣، العقد المنظوم للقرافي ١٤٠/٢، نهاية السؤل للإسنوي ٤٠١/٢، شرح طلعة الشمس لابن حميد ١٣٠/١، فصول الأصول لخلفان بن جميل السيبي ص ١٧١.

(٥) شرح مختصر الروضة للطوفي ٥٢٦/٢، منهاج الوصول لأحمد المرتضى ٣٨٦/١.

(٦) البحر المحيط للزركشي ٢٧١/٣، فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٣١٠/١، شرح طلعة الشمس لابن حميد ١٣١/١، منهاج الوصول لأحمد المرتضى ٣٨٦/١.

(٧) البحر المحيط للزركشي ٢٧١/٣، شرح طلعة الشمس لابن حميد ١٢٩/١.

إذا خُصَّ؛ هل يبقى حُجَّةٌ أم لا؟ وهي من المسائل الخطيرة في الدين؛ فإن الخلاف فيها في ظاهر الأمر شنيع؛ لأن غالب الأدلة الشرعية، وعمدتها هي العمومات، فإذا عُدَّت من المسائل المختلف فيها؛ بناء على ما قالوه أيضاً من أن جميع العمومات أو غالبها مخصصٌ؛ صار معظم الشريعة مختلفاً فيها: هل هو حجة أم لا؟^(١).

وكلام الشاطبي يُعزِّز ما تدل عليه القاعدة من أن العام بعد التخصيص بمعين حجة فيما بقي من أفراد، على أنه يمكن توجيه قول المخالفين - القائلين بعدم حجية العام بعد التخصيص - بأن العام بعد التخصيص تَضَعُفُ حجتيه على بقية الأفراد؛ فلا يكون بالقوة التي كان عليها قبل التخصيص، وليس المراد سلب الحجية بالكلية.

أدلة القاعدة :

- ١ - أنه قد تكرر وشاع بين الصحابة رضي الله عنهم الاستدلال بالعمومات ومنها:
- احتجاج فاطمة رضي الله عنها على أبي بكر رضي الله عنه في إثباتها لميراثها بقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، وهو عامٌ قد خُصَّ بالكافر والقاتل^(٢)، وذلك في حديث: «ليس لقاتل ميراث»^(٣)، وحديث: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم»^(٤)، ولم يُنكر أبو بكر، ولا أحد من الصحابة رضي الله عنهم.

(١) الموافقات للشاطبي ٤/٤٦ ط: دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ بتحقيق: مشهور آل سلمان.

(٢) شرح مختصر الروضة للطوفي ٢/٢٠٠ وما بعدها، فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ١/٣١٠.

(٣) رواه مالك ٢/٨٦٧، (١٠)، وأحمد ١/٤٢٣-٤٢٥ (٣٤٧) (٣٤٨)، والنسائي في الكبرى ٦/١٢٠-١٢١ (٦٣٣٤)، وابن ماجه ٢/٨٨٤ (٢٦٤٦) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقال

البوصيري في المصباح ٢/٣٤٠ (٩٣٤-٢٦٤٦): هذا إسناد حسن.

(٤) رواه البخاري ٥/١٤٧ (٤٢٨٣)، ٨/١٥٦ (٦٧٦٤)، ومسلم ٣/١٢٣٣ (١٦١٤) من حديث

أسامة بن زيد رضي الله عنه.

احتجاجها بالعموم الذي قد تخصص^(١).

- احتجاج عليٍّ وعثمان، رضي الله عنهما، على تحريم الجمع بين الأختين في ملك اليمين بعموم قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣]^(٢) مع أن الآية مخصوصة؛ إذ ليس كل جمع بين الأختين محرماً، وإنما يحرم الجمع بينهما في الوطء، والنكاح دون الملك^(٣).

فهذه العمومات وأمثالها أكثرها مخصوص، ولم ينكر أحد من الصحابة الاحتجاج بها؛ فكان إجماعاً منهم على أن العام بعد التخصيص حجة^(٤).

٢- استصحاب حجية العام قبل التخصيص، وتقديره: أن الأصوليين اتفقوا على حجية العام قبل التخصيص، والأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يقوم الدليل الناقل عن ذلك الحال وعليه؛ يبقى العام بعد التخصيص على حجيته التي كان عليها قبله^(٥).

٣- اللفظ العام كان قبل تخصيصه حجة في كل واحد من الأفراد التي يتناولها، وإخراج بعض الأفراد بمخصص لا يقتضي إهمال دلالة

(١) وإنما احتج أبو بكر رضي الله عنه في حرمانها بدليل آخر سمعه من رسول الله ﷺ وهو: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة» انظر: المصنف لابن الوزير ص ٥٧٥ - ٥٧٦.

(٢) رواه مالك في الموطأ ٥٣٨/٢ (٣٤)، وعبد الرزاق في مصنفه ١٨٩/٧ (١٢٧٢٨)، والدارقطني ٤٣٦/٤ (٣٧٢٥)، البيهقي في الكبرى ٢٦٥/٧ (١٣٩٣٠).

(٣) أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله للدكتور عياض بن نامي السلمي ص ٣١٩ ط: دار التدمرية، الثانية ١٤٢٧هـ.

(٤) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ١٠٩/٢، شرح مختصر الروضة للطوفي ٥٢٦/٢، إجابة السائل للصنعاني ص ٣٥٧.

(٥) شرح مختصر الروضة للطوفي ٥٢٦/٢ وما بعدها.

اللفظ على ما بقي؛ لأن المقتضي للعمل بالعام فيما بقي من الأفراد بعد التخصيص موجود، وهو دلالة اللفظ على الأفراد المتبقية، والمانع مفقود، فوجد المقتضي، وعُدَّ المانع؛ فوجب ثبوت الحكم، وهو حجية العام فيما تبقى من الأفراد بعد التخصيص^(١).

تطبيقات القاعدة :

١ - احتجاج العلماء على جلد الزانين بعموم قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] مع أن هذا الحكم مخصوص بالمكرهة، والمجنون، والجاهل بتحريم الزنى^(٢)، لكنه حجة فيما عدا ذلك من الزناة؛ إذ العام بعد التخصيص بمعين حجة فيما بقي من الأفراد.

٢ - احتج بعض العلماء على وجوب إخراج العشر في كل ما عدا الخضروات بعموم قوله ﷺ: «فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر، وما سقي بالنضح نصف العشر»^(٣)، وهو عام مخصوص بقوله ﷺ: «ليس في الخضروات صدقة»^(٤)، فيبقى حجة فيما تبقى من أفراد بعد التخصيص^(٥).

(١) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٣٦.

(٢) شرح مختصر الروضة للطوفي ٢/٢٠٠ وما بعدها.

(٣) رواه البخاري ١٢٦/٢ (١٤٨٣)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٤) رواه الترمذي في سننه ٣٠/٣ (٦٣٨) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه كتب إلى النبي ﷺ

يسأله عن الخضروات وهي يقول فقال: «ليس فيها شيء» وقال الترمذي: إسناده هذا الحديث ليس

بصحيح، وليس يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء ورواه البزار في مسنده ١٥٦/٢ (٩٤٠)

والطبراني في الأوسط ١٠٠/٦ (٥٩٢١) باللفظ المذكور من حديث طلحة بن عبيد الله، ورواه عبد

الرزاق في مصنفه ١١٨/٤ (٧١٨٥) عن موسى بن طلحة مرسلًا.

(٥) شرح مختصر الروضة للطوفي ٢/٥٢٤.

٣- قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾ [المائدة: ٣] عامٌ مخصوص بقوله ﷺ: «أحلت لنا ميتتان ودمان: السمك والجراد، والكبد والطحال»^(١)، فيبقى العموم في الآية حجة في تحريم ما عدا ذلك من الميتات والدماء^(٢).

٤- قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] عامٌ في نجاسة الميتة بجميع أجزائها وقد خُصَّ بقوله ﷺ: «أيما إهاب دبغ فقد طهر»^(٣)، فيبقى العموم في الآية حجة في نجاسة ما عدا الجلد من الميتة^(٤).

٥- النصوص العامة التي أمرت بإخراج الزكاة، كقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] مخصوصة ببعض الأفراد التي لا تجب فيها الزكاة، كما في قوله ﷺ: «ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه»^(٥)، ومع ذلك فإن هذه النصوص العامة تظل حجة في بقية الأفراد التي لم يتناولها التخصيص.

عبد الله هاشم

* * *

(١) سبق تخريجه.

(٢) شرح مختصر الروضة للطوفي ٥٢٥/٢.

(٣) رواه بهذا اللفظ أحمد ٣/٣٨٢ (١٨٩٥)، والترمذي ٤/٢٢١ (١٧٢٨)، والنسائي ٧/١٧٣ (٤٢٤١)،

وابن ماجه ٢/١١٩٣ (٣٦٠٩)، ورواه مسلم ١/٢٧٧ (٣٦٦) بلفظ: «إذا دبغ الإهاب فقد طهر»،

كلهم من حديث عبد الله بن عباس وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٤) شرح مختصر الروضة للطوفي ٥٢٥/٢.

(٥) رواه البخاري ٢/١٢٠ - ١٢١ (١٤٦٣)، ومسلم ٢/٦٧٥ - ٦٧٦ (٩٨٢) من حديث أبي هريرة رضي

الله عنه.

رقم القاعدة: ٢٠٣٧

نص القاعدة: المَدْحُ وَالذَّمُّ لَا يُخْرِجَانِ الصَّيْغَةَ عَنْ عُمُومِهَا^(١).

صيغ أخرى للقاعدة:

- ١ - العام المتضمن معنى المدح أو الذم للعموم^(٢).
- ٢ - إذا تضمن العام مدحاً أو ذمّاً لم يمنع عمومته^(٣).
- ٣ - الكلام العام الخارج على طريقة المدح أو الذم عام^(٤).

(١) انظر: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي ص ٤٣٠ دار الكتب العلمية، ومثلها: "المدح أو الذم لا يخرج الصيغة عن كونها عامة" نهاية السؤل للإسنوي ٤١١/٢ دار الفكر.

(٢) منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ١١٨ دار الكتب العلمية، ومثلها: «العام المتضمن للمدح أو الذم للعموم» البديع لابن الساعاتي ص ٢١٢ دار الكتب العلمية، و«العام بمعنى المدح والذم عام» مختصر المنتهى لابن الحاجب ومعه شرح العضد ص ٢٠٧ دار الكتب العلمية، و«العام إذا تضمن مدحاً أو ذمّاً لا يمنع عمومته» أصول الفقه لابن مفلح ٨٧٩/٢ العيكان، و«العام إذا تضمن معنى المدح أو الذم فهو عام» تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشي ٦٨٤/٢ قرطبة.

(٣) التحبير شرح التحرير في أصول الفقه للمرداوي ٢٥٠٢/٥ مكتبة الرشد، ومثلها: «تضمن كلام عام مدحاً أو ذمّاً لا يمنع عمومته» شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢٥٤/٣ ط جامعة أم القرى، و«إذا ورد لفظ العموم يقصد المتكلم به المدح أو الذم لم يمنع من استعمال عمومته» التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب الكلوزاني ١٦٠/٢ المكتبة المكية، وفي معناها: «إذا ورد العموم في سياق المدح والذم لا يوجب تخصيص العام» العقد المنظوم في الخصوص والعموم للقرافي ص ٧٤٧ دار الكتب العلمية.

(٤) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٤٥٣ دار ابن كثير، وفي معناها: «الخارج على جهة المدح أو الذم عام» البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ص ١٩٥، ١٩٦ ط الكويت، و«اللفظ العام إذا قصد به =

٤- قصد المتكلم بخطابه إلى الذم و المدح لا يمنع من كونه عاماً^(١).

قواعد ذات علاقة :

- ١- المدح والذم يخرجان الصيغة عن عمومها^(٢). (مخالفة).
- ٢- الاستثناء معيار العموم^(٣). (اللزوم).
- ٣- للعموم صيغ مخصوصة موضوعة له خاصة به^(٤). (مكملة).
- ٤- ألفاظ العموم ظاهرة في الاستغراق^(٥). (مكملة).
- ٥- اللفظ إذا ورد لمعنى لا يحتج به في غيره^(٦). (مكملة).

= المخاطب الذم أو المدح، فلا يمنع ذلك من قصد العموم معه» انظر: الإحكام للآمدي ٣٤٢/٢، ٣٤٣ دار الصميعي، و«يصح الاحتجاج بعموم اللفظ وإن اقترن بذكر المدح أو الذم» التبصرة للشيرازي ص ١٠٩ دار الكتب العلمية، و«اللفظ العام إذا قصد به المتكلم المدح أو الذم لا يوجب ذلك تخصيصه» نهاية الوصول في دراية الأصول للهندي ١٧٦١/٥ مكتبة الباز، ومثلها: «قصد المتكلم بخطابه إلى المدح أو إلى الذم لا يوجب تخصيص العام» المحصول في علم أصول الفقه للفخر الرازي ١٣٥/٣ مؤسسة الرسالة، و«ذكر العام في معرض المدح أو الذم لا يخصص» تنقيح الفصول للقرافي مع شرحه ص ٢٢١ مكتبة الكليات الأزهرية.

(١) المعتمد لأبي الحسين البصري ٢٧٩/١ دار الكتب العلمية.
(٢) انظر: التمهيد للإسنوي ص ٤٣٠، وفي معناها: «الكلام العام الخارج على طريقة المدح أو الذم لا يقتضي العموم» إرشاد الفحول للشوكاني ص ٤٥٣، و«الخارج على جهة المدح أو الذم لا يقتضي العموم» البحر المحيط للزركشي ١٩٥/٣.

(٣) نهاية السؤل للإسنوي ٢٨٥/١، و٣٠٧، وسلاسل الذهب للزركشي ص ٢٢٤، التعبير شرح التحرير للمرداوي ٢٣١٨/٥، شرح الكوكب المنير ١٠٤/٣، ١٣٤، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٤) انظر: نهاية الوصول لصفي الدين الهندي ١٢٦٣/٤ مكتبة الباز، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «ألفاظ العموم تقتضي العموم بالوضع».

(٥) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٤٣٧/٣ ط الكويت، وقد تم بيانها ضمن القواعد الأصولية.

(٦) الذخيرة للقرافي ٤٦/١١ دار الغرب الإسلامي، الفروق للقرافي ١٨٥/٤ دار الكتب العلمية، تهذيب الفروق لمحمد المكي المالكي ١٨٧/٤ دار الكتب العلمية، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

شرح القاعدة :

مقتضى القاعدة^(١) : أن لفظ العموم قد يقترب به ما يفيد المدح أو الذم، وإذا اقترن به المدح أو الذم لا يخرج هذا عن العموم، ولا تنافي بين قصد العموم بأصل الخطاب، وبين الذم أو المدح المقترن به.

ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤]، فاقتران الخطاب هنا بما يشعر بالذم لا يخرج عن كونه عامًا، ولا يمنع من التعلق بهذه الآية في كل أنواع الذهب والفضة، التي تقصد للكنز؛ إذ لا صارف عن العموم.

ونسب الزركشي، وابن بدران القول بالقاعدة للجمهور^(٢)، كما حكي عن الأئمة الأربعة^(٣).

وخالف في موضوع القاعدة آخرون؛ فذهبوا إلى أنه إذا اقترن باللفظ العام

(١) انظر في القاعدة: المعتمد ٢٧٩/١، التبصرة للشيرازي ص ١٠٩، شرح اللمع للشيرازي ٣٢٤/١، قواطع الأدلة لابن السمعاني ٢٠٩/١، التمهيد لأبي الخطاب الكلوزاني ١٦٠/٢، المحصول للرازي ١٣٥/٣، الإحكام للآمدي ٣٤٢/٢، ٣٤٣، منتهى السؤل للآمدي ص ١٣٦، منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ١١٨، مختصر المنتهى مع شرح العضد ص ٢٠٧، ٢٠٨، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٢٢١، ٢٢٢، العقد المنظوم للقرافي ص ٧٤٧، البديع لابن الساعاتي ص ٢١٢، نهاية الوصول للهندي ١٧٦١/٥، أصول الفقه لابن مفلح ٨٧٩/٢، التمهيد للإسنوي ص ٤٣٠، نهاية السؤل للإسنوي ٤١١/٢، البحر المحيط للزركشي ص ١٩٥، ١٩٦، شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني ٤٢٣/١، التحبير للمرداوي ٢٥٠٢/٥، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ٢٨٣/١، شرح الكوكب المنير ٢٥٤/٣، فواتح الرحموت للأصاري ٢٧٦/١، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٤٥٣، إجابة السائل للصنعاني ص ٣٥٤، المدخل لابن بدران ص ٢٤٥، فصول الأصول لخلفان السيابي ص ١٥٠.

(٢) انظر: البحر المحيط للزركشي ١٩٦/٣، المدخل لابن بدران ص ٢٤٥، ونسبه للأكثرين: الآمدي في الإحكام ٣٤٣/٢، منتهى السؤل ص ١٣٦، وابن الحاجب في المختصر الكبير ص ١١٨.

(٣) انظر: أصول الفقه لابن مفلح ٨٧٩/٢، شرح الكوكب ٢٥٤/٣، وممن اختاره: الشيرازي، والإمام الرازي، والآمدي، وابن الحاجب، والقرافي، والهندي، والمرداوي، وابن النجار.

مدح أو ذم فإنه يخرج عن العموم؛ لأنه صار مجملاً، فالمدح والذم يخرجان الصيغة العامة عن عمومها، وعليه فلم يتمسكوا بالآية السابقة في وجوب الزكاة في المحلي المكنوز؛ لأن اللفظ لم يقع مقصوداً له، وإنما القصد الأول للآية هو الوعيد لتارك الزكاة، فلا يحتج به في غيره.

وعلى هذا: بعض الحنفية كالكرخي^(١)، وبعض المالكية، وبعض الشافعية، ونقل عن الشافعي على ما في «الإحكام» وغيره^(٢).

ومما احتج به هؤلاء: أن العموم لم يقع مقصوداً في الكلام، وإنما سيق الكلام لقصد الذم والمدح مبالغة في الحث على الفعل أو الزجر عنه، والكلام إذا سيق لمعنى لا يستدل به في غير ذلك المعنى^(٣).

وأجيب: بأن التعميم أبلغ في المدح والذم، فيدل السَّوقُ لهما على إرادته لا على عدم إرادته، ولو سلَّمنا ذلك، لكن لا منافاة بين السوق للمبالغة وبين التعميم، حتى يدل ثبوت أحدهما على نفي الآخر^(٤).

وفي موضوع القاعدة قول ثالث^(٥): وهو أنه للعموم، إلا أن يعارضه عام آخر لا يقصد به المدح أو الذم، فإنه يترجح الذي لم يُسَقَ للمدح والذم على

(١) عبيد الله بن الحسين بن دلال، أبو الحسن، البغدادي الكرخي، نسبة إلى كرخ جدان، مفتي العراق، وشيخ الحنفية، ولد سنة ٢٦٠هـ، كان له اختيارات في الأصول تخالف أصول أبي حنيفة، من مصنفاته: المختصر في الفقه، شرح الجامع الصغير، وغير ذلك، توفي سنة ٣٤٠هـ انظر: الجواهر المضئنة في طبقات الحنفية ١/٣٣٧، سير أعلام النبلاء، ٢٩/٤٢٢.

(٢) انظر: الإحكام للآمدي ٢/٣٤٣، انتهى السؤل للآمدي ص ١٣٦، انتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ١١٨، مختصر المنتهى لابن الحاجب ومعه شرح العضد ص ٢٠٧، العقد المنظوم للقرافي ص ٧٤٧، البديع لابن الساعاتي ص ٢١٢، أصول الفقه لابن مفلح ٢/٨٧٩.

(٣) انظر: مراجع الهامش السابق نفس الصفحات.

(٤) انظر: البديع لابن الساعاتي ص ٢١٢، أصول الفقه لابن مفلح ٢/٨٧٩، شرح العضد على المختصر ص ٢٠٨.

(٥) انظره في: شرح المحلي على جمع الجوامع ١/٤٢٣، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٣/٢٥٥.

الذي سيق لذلك، ويقصر ما سيق للمدح أو الذم عليهما؛ جمعاً بينهما^(١)، نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ ۖ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٥، ٦]، فإنه وقد سيق للمدح يعم بظاهره الأختين بملك اليمين جمعاً، وعارضه في ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣] فإنه وإن لم يسق للمدح شامل لجمعهما بملك اليمين؛ فحمل الأول على غير ذلك، بأن لم يرد تناوله له أو أريد، ورجح الثاني عليه بأنه محرم.

قال الزركشي: «واعلم أن المسألة ليست مخصوصة بما سيق للمدح أو الذم، بل هي عامة في كل ما سيق لغرض» اهـ^(٢).

وهذه القاعدة فرد من أفراد مسألة أصولية أخرى، وهي: دخول الصور غير المقصودة في العموم، والتي اختلف فيها على قولين، أحدهما: أن الصور غير المقصودة لا تدخل في العموم، ويجب وقف العموم على ما قصد به، وأن لا يتعداه إلى غيره إلا بدليل، وإن كانت الصيغة تقتضيه. وثانيهما: على منع الوقف فيه، ووجوب إجرائه على موجب لغة^(٣).

كما أن قاعدتنا هذه لها وجه علاقة بالقاعدة الأصولية: «اللفظ إذا ورد لمعنى لا يحتج به في غيره»^(٤)؛ ولذلك استدل المخالفون لقاعدتنا بأن العموم لم يقع مقصوداً في الكلام، وإنما سيق الكلام لقصد الذم والمدح؛ مبالغة في

(١) انظر: البحر المحيط للزركشي ١٩٧/٣، وفيه: «لكن حكى أبو عبد الله السهيلي من أصحابنا وجهاً أنه يوقف هذان العامين إلى أن يتبين الحال كالمعارضين، وهو القياس» اهـ.

(٢) البحر المحيط للزركشي ١٩٨/٣، انظر المعنى في: رفع الحاجب لابن السبكي ٢٢٦/٣، عالم الكتب، التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ٢٨٣/١.

(٣) انظر: البحر المحيط للزركشي ٥٨/٣، ٥٩.

(٤) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

الحث على الفعل أو الزجر عنه ، والكلام إذا سيق لمعنى لا يستدل به في غير ذلك المعنى^(١).

أدلة القاعدة :

يدل لهذه القاعدة مجموعة من الأدلة العقلية، منها:

١- أن قصد الذم أو المدح وإن كان مطلوباً للمتكلم، فلا يمنع ذلك من قصد العموم معه؛ إذ لا منافاة بين الأمرين.

كما أنه قد أتى بالصيغة الدالة على العموم، فكان الجمع بين المقصودين أولى من العمل بأحدهما وتعطيل الآخر^(٢).

وبعبارة أخرى: أن الموجب للعموم وهو الصيغة موجود، والجمع بين جميع الأنواع فيه ممكن يوجب التعميم^(٣).

٢- أن صيغة العموم قد وجدت متجردة عن دلالة التخصيص، فأشبهه إذا تجردت عن ذكر المدح أو الذم^(٤).

٣- أن اقتران المدح بالعموم يؤكد حكم الإباحة، واقتران الذم به يؤكد حكم التحريم، فهو بجواز الاحتجاج به أولى^(٥).

٤- أنه لو كان اقتران ذكر المدح بالعموم يمنع من حمل صيغ العموم على العموم، لكان اقتران ذكر العقاب به يمنع من عمومه، وهذا يؤدي إلى

(١) انظر: الإحكام للآمدي ٣/٣٤٣، انتهى السؤل للآمدي ص ١٣٦، انتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ١١٨، العقد المنظوم للقرافي ص ٧٤٧، البديع لابن الساعاتي ص ٢١٢، أصول الفقه لابن مفلح ٢/٨٧٩، شرح العضد على المختصر ص ٢٠٧.

(٢) انظر: الإحكام للآمدي ٢/٣٤٣، انتهى السؤل للآمدي ص ١٣٦، انتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ١١٨، البديع لابن الساعاتي ص ٢١٢.

(٣) انظر: العقد المنظوم للقرافي ص ٧٤٧.

(٤) انظر: التبصرة للشيرازي ص ١١٠، شرح اللمع للشيرازي ١/٣٢٥.

(٥) انظر: التبصرة للشيرازي ص ١١٠.

إبطال التعلق بآية السرقة والربا وغيرهما من العمومات؛ لاقتران العموم فيها بالعقاب، ولم يقل بذلك أحد^(١).

تطبيقات القاعدة :

- ١- قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤]، فهذه الآية قد وردت في ذم مانعي الزكاة، فيجوز الاستدلال بها في وجوب الزكاة عموماً في سائر أصنافها، وعلى ذلك فيستدل بها في زكاة الحلي وغيرها؛ لأن لفظ العموم هنا وإن اقترن بالذم، إلا أنه يحمل على العموم في الحكم، ولا منافاة بينهما، والمخالف على أنه لا يقتضي العموم، وبالتالي فلا يتمسك به في زكاة الحلي؛ لأن اللفظ لم يقع مقصوداً للعموم، وإنما وقع هنا قرينة الذم، وهذه القرينة أخرجته عن العموم^(٢).
- ٢- قال تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ (١٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ [الانفطار: ١٣ - ١٤] فالمراد به مدح أقوام وذم آخرين، ويحتج به في عموم أنواع البر والفجور، وكل بر وفاجر، ولا ينتفي العموم لمجرد اقترانه بالمدح أو الذم^(٣).
- ٣- قال تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَلِأَنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [المؤمنون: ٦]، وقد حمل فريق هذه الآية على العموم، مع أن

(١) انظر: التبصرة للشرازي ص ١١٠، شرح للمع ٣٢٥/١.

(٢) انظر: شرح للمع ٣٢٤/١، المحصول للرازي ١٣٥/٣، الإحكام للآمدي ٣٤٣/٢، نهاية السؤل للإسنوي ٤١١/٢، الوصول إلى قواعد الأصول للتمرتاشي ص ٢٤٦ دار الكتب العلمية، أضواء البيان للشنقيطي ٣١١/٥ دار الفكر.

(٣) انظر: الإحكام للآمدي ٣٤٣/٢، نهاية السؤل للإسنوي ٤١١/٢، البحر المحيط ١٩٥/٣، أضواء البيان للشنقيطي ٣١١/٥.

القصد كان هو المدح لمن حفظ فرجه عن الحرام؛ لأن اللفظ إذا ورد عاماً فإنه يحمل على عمومه، ولا يخص إلا بما يعارضه وينافيه، فأما الذي يماثله ولا ينافيه فلا يخصص.

ولذلك فقد روي عن عثمان -رضي الله عنه- أنه قال في الأختين المملوكتين: أحلتها آية وحرمتها آية^(١)، وعنى بآية التحليل هذه الآية، وحملها على عمومها^(٢).

٤- ذكر ابن السبكي - في الأشباه والنظائر - أن قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٥٤] مثال لما ذهب إليه الجمهور من أن العام بمعنى المدح عام؛ لأن هذه الآية مسوقة لبيان هذا العموم، والمستفاد بدوره من الجمع المنكر (ملكاً)، لكن هذا العموم الموجود في الآية لم يبطل بمجرد سوقها في معرض المدح، ولم يتطرق إليه التخصيص بحال^(٣).

٥- قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٢١]، وهذه الآية بمقتضى قاعدتنا تفيد العموم في كل ظالم، وإن كان الكلام مسوقاً لزم من افتري الكذب على الله، أو كذب بآياته، إلا أنه يفيد العموم في المذكور وغيره من أنواع الظلم^(٤).

٦- قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وهذه الآية بمقتضى قاعدتنا تعم وتشمل كل

(١) رواه مالك في الموطأ ٥٣٨/٢ (٣٤)، عبد الرزاق في مصنفه ١٨٩/٧ (١٢٧٢٨)، الدارقطني

٤٣٦/٤ (٣٧٢٥)، البيهقي في الكبرى ٢٦٥/٧ (١٣٩٣٠).

(٢) انظر: قواطع الأدلة لابن السمعاني ٢٠٩/١.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر لابن السبكي ٣٩٦/٢ دار الكتب العلمية.

(٤) انظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٢٢١.

محسن، مجاهدًا كان أو غير مجاهد، ولا تختص بالمجاهدين فقط؛
لأن العموم فيها وإن اقترن به ما يفيد المدح إلا أنه لا يخرج بهذا عن
العموم^(١).

د . أسعد الكفراوي

* * *

(١) انظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٢٢١ .

رقم القاعدة: ٢٠٣٨

نص القاعدة: ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاختيال ينزل منزلة العموم في المقال^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - ترك الاستفصال في قضايا الأحوال، مع قيام الاحتمال، ينزل منزلة عموم المقال^(٢).
- ٢ - حكايات الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال وأضرب الشرع عن الاستفصال، فمطلق كلامه لعموم المقال^(٣).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - الاحتمال في وقائع الأحوال يُسقط الاستدلال^(٤). (مكملة).

(١) البحر المحيط للزركشي ٢٠١/٤، ط/دار الكتب، نفائس الأصول للقرافي ١٩٠٢/٤، ط/مكتبة نزار مصطفى الباز.

(٢) وهو اختيار أبي حنيفة، وأحد قولي الشافعي انظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد ١٥٧/١، ط/مطبعة السنة المحمدية.

(٣) المنحول لأبي حامد الغزالي ص ١٥٠.

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٦٣، ط/دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣هـ، الطبعة الأولى، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

- ٢- الاحتمال الناشئ عن دليل يبطل الاستدلال^(١). (قيد).
- ٣- اللفظ منزل منزلة العموم في جميع محامل الواقعة^(٢). (أصل).

شرح القاعدة :

(الاستفصال): هو طلب التفصيل^(٣)، وترك الاستفصال يعني: ترك النبي ﷺ^(٤) الاستفسار أو طلب البيان من السائل عن تفاصيل وأحوال ما جاء يسأل عنه، أو تركه أحوال المسألة التي حكم فيها^(٥).

(حكايات الأحوال): تعني وقائع أحوال الأشخاص القولية لا الفعلية، والتي تتطلب من الشارع حكماً قولياً فيما نزل بهم أو بغيرهم من نوازل وأحداث جاءوا يسألون عن حكمها^(٦).

(مع قيام الاحتمال): أي مع وجوده^(٧).

(ينزل منزلة العموم): فيه إشارة إلى أنه ليس من العام المصطلح عليه؛ لأن العام من عوارض الألفاظ، وترك الاستفصال ليس لفظاً^(٨).

(١) الحجة للشيباني ٥١/٣، ط/عالم الكتب، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٢) البحر المحيط ٢٠٢/٤.

(٣) انظر: نثر الورود على مراقبي السعود للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ٢٥٧/١.

(٤) ويصح أن يقال في ترك الاستفصال: ترك راوي الحديث تفصيل الواقعة، وعدم ذكره القيد الذي جاءت الواقعة في سياقه قال في "تيسير التحرير" مفسراً معنى ترك الاستفصال: «أن الراوي لما ترك التفصيل، ولم يقيد الجواب ببعض الأحوال مع احتمال كونه مقيداً به، وحكى الواقعة من غير تفصيل علم أنه فهم العموم من الشارع، وإلا لكان يجب عليه التفصيل» انظر: تيسير التحرير لأمير باد شاه ٢٦٤/١، ط/دار الفكر.

(٥) انظر: نثر الورود ٢٥٧/١.

(٦) انظر: حاشية العطار على شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع ٢٥/٢.

(٧) انظر: حاشية العطار ٢٥/٢.

(٨) انظر: حاشية العطار ٢٥/٢.

(المقال): أي القول^(١).

والمعنى الإجمالي فيها: أن النبي ﷺ إذا سئل عن حكم في مسألة تحتمل أكثر من وجه، فأجاب ﷺ عنها دون أن يستفصل السائل عن الحالة التي كانت عليها المسألة أو الواقعة؛ فإن ذلك يكون دليلاً على عموم الحكم فيها لجميع الأوجه والحالات التي يمكن أن تجيء الواقعة عليها^(٢). مثل الأصوليون لهذه القاعدة بقصة غيلان بن سلمة الثقفي، رضي الله عنه، حين جاء يسأل النبي، عليه السلام، وقد أسلم وتحتة عشر نسوة ماذا يفعل بهن، فقال له النبي، عليه السلام: «أمسك أربعاً، وفارق سائرهن»^(٣)، فيكون الحكم الصادر عن النبي، عليه الصلاة والسلام، لغيلان هو أن يمسك أربعاً منهن على التخيير، ويطلق الباقي^(٤)، ولما لم يسأله النبي عن كيفية زواجه منهن هل كان على الترتيب أم أنه تزوجهن معاً في عقد واحد؟ كان حكمه عليه الصلاة والسلام شاملاً للحالين معاً^(٥)، فكان في هذا الجواب معنيان: ترك التفصيل، وتقرير العموم^(٦)، قال البغوي: «وظاهر الحديث يدل على أنه لا فرق بين أن يكون نكحهن معاً، أو متفرقات، وأنه إن نكحهن متفرقات يجوز له إمساك الأواخر»^(٧).

(١) انظر: حاشية العطار ٢٥/٢.

(٢) انظر: أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه تركه للأستاذ الدكتور عياض بن نامي السلمي ٢٨١/١.

(٣) رواه أحمد ٢٢١/٨ (٤٦٠٩) وفي مواضع، والترمذي ٤٣٥/٣ (١١٢٨)، وابن ماجه ٦٢٨/١.

(٤) من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

(٥) وكذلك يقال في قيس بن الحارث الأسدي الذي قال: أسلمت وعندي ثمان نسوة فذكرت ذلك

لرسول الله ﷺ فقال: «اختر منهن أربعاً» أخرجه الدراقطني ٢٧١/٣، وأبو داود في كتاب الطلاق

رقم ٢٢٤١، وابن ماجه في كتاب النكاح رقم ١٩٥٢.

(٥) انظر: البحر المحيط ٢٠٣/٤ ط/دار الكتيبي، نثر الورد ٢٥٨/١.

(٦) انظر: حاشية العطار ٢١/٢ - ٢٢.

(٧) انظر: شرح السنة للبغوي ٩١/٩، ط/المكتب الإسلامي، نثر الورد ٢٥٨/١، ط/دار المنارة

للنشر والتوزيع.

وقال السمعاني في قواطع الأدلة: وجه الدليل واضح من خبر غيلان بن سلمة في الأحوال كلها، فإن النبي ﷺ قال له: (أمسك أربعاً) فأجملهن، ولم يخصص في الإمساك أوائل عن أواخر أو أواخر عن أوائل، وفوض الأمر إلى اختيار من أسلم^(١).

هذا مع احتمال أنه عليه الصلاة والسلام كان يعلم حال زواج غيلان لنسائه؛ هل كان مرتباً أو أنه تزوجهن معاً، لكنه احتمال لا يؤثر؛ لأنه احتمال ضعيف مرجوح^(٢)، والمرجوح وَهْمٌ لا عبرة به؛ إذ الأصل عدم معرفته عليه الصلاة والسلام بحال غيلان أو غيره^(٣)، ولهذا قال الزركشي معلقاً على قول الشافعي في الأم في مناظرة له: «قلَّ شيءٌ إلا ويطرقه الاحتمال، ولكن الكلام على ظاهره حتى تقوم دلالة على أنه غير مراد»، قال الزركشي: فأبان بذلك (يعني الشافعي) أنه لا نظر إلى احتمال يخالف ظاهره الكلام، وإذا ثبت أن ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم، فالعموم يتمسك به من غير نظر إلى احتمال التخصيص وإمكان إرادته كسائر صيغ العموم^(٤).

وإذا كان الاحتمال المرجوح لا يؤثر، فإن التأثير يبقى للاحتمال المساوي والراجح.

وبيان ذلك أن الاحتمال إن كان في محل مدلول اللفظ من كلام الشارع دون دليله، فإنه لا يقدر ويكون قائماً مقام العموم في المقال، ويحسن به الاستدلال كما في حديث غيلان، وأما إن كان في محل دليله، فإنه يقدر^(٥)

(١) انظر: أصول الفقه على منهج أهل السنة لذكري غلام قادر الباكستاني ص ٩٥.

(٢) انظر: تقسيم الاحتمالات وأثر كل قسم منها في قاعدة: "الاحتمال الناشئ عن دليل يبطل الاستدلال"، في قسم القواعد الأصولية.

(٣) انظر البحر المحيط ٢٠٧/٤، التحبير شرح التحرير للمرداوي ٢٣٨٧/٥.

(٤) انظر: البحر المحيط للزركشي ٢٠٧/٤.

(٥) انظر: الفروق مع هوامشه للقرافي ١٥٤/٢ دار الكتب العلمية، حواشي شرح الكوكب المنير لابن النجار ١٧٤/٣ تحقيق: محمد الزحيلي ود نزيه حماد.

فيسقط الحكم والاستدلال معا، كقوله ﷺ في المحرم: «لا تمسوه طيباً؛ فإنه يبعث يوم القيامة مليئاً»^(١)، فهذا الحكم عند الحنفية والمالكية يختص بذلك المحرم لا يتعداه إلى غيره، ولا يستدل به في غير تلك الحادثة^(٢)؛ لأنه ترجح لهم بناء على الدليل عندهم أن هذا خاص بالسائل.

وهذا الفرق هو الذي وفق به القرافي بين هذه القاعدة وقاعدة: «الاحتمال في وقائع الأحوال يسقط الاستدلال» على ما سنبينه - إن شاء الله تعالى - عند ما نتعرض للقاعدة الأخيرة بعد هذه القاعدة.

وقاعدة «ترك الاستفصال» من قواعد العموم، وتجري في نوع خاص من الأدلة الشرعية وهو «السنة».

والمراد بالعموم هنا العموم البدلي لا الشمولي^(٣)، كما يفيد قوله عليه السلام في قصة غيلان المتقدمة: «أمسك عليك أربعاً» يريد: إن شئت من الأول، أو من الوسط، أو من الآخر، وليس المراد جميع الأربعات^(٤) كما في العموم الشمولي.

(١) استشهد به السمعاني في قواطع الأدلة ١٦٣/٤ فصل في أقسام طرق العلل الشرعية، وعبد العزيز البخاري في كشف الأسرار ٥٠٩/٣، البحر المحيط للزركشي ١٤٦/٣ في العموم المعنوي.
والحديث رواه البخاري ١٧/٣-١٨ (١٨٥١)، ومسلم ٨٦٦/٢ (١٢٠٦)/(٩٩) من حديث عبدالله ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) انظر: شرح الكوكب المنير.

(٣) الفرق بين العموم البدلي والعموم الشمولي: هو أن العموم البدلي من قبيل المطلق، والمطلق مع أنه عام إلا أن عمومه بدلي وليس عمومه عمومًا شموليًا، بمعنى أنه يصلح أي فرد من الأفراد لما أطلق فيه، فلو قال لك شخص مثلاً: أنفق ريالاً وعندك عشر ريالات ورَقِيَّة كل ريال مستقل بورقة؛ ورقة ريال، ورقة ريال، ورقة ريال فقول القائل: أنفق ريالاً فهذا يصلح، لأن كلمة "ريال" تتناول الأول والثاني والثالث والرابع لكن ما صفة تناولها؟ هل هو على سبيل الشمول أم على سبيل البدل؟ الجواب: على سبيل البدل، يعني أنفق ريالاً، يصح أن يكون الأول أو الثاني أو الثالث أو رقم عشرة، ولهذا كثير من أهل العلم يعبر عن المطلق بالعام، وذلك من جهة أن المطلق عمومه عموم بدلي، أما العام فعمومه شمولي انظر: شرح وركات إمام الحرمين لصالح عبد العزيز آل الشيخ ٩٣/١.

(٤) انظر: حاشية العطار ٢٢/٢.

وإذا ثبت أن ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم، فالعموم يتمسك به من غير نظر إلى احتمال التخصيص وإمكان إرادته كسائر صيغ العموم^(١).

وقد اشتهرت نسبة هذه القاعدة - بعبارتها المعنونة بها - إلى الإمام الشافعي، مع العلم أن الأصوليين ذكروها تحت عنوان (جواب السائل)^(٢).

وقد أخذ بهذه القاعدة جمهور الأصوليين من المالكية والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤)، والزيدية، والإباضية^(٥) وخالفهم فيها أبو حنيفة، فذهب إلى أن ترك الاستفصال في مثل هذه الحالة يجعل النص من قبيل المجمل الذي يُتوقف في المراد منه حتى يرد ما يبينه^(٦)؛ حيث اعتبر أبو حنيفة أن الأصل في الواقعة أنها خاصة لحالة ما، واحتمال علم الشارع بها يمنع تعميمها^(٧)، ولهذا قال في قصة غيلان المذكورة: إن كان العقد عليهن في وقت واحد فعليه أن يجدد عقد النكاح على أربع منهن أي أربع وقع عليهن اختياره، وأما إن كانت العقود مرتبة

(١) البحر المحيط للزركشي ٢٠٧/٤.

(٢) انظر: سلم الوصول للمطيعي ٣٦٨/٢، التحبير شرح التحرير ٢٣٨٥/٥، شرح الكوكب المنير لابن النجار ١٦٨/٣.

(٣) ونقل صاحب البحر المحيط عن إمام الحرمين تقييده للقاعدة فيما لو لم يعلم عليه الصلاة والسلام تفاصيل الواقعة، أما إذا علم تفاصيلها فإن العموم غير وارد إذا ترك عليه الصلاة والسلام استفصال السائل فيها انظر البحر المحيط ٢٠٢/٤.

(٤) انظر: نثر الورود ٢٥٨/١، البحر المحيط ٢٠٢/٤، التحبير شرح التحرير ٢٣٨٧/٥، ط/مكتبة الرشد، شرح الكوكب المنير ١٧١/٣، ط/مكتبة العيكان، شرح السنة للبغوي ٩١/٩.

(٥) انظر: إرشاد الفحول ٢٩٩/١ (محمد بن علي الشوكاني، ط/دار الفكر)، معجم القواعد الفقهية الإباضية ص ١٧٦ (محمود مصطفى عبود آل هرموش، ط/وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - سلطنة عمان).

(٦) انظر: المدخل إلى أصول الإمام الشافعي ص ٩٩ (مرتضى علي بن محمد الداغستاني، ط/المشرق للكتاب - سورية)، أصول الفقه لأبي النور زهير ٢٦٦/٢، تيسير التحرير ٢٦٤/١، البحر المحيط ٢٠٢/٤، الغيث الهامع لولي الدين أبي زرعة أحمد العراقي ٣٤٩/٢، شرح الجلال المحلي مع حاشية العطار ٢٥/٢.

(٧) انظر: البحر المحيط ٢٠٦/٤.

فعلية أن يمسك الأربع الأولَ ويفارق ما عداهن؛ لأن العقود الأولى صادفت محلاً قابلاً للعقد فكانت صحيحة، أما ما عداها فلم يصادف محلاً قابلاً للعقد فكان باطلاً^(١)، غير أنه قد نقل عن أكثر الحنفية القول بموافقة الجمهور من عموم ما ترك الشارع فيه الاستفصال من حكاية الحال التي طرقها الاحتمال^(٢)؛ مما يجعل القاعدة متفقاً عليها.

ونقل الزركشي أن هذه المسألة فيها أربعة مذاهب:

أحدها: وعليه نص الشافعي: أن اللفظ منزل منزلة العموم في جميع محامل الواقعة، وهو القول الجاري على القاعدة.
والثاني: أنه مجمل فيبقى على الوقف.

والثالث: أنه ليس من أقسام العموم، بل إنما يكفي الحكم فيه من حاله عليه السلام لا من دلالة الكلام، وهو قول إلكيا الهراسي.

والرابع: اختيار إمام الحرمين وابن القشيري: أنه يعم إذا لم يعلم عليه السلام تفاصيل الواقعة، أما إذا علم فلا يعم، وكأنه قيد المذهب الأول^(٣).

أدلة القاعدة:

يمكن أن يستدل لهذه القاعدة بما يلي:

١- الاستقراء: فقد كانت من عاداته ﷺ أن يستفصل ويستقصي بحيث لا يدع غاية في البيان، ولا إشكالا في الإيضاح، ففي قصة معز قوله ﷺ: «أبك

(١) انظر: نهاية السؤل للإسنوي ٣٦٧/٢، ٣٦٨، ٣٦٩، إحكام الأحكام للآمدي ٣٤٥/٢، أصول الفقه

للشيخ أبي النور زهير ٢٣٢/٢.

(٢) انظر: سلم الوصول ٣٦٨/٢-٣٦٩، تيسير التحرير ٢٦٤/١.

(٣) انظر: البحر المحيط ٢٠٣/٤.

جنون؟» قال: لا، قال: «فهل أحصنت؟» فقال: نعم^(١) وفي صحيح البخاري في نفس القصة: «لعلك قبلت أو غمزت؟» قال: لا، قال: «أنكثها؟» قال: نعم^(٢).

وفي رواية في السنن: «قال: أنكثها؟» قال: نعم، قال: «حتى غاب ذلك منك في ذلك منها؟» قال: نعم، قال: «كما يغيب المِرودُ في المكحلة والرشا في البثر؟» قال: نعم، قال: «فهل تدري ما الزنا؟» قال: نعم؛ أتيت منها حراماً ما يأتي الرجل من أهله حلالاً^(٣).

وفي صحيح مسلم من حديث علقمة بن وائل قال: إني لقاعد عند رسول الله ﷺ إذ جاءه رجل يقود آخر بنسعة، فقال: يا رسول الله، هذا قتل أخي، فقال رسول الله ﷺ: «أقتلته؟» فقال: إنه إن لم يعترف أقمت عليه البيعة، قال: نعم قتلت، قال: «كيف قتلت؟» قال: كنت أنا وهو نختبط من شجرة، فسبني وأغضبني، فضربته بالفأس على قرنه فقتلته، فقال له النبي ﷺ: «هل لك من شيء تؤديه عن نفسك؟» قال: ما لي إلا كسائي وفأسي، قال: فترى قومك يشترونك؟ قال: أنا أهونُ على قومي من ذلك، فرمى إليه بنسعته، وقال: «دونك صاحبك»^(٤).

فانظر كيف كان يستفصل ﷺ ليتوضح الحال ويحق الحق، فما كان ذلك منه عليه السلام خاصاً بأبواب الاحتياط من الحد والقصاص، بل عاماً في الأبواب كما في كثير من أحاديث الأحكام، فدلَّ ذلك على أن ترك الاستفصال

(١) رواه البخاري ١٦٥/٨ (٦٨١٥)، ومسلم ٣/١٣١٨ (١٦٩١)/ (١٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) صحيح البخاري ١٦٧/٨ (٦٨٢٤) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(٣) رواها أبو داود في سننه ١٨٤/٤ (٤٤٢٨)، والنسائي في الكبرى ٤١٥/٦ (٧١٢٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) صحيح مسلم ٣/١٣٠٧ - ١٣٠٨ (١٦٨٠)/ (٣٢).

إشارةً إلى التعميم، فكان منزلاً منزلة العموم، وإن لم يكن حقيقة العموم ما أنبأت عنه الصيغة^(١).

٢- ولأنه عليه الصلاة والسلام لما ترك الاستفصال عن كل ما من شأنه أن يتطلب بيانا عن أحوال الواقعات في أوقاتها، دلَّ ذلك على عموم الحكم فيها؛ لأنه «لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة»^(٢)، فلولا أن الحكم يعم في تلك الأحوال لما أطلق عليه السلام الكلام؛ لامتناع الإطلاق في موضع التفصيل المحتاج إليه^(٣).

٣- ولأن التمسك إنما يكون بلفظه عليه السلام، ولفظه مع ترك الاستفصال بمنزلة التنصيص على العموم، فلا يعدل عنه بمجرد الاحتمال^(٤).

تطبيقات القاعدة :

١- يجب التحقق والتثبت من حال المقر بالزنا قبل إقامة الحد عليه، لما روي عن ابن عباس أنه قال: لما أتى ماعز بن مالك النبي ﷺ قال له: «لعلك قبّلت أو غمزت أو نظرت؟» قال: لا يا رسول الله، قال: «أفنكّتها» لا يُكْنَى! قال: نعم، فعند ذلك أمر برجمه^(٥) فكان حكماً عاماً لكل زانٍ محصن.

وأما طلب التفصيل بين من يجهل حكم الزنا، ومن يعلمه، وبين من كان متتهكاً للحرم، ومن لم يكن كذلك فغير لازم؛ إذ لو كان لازماً لطلبه عليه الصلاة والسلام من ماعز، ولما تركه مع قيام

(١) انظر: الأشباه والنظائر لتاج الدين السبكي ١٣٩/٢ - ١٤٠.

(٢) المستصفى للغزالي ص ١٩٢.

(٣) انظر: حاشية العطار على جمع الجوامع ٢٥/٢، نثر الورود ٢٥٨/١.

(٤) انظر: البحر المحيط للزركشي ٢٠٧/٤.

(٥) سبق تخريجه.

الاحتمال؛ دلَّ على أن ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم في المقال^(١).

٢- ذهب الشافعي، رحمه الله، إلى جواز بيع العينة^(٢) مستدلاً بما روي عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة، رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خيبر، فجاءه بتمر جنّيب^(٣)، فقال رسول الله ﷺ: أكل تمر خيبر هكذا؟ فقال: لا والله يا رسول الله، إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال رسول الله ﷺ: «لا تفعل، بع الجمع»^(٤) بالدرهم، ثم ابتع بالدرهم جنّيباً^(٥)، فظاهر هذا الحديث يدل على أنه يصح للبائع أن يشتري من المشتري ما باعه له، ويعود له - أي للبائع - عين ماله؛ لأنه عليه الصلاة والسلام لما

(١) ذهب المالكية إلى أنه لا يلحق من اشتهر بانتهاك الحرم وقال أبو ثور: لا يلحق إلا من كان جاهلاً للحكم انظر: نيل الأوطار للشوكاني ١١٩/٧، ط/دار الحديث.

(٢) بيع العينة: هو أن يبيع سلعة بشئ معلوم إلى أجل ثم يشتريها من المشتري بأقل ليبقى الكثير في ذمته، وسميت عينة لحصول العين أي النقد فيها، ولأنه يعود إلى البائع عين ماله انظر سبل السلام للصنعاني ٥٨/٢، ط/دار الحديث.

وإلى جواز بيع العينة ذهب الشافعي، وذهب مالك وأحمد وبعض الشافعية إلى تحريمه؛ لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم» رواه أبو داود من رواية نافع عنه، وفي إسناده مقال، ولأحمد نحوه من رواية عطاء، ورجاله ثقات وصححه ابن القطان قالوا: ولما فيه من تفويت مقصد الشارع من المنع عن الربا، وسد الذرائع مقصود، قال القرطبي: لأن بعض صور هذا البيع تؤدي إلى بيع التمر بالتمر متفاضلاً ويكون الثمن لغواً.

ويؤيد ما ذهب إليه الشافعي بأنه قد قام الإجماع على جواز البيع من البائع بعد مدة لا لأجل التوصل إلى عوده إليه بالزيادة انظر: سبل السلام ٥٨/٢.

(٣) الجنّيب قيل: الطيب، وقيل: الصلب وقيل الذي أخرج منه حشفه ورديته، وقيل: هو الذي لا يختلط بغيره انظر: سبل السلام ٥٣/٢.

(٤) الجمع: الخلط من التمر، ومعناه مجموع من أنواع مختلفة، انظر: سبل السلام ٥٣/٢.

(٥) رواه البخاري ٧٧/٣ - ٧٨ (٢٢٠١) (٢٢٠٢) وفي مواضع، ومسلم ١٢١٥/٣ (١٥٩٣) (٩٥).

لم يفصل ذلك في مقام الاحتمال؛ دل على صحة بيع المشتري ما اشتراه مطلقاً سواء باعه للبائع أو لغيره؛ وذلك لأن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال يجري مجرى العموم في المقال^(١).

٣- يصح السلم مع كون المسلم فيه غير موجود عند العقد، لما روي عن عبد الرحمن بن أبزي وعبد الله بن أبي أوفى رضي الله تعالى عنهما قالا: «كنا نصيب المغنم مع رسول الله ﷺ وكان يأتينا أنباط من أنباط الشام فنسلفهم في الحنطة والشعير والزبيب»^(٢)، إذ لو كان من شرط السلم وجود المسلم فيه لاستفصلوهم، وقد قال راويا الحديث: «ما كنا نسألهم»، وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال^(٣).

٤- يستثنى من تحريم طلاق الحائض^(٤) طلاق المخالعة؛ لأن النبي ﷺ لم يستفصل حال امرأة ثابت^(٥): هل هي حائض أو طاهر طهرًا جامعها فيه أو لم يجامعها؟ مع أن الحيض ليس بنادر في النساء.

ومن ثم استُدل على جواز خلع الحائض، وكذلك الطاهر طهرًا

(١) انظر: سبل السلام ٥٨/٢، نيل الأوطار ٢٣٢/٥.

(٢) رواه البخاري في صحيحه ٨٧/٣ (٢٢٥٤) و (٢٢٥٥).

(٣) انظر: سبل السلام ٦٩/٢.

(٤) يحرم طلاق الحائض؛ لما روي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه طلق امرأته، وهي حائض في عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: «مره فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد، وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء» رواه البخاري ١٥٥/٦ (٤٩٠٨) وفي مواضع آخر، ومسلم ١٠٩٣/٢ (١٤٧١) (١).

(٥) أخرج البخاري في صحيحه ٤٦-٤٧ (٥٢٧٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، ثابت بن قيس ما أعيب عليه في خلق ولا دين، ولكنني أكره الكفر في الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «أتردين عليه حديثه» فقالت: نعم، فقال رسول الله ﷺ: «أقبل الحديثة وطلقها تطليقة».

جامعها فيه زوجها، وهو الصحيح في المسألتين؛ لهذا الحديث، ومعلوم أن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال^(١).

٥- يجوز أن تتصدق المرأة من مالها من غير توقف على إذن زوجها أو على مقدار معين من مالها كالثلث؛ لما روي عن جابر قال: شهدت العيد مع رسول الله ﷺ، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بلا أذان ولا إقامة، ثم قام متوكئاً على بلال، فأمر بتقوى الله، وحث على طاعته، ووعظ الناس وذكرهم، ثم مضى حتى أتى النساء، فوعظهن، وذكرهن وقال: «تصدقن فإن أكثركن حطبُ جهنم»، فقامت امرأة من سطة النساء^(٢) سفعاء^(٣) الخدين، فقالت: لِمَ يا رسول الله؟ قال: «لأنكن تكثرن الشكاة، وتكفرن العشير»^(٤)؛ قال: فجعلن يتصدقن من حلين، يلقين في ثوب بلال من أقراطهن وخواتيمهن^(٥). ووجه الدلالة من القصة ترك الاستفصال في كون التصديق بإذن زوجها أو بغير إذنه، ومعلوم أن ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال^(٦).

٦- حديث المجامع أهله في نهار رمضان^(٧)، فهو وإن ورد في ذلك الأعرابي إلا أن حكمه عام في كل من فعل ذلك، وليس خاصاً

(١) انظر: الأشباه والنظائر لتاج الدين السبكي ١٤٢/٢، سبل السلام ٢٠١/٢، نيل الأوطار ٦/٢٩٦.

(٢) من سطة النساء: من خيارهن.

(٣) السفعاء: التي في خدها غبرة وسواد.

(٤) العشير: المراد به هنا الزوج.

(٥) رواه البخاري ٢١/٢ (٩٧٨)، ومسلم ٦٠٣/٢ - ٦٠٤ (٨٨٥) (٤) واللفظ له من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٦) انظر: نيل الأوطار ٦/٢٣-٢٤.

(٧) رواه البخاري ٣٢/٣ (١٩٣٦) وفي مواضع، ومسلم ٧٨١/٢ - ٧٨٣ (١١١١) (٨١) (٨٣) (٨٤).

بالأعرابي نفسه؛ لأنه عليه السلام لما لم يسأله: هل أنزل أو لم ينزل؛ فدل على شمول الحكم للحالتين^(١)، وهو كذلك؛ لأن ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال.

٧- ثبت في الصحيحين وغيرهما في حديث المرأتين اللتين سألتا رسول الله ﷺ أنجزئ الصدقة عنهما على أزواجهما وعلى أيتام في حجرهما فقال: «لهما أجران: أجر القرابة وأجر الصدقة»^(٢)، فالظاهر أن هذه الصدقة هي صدقة الفرض؛ ولهذا وقع السؤال عن الإجزاء؛ إذ صدقة النفل على الرحم مجزئة، وأيضا ترك الاستفصال منه ﷺ يدل على أنه لا فرق في هذا الحكم بين صدقة الفرض والنفل^(٣).

٨- من تيمم لحاجة أجزأه ولم يُعِد الصلاة سواء كان في مصر أم في صحراء؛ لحديث عمرو بن العاص - رضي الله عنه - حيث كان في غزوة ذات السلاسل، فأجنب في ليلة باردة، فخاف على نفسه فتييم وصلى بالناس، وأقره النبي ﷺ على ذلك^(٤)، قال ابن عابدين عقبه: ولم يأمره بالإعادة، ولم يستفسره أنه كان في مفازة أو مصر^(٥).

٩- من أكل أو شرب ما يتغذى به أو يتداوى به في نهار رمضان عامداً من غير عذر، فعليه القضاء والكفارة؛ لما روى أبو هريرة، رضي الله

(١) انظر: الأشباه والنظائر لتاج الدين السبكي ١٤١/٢.

(٢) رواه البخاري ١٢١/٢ - ١٢٢ (١٤٦٦)، ومسلم ٦٩٤/٢ - ٦٩٥ (١٠٠٠) من حديث زينب امرأة ابن مسعود رضي الله عنها.

(٣) انظر: تعريف الطلاب بأصول الفقه في سؤال وجواب للشيخ وليد بن راشد السعيدان ٢٩/١.

(٤) رواه أحمد ٣٤٦/٢٩ - ٣٤٧ (١٧٨١٢)، وأبو داود ٣١٤/١ - ٣١٥ (٣٣٨) (٣٣٩) من حديث

عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٥) انظر: بدائع الصنائع للكاتاني ٤٨/١.

عنه: «أن النبي ﷺ أمر الذي أفطر يوماً من رمضان بكفارة الظهار»^(١)، ولم يبين السبب المفطر، ولما روي أن رجلاً سأله فقال: يا رسول الله أفطرت في رمضان، فقال عليه الصلاة والسلام: «من غير مرض ولا سفر؟» فقال: نعم فقال: «أعتق رقبة»، ولم يسأله عما أفطر به؛ فدل على أن الحكم لا يختلف^(٢)؛ لأن ترك الاستفصال في حكايات الأحوال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال.

١٠- يجوز ركوب الهدي، وهو سواء كان الهدي متطوعاً به أم مندوراً؛ لحديث أبي هريرة قال: بينما رجل يسوق بدنة مقلدة قال له رسول الله ﷺ: «ويلك، اركبها» قال: بدنة يا رسول الله، قال: «ويلك اركبها، ويلك اركبها»^(٣)؛ لأنه لما لم يستفصل النبي ﷺ صاحب هذا الهدي عن ذلك؛ دل على أن الحكم لا يختلف، وأنه يجوز له ركوبه في الحالين^(٤)؛ لأن ترك الاستفصال في حكايات الأحوال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال.

الحسين أحمد درويش

* * *

(١) رواه الدارقطني في سننه ١٦٧/٣ (٢٣٠٦).

(٢) انظر: العناية شرح الهداية ٣٣٩/٢.

(٣) رواه مسلم في صحيحه ٩٦٠/٢ (١٣٢٢)/(٣٧٢).

(٤) انظر: طرح التثريب للعراقي ١٤٤/٥.

رقم القاعدة: ٢٠٣٩

نص القاعدة: عُمُومُ الْأَفْرَادِ يَسْتَلْزِمُ عُمُومَ الْأَحْوَالِ وَالْأَمْكِنَةِ وَالْأَزْمَنَةِ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١- العام في الأشخاص عام في الأحوال^(٢)، وغيرها^(٣).
- ٢- عموم الأشخاص يتناول عموم الأحوال^(٤).
- ٣- التعميم في الأشخاص يستلزم التعميم في الأحوال والأزمنة^(٥).

(١) انظر: نشر البنود لعبد الله الشنقيطي ٢١٢/١ ط: صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة، الإبهاج لابن السبكي ٨٦/٢ ط: مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠١هـ، جمع الجوامع لابن السبكي مع حاشية البناني ٤٠٨/١ ط: دار الفكر، التعبير للمرداوي ٢٣٤١/٥، إجابة السائل شرح بغية الأمل الصنعاني ص ٣١٣ ط: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٦م، البحر المحيط للزركشي ١٩٩/٢ ط: دار الكتب العلمية، كشف القناع للبهوتي ١٨٦/٤، حاشية الجمل على شرح المنهج ٧٨/٣ ط: دار الفكر.

(٢) القواعد والفوائد لابن اللحام ص ٢٣٦ ط: دار الكتب العلمية، شرح الكوكب المنير لابن النجار ص ٣٤٨ ط: السنة المحمدية.

(٣) التعبير للمرداوي ٢٣٤١/٥.

(٤) المبدع لابن مفلح ٢٨٤/٥ ط: المكتب الإسلامي.

(٥) حاشية البجيرمي ٣٠/٤ ط: المكتبة الإسلامية بديار بكر - تركيا.

قواعد ذات علاقة :

- ١ - ألفاظ العموم تقتضي العموم بالوضع^(١). (مكملة).
- ٢ - الأصل البقاء على العموم حتى يثبت الخصوص^(٢). (مكملة).

شرح القاعدة :

(العام) عند الأصوليين: لفظٌ وضع وضعًا واحدًا لكثير غير محصور مستغرق لجميع ما يصلح له^(٣)، والأصل في اللفظ الدال على العموم أن يكون شاملًا للذوات (الأفراد أو الأشخاص) التي تحته، لكن هل يستلزم ذلك شموله أيضًا للأحوال وغيرها، كالأزمة والأمكنة والمتعلقات؟ أم أن العموم يكون في الأفراد فقط ولا دلالة فيه على عموم الأحوال والأزمة وغيرها؟

المعنى الإجمالي الذي تقرره القاعدة: أن العام في الأشخاص عامٌ كذلك في الأحوال، وغيرها من الأزمة، والأمكنة، والمتعلقات وهذا مذهب أكثر الأصوليين^(٤)، ووصفه الزركشي بالمشهور^(٥)، والمرداوي بالمعروف عند العلماء^(٦)، قال ابن السمعاني في الكلام على استصحاب الحال: «لأن لفظ العموم دلٌّ على استغراقه جميع ما يتناوله اللفظ في أصل الوضع، في الأعيان، والأزمان، فأَيُّ عين وجدت ثبت فيها الحكم، وأيُّ زمان وجد ثبت فيه الحكم؛

(١) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٧٥/٢ ط: مؤسسة الرسالة، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ٥٦/١ ط: دار الفكر مصورة عن السلفية، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «العام يجري على عمومته حتى يرد المخصص».

(٣) شرح التنقيح على التوضيح لصدر الشريعة ٥٧/١ ط: مكتبة صبيح بمصر.

(٤) المختصر في أصول الفقه لابن اللحام ص ١٠٦ ط: مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ١٤٤٠هـ، التحبير للمرداوي ٢٣٤١/٥.

(٥) البحر المحيط للزركشي ٣٩/٤.

(٦) التحبير للمرداوي ٢٣٤١/٥.

بكون اللفظ دالاً عليه ويتناوله بعمومه»^(١).

فمن قال لخادمه مثلاً: (أكرم العلماء)، وجب عليه أن يشمل بالإكرام كل عالم؛ لأن لفظ العلماء جمع محلى بأل فيفيد العموم في الأشخاص، كما يجب عليه أيضاً ألا يُفرّق بين حال وحال، بل يجعل الإكرام شاملاً لجميع الأحوال التي يكون عليها العلماء، فلا فرق بين عالم عربي وعالم عجمي؛ أو شاب وشيخ؛ أو غني وفقير، ويجعل الإكرام شاملاً كذلك لأي مكان أو زمان وجد فيه العالم، وأياً كان متعلّق علمه: الشريعة، أو الطب، أو الفلك، أو الهندسة، أو غيرها.

وهل العموم (عموم الأحوال) مستفاد بدلالة الوضع أم بدلالة الالتزام؟ يرى أكثر الأصوليين^(٢)، ومنهم الإمام الرازي^(٣)، وابن السمعاني^(٤): أن عموم الأحوال مستفاد من دلالة اللفظ بأصل الوضع اللغوي، بمعنى أن صيغة العموم دلّت بأصل وضعها على عموم الأحوال والأزمنة والأمكنة والمتعلقات، كما دلّت من قبل على عموم الأشخاص^(٥).

ويرى بعضهم كابن المرحّل أن عموم العام لجميع أفرادهِ يدل بالالتزام على عموم الأزمان والأحوال والأمكنة والمتعلقات^(٦).

وقد سلك القرافي^(٧) - ومن تابعه كابن قاضي الجبل^(٨) - مسلكاً آخر في

(١) قواطع الأدلة لابن السمعاني ٣٥/٢ ط: دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٨ هـ.

(٢) المختصر في أصول الفقه لابن اللحام ص ١٠٦.

(٣) التحبير شرح التحرير للمرداوي ٢٣٤١/٥.

(٤) قواطع الأدلة لابن السمعاني ٣٥/٢ ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٨ هـ.

(٥) انظر: قواطع الأدلة لابن السمعاني ٣٥/٢، البحر المحيط للزركشي ٣٩/٤، نشر البنود لسيد عبد

الله الشنقيطي العلوي ١٧١/١.

(٦) التحبير للمرداوي ٢٣٤٤/٥، نشر البنود لعبد الله الشنقيطي ١٧١/١، البدر الساطع للمطيعي ١٠٩/١.

(٧) نفائس الأصول للقرافي ١٧٠/٢، ٣٤١، ٣٩٥، ٥٥٤، العقد المنظوم للقرافي ٩٤/٢، ٩٧، ١٠١.

(٨) التحبير للمرداوي ٢٣٤٢/٥.

هذه المسألة، حيث ذهب إلى أن العام في الأشخاص مطلق في الأحوال والأزمنة والبقاع والمتعلقات، واعتبر أن هذه الأربعة لا عموم فيها من جهة ثبوت العموم في غيرها، وإنما هي مطلقة لا عامة، وقد استفيد الإطلاق في الأحوال من ضرورة صحة الكلام، وبيان ذلك: أننا ندرك بالضرورة أن الإكرام في قول القائل: (أكرم العلماء) لا يقع إلا في زمان ما، ومكان ما، وحالة ما، على عالم تعلق علمه بفن معين، فاستفدنا أن مدلول الأمر إكرام كل عالم في مطلق الحال، ومطلق الزمان، ومطلق المكان، ومطلق المتعلق، فهذه المطلقات من لوازم الإكرام ووقوعه^(١).

والفرق بين وصف الأحوال بالإطلاق عند القرافي ومن تابعه، ووصفها بالعموم عند الأكثر هو الفرق بين العام والمطلق، أما العام فقد سبق تعريفه بأنه: لفظ وضع وضعاً واحداً لكثير غير محصور مستغرق لجميع ما يصلح له، وأما المطلق فهو: ما كان مدلوله شائعاً بين أفراد جنسه على سبيل البدل^(٢)، وعلى هذا فالمطلق يشترك مع العام في الشيوع ويفترق عنه في الشمول، بمعنى أن العام يشمل ما تحته من أفراد في آن واحد، والمطلق لا يشمل ما تحته استغراقاً في آن واحد، وإنما يطلق على الأفراد المندرجة تحته على سبيل البدل، فالعام عمومه شمولي، والمطلق عمومه بدلي^(٣)، ومعنى ذلك: أن العام لا بد فيه من استغراق جميع الصور المندرجة تحته، أما المطلق فيتحقق بصورة واحدة^(٤).

وهذا الفرق بين العام والمطلق هو ما تمسك به ابن دقيق العيد والسبكي وغيرهما في الرد على القرافي، وبيان ذلك: أن وصف الأحوال بالإطلاق يلزم

(١) انظر: العقد المنظوم للقرافي ١٦٣/٢، ١٦٤.

(٢) انظر: رفع الحاجب لابن السبكي ٣٦٦/٢، إرشاد الفحول للشوكاني ٢٠٠/١.

(٣) انظر: إجابة السائل للصنعاني ص ٣٥٤، المدخل لابن بدران ص ٢٤٤، نشر البنود لعبد الله الشنقيطي ١٧١/١.

(٤) الإبهاج لابن السبكي ٨٤/٢.

منه تخصيص العموم في الأفراد فيتناقض ذلك مع المقصد الأساسي من العموم، ومثال ذلك: من قال لغيره: (من دخل داري فأعطه درهماً) فإن هذه الصيغة - على مذهب الأكثر - تقتضي العموم في كل ذات صدق عليها أنها داخلة في أي زمان من ليل أو نهار، أما على القول بأنها تدل على مطلق الزمان لا عمومها فللمأمور أن يقول: سأكتفي بإكرام الذوات الداخلة في أول النهار فقط؛ لأن المطلق يُخرج عن عهده بالعمل به في صورة، وقد عملتُ بالمطلق مرة فلا يلزم أن أعمل به أخرى^(١).

على أن بعض الحنابلة قد جمع بين قول أكثر الأصوليين: «العام في الأشخاص عام في الأحوال»، وبين قول القرافي ومن تابعه: «العام في الأشخاص مطلق في الأحوال» بحمل العموم على العموم البدلي لا الشمولي، وهو معنى الإطلاق^(٢)، وفي المسألة نقاشات بين الأصوليين فلتراجع في محلها^(٣).

وقد وردت هذه القاعدة عند الأصوليين بصيغ متعددة منها: «عموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأزمنة والبقاع»^(٤)، و«العام في الأشخاص عام في الأحوال وغيرها»^(٥)، و«عموم الأشخاص يستلزم العموم في الأحوال

(١) التحبير للمرداوي ٢٣٤٣/٥، الإبهاج لابن السبكي ٨٤/٢.

(٢) انظر: القواعد والفوائد لابن اللحام ص ٢٣٦.

(٣) انظر: التحبير للمرداوي ٢٣٤١/٥، البحر المحيط للزركشي ٣٨/٤ وما بعدها، العقد المنظوم للقرافي ١٦١/٢ وما بعدها، الإبهاج لابن السبكي ٨٤/٢ وما بعدها، نفائس الأصول للقرافي ١٧٠/٢، ٣٤١، ٣٩٥، ٥٥٤، المختصر في أصول الفقه لابن اللحام ص ١٠٦، حاشية البتاني على شرح جمع الجوامع للمحلي ٤٠٨/١، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٢٠٠، نهاية السؤل للإسنوي ٩٣ ط: دار الكتب العلمية، إجابة السائل للصنعاني ص ٣١٣.

(٤) جمع الجوامع مع حاشية البتاني ٤٠٨/١.

(٥) التحبير للمرداوي ٢٣٤١/٥.

والأوقات»^(١)، والتعبير بالأفراد أولى من التعبير بالأشخاص؛ لأن لفظ الأفراد يشمل المعاني كأفراد «الضرب» إذا وقع عاماً نحو: «كل ضرب بغير حق فهو حرام»^(٢).

أدلة القاعدة :

١- قال تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣] وجه الدلالة: أن الآية دلت على تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير على المسلمين عامة، ثم استثنى الله تعالى حالة الاضطرار من هذا الحكم (التحريم)، ولما كان الاستثناء معيار العموم فقد دل ذلك على أن العموم السابق في الأشخاص قد رافقه عموم في الأحوال، ولولا ذلك ما صلح استثناء حالة الاضطرار من عموم التحريم، قال ابن عرفة: «وفي الآية دليل على أن العام في الأشخاص عام في الأزمنة والأحوال، وهو الصحيح، ولولا ذلك لما احتيج إلى استثناء المضطر منه»^(٣).

٢- فهم الصحابة، رضي الله عنهم؛ فقد ورد أن أبا أيوب ؓ لما قدم الشام فوجد مراحيض قد بنيت جهة القبلة قال: «فنحرف عنها ونستغفر الله»^(٤)، فقد فهم ؓ أن النهي الوارد عن استقبال القبلة أثناء قضاء الحاجة عام في الأمكنة كما هو عام في الأشخاص^(٥).

(١) البدر الساطع للمطيعي ١/١٠٩.

(٢) انظر: نشر البنود لعبد الله الشنيطي ١/٢١٢.

(٣) تفسير ابن عرفة ١/٢١٧.

(٤) رواه البخاري ١/٨٨ (٣٩٤)، ومسلم ١/٢٢٤ (٢٦٤).

(٥) الإبهاج لابن السبكي ٨٥/٢، القواعد والفوائد لابن اللحام ص ٢٣٧.

- ٣- أن لفظ العموم دال على استغراق جميع ما يتناوله اللفظ في أصل الوضع في الأعيان وفي الأزمان، وفي أي عين وجد ثبت الحكم فيها بعموم اللفظ^(١).
- ٤- هذه القاعدة جارية على مقتضى الاستعمال العربي.

تطبيقات القاعدة :

- ١- قوله ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء»^(٢)، قال البخاري، رحمه الله: «ولم يخص الصائم من غيره»^(٣).

استدل بعض الفقهاء بهذا الحديث على مشروعية استعمال السواك للصائم ووجه الدلالة: أن الحديث عام في حق كل الأمة، والعام في الأشخاص عام في الأحوال؛ فشمل ذلك حالة كون المسلم صائماً، وسواء أكان السواك رطباً، أو يابساً، فالسواك مشروع على كل حال يكون عليها المسلم؛ ولذا فقد بَوَّب البخاري لهذا الحديث بـ (باب سِوَاكِ الرُّطْبِ والْيَابِسِ للصَّائِمِ)، قال ابن حجر: «ومناسبتُه - أي الحديث - للترجمة إشعاره بملازمة السواك، ولم يخص رطباً من يابس، وهذا على طريقة المصنف في أن المطلق يسلك به مسلك العموم؛ أو أن العام في الأشخاص عام في الأحوال»^(٤).

(١) البحر المحيط للزركشي ١٩٩/٢ ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ.

(٢) رواه أحمد في المسند ٢٢/١٦ (٩٩٢٨)، والنسائي في الكبرى ٢٩١/٣ (٣٠٣١) وابن خزيمة في صحيحه ٧٣/١ (١٤٠) بلفظ "مع كل وضوء" وعلقه البخاري في صحيحه ٣١/٣ بصيغة الجزم، كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) صحيح البخاري ٣١/٣.

(٤) فتح الباري لابن حجر ١٥٨/٤ ط: دار المعرفة.

٢- من تطبيقات القاعدة عند الإمامية: استدلالهم على طهارة الماء المشكوك فيه بما ورد في الأثر: «كل ماء طاهر»، حيث دلّ على ثبوت الطهارة لكل ماء بمقتضى العموم المستفاد من لفظ «كل»، كما دلّ على ثبوت الطهارة للماء في كل حال من أحوال الماء بمقتضى كون العام في الأفراد مطلقاً في الأحوال، ومن أحوال الماء حال الشك في طهارته، وعليه: فالماء المشكوك فيه يحكم بطهارته^(١).

٣- قوله تعالى: ﴿يُؤْصِيكُمْ اللَّهُ فِيْ أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، نزلت هذه الآية لتبين أحكام الموارث، وهي تفيد بظاهرها أن كل من يقع عليه اسم ولد فله ما فرض الله من الميراث، ووجه ذلك: أن لفظ (أولادكم) جمع مضاف فيفيد عموم الأفراد، ولما كان العام في الأفراد عامّاً في الأحوال التي تكون عليها تلك الأفراد، فقد دلت الآية على أن الولد يرث على كل حال، صغيراً كان أو كبيراً، بالغاً أو غير بالغ، مسلماً كان أو كافراً، وإنما خرج الكافر من هذا العموم؛ لأن السنة قد خصّت الحكم الوارد في الآية بالولد المسلم دون الكافر، وذلك فيما رواه أسامة بن زيد - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: «لا يرث المسلم الكافر، ولا يرث الكافر المسلم»^(٢).

(١) إلا أنهم يسمون طهارة الماء المشكوك فيه بالطهارة الظاهرية في مقابل الطهارة الواقعية قال الطباطبائي: «قوله (ع) كل ماء طاهر، مثلاً دلّ على ثبوت الطهارة لكل ماء بمقتضى العموم الأفرادي المستفاد من (كل)، وعلى ثبوتها في كل حال بمقتضى الإطلاق الأحوالي لمفهوم الماء، ومن المعلوم أن من تلك الأحوال حال الشك في الطهارة؛ لأن الشك في طهارة الماء مما يصح انتزاع عنوان عرضي منه للماء يكون من أحواله، مثل عنوان مشكوك الطهارة، فيدل الكلام المذكور على ثبوت الطهارة لكل ماء في كل حال حتى حال كونه مشكوك الطهارة والنجاسة، ثم إن الطهارة الثابتة لكل ماء في كل حال عدا الحال المذكورة هي الطهارة الواقعية، والطهارة الثابتة لكل ماء في الحال المذكورة، أعني حال كونه مشكوك الطهارة هي الطهارة الظاهرية» حقائق الأصول للسيد محسن الحكيم ٤٢٧/٢ ط: منشورات مكتبة بصيرتي قم الطبعة الثانية.

(٢) رواه البخاري ١٤٧/٥ (٤٢٨٣)، ١٥٦/٨ (٦٧٦٤)، ومسلم ١٢٣٣/٣ (١٦١٤).

قال ابن اللحام: «قال الإمام أحمد رحمه الله - في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾: ظاهرها على العموم أن من وقع عليه اسم ولده فله ما فرض الله تعالى، وكان رسول الله هو المعبر عن الكتاب أن الآية إنما قصدت للمسلم لا للكافر»^(١).

٤- قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]، فقد دلّت الآية على وجوب جلد كل زانٍ، وقد استفيد من هذا العموم في الأشخاص العموم في الأحوال فيجب جلد كل زانٍ، على أي حالٍ كان، من طول، أو قصر، أو بياض، أو سواد، أو غير ذلك، وفي أي زمان كان، وفي أي مكان كان وخص من ذلك المحصن فإنه يُرجم^(٢).

٥- قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ [البقرة: ٩٢]، ومعنى الآية: دافعوا الذين يتدنونكم بالقتال، والمراد بالمبادأة دلائل القصد للحرب بحيث يتبين للمسلمين أن الأعداء خططوا وأعدوا لحربهم، وليس المراد حتى يضربوا ويهجموا؛ لأن تلك الحالة قد يفوت على المسلمين تداركها، وهذا الحكم عام في الأشخاص لا محالة؛ لأن اسم الموصول في قوله: ﴿الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ عام في الأشخاص، والعام في الأشخاص عام في الأحوال والأمكنة والأزمنة والمتعلقات، فشمّل ذلك مقاتلة المعتدين هجوماً وحصاراً على كل حال كانوا عليها في أي زمان ومكان؛ ولهذا قال تعالى بعد ذلك:

(١) القواعد والفوائد لابن اللحام ص ٢٣٦ ط: مطبعة السنة المحمدية، شرح الكوكب المنير لابن النجار

ص ٣٤٨ ط: السنة المحمدية، أصول ابن مفلح ٨٤٠/٢.

(٢) نشر البنود لعبد الله الشنقيطي ١٧١/١.

﴿وَلَا تُقْبِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقْتَلُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ١٩١]؛
تخصيصاً للمقاتلة ببعض البقاع^(١).

٦- احتج القاضي أبو يعلى على جواز القضاء في المسجد بقوله تعالى:
﴿وَأِنْ أَحْكَمُ بَيْنَهُمْ يَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]، قال: «هو أمر
بالحكم في عموم الأمكنة، والأزمنة؛ إلا ما خصّه الدليل»^(٢).

٧- قوله ﷺ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ»^(٣)، احتج الحنابلة بهذا
الحديث على أن من أحيا أرضاً مواتاً تملكها، ولو كان الإحياء بدون
إذن الإمام قال الرحيباني: «ومن أحيا مما يجوز إحياءه، ولو كان
الإحياء بلا إذن الإمام. قاله الأصحاب، ونص عليه أحمد؛ مستدلاً
بعموم الحديث؛ ولأنها عين مباحة فلا يفتقر تملكها إلى إذن كأخذ
المباح؛ وهو مبني على أن عموم الأشخاص يستلزم عموم
الأحوال»^(٤).

عبد الله هاشم

* * *

(١) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ٢٠١/٢ ط: دار سحنون ١٩٧٣ م.

(٢) انظر: المسودة لآل تيمية ص ٨٨، القواعد والفوائد لابن اللحام ص ٢٣٥.

(٣) رواه أبو داود ٥١٠/٣ (٣٠٦٨)، والترمذي ٦٦٣-٦٦٢/٣ (١٣٧٨)، والنسائي في الكبرى ٣٢٥/٥ (٥٧٢٩) من حديث سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل رضي الله عنه، وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

(٤) مطالب أولي النهى للرحيبي ١٨٠/٤، شرح الزركشي على مختصر الخرقي ١٩١/٢، كشف القناع للبهوتي ١٨٦/٤.

رقم القاعدة: ٢٠٤٠

نص القاعدة: المتكلمُ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١- المتكلم يدخل في عموم مُتَعَلِّقِ خطابهِ^(٢).
- ٢- المتكلم يدخل في عموم خطابهِ إذا كان من أفراد العام^(٣).
- ٣- المخاطب يدخل تحت الخطاب بالعام^(٤).
- ٤- المتكلم بكلام عام يدخل تحت عموم كلامهِ^(٥).

قواعد ذات العلاقة :

- ١- ألفاظ العموم تقتضي العموم بالوضع^(٦). (أصل).

(١) التحرير للمرداوي ٢٤٩٦/٥، التمهيد للإسنوي ص ١٠٢ ط: مؤسسة الرسالة، مرقاة المفاتيح لملا علي القاري ٢٧٩/٥ ط: دار الكتب العلمية، غمز عيون البصائر للحموي ٢٢٩/٢ ط: دار الكتب العلمية، التمهيد ص ١٠٢، عمدة القاري للعيني ٢٦/١٥ ط: دار إحياء التراث العربي.

(٢) التمهيد للإسنوي ص ٣٤٥ ط: الرسالة.

(٣) تيسير التحرير لأمير بادشاه ٢٧٥/١.

(٤) روضة الناظر لابن قدامة ص ٢٤١ ط: جامعة الإمام محمد بن سعود.

(٥) المدخل لابن بدران ص ٢٤٣ ط: مؤسسة الرسالة.

(٦) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٧٥/٢ ط: مؤسسة الرسالة، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

٢- الأصل البقاء على العموم حتى يثبت الخصوص^(١). (أصل).

شرح القاعدة :

(المتكلم): اسم فاعل من تكلم، يتكلم، وأصل الكلام: النطق المفهم^(٢)، والعموم: شمول أمر لمتعدد، ومنه العام وهو في اصطلاح الأصوليين: اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد^(٣).

والمعنى الإجمالي الذي تقرره القاعدة: أن المتكلم إذا كان خطابه بلفظ عام، فالأصل أن يكون المتكلم داخلا تحت هذا العموم، إلا إذا وجدت قرينة تقتضي خروجه، وبناء على ذلك فإنه إذا ورد منه ﷺ خطاب بلفظ عام من إيجاب حكم، أو حظره، أو إباحته، فإنه ﷺ داخل في عموم خطابه، وكذلك إذا ورد في كلام آحاد المكلفين خطاب بلفظ عام كان داخلا في مقتضى هذا العموم، وهذا مذهب أكثر الأصوليين^(٤).

وهناك أقوال أخرى منها: أن المتكلم لا يدخل في عموم كلامه إلا بدليل خارجي؛ وهي رواية عن الإمام أحمد. ومنها: أنه لا يدخل مطلقاً. ومنها: أنه لا يدخل في الأمر والنهي، ويدخل في غيرهما، وهو ما عليه أبو الخطاب من الحنابلة، ونسبه المرداوي إلى أكثر الفقهاء والمتكلمين^(٥).

(١) فتح الباري لابن حجر ٥٦/١ ط: دار الفكر، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «العام يجري على عمومته حتى يرد المخصص».

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ١٣١/٥ مادة: (ك ل م) ط: دار الجيل.

(٣) إرشاد الفحول للشوكاني ص ١٩٧ ط: دار الفكر.

(٤) البحر المحیط للزركشي ٣٤٦/٢ ط: دار الكتب العلمية، التمهيد للإسنوي ص ٣٤٥ ط: الرسالة، إجابة السائل للصنعاني ص ٣٠٤ ط: مؤسسة الرسالة، إرشاد الفحول للشوكاني ٢٢٥/١ ط: دار الفكر، السيل الجرار له ٣٢٠/٣ ط: دار الكتب العلمية - بيروت، روضة الناظر لابن قدامة ص ٢٤١ ط: جامعة الإمام محمد بن سعود.

(٥) انظر: التمهيد لأبي الخطاب ٢٧١/١، أصول الفقه لابن مفلح ٤٦٥/٣، العدة لأبي يعلى ٣٣٩/١، التحبير للمرداوي ٢٤٩٧/٥، عمدة القاري للعيني ٢٦/١٥ ط: دار إحياء التراث العربي.

ويتضح مما سبق أن مجال عمل القاعدة:

١- خطاباتہ ﷺ في السنة، أما القرآن فإنه ﷺ مرسل إلى نفسه كما أنه مرسل إلى غيره فهو داخل في العمومات القرآنية لا لكونه متكلماً؛ بل لكونه مبلغاً لنفسه عن ربه، مأموراً بما أمر به غيره، إلا ما خُصَّ منها لدليل خارجي، ويظهر أثر القاعدة فيما ورد من خطاباتہ ﷺ بلفظ عام، ثم ورد عنه فعل يخالف هذا العموم، فعلى مقتضى القاعدة يكون هذا الفعل مخصصاً للعموم قال الصنعاني: «وما قيل من أنه لا فائدة في الخلاف في هذه المسألة مدفوع بظهور الفائدة في الخطابات العامة إذا فعل ﷺ ما يخالفها، فإن قلنا: إنه داخل في العموم كان فعله تخصيصاً، وإن قلنا ليس بداخل لم يكن فعله مخصصاً لذلك العموم بل يبقى على عمومہ»^(١).

٢- خطاب أحد المكلفين إذا ورد بلفظ عام في الأيمان، أو الأوقاف، أو المعاملات، أو غيرها، كأن يقول مثلاً: «وقفت حديقتي على الفقراء» ثم يصير فقيراً؛ فإنه يجوز له أن يأكل منها؛ لأنه داخل في عموم لفظ (الفقراء) الذي تكلم به.

وهذه القاعدة لها تعلق بقاعدة الأمر هل يدخل في الأمور به؟ حيث يلتقي القاعدتان في حالة ما إذا كان الأمر مبلغاً عن غيره بلفظ عام فيدخل حينئذ في عموم متعلق الأمور به^(٢).

(١) إجابة السائل للصنعاني ص ٢٢٣، ٣٠٦.

(٢) انظر: المعتمد لأبي الحسين البصري ١/ ١٣٦ ط: دار الكتب العلمية، المحصول للرازي ٢/ ٢٥٢ ط: جامعة الإمام محمد بن سعود، البحر المحيط للزركشي ٢/ ١٤١، حاشية العطار على جمع الجوامع ١/ ٨٨.

أدلة القاعدة :

أولاً: فهم الصحابة الكرام، رضي الله عنهم، ومن ذلك:

- أنه حينما قال النبي ﷺ: «لن يدخل أحدًا الجنة عمله»^(١) فهموا أنه ﷺ داخل في عموم كلامه فسألوه؛ ولذلك سألوه متعجبين: ولا أنت يا رسول الله؟ فقال: «ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته»، قال ملا علي القاري: «ويحتمل إنهم فهموا قوله لن ينجي، وإنما أرادوا التثبيت فيما فهموه، وحيث يتأيد به إن المتكلم يدخل في عموم كلامه، وإن خطاب الأمة يشملهم، وهما مسألتان مذكورتان في الأصول»^(٢).
- أن الصحابة حينما أمرهم النبي ﷺ بفسخ الحج إلى العمرة ثم لم يفعل؛ سألوه عن ترك الفسخ فبيّن لهم عذره؛ وأنه ساق الهدى فلا يحل حتى ينحر^(٣)، فقد فهموا بمقتضى اللسان العربي أنه ﷺ داخل في عموم خطابه^(٤).
- قول عثمان، رضي الله عنه، حينما وقف البئر الذي كان يمتلكها - بئر رومة - على المسلمين: «دلوي فيها كدلاء المسلمين»^(٥)، فكان، رضي الله عنه، ينتفع بالبئر كسائر المسلمين؛ لأن المتكلم يدخل في عموم كلامه^(٦).

(١) رواه البخاري ١٢١/٧ (٥٦٧٣)، ومسلم ٢١٧٠/٤ (٢٨١٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) مرقاة المفاتيح لملا علي القاري ٢٧٩/٥.

(٣) رواه البخاري ١٥٩/٢ وفي مواضع، ومسلم ٨٨٣/٢ (١٢١٦) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٤) روضة الناظر لابن قدامة ص ٢٤١، التحبير للمرداوي ٢٤٩٩/٥.

(٥) علقه البخاري ١٠٩/٣ عقيب (٢٣٥٠)، ورواه أحمد ٥٥٨/١ - ٥٥٩ (٥٥٥)، والترمذي ٦٢٧/٥ -

٦٢٨ (٣٧٠٣)، والنسائي ٢٣٥/٦ - ٢٣٦ (٣٦٠٨)، والكبرى له ١٤٣/٦ - ١٤٤ (٦٤٠٢)، وقال

الترمذي: حديث حسن.

(٦) انظر: التمهيد للإسنوي ص ٣٤٧.

- ما ورد عن عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنهما، أنه قال: أتيت رسول الله، فوجدته يصلي جالساً، فقلت: حدثت أنك قلت: صلاة الرجل قاعداً على نصف الصلاة وأنت تصلي قاعداً؟! قال: «أجل، ولكن لست كأحدكم»^(١)، قالوا: واستفسار عبد الله هذا مبني على أنه فهم أن النبي ﷺ داخل في عموم خطابه^(٢).

ثانياً: أن الأصل اتباع العموم في اللفظ^(٣)، بمعنى: أن الخطاب باللفظ العام متناول للمخاطب للغة فيجب أن يتناوله حكماً^(٤).

تطبيقات القاعدة :

١- استدلل من ذهب إلى أن الحجامة للصائم مكروهة وليست محرمة بقوله ﷺ: «أفطر الحاجم والمحجوم»^(٥)؛ لأنه ﷺ داخل في عموم هذا الحكم؛ بناء على أن المتكلم يدخل في عموم كلامه، والحديث يفيد تحريم الحجامة على الصائم، إلا أنه قد وردت القرينة التي تصرف التحريم هنا إلى الكراهة وهي أنه ﷺ «احتجم وهو صائم»^(٦)، فيبقى أصل المنع بدون التحريم أي الكراهة^(٧).

(١) رواه مسلم في صحيحه ٥٠٧/١ (٧٣٥)/(١٢٠).

(٢) شرح الزرقاني على الموطأ ٣٩٩/١ ط: دار الكتب العلمية.

(٣) انظر: المستصفي للغزالي ص ٢٤٣.

(٤) شرح العنبر على مختصر ابن الحاجب ١٢٨/٢.

(٥) رواه أحمد ٣٣٥/٢٨ (١٧١٢) وفي مواضع أخر، وأبو داود ١٥٣/٣ (٢٣٦١)، والنسائي في الكبرى ٣١٩/٣ (٣١٢٦)، وابن ماجه ٥٣٧/١ (١٦٨١)، وقال الترمذي في العلل الكبير ٣٦٢/١ (١٢٣) وسألت محمداً (يعني البخاري) عن هذا الحديث فقال: ليس في هذا الباب شيء أصح من حديث شدد بن أوس وثوبان.

(٦) رواه البخاري ٣٣/٣ (١٩٣٨) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(٧) التمهيد للإسنوي ص ١٠٢.

٢- استدلل بعض العلماء على أن النهي عن وضوء الرجل بفضل الماء الذي استعملته المرأة، إنما هو للتنزيه بأن حديث: «نهى رسول الله ﷺ أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة»^(١) فيه نهى عام عن استعمال فضل وضوء المرأة، وهذا النهي يشمل ﷺ؛ لأن المتكلم يدخل في عموم كلامه، لكن هذا النهي مصروف للتنزيه؛ لأنه قد ثبت أنه ﷺ اغتسل من فضل الماء الذي استعملته إحدى زوجاته^(٢).

٣- عن أبي هريرة ؓ: أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس^(٣)، ثم روي عنه ﷺ أنه صلى بعد العصر صلاة لها سبب^(٤)؛ فكان فعله ﷺ تخصيصاً لذلك العموم^(٥).

٤- الإمام إذا قال في الميدان: «من قتل قتيلاً فله سلبه»، ثم قتل هو قتيلاً، فله أخذ سلب مقتوله؛ لأن المتكلم يدخل في عموم كلامه^(٦).

(١) رواه أبو داود ١٨٧/١ - ١٨٨ (٨٣)، والترمذي ٩٣/١ (٦٤) وقال: حسن، والنسائي ١٧٩/١

(٢٤٣)، وابن ماجه ١٣٢/١ (٣٧٣)، وأحمد ٤٠٥/٢٩ - ٤٠٨ (١٧٨٦٣) (١٧٨٦٥)، ٢٥٤/٣٤

(٢٠٦٥٧) كلهم عن الحكم بن عمرو الغفاري رضي الله عنه، وقال الترمذي في العلل الكبير

١٣٤/١ (٢٢): سألت محمد (البخاري) عن هذا الحديث، فقال: ليس بصحيح.

(٢) روى البخاري ٦٠/١ (٢٥٣)، ومسلم ٢٥٧/١ (٣٢٣) واللفظ له، عن ابن عباس، رضي الله عنهما:

«أن رسول الله ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة».

وانظر: نيل الأوطار للشوكاني ٣٣/١ ط: دار الجيل.

(٣) رواه البخاري ١٢١/١ (٥٨٤) وفي مواضع، ومسلم ٥٦٧/١ (٨٢٧).

(٤) وقد بينه ﷺ بقوله لأم سلمة: "إنه أتاني ناس من عبد القيس بالإسلام من قومهم، فشغلوني عن

الركعتين اللتين بعد الظهر، فهما هاتان" رواه البخاري ٦٩/١ - ٧٠ (١٢٣٣)، ١٦٩/٥ (٤٣٧٠)،

ومسلم ٥٧١ - ٥٧٢ (٨٣٤).

(٥) شرح اللمع لأبي إسحاق الشيرازي ٥٥٤/١.

(٦) الفواكه الدواني للنفراوي ٤٠٥/١ ط: دار الفكر.

٥- لو وقف مسجداً ونحوه، دخل في الموقوف عليهم؛ لأن المتكلم يدخل في عموم كلامه^(١).

عبد الله هاشم

* * *

(١) التمهيد للإسنوي ص ٣٤٨.

رقم القاعدة: ٢٠٤١

نص القاعدة: أَقْلُ الْجَمْعِ الْمُطْلَقِ ثَلَاثَةٌ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - أقل الجمع الصحيح ثلاثة^(٢).
- ٢ - أدنى الجمع ثلاثة^(٣).
- ٣ - أدنى الجمع المتفق عليه ثلاثة^(٤).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - أقل الجمع اثنان^(٥). (مخالفة).

(١) العدة لأبي يعلى ٦٤٩/٢، البحر المحيط للزركشي ١٩٦/٤، الفصول اللؤلؤية لصارم الدين الوزير ص ١٥٤.

(٢) بدائع الصنائع للكاتاني ٥١/٣ ط: دار الكتب العلمية، كافل الطبري ٣٤٩/١، صفوة الاختيار لعبدالله بن حمزة ص ٧٢.

(٣) أصول البزدوي مع كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٢٨/٢ ط: دار الكتاب الإسلامي.

(٤) المبسوط للسرخسي ١٢٤/٢١ ط: دار المعرفة.

(٥) انظر: المستصفى للغزالي ص ٢٤٤ ط: دار الكتب العلمية، التقريب والإرشاد للباقلاني ٣٢٤/٣ ط:

مؤسسة الرسالة، فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٢٥٨/١ ط: دار الكتب العلمية، البحر

المحيط للزركشي ١٨٥/٤، العدة لأبي يعلى ط: ٦٥٠/٢، شرح الكوكب المنير لابن النجار

ص ٣٥٧ ط: مطبعة السنة المحمدية، نشر السورود على مراقبي السعود لمحمد الأمين الشنقيطي

٢٧٤/١ ط: دار المنارة للنشر والتوزيع.

٢- أسماء الحقائق لا تنتفي عن مسمياتها^(١). (لزوم).

٣- النبي ﷺ بعث لبيان الشرعيات^(٢). (مكملة).

شرح القاعدة :

المقصود بـ(الجمع) في نص القاعدة: صيغ الجموع، كرجال، ومسلمين، وناس، وجيل، ورهط، ونحو ذلك^(٣)، أما لفظ الجمع المؤلف من مادة (ج م ع) فغير مُراد هنا؛ لأن موضوعه يقتضي ضمَّ شيء إلى شيء، وهذا متفق على حصوله في الاثنين والثلاثة وما زاد عليهما^(٤).

والمعنى الإجمالي للقاعدة: أنه إذا ورد نص من الكتاب، أو السنة، أو من كلام الناس في خطاباتهم، ومعاملاتهم، وكان في ذلك النص صيغة من صيغ الجموع، فإن أقل ما يكون به هذا الجمع حقيقة هو ثلاثة، أما الاثنان فلا يكون الجمع بهما حقيقة، وإنما هو من قبيل المجاز. هذا ما قال به جمهور الأصوليين^(٥)، وأجمع عليه الصحابة، رضوان الله عليهم.

(١) العدة لأبي يعلى ٦٥٢/٢.

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني ١٧٢/١، الترياق النافع لأبي بكر العلوي ٢٥٠/١.

(٣) انظر: فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٢٥٨/١ ط: دار الكتب العلمية، نثر الورود للأمين الشنقيطي ٢٧٤/١، العدة لأبي يعلى ٦٥٩/٢، البحر المحيط للزركشي ١٨٤/٤.

(٤) انظر: البحر المحيط للزركشي ١٨٣/٤، شرح الكوكب المنير لابن النجار ص ٣٥٩، فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٢٥٨/١.

(٥) هذا مذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، وبه قال ابن حزم من الظاهرية، وذهبت إليه الزيدية، والإمامية، والإباضية أيضاً انظر: نثر الورود للأمين الشنقيطي ٢٧٤/١، فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٢٥٨/١، البحر المحيط للزركشي ١٨٥/٤ ط: دار الكتب، العدة لأبي يعلى ٦٤٩/٢، شرح الكوكب المنير لابن النجار ص ٢٥٧، الإحكام لابن حزم ٤١٣/٤ ط: دار الحديث، المصنف لابن الوزير ص ٤٩٣ ط: دار الفكر، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية لجمال الدين العاملي ١٣٩/٢ ط: دار العالم الإسلامي ببيروت، شرح النيل وشفاء العليل لأطفيش ٣٢٧/٤ ط: مكتبة الإرشاد، صفوة الاختيار لعبد الله بن حمزة ص ١٠.

وقيد (المطلق) في نص القاعدة يفيد أن مجالها هو صيغة الجمع المطلق عن العدد، كمن أطلق في نذره، وقال: نذرت صيام أيام، ولم يقيد بها بعدد، فإنه يكفي صوم ثلاثة أيام؛ بناء على أن أقل الجمع ثلاثة^(١)، أما لو قيد الأيام بعدد، فإن مقدار الأيام محمول على العدد الذي قُيدت به.

ولا فرق في هذه القاعدة بين جمع القلة وجمع الكثرة^(٢)؛ فكل منهما أقله ثلاثة على ما تقرره القاعدة، فقول القائل: (رأيت الرجال) أقله ثلاثة، سواء قصد به جمع القلة، أو جمع الكثرة^(٣).

ومما يجدر بيانه هنا أيضاً: أن البحث في هذه المسألة ليس في المجاز؛ لأن إطلاق لفظ الجمع على الاثنين مجازاً لا خلاف فيه، وإنما الخلاف في كونه حقيقة^(٤).

وقد خالف في هذه القاعدة الإمام مالك، والقاضي الباقلاني، والغزالي، وبعض النحويين؛ فذهبوا إلى أن أقل الجمع اثنان^(٥)، محتجين لما ذهبوا إليه بما في القرآن، والسنة من نصوص استعملت فيها صيغ الجموع في التعبير عن

(١) انظر: أسنى المطالب شرح روض الطالب لذكريا الأنصاري ٥٧٩/١ ط: دار الكتاب الإسلامي.

(٢) نقل الزركشي عن النحاة اتفاقهم على أن جمع القلة موضوع للعشرة فما دونها إلى الاثنين أو الثلاثة بحسب الخلاف المبين في الشرح، وجمع الكثرة موضوع لما فوق العشرة في حين ذهب أكثر الأصوليين إلى أن جمع القلة وجمع الكثرة يلتقيان في أقل الجمع وهو اثنان أو ثلاثة على الخلاف المذكور، ويفترقان في أكثره، فهم يعتبرون أكثر جمع القلة عشرة، أما أكثر جمع الكثرة فلا نهاية له. انظر: البحر المحيط للزركشي ١٩٣/٤، نثر الورود للأمين الشنقيطي ٢٧٤/١.

(٣) انظر: نثر الورود للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ٢٧٤/١.

(٤) انظر: البحر المحيط للزركشي ١٩٣/٤.

(٥) انظر: المستصفى للغزالي ص ٢٤٤، التقريب والإرشاد للباقلاني ٣٢٤/٣ ط: مؤسسة الرسالة، فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٢٥٨/١، البحر المحيط للزركشي ١٨٥/٤، العدة لأبي يعلى ٦٥٠/٢، شرح الكوكب المنير لابن النجار ص ٣٥٧، نثر الورود للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ٢٧٤/١.

الاثنين، مثل قوله تعالى لموسى وهارون: ﴿فَاذْهَبَا يَتَاطَفَتَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ١٥]، وقد أوجب عن ذلك: بأنه ليس المراد بـ «معكم» موسى وهارون فقط، وإنما يدخل معهما قومهما المؤمنون، أو يدخل معهما فرعون^(١).

ومثل قوله عليه الصلاة والسلام: «الاثنان فما فوقهما جماعة»^(٢)، وقد أوجب عن ذلك: بأن المقصود البيان الشرعي من النبي ﷺ بأن الاثنين تتحقق بهما فضيلة الجماعة في الصلاة، وتتحقق بهما أيضاً الجماعة التي يجوز معها السفر المنهي عن الإفراد فيه، ولو كان الاثنان جمعاً في الحقيقة لما احتاج ذلك إلى بيان من النبي ﷺ لصحابته، رضي الله عنهم؛ لأنهم يشاركونه في معرفة الأسماء اللغوية^(٣).

ومجال عمل القاعدة لا يقتصر على النصوص الشرعية فحسب، بل يشمل كذلك تفسير ألفاظ المكلفين في أيمانهم، وأوقافهم، ومعاملاتهم، وأقضيته، وغيرها، وسيأتي التمثيل لذلك في فقرة التطبيقات.

أدلة القاعدة:

١- إجماع الصحابة على أن أقل الجمع ثلاثة، وذلك فيما ما روى أن ابن عباس احتج على عثمان، رضي الله عنهما، في أن الأخوين لا يحجبان الأم من الثلث إلى السدس بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] قال ابن عباس: «وليس الأخوان إخوة

(١) انظر: العدة لأبي يعلى ٦٥٢/٢، شرح الكوكب المنير لابن النجار ص ٣٥٨، فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٢٥٩/١.

(٢) رواه ابن ماجه ٣١٢/١ (٩٧٢)، والحاكم ٣٣٤/٤، البيهقي في الكبرى ٦٩/٣، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وقال البوصيري في المصباح ٣٣١/١ (٣٥٢-٩٧٢): هذا إسناد ضعيف لضعف الربيع والدة بدر بن عمرو.

(٣) انظر: العدة لأبي يعلى ٦٥٧/٢، فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٢٥٩/١.

في لسان قومك؟!» فقال له عثمان رضي الله عنه: «لا أستطيع أن أنقض أمرا كان قبلي وتوارثه الناس ومضى في الأمصار»^(١).

فلو لم يكن ذلك مقتضى اللفظ؛ لما صح احتجاج ابن عباس به، ولما أقره عليه عثمان، وهما من فصحاء العرب وأرباب اللسان، ولم يرد عن أحد من الصحابة مخالفة ابن عباس في هذا الاحتجاج؛ فكان إجماعاً منهم^(٢).

٢- أن العرب لا تؤكد الاثنين بما يؤكد به الجمع، فلا يقولون: (مررت بالرجلين كلهم)، بل (كليهما)، كما أنهم يقولون في ضمير التثنية: فعلاً، وفي ضمير الجماعة: فعَلُوا، ولا يصح أحدهما مكان الآخر؛ فدل على أن الجمع لا يصلح للاثنين حقيقة، والاثنين لا تصلح للجمع حقيقة، وهذا يدل على أن أقل الجمع ثلاثة^(٣).

٣- أن أسماء الحقائق لا تنتفي عن مسمياتها، واسم الجمع لا ينتفي عن الثلاثة بحال، فهو حقيقة فيهم، أما الاثنان فإنه يصح نفي اسم الجمع عنهما، فإن من رأى رجلين فإنه يصح منه نفي كونهما رجلاً بقوله: (ما رأيت رجلاً، وإنما رأيت رجلين)، ولما صح ذلك؛ دل على أن الرجلين إذا سُميا رجلاً كان مجازاً فيهما، كما يسمّى الجد أباً ويكون مجازاً فيه، ويسمى ابن الابن ابناً ويكون مجازاً فيه أيضاً، فيصح قول القائل عند بيان صلة القرابة الحقيقية فيهما: (ما هذا أبي وإنما هو

(١) رواه الحاكم في المستدرک ٣٧٢/٤ (٧٩٦٠)، البيهقي في الكبرى ٣٣٧/٦ (١٢٢٩٧)، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٢) التبصرة للشيرازي ص ١٢٧ ط: دار الفكر دمشق، العدة لأبي يعلى ٦٥١/٢، العقد المنظوم للقرافي ٧٣/٢ ط: المكتبة المكية - دار الكتبي.

(٣) انظر: العقد المنظوم للقرافي ٧٣/٢.

جدي، وما هذا بابني وإنما هو ابن ابني^(١).

٤- أن أهل اللغة فرّقوا بين الأفراد، والتثنية، والجمع، وجعلوا للإفراد باباً، وللتثنية باباً، وللجمع باباً، ولا يخلو لهم كتاب من هذا الترتيب، وإذا كان كذلك؛ وجب أن يختص الجمع بما زاد على الاثنين، كما اختصت التثنية بما زاد على الواحد^(٢).

تطبيقات القاعدة :

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَرَيمِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠]، عبرت الآية عن كل صنف من الأصناف المستحقة للزكاة بلفظ الجمع؛ وبناء على ذلك أوجب بعض العلماء على المزكي أن يعطي ثلاثة من كل صنف - إن وجد - حتى يتحقق بهم أقل الجمع المذكور^(٣)، وهو مذهب الشافعي، قال الحصني: «وأقل ما يجرىء أن يدفع إلى ثلاثة من كل صنف؛ لأن الله تعالى ذكرهم بلفظ الجمع»^(٤).

٢- قوله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢]، لفظ (طائفة) في الآية جمع، وأقله ثلاثة؛ وبناء على ذلك ذهب بعض العلماء كالزهري إلى: أنه لا بد أن يشهد عذاب الزاني والزانية، طائفة

(١) العدة لأبي يعلى ٦٥٢/٢.

(٢) العدة لأبي يعلى ٦٥٢/٢، نثر الورود لمحمد الأمين الشنقيطي ٢٧٤/١، فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٢٥٨/١، البحر المحيط للزركشي ١٨٥/٤، العدة لأبي يعلى ٦٤٩/٢، شرح الكوكب المنير لابن النجار ص ٢٥٧، الإحكام لابن حزم ٤١٣/٤، المصنف لابن الوزير ص ٤٩٣.

(٣) انظر: التفسير الكبير للرازي ٨٤/١٦.

(٤) كفاية الأخيار للحصني ص ١٩٤.

من المؤمنين، لا يقل عددهم عن الثلاثة^(١).

٣- عن المغيرة بن شعبة، قال: «رأيت رسول الله ﷺ بال، ثم جاء حتى توضأ ومسح على خفيه، ووضع يده اليمنى على خفه الأيمن، ويده اليسرى على خفه الأيسر، ثم مسح أعلاههما مسحة واحدة، حتى كأني أنظر إلى أصابع رسول الله ﷺ على الخفين»^(٢) فلفظ (أصابع) جمع أقله ثلاثة؛ وبناء عليه فقد استدل بذلك بعض الفقهاء على أن المسح على الخفين لا بد أن يكون بثلاثة أصابع فما فوق^(٣).

٤- نص بعض الفقهاء على أن «لحم هدي القارن والمتمتع يوزع على مساكين الحرم»؛ أخذاً من قوله: «ثُمَّ مَحْلُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴿الحج: ٣٣﴾»؛ ولفظ (مساكين الحرم) جمع أقله ثلاثة؛ وبناء عليه يكفي أن يوزع على ثلاثة أفراد منهم^(٤).

٥- ذهب الشافعية إلى أنه: إذا نذر «صوم أيام»، ولم يحدد عددها، يكفي صوم ثلاثة أيام؛ لأن أقل الجمع ثلاثة^(٥).

٦- لو قالت لزوجها: (خالعني على ما في يدي من دراهم)، فإنه يلزمها ثلاثة دراهم؛ لأن أقل الجمع ثلاثة^(٦).

(١) هذا قول الزهري، وذهب مالك والليث والشافعي إلى أنه لا بد من حضور أربعة قياساً على الشهادة على الزنى وأن هذا باب منه، وقال عكرمة وعطاء: لا بد من اثنين، وهذا مشهور قول مالك فراهما موضع شهادة. انظر: تفسير القرطبي ١/١٦٦ ط: دار الشعب القاهرة.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ١/١٧٠ (١٩٥٧)، البيهقي في الكبرى ١/٢٩٢ (١٤٣٧).

(٣) انظر: العناية شرح الهداية للبابرتي ١/١٥٠ ط: دار الفكر.

(٤) انظر: المغني لابن قدامة ٣/٢٩٢ ط: دار الفكر، كشف القناع للبهوتي ٢/٤٦٠ ط: دار الفكر، شرح منتهى الإرادات ١/٥٥٩ ط: عالم الكتب، أسنى المطالب للرحياني ١/٥٣٢ ط: دار الكتاب الإسلامي.

(٥) انظر: إعانة الطالبين للبكري ٢/٣٥٩، أسنى المطالب شرح روض الطالب لذكريا الأنصاري ١/٥٧٩.

(٦) انظر: حاشية الشلبي على تبين الحقائق ١/٢٢٠ ط: دار الكتاب الإسلامي.

٧- لو أقر بقروش ولم يحدد عددها، أو قال لآخر: (ضمنت لك الدراهم التي على فلان)، حملت القروش، والدراهم على الثلاثة؛ لأنها أقل الجمع^(١).

ياسر سقعان

* * *

(١) مجلة الأحكام الشرعية لأحمد القاري ٥١٩/١، أسنى المطالب لذكريا الأنصاري ٢/٢٤٠.

رقم القاعدة: ٢٠٤٢

نص القاعدة: الصُّورَةُ النَّادِرَةُ تَدْخُلُ تَحْتَ الْعُمُومِ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - الصورة النادرة تدخل في حكم العام^(٢).
- ٢ - الصورة النادرة تدخل في مدلول العام^(٣).
- ٣ - الفرد النادر يدخل في العموم^(٤).
- ٤ - يدخل النادر في حكم العام^(٥).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - الأصل البقاء على العموم حتى يثبت الخصوص^(٦). (أعم).

(١) انظر: سلاسل الذهب للزركشي ص ٢١٩ ط: المحقق، الثانية ١٤٢٣هـ، شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية العطار ٥٠٧/١ ط: دار الفكر، نهاية المحتاج للرملي ١٢١/٢ ط: دار الفكر، ١٤٠٤هـ، فصول الأصول لخلفان بن جميل السيابي ص ١٤٣ ط: وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان.

(٢) نشر البنود على مراقي السعود لسيد عبد الله الشنقيطي العلوي ١٦٨/١.

(٣) انظر: نشر الورود لمحمد الأمين الشنقيطي ٢٤٥/٢ ط: دار المنارة.

(٤) التمهيد للإسنوي ٣٤٤/١ ط: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٠هـ، مختصر قواعد العلائي والإسنوي لابن خطيب الدهشة ٢٢٢/١.

(٥) انظر: نشر البنود لعبد الله الشنقيطي ١٦٨/١.

(٦) فتح الباري لابن حجر ٥٦/١ ط: دار الفكر مصورة عن السلفية، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «العام يجري على عمومه حتى يرد المخصص».

- ٢- ألفاظ العموم تقتضي العموم بالوضع^(١). (مكملة).
 ٣- الصورة النادرة لا تدخل تحت العموم^(٢). (مخالفة).

شرح القاعدة :

(العموم) في اللغة: الشمول، ومنه العامُّ أي الشامل، وفي الاصطلاح: العامُّ هو لفظ وضع وضعاً واحداً لكثير غير محصور مستغرق لجميع ما يصلح له^(٣)، والصورة النادرة: هي الصورة التي لا تخطر بالبال عند إطلاق اللفظ العام بسبب ندرتها^(٤).

فهذه الصورة النادرة إذا قامت القرينة على أنها مقصودة في الكلام دخلت في العموم اتفاقاً، كما أنه إذا قامت القرينة على عدم قصدها في الكلام لم تدخل في العموم اتفاقاً، ومحل النزاع حيث لم تقم قرينة على إرادتها أو عدم إرادتها من اللفظ العام^(٥).

ومثال ذلك^(٦): قوله ﷺ: «لا سبق^(٧) إلا في خف، أو حافر، أو

(١) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٧٥/٢ ط: مؤسسة الرسالة، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٢) انظر: غاية الوصول لزكريا الأنصاري ص ١٢١ ط: عيسى الحلبي.

(٣) التنقيح مع التلويح لصدر الشريعة ٥٧/١ ط: مكتبة صبيح بمصر، إرشاد الفحول للشوكاني ٥٠٧/١ وما بعدها ط: دار الفضيلة.

(٤) نثر الورود لمحمد الأمين الشنقيطي ٢٤٥/٢ ط: دار المنارة، الثالثة ١٤٢٣هـ.

(٥) انظر: الآيات البيّنات لابن قاسم العبادي ٣٤٤/٢-٣٤٥ ط: دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١٧هـ.

(٦) البحر المحيط للزركشي ٧٢/٤، أضواء البيان للشنقيطي ٣٣٥/٣ ط: دار الفكر، بيروت ١٤١٥هـ.

(٧) السَّبَقُ بفتح الباء: ما يُجعل من المال رَهْناً على المسابقة، وبالسُّكُون: مصدر سَبَقْتُ أَسْبَقُ سَبْقاً، والمعنى: لا يحل أخذ المال بالمسابقة إلا في هذه الثلاثة، وهي الإبل والخيول والسهام، وقد ألحق بها الفقهاء ما كان بمعناها، وله تفصيل في كتب الفقه، قال الخطابي: الرواية الصحيحة بفتح الباء. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير مادة سبق.

نصل^{(١)(٢)}، فقد حصر الحديثُ الأصناف التي يجوز دفع المال لمن تسابق عليها، فسبق في الأصناف الثلاثة المذكورة، ومن بينها ما كان ذا خف، من البعير ونحوه، ولما لم يكن من عادة العرب إجراء المسابقة على الفيل مع كونه ذا خف، فقد اعتبر العلماء المسابقة على الفيل صورة نادرة لا تخطر بالبال عند إطلاق اللفظ العام، ولم تقم قرينة على إرادة دخولها أو عدم ذلك^(٣).

والمعنى الإجمالي الذي تقرره القاعدة: أنه إذا ورد في كلام الله تعالى، أو في كلام رسوله ﷺ لفظ عام يشمل من حيث الوضع صورة لا تخطر ببال العرب عند إطلاقهم ذلك اللفظ، حسبما تقتضيه عوائدهم؛ فإن هذه الصورة النادرة تدخل تحت العموم، ويثبت لها الحكم الثابت لبقية أفراد العام، على الصحيح من قولي الأصوليين في المسألة، قال الشنقيطي: «فأصحُّ القولين عند علماء الأصول شمولُ العام، والمطلق للفرد النادر»^(٤).

وعبارات العلماء تشير إلى أن هذا هو قول الأكثر من الأصوليين؛ لأنهم يعبرون عن القول المقابل بأنه قول البعض قال الإسنوي: «إطلاق الأصوليين

(١) رواه أحمد ١٢٩/١٦ (١٠١٣٨)، وأبو داود ٢٤٨/٣ (٢٥٦٧)، والترمذي ٢٠٥/٤ (١٧٠٠)، والنسائي ٢٢٦/٦ (٣٥٨٥) (٣٥٨٦)، وابن ماجه ٩٦٠/٢ (٢٨٧٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الترمذي: حديث حسن.

(٢) وهذا الحديث جعله بعض علماء الأصول مثالا لدخول الصورة النادرة في المطلق، لا العام وحجتهم أن قوله: «إلا في خف» نكرة في سياق الإثبات؛ لأن ما بعد «إلا» مُثَبَّت، والنكرة في سياق الإثبات إطلاق، لا عموم، وجعله بعض أهل الأصول مثالا لدخول الصورة النادرة في العام، ووجه عمومه أنه في حيز الشرط معنى؛ إذ التقدير: إلا إذا كان في خف، والنكرة في سياق الشرط تعم. انظر: أضواء البيان للشنقيطي ٣٣٥/٣.

(٣) تصنيف المسامع للزركشي ٦٤٣/٢ ط: مؤسسة قرطبة، الثالثة ١٤١٩هـ.

(٤) أضواء البيان للشنقيطي ٣٣٥/٣، انظر: غاية الوصول شرح لب الأصول لزكريا الأنصاري ص ١٢١ ط: عيسى الحلبي، شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية العطار ٥٠٧/١، ومع حاشية البناي ٤٠٠/١.

يقتضي أن الفرد النادر يدخل في العموم، وصرَّح بعضهم بعدم دخوله»^(١).

وممن خالف في هذه القاعدة فذهب إلى أن الصورة النادرة لا تدخل تحت العموم، بعضُ المالكية^(٢)، وإليه مال الشاطبي في قوله: «ما لا يخطر ببال المتكلم عند قصده التعميم إلا بالإخطار لا يحمل لفظه عليه إلا مع الجمود على مجرد اللفظ، وأما المعنى فيبعد أن يكون مقصوداً للمتكلم»^(٣).

ويلتحق بالصورة النادرة في دخولها تحت اللفظ العام - الصورة غير المقصودة، وهي: التي لم يُعلم قصدها^(٤) من المتكلم عند ذكر اللفظ العام، وقد نص الأصوليون على أنها تدخل تحت العموم، على أصح القولين كذلك^(٥).

والعلاقة بين الصورة النادرة، والصورة غير المقصودة، قال بعض الأصوليين: بينهما عموم وخصوص مطلق، بمعنى: أن الصورة غير المقصودة أعم من الصورة النادرة؛ لأن عدم قصد المتكلم قد يكون بسبب النادرة، وقد يكون بسبب آخر؛ فالصورة غير المقصودة أعم.

وقال بعضهم: العلاقة بينهما العموم والخصوص الوجهي، فالصورة غير المقصودة قد تكون نادرة وقد لا تكون كذلك، كما أن الصورة النادرة قد تكون

(١) التمهيد للإسنوي ص ٣٤٣، ٣٤٤ ط: مؤسسة الرسالة.

(٢) نثر الورود لمحمد الأمين الشنقيطي ٢/٢٤٥.

(٣) الموافقات للشاطبي ٣/٢٧١، انظر: تشنيف المسامع للزركشي ٢/٦٤٢، ٦٤٣، نشر البنود لعبد الله الشنقيطي ١/١٦٩.

(٤) وهناك فرق بين انتفاء القصد وبين قصد الانتفاء، وبيانه: أن انتفاء القصد معناه: عدم توجه قصد المتكلم باللفظ العام إلى تلك الصورة النادرة إثباتاً أو نفيًا، وهو المراد هنا، أما قصد الانتفاء فمعناه: أن المتكلم باللفظ العام قصد عدم إدخال صورة معينة تحت العموم ابتداءً، ولا خلاف أن هذه الصورة لا يشملها حكم العام.

انظر: الآيات البينات لابن قاسم العبادي ٢/٣٤٥ ط: دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١٧هـ.

(٥) حاشية البنانى على شرح المحلي على جمع الجوامع ١/٤٠١، غاية الوصول لذكرى الأنصاري ص ١٢١.

مقصودة وقد تكون غير مقصودة؛ لأن مرجع الندرة عدم الخطور بالبال عند الإطلاق، ومرجع عدم القصد هو انتفاء قصد المتكلم لتلك الصورة وإن كانت مما يخطر بالبال عند الإطلاق^(١).

ومن الجدير بالتنبيه إليه في هذا المقام: التفريق بين القاعدة محل البحث وبين قاعدة تخصيص العموم بالصورة النادرة^(٢)، بمعنى: حمل اللفظ العام على الصورة النادرة دون ما عداها، ومثّل لها بعض الأصوليين^(٣) بحمل الحنفية حديث: «من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له»^(٤) على صيام القضاء والندر، مع كونهما صورتين نادرتين للصيام، قال ابن دقيق العيد: «وتنزيل صيغ العموم التي ترد لتأسيس القواعد على الصورة النادرة أمر مستنكر على ما قرّر من قواعد التأويل في أصول الفقه»^(٥).

بقيت الإشارة إلى أن دعوى عدم الخطور بالبال أو عدم القصد عند إطلاق اللفظ في النصوص الشرعية، إنما تكون باعتبار المخاطبين، وإلا فإن ذلك لا يصلح في حقّ الشارع، قال البناني: «ثم إن عدم القصد والخطور بالبال لا يتأتى في كلام من لا يعزب عن علمه شيء إلا أن يكون ذلك في كلامه باعتبار حال المخاطبين»^(٦).

(١) حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع ٥٠٧/١ ط: دار الفكر، حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع ٤٠١/١ ط: دار الفكر ١٤٢٤هـ، أضواء البيان للشنقيطي ٣٣٥/٣ ط: دار الفكر.

(٢) انظر: تشنيف المسامع للزركشي ٦٤٤/٢ ط: مؤسسة قرطبة.

(٣) حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع ٩٠/٢ ط: دار الكتب العلمية.

(٤) رواه أحمد ٥٣/٤٤ (٢٦٤٥٧)، وأبو داود ١٩٠/٣ (٢٤٤٦)، والترمذي ١٠٨/٣ (٧٣٠)،

والنسائي ١٩٦/٤ - ١٩٨ (٢٣٣١) - (٢٣٤٢)، وابن ماجه ٥٤٢/١ (١٧٠٠)، والدارمي ٣٣٩/١

(١٧٠٥) وصحح الترمذي وقفه على ابن عمر.

(٥) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد ١٢٩/٢ ط: دار الكتب العلمية، بيروت.

(٦) حاشية البناني على جمع الجوامع ٤٠٠/١.

أدلة القاعدة :

١- أن المقرر عند الأصوليين أن مدلول العام كليّة، بمعنى أن اللفظ العام مع الحكم المتعلق به، إثباتاً أو نفياً، يفيد قضية كليّة، يكون الحكم فيها على كل الأفراد، والصورة النادرة من جملة الأفراد المندرجة تحت اللفظ العام؛ فتأخذ حكمه^(١).

٢- عمل الصحابة: فقد كان الصحابة، رضي الله عنهم، يعملون بشمول العمومات من غير توقف، ومما يوضح ذلك، أن الخثي صورة نادرة جداً، مع أنها داخلة في عموم آيات المواريث، والقصاص، وغير ذلك من عمومات الأدلة^(٢).

تطبيقات القاعدة :

١- قوله ﷺ: «خمس من الفطرة: قص الشارب، ونتف الإبط، وتقليم الأظفار، والاستحداد، والختان»^(٣)، أجمع العلماء على أن تقليم الأظفار سنة^(٤)، والتقليم تفعيل من القلم وهو القطع، والمراد: إزالة ما يزيد على ما يلبس رأس الأصبع من الظفر؛ لأن الوسخ يجتمع فيه، والأظفار جمع محلى بأل فيفيد العموم، ويدخل تحت هذا العموم ما لو كان له أصبع زائدة؛ لأنها صورة نادرة، والصورة النادرة

(١) انظر: نثر الورود لمحمد الأمين الشنقيطي ٢/٢٤٧، حاشية البناني على شرح جمع الجوامع للمحلي ٤٠٦/١، البحر المحيط الزركشي ٢/٢٢١.

(٢) أضواء البيان للشنقيطي ٣/٣٣٦ ط: دار الفكر ١٤١٥هـ، أصول الفقه على منهج أهل الحديث لذكري بن غلام قادر الباكستاني ص ١٣٢ ط: دار الخراز.

(٣) رواه البخاري ٧/١٦٠ (٥٨٨٩)، ومسلم ١/٢٢١ (٢٥٧)/(٤٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) قال ابن العربي: «وقص الأظفار سنة إجماعاً، ولا نعلم قائلًا بوجوبه لذاته، لكن إن منع الوسخ وصول الماء للبشرة وجبت إزالته للطهارة» فيض القدير للمناوي ٣/٤٥٥ حديث رقم ٣٩٥٣.

داخلة تحت العموم على مقتضى القاعدة^(١).

٢- قوله ﷺ «إنما الماء من الماء»^(٢) عام في وجوب الاغتسال من نزول المني، وقد شمل ذلك - عند بعض العلماء - ما لو خرج المني بغير لذة؛ لمرض أو نحوه، أو بلذة غير معتادة؛ لأنها صورة نادرة فتدخل تحت العموم^(٣).

٣- ذهب بعض العلماء إلى جريان الربا في الفلوس^(٤)، ودخولها تحت حكم النقيدين (الذهب والفضة) في بابي الصرف والربا؛ لأن الفلوس وإن كانت من الصور النادرة للنقود إلا أن الصورة النادرة تدخل تحت العموم، قال السجلماسي من المالكية: «قال ابن بشير: وإنما سبب الخلاف في الفلوس الصور النادرة هل تراعى أم لا؟ فمن راعاها ألحق الفلوس بالعين، ومن لا فلا ومن ثم أجرى ابنُ بشير الربا في الفلوس»^(٥).

٤- قوله ﷺ «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»^(٦)، أثبت هذا الحديث خيار المجلس للمتبايعين، وقد اختلف العلماء في ثبوت هذا الخيار لمن تولى طرفي العقد بنفسه، كالأب إذا اشترى مال ولده لنفسه، فهل يثبت له خيار المجلس؟ فذهب الشافعية في وجه عندهم إلى ثبوت الخيار في هذه الحالة، وإن كانت صورة نادرة؛ لأن الصورة النادرة

(١) انظر: الضياء اللامع لحلولو ١/٦٣٧ ط: مركز ابن العطار للتراث، الأولى ١٤١٥هـ.

(٢) رواه مسلم في صحيحه ١/٢٦٩ (٣٤٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) الضياء اللامع لحلولو ١/٦٣٧، أضواء البيان للشتيطي ٣/٣٣٦ ط: دار الفكر، ١٤١٥هـ.

(٤) الفلوس في اللغة: جمع فلّس، أفلس الرجل: صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهم، وفي الاصطلاح: كل ما يتخذه الناس ثمنًا عدا الذهب والفضة انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية ٣٢/٢٠٤.

(٥) انظر: شرح البواقي الثمينة للسجلماسي ١/٥٠٨، ٥٠٩، الموسوعة الفقهية الكويتية ٣٢/٢٠٥، ٢٠٦.

(٦) رواه البخاري ٣/٦٤ (٢١١٠)، ومسلم ٣/١١٦٤ (١٥٣٢) من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه.

تدخل تحت العموم، قالوا: ويؤيد ذلك أن غرض الشارع إثبات الخيار في البيع، وإنما خَصَّصَ الحديث المتبايعين بالذكر؛ إجراء للكلام على الغالب المعتاد^(١).

عبد الله هاشم

* * *

(١) البحر المحيط للزركشي ٧٥/٤ ط: دار الكتبي.

رقم القاعدة: ٢٠٤٣

نص القاعدة: العِبْرَةُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب^(٢).
- ٢ - لا يُترك عموم اللفظ لخصوص السبب^(٣).
- ٣ - خصوص السبب لا يُخصِّص عموم اللفظ^(٤).
- ٤ - الحكم للفظ لا للسبب^(٥).
- ٥ - لا اعتبار بخصوص السبب^(٦).

(١) المستصفى للغزالي ص ٢٣٦ ط: دار الكتب العلمية، المحصول للرازي ٧٧/٤ ط: جامعة الإمام محمد بن سعود، الإبهاج لابن السبكي ١٨٥/٢ ط: دار الكتب العلمية، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٤٩٣/٣ ط: العبيكان، إجابة السائل للصنعاني ص ٢٥٣ ط: مؤسسة الرسالة، أضواء البيان للشنقيطي ٣٥٩/٢ ط: دار الفكر، التفسير الكبير للرازي ٥٣/٣ ط: دار الكتب العلمية، فتح الباري لابن حجر ١٨/١ ط: دار المعرفة، مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤٤/٣١ ط: مكتبة ابن تيمية، إعانة الطالبين للبكري ٢٤٣/٣ ط: دار الفكر.

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٣٠ ط: دار الفكر، شرح النووي على صحيح مسلم ٢٢٩/١٣ ط: دار إحياء التراث العربي، نيل الأوطار للشوكاني ٣٤٥/٢.

(٣) الواضح لابن عقيل ١٧٠/٣ ط: مؤسسة الرسالة.

(٤) نهاية الوصول لصفي الدين الهندي ١٧٤٠/٥ ط: المكتبة التجارية.

(٥) أحكام القرآن للجصاص ٢٩١/١ ط: دار إحياء التراث العربي.

(٦) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٣٠٥ ط: دار الفكر.

صيغ ذات علاقة :

- ١- العبرة بخصوص السبب^(١). (مخالفة).
- ٢- العبرة بعموم اللفظ دون خصوص السؤال^(٢). (فرع).
- ٣- ألفاظ العموم تقتضي العموم بالوضع^(٣). (مكملة).

شرح القاعدة :

هذه القاعدة من القواعد المهمة في باب العموم والخصوص، وموضوعها اللفظ العام إذا ورد في خطاب من الشارع على سبب خاص، فهل يصلح خصوص السبب أن يكون قرينة مخصصة للعموم أم لا؟

اتفق العلماء على دخول صورة السبب في الحكم العام الوارد على سبب خاص، وما عداها من الصور الداخلة تحت عموم اللفظ لا تخلو:

إما أن يكون عموم اللفظ لها جزءاً من الجواب لا يتم الجواب إلا به، أو يكون اللفظ الذي تناولها لغة زائداً عن الجواب يمكن فهم الجواب بدونه.

ومثال القسمين: أن الرسول ﷺ سئل أنتوضأ بماء البحر؟ فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»^(٤)، فالشق الثاني من الحديث: «الحل ميتته» هو لفظ زائد عن الجواب، ويمكن فهم الجواب بدونه، فكأنه حكم مبتدأ، فيكون عاماً

(١) التمهيد للإسنوي ص ٤١١ ط: مؤسسة الرسالة، القواعد لابن اللحام ص ٢٤٠ ط: مطبعة السنة المحمدية، المختصر لابن اللحام ص ١١٠ ط: جامعة الملك عبد العزيز.

(٢) التلخيص لإمام الحرمين ١٥٤/٢.

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٧٥/٢ ط: مؤسسة الرسالة، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٤) رواه أحمد ١٧١/١٢ (٧٢٣٣) وفي مواضع أخرى، وأبو داود ١٨٨/١ (٨٤)، والترمذي ١٠٠/١-١٠٢ (٦٩)، والنسائي ٥٠/١ (٥٩)، وابن ماجه ١٣٦/١ (٣٨٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

- بلا خلاف - لكل ميتات البحر إلا ما قام الدليل على خصوصه، وهذا خارج عن محل النزاع.

والشق الأول من الحديث: «الطهور ماؤه» واقع في جواب السؤال، ولا يتم الجواب بدونه، وهذا موضوع النزاع بين العلماء، وموضوع القاعدة^(١).

وتقرّر القاعدة: أن اللفظ العام إذا ورد في الخطاب الشرعي على سبب خاص، كسؤال سائل، أو وقوع حادثة، أو غير ذلك، ولم يقترب به ما يدل على التعميم أو التخصيص فإنه يحمل على العموم، وهذا مذهب عامة العلماء، منهم على سبيل المثال: الغزالي، والرازي، وابن السبكي، وابن حجر، وابن تيمية، وابن النجار، والصنعاني، وغيرهم^(٢).

وذهب بعض العلماء إلى أن العبرة بخصوص السبب، وممن ذهب إلى ذلك: المزني، وأبو ثور، وأبو بكر الدقاق، والقفال^(٣) قال الزركشي: «وفي نسبته للقفال نظر»^(٤) فخصوص السبب عند هذا الفريق مخصّص لعموم اللفظ.

وذهب بعض العلماء - كما نقله عبد العزيز البخاري - إلى التفرقة بين اللفظ العام إذا ورد في معرض الجواب عن سؤال سائل، وبين ما إذا ورد في وقوع حادثة ففي الصورة الأولى العبرة بخصوص السبب، وفي الصورة الثانية العبرة بعموم اللفظ.

(١) أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله للدكتور عياض السلمي ص ٣٥٨.

(٢) المستصفى للغزالي ص ٢٣٦ ط: دار الكتب العلمية، المحصول للرازي ٧٧/٤ ط: جامعة الإمام محمد بن سعود، الإبهاج لابن السبكي ١٨٥/٢ ط: دار الكتب العلمية، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٤٩٣/٣ ط: العبيكان، إجابة السائل للصنعاني ص ٢٥٣ ط: مؤسسة الرسالة، أضواء البيان للشنقيطي ٣٥٩/٢ ط: دار الفكر، التفسير الكبير للرازي ٥٣/٣ ط: دار الكتب العلمية، فتح الباري لابن حجر ١٨/١ ط: دار المعرفة، مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤٤/٣١ ط: مكتبة ابن تيمية، إعانة الطالبين للبكري ٢٤٣/٣ ط: دار الفكر.

(٣) المحصول للرازي ١٢٥/٣، التبصرة للشيрази ص ١٤٥، إيضاح المحصول للمازري ص ٢٩٠، قواطع الأدلة للصنعاني ٣٩٦/١ - ٣٩٧.

(٤) البحر المحيط للزركشي ٢٠٢/٣.

ووجه التفرقة عندهم : أن الشارع إذا ابتدأ ببيان الحكم في حادثة قبل أن يُسأل عنه، فالظاهر أنه أراد مقتضى اللفظ، إذ لا مانع منه وليس كذلك إذا سُئل عنه، لأن الظاهر أنه لم يُورد الكلام ابتداءً، وإنما أوردته ليكون جواباً عن السؤال، وكونه جواباً عنه يقتضي قصره عليه^(١).

دليل القاعدة :

يستدل للقاعدة باللغة، وفهم الصحابة، والمعقول:

أولاً : القاعدة جارية على وفق الاستعمال اللغوي .

وبيانه : أنه لو تجرد اللفظ عن السبب الذي ورد من أجله لكان عاماً، وليس ذلك إلا لاقضاءه للعموم بلفظه، وليس لانعدام السبب، فإن عدم السبب لا مدخل له في الدلالات اللفظية، ودلالة العموم لفظية، وإذا كانت دلالة على العموم مستفادة من لفظه، فاللفظ عامٌّ مع وجود السبب، ومع عدم وجوده^(٢).

ثانياً : فهم الصحابة :

وبيانه : أن الصحابة كانوا يستدلون بالعمومات الواردة في أسباب خاصة من غير خلاف، وأصرح الأدلة في ذلك واقعة الأنصاري الذي قَبَّلَ الأجنبية، ونزل فيه قوله تعالى: ﴿الْصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ أَيْلٍ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهَبْنَ أَلْسِنَاتٍ﴾ [هود: ١١٤]، فقال للنبي ﷺ: ألي هذا وحدي يا رسول الله - ومعنى ذلك: هل حكم هذه الآية يختص بي، لأنني سبب نزولها؟ - فقال له النبي ﷺ: «بل لأمتي كلهم»^(٣).

(١) انظر: كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٣٩٠/٢.

(٢) الإحكام للآمدي ٢٥٨/٢.

(٣) رواه البخاري ١١١/١ (٥٢٦)، ومسلم ٢١١٥/٤ (٢٧٦٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه

وانظر: الإحكام للآمدي ٢٥٨/٢.

وكذلك أكثر العمومات وردت على أسباب خاصة، فأية السرقة نزلت في سرقة المجن، أو رداء صفوان، وآية الظهر نزلت في حق سلمة بن صخر، وآية اللعان نزلت في حق هلال بن أمية، إلى غير ذلك، والصحابة عموماً أحكام هذه الآيات من غير تكثير؛ فدل على أن السبب غير مسقط للعموم، ولو كان مسقطاً للعموم؛ لكان إجماع الأمة على التعميم خلاف الدليل، ولم يقل بذلك أحد^(١).

ثالثاً : من المعقول :

العقل يدل على أن اللفظ العام الصادر من حكيم، يجب إجراؤه على عمومته، إلا لمانع ولا مانع هنا ثم إن الشريعة جاءت عامة صالحة لكل زمان ومكان، والوحي انقطع بعد وفاته - عليه الصلاة والسلام - فلو قلنا العبرة بخصوص السبب؛ لتعطلت كثير من الأحكام، وهذا فيه إبطال للعموم الشرعة وكما لها؛ فيلزم من ذلك أن يكون العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب^(٢).

تطبيقات القاعدة :

١ - ذهب فريق من الفقهاء، منهم الشافعية إلى وجوب الترتيب في الوضوء على النحو الذي ذكرته آية الوضوء، ومما استدلوا به على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع، لما قالوا له: أبدأ بالصفاء أم بالمروة: «ابدأوا بما بدأ الله به»^(٣)، والعبرة

(١) انظر: الإحكام للأمامي ٨٥/٢، ميزان الأصول للسمرقندي ص ٣٣٣، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ٢٤/١.

(٢) انظر: البرهان للجويني ٢٥٥/١، شرح اللمع للشيرازي ٣٩٥/١، الإحكام للأمامي ٨٥/٢، ميزان الأصول للسمرقندي ص ٣٣٣.

(٣) رواه النسائي في سننه ٢٣٦/٥ (٢٩٦٢) بهذا اللفظ، وهو في صحيح مسلم ٨٨٦/٢ (١٢١٨) بلفظ "أبدأ بما بدأ الله به"، ورواه أحمد ٣٢٦/٢٢ (١٤٤٤٠)، وأبو داود ١٨٢/٢ (١٩٠٥)، والترمذي ٢١٠/٥ (٢٩٦٧)، والنسائي ٢٣٥/٥ (٢٩٦١)، وابن ماجه ١٠٢٢/٢ (٣٠٧٤) بلفظ: «تبدأ بما بدأ الله به» كلهم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

بعموم اللفظ لا بخصوص السبب^(١).

٢- ذهب بعض العلماء إلى أن الواجب في حق المسافر الفطر، سواء أشقَّ عليه الصوم أم لا، وبالتالي فالصوم لا يجزئه ومما استدلوا به على ذلك حديث: «ليس من البر الصوم في السفر»^(٢) دون تفريق بين من يشق عليه ومن لا يشق عليه الصوم، والعبرة بعموم اللفظ^(٣).

٣- ذهب بعض الفقهاء، منهم الحنفية، إلى أن الإحصار في الحج ليس قاصراً على المنع بالعدو، وإنما يجوز الإحصار سواء كان المنع بالعدو أو بالمرض، أو بالحبس، أو بالعرج، أو غير ذلك من الموانع، ومما استدلوا به قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فهو وإن كان وارداً في أصحاب رسول الله ﷺ حينما أحصروا من العدو، إلا أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب^(٤).

٤- استدل بعض الفقهاء على وجوب ستر العورة في الصلاة، سواء كان ذلك بحضرة الناس، أو في الخلوة بقوله تعالى: ﴿وَبَيْنَ يَدَيْهِمَا خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]، أي عند كل صلاة، والآية وإن كانت نزلت بسبب خاص، وهو منع الإنسان من الطواف بالبيت عرياناً، إلا أن العبرة بعموم اللفظ^(٥).

٥- قوله ﷺ لرسولي مسيلمة، حينما قرأ رسالته: «أما والله لولا أن الرسل

(١) انظر: إعانة الطالبين للبكري ٥٤/١.

(٢) رواه البخاري ٣/٣٤٦ (١٩٤٦)، ومسلم ٢/٧٨٦ (١١١٥) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٣) انظر: المغني لابن قدامة ٣/٩٠، نيل الأوطار للشوكاني ٤/٢٦٦.

(٤) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ٢/٢٨١.

(٥) انظر: حاشية الروض لابن قاسم ١/٤٩٢، عمدة القاري للعيني ٧/٣٠٤.

لا تقتل لضربت أعناقكما»^(١)، فالحديث وإن كان وارداً على سبب خاص، إلا أن حكمه شامل لجميع الرسل في كل الأزمنة، ومثلهم السفراء، والبعثات التي تمثل الدول في هذا الزمان؛ لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب^(٢).

د. خالد البشير

* * *

(١) رواه أحمد ٣٦٦/٢٥ (١٥٩٨٩)، وأبو داود ٣٣٧/٣ (٢٧٥٥) من حديث نعيم بن مسعود الشجعي رضي الله عنه.

(٢) انظر: الإعلام لأبي الوفا ٣٤٢/٤ وعون المعبود للعظيم آبادي ٢٠٨/٦ ومرواة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للملا على القاري ١٤٩/١٢.

رقم القاعدة: ٢٠٤٤

نص القاعدة: خُصُوصُ السَّبَبِ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهُ عَنِ الْعُمُومِ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١- لا يجوز تخصيص صورة السبب بالاجتهاد^(٢).
- ٢- لا يجوز إخراج السبب بدليل تخصيص^(٣).
- ٣- لا يجوز إخراج خصوص السبب من عموم اللفظ^(٤).
- ٤- محل السبب لا يجوز إخراجه بالاجتهاد^(٥).

قواعد ذات علاقة :

- ١- العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب^(٦). (قاعدة مكملّة).

(١) القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص ٢٤١.

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه ٣٧٠/٢.

(٣) المسودة لآل تيمية ١١٩/١.

(٤) المغني لابن قدامة ٢٧١/٢.

(٥) القواعد والفوائد الأصولية للبعلي المعروف بابن اللحام ص ٢٤٣.

(٦) المحصول للرازي ١٢٥/٣ ، البحر المحيط للزركشي ٢٤/٤ ، شرح الكوكب المنير لابن النجار =

٢- تأخير البيان عن وقت العمل ممتنع^(١) (قاعدة أصل).

شرح القاعدة :

المقصود بهذه القاعدة أن اللفظ العام إذا ورد على سبب خاص كسؤال سائل أو وقوع حادثة أو غير ذلك، فإن شموله لذلك السبب يكون قطعياً، ولا يجوز إخراج ذلك السبب من عموم اللفظ بالتخصيص، قال الزركشي: «فلهذا قال الأكثرون إنها قطعية الدخول - أي صورة السبب - فهو نص في سببه، ظاهر فيما زاد عليه، وإنما جعلوها قطعية في السبب لاستحالة تأخير البيان عن وقت الحاجة، ولا يصح منه عليه السلام أن يسأل عن بيان ما يحتاج إلى بيانه، فيضرب عن بيانه ويبين غيره مما لم يسأل عنه؛ وعلى هذا فيجوز تخصيص هذا العام بدليل كغيره من العمومات المبتدأة، لكن لا يجوز تخصيص صورة السبب بالاجتهاد، لأن العام يدل عليه بطريق العموم وكونه وارداً لبيان حكمه»^(٢).

وقال ابن النجار: «وصورة السبب قطعية الدخول في العموم عند الأكثر، فلا يخص باجتهاد، فيتطرق التخصيص إلى ذلك العام إلا تلك الصورة، فإنه لا يجوز إخراجها»^(٣).

= ٢٦٢/٢، حاشية العطار على شرح جمع الجوامع للمحلي ١٠/٢ الإبهاج للسبكي وولده ١٨٥/٢، القواعد والفوائد لابن اللحام ٢٤١/١، المستصفى للغزالي ٢٣٦/١، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(١) الإحكام للآمدي ٧٣/٣، أنسوار البروق في أنواع الفروق للقرافي ٤٢٣/٦، الإبهاج للسبكي وولده ٢١٥/٣، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ٣٧٠/١، وفي معناها: «يمتنع تأخير البيان عن وقت الحاجة» زاد المعاد لابن القيم ٥٣٧/٤، شرح طلعة الشمس لابن حميد ١٨٤/١، انظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي ٦٦/٤، غاية الوصول شرح لب الأصول لتركيا الأنصاري ص ٧٩، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٣٧٠/٢.

(٣) شرح الكوكب المنير ١٨٧/٣ وانظر أيضاً المسودة ١١٩/١، التحبير شرح التحرير ٢٤٠٠/٥.

وقد عدَّ كثير من الأصوليين: أن من فوائد معرفة أسباب نزول الآيات الكريمة، وأسباب ورود الأحاديث الشريفة، أن يعرف المجتهد أن تلك الأسباب لا يجوز إخراجها من عموم الألفاظ عن طريق التخصيص بالاجتهاد، قال الغزالي: «فائدته، أي معرفة أسباب النزول: معرفة أسباب التنزيل والسير والقصص واتساع علم الشريعة، وأيضا امتناع إخراج السبب بحكم التخصيص بالاجتهاد»^(١).

هذا، وقد حُكيَ عن أبي حنيفة ومالك جواز إخراج صورة السبب من عموم اللفظ بالتخصيص، وقد استنبط ذلك من اجتهادهم في بعض المسائل والفروع التي يفهم منها تجويزهم إخراج صورة السبب من عموم اللفظ^(٢).

وقد أجيب على ذلك من قبل بعض الأصوليين بعدة أجوبة منها: أن هذه النسبة لا تصحُّ، أو أنه ربما لم يثبت عموم اللفظ عندهم بحيث لا يتناول صورة السبب أصلا، أو أن الأحاديث التي ذكرت فيها تلك الأسباب لم تصلهم، أو غير ذلك من التوجيهات الأخرى التي تظهر أن لا مخالفة منهم لهذه القاعدة^(٣).

ويجدر التنبيه في هذا المقام إلى: أن هذه القاعدة تختلف عن القاعدة المشهور العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب التي تعني أن اللفظ العام إذا ورد في الخطاب الشرعي على سبب خاص، كسؤال سائل، أو وقوع حادثة، أو غير ذلك، ولم يقترن به ما يدل على التعميم أو التخصيص فإنه يحمل على العموم، أي أن الحكم يشمل غير واقعة السبب، ولا يقصر عليها وحدها.

(١) المستصفى ٢٣٦/١، والإحكام للآمدي ٢/٢٦٠.

(٢) انظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ١٣٢/٣، تيسير التحرير لأمير بادشاه ١/٢٦٥-٢٦٦،

البحر المحيط للزركشي ٢/٣٧٠، المسودة لآل تيمية ١/١٢٠، التحرير شرح التحرير للمرداوي

٥/٢٤٠، القواعد والفوائد الأصولية للبعلي ص ٢٤٢، أضواء البيان للشيخ الشنقيطي ١/٧٧.

(٣) انظر: المصادر السابقة.

أما القاعدة محل البحث فهي تتناول حكم الواقعة التي ورد الحكم بسببها، أي عين الواقعة التي سئل عنها أو بين الحكم عقبها، وتظهر القاعدة أن عين هذا السبب لا يجوز إخراجه من العموم بحال؛ لأن شمول الحكم لها قطعي، فإذا جاز إخراج بعض أفراد العموم بدليل ما، فإن واقعة السبب لا يجوز إخراجها من العموم.

أدلة القاعدة :

تعتبر القاعدة الأصولية (تأخير البيان عن وقت العمل ممتنع شرعاً) بأدلتها وشواهداها، هي الأصل الذي تستند عليه هذه القاعدة، قال الزركشي: «وإنما جعلوها قطعية في السبب لاستحالة تأخير البيان عن وقت الحاجة، ولا يصحُّ منه عليه السلام أن يسأل عن بيان ما يحتاج إلى بيانه، فيضرب عن بيانه ويبين غيره مما لم يسأل عنه؛ وعلى هذا فيجوز تخصيص هذا العام بدليل كغيره من العمومات المبتدأة، لكن لا يجوز تخصيص صورة السبب بالاجتهاد؛ لأن العام يدل عليه بطريق العموم، وكونه وارداً لبيان حكمه»^(١).

تطبيقات القاعدة :

١ - قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، من صيغ العموم؛ لأنه فعل وقع بعد أداة الشرط فأفاد العموم، وقد نزلت هذه الآية في صدّ المشركين النبي ﷺ وأصحابه وهم محرمون بعمرة عام الحديبية عام ست بإطباق العلماء، وقد تقرر في الأصول: أن صورة سبب النزول قطعية الدخول فلا يمكن إخراجها بمخصّص، فشمول الآية الكريمة لإحصار العدو الذي هو سبب نزولها قطعي،

(١) البحر المحيط في أصول الفقه ٣٧٠/٢ وانظر: القواعد والفوائد الأصولية للبعلي ص ٢٤٢.

فلا يمكن إخراجها من الآية بوجه^(١).

٢- أنه ليس لمخرج الزكاة شراؤها ممن صارت إليه عند فريق من العلماء^(٢)؛ لقوله ﷺ: «العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه»^(٣)؛ لأن اللفظ المفرد إذا حلّي بأل أفاد العموم، فإن قيل: فإن اللفظ لا يتناول الشراء فإن العود في الصدقة استرجاعها بغير عوض، ولو وهب إنساناً شيئاً ثم اشتراه منه جاز، فإنه يجاب على هذا: بأن رسول الله ﷺ قال ذلك جواباً لعمر حين سأل عن شراء الفرس الذي تصدّق به، قال عمر، رضي الله عنه: حملت على فرس في سبيل الله، فابتاعه أو فأضاعه الذي كان عنده، فأردت أن أشتريه، وظننت أنه بائعه برخص، فسألت النبي ﷺ فقال: «لا تشتريه وإن بدرهم؛ فإن العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه»، فلو لم يكن اللفظ متناولاً للشراء المسؤول عنه لم يكن مجيباً له، ولا يجوز إخراج خصوص السبب من عموم اللفظ؛ لثلا يخلو السؤال عن الجواب^(٤).

٣- ما ذهب إليه الشافعي أنه يُسن إظهار التكبير يوم النحر ويوم الفطر إلى أن يخرج الإمام^(٥)، وأن التكبير لا يقتصر على النحر فقط - على وفق ما ذهب الحنفية-^(٦)؛ ذلك أن قوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، قد وردت في

(١) أضواء البيان ١/ ٧٧.

(٢) المغني لابن قدامة ٢/ ٢٧١- ٢٧٢.

(٣) رواه البخاري ٣/ ١٥٨ (٢٥٨٩)، ومسلم ٣/ ١٢٤١ (١٦٢٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ورواه البخاري ٣/ ١٦٤ (٢٦٢٣)، ومسلم ٣/ ١٢٣٩ (١٦٢٠) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٤) المغني لابن قدامة ٢/ ٢٧١- ٢٧٢.

(٥) الأم للشافعي ١/ ٢٣١، المذهب للشيرازي ١/ ١٢١.

(٦) مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ١/ ٣٧٧.

الفطر لا الأضحى، ولا يجوز إخراج صورة السبب بالاجتهاد^(١).

٤- أنه لا يصح القول بأن الرهن لا يجوز في عقد السلم^(٢)؛ ذلك أنه قد روي عن ابن عباس رضى الله عنه أن قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣] قد أنزلت في السلم^(٣)، ولا يجوز إخراج صورة السبب من اللفظ العام.

د. عبدالرحمن الكيلاني

* * *

(١) البحر المحيط ٣٥٩/٢.

(٢) هذه رواية ابن القاسم وأبي طالب عن أحمد أنه لا يجوز الرهن فى السلم وهو اختيار الخرقى وأبى طالب عن أحمد انظر: المغني لابن قدامة ٢٠٥/٤، القواعد والفوائد الأصولية للبعلي ص ٢٤٢.

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره جامع البيان ٤٤/٦ برقم (٦٣١٨).

رقم القاعدة: ٢٠٤٥

نص القاعدة: الاستثناء معيارُ العموم^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

١ - معيار العموم الاستثناء^(٢).

(١) نهاية السؤل للإسنوي ٢٨٥/١، ٣٠٧، سلاسل الذهب للزركشي ص ٢٢٤، التحرير شرح العراقي للمرداوي ٢٣١٨/٥، شرح الكوكب المنير ١٠٤/٣، ١٣٤، طرح الثريب لأبي زرعة العراقي ١٩١/٢، ٣١١، مغني المحتاج للخطيب الشربيني ١٣٥/١، ٥٣٩/٤، نهاية المحتاج للرملي ٢٥٦/١، ٤٩٦/٢، ١٢١/٥، مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٢٤٧/١، ٢٦٤/٢، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ٢٥٣/١، إجابة السائل للأمير الصنعاني ص ٣٠٤، الفواكه الدواني للنفاوي ٥١٣/١، ١٠٩٨/٣، بلغة السالك لأقرب المسالك للصاوي ١٢٦/٣، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٥١/٣، إعانة الطالبين للبكري ٢٨/٤، حاشية الشيخ سليمان الجمل على المنهج للشيخ زكريا الأنصاري ٥٤٦/١، ٥٣٠/٢، ٣٨٤/٦، ٥٧٨/٧، ومثلها: «معيار العموم صحة الاستثناء» حاشية العطار على جمع الجوامع ١٥/٢، ١٦، و«صحة الاستثناء من الشيء دليل على عموم» شرح طلعة الشمس لابن حميد السالمي ٨٣/١، ١٤٣، و«معيار العموم صحة الاستثناء من غير عدد» التحرير للمرداوي ٢٣٦٧/٥، المدخل لابن بدران ص ٢٣٩، و«معيار العموم جواز الاستثناء» نهاية السؤل للإسنوي ١٦٧/١، و«لاستثناء من متعدد غير محصور دليل العموم» شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ٩٤/١، و«كل ما صبح الاستثناء منه مما لا حصر فيه فهو عام» شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني ٤١٨/١، ومع حاشية العطار ١٤/٢، غاية الوصول لزكريا الأنصاري ص ٢٧، ٦٢، والكلديات لأبي البقاء الكفوي ص ٩٢، تهذيب الفروق لمحمد الملكي ١٢٨/٢، فصول الأصول لخلفان السيابي ص ١٤٧.

(٢) جمع الجوامع لابن السبكي مع شرح المحلي وحاشية البناني ٤١٨/١ دار الفكر، مع حاشية العطار ١٤/٢ دار الفكر، تهذيب الفروق لمحمد المالكي ١٢٨/٢، فصول الأصول لخلفان السيابي ص ١٤٧، ط: سلطنة عمان.

- ٢- الاستثناء دليل العموم^(١).
 ٣- جواز الاستثناء دليل العموم^(٢).

قواعد ذات علاقة :

- ١- الاستثناء يخصص العموم^(٣). (بيان).
 ٢- الأصل البقاء على العموم حتى يثبت الخصوص^(٤). (مكملة).
 ٣- التخصيص فرع العموم^(٥). (مكملة).
 ٤- أكثر العمومات مخصوصة^(٦). (مكملة).
 ٥- للعموم صيغ مخصوصة موضوعة له خاصة به^(٧). (مكملة).

-
- (١) الإحكام للآمدي ٢٠٦/٢ المكتب الإسلامي.
 (٢) الإبهاج لابن السبكي ٩/٣ دار الكتب العلمية.
 (٣) انظر: البحر المحيط للزركشي ٣٦٩/٤، وفي معناها: «الاستثناء تخصيص» قواطع الأدلة لابن السمعاني ٢٣٤/١.
 (٤) فتح الباري لابن حجر العسقلاني ٥٦/١ دار الفكر، انظر: المعنى في: الإحكام لابن حزم ٣٦١/١ مكتبة الباز، وفي معناها: «لو لم يرد المخصص وجب حمل اللفظ على عموم» شرح مختصر الروضة للطوفي ٥٥٥/٢، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «العام يجري على عموم» حتى يرد المخصص.
 (٥) الإبهاج لابن السبكي ٨٩/٢، و١١٧، و١٩٢ دار الكتب العلمية، نهاية السؤل للإسنوي ١٨١/١، ١٩٠، ٢٢٠ دار الكتب العلمية، الضياء اللامع شرح جمع الجوامع لحلولو ١٥/٢ مركز ابن العطار للتراث، التعبير شرح التحرير في أصول الفقه للمرداوي ٢٤٣٥/٥، ٢٦٨٠/٦ مكتبة الرشد، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٢٧٤/١، ١٥/٤ دار الفكر، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢٠٧/٣.
 (٦) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤٤٠/٦، ٤٤١ دار الوفاء، الضياء اللامع شرح جمع الجوامع لحلولو ٤٧٤/١.
 (٧) انظر: نهاية الوصول لصفي الدين الهندي ١٢٦٣/٤ مكتبة الباز، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «الفاظ العموم تقتضي العموم بالوضع».

شرح القاعدة :

(الاستثناء) لغة: مصدر استثنيت، ويعني: المنع والصرف^(١)، واصطلاحاً عرف بتعريفات عدة متحدة المعنى، منها: إخراج الشيء مما دخل فيه غيره بإلا أو إحدى أخواتها^(٢).

ومعناه يرتكز حول إخراج المتكلم الواحد بعض ما دخل في كلامه السابق بإلا أو إحدى أخواتها^(٣)، أي من صيغ الاستثناء الأخرى^(٤).

مثاله: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ۝٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ ﴿[العصر: ٢، ٣]، فالاستثناء هنا أخرج الذين آمنوا وعملوا الصالحات من جملة الخاسرين، ولولاه لدخلوا فيهم. وكذلك إذا قال رجل لامرأته: (أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة) فقد أخرج الواحدة مما دخل فيه الاثنان وهو لفظ الثلاثة، فالمستثنى داخل لفظاً غير مراد معنى.

و(المعيار): هو ما يعرف به العيار، و العيار: معايرت به المكايل، فالعيار صحيح تام وافٍ، تقول: عايرت به أي سوّيته وهو العيار والمعيار^(٥).

والمعيار: نموذج معين يجري تقدير الأشياء به، كمعيار الوزن، ومعيار

(١) انظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٩١ مؤسسة الرسالة.

(٢) انظر: المطلع على أبواب الفقه لأبي عبد الله محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي ص ٣٣٧ المكتب الإسلامي، والمغرب في ترتيب المعرب للمطرزي ٤٤٢/٢ مكتبة أسامة بن زيد، وأنيس الفقهاء للشيخ قاسم القنوني ص ٢٤٤ دار الوفاء جدة، التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ص ٥٥ دار الفكر.

(٣) انظر: دلالة الألفاظ عند الأصوليين د. محمود توفيق محمد سعد ص ١٦٣ مكتبة وهبة.

(٤) مثل: غير، سوى، ما عدا، عدا، ليس، لا يكون، حاشاء، خلا، ما خلا، سيما.

(٥) الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٨٧٤.

الكيل، ومعيار الصحة والخطأ، ومعيار الجمال، وغير ذلك^(١).

وفي (المغرب): العيار: المِعيَار الذي يُقاس به غيره ويُسوَّى، وعيار الدراهم والدنانير: ما جُعِلَ فيها من الفضّة الخالصة^(٢).

المعنى الإجمالي للقاعدة: تقرر القاعدة أن العموم كعارض من العوارض التي تعرض للألفاظ يحتاج لمعيار سليم يتعرف به عليه، ومن هنا وجدوا أن الاستثناء يعد معياراً صالحاً يتعرف به على العموم، ويختبر به عموم اللفظ، فكل ما صح الاستثناء منه مما لا حصر فيه فهو عام؛ للزوم تناوله للمستثنى، وقلنا مما لا حصر فيه ليخرج ما فيه حصر، كأسماء الأعداد فإنه خارج عن مفهوم العموم؛ لأنها وإن صح الاستثناء منها إلا أنها ليست عامة؛ لكونها محصورة^(٣).

ودخول الاستثناء على العموم من موجبات اللغة العربية، وإذا دخل الاستثناء على اللفظ العام خرج بدلالته من العموم إلى الخصوص، فالاستثناء من مخصصات العموم؛ لأن العام لفظ يستغرق جميع ما يصلح له، فإذا دخل الاستثناء على هذا اللفظ العام أخرج بعض ما يتناوله هذا اللفظ من هذا العموم، وصارت العبارة دالة على الخصوص، فكل لفظ لا حصر فيه صح دخول الاستثناء عليه فهو عام، ومن هنا قالوا: «الاستثناء معيار العموم».

وإذا كان الاستثناء هو المعيار والميزان الذي يوزن به العموم، ويثبت به، فإن العموم بعدما يثبت ويستقر ربما عرض له التخصيص، فيظهر أن العموم غير مراد إلا في القدر الباقي بعد التخصيص، ويتضح أن التخصيص لا يكون إلا بعد ثبوت العموم؛ فالتخصيص فرع العموم.

(١) انظر: معجم لغة الفقهاء لمحمد رواس قلعجي ص ٤٤٣ دار النفائس.

(٢) انظر: المغرب بترتيب المعرب للمطرزي ص ٩٢.

(٣) انظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٩٢.

ومن هنا لما تنازع الأصوليون في كثير من الصيغ والأساليب اللغوية، هل يدخلها العموم؟ فكان الاحتكام إلى دخولها التخصيص من عدمه، فما دخله التخصيص حكم بعمومه، وما لا فلا.

والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: أنه قد اختلف الأصوليون في وصف المعاني بالعموم، فمنهم من ذهب إلى أن المعاني توصف بالعموم حقيقة كما توصف به الألفاظ، ومنهم من ذهب إلى أن العموم من عوارض الألفاظ خاصة، ولا توصف به المعاني لا حقيقة ولا مجازاً، وبنى كل فريق قوله على أن التخصيص فرع العموم، فالقائلون بأن المعاني لا توصف بالعموم، يرون بأنها لا يدخلها التخصيص؛ إذ التخصيص فرع العموم، والقائلون بأن المعاني توصف بالعموم كالألفاظ يرون أنه يدخلها التخصيص؛ إذ التخصيص فرع العموم^(١).

وبناء عليه: كان الخلاف في سكوت النبي ﷺ هل يكون دليلاً عاماً؟ فمن قال: هو عام، بناء على أن التخصيص يعرض له، والتخصيص فرع العموم، ومن قال: ليس عاماً، بناء على أن التخصيص لا يعرض للسكوت؛ لأنه معنى، والتخصيص فرع العموم^(٢).

كما ذهب بعض الأصوليين إلى المنع من تخصيص العلة؛ لأن العلة معنى، والمعنى لا يقبل العموم، والتخصيص فرع العموم^(٣).

وكذا: اختلف الأصوليون في عموم المفهوم، فمن رأى أنه يعم بناء على أنه يدخله التخصيص، والتخصيص فرع العموم، ومن خالف بناء على أن

(١) انظر: تيسير التحرير لأمير باد شاه ١٥/٤.

(٢) انظر: البحر المحيط للزركشي ١٤/٣.

(٣) انظر: التمهيد للإسنوي ص ٤٥٨، نهاية السؤل للإسنوي ١/١٨١، تيسير التحرير ١٥/٤.

التخصيص لا يدخله، فليس عاماً؛ إذ التخصيص فرع العموم^(١).

واختلفوا في دلالة الاقتضاء هل هي عامة أم لا؟ فمن رأى تخصيصها، قال بعمومها، ومن رأى أنها لا يدخلها التخصيص، قال بعدم عمومها؛ إذ التخصيص فرع العموم^(٢).

واختلفوا - أيضاً - في جواز التخصيص بالنية، فجوزه الجمهور، ومنعه الحنفية، فلو قال - مثلاً: (والله لا آكل) ونوى مأكولاً معيناً: صح ذلك وقبل منه، ولا يحث بأكل غيره؛ بناء على جواز التخصيص بالنية.

وعند الحنفية: لا يصح ذلك منه، ويحث بأي مأكول؛ بناء على عدم التخصيص بالنية، وقالوا: العموم هنا غير موجود، وإذا فُقدَ العموم فُقدَ التخصيص؛ لأن التخصيص فرع العموم، وعليه فيحث بأكل أي شيء^(٣).

هذا، وينبغي تخريج الخلاف في عموم الأفعال على هذا أيضاً؛ وذلك لأن من قال بعمومها بناء على أن العموم يعرض للمعاني، ومن قال بعدم عمومها، وأن الأفعال من باب الخاص بناء على أنها ليست بألفاظ، وأن المعاني لا يلحقها العموم، والتخصيص فرع العموم وجوداً وعدماً^(٤).

أدلة القاعدة :

يدل للقاعدة المعقول؛ لأن الضرورة اللغوية تدل عليها، فشأن الاستثناء أنه معيار للعموم، يؤيد ذلك: الاستقراء، فالاستقراء قد دل على أن دخول

(١) انظر: نهاية السؤل ١/١٨١، البحر المحيط ٣/١٣، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ص ٦٢، القواعد لابن اللحام ص ٣٠٣، شرح طلعة الشمس لابن حميد السالمي ١/١٢٣، الروض النضير للسياعي ٢/٣١٠.

(٢) انظر: البحر المحيط ٣/١٣، ١٤.

(٣) انظر: نهاية السؤل ١/١٩٠، التحبير للمرداوي ٥/٢٤٣٥، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٣/٢٠٧.

(٤) انظر: البحر المحيط ٣/١٤.

الاستثناء على العموم من موجبات اللغة العربية، ودل على أن كل ما صح الاستثناء منه مما لا حصر فيه كالأعداد فهو عام، للزوم تناوله للمستثنى؛ وبناء على ذلك اتفقوا على أن الاستثناء معيار حقيقي للعموم.

تطبيقات القاعدة :

١- المفرد والجمع المحلي بآل يفيدان العموم؛ لأنه يصح الاستثناء منهما، والاستثناء معيار ودليل العموم، ومنه: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ۝ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٢، ٣]، فالإنسان يفيد العموم، بدلالة صحة الاستثناء منه في قوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، والاستثناء يخرج من الكلام ما لولاه لوجب دخوله فيه، فهو أمانة العموم^(١).

وكقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»^(٢)، فلفظ «الناس» جمع محلي بآل يفيد العموم؛ ولذلك فإنه لما أراد أبو بكر - رضي الله عنه - قتال مانعي الزكاة، اعترض عليه بهذا الحديث، فرد بالاستثناء الوارد، وقال: أليس أنه عليه السلام قال: «إلا بحقها»، وأن الزكاة من حقها، والاستثناء قرينة العموم^(٣).

(١) انظر: التمهيد لأبي الخطاب الكلوزاني ٥٤/٢، المحصول ٣٦٨/٢، والإحكام ٣٣٤/١، الحاصل من المحصول للتاج الأرموي ٥١٧/١، التحصيل من المحصول للسراج الأرموي ٣٥٦/١، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٦٢، كشف الأسرار للتسفي ١٩٢/١، شرح طلعة الشمس لابن حميد السالمي ٨٤/١.

(٢) رواه البخاري ١٤/١ (٢٥)، ومسلم ٥٣/١ (٢٢) من حديث عبد الله بن عمر، وهو مروي أيضاً من حديث غيره.

(٣) انظر: المحصول ٣٥٧/٢، المعالم ص ٨٦، مختصر المنتهى مع شرح العضد ١٠٣/٢، ١٠٢، الحاصل ٥١٣/١، التحصيل ٣٥٣/١، بيان المختصر ٤٨٨/١، تحفة المسؤول للرهباني ٨٧/٣، التقرير والتحرير في شرح التحرير لابن أمير الحاج ١٨٤/١، تيسير التحرير ١٩٨/١، ١٩٧، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت لعبد العلي الأنصاري اللكنوي ٢٦٣/١، ٢٦٢، إرشاد الفحول ٤٣٨/١، ٤٣٩.

٢- ومثل المفرد والجمع المحلى بأل: المعرف بالإضافة مفرداً كان أو جمعاً، فإنه يعم؛ لجواز الاستثناء منه، ومثله قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، وقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، فلفظ (أولادكم)، ولفظ (أمره) الأول: جمع مضاف، والثاني: مفرد مضاف، فيفيدان العموم؛ وذلك لجواز الاستثناء منهما^(١).

٣- الأسماء الموصولة، كالذي، والتي، وفروعها تفيد العموم، على الصحيح^(٢)؛ لأنه يصح الاستثناء منها، والاستثناء معيار العموم، مثاله: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، فالذين اسم موصول يفيد العموم، بدلالة ورود الاستثناء بعده في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٥]، والاستثناء معيار العموم.

٤- «مَنْ» تفيد العموم في أولي العلم، و«مَا» تفيده في غير أولي العلم^(٣)، إذا كانتا شرطيتين أو استفهاميتين^(٤)، لجواز الاستثناء منهما،

(١) انظر: نهاية السؤل ٤٠٢/٢.

(٢) انظر: البحر المحيط ٨٣/٣، إرشاد الفحول ٤٤٢/١.

(٣) انظر: المعتمد ١٩١/١، ١٩٤، ٢٠٠، العدة ٣٢١/١، ٣٢٢، اللمع ص ١٤، البرهان ٢٤٥/١ ق (٢٦١)، القواطع ١٥٤/١، أصول السرخسي ١٥٥/١، المستصفى ٣٦٢/٢، المحصول ٣١٧/٢، روضة الناظر ١٠٨/٢، الإحكام ٣٣٢/١، ٣٣٣، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٥١، العقد المنظوم ص ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥٢، كشف الأسرار للنسفي ١٧٩/١، ١٨٠، الإبهاج ٩٣/٢، جمع الجوامع مع شرح المحلي والبناني ٤١٠/١، مفتاح الوصول ص ٦٠، ٦١، نهاية السؤل ٤٠١/٢، ٤٠٢، تحفة المسؤول للرهبوني ٨٦/٣، شرح التلويح للتفتازاني ١٠٧/١، ١٠٨، البحر المحيط ٧٣/٣، إرشاد الفحول ٤٢٨/١.

(٤) أما إفادتهما للعموم إذا كانتا شرطيتين، فباتفاق، وأما إذا كانتا استفهاميتين، فهذا عند الجمهور، انظر: مراجع الهامش السابق نفس الصفحات.

والاستثناء قرينة العموم^(١).

ومثل «من» الشرطية: قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا﴾ [النمل: ٨٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]، وقوله ﷺ: «من قتل قتيلا فله سلبه»^(٢)، وقوله: «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له»^(٣)، والاستفهامية: كقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَفْقَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦].

ومثل «ما» الشرطية: قوله تعالى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢]، والاستفهامية قوله: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسَّى﴾ [طه: ١٧].

٥- قال ﷺ: «لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواء بسواء»^(٤)، فصدر الحديث يقتضي عموم النهي عن بيع الطعام بالطعام، لكن الاستثناء لحق آخره؛ فاخرج نوعاً من البيع لا ينهي عنه، وهو ما كان متساوياً، والاستثناء قرينة العموم؛ وبناء على هذا الحديث ذهب المالكية وجماعة إلى أنه لا يجوز بيع الحفنة بحفنتين؛ لعدم التساوي بينهما^(٥).

(١) انظر: المعتمد لأبي الحسين البصري ٢٠٣/١، العدة لأبي يعلى ٣٢١/١، التلخيص لإمام الحرمين ٢٤/٢.

(٢) رواه البخاري ٩٢/٤ (٣١٤٢)، ١٥٤/٥-١٥٥ (٤٣٢١)، ٦٩/٩ (٧١٧٠)، ومسلم ١٣٧٠/٣-١٣٧١ (١٧٥١) من حديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه.

(٣) رواه أبو داود ٥١٠/٣ (٣٠٦٨)، والترمذي ٦٦٢/٣-٦٦٣ (١٣٧٨)، والنسائي في الكبرى ٣٢٥/٥ (٥٧٢٩) من حديث سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل رضي الله عنه، وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

(٤) رواه مسلم ١٢١٤/٣ (١٥٩٢) من حديث معمر بن عبد الله رضي الله عنه بلفظ "الطعام بالطعام مثلاً بمثل".

(٥) انظر: مفتاح الوصول للتلمساني ص ٨١، ٨٢.

٦- ذهب بعض العلماء إلى وجوب إرادة العموم الوارد في قوله ﷺ: «إن هذه الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا من السام»^(١)، فتكون الحبة السوداء شفاء لكل الأمراض؛ لأن الاستثناء ورد في نص الحديث، وجواز الاستثناء معيار وقوع العموم، فهو أمر ممكن، وقد أخبر الصادق عنه بلفظ عام، بدليل الاستثناء.

وصرح آخرون بأنه من العموم الذي أريد به الخصوص، وليس يجتمع في شيء من النبات جميع القوى التي تقابل الطبائع كلها في معالجة الأدوية^(٢).

٧- قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ قَرِيبَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨]، وقد صرح بعض المفسرين بأن لفظ «قرية» هنا وإن كان نكرة وقع في سياق الإثبات، إلا أن المعنى معنى النفي، فتعم، أي: فما كانت قرية آمنوا^(٣)، وقرينة العموم وجود الاستثناء في قوله ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾، والاستثناء معيار العموم^(٤).

د. أسعد الكفراوي

* * *

(١) رواه البخاري ١٢٤/٧ (٥٦٨٧) من حديث عائشة رضي الله عنها، ورواه أيضاً البخاري ١٢٤/٧ (٥٦٨٨)، ومسلم ١٧٣٥/٤ (٢٢١٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري للبدر العيني ٢٣٧/٢١، حاشية السندي على صحيح البخاري ١٨/٤ دار الفكر.

(٣) انظر: حروف المعاني للزجاجي ص ٥ مؤسسة الرسالة، ولسان العرب لابن منظور ٣٦٤/١٥، شرح الرضى على الكافية ٩٥/٢ ط جامعة قاريونس، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهرى ص ١١٦ مؤسسة الرسالة.

(٤) انظر: التحرير والتنوير ١٨٠/١١.

رقم القاعدة: ٢٠٤٦

نص القاعدة: الاستثناء عَقِبَ الْجُمْلِ الْمُتَعَاظِفَةِ عَائِدٌ إِلَى
الْجَمِيعِ مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة:

- ١- إذا تعقب الاستثناء جملاً عطف بعضها على بعض، رجع ذلك إلى الجميع^(٢).
- ٢- إذا تعقب الاستثناء جملاً، وصلاح أن يعود إلى كل واحد منها لو انفردت، فإنه يعود إلى جميعها^(٣).
- ٣- الاستثناء المتصل بجملة من الكلام معطوف بعضها على بعض يجب رجوعه إلى جميعها^(٤).

(١) اللمع لأبي إسحاق الشيرازي، ص ٩٨ (ط/دار ابن كثير، دمشق).

انظر: أصول السرخسي ٤٤/٢، التلخيص للجويني ٧٩/٢، التمهيد لأبي الخطاب الكلوثاني ٩٤/٢، منهاج الوصول لأحمد المرتضى ٣٢٥/١، مجموع الفتاوى ١٦٠/٣١.

(٢) لباب المحصول في علم الأصول لابن رشيقي ٦١٢/٢.

(٣) المسودة لآل تيمية ص ١٤٥، (تحقيق محيي الدين عبد الحميد).

(٤) إحكام الفصول في أحكام الأصول للبايجي ٢٨٣/١.

قواعد ذات علاقة :

- ١- الاستثناء يخصص العموم^(١). (أعم).
- ٢- الاستثناء الوارد بعد جمل متعاطفة يُتوقف فيه^(٢). (مخالفة).
- ٣- الاستثناء متى تعقب كلمات معطوفة بعضها على بعض يقتصر على ما يليه خاصة^(٣). (مخالفة).

شرح القاعدة :

تقدّم بيان معنى الاستثناء، في القاعدة ذات الصلة: «الاستثناء يخصص العموم».

ومفاد هذه القاعدة: أنه إذا وردت جمل عطف بعضها على بعض، ثم جاء بعد ذلك استثناء بإلا، أو ما في معناها من أدوات الاستثناء، فإن جمهور الأصوليين يرون أن الاستثناء يرجع إلى جميع الجمل المتقدمة؛ وذلك لأن العطف جعلها بمنزلة جملة واحدة^(٤).

ولهذه القاعدة شروط، ذكرها السبكي^(٥) قائلاً: ومذهبنا أنه يعود إلى الجميع لكن بشروط:

أحدها: أن تكون الجمل معطوفة.

(١) انظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم للقرافي ١٥٩/٢، البحر المحيط للزركشي ٣٦٩/٤ ط: دار الكتبي، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني ١٥٠/١.

(٣) أصول السرخسي ٤٤/٢.

(٤) انظر: اللمع لأبي إسحاق الشيرازي ص ٩٨ ط: دار ابن كثير، دمشق، التلخيص للجويني ٧٩/٢، التمهيد لأبي الخطاب الكلوزاني ٩٤/٢، منهاج الوصول لأحمد المرتضى ٣٢٥/١، مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٦٠/٣١.

(٥) الإبهاج ١٥٤/٢، باختصار.

والثاني : أن يكون العطف بالواو الجامعة.

والثالث : أن لا يتخلل بين الجملتين كلام طويل اهـ.

وهذه القاعدة مقيدة بما إذا لم يكن هناك مانع يمنع من عود الاستثناء على جميع الجمل، فإن وُجد هذا المانع، فلا يعود الاستثناء على الجميع، بل على الجملة الأخيرة فقط.

فمثال ما ورد فيه مانع قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤].

قال القفال الشاشي: «وهذا كآية الجلد، فلا يمكن عود الاستثناء فيها إلى الأول؛ لأنه تعلق به حق آدمي؛ ولهذا لا يسقط عنه الجلد بالتوبة وإن قبلت شهادته وزالت عنه سمة الفسق؛ لأنه من حقوق الأدميين فالتوبة لا ترفعه، إنما ترفع حق الله تعالى»^(١).

فالمانع هنا من العودة إلى الجميع اختلاف الحقيين.

ومذهب الحنفية في هذه القاعدة: أن الاستثناء يرجع إلى الجملة الأخيرة؛ لأنها أقرب مذكور، فقد قال السرخسي: الاستثناء متى تعقب كلمات معطوفة بعضها على بعض يقتصر على ما يليه خاصة^(٢).

ومن حجتهم: أن الأصل عدم اعتبار الاستثناء، وإنما تُرك العمل به في

(١) البحر المحيط في أصول الفقه ج ٢/ص ٤٥٦.

(٢) أصول السرخسي ٤٤/٢.

انظر: نهاية الوصول إلى علم الأصول لابن الساعاتي ٥٢٠/٢، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١٢٣/٣، تيسير التحرير لأمر باد شاه ٣٠٢/١.

الجملة الأخيرة للضرورة، ولا ضرورة في غيرها^(١).

لكن يجاب عنه: بأنه لا وجه لقصر هذه الضرورة على الجملة الأخيرة دون الأولى.

واستدلوا بأية القتل المتقدمة بأن الاستثناء عائد فيها للجملة الأخيرة اتفاقاً، وقد تقدّم الجواب عنها.

ويجدر التنبيه إلى أن هذه القاعدة من القواعد المشتركة بين علمي أصول الفقه، والنحو؛ ولذا فإن أهميتها متميزة لذلك.

أدلة القاعدة :

١- إنَّ أرباب اللُّغات وأهل الخبرة بمعانيها صاروا إلى أنَّ الجمل المنعطفة بحرف عاطف تُنزل منزلة الجملة الواحدة، والعطف يقتضي لها حكم الاشتراك، فإذا قال القائل: (رأيت زيداً وعمراً)، كان كما لو قال: رأيتهما، ولو قال: (أعط زيد بن محمد، وزيد بن بكر، وزيد بن جعفر) كان ذلك: كقوله: أعط الزيدين، فإذا تمهد ذلك من أصل اللغة، تبين أنَّ الجمل إذا انعطف بعضها على بعض تنزلت منزلة جملة واحدة مجموعة بصيغة جامعة يعقبها استثناء^(٢).

٢- القياس على الشرط، لاشتراكهما في تخصيص العام.

(١) كشف الأسرار للنسفي ١٣٠/٢.

(٢) التلخيص لإمام الحرمين الجويني ٨٣/٢.

انظر: أصول السرخسي ٤٤/٢، التلخيص للجويني ٧٩/٢، التمهيد لأبي الخطاب الكلوزاني ٩٤/٢، منهاج الوصول أحمد المرتضى ٣٢٥/١، لباب المحصول في علم الأصول لابن رشيقي ٦١٢/٢.

قال أبو إسحاق الشيرازي^(١): إِنَّ الاستثناء كالشَّروط في التخصيص، ثم الشرط يرجع إلى الجميع، وهو إن قال: (امرأتي طالق، وعبدي حرٌّ، ومالي صدقةٌ إن شاء الله تعالى)، فكَذلك الاستثناء.

٣- إنَّ أهل اللغة مطبقون على أن تكرار الاستثناء عقيب كل جملة نوعٌ من العيِّ واللُّكنة، كقوله: إن دخل الدَّار فاضربه إلا أن يتوب، وإن أكل فاضربه إلا أن يتوب، وإن تكلم فاضربه إلا أن يتوب، وهذا ما لا يستنكر الخصم استقباحه^(٢).

تطبيقات القاعدة :

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ﴿[المائدة: ٣٣-٣٤].

قال ابن كثير^(٣): «وَأَمَّا المحاربون المسلمون، فإذا تابوا قبل القدرة عليهم، فإنه يسقط عنهم انحتام القتل، والصلب، وقطع الرجل، وهل يسقط قطع اليد أم لا؟ فيه قولان للعلماء، وظاهر الآية يقتضي سقوط الجميع، وعليه عمل الصحابة».

٢- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ

(١) اللعم لأبي إسحاق الشيرازي ص ٩٨.

(٢) المستصفي للغزالي ٢٦٠/١.

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١٠٢/٣ دار طيبة للنشر، سنة ١٤٢٠هـ.

الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾
يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ
وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ
وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿[الفرقان: ٦٨ - ٧٠]﴾.

قال ابن كثير^(١): «هذه الآية الكريمة دعوة لجميع العصاة من الكفرة وغيرهم إلى التوبة والإنابة، وإخبار بأن الله يغفر الذنوب جميعاً لمن تاب منها ورجع عنها، وإن كانت مهما كانت، وإن كثرت وكانت مثل زبد البحر». فبيّن أن الاستثناء عائد إلى جميع ما تقدم.

٣- قوله تعالى في قذف المحصنات: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ ﴿٤﴾ [النور: ٤ - ٥]. فهذا استثناء وقع بعد ثلاث جمل: الأولى: أمرهم بجلدهم، والثانية: ناهية عن قبول شهادتهم، والثالثة: مخبرة بفسقهم والجمهور على أنه يعود إلى الجميع.

وذهب أبو حنيفة إلى أنه يعود إلى الأخيرة خاصة، فعلى مذهب الجمهور تقبل شهادة القاذف إذا تاب وأناب، قال الشافعي^(٢)، رحمه الله: تقبل شهادة القاذف المحدود إذا تاب، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾، والاستثناء إذا تعقب جملة بعضها معطوفة على بعض، ينصرف إلى الكل وعلى قول الحنفية لا تقبل شهادته وإن تاب^(٣).

(١) تفسير القرآن العظيم ١٠٦/٧ دار طيبة للنشر، سنة ١٣٢٠هـ.

(٢) الأم ٢٦٦/٧، ١٢، ٨٩.

(٣) تبين الحقائق للزليعي ١٧١-١٧٠/٥ والآثار برواية محمد، ص ١٦١، طبع دار الحديث، ملتان، باكستان.

٤ - قول النبي ﷺ: «لا تؤمن الرجل في أهله، ولا في سلطانه، ولا تجلس على تكرمته في بيته إلا بإذنه»^(١).

والتَّكْرِمَةُ: الفراش، ونحوه مما يُسَطُّ لصاحب المنزل، ويُخص به^(٢). قال الإمام أحمد في رواية ابن منصور: أرجو أن يكون الاستثناء عائداً على كله^(٣).

٥ - وقوله ﷺ: «ولا يخرج في الصدقة هَرَمَة، ولا ذات عَوَار، ولا تيس إلا أن يشاء المُصَدِّق»^(٤).

قال النووي: «ولا يؤخذ ذات عَوَار ولا تيس ولا هَرَمَة إلا أن يرى المصَدِّقُ أن ذلك أفضل للمساكين، فيأخذه على النظر، هذا نص الشافعي، رضي الله عنه، بحروفه، وأراد بالمصَدِّق السَّاعِي، وهو بتخفيف الصاد، فهذا هو الظاهر، ويعود الاستثناء إلى الجميع، وهو أيضاً المعروف من مذهب الشافعي، رضي الله عنه، أن الاستثناء إذا تعقب جملاً عاد إلى جميعها، والله تعالى أعلم»^(٥).

٦ - من تطبيقات القاعدة في ألفاظ المكلفين أنه لو قال رجل: (وقفتُ على أولادي وأحفادي وإخوتي المحتاجين إلا أن يفسق بعضهم)^(٦)، فإنَّ الاستثناء راجع إلى الجميع.

(١) رواه مسلم في صحيحه ٤٦٥/١ (٦٧٣) من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ١٧٤/٥.

(٣) القواعد والفوائد لابن اللحام ٢٥٧/١.

(٤) رواه البخاري في صحيحه ١١٨/٢ (١٤٥٥) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٥) المجموع شرح المذهب للنووي ٣٨٩/٥.

(٦) نهاية المحتاج للرملي ٣٨٥/٥.

٧- لو قال رجل: (امراته طالق، وعبدته حر، وعليه حجة، إلا أن يدخل الدار)، فهو منصرفٌ إلى جميع ما تقدّم^(١).

د. صفوان داوودي

* * *

(١) تبين الحقائق للزيلعي ١٧١/٥.

رقم القاعدة: ٢٠٤٧

نص القاعدة: المَفْهُومُ لَهُ عُمُومٌ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - مفهومها الموافقة والمخالفة يعمان فيما عدا المنطوق به^(٢).
- ٢ - المفهوم عام فيما سوى المنطوق^(٣).
- ٣ - المفهوم عام^(٤).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - لا عموم للمفهوم^(٥). (مخالفة).

(١) شرح العضد على المختصر ص ٢٠٠، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكانى ص ٤٥٠.

(٢) انظر: منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب ص ١١٣، وفي معناها: «لا خلاف في عموم المفهوم موافقة كان أو مخالفة» نشر البنود على مراقبي السعود للشنقيطي ١٨٣/١ دار الكتب العلمية.

(٣) انظر: التحرير مع شرحه التحبير للمرداوي ٢٤٤٥/٥، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢٠٩/٣، ٢١٠.

(٤) البحر المحيط للزركشي ١٦٥/٣ ط الكويت.

(٥) الاختيارات لابن اللحام ٢١٦/١، التحبير للمرداوي ٢٤٤٦/٥، عمدة القاري للعيني ٢٣٢/١، وفي معناها: «المفهوم لا عموم له» الحجة للشيباني ١١٤/٣، المحصول للرازي ٤٠١/٢، تنقيح الفصول للقرافي ص ١٩١، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢١١/٣، إرشاد الفحول ص ٤٥٠، الإتحاف =

- ٢- العموم من عوارض الألفاظ والمعاني^(١). (أصل).
- ٣- مفهوم الموافقة دليل عام^(٢). (أخص).
- ٤- مفهوم المخالفة عام فيما سوى المنطوق^(٣). (أخص).
- ٥- المجاز له عموم^(٤). (قسيم).
- ٦- لا عموم للمقتضى^(٥). (مقابلة).
- ٧- الاستثناء معيار العموم^(٦). (مكملة).
- ٨- التخصيص فرع العموم^(٧). (مكملة).
- ٩- مفهوما الموافقة والمخالفة دالان على العموم دلالة التزام^(٨). (بيان).

-
- = للزبيدي ٢٣٦/٧، ٢٥٠، ٤٢١، و«المفهوم ليس بعام» البحر المحيط للزركشي ١٦٣/٣، و«مفهوم المخالفة لا يعم» القواعد لابن اللحام ص ٣٠٣.
- (١) المسودة لآل تيمية ص ٩٧، انظر: العقد المنظوم للقرافي ص ٣٠، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٢) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي ص ٤٥٩ دار الكتب العلمية، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «مفهوم الموافقة حجة».
- (٣) القواعد لابن اللحام ص ٣٠٣، وفي معناها: «مفهوم المخالفة دليل عام» انظر: التمهيد للإسنوي ص ٤٦١.
- (٤) انظر: البحر المحيط للزركشي ١٩٤/٢، ١٥/٣، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ٤٥٠/٤، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٥) البحر المحيط للزركشي ١٥٦/٣، انظر: تقويم النظر للدبوسي ص ١٣٦، العدة لأبي يعلى ٣٢٧/١، ٣٢٨، المسودة لآل تيمية ص ٩٠، مسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت ٢٩٤/١، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «المقتضى لا عموم له».
- (٦) نهاية السؤل للإسنوي ٢٨٥/١، ٣٠٧، سلاسل الذهب للزركشي ص ٢٢٤، التحبير شرح التحرير للمرداوي ٢٣١٨/٥، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٧) الإبهاج لابن السبكي ٨٩/٢، ١١٧، ١٩٢، نهاية السؤل للإسنوي ١٨١/١، ١٩٠، ٢٢٠، الضياء اللامع شرح جمع الجوامع لحلولو ١٥/٢، التحبير للمرداوي ٢٤٣٥/٥، ٢٦٨٠/٦، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٢٧٤/١، ١٥/٤، شرح الكوكب لابن النجار ٢٠٧/٣.
- (٨) انظر: العقد المنظوم للقرافي ص ١٥٧.

شرح القاعدة :

(المفهوم): اسم مفعول من «فهم»، وهو: الصورة الذهنية سواء وضع بإزائها الألفاظ أو لا، كما أن المعنى هو الصورة الذهنية من حيث وضع بإزائها الألفاظ، وقيل: هو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق، أو: المعنى المستفاد من اللفظ تلميحا لا تصريحاً^(١).

وهو إما مفهوم موافقة، أو مفهوم مخالفة، فالأول: ما كان المسكوت عنه موافقاً للمنطوق به في الحكم، كالجزاء بما فوق المثقال في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]، وكحرمة الضرب بالنسبة إلى التأفيف، وهو تنبيه بالأدنى على أنه في غيره أولى^(٢).

ومفهوم المخالفة، هو: ما كان المسكوت عنه مخالفاً للمنطوق به في الحكم، كعدم وجوب الزكاة على المعلوفة، المفهوم من وجوبها على السائمة، وكعدم النجاح لعدم المذاكرة المفهوم من قولنا: (من يذاكر ينجح)^(٣).

المعنى الإجمالي للقاعدة^(٤): تقرر القاعدة أن المفهوم - وهو: ما دل

(١) انظر: مختصر المنتهى لابن الحاجب مع شرح العضد ص ٢٥٤، ٢٥٥، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لابن السبكي ٤٩٢/٣، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة للشيخ زكريا الأنصاري ص ٨٠، الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٨٦٠، معجم لغة الفقهاء للقلعجي ص ٤٤٧، دروس في علم الأصول لمحمد باقر الصدر ١٦٢/١ وما بعدها.

(٢) انظر مراجع الهامش السابق نفس الصفحات.

(٣) انظر مراجع الهامش السابق نفس الصفحات.

(٤) انظر: المستصفى من علم الأصول للغزالي ١٤٠/٢، المحصول للرازي ٤٠١/٢، الإحكام للأمدي ٣١٥/٢، منتهى السؤل للأمدي ص ١٣٠، نهاية الوصول في دراية الأصول لصفي الدين الهندي ١٤٤٤/٤، التمهيد ص ٤٥٩ وما بعدها، البحر المحيط للزركشي ١٦٣/٣، إرشاد الفحول ص ٤٥٠ وما بعدها، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت للأنصاري ٢٩٥/١، تنقيح الفصول مع شرحه للقرافي ص ١٩١، منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ١١٣، مختصر المنتهى مع شرح العضد ص ١٩٩، ٢٠٠، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لابن السبكي ١٧٦/٣ وما بعدها، الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب للبايرتي ١٦٦/٢، الموافقات في أصول الشريعة=

عليه اللفظ لا في محل النطق - له عموم فيما سوى المنطوق به، وهذا ما عليه الأكثر.

وخالف بعضهم كالغزالي، وابن عقيل، وابن قدامة، فذهبوا إلى أن المفهوم لا عموم له فيما سوى المنطوق به؛ لأن العموم من عوارض الألفاظ لا المعاني، فالمعاني لا توصف بالعموم، والمفهوم لا يخرج عن كونه معنى من المعاني، وعليه فلا عموم له.

قال في (المستصفى): «من يقول بالمفهوم قد يظن للمفهوم عموماً ويتمسك به، وفيه نظر؛ لأن العموم لفظ تتشابه دلالاته بالإضافة إلى المسميات، والتمسك بالمفهوم والفحوى ليس متمسكاً بلفظ بل بسكوت، فإذا قال عليه السلام: «في سائمة الغنم زكاة»^(١) فنفي الزكاة في المعلوفة ليس بلفظ حتى يعم اللفظ أو يخص، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]؛ دلّ على تحريم الضرب لا بلفظه المنطوق به حتى يتمسك بعمومه، وقد ذكرنا أن العموم للألفاظ لا للمعاني ولا للأفعال» اهـ^(٢).

وقد رد الإمام الرازي في «المحصول» على من يقول بعدم عموم المفهوم، بأنه: إن كان يعني أنه لا يسمى عامّاً لفظياً فقريب، وإن عني أنه لا يفيد انتفاء عموم الحكم عما سوى المنطوق، فدلّيل كون المفهوم حجة ينفيه^(٣).

= للشاطبي ٢١٦/٤، ٢١٧، القواعد لابن اللحام ص ٣٠٣، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ٢٨٥/١، ٢٨٦، التحبير للمرداوي ٢٤٤٥/٥ وما بعدها، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢٠٩/٣ وما بعدها، نشر البنود على مراقبي السعود لسيد عبد الله بن الحاج إبراهيم الشنقيطي العلوي ١٨٣/١. (١) هذا اللفظ اختصار من الفقهاء لما رواه البخاري ١١٨/٢ (١٤٥٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ: «وفي صدقة الغنم في سائماتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة». (٢) المستصفى ١٤٠/٢، ١٤١. (٣) انظر: المحصول ٤٠١/٢، وفيه: «إن كنت لا تسميه عموماً؛ لأنك لا تطلق لفظ العام إلا على الألفاظ: فالنزاع لفظي، وإن كنت تعني أنه لا يعرف منه انتفاء الحكم عن جميع ما عداه: فباطل»=

وقريب مما ذكره الرازي ما صرح به جماعة بأنه لا يتحقق خلاف في القاعدة، فالخلاف في أن المفهوم له عموم، لفظي؛ لأن مفهومي الموافقة والمخالفة عامان في جميع ما سوى المنطوق به من الصور بلا خلاف، ومن نفى العموم - كالغزالي - أراد أن العموم لم يثبت بالمنطوق به وحده بغير توسط المفهوم، ولا خلاف فيه أيضاً، فالخلاف لم يتوارد على محل واحد، كذا صرح به الآمدي، وابن الحاجب، والشاطبي، وغيرهم^(١).

فالحاصل أن الخلاف لفظي يعود إلى تفسير العام بأنه ما يستغرق في محل النطق، أو ما يستغرق في الجملة في محل النطق وغيره، فالقائل بأنه عام قال ذلك؛ لأنه يثبت الحكم في جميع صور المسكوت عنه، إما على موافقة المنطوق به، أو على مخالفته، كاللفظ يثبت الحكم في جميع صور مسمياته، ومن نفاه فإنما نفاه؛ لأن دلالاته ليست لفظية، والعام عنده لفظ تتشابه دلالاته بالنسبة إلى مسمياته، لا لأنه لم يثبت الحكم في صور المسكوت عنه، فإن ذلك ينفي كونه حجة، والمفهوم ليس بلفظ؛ فلا يكون حجة^(٢).

ولما رأى هؤلاء أن الخلاف لفظي، فقد صرح بعضهم بأنه لا خلاف في عموم المفهوم، موافقة كان أو مخالفة^(٣).

ونشير إلى أن الخلاف في هذه القاعدة مبني على الخلاف في المعاني، هل توصف بالعموم أو لا؟^(٤)، فمن رأى أنه يعم بناء على أن العموم يعرض

= لأن البحث عن أن المفهوم هل له عموم أم لا؟ فرع على أن المفهوم حجة، ومتى ثبت كونه حجة: لزم القطع بانتفاء الحكم عما عداه؛ لأنه لو ثبت الحكم في غير المذكور لم يكن لتخصيصه بالذكر فائدة اهـ.

(١) انظر: الإحكام للآمدي ٣١٥/٢، منتهى السؤل للآمدي ص ١٣٠، منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ١١٣، مختصر المنتهى مع شرح المضد ص ١٩٩، ٢٠٠، نهاية الوصول للهندي ١٤٤٥/٤.

(٢) انظر: مراجع الهامش السابق نفس الصفحات.

(٣) انظر: نشر البنود ١٨٣/١.

(٤) انظر: نهاية الوصول للهندي ١٤٤٦/٤.

للمعاني كالألفاظ، ومن خالف بناء على أنه ليس بلفظ، والعموم من عوارض الألفاظ فقط^(١).

ونشير إلى أن هذه القاعدة يظهر أثرها الكبير في القول بتخصيص المفهوم، كما سيظهر في التطبيقات، فمن قال: المفهوم له عموم، فإنه يقول بتخصيصه، ومن لا: فلا؛ إذ التخصيص فرع العموم، والفرع لا يوجد إلا بعد وجود الأصل.

أدلة القاعدة :

إذا كانت هذه القاعدة متفرعة ومبنية على الخلاف في عروض العموم للمعاني؛ لما هو معلوم من أن المفهوم معنى من المعاني - فإن كل ما يدل للأصل الذي هو عروض العموم للمعاني، فإنه يدل ضرورة للفرع الذي هو وصف المفهوم بالعموم، ومما يدل على أن العموم من عوارض المعاني حقيقة:

١- أن العموم حقيقة في شمول أمر لمتعدد، وكما يصح في الألفاظ باعتبار شموله لمعانٍ متعددة، بحسب الوضع يصح في المعاني باعتبار شمول معنى لمعانٍ متعددة بالتحقق فيها.

بيانه: أنه يتصور شمول أمر معنوي لأمر متعددة، كعموم المطر والخصب والقحط للبلاد؛ ولذا يقال: عم المطر والقحط والخصب، وكذا ما يتصوره الإنسان من المعاني الكلية، فإنها شاملة لجزئياتها المتعددة الداخلة تحتها^(٢).

(١) انظر: رفع الحاجب ١٧٧/٣، نهاية السؤل ١٨١/١، البحر المحيط ١٣/٣، القواعد لابن اللحام ص ٣٠٣، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ص ٦٢، شرح طلعة الشمس لابن حميد السالمي ١٢٣/١، الروض النضير للسياغي ٣١٠/٢.

(٢) انظر الدليل في: المختصر الكبير لابن الحاجب ص ١٠٢، والمختصر الصغير وشرح العضد ١٠١/٢، العقد المنظوم ص ٣٢، ٣٣، نفائس الأصول للقرافي ٤٢١/٢، بيان المختصر للأصفهاني ٤٨٦/١، الإبهاج ٨٢/٢، رفع الحاجب لابن السبكي ٦٧/٣ - ٦٩، نهاية السؤل للإسنوي ٣٩٣/٢، زوائد الأصول للإسنوي ص ٢٤٩، تحفة المسؤول ٨١/٣، التقرير والتحبير ١٨٢/١، شرح المحلي على جمع الجوامع ٤٠٤/١، ٤٠٥، غاية الوصول ص ٧٩، شرح الكوكب المنير ١٠٧/٣، تيسير=

٢- أنه قد شاع وذاع في لسان أهل اللغة قولهم: (عم الملك الناس بالعطاء والإنعام، وعمهم الخير، والمطر، والخصب، وعمهم القحط)، وهذه الأمور من المعاني لا من الألفاظ، والأصل في الاستعمال الحقيقة، فكان العموم حقيقة في كل منهما، بمعنى: أنه وضع للقدر المشترك بينهما وهو الشمول، وكل من اللفظ والمعنى فرد من أفرادها، فالعموم شمول أمر لمتعدد، سواء أكان الأمر لفظاً أم معنى^(١).

تطبيقات القاعدة:

١- نص في «نشر البنود» على أن قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمْ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِيَتَنَى ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠]، قد نقلهما العرف إلى تحريم جميع الإيذاءات، والإنلاقات، فاللفظ الدال على مفهوم الموافقة والمخالفة صار عاماً فيهما بواسطة العرف^(٢).

٢- الاختلاف في الماء النجس، إذا كُوثر بماء ولم يبلغ قلتين هل يطهر إذا لم تغيره النجاسة؟ يبنى على هذه القاعدة، فإن قلنا: للمفهوم عموم، لم يطهر، وهو الصحيح والأظهر، ووجه البناء على قاعدتنا: أن قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا بلغ الماء قلتين لم ينجس»^(٣) دال بمفهومه على أن ما دون القلتين ينجس بملاقاة النجاسة، سواء أغير

= التحرير ١٩٤/١، فواتح الرحموت ٢٥٨/١، ٢٥٩، إرشاد الفحول ٤١٩/١، أصول الفقه للشيخ زهير ١٩٧/٢.

(١) انظر: الأحكام للأمدى ٣٢٩/١، نفائس الأصول ٤٢١/٢، بحوث في العموم والخصوص د. عيسى زهران ص ٦، ٧.

(٢) انظر: نشر البنود ١٨٣/١.

(٣) رواه أحمد ٢١١/٨ (٤٦٠٥) وفي مواضع أخر، وأبو داود ١٧٨/١-١٧٩ (٦٤) (٦٥)، والترمذي ٩٧/١-٩٩ (٦٧)، وابن ماجه ١٧٢/١ (٥١٧)، والدارمي ١٥٢/١ (٧٣٦) (٧٣٧) من حديث عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

أم لم يتغير، كُوثر بماء طاهر - ولم يبلغ القلتين - أم لم يكثر.
وإن قلنا: لا عموم للمفهوم، لم يقتضِ الحديث النجاسة في هذه الصورة، والجاري يختلف الأمر فيه^(١).

٣- عموم المفهوم المخالف في قوله ﷺ: «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً»، والذي يفيد أن ما دون القلتين يتنجس بمجرد ملاقاته النجاسة، يجوز تخصيصه؛ لما قررته القاعدة من كونه دليلاً عاماً، والتخصيص فرع العموم.

ويتفرع على تخصيص مفهوم المخالفة، فروع متعلقة بهذا المثال المذكور في الماء، وجميعها يقتضي عدم التنجيس، فتخرج من هذا العموم، ومن هذه الفروع:

- ما لا نفس له سائلة - على الصحيح - كالزنبور والذباب: لا ينجس الماء القليل إذا وقع فيه، للحديث الصحيح في الأمر بغمس الذباب.
- ما لا يدركه الطرف، على ما صححه النووي: لا ينجس الماء القليل عن ملاقاته له، لمشقة الاحتراز.
- الحيوان إذا كان على منفذ نجاسة، ثم وقع في الماء، فإنه لا ينجسه على أصح وجهي الشافعية، للمشقة في صونه عنه.
- الهرة إذا أكلت فأرة، أو غيرها من النجاسات، ثم غابت واحتمل ولوغها في ماء كثير في أصح الأوجه للشافعية، واستثناء الهرة يدل على أن فمها باقٍ على الحكم بتنجيسه، وإلا لم يصح استثناءه وتخصيصه لما سبق، وحينئذ فيكون الشافعية قد أخذوا بالأصل في الموضعين، أي بقاء طهارة الماء، وبقاء نجاسة الفم^(٢).

(١) انظر: رفع الحاجب لابن السبكي ١٧٨/٣.

(٢) انظر: التمهيد للإسنوي ص ٤٦١-٤٦٣.

- ٤- إذا خص مفهوم المخالفة هل يبقى حجة فيما بقي بعد التخصيص؟ فيه مذهبان للأصوليين مبنيان على أن للمفهوم عموم أم لا؟ لأن التخصيص فرع العموم^(١).
- ٥- إذا كان المفهوم يعم فإنه يجوز تخصيصه بما يجوز به تخصيص العام؛ وذلك لأن التخصيص فرع العموم^(٢).
- ٦- مفهوم الموافقة - كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمْ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]، الذي يدل بمنطوقه على تحريم التأفيف، وبمفهومه على تحريم الضرب وسائر أنواع الأذى - يجوز تخصيصه؛ لأنه دليل عام.
- ومن فروع تخصيص مفهوم الموافقة: جواز حبس الوالد لحق الولد، فإن فيه ثلاثة أوجه للشافعية، حكاها الرافعي في كتاب الشهادات، وقال: إن أصحها عدم الحبس، وهو الموافق للقاعدة، والثاني: يحبس، والثالث: إن كان دين نفقة عليه حبس فيه، وإن كان غيره فلا.
- وحكى في حبسه في الفلس وجهين من غير تصريح بترجيح، واختار صاحب الحاوي الصغير حبسه مطلقاً^(٣).

د. أسعد الكفراوي

* * *

(١) انظر: سلاسل الذهب للزركشي ص ٢٨٣، ٢٨٤.

(٢) انظر: نهاية السؤل ١/١٨١، البحر المحيط ٣/١٣، القواعد لابن اللحام ص ٣٠٣، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري ص ٦٢، شرح طلعة الشمس لابن حميد السالمي ١/١٢٣، الروض النضير للسياعي ٢/٣١٠.

(٣) انظر: التمهيد للإسنوي ص ٤٥٩-٤٦١.

رقم القاعدة: ٢٠٤٨

نص القاعدة: الْمَجَازُ لَهُ عُمُومٌ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١- المجاز يعم^(٢).
- ٢- في المجاز عموم^(٣).
- ٣- العموم يجري في المجاز^(٤).
- ٤- يعم المجاز فيما تُجَوِّزُ به فيه^(٥).

قواعد ذات علاقة :

- ١- لا عموم للمجاز^(٦). (مخالفة).

(١) انظر: البحر المحيط للزركشي ١٩٤/٢، ١٥/٣، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزليعي ٤٥٠/٤.

(٢) التحقيق الباهر لهبة الله أفندي ٨/٣ ب.

(٣) مسلم الثبوت لابن عبد الشكور مع شرحه فواتح الرحموت للأنصاري ١٨٤/١ مكتبة الباز بمكة المكرمة.

(٤) فتح الغفار بشرح المنار لابن نجيم ١١٩/١ ط الحلبي، وفي معناها: «يدخل العموم في المجاز» انظر: البحر المحيط للزركشي ١٥/٣.

(٥) التحرير لكمال الدين ابن الهمام الحنفي مع شرحه تيسير التحرير لأمر بادشاه ٣٥/٢ دار الفكر.

(٦) أصول السرخسي ١٧١/١ دار الكتاب العربي بيروت، أصول البزدوي المسمى كنز الوصول إلى معرفة الأصول ص ٧٥، مطبعة جاويد بريس بكراتشي، المنار للنسفي مع شرحه فتح الغفار لابن=

- ٢- الاستثناء معيار العموم^(١). (اللزوم).
- ٣- العموم من عوارض الألفاظ والمعاني^(٢). (اللزوم).
- ٤- المفهوم له عموم^(٣). (قسيم).
- ٥- المجاز فرع الحقيقة^(٤). (مكملة).
- ٦- المجاز على خلاف الأصل^(٥). (مكملة).

شرح القاعدة :

(المجاز) : مفعّل من الجواز بمعنى العبور، من جاز مكانه إذا تعداه، وهو حقيقة في الأجسام، واللفظ عرض يتمتع عليه الانتقال من محل إلى آخر، وبناء (مفعّل) مشترك بين المصدر والمكان؛ لكونه حقيقة فيهما، ثم نقل من المصدر أو المكان إلى الفاعل الذي هو الجائز، ثم من الفاعل إلى المعنى المصطلح^(٦)،

= نجيم ١١٩/١، البحر المحيط للزركشي ١٦/٣، التلخيص لنجم الدين الدركاني شرح التنقيح لصدر الشريعة ص ١٠٢، ومثلها: «المجاز لا عموم له» فتح الغفار لابن نجيم ١٤١/١، و«لا يدخل العموم المجاز» انظر: البحر المحيط للزركشي ١٥/٣.

(١) نهاية السؤل للإسنوي ٢٨٥/١، و٣٠٧، وسلاسل الذهب للزركشي ص ٢٢٤، التحبير شرح التحرير للمرداوي ٢٣١٨/٥، شرح الكوكب المنير ١٠٤/٣، ١٣٤، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٢) المسودة لآل تيمية ص ٩٧، انظر: العقد المنظوم للقرافي ص ٣٠، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٣) شرح العضد على المختصر ص ٢٠٠، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٤٥٠، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٤) المحصول للفخر الرازي ٢٩٥/١، شرح مختصر الروضة للطوفي ٥٢٣/١، موسوعة القواعد الفقهية للبورنو ٤٦٩/٤، ٣١٦/٧، ٩٩٢/٨، ٥٠٦/١٠.

(٥) المحصول للرازي ٣٣٩/١، ومثلها: «المجاز خلاف الأصل» المحصول للرازي ٣٥٠/٢، نشر البنود للشنقيطي ١٠٨/١، ١٤٤، السيل الجرار للشوكاني ٤١٢/٢، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «الأصل في الكلام الحقيقة».

(٦) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٤٧/١، وفيه: «وأما المجاز فمأخوذ في اللغة من الجواز»=

وهو: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أولاً في اصطلاح به التخاطب؛ لعلاقة وقرينة مانعة من المعنى المراد^(١)، كالصلاة إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء، فإنها تكون مجازاً؛ لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع؛ لأنها في اصطلاح الشرع وضعت للأركان، والأذكار المخصوصة مع أنها موضوعة للدعاء في اصطلاح اللغة^(٢).

ويقصد بعموم المجاز: استعمال اللفظ في معنى مجازي يكون المعنى الحقيقي من أفراد^(٣)، وبعبارة أخرى: استعمال اللفظ في معنى كلي شامل للمعنى الحقيقي والمعنى المجازي^(٤)، وعرف أيضاً: بأن يعم جميع أفراد نوع واحد مما استعير له، كما يراد بالصاع جميع ما يحل فيه^(٥).

والقاعدة مفادها^(٦): أن المجاز يعرض له العموم كما يعرض للحقيقة سواء بسواء؛ لأنه أحد نوعي الكلام كالحقيقة، والعرب تخاطب به كما تخاطب بالحقيقة، فما يعرض لنوع يعرض للآخر.

= وهو: الانتقال من حال إلى حال، ومنه يقال: جاز فلان من جهة كذا إلى كذا، وهو مخصوص في اصطلاح الأصوليين بانتقال اللفظ من جهة الحقيقة إلى غيرها، اهـ، الكاشف لذوي العقول لابن لقمان ص ١٣٧.

(١) انظر: أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء للشيخ قاسم القونوي ص ١٥٨ دار الوفاء بجدة، التعريفات للرجزاني ص ٢٥٧-٢٥٩ دار الكتاب العربي، التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ص ٦٣٧ دار الفكر، الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٣٦٣ مؤسسة الرسالة، إجابة السائل للصنعاني ص ٢٦٨ مؤسسة الرسالة، قرارات في أصول الفقه للشيخ علي الاشتهازي ص ١٦١ ط: قم، قاعدة: المجاز واقع في اللغة، الكاشف لذوي العقول لابن لقمان ص ١٣٧.

(٢) التعريفات للرجزاني ص ١٢١.

(٣) انظر: فتح الغفار لابن نجيم ١/١٢٥.

(٤) انظر: درر الحكام في شرح مجلة الأحكام المادة (١٢).

(٥) قواعد الفقه لمحمد عليم البركتي ١/٣٩١.

(٦) انظر: أصول السرخسي ١/١٧١، أصول البزدوي ص ٧٥، نهاية الوصول إلى علم الأصول المسمى بالبدیع لابن الساعاتي ص ٦٨ دار الكتب العلمية، المنار للنسفي مع شرحه فتح الغفار لابن نجيم=

وعليه جمهور الحنفية، والشافعية^(١)، والزيدية^(٢)، وحكي خلافه عن بعض الحنفية وهو وجه للشافعية، وحكاها صاحب «المنار» عن الشافعي^(٣)، حيث ذهبوا إلى أن العموم لا يدخل إلا في الحقائق، وعللوا ذلك^(٤): بأن الحقيقة أصل الكلام، والمجاز خلاف الأصل، ضروري يصار إليه توسعة في الكلام، ولا عموم لما ثبت ضرورة في كلام البشر؛ إذ العموم أمر زائد فلا يصح، ويوجب عليهم: بأن المجاز أحد نوعي الكلام، فكان كصاحبه وهو الحقيقة؛ لأن عموم الحقيقة لم يكن لكونها حقيقة، بل لدلالة زائدة على ذلك، وهو اقترانها - مثلاً - بما يدل على العموم من أدواته، وصحة الاستثناء منها، فإذا وجد ذلك في المجاز كان كالحقيقة في إفادة العموم، بلا فرق.

وحرر بعض متأخري الحنفية النزاع في القاعدة، فذكر أن المجاز المقترن بشيء من أدلة العموم - كالمعرف باللام ونحوه - لا خلاف في أنه لا يعم جميع ما يصلح له اللفظ من أنواع المجاز، كالجزئية والسببية ونحوه، كما في قولنا:

= ١١٩/١، البحر المحيط للزركشي ١٥/٣، تيسير التحرير لأمر بادشاه ٣٥/٢، مسلم الثبوت لابن عبد الشكور مع فواتح الرحموت للأنصاري اللكنوي ١٨٤/١، التلخيص شرح التنقيح لنجم الدين الدركاني ص ١٠٢، قواعد الفقه لمحمد عميم البركتي ص ٣٩٠ ط: الهند، شرح طلعة الشمس لابن حميد السالمي ٩٦/١، ٢١٢، تقنين أصول الفقه لمحمد زكي عبد البر ص ١٥٩ المادة (١٠٢).
(١) انظر: أصول السرخسي ١٧١/١، أصول البزدوي المسمى كنز الوصول إلى معرفة الأصول ص ٧٥، البديع لابن الساعاتي ص ٦٨، المنار للتسفي مع شرحه فتح الغفار لابن نجيم ١١٩/١، تيسير التحرير لأمر بادشاه ٣٥/٢، مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ١٨٤/١، التلخيص شرح التنقيح لنجم الدين الدركاني ص ١٠٢.

(٢) انظر: كافل الطبري ص ٣١٧.

(٣) انظر: فتح الغفار بشرح المنار لابن نجيم ١١٩/١، راجع: أصول السرخسي ١٧١/١، أصول البزدوي ص ٧٥، البديع لابن الساعاتي ص ٦٨، البحر المحيط للزركشي ١٥/٣، تيسير التحرير ٣٥/٢، فواتح الرحموت ١٨٤/١، التنقيح لصدر الشريعة مع شرحه التلخيص لنجم الدين الدركاني ص ١٠٢.

(٤) انظر: أصول البزدوي ص ٧٥، ٧٦، تيسير التحرير ٣٥/٢، التنقيح لصدر الشريعة مع شرحه التلخيص لنجم الدين الدركاني ص ١٠٢، فواتح الرحموت ١٨٤/١.

(وضع الأصبع في أذنه)، فقد أطلق الكل وأراد الجزء، فالجزئية هي المرادة هنا وحدها، ولا يعم غيرها من العلاقات كالسببية وغيرها.

أما الخلاف فهو فيما إذا استعمل باعتبار أحد الأنواع، كلفظ الصاع المستعمل فيما يحل فيه من المكيلات المختلفة، فالأنواع التي توضع وتحل في الصاع مختلفة^(١).

أدلة القاعدة :

يدل لهذه القاعدة وجوه من المعقول، أهمها:

١- أن المجاز أحد نوعي الكلام، فكان كصاحبه وهو الحقيقة؛ لأن عموم الحقيقة لم يكن لكونها حقيقة، بل لدلالة زائدة على ذلك وهو اقترانها - مثلاً - بالأدوات الدالة على العموم، وصحة الاستثناء منها، فإذا وجد ذلك في المجاز كان كالحقيقة في إفادة العموم بلا فرق^(٢).

٢- أن اضطرار المتكلم إلى استعمال المجاز لا يصلح قرينة صارفة عن إرادة العموم منه؛ إذ لا منافاة بين استعمال المجاز وإرادة العموم منه؛ لأن العموم يتعلق بدلالة اللفظ وإرادة المتكلم، بلا فرق بين كونه حقيقة أو مجازاً، فإذا وجد المقتضي للعموم وانتفى المانع أفاد اللفظ العموم، حقيقة كان أو مجازاً^(٣).

(١) انظر: شرح التلويح للفتاواني ١٦٠/١ دار الكتب العلمية، البحر المحيط للزركشي ١٦/٣، التلخيص لنجم الدين الدركاني ص ١٠٢.

(٢) انظر: أصول البردوي ص ٧٥، ٧٦، فتح الغفار لابن نجيم ١١٩/١، التنقيح لصدر الشريعة مع شرحه التلخيص لنجم الدين الدركاني ص ١٠٢، شرح طلعة الشمس ٢١٢/١.

(٣) انظر: فوائح الرحموت ١٨٤/١، التلخيص لنجم الدين الدركاني ص ١٠٣.

تطبيقات القاعدة :

١- القائلون بعموم المجاز قالوا في حديث ابن عمر الذي ورد فيه: «لا تبعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين»^(١): إن الصاع مجاز في جميع ما يحويه، فهو يعم كل ما يحويه طعاماً كان أو غيره؛ لأن المجاز له عموم، وهو أحد نوعي الكلام، والمخالفون قالوا: الصاع وإن كان مجازاً فيما يحويه إلا أنه لا عموم له في كل مكيل، فإذا ثبت إرادة المطعوم الموجود به سقط غيره من المكيلات^(٢).

٢- فسر جماعة كسعيد بن جبير، ومجاهد، وقتادة (عرض الدنيا) في قوله تعالى: ﴿يَا خُذُوا زِينَتَكُمْ هَذَا الَذِّى﴾ [الأعراف: ١٦٩] بملازمة الذنوب، فيشمل كل ذنب، ويكون الأخذ مستعملاً في المجاز وهو الملازمة، فيصدق بالتناول باليد وبغير ذلك؛ بناء على أنه من عموم المجاز^(٣).

٣- قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، والصلاة في العرف الشرعي، مجاز في معانٍ منها: الرحمة، والدعاء والاستغفار، وهذه المعاني مرادة هنا معاً، من قبيل عموم المجاز، فالصلاة من الله تعالى تكون بالرحمة، ومن الملائكة بالدعاء والاستغفار، فقوله ﴿يُصَلُّونَ﴾ محمول على عموم المجاز^(٤).

(١) رواه أحمد ١٠/١٢٤-١٢٥ (٥٨٨٥) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وقال الهيثمي في المجمع ١٠٥/٤: فيه أبو جناب الكلبي وهو مدلس ثقة، ورواه رواه البخاري ٥٨/٣ (٢٠٨٠)، ومسلم ٣/١٢١٦ (١٥٩٥) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ولفظه «وكننا نبيع صاعين بصاع» فقال النبي ﷺ: «لا صاعين بصاع، ولا درهمين بدرهم».

(٢) انظر: البديع لابن الساعاتي ص ٦٨، أصول البردوي ص ٧٥، البحر المحيط للزركشي ١٦/٣، فتح الغفار ١/١٢٠، تيسير التحرير ٣٥/٢، قواعد الفقه للبركتي ص ٣٩٠.

(٣) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ٣٤٠/٨ مؤسسة التاريخ العربي بيروت.

(٤) انظر: حاشية الشهاب على تفسير البياضوي ١٧٥/٧، تفسير روح البیان لإسماعيل حقي ١٣١/٧، التحرير والتنوير لابن عاشور ٤٤/٣.

٤- قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: ١٨]، عطف فيه لفظ «الملائكة» على الاسم الجليل، بحمل الشهادة على معنى مجازي شامل للإقرار والإيمان، بطريق عموم المجاز، أي: أقرت الملائكة بذلك، بشهادة الشاهد في البيان والكشف^(١).

٥- روى أبو هريرة - رضي الله عنه - أنه ﷺ قال: «من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه»^(٢)، والرؤية في هذا الحديث الخاص بخيار الرؤية، ليست مستعملة في معناها الحقيقي، بمعنى الإبصار، بل هو من عموم المجاز، إذا المراد بالرؤية في الحديث: العلم بالمقصود، وعبر هنا بالرؤية عن العلم بالمقصود، فصارت حقيقة الرؤية من أفراد المعنى المجازي^(٣).

٦- لو حلف (لا يأكل من هذه الحنطة): فعند أبي يوسف ومحمد: ينصرف إلى الحنطة، وإلى ما تتضمنه الحنطة بطريق عموم المجاز، فيحنت بأكلها، وبأكل الخبز الحاصل منها، وعند أبي حنيفة: ينصرف ذلك إلى عينها دون باقي ما يتكون منها، حتى لو أكل من الخبز الحاصل منها لا يحنت عنده^(٤).

وكذا: (لو حلف لا يشرب من الفرات): فعند أبي يوسف، و محمد: ينصرف اللفظ إلى المجاز المتعارف، وهو شرب مائها بأي طريق كان؛ عملاً بعموم المجاز، وعند أبي حنيفة: ينصرف إلى

(١) انظر: تفسير روح البيان لإسماعيل حقي ١٢/٢، تفسير أبي السعود المسمى "إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم" ١٧/٢، التحرير والتنوير لابن عاشور ٤٤/٣.

(٢) رواه الدارقطني ٤/٣-٥ (١٠)، البيهقي في الكبرى ٢٦٨/٥ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: شرح فتح القدير لابن الهمام ٣٣٧/٦، درر الحكام ٢٧٢/١.

(٤) انظر: أصول الشاشي ص ٥٢ دار الكتاب العربي بيروت، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٨٤/٢.

الشرب منها مباشرة كرعًا، أي: بفمه دون كفيه أو بإناء؛ تمسكًا بحقيقة اللفظ^(١).

٧- لو قال الواقف: (قد وقفت مالي هذا على أولادي نسلا بعد نسل)، فقرينة قوله: (نسلا بعد نسل) تدل على شمول لفظ الأولاد لكل ولد، سواء أكان ولدا له حقيقة، أم ولدًا له مجازًا من أبناء أولاده وأبنائهم^(٢).

٨- كذلك: (لو أوصى شخص لآخر بثمر بستانه دائمًا): فتحمل وصيته على الثمر الموجود أثناء وفاة الموصي، وعلى الثمر الذي سيحصل في السنين المقبلة؛ لأن الثمر يحمل حقيقة على الثمر الموجود، ويحمل على ثمر المستقبل بطريق المجاز، وذكر الموصي كلمة (أبدًا) حينما ذكر الثمر قرينة تجعله من عموم المجاز، فتحمل وصيته على الثمر الحاصل أثناء وفاة الموصي، والثمر الذي سيحصل في المستقبل^(٣).

د. أسعد الكفراوي

* * *

(١) انظر: أصول السرخسي ١/١٧٦، تحفة الفقهاء للسمرقندي ٢/٣٢٢ دار الكتب العلمية، أصول

الشاشي ص ٥٢، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٢/٨٤.

(٢) انظر: درر الحكام في شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر المادة (١٢).

(٣) انظر: درر الحكام في شرح مجلة الأحكام المادة (١٢).

رقم القاعدة: ٢٠٤٩

نص القاعدة: نَفْيُ الْمُسَاوَاةِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ يَقْتَضِي الْعُمُومَ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - نفي مساواة الشيء للشيء يفيد نفي اشتراكهما في كل صفاتهما^(٢).
- ٢ - نفي المساواة بين الشيئين يقتضي نفي الاستواء في جميع الأمور^(٣).
- ٣ - نفي المساواة بين الشيئين أو الأشياء يقتضي العموم^(٤).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - نفي المساواة بين شيئين لا يقتضي العموم^(٥). (مخالفة).

(١) تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٢٦٥، ومثلها: «نفي المساواة بين الشيئين يقتضي العموم» انظر: الإبهاج لابن السبكي ١١٥/٢، و«نفي المساواة بين الشيئين تفيد عامًا في كل شيء» المسودة لآل تيمية ص ١٠٦، و«نفي المساواة يقتضي العموم» منهاج الوصول إلى معيار العقول لأحمد المرتضى ٣٥٨/١.

(٢) انظر: المعتمد لأبي الحسين البصري ٢٣٢/١، ومثلها: «نفي مساواة الشيء للشيء يقتضي نفي اشتراكهما في جميع الصفات» انظر: بذل النظر في الأصول للأسمندي ص ١٨٧.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢٤٧/٢، ومثلها: «نفي المساواة بين الشيئين يقتضي نفيها من كل وجه» البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ١٢١/٣.

(٤) الأشباه والنظائر لابن السبكي ١٤٥/٢.

(٥) تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٢٦٥، ومثلها: «نفي المساواة لا يقتضي نفي المساواة من كل وجه» الإحكام للآمدي ٢٤٧/٢، و«نفي الاستواء المطلق لا يحتمل نفي الاستواء من كل وجه» البحر المحيط للزركشي ١٢١/٣.

- ٢- النكرة في سياق النفي تعم^(١). (أصل).
- ٣- المساواة بين الشئيين في جانب الإثبات للخصوص^(٢). (أصل).
- ٤- ألفاظ العموم تقتضي العموم بالوضع^(٣). (أصل).
- ٥- ألفاظ النفي تفيد العموم^(٤). (أعم).
- ٦- الاستثناء معيار العموم^(٥). (مكملة).
- ٧- الفعل المتعدي في سياق النفي والشرط عام في مفعولاته؟^(٦). (قسيم).

شرح القاعدة:

المعنى الإجمالي للقاعدة^(٧): تقرر القاعدة أن نفي المساواة بين الشئيين

-
- (١) المحصول للفخر الرازي ٣٤٣/٢، التمهيد للإسنوي ص ٤١٤، الكوكب الدرر للإسنوي ص ٢٥٧، القواعد لابن اللحام ص ٢٦٤، الوصول إلى قواعد الأصول للتمرتاشي ص ١٣٩، أصول الفقه للمظفر الشيعي ١٣١/١ ط قم، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «النكرة في سياق النفي أو ما في معناه تفيد العموم».
 - (٢) بيان المختصر للأصفهاني ٣٥/٢، ومثلها: «المساواة في الإثبات للخصوص» منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب ص ١١٠، مختصر المنتهى لابن الحاجب ومعه شرح العضد ص ١٩٤، ومنهاج الوصول إلى معيار العقول لأحمد المرتضى ٣٥٩/١.
 - (٣) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٧٥/٢، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
 - (٤) انظر: المستصفى للغزالي ١١٠/٢.
 - (٥) نهاية السؤل للإسنوي ٢٨٥/١، و٣٠٧، سلاسل الذهب للزركشي ص ٢٢٤، التحرير للمرداوي ٢٣١٨/٥، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
 - (٦) منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ١١١، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
 - (٧) انظر في القاعدة: المعتمد لأبي الحسين البصري ٢٣٢/١، أصول السرخسي ١٤٣/١، بذل النظر في الأصول للأسمندي ص ١٨٧، المحصول للرازي ٣٧٧/٢، الإحكام للآمدي ٣٦٢/١، منتهى السؤل للآمدي ص ١٢٧، منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ١١٠، مختصر المنتهى ومعه شرح العضد ١١٤/٢، المسودة ص ١٠٦، ١٠٧، الحاصل من المحصول ٥٢٠/١، التحصيل من=

يقتضي نفي المساواة بينهما من كل الوجوه التي يمكن نفيها عنهما، فهو يفيد العموم، فقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الحشر: ٢٠] يقتضي العموم، فيترتب عليه نفي المساواة بين أصحاب النار وأصحاب الجنة من كل وجه يمكن نفيه باعتبار الظاهر.

ومقتضى القاعدة هو ما عليه الإمام الشافعي^(١)، كما نسب لأصحابه^(٢)، وممن اختاره^(٣): الآمدي، وابن الحاجب، والمجد ابن تيمية، وأبو يعلى، وابن السبكي، والإسنوي، والزرركشي.

وخالف في موضوع القاعدة فريق، فذهبوا إلى أن نفي المساواة بين الشيئين لا يقتضي نفي المساواة بينهما من كل الوجوه، بل يقتضي نفي المساواة بينهما من بعض الوجوه فقط، وعليه فلا يفيد العموم؛ ولذا فإن قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الحشر: ٢٠] وأمثاله ليس بعام.

= المحصول ٣٥٩/١، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٥٦، ١٥٧، معراج المنهاج للجزري ٣٥٤/١، بيان المختصر للأصفهاني ٥١١/١، الإبهاج ١١٥/٢، جمع الجوامع مع المحلي والبناني ٤٢٣/١، نهاية السؤل ٤٠٨/٢، تحفة المسؤول للرهوني ١٢٣/٣، البحر المحيط ١٢١/٣، التقرير والتحجير ٢٢٣/١، شرح الكوكب المنير ٢٠٨/٣، تيسير التحرير ٢٥٠/١، ٢٥١، مناهج العقول للبدخشي ٤٠٧/٢، فواتح الرحموت ٢٨٩/١، إرشاد الفحول للشوكاني ٤٤٢/١، المختصر في أصول الفقه للبعلي ص ١١١، كشف الأسرار عن أصول البزدوي للبخاري ١٥٢/٢، أصول الفقه للشيخ زهير ٢٢٠/٢، فصول الأصول لخلفان السيابي ص ١٥١.

(١) انظر: أصول السرخسي ١٤٣/١، شرح تنقيح الفصول لحلولو ص ١٦١.

(٢) انظر: بذل النظر للأسمندي ص ١٨٧، والإحكام ٣٦٢/١، منتهى الوصول لابن الحاجب ص ١٢٧، المسودة ص ١٠٦، الإبهاج ١١٥/٢، البحر المحيط ١٢١/٣، إرشاد الفحول ٤٤٢/١، حيث نسبة لجمهورهم.

(٣) انظر: الإحكام للآمدي ٣٦٢/١، منتهى السؤل ص ١٢٧، منتهى الوصول والأمل ص ١١٠، مختصر المنتهى مع شرح العنبد ١١٤/٢، المسودة ص ١٠٦، جمع الجوامع مع شرح المحلي ٤٢٣/١، نهاية السؤل للإسنوي ٤٠٨/٢، التمهيد للإسنوي ص ٤٣١، البحر المحيط ١٢١/٣، شرح تنقيح الفصول لحلولو ص ١٦١، التقرير والتحجير ٢٢٣/١، غاية الوصول لتركيب الأنصاري ص ٧٣، تيسير التحرير ٢٥٠/١.

وإليه ذهب أبو حنيفة^(١)، وأصحابه^(٢)، واختاره أبو الحسين البصري، والإمام الرازي وأتباعه، والشوكاني^(٣)، كما نسب للمعتزلة^(٤).

ومما احتج به هؤلاء: أنه لو كان نفي المساواة يقتضي نفي المساواة من كل وجه، لما صدق نفي المساواة حقيقة على شيئين أصلاً؛ لأنه ما من شيئين إلا ويستويان في أمر ما، وهو على خلاف الأصل؛ إذ الأصل في الإطلاق الحقيقة دون المجاز^(٥).

وأجيب: بمنع الملازمة بتخصيص الدعوى، فإن المدعي نفي مساواة يصح انتفاؤها، لا المساواة في جميع الوجوه، واللفظ وإن كان مقتضياً للعموم لكنه قد خص بالعقل، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، أي: خالق كل شيء يخلق^(٦)، وأما القول بأن الأصل في الإطلاق الحقيقة فهو مشروط بالأدلة يدل الدليل على مخالفته^(٧).

(١) انظر: الإحكام للأمدى ٣٦٢/١، منتهى السؤل ص ١٢٧، منتهى الوصول والأمل ص ١١٠، مختصر المنتهى مع العبد ١١٤/٢، تحفة المسؤول ١٢٤/٣، شرح تنقيح الفصول لحلولو ص ١٦١، مناهج العقول ٤٠٧/٢.

(٢) انظر: بذل النظر ص ١٨٧، المسودة ص ١٠٧، الإبهاج ١١٥/٢، جمع الجوامع مع المحلي ٤٢٤/١، البحر المحيط ١٢١/٣، التحرير لابن الهمام مع شرحه التقرير والتحرير لابن أمير الحاج ٢٢٣/١، غاية الوصول ص ٧٣، تيسير التحرير ٢٥٠/١، إرشاد الفحول ٤٤٢/١.

(٣) انظر: المعتمد ٢٣٢/١، المحصول ٢٧٧/٢، الحاصل ٥٢٠/١، التحصيل ٣٥٩/١، البيضاوي مع شرحه معراج المنهاج للجزري ٣٥٤/١، الإبهاج ١١٥/٢، نهاية السؤل ٤٠٨/٢، البحر المحيط ١٢١/٣، ومناهج العقول للبديشي ٤٠٧/٢، إرشاد الفحول ٤٤٤/١.

(٤) انظر: البحر المحيط ١٢١/٣، إرشاد الفحول ٤٤٢/١.

(٥) انظر: الإحكام للأمدى ٣٦٣/١، منتهى السؤل ص ١٢٨، المختصر الكبير ص ١١٠، بيان المختصر ٥١٢/١، تحفة المسؤول ١٢٥/٣.

(٦) انظر: منتهى الوصول والأمل ص ١١٠، بيان المختصر ٥١٢/١.

(٧) انظر: الإحكام للأمدى ٣٦٤/١، منتهى السؤل ص ١٢٨، منتهى الوصول والأمل ص ١١٠.

وهذه القاعدة فرعها الأصوليون على أصلين، أولهما: أن النكرة المنفية للعموم، وعليه فنفي المساواة بين الشئين للعموم، فمن قال: لا يستوي زيد وعمرو، يعني: لا مساواة بين زيد وعمرو، فدخل النفي على مسمى المساواة، فأفاد العموم^(١).

وثانيهما: أنها مبنية على حكم المساواة في الإثبات^(٢)؛ وذلك لأن لفظ (ساوى، أو استوى) هل هو موضوع في اللغة للاستواء والمشاركة في كل الوجوه، حتى يكون مدلولها شاملاً ومجموعاً محيطاً، أو مدلولها المشاركة والمساواة مطلقاً، أي في بعض الوجوه حتى يصدق بأي وجه كان؟ وعليه: فإذا قلنا بالأول وهو أن المساواة في الإثبات للعموم: لم يكن نفي المساواة للعموم؛ لأن نقيض الجزئي الموجب الجزئي السالب، وإن قلنا بالثاني وهو أن المساواة في الإثبات للخصوص: كان نفي المساواة للعموم؛ لأن نقيض الجزئي الموجب كلي سالب، وحاصله: أن صيغة «لا يستوي» عموم سلب التسوية، أو سلب عموم التسوية، فعلى الأول: يمتنع ثبوت شيء من أفرادها، وهو مقتضى ما ذهب إليه القائلون بقاعدتنا، وعلى الثاني: لا يمتنع ثبوت البعض، وهو مقتضى ما ذهب إليه المخالفون لمقتضى قاعدتنا.

ونشير إلى أن الأصوليين وإن اختلفوا في موضوع هذه القاعدة على القولين السابقين، فقد ذكر القرافي في «شرح تنقيح الفصول» أنها مبنية على المساواة في الإثبات، ثم اختار رأياً مغايراً، فقال: «والذي يظهر لي: أنها موضوعة للاستواء فيما وقع السياق لأجله، لا لمطلق الاستواء، ولا لجميع

(١) انظر: البحر المحيط ١٢١/٣.

(٢) انظر فيه: شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٥٧، الإبهاج ١١٥/٢، التمهيد للإنسوي ص ٤٣١، البحر المحيط ١٢١/٣، شرح تنقيح الفصول لحلولو ص ١٦١، التقرير والتحجير ٢٢٤/١، شرح الكوكب المنير ٢٠٨/٣، إرشاد الفحول ٤٤٣/١، ٤٤٤، إتحاف الأنام للحفتاوي ص ١٢٣، ١٢٤.

وجوه الاستواء، فإذا قلنا: (زيد فقيه وعمرو يساويه) وقع الاستواء في الفقه خاصة، وكذلك في النفي، فإذا قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [الحشر: ٢٠]؛ دل على نفي الاستواء في الفوز، وأن أصحاب النار هلكى، ولا يتعدى النفي هذا الوجه، فلا يقتضي نفي القصاص اهـ^(١).

وتجدر الإشارة إلى أننا وإن تناولنا في قاعدة مستقلة: «النكرة في سياق النفي» وإفادتها للعموم، لكن لم نتعرض لمسألة المساواة في الإثبات، وهل تفيد العموم أم لا؟ وعليه فنشير إليها في عجالة؛ فتوضيح الأصل توضيح للفرع الذي هو قاعدتنا هذه.

وقد اختلف الأصوليون في مساواة الشيء للشيء في الإثبات هل يفيد العموم؟^(٢) على قولين، أولهما: أن مساواة الشيء للشيء، وهو ما يعبر عنه بالمساواة في الإثبات، كقولنا: (استوى زيد وعمرو، وتماثل زيد وعمرو، وعمرو مثل زيد، وزيد كعمرو)، ومثل ذلك، وما يصرف منه من كل ما يدل على المماثلة والمساواة، إنما يدل على المساواة من بعض الوجوه الممكنة، حتى تصدق المساواة بأي وجه من وجوهها، ولا يدل على المساواة من جميع الوجوه الممكنة بينهما.

(١) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٥٧، انظر: شرح تنقيح الفصول لحلولو ص ١٦١.

(٢) انظر فيها: منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ١١٠، مختصر المنتهى لابن الحاجب ومعه شرح العضد ص ١٩٤، البحر المحيط للزركشي ١٢١/٣، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٤١٩، كشف الأسرار عن أصول البزدوي لعبد العزيز البخاري ١٥٣/٢، التمهيد للإسنوي ص ٤٣١، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢٠٨/٣، رفع الحاجب لابن السبكي ١٤٩/٣، الإبهاج لابن السبكي ١١٥/٢، نهاية السؤل للإسنوي ٣٨٨/١، مناهج العقول للبذخشي ٤٠٧/٢، بيان المختصر للأصفهاني ٣٥/٢، تحفة المسؤول للرهوني ١٢٣/٣، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٢٠٤، التحرير شرح التحرير في أصول الفقه للمرداوي ٢٤٢١/٥، ٢٤٢٢، مناهج الوصول إلى معيار العقول لأحمد المرتضى ٣٥٩/١، مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي لابن خطيب الدهشة ٥٥١/٢ ط: العراق.

فالأمثلة المتقدمة لا يلزم منها مساواة ومماثلة زيد لعمره في كل صفاتهما، بل تصدق المساواة والمماثلة وتحقق ببعض الصفات فقط، كالطول.

وثاني القولين : أن المساواة بين الشيئين في الإثبات تفيد العموم في كل وجوه المساواة، فالأمثلة المتقدمة يلزم منها مساواة ومماثلة زيد لعمره في كل صفاتهما، وفي كل وجوه المماثلة الممكنة.

ومسألة المساواة هذه ذكرها جماعة من الأصوليين^(١) أثناء الكلام على مسألة نفي المساواة بين الشيئين هل تقتضي العموم^(٢)، وبنوا مسألة النفي عليها، ومن كلامهم ظهر هذا الخلاف.

ولم يصرح أكثر المتعرضين لها بالقائلين بها أو بمن خالفهم، إلا أن ابن السبكي في «رفع الحاجب»^(٣) قد صرح بأن الشافعية هم القائلون بأن المساواة بين الشيئين في الإثبات يقتضي الخصوص، وأن أبا حنيفة - رحمه الله - هو القائل بأنه يقتضي العموم.

ومحل الخلاف فيها^(٤): إذا لم تقم قرينة على إرادة شيء معين، لكن إن كان مع لفظ المساواة قرينة على إرادة شيء معين حملت عليه قطعاً، عامّاً كان أو خاصّاً.

(١) انظر: شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٤، رفع الحاجب ٣/١٤٨، ١٤٩، الإبهاج ٢/١١٥، التمهيد للإسنوي ص ٤٣١، نهاية السؤل ١/٣٨٨، البحر المحيط ٣/١٢١، التحير شرح التحرير ٥/٢٤٢١، ٢٤٢٢، شرح الكوكب المنير ٣/٢٠٨، مناهج العقول ٢/٤٠٧، إرشاد الفحول ص ٤١٩.

(٢) انظر في هذه المسألة: المعتمد ١/٢٣٢، أصول السرخسي ١/١٤٣، المحصول للرازي ٢/٣٧٧، الأحكام للأمدى ١/٣٦٢، منتهى الوصول والأمل ص ١١٠، المسودة ص ١٠٦، ١٠٧، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٥٦، ١٥٧، بيان المختصر ١/٥١١، الإبهاج ٢/١١٥، جمع الجوامع مع المحلي والبناني ١/٤٢٣، البحر المحيط ٣/١٢١، التقرير والتحجير ١/٢٢٣، شرح الكوكب المنير ٣/٢٠٨، فواتح الرحموت ١/٢٨٩، إرشاد الفحول ١/٤٤٢، أصول الفقه للشيخ زهير ٢/٢٢٠.

(٣) انظر: رفع الحاجب ٣/١٤٩.

(٤) انظر: التمهيد للإسنوي ص ٤٣١، مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي لابن خطيب الدهشة ٢/٥٥١.

ومما يتعلق بالمساواة: ما صرح به الحنفية من أن: «كلام التشبيه لا عموم له»^(١)، بمعنى: أن التشبيه وإن كان أسلوباً من الأساليب اللغوية، التي تقصد إلى مشاركة ومماثلة المشبه للمشبه به في معنى من المعاني، إلا أنه لا يفيد العموم في تشريك المشبه لجميع أحكام المشبه به، بل إن المماثلة تكون في بعض الوجوه دون بعض؛ ولذلك صرح بعضهم بأن أدوات التشبيه تدل على مطلق التشبيه الذي يصدق بصورة واحدة من أوجه المشابهة، ولا تدل على عموم التشبيه بكل الصور؛ إذ المطلق يصدق بصورة، أما العام فإنه يستغرق جميع الصور والأفراد، فالعام عمومه شمولي والمطلق عمومه بدلي.

فمثلاً: إذا شُبِّه المسلم بالمطر، فلا يلزم منه مشابهة المسلم للمطر في كل خصائص وصفات المطر، فهذا التشبيه لا يلزم منه عموم المشابهة في كل الصفات، بل تصدق المشابهة والمماثلة وتتحقق ببعض الصفات فقط كالنفع.

وهذا يستخدمه الحنفية كثيراً في جملة ما يترك به الحقيقة، وقد قيد ذلك بعضهم^(٢) بما إذا كان المحل لا يقبل العموم، كما في قول السيدة عائشة - رضي الله عنها: «سارق أمواتنا كسارق أحيائنا»^(٣)، قالوا: إن سرقة الميت ليست كسرقة الحي في كل شيء، فالمحل هنا لا يقبل العموم؛ ولذلك حملوا الأثر على استحقاق الإثم بالنسبة للنباش دون القطع، ولم يقطعوا يده.

أما إذا كان المحل يقبل العموم فالمشبه يشارك المشبه به في كل المعاني، كما في قول علي - رضي الله عنه: «إنما بذلوا الجزية؛ لتكون دماؤهم كدمائنا

(١) الحجة للشيباني ١٣٢/٢، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ١٢٩/٢، ٥٤/٤.

(٢) انظر: المغني في أصول الفقه للخبازي ص ١٤٠، ١٤١، شرح المغني في أصول الفقه للخبازي ٢٣٩/١، نهاية الوصول إلى علم الأصول المعروف بالبديع لابن الساعاتي ص ٧٣، الوصول إلى قواعد الأصول للتمرتاشي ص ٢٣٢.

(٣) رواه البيهقي في معرفة السنن والآثار ٤٠٩/٦ (٥١٧٠)، نسبة ابن حجر في تلخيص الحبير ٧٠/٤ (٦٥)، إلى الدارقطني من حديث عمرة عن عائشة.

وأموالهم كأموالنا»^(١)، قالوا: المحل هنا يقبل عموم التسوية والمساواة، وقالوا يقتل المسلم بالذمي؛ بناء على عموم المماثلة بين المسلم والذمي في حفظ الدم والمال.

أدلة القاعدة :

١- استدل القائلون بهذه القاعدة على أن نفي الاستواء يقتضي نفي المساواة من كل الوجوه فيعم بأنه: نكرة في سياق النفي؛ لأن الجملة نكرة باتفاق النحويين^(٢)، وكذا توصف بها النكرات دون المعارف، فوجب التعميم كغيره من النكرات، وليس ذلك قياساً في اللغة بل استدلال بالاستقراء.

فمثلاً: إذا قال القائل: (لا مساواة بين زيد وعمرو)، ومعنى قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [الحشر: ٢٠]: «لا مساواة بين أصحاب النار وأصحاب الجنة» فالنفي هنا داخل على مسمى المساواة المنكرة، فلو وجدت المساواة من وجه دون وجه؛ لما كان مسمى المساواة منتفياً، وهو خلاف مقتضى اللفظ^(٣).

٢- أن النفي لا يقتضي الاختصاص بوجه من وجوه المساواة دون وجه؛ فيعم ضرورة؛ إذ ليس تخصيصه ببعض الوجوه دون البعض أولى من العكس؛ ولهذا قيل: إن النكرة في سياق النفي تعم^(٤).

(١) قال ابن حجر في الدراية ١١٥/٢: لم أجده هكذا، وإنما عند الدارقطني من طريق أبي الجنوب: قال علي: «من كانت له ذمتنا قدمه كدماثنا ودينه كديننا».

(٢) انظر: إرشاد الفحول ٤٤٢/١.

(٣) انظر: الإحكام للأمدي ٣٦٢/١، ٣٦٣، منتهى السؤل ص ١٢٧، منتهى الوصول والأمل ص ١١٠، مختصر المنتهى مع شرح العضد ١١٤/٢، بيان المختصر ٥١١/١، تحفة المسؤول ١٢٤/٣، البحر المحيط ١٢١/٣، شرح المحلى على جمع الجوامع ٤٢٣/١، أصول الفقه للشيخ زهير ٢٢١/٢.

(٤) انظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٢٦٥.

تطبيقات القاعدة :

١- ذهب الجمهور إلى أن المسلم لا يقتل بالكافر؛ لأن القصاص مبني على المساواة، ولا مساواة بين المسلم والكافر، لقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الحشر: ٢٠]، بل الكافر أقل من المسلم في العصمة، فلو قتل المسلم بالكافر لثبت استواءهما، ونفي المساواة الوارد في الآية يقتضي نفيه من جميع الوجوه، كما تقتضي القاعدة^(١).

٢- استدل كثيرون على أن الفاسق لا يلي عقد النكاح بقوله تعالى: ﴿أَمَنَّا كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨]؛ لأن الولاية في عقد النكاح مبنية على المساواة، ولا مساواة بين العدل والفاسق، فلو قيل: يلي؛ لاستوى الفاسق مع المؤمن الكامل، وهو العدل، ونفي المساواة الوارد في الآية يقتضي نفيه من جميع الوجوه، كما تقتضي القاعدة^(٢).

٣- ذهب الشافعية إلى أن دية الذمي والمستأمن لا تبلغ دية المسلم؛ لأنه لا مساواة بين الكافر والمسلم بمقتضى الآية السابقة، ونفي المساواة الوارد في الآية يقتضي نفيه من جميع الوجوه، كما تقتضي القاعدة، والحنفية على رأيهم؛ وعليه فقد قالوا: بمساواة ديتهما لدية المسلم^(٣).

(١) انظر: الإحكام لابن حزم الظاهري ٢/٢٣١، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٢٦٥، ٢٦٦، الإبهاج لابن السبكي ٢/١١٥، التحبير شرح التحرير ٥/٢٤٢١، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لابن السبكي ٣/١٤٨.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر لابن السبكي ٢/١٤٦، التحبير شرح التحرير للمرداوي ٥/٢٤٢١.

(٣) انظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٢٦٦.

٤- لا تقبل شهادة الكافر على المسلم؛ لأنه لا مساواة بينهما بمقتضى الآية السابقة، وهو ليس بعدل بل أفسق الفساق، فلا ولاية له على مسلم، ونفي المساواة الوارد في الآية يقتضي نفيه من جميع الوجوه، كما تقتضي القاعدة^(١).

٥- نقل الماوردي في «الحاوي» أنه حكى عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وسعيد بن المسيب، أنهم كرهوا التطهر بماء البحر وقدموا التيمم عليه، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر: ١٢]، وقالوا: منعه تعالى من التسوية بينهما يمنع من تساوي الحكم في الطهارة بهما؛ إذ نفي المساواة يقتضي العموم، كما تصرح القاعدة^(٢).

٦- استدل بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسَوِّءُ﴾ [غافر: ٥٨] على أن البصير أولى في إمامة الصلاة من الأعمى، وهو رأي الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، والتقي السبكي من الشافعية؛ لأن نفي المساواة بينهما يمنع من تساويهما في أهلية الإمامة، ونفي المساواة يقتضي العموم كما تقتضي به القاعدة^(٣).

٧- اختلف الأصوليون في نفي المساواة في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾ [آل عمران: ٣٦] هل هو عام؛ حتى يخص ما يخص من الأحكام بدليل، أو مجمل؛ لأننا نعلم ضرورة مساواتهما في الإنسانية

(١) انظر: الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب الشربيني ٦٣٢/٢ دار الفكر.

(٢) انظر: الحاوي للماوردي للماوردي ٤٠/١، الأشباه والنظائر لابن السبكي ١٤٥/٢، ١٤٦.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر لابن السبكي ١٤٦/٢.

وغير ذلك؟ وعلى الأول يحتج به على أن المرأة لا تكون قاضياً
ولا إماماً، ولا يلزمها الجمعة؛ لأن نفي المساواة بينهما يقتضي
العموم^(١).

د. أسعد الكفراوي

* * *

(١) انظر: البحر المحيط للزركشي ١٢٢/٣ .

رقم القاعدة: ٢٠٥٠

نص القاعدة: الوقائع العينية لا عموم لها^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - وقائع الأحوال لا عموم لها^(٢).
- ٢ - القضايا في الأعيان لا يجوز دعوى العموم فيها^(٣).
- ٣ - وقائع الأعيان لا يحتج بها على العموم^(٤).
- ٤ - قضية العين موقوفة على محلها لا تتعداه^(٥).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - الأفعال لا عموم لها^(٦). (أصل).

(١) انظر: نهاية المحتاج للرملي ١٥/٨، كفاية الأخيار للحصني ص ١٨١، نيل الأوطار للشوكاني ٣٨٣/٣، شرح الزرقاني على الموطأ ٥٠٦/١.

(٢) قواعد الأصول للتمرتاشي ٢٣٤/١.

(٣) قواطع الأدلة للسمعاني ٣٢٥/١ ط: مكتبة التوبة، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٨ م.

(٤) عون المعبود للعظيم آبادي ٢٨٤/٣.

(٥) إجابة السائل للأمير الصنعاني ص ١٢٢.

(٦) الإبهاج لابن السبكي ٢٧٣/٢ ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ، مجموع

الفتاوى لابن تيمية ١٥٣/١٩، الطبعة الثانية بتحقيق عبد الرحمن بن قاسم النجدي، البحر المحيط

للزركشي ١١/٤ ط: دار الكتب، انتهى الطلب للحلي ٤٠٣/١ ط: طبعة حجرية (مكتبة أهل

البيت)، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

٢- ترك الاستفصال في وقائع الأحوال كالعموم في المقال^(١). (مكملة).

شرح القاعدة :

هذه القاعدة من قواعد العموم والخصوص، ومجالها: الأحداث، أو القضايا، أو الوقائع العينية، وهي: الحادثة التي وقعت لشخص بعينه، وحكم فيها النبي ﷺ بحكم، وفيها قرينة على اختصاص هذا الشخص بها^(٢).

ومثالها: شهادة خزيمة بن ثابت، رضي الله عنه، لما جعله النبي ﷺ بشهادة رجلين^(٣)، فلا يمكن أن نقيس غير خزيمة عليه؛ فلذلك هي قضية عين لا عموم لها.

ولا بد من التنبيه على الفرق بين هذه القاعدة وقاعدتين متعلقتين بها:

أولاً: الفرق بين القاعدة محل البحث وقاعدة: «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»^(٤): أن القاعدة محل البحث هي في الوقائع التي ظهر اختصاصها بشخص بعينه من خلال القرينة الدالة على ذلك، ولم يقترن بها لفظ عام يشمل الواقعة وغيرها، أما قاعدة: العبرة بعموم اللفظ، فهي فيما إذا كان

(١) معجم القواعد الفقهية الإباضية لآل هرموش ص ٧٦، قواعد الأصول للتمرتاشي ٢٣٤/١، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: "ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال".

(٢) انظر: الإحكام للآمدي ٢/٢٥٧.

(٣) انظر: صحيح البخاري ١٩/٤ - ٢٠ (٢٨٠٧)، ١٨٤/٦ (٤٩٨٨).

(٤) القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص ٢٤١ ط: مطبعة السنة المحمدية - القاهرة، ١٩٥٦م، تحقيق: محمد حامد الفقي، المحصول للرازي ٧٧/٤، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، الموافقات للشاطبي ٣٩/٤، شرح الكوكب المنير للفتوحي المعروف بابن النجار ١٧٧/٣، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٣٩٠/٢، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، التحرير والتنوير لابن عاشور ١/٤٥ ط: مؤسسة التاريخ العربي.

اللفظ عامًا في النص وإن ورد لسبب خاص، ككثير من الآيات والأحاديث، فمثلاً: قوله تعالى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]، هذه الآية نزلت في كعب بن عجرة، رضي الله عنه، فقد قال: حُمِلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ والقمل يتناثر على وجهي فقال: «ما كنتُ أرى أن الجَهْد بلغ بك هذا! أما تجد شاة؟» قلت: لا قال: «صم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين، لكل مسكين نصف صاع من طعام، واحلق رأسك»^(١)، فاللفظ الذي جاء في الآية عامًا، وهو قوله تعالى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا﴾ [البقرة: ١٩٦]، ولكن السبب خاص، في قصة كعب بن عجرة، رضي الله عنه، فالحكم نزل بسببه؛ لذلك كان يقول، رضي الله عنه، كما في آخر حديثه: «فنزلت في خاصة، وهي لكم عامة»؛ فالعبرة بعموم لفظ الآية، لا بخصوص سببها، وهكذا آيات اللعان والظهار والحراة وغيرها نزلت بأسباب خاصة، لكن أحكامها عامة.

ثانيًا: الفرق بين القاعدة محل البحث وقاعدة: «ترك الاستفصال في وقائع الأحوال ينزل منزلة العموم في المقال»: أن القاعدة محل البحث تحمل على الوقائع المشتملة على أفعال تحتمل العموم وتحتمل الخصوص بأصحابها، لكنها اقترنت بما يدل على الخصوص، أما قاعدة: «ترك الاستفصال» فهي فيما جاء جوابًا عن سؤال، في واقعة لم يستفصل النبي ﷺ عن تفاصيلها، ففي هذه الحالة يكون الجواب القولي صالحًا للاحتجاج به في كافة الصور التي تندرج تحت الواقعة، وعامًا لأحوال السائل^(٢).

(١) رواه البخاري ٢٧/٦ (٤٥١٧) وفي مواضع، ومسلم ٨٥٩/٢-٨٦٢ (١٢٠١).

(٢) تشنيف المسامع للزركشي ٧٠٠/٢، قواعد الأصول للتمرتاشي ٢٣٤/١.

أدلة القاعدة :

أن القضايا، والأحداث العينية مردّها إلى أفعال وقت من أشخاص معينين، وقد تقرر عند جمهور الأصوليين أن العموم من عوارض الألفاظ، وأن الأفعال لا عموم لها^(١)؛ وبناء على ذلك فقضايا الأعيان المقصودة في القاعدة لا عموم لها^(٢).

تطبيقات القاعدة :

١- حديث ابن عمر: أنه عُرِضَ على رسول الله ﷺ يوم بدر وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يُجْزَه، وعُرِضَ عليه يوم أحد وهو ابن خمس عشرة فأجازه^(٣)، قال بعض المالكية: لا حجة فيه على تحديد سن البلوغ بخمس عشرة سنة - خلافاً للجمهور^(٤)؛ لأن قضية ابن عمر قضية عين، ولا يلزم أن يكون بلوغ عبد الله بن عمر هو معيار بلوغ عموم المسلمين، إذا يحتمل أن يكون النبي ﷺ صادف أن رأى عليه ملامح الرجال في أحد فأجازه^(٥).

٢- عن ضباعة بنت الزبير رضي الله عنها: أن النبي ﷺ دخل عليها، وهي شاكية، فقالت: يا رسول الله، إني أريد الحج وأنا شاكية، فقال ﷺ: «أهلّي واشترطي، إن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني، فإن لك

(١) الإبهاج لابن السبكي ٢٧٣/٢ ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٥٣/١٩، الطبعة الثانية بتحقيق عبد الرحمن بن قاسم النجدي، البحر المحيط للزركشي ١١/٤ ط: دار الكتبي، انتهى الطلب للحلي ٤٠٣/١ طبعة حجرية (مكتبة أهل البيت).

(٢) تشنيف المسامع للزركشي ٧٠٠/٢.

(٣) رواه البخاري ١٧٧/٣ (٢٦٦٤)، ومسلم ١٤٩٠/٣ (١٨٦٨).

(٤) المبسوط للسرخسي ٢٩/١٠، الذخيرة للقرافي ٢٣٩/٨.

(٥) التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور ٣٠/٤.

على ربِّك ما اشترطت»^(١)، استدل الشافعية والحنابلة والظاهرية^(٢) بهذا الحديث على مشروعية الاشتراط في الحج.

وخالف المالكية فذهبوا إلى عدم مشروعية الاشتراط، واعتذروا عن الحديث بأنه واقعة عين، والقاعدة أن قضايا الأعيان لا تصلح دليلاً للعموم^(٣).

٣- ثبت عن النبي ﷺ: «أنه نعى النجاشيَّ يوم توفي، وقال: تُوفي اليوم عبد صالح، وصفَّهم وصلى عليه»^(٤)، احتج من ذهب إلى مشروعية الصلاة على الميت الغائب بهذا الحديث، وأجاب من ذهب إلى عدم مشروعية الصلاة على الميت الغائب بأنها قضية عين، لم يفعلها النبي ﷺ مع غير النجاشي، وقضايا الأعيان لا تصلح دليلاً على العموم^(٥).

٤- عن سهلة بنت سهيل امرأة أبي حذيفة قالت: يا رسول الله، كنا ندعو سالماً ابناً، وإن الله قد أنزل ما أنزل، وإنه كان يدخل عليَّ، وإنني أجد في نفس أبي حذيفة من ذلك شيئاً، فقال ﷺ: «أرضعيه تحرمي عليه»^(٦).

قال جمهور العلماء: إنها قضية عين لا تصلح دليلاً للعموم، فليس غير سالم مشاركاً لسالم في هذا الحكم، فريضة الكبير لا أثر

(١) رواه البخاري ٧/٧ (٥٠٨٩)، ومسلم ٢/٨٦٧-٨٦٨ (١٢٠٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) انظر: الأم للإمام الشافعي ٧/١٩٠، المغني لابن قدامة ٣/٢٦٤، المحلى لابن حزم ٥/١٠٥.

(٣) انظر: الذخيرة للقرافي ٣/١٩١، المجموع للنووي ٨/٣٠٨.

(٤) رواه البخاري ٢/٨٦-٨٧ (١٣٢٠)، ٥١/٥ (٣٨٧٧)، ومسلم ٢/٦٥٧ (٩٥٢) من حديث جابر بن

عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما.

(٥) انظر: المحلى لابن حزم ٣/٣٩٩، الحاوي الكبير للماوردي ٣/٥٠، الموسوعة الفقهية الكويتية ٨/١٧.

(٦) رواه مسلم ٢/١٠٧٦ (١٤٥٣) (٢٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

لها، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فقد جعل الله تعالى أمد الرضاعة في الحولين، وقوله عليه الصلاة والسلام: «إنما الرضاعة من المجاعة»^(١) أي: أن الرضاعة في الصغر^(٢).

د. فخرالدين الزبير علي

* * *

(١) رواه البخاري ١٧٠/٣ (٢٦٤٧)، ١٠/٧ (٥١٠٢)، ومسلم ١٠٧٨/٢ (١٤٥٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ٣٧١/٦، الأزهار للمهدي مع السيل الجرار للشوكاني ٤٦٥/٢، وسائل الشيعة للعالملي ٤٠٣/٢٠، الاستبصار للطوسي ٢٠١/٣.

رقم القاعدة: ٢٠٥١

نص القاعدة: الأفعال لا عموم لها^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١- دعوى العموم في الأفعال لا تصح^(٢).
- ٢- دعوى العموم في الفعل غير ممكنة^(٣).
- ٣- الفعل لا عموم له^(٤).
- ٤- لا عموم في الفعل^(٥).

قواعد ذات علاقة :

- ١- الفعل المتعدي في سياق النفي أو ما في معناه عام في مفعولاته^(٦).
(استثناء).

(١) الإبهاج لابن السبكي ٢٧٣/٢ ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٥٣/١٩، البحر المحيط للزركشي ١١/٤ ط: دار الكتب، منتهى الطلب للحلي ٤٠٣/١ ط: طبعة حجرية عن: البرنامج الحاسوبي مكتبة أهل البيت.

(٢) البحر المحيط للزركشي ١١/٢.

(٣) انظر: المستصفى للغزالي ص ٢٣٧ ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

(٤) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لابن السبكي ١٣١/٢ ط: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٩م، البحر المحيط للزركشي ٢٦١/٣، أضواء البيان للشنقيطي ٣٩٣/٤.

(٥) حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع ٢٥٠/٢ ط: دار الكتب العلمية.

(٦) منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب ص ١١١ ط: دار الكتب العلمية، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

- ٢- فعله ﷺ لا يعم أقسامه وجهاته^(١). (فرع).
- ٣- أفعالُ الرُّسُولِ ﷺ لا تتعارض^(٢). (فرع).
- ٤- المفهوم لا عموم له^(٣). (قسيم).
- ٥- المقتضى لا عموم له^(٤). (قسيم).

شرح القاعدة :

هذه القاعدة من القواعد المندرجة تحت باب العموم، وترتكز في صياغتها على مفردتين هما: الأفعال، والعموم أما العموم فقد سبق تعريفه في قاعدة: «التخصيص فرع العموم»^(٥).

وأما الأفعال فهي جمع فعل، والفعل في اللغة: كناية عن كل عمل مُتَعَدٍّ أو غير مُتَعَدٍّ^(٦) وعند الأصوليين يُطلق الفعل ويراد به: كل ما يصدر عن المكلف من قول، أو فعل، أو اعتقاد، كما في قاعدة: «الأحكام إنما تتعلق بالأفعال دون الأعيان»^(٧)، ويُطلق أيضاً ويراد به: ما يقابل القول، كما في باب أفعال

(١) التعبير للمرداوي ٢٤٣٦/٥ ط: مكتبة الرشد.

(٢) انظر: المستصفي للغزالي ٢٢٦/٢، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٩٠/١ تحقيق عبدالرزاق عفيفي ط: المكتب الإسلامي الطبعة الثانية ١٤٠٢، التقرير لابن أمير الحاج ١٣/٣، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٣) المحصول للرازي ٤٠١/٢، البحر المحيط للزركشي ٢٦٧/٣، شرح الكوكب المنير لابن النجار ١١٩/٢، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٤) المستصفي للغزالي ٢٣٧ ط: دار الكتب العلمية، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٥) الإبهاج لابن السبكي ٨٩/٢، ١١٧، ١٩٢، نهاية السؤل للإسنوي ١٨١/١، ١٩٠، ٢٢٠ ط: دار الكتب العلمية، الضياء اللامع لحلولو ١٥/٢ ط: مركز ابن العطار للتراث، التعبير للمرداوي ٢٤٣٥/٥، ٢٦٨٠/٦، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٢٧٤/١، ١٥/٤ ط: دار الفكر، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢٠٧/٣.

(٦) لسان العرب مادة (فعل).

(٧) البحر المحيط للزركشي ١١٩/١.

الرسول ﷺ والإطلاق الأخير هو المقصود هنا^(١).

والمعنى الإجمالي الذي تقرره القاعدة: أن الأفعال لا يصح، ولا يُقبل فيها ادعاء العموم، وهذا مذهب جمهور الأصوليين^(٢)، فإذا ورد في النصوص الشرعية فعل رتب الشارع عليه حكماً شرعياً، فإن هذا الحكم يكون مقصوراً على الحالة التي ورد عليها ذلك الفعل ولا يتعدى تلك الحالة إلى سائر الحالات المحتملة لوقوع الفعل.

ومثاله: الرجل الذي أفطر في رمضان فأمره النبي ﷺ بالكفارة، فإن الحكم بالكفارة يكون مقصوراً على الحالة التي ورد عليها الفعل (أفطر)، وهي حالة الجماع، ولا يتعدى الحكم ليشمل سائر حالات الإفطار.

وحكى الزركشي^(٣) قولاً آخر عن بعض المالكية، والشافعية: بأن الأفعال يصح فيها ادعاء العموم، وبنوا على ذلك - أخذاً من المثال السابق - أن كل فطر بمعصية يوجب الكفارة؛ لأن الفعل «أفطر» يشمل كل فطر، سواء أكان بمباح أم بمحرّم.

والقاعدة مقيّدة بما إذا كان الفعل في حالة الإثبات^(٤)، أما الفعل الواقع في سياق النفي، أو ما في معناه، كالنهي، والشرط فإنه يفيد العموم، على النحو الذي تم تفصيله في قاعدة: «الفعل المتعدي في سياق النفي والشرط عام» (١) انظر: حاشية السعد التفتازاني على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ١١٨/٢ ط: المطبعة الكبرى الأميرية، الطبعة الأولى ١٣١٦هـ.

(٢) انظر: المستصفى للغزالي ص ٢٣٧، رفع الحاجب لابن السبكي ١٣١/٢، الإبهاج لابن السبكي ٢٧٣/٢، مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٥٣/١٩، البحر المحيط للزركشي ١١/٤، منتهى الطلب للحلي ٤٠٣/١، حاشية العطار على جمع الجوامع ٢٥٠/٢، إرشاد الفحول للشوكاني ٢٨٩/١، إجابة السائل للصنعاني ص ٩٢، أضواء البيان للشنقيطي ٣٩٣/٤.

(٣) البحر المحيط للزركشي ١٢٨/٢ - ١٨٣ ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

(٤) مختصر ابن الحاجب مع شرحه للعضد ١١٨/٢، شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ١١٢/١، حاشية العطار على جمع الجوامع ٢٣/٢.

الذي تم تفصيله في قاعدة: «الفعل المتعدي في سياق النفي والشرط عامٌ في مفعولاته»^(١)، ومثال الواقع في سياق النفي: قول القائل: (والله لا آكل) فإن هذا الأسلوب يفيد الامتناع عن كل مأكول، فهو نفي لحقيقة الأكل، فالفعل (آكل) واقع في سياق النفي يفيد العموم، ويقال مثل ذلك - أيضاً - بالنسبة للفعل الواقع في سياق النهي أو الشرط^(٢).

ومن المسائل الأصولية التي يظهر فيها أثر القاعدة:

١- أن فعل النبي ﷺ لا يعمّ جهاته وأقسامه^(٣)، قال ابن تيمية: «وإذا كان فعله ﷺ جائزاً، أو مستحباً، أو أفضل، فإنه لا عموم له في جميع الصور، بل لا يتعدى حكمه إلا إلى ما هو مثله، فإن هذا شأن جميع الأفعال لا عموم لها، حتى فعل النبي ﷺ لا عموم له»^(٤).

٢- أن أفعال النبي ﷺ لا تتعارض^(٥)، قال الشوكاني: «اعلم أنه لا يجوز التعارض بين الأفعال، بحيث يكون البعض منها ناسخاً لبعض، أو مخصصاً له؛ لجواز أن يكون الفعل في ذلك الوقت واجباً، وفي مثل ذلك الوقت بخلافه؛ لأن الفعل لا عموم له فلا يشمل جميع الأوقات المستقبلية، ولا يدل على التكرار، هكذا قال جمهور أهل الأصول على اختلاف طبقاتهم»^(٦).

(١) انتهى الوصول لابن الحاجب ص ١١١.

(٢) انظر: شرح العضد على ابن الحاجب ١١٧/٢.

(٣) التحبير للمرداوي ٢٤٣٦/٥.

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٥٣/١٩.

(٥) انظر للتفصيل القاعدة الأصولية: «أفعال الرسول ﷺ لا تتعارض».

(٦) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٧٨.

أدلة القاعدة :

استدلَّ الأصوليون على أن الأفعال لا عموم لها بالمعقول؛ ذلك أن العموم في الأفعال لا يُمكن تصوُّره؛ إذ الفعل الصادر من الشخص الواحد لا يقع إلا على حالة معيَّنة وهذه الحالة تُعرف من خلال الملابس والقرائن المحتقَّة بالفعل زمن حدوثه، فإذا ثبت بتلك القرائن أن الفعل قُصِد به خصوص تلك الحالة، كان ذلك نفيًا لسائر الاحتمالات التي يتوقعها الذهن، ولا تصح دعوى العموم في الفعل، وأما إذا لم توجد القرائن التي ترجِّح أحد الاحتمالات، فإن الفعل آنذاك لا يصح فيه دعوى العموم أيضًا، وإنما يصير مجملًا^(١).

تطبيقات القاعدة :

١- لا يصح الاستدلال بما روي أنه ﷺ صَلَّى داخل الكعبة^(٢) على صحة صلاة الفرض والنفل داخل الكعبة؛ لأن الفعل (صَلَّى) لا يحتمل إلا أن يكون قد وقع على حالة واحدة إما الفرض، وإما النفل، فيجب التوقف حتى يتبين لنا ذلك بدليل خارجي^(٣)، قال الغزالي: «فليس لقائل أن يستدلَّ به على جواز الفرض في البيت - أي: الكعبة - مَصِيرًا إلى أن الصلاة تعم النفل والفرض؛ لأنه إنما يعم لفظ الصلاة لا فعل الصلاة، أما الفعل فإما أن يكون فرضًا فلا يكون نفلًا، أو يكون نفلًا فلا يكون فرضًا»^(٤).

(١) انظر: المستصفى للغزالي ص ٢٣٧، البحر المحيط للزركشي ١٨٢/٢، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٠٠.

(٢) رواه البخاري ١٠١/١ (٤٦٨)، ومسلم ٩٦٧/٢ (١٣٢٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) انظر: التحبير للمرداوي ٢٤٣٦/٥، شرح العضد على ابن الحاجب ١١٨/٢.

(٤) المستصفى للغزالي ص ٢٣٨.

- ٢- لا يصح حمل الفعل (صَلَّى) في حديث أنه ﷺ: صَلَّى العشاء بعد الشَّقَق^(١) على الشفقين: الأحمر، والأبيض معاً؛ لأن الأفعال لا عموم لها^(٢).
- ٣- لا يصح حمل الفعل (يجمع) فيما روي أنه ﷺ: كان يجمع بين الصلاتين: الظهر والعصر، أو المغرب والعشاء- على حالتي جمع التقديم وجمع التأخير معاً؛ لأن الأفعال لا عموم لها^(٣).
- ٤- لا يصح الاحتجاج - أيضاً - بحديث: جمع النبي ﷺ بين الصلاتين في السفر^(٤) على جواز الجمع بين الصلاتين في عموم الأسفار، طويلاً كان السفر أو قصيراً، سفر طاعة أم سفر معصية، سفرأ أريد به النسك أم لم يُرد؛ لأن لفظ (جمع) فعل، والأفعال لا عموم لها^(٥).

عبد الله هاشم

* * *

(١) رواه مسلم ٤٢٨/١ (٦١٣) من حديث بريدة رضي الله عنه، ورواه أيضاً ٤٢٩/١ (٦١٤) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، ولفظه: «ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق».

(٢) إلا على قول من يجعل المشترك عاماً في مفهومه شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ١١٨/٢.

(٣) انظر: التحبير للمرداوي ٢٤٣٦/٥، شرح العضد على ابن الحاجب ١١٨/٢.

(٤) رواه أحمد في مسنده ٣٦٧/٣ (١٨٧٤) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(٥) انظر: اللمع للشيرازي ٣٣٦/٢ ط: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.

رقم القاعدة: ٢٠٥٢

نص القاعدة: الْخَاصُّ يَتَنَاوَلُ مَذْلُولَهُ قَطْعًا^(١).

صبيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - اللفظ الخاص يتناول المخصوص قطعاً^(٢).
- ٢ - الخاص يفيد القطع^(٣).
- ٣ - النص الخاص دلالاته على صورته قطعية^(٤).
- ٤ - الخاص موجب الحكم القطعي^(٥).

(١) شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ٦٠/١ ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٦هـ، انظر: اللمع للشيرازي ص ٣٥ ط: دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٠٥هـ، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ٢٩٩/١ ط: دار ابن الجوزي، الثانية ١٤٢١هـ، سلاسل الذهب للزركشي ص ٢٥٤ ط: مكتبة ابن تيمية، الأولى ١٩٩٠م وعبارته: «الخاص نص في متناوله»، منهاج الوصول لأحمد المرتضى ٣٥٧/١ ط: دار الحكمة اليمانية، الأولى ١٩٩٢ وعبارته: «الخاص أقل احتمالاً فيما يتناوله من العام وأشدّ تصريحاً به»، المصطفى لابن الوزير ص ٦٢٠ ط: دار الفكر وعبارته: «الخاص نص في المقصود».

(٢) أصول البزدوي مع كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٧٠/١ ط: دار الكتاب الإسلامي.

(٣) شرح طلعة الشمس لابن حميد السالمي ص ١٩.

(٤) نهاية الوصول للهندي ٤٠٥٦/٩ ط: نزار مصطفى الباز، الطبعة الثانية ١٩٩٩م، انظر: السياسة الشرعية للقرضاوي ص ١٦٣، نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي لحسين حامد حسان ص ٥٤٢ ط: مكتبة المتنبي.

(٥) التحقيق الباهر لهبة الله أفندي ١٣٢/٢ (مخطوط).

قواعد ذات علاقة :

- ١- اللفظ عند عدم قرينة خلاف الأصل يدل على معناه قطعاً^(١). (أعم).
- ٢- الخاص لا يحتمل البيان^(٢). (مكملة).
- ٣- الاحتمال الغير الناشئ عن دليل لا يعتبر^(٣). (مكملة).
- ٤- الخاص مقدم على العام^(٤). (فرع).
- ٥- الأعدادُ نصوصٌ لا تقبل التجوُّز^(٥)، ولا التخصيص^(٦). (فرع).

شرح القاعدة :

اللفظ قد يطلق في لسان العرب فيدل على الاستغراق والشمول دون حصر بعدد معين ويسمى عاماً، وقد يطلق في المقابل ليدل على معنى واحد على سبيل الانفراد، أو على كثير محصور ويسمى خاصاً^(٧).

-
- (١) شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ١/٢، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
 - (٢) فتح الغفار لابن نجيم ١٦/١ ط: مصطفى الحلبي، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
 - (٣) شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح لصدر الشريعة ٦٨/١، انظر قاعدة: «الاحتمال الناشئ عن دليل يطل الاستدلال»، في قسم القواعد الأصولية.
 - (٤) المحصول للرازي ٢٦١/٣، الإحكام للآمدي ٣٥٥/٢، التمهيد للكلوذاني ١٤٨/٢، نفائس الأصول للقرافي ٥٧/٢، نهاية الوصول للهندي ٣٧٠١/٩، الروض النضير للسياغي ٤٦/٤، المصنف لابن الوزير ص ٦٢٠، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
 - (٥) إجمال الإصابة في أقوال الصحابة للعلائي ص ٩١ ط: جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، انظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٢٤٣، حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع ٤٨/٢ ط: دار الكتب العلمية.
 - (٦) العقد المنظوم للقرافي ٩٢/٢ بتحقيق الدكتور أحمد الختم عبد الله ط: المكتبة المكية - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، شرح مختصر خليل للخرشي ٥٧/٣ ط: دار الفكر، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
 - (٧) انظر: تفسير النصوص لمحمد أديب صالح ١٥٩/٢ ط: المكتب الإسلامي، الرابعة ١٤١٣هـ.

قال التفتازاني: «الخاص لفظ وُضع لواحدٍ أو لكثيرٍ محصورٍ وضعاً واحداً»^(١)، والمعنى الواحد قد تكون وحدته باعتبار الشخص مثل محمد، وعلي، أو باعتبار النوع مثل رجل، وامرأة، أو باعتبار الجنس مثل إنسان، كما أن هذه الوحدة قد تكون حقيقية وهي ما يُقطع فيها بالانفراد وعدم المشاركة كالأمثلة السابقة، وقد تكون وحدة اعتبارية كلفظ (الثلاثة) و (العشرة) وغيرها من أسماء الأعداد فهي موضوعة لمعنى واحد وهو العدد المعين باعتبار مجموع وحداته^(٢)، ولا يقدح في خصوصية هذه الألفاظ كونها مركبة من أفراد، لأن هذه الأفراد محصورة بنفس اللفظ، وما كان كذلك فهو من الخاص - كما سبق في التعريف، ويدخل في الخاص كذلك اللفظ الموضوع للمعنى لا للذات مثل العلم والجهل ونحوهما^(٣).

إذا تقرر ما سبق فإن اللفظ الخاص إذا ورد في نص شرعي دل على المعنى المراد منه دلالة قطعية، وهذا محل اتفاق بين العلماء^(٤)، ومعنى ذلك:

(١) انظر: شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ٦٢/١ ط: مكتبة صبيح بمصر، البحر المحيط للزركشي ٣٢٤/٤ ط: دار الكتبي.

(٢) فاسم العدد له شبه بالعام من جهة، وبالخاص من جهة أخرى فهو خاص اعتباري دلالة الألفاظ عند الأصوليين دراسة بيانية ناقدة لمحمود توفيق محمد سعد ص ٩٩ ط: مطبعة الأمانة بمصر، الأولى ١٤٠٧هـ.

(٣) انظر: أصول التشريع لعلي حسب الله ص ١٨٠ ط: دار المعارف، الثالثة ١٣٨٣هـ، ومباحث أصولية في تقسيمات الألفاظ لمحمد عبد العاطي محمد ص ١١ ط: دار الحديث ١٤٢٨هـ، أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية ليوسف بن خلف العيسوي ص ١٤٦ ط: دار ابن الجوزي، الأولى ١٤٣٠هـ.

(٤) انظر: عمدة الحواشي شرح أصول الشاشي للمولى محمد فيض الحسن الكنكوهي ص ١٣ ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ٢٠٠٣م، أثر القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء لمصطفى سعيد الخن ص ٢٠٤ ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية ١٤٢٤هـ، مباحث أصولية في تقسيمات الألفاظ لمحمد عبد العاطي محمد ص ١٤ ط: دار الحديث ١٤٢٨هـ، الدليل عند الظاهرية لنور الدين الخادمي ص ٢٩٤ ط: دار ابن حزم، الأولى ١٤٢١هـ.

أن الحكم الشرعي المستفاد من الخاص يثبت على سبيل القطع لا الظن، ولا يُصرف اللفظ الخاص عن المعنى الذي دل عليه إلا بدليل يدل على تأويله، يقول الإمام البزدوي: «اللفظ الخاص يتناول المخصوص قطعاً وبقينا بلا شبهة لما أريد به من الحكم»^(١) وهذا ما تقرره القاعدة وصيغها المتنوعة.

والقطع المراد في دلالة الخاص هو القطع بالمعنى الأعم، وبيان ذلك: أن القطع يُطلق ويراد به أحد معنيين:

الأول: نفي الاحتمال أصلاً، أي أنه لا يوجد احتمال يقدر في القطعية، وذلك كما في دلالة ألفاظ الأعداد فإنها قاطعة فيما تدل عليه.

الثاني: نفي الاحتمال الناشئ عن دليل، أي أنه لا يوجد احتمال معتبر مستند إلى دليل، وهذا لا يمنع من وجود احتمال غير معتبر لا يستند إلى دليل.

والمعنى الثاني للقطع أعم من المعنى الأول؛ لأن القطع بمعنى نفي الاحتمال الناشئ عن دليل قد يوجد معه احتمال لكنه غير ناشئ عن دليل، وإذا اتضح ذلك فالمراد في القاعدة القطع بالمعنى الأعم فاللفظ الخاص يدل على معناه دلالة بينة ليس معها احتمال ناشئ عن دليل، وإن كان ذلك لا يمنع من أن يتطرق إليه احتمال غير ناشئ عن دليل، لكن هذا النوع من الاحتمالات لا يقدر في قطعية دلالة الخاص على معناه، ولتوضيح ذلك نقول: إذا قال قائل (واجهت أسداً) من غير أن يذكر في كلامه قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، فإن لفظ (أسد) يدل في هذه العبارة على الحيوان المخصوص الذي وضعت له الكلمة، وهذه الدلالة على وجه القطع، ومع هذا فإنه يحتمل أن يكون المراد من لفظ (أسد) الرجل الشجاع على سبيل المجاز، إلا أن هذا الاحتمال لما لم يكن ناشئاً عن دليل لم يُقَم له وزن، واعتبر هو والعدم سواءً،

(١) أصول البزدوي مع كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٧٠/١ ط: دار الكتاب الإسلامي.

فلم يقدح في قطعية دلالة لفظ الأسد على معناه الحقيقي^(١).

وبناء على ذلك فالخاص يدل على معناه دلالة قطعية في حالتين: الحالة الأولى: إذا لم يكن هناك احتمال يصرفه عن الموضوع له أصلاً، ومن أمثلة ذلك ألفاظ العدد، والحالة الثانية: إذا كان هناك احتمال غير ناشيء عن دليل^(٢).

ويدخل في الخاص عند الأصوليين الأمر والنهي، والمطلق والمقيد، ويتناول الخاص أنواع الكلمة الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، وهو في كل منها يستوجب تناول مدلوله قطعاً^(٣).

أدلة القاعدة :

يستدل لهذه القاعدة بأدلة القاعدة الأعم: «اللفظ عند عدم قرينة خلاف الأصل يدل على معناه قطعاً»، ويضاف إلى ذلك:

١- أن ما تقرره القاعدة من قطعية دلالة اللفظ الخاص جارٍ على معهود لغة العرب وخطابها، وما ثبت في موارد استعمال الألفاظ الخاصة.

٢- أدلة الوقوع: وهي نصوص الكتاب والسنة التي تدل وجود الخاص

(١) انظر: فتح الغفار لابن نجيم ٢٠/١ ط: مصطفى الحلبي ١٣٥٥هـ، تفسير النصوص لمحمد أديب صالح ١٦٤/٢، ١٦٧.

(٢) أما الاحتمال الذي يكون ناشئاً عن دليل: فهذا هو الذي يؤثر على قطعية الخاص في معناه الذي وضع له، ويمكن بهذا الاحتمال تأويل الخاص عن معناه الحقيقي إلى معنى آخر من المعاني التي يحتملها، ومثاله: ما ذهب إليه الحنفية من حمل الشاة الواردة في الحديث الشريف: «في كل أربعين شاة شاة» على الشاة الحقيقية أو على قيمتها، ودليلهم على ذلك ملاحظة مقصد التشريع؛ ذلك أن الشارع الحكيم إنما أراد بتشريع الزكاة بهذا النص نفع الفقراء وسد حاجتهم، وهذا المعنى يتحقق بإخراج الشاة عيناً كما يتحقق بإخراج قيمتها انظر: مباحث أصولية في تقسيمات الألفاظ لمحمد عبد العاطي محمد ص ١٤.

(٣) انظر: تيسير التحرير لأمر بادشاه ١٨٥/١ ط: دار الفكر، بيروت، دلالة الألفاظ عند الأصوليين لمحمود توفيق محمد سعد ص ١٠١ ط: مطبعة الأمانة.

وقطعية دلالاته، على ما قرّره العلماء نتيجة استقراءهم وتبعهم، وهذه النصوص المذكورة في تطبيقات القاعدة فلا داعي لتكرارها^(١).

تطبيقات القاعدة :

١- ألفاظ «عشرة»، و«ثلاثة» الواردة في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفْرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، فهي ألفاظ خاصة، لا دليل على صرفها عن معانيها فتكون حجة قطعية فيما وضعت له من غير زيادة ولا نقص^(٢).

٢- سبق في شرح القاعدة أن صيغ الأوامر من قبيل الخاص، فقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاطِيعُوا الرُّسُولَ﴾ [النور: ٥٦] يدل دلالة قطعية على وجوب إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وإطاعة الرسول ﷺ.

٣- سبق في شرح القاعدة أن صيغ النواهي من الخاص، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١] دلالة قطعية على تحريم القتل بدون حق^(٣).

(١) انظر: تفسير النصوص لمحمد أديب صالح ١٦٢/٢، أثر العربية لخلف العيسوي ص ١٤٧.
(٢) انظر: القوانين الفقهية لابن جزي ص ١٤٤ ط: دار الفكر، مغني المحتاج للخطيب الشربيني ٣٢٧/٤ ط: دار الفكر، المغني لابن قدامة ٥٤٣/٩ ط: مكتبة القاهرة، دلالة الألفاظ عند الأصوليين لمحمود توفيق محمد سعد ص ١١١، أصول التشريع لعلي حسب الله ص ١٨١، تفسير النصوص لمحمد أديب صالح ١٦٣/٢، مباحث أصولية في تقسيمات الألفاظ لمحمد عبد العاطي محمد ص ١٣.

(٣) انظر: تفسير النصوص لمحمد أديب صالح ١٦٦/٢.

٤- قال تعالى في بيان حد الزنى للزاني غير المحصن: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] فلفظ «مائة» في الآية من قبيل الخاص الذي يدل على معناه دلالة قطعية، والقطعية هنا من النوع الذي لا احتمال فيه أصلاً^(١).

٥- قال تعالى في بيان حد القذف: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] فلفظ «الثمانين» الوارد في الآية من أسماء الأعداد التي تدل على المعنى الذي وضعت له دلالة قطعية، والقطعية في أسماء الأعداد من النوع الذي لا احتمال فيه أصلاً^(٢).

٦- لما كانت دلالة الخاص قطعية ودلالة العام ظنية، فقد ذهب جمهور الأصوليين إلى أن «الخاص والعام إذا تواردا على محل واحد حُمِلَ الخاص على العام»، ومن أمثلة ذلك: قوله ﷺ: «فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر وما سقي بالنضح نصف العشر»^(٣)، وقوله ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»^(٤).

فالحديث الأول عامٌ يدل على وجوب الزكاة في القليل والكثير مما يخرج من الأرض دون تحديد نصاب، والحديث الثاني خاصٌ يدل على عدم وجوب الزكاة فيما دون خمسة أوسق، والجمهور تبعاً

(١) انظر: رد المحتار لابن عابدين ١٤٥/٣ ط: إحياء التراث، شرح مختصر خليل للخرشي ٨٢/٨، وحاشيتا قليوبي وعميرة ١٨٢/٤ ط: دار إحياء الكتب العربية، الإنصاف للمرداوي ١٧٣/١٠ ط: دار إحياء التراث العربي، البحر الزخار لأحمد بن يحيى المرتضى ٢٨٧/١ ط: دار الكتاب الإسلامي، المقنعة للشيخ المفيد ص ٧٧٥ ط: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم ١٤١٠ هـ.

(٢) انظر: مباحث أصولية في تقسيمات الألفاظ لمحمد عبد العاطي محمد ص ١٣.

(٣) رواه البخاري ١٢٦/٢ (١٤٨٣)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٤) رواه البخاري ١٠٧/٢ (١٤٠٥) وفي مواضع، ومسلم ٦٧٣/٢ (٩٧٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

لقولهم بظنية دلالة العام مع قطعية دلالة الخاص حملوا الحديث الأول (العام) على الحديث الثاني (الخاص)، وبناء عليه: اشترطوا لوجوب الزكاة فيما يخرج من الأرض نصاباً قدره خمسة أوسق، أما ما دونه فلا تجب فيه زكاة^(١).

٧- قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] لفظ «ثلاثة» اسم عدد، وأسماء الأعداد من قبيل الخاص القطعي في دلالة على معناه، وقد استند الحنفية إلى ذلك في تفسيرهم القرء بالحيض، وبيان ذلك: أنه لو فسر القرء بالطهر لم يكن العدد (ثلاثة) صادقاً؛ لأن الطلاق المشروع يكون في حالة الطهر وفي هذه الحالة: إما أن نحسب الطهر الذي وقع فيه الطلاق أو لا نحسبه فإذا احتسبناه من الثلاثة كانت العدة أقل من ثلاثة قروء؛ لأن الطهر الأول لن يكون كاملاً، وإذا لم نحسبه كانت العدة أكثر من ثلاثة قروء؛ لأنه الطهر الذي وقع فيه الطلاق لم يحسب.

وإذا بطل تفسير القرء بالطهر، ثبت صحة نقيضه وهو تفسيره بالحيض^(٢).

عبد الله هاشم

* * *

(١) أما عند الحنفية فإنه إذا عُلِمَ تأخر الخاص عن العام بلا تراخ كان ذلك تخصيصاً، وإذا علم تأخره مع التراخي كان ذلك نسخاً، وفي هاتين الحالتين يقدمون الخاص على العام، وإذا لم يعلم تأخر الخاص عن العام ولا مقارنته له، فإن أمكن الترجيح بينهما بمرجح آخر - كشهرة الرواية مثلاً - كان ذلك، وإلا تساقطا فلم يعمل بواحد منهما؛ لأنهما قطعياً للدلالة فلا يقدم أحدهما على الآخر.

وبناء على ذلك؛ فقد ذهبوا في هذه المسألة إلى عدم اشتراط النصاب لوجوب الزكاة فيما يخرج من الأرض؛ لأن العام والخاص قد تعارضا فيما دون الخمسة أوسق، وهما متساويان في القطعية من حيث الدلالة على المعنى، ولكن يُرجَّح الحديث الأول (العام)؛ لأنه أشهر من الثاني (الخاص).

انظر: تفسير النصوص لمحمد أديب صالح ١٢٨/٢، ١٢٩ أصول التشريع لعلي حسب الله ص ١٨٢.

(٢) انظر: بدائع الصنائع للكاظمي ١٩٣/٣-١٩٤ ط: دار الكتب العلمية، أصول التشريع لعلي حسب الله

رقم القاعدة: ٢٠٥٣

نص القاعدة: الخاص لا يَحْتَمِلُ البَيَان^(١).

صنغ أخرى للقاعدة :

١ - الخاص لا يحتمل التصرف فيه بطريق البيان^(٢).٢ - الخاص مُبَيَّن فلا يلحقه البيان^(٣).

قواعد ذات علاقة :

١ - الخاص يتناول مدلوله قطعاً^(٤). (أعم).٢ - الخاص يتناول الحكم بلفظ لا احتمال فيه^(٥). (أعم).

(١) أصول السرخسي ١٢٨/١ ط: دار الكتاب العربي ١٣٧٢هـ، فتح الغفار لابن نجيم ١٩/١.

(٢) كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٧٩/١ ط: دار الكتاب الإسلامي.

(٣) قواعد الفقه للمجدي ص ٧٩ ط: كراتشي ١٤٠٧هـ، حجة الله البالغة للدهلوي ص ٣٣٧ ط: دار الكتب الحديثة، مكتبة المثنى، الإنصاف في بيان أسباب الخلاف للدهلوي ص ٨٩ ط: دار النفائس، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

(٤) انظر: شرح التلويح على التوضيح ٦٠/١ ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٦هـ، المصنف لابن الوزير ص ٦٢٠ ط: دار الفكر، شرح طلعة الشمس لابن حميد السالمي ص ١٩، نهاية الوصول للهندي ٤٠٥٦/٩، انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٥) اللمع للشيرازي ص ٣٥ ط: دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٠٥هـ، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ٢٩٩/١ ط: دار ابن الجوزي، الثانية ١٤٢١هـ، وقريب منها: «الخاص أقل احتمالاً فيما يتناوله من العام وأشدّ تصريحاً به» منهاج الوصول لأحمد المرتضى ٣٥٧/١ ط: دار الحكمة اليمانية، الأولى ١٩٩٢م.

٣- الأعداد نصوص لا تقبل التجوز^(١) ولا التخصيص^(٢). (أخص).

٤- تحصيل الحاصل محال^(٣). (اللزوم).

شرح القاعدة :

اللفظ إما أن يوضع لواحد منفرد فيسمى خاصاً، أو يوضع لمتعدد بوضع واحد فيسمى عاماً إن كان مستغرقاً، ومطلقاً إن كان غير مستغرق، أو يوضع لمتعدد بوضع متعدد فيسمى مشتركاً^(٤)، وموضوع القاعدة النوع الأول: وهو الخاص من حيث عدم احتياجه إلى البيان.

و(الخاص) في اللغة: كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد^(٥)، ولا يبعد المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، فقد عرّف الأصوليون الخاص بأنه: «لفظ وُضع لواحدٍ، أو لكثيرٍ محصورٍ وضِعاً واحداً»^(٦).

(١) إجمال الإصابة في أقوال الصحابة للعلائي ص ٩١ ط: جمعية إحياء التراث الإسلامي الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

وانظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٢٤٣ ط: دار الفكر للطباعة والنشر ١٤٢٤هـ، التقرير والتحرير لابن أمير الحاج ٢٦٧/١ ط: دار الكتب العلمية، حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع ٤٨/٢ ط: دار الكتب العلمية.

(٢) العقد المنظوم للقرافي ٩٢/٢، شرح مختصر خليل للخرشي ٥٧/٣ ط: دار الفكر، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٣) المحصول للرازي ٣٣٦/١، الإحكام للأمدي ١٣٩/١، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٦٧، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٤) انظر: التوضيح لصدر الشريعة مع التلويح للتفتازاني ٥٥/١ - ٥٦ ط: مكتبة صبيح بمصر، أصول التشريع الإسلامي لعلي حسب الله ص ١٨٠ ط: دار المعارف بمصر.

(٥) التوقيف على مهمات التعاريف لمحمد عبد الرؤوف المناوي باب الخاء فصل الألف ص ٣٠٥ ط: دار الفكر المعاصر، الأولى ١٤١٠هـ.

(٦) انظر: شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ٦٢/١ ط: مكتبة صبيح بمصر، البحر المحيط للزركشي ٣٢٤/٤، القاعدة الأصولية: «الخاص يتناول مدلوله قطعاً».

و(البيان) في اللغة: مصدر بانَ - اللّازم - أي ظهر واتضح، أو اسم مصدر من بَيَّن المتعدي، كالكلام من كلم، والسلام من سلّم، وهذه المادة (الباء والياء والنون) تدور معانيها حول الانكشاف والظهور^(١)، والمقصود بالبيان في نص القاعدة: التبيين، والإظهار، والإيضاح^(٢).

والمعنى الإجمالي الذي تقرره القاعدة: أن اللفظ الخاص لا يحتاج إلى دليل آخر يبيّنه ويوضح المراد منه؛ لأن البيان إنما يُحتاج إليه عند الإجمال، وعدم اتضاح المعنى، والخاص واضح الدلالة على معناه، قطعيّ فيما أريد له، لا يحتمل غموضاً، ومن ثمّ فلا يحتمل بياناً^(٣).

والقاعدة جارية على اصطلاح المذهب الحنفي، وقد وصفها ابن نجيم بأنها: «أصل يتفرع عليه كثير من الفروع»^(٤).

ويظهر أثرها في أن الحنفية يقسمون البيان إلى خمسة أنواع: بيان التقرير، وبيان التفسير، وبيان التغيير، وبيان التبديل، وبيان الضرورة، والمقصود بالبيان الذي لا يلحق الخاص عندهم بيان التفسير دون غيره^(٥)؛ لأن بيان التفسير وظيفته توضيح المجمل أو المشترك، واللفظ الخاص لا إجمال فيه ولا اشتراك فلا يحتاج إذاً إلى بيان.

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٣٢٧/١ ط: دار الجيل، لسان العرب لابن منظور ٦٢/١٣ ط: دار صادر، مختار الصحاح للرازي ص ٢٩ ط: مكتبة لبنان ١٤١٥ هـ، المصباح المنير للفيومي ٧٠/١ ط: المكتبة العلمية، بيروت.

(٢) كما في تعريف صدر الشريعة للبيان بأنه: «إظهار المراد» التوضيح لصدر الشريعة ٣٥/٢ ط: مكتبة صبيح بمصر، وتعريف الصيرفي من الشافعية بأنه: «إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز الوضوح والتجلي» المعتمد لأبي الحسين البصري ٢٩٤/١ ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.

(٣) كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٧٩/١، قواعد الفقه للمجددي ص ٧٩، وحجة الله البالغة للدهلوي ص ٣٣٧، الإنصاف في بيان أسباب الخلاف للدهلوي ص ٨٩.

(٤) فتح الغفار لابن نجيم ٢١/١.

(٥) فتح الغفار لابن نجيم ١٩/١.

وبناء على ذلك يجوز أن يلحق الخاص بأربعة أنواع من البيان هي: بيان التغيير، وبيان التقرير، وبيان التبديل، وبيان الضرورة.

ومن أمثلة البيان الذي يلحق الخاص: قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨]، فقوله: ﴿بِجَنَاحَيْهِ﴾ بيان تقرير لقوله: ﴿يَطِيرُ﴾ وهو لفظ خاص في معناه، وقد جاء هذا البيان ليمنع احتمال التجوُّز في لفظ (يطير) فحتى لا يرد على الذهن أن الطيران هنا ليس على حقيقته أو أن المقصود به سرعة الحركة جاء قوله تعالى: ﴿بِجَنَاحَيْهِ﴾ مانعاً من احتمال المجاز^(١).

أدلة القاعدة :

استدل الأصوليون على أن الخاص لا يحتمل البيان بأن الخاص بين نفسه، وتبيين البين تحصيل للحاصل، وتحصيل الحاصل غير جائز، لأنه عبث^(٢).

تطبيقات القاعدة :

- ١ - قوله تعالى: ﴿وَأَزْكُوا مَعَ الرُّكَّعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣] الركوع المأمور به في الآية من قبيل الخاص الواضح الدلالة على معناه؛ لأن الركوع هو الميلان عن الاستواء يقال: (ركعت النخلة) إذا مالت، و(ركع البعير)

(١) انظر: كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١٠٥/٣ - ١٠٨، كشف الأسرار شرح المنار للنسفي ١١٠/١ ط: دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٦هـ، دلالة الألفاظ عند الأصوليين لمحمود توفيق محمد سعد ص ١٠٢ ط: مطبعة الأمانة - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، بيان النصوص التشريعية لبدران أبو العينين بدران ص ٩٣ ط: مؤسسة شباب الجامعة ١٩٨٢م.

(٢) انظر: كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٨٠/١، دلالة الألفاظ لمحمود توفيق ص ١٠١، ١٠٢.

إذا طأطأ رأسه، وعليه: فقد ذهب الحنفية إلى أن المقدار الذي يتحقق به ركن الركوع في الصلاة هو أدنى الانحطاط والميلان على وجه يسمى في الناس راکعاً، قالوا: وأما ما ورد في حديث المسيء صلاته^(١) من تعديل الأركان بالطمأنينة في الركوع فلا يسمى بياناً ملتحقاً بأصل الركوع الثابت بالقرآن الكريم؛ لأن حديث المسيء صلاته خبر آحاد، ومن شرط التحاق خبر الآحاد بالكتاب على سبيل البيان: أن يكون الكتاب مجملاً، وهذا غير حاصل؛ لأن الركوع المأمور به في الآية من الخاص البين بنفسه، والخاص لا يحتمل البيان^(٢).

٢- قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] الطواف المأمور به في الآية من قبيل الخاص الواضح الدلالة على معناه، وهو الدوران حول الكعبة؛ وبناء على ذلك: ذهب الحنفية إلى أن اشتراط الطهارة للطواف من قبيل الواجب الملحق بالفرض في حق العمل، ولا يُعدُّ بياناً للطواف الثابت بالقرآن الكريم؛ لأن اشتراط الطهارة ثبت بخبر الواحد، وخبر الواحد لا يكون مبيناً للكتاب إلا إذا كان الكتاب مجملاً، والأمر بالطواف ليس مجملاً، بل هو خاص بين نفسه غير محتاج إلى بيان^(٣).

(١) رواه البخاري ١٥٢/١ (٧٥٧)، ١٥٨/١ (٧٩٣)، ومسلم ٢٩٨/١ (٣٩٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) على أن تعديل الأركان - الثابت بخبر الواحد - وإن لم يلتحق بالكتاب بياناً في هذه الآية، إلا أنه يلتحق به التحاق الفرع بالأصل، بحيث يكون واجباً ملحقاً بالفرض عند الحنفية كما هي منزلة خبر الواحد من الكتاب انظر: كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٧٩/١ وما بعدها.

(٣) انظر: كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٨٢/١، فتح الغفار لابن نجيم ٢١/١.

٣- اختلف الفقهاء في حكم الترتيب بين أعضاء الوضوء فذهب الشافعية والحنابلة^(١) إلى أن الترتيب فرض، وذهب الحنفية إلى أن الترتيب سنة^(٢)، وقد استدل الحنفية بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، فالفرضان الواردان في الآية هما الغسل والمسح، وهما لفظان خاصان موضوعان في اللغة بإزاء معان محددة، فلا احتمالان البيان؛ وبناء على ذلك: فإن ما ورد في بعض أخبار الأحاد مما يفيد الترتيب لا يُعدُّ بياناً لما ثبت بالكتاب، ولا يأخذ حكمه من الفرضية؛ لأن الكتاب ههنا من باب الخاص البيِّن بنفسه، وإنما يكون الترتيب سنة^(٣).

عبد الله هاشم

* * *

(١) حاشيتا قليوبي وعميرة ٥٠/١ ط: عيسى الحلبي، المغني لابن قدامة ١٠٠/١ ط: مكتبة القاهرة.

(٢) حاشية ابن عابدين ٨٣/١ ط: إحياء التراث.

(٣) انظر: فتح الغفار لابن نجيم ٢٠/١.

رقم القاعدة: ٢٠٥٤

نص القاعدة : التَّخْصِصُ لَا يُقْبَلُ إِلَّا بِدَلِيلٍ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١- العمومات لا يَصَحُّ تَخْصِصُهَا بغير دليل^(٢).
- ٢- حمل التَّصَوُّصِ على التَّخْصِصِ لا يجوز بغير دليل^(٣).
- ٣- دعوى التَّخْصِصِ بلا بُرْهَانٍ لا تُقْبَلُ^(٤).
- ٤- اللفظ العام لا يخصص إلا بقرينة تقترب به^(٥).
- ٥- لا تخصيص إلا بقرينة مقالية أو حالية^(٦).
- ٦- شأن العام أن يخص بقرينة مخصَّصة^(٧).
- ٧- لا تخصيص إلا بقرينة^(٨).

(١) نيل الأوطار للشوكاني ٩١/٦ ط: دار الحديث بالقاهرة.
 (٢) أضواء البيان للشنقيطي ٤٢٥/٥ ط: دار الفكر ١٩٩٥ م.
 (٣) التجريد للقدوري ١٠٥٦/٣ ط: دار السلام - الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ.
 (٤) عمدة القاري للعيني ١٨٤/١ ط: دار إحياء التراث العربي.
 (٥) المنحول للغزالي ص ١٥٤ ط: دار الفكر دمشق - الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ.
 (٦) البرهان لإمام الحرمين ٣٧٢/١ ط: قطر - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ.
 (٧) فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٢٥٦/١ ط: دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ.
 (٨) البحر المحيط للزركشي ١٤٥/٤ ط: دار الكتبي ١٩٩٤ م.

قواعد ذات علاقة :

- ١ - لا تأويل إلا بدليل^(١). (مكملة).
- ٢ - الاستثناء يخصص العموم^(٢). (متفرعة).
- ٣ - الشرط يخصص العموم^(٣). (متفرعة).
- ٤ - الصفة تخصص العموم^(٤). (متفرعة).
- ٥ - الغاية تخصص العموم^(٥). (متفرعة).
- ٦ - المفهوم يخصص العموم^(٦). (متفرعة).
- ٧ - الإجماع مخصص للعموم^(٧). (متفرعة).
- ٨ - العادة مخصصة للعموم^(٨). (متفرعة).
- ٩ - تخصيص العموم بالحس جائز^(٩). (متفرعة).
- ١٠ - تخصيص العموم بالعقل جائز^(١٠). (متفرعة).

-
- (١) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
 - (٢) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
 - (٣) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
 - (٤) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
 - (٥) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
 - (٦) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
 - (٧) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
 - (٨) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
 - (٩) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
 - (١٠) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

شرح القاعدة :

(التَّخْصِصُ) لغة : تفرَّد بعض الشيء بما لا يشاركه فيه الجملة^(١).

واصطلاحاً : إخراج بعض ما يتناوله اللفظ^(٢) ، والدليل له معنيان : أعم ، وأخص فالأعم هو : ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري ، ويشمل القطعي والظني والأخص هو : ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم بمطلوب خبري ، وهذا يختص بالقطعي المسمى بالبرهان^(٣) ، والمراد في القاعدة المعنى الأعم الذي يشمل القطعي والظني ؛ ولذا فقد عبّرت عنه بعض الصيغ الأخرى للقاعدة بالقرينة.

والمعنى الإجمالي الذي تقرره القاعدة : أنه لا يجوز ادعاء التَّخْصِص فيما ثبت عمومُهُ من نصوص الكتاب والسنة - بإحدى الصيغ الدالة على العموم - إلا مع وجود دليل يدل على التخصيص ، وهذه القاعدة محل اتفاق بين القائلين بالعموم ، وهم جماهير الأصوليين^(٤).

أما مجرد ادعاء تخصيص اللفظ العام دون الاستناد إلى دليل يعضد ذلك

(١) مفردات ألفاظ القرآن، ص ٢٨٤ (ط/دار القلم، دمشق، تحقيق: صفوان داوودي)، و تاج العروس مادة: خصص.

(٢) الإبهاج للسبكي وابنه ١١٩/٢، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٥١ ط : شركة الطباعة الفنية. وعرفه أبو إسحاق الشيرازي في اللمع، ص ٧٧ بأنه : تمييزُ بعض الجملة بالحكم من الجملة، وهو قريب مما ذكرناه.

(٣) انظر تعريفات الدليل في : الحدود لأبي الوليد الباجي ص ٣٨ ط : مؤسسة الزغبى ١٩٧٣م، اللمع للشيرازي ص ٣ ط : مصطفى الحلبي، الكافية في الجدل لإمام الحرمين ص ٤٦ ط : عيسى الحلبي، قواطع الأدلة لابن السمعاني ٣٢/١ ط : دار الكتب العلمية.

(٤) البرهان لإمام الحرمين ٣٧٢/١، المنحول للغزالي ص ١٥٤، الإحكام للآمدي ٢٥٠/٢ ط : دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٢٤٨/٣، البحر المحيط للزركشي ١٤٥/٤، فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٢٥٦/١، والتجريد للقدوري ١٠٥٦/٣، أضواء البيان للشنقيطي ٤٢٥/٥، عمدة القاري للعيني ١٨٤/١.

فهو ضرب من التأويل الباطل، وصرف للفظ عن ظاهره بلا دليل.

وإذا كان التخصيص لا يثبت إلا بدليل أو قرينة - وهما في هذا السياق بمعنى واحد - فإن الأصوليين يقسمون الأدلة أو القرائن المخصصة للعموم إلى: قرائن مقالية، وقرائن حالية^(١).

القسم الأول : القرائن المقالية (اللفظية)

وهي على نوعين : متصلة، ومنفصلة أما المتصلة: فهي التي تُذكر مع اللفظ العام، وترد في سياقه، والجمهور على أنها أربعة: الاستثناء، والشرط، الصفة، والغاية - وقد تم تناولها في قواعد مستقلة - وأضاف ابن الحاجب^(٢) نوعاً خامساً: وهو بدل البعض من الكل، وزاد القرافي^(٣) على ما سبق: الحال، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمجرور مع الجار، والتمييز، والمفعول لأجله.

ومن الجدير بالذكر: أن الحنفية لا يعدّون التخصيص بالقرائن - أو

(١) البرهان لإمام الحرمين ٣٧٢/١، المنحول للغزالي ص ١٥٤، المحصول للرازي ٣/١٤-١٦، القرائن عند الأصوليين للدكتور محمد بن عبد العزيز المبارك ٧٧٨/٢ ط: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

والشيعة الإمامية يقسمون المخصصات إلى قسمين: متصلة ومنفصلة، ويلحقون القرائن الحالية بالمخصصات المتصلة، يقول محمد رضا المظفر: «إن تخصيص العام على نحوين: ١ - أن يقترب به مُخصَّصه في نفس الكلام الواحد الملقى من المتكلم كقولنا: (أشهد أن لا إله إلا الله) ويسمى المخصص المتصل، فيكون قرينة على إرادة ما عدا الخاص من العموم وتُلحق به - بل هي منه - القرينة الحالية المكتشف بها الكلام الدالة على إرادة الخصوص، على وجه يصح تعويل المتكلم عليها في بيان مراده ٢ - ألا يقترب به مُخصَّصه في نفس الكلام، بل يرد في كلام آخر مستقل قبله أو بعده، ويسمى المخصص المنفصل» أصول الفقه للمظفر ١/١٣٢.

(٢) مختصر ابن الحاجب مع شرحه للعضد ١٣١/٢ ط: دار الكتب العلمية مصورة عن المطبعة الكبرى الأميرية.

(٣) العقد المنظوم في الخصوص والعموم للقرافي ١٥٩/٢ ط: المطبعة المكية الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

الأدلة - المتصلة تخصيصاً بل نسخاً، حيث إنهم يشترطون في المخصّص شروطاً منها أن يكون مستقلاً عن المخصّص^(١).

وأما المخصصات المقالية المنفصلة: فهي كل قرينة لفظية تستقل بنفسها، ولا تحتاج في ثبوتها إلى أن تكون مسبقة باللفظ العام، ومن هذه المخصصات: النص - كتاباً أو سنة - إذا ورد منفصلاً عن لفظ العام، فيخصّص القرآن بالقرآن كما يخصّص بالسنة، وتخصّص السنة بالسنة، كما تخصّص بالقرآن^(٢)، والإجماع يخصّصهما^(٣).

القسم الثاني: القرائن الحالية :

وهي القرائن غير اللفظية التي تحيط بالعام، وتكون شاهداً على تخصيصه، وأهمها: العقل، والحس، والعادة، وقد تم تناولها في قواعد مستقلة^(٤).

بقيت الإشارة إلى أن صيغ العموم لما كانت متفاوتة في دلالتها على العموم قوة وضعفاً^(٥) تفاوتت بالتالي في درجة الدليل التي تحتاج إليه عند التخصيص، يقول الغزالي: «اعلم أن العموم عند من يرى التمسك به ينقسم إلى: قوي يبعد عن قبول التخصيص إلا بدليل قاطع، أو كالقاطع، وهو الذي يحتاج إلى تقدير قرينة حتى تنقذ إرادة الخصوص به، وإلى ضعيف ربما يُشك في ظهوره ويُقتنع في تخصيصه بدليل ضعيف، وإلى متوسط»^(٦).

(١) انظر: شرح التلويح للفتنازاني ٧٦-٧٧ ط: مكتبة صبيح بمصر.

(٢) انظر القواعد الأصولية: «تخصيص الكتاب بالكتاب جائز»، و«السنة تخصّص الكتاب»، و«السنة تخصّص السنة»، و«القرآن يخصّص السنة».

(٣) انظر القاعدة الأصولية: «الإجماع مخصّص للعموم».

(٤) انظر القواعد الأصولية: «العادة مخصصة للعموم»، و«تخصيص العموم بالحس جائز»، و«تخصيص العموم بالعقل جائز».

(٥) انظر القاعدة الأصولية: «الأقوى من صيغ العموم يقدم على ما هو دونه».

(٦) المستصفى للغزالي ص ٢٠٠.

أدلة القاعدة :

١- أن الأصل في الكلام حمله على ظاهره^(١)، ومن أسباب الظهور العموم، فإذا ورد لفظ عام فالأصل فيه أن يحمل على عمومه؛ ولذلك قالوا: الأصل عدم التخصيص^(٢)، وعليه: فلا يجوز صرف ألفاظ العموم عن ظاهرها إلا بدليل.

٢- أن اللفظ العام حقيقة في استغراق الجنس، فلا يجوز حمله على البعض دون البعض إلا بدليل، قال الأمدى: «اللفظ العام حقيقة في استغراق الجنس من حيث هو كذلك، لا في الجنس مطلقاً؛ ولهذا تعذر حمله على البعض وإن كان من الجنس إلا بقرينة، باتفاق القائلين بالعموم»^(٣).

تطبيقات القاعدة :

١- جاء في تفسير لفظ (المَلِك) قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلُوكَ مَن تَشَاءُ وَتَنَزِعُ الْمُلُوكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦] أن المراد بالملك: ملكُ النبوة والرسالة، وقيل: المراد ما يُسمَّى مُلْكًا في العرف، وهو ثلاثة أشياء: تكثير المال والجاه، وأن يكون بحيث يجب على غيره أن يكون في طاعته وتحت أمره ونهيه، وأن يكون بحيث لو نازعه أحد قدر على قهره، وقد رُدَّ هذان القولان بأن المقصود في الآية جميع أنواع الملك، مما ذكر وغيره، دون تخصيص بنوع معين؛ إذ التخصيص هنا لا دليل عليه

(١) انظر القاعدة الأصولية: «الأصل في كل كلام حمله على ظاهره».

(٢) نفائس الأصول للقرافي ٢٠٥٠/٥ ط: المكتبة العصرية - الطبعة الثالثة ١٤٢٠ هـ.

(٣) الإحكام للأمدى ٢٥٠/٢.

قال الرازي: «قوله: ﴿تَوَقَّى الْمُلُكَ مِنْ تَشَاءٍ﴾ محمول على جميع أنواع الملك فيدخل فيه ملك النبوة، وملك العلم، وملك العقل، والصحة والأخلاق الحسنة، وملك النفاذ والقدرة، وملك المحبة، وملك الأموال؛ وذلك لأن اللفظ عام فالتخصيص من غير دليل لا يجوز»^(١).

٢- جاء في تفسير لفظ (السفهاء) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥] أربعة أقوال: الأول: أن المراد السفهاء من النساء، وهي المرأة التي لا تطيع زوجها في أمر النفقة، وتُفسد ماله، والثاني: أن المراد السفهاء من الأولاد، والثالث: أن المراد السفهاء من النساء، والأولاد جميعاً، والرابع: أن المراد بالسفهاء كل من لم يكن له عقل يفى بحفظ المال، قال الرازي: «المراد بالسفهاء كل من لم يكن له عقل يفى بحفظ المال، ويدخل فيه النساء، والصبيان، والأيتام، وكل من كان موصوفاً بهذه الصفة، وهذا القول أولى لأن التخصيص بغير دليل لا يجوز»^(٢).

٣- جاء في تفسير لفظ (الحجر) في قوله ﷺ «الولد للفراش وللعاهر الحجر»^(٣): أن المراد بالحجر: الخيبة والحرمان من الولد الذي يدّعيه الزاني، وقيل: المراد بالحجر الرجم، وقد ضُغِفَ القول الثاني بوجوه منها: أن التفسير الأول يعم كل زانٍ، والتفسير الثاني يختص بالزاني

(١) تفسير الرازي ١٨٩/٨ ط: دار إحياء التراث العربي - الثالثة ١٤٢٠هـ، انظر: الباب في علوم الكتاب لسراج الدين بن عادل الدمشقي ١٣١/٥ ط: دار الكتب العلمية، تفسير القاسمي ٢٨/٣ ط: دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١٨هـ.

(٢) تفسير الرازي ٤٩٥/٩، انظر: الباب في علوم الكتاب لسراج الدين بن عادل الدمشقي ١٨٢/٦.

(٣) رواه البخاري ٨١/٣ (٢٢١٨) وفي مواضع آخر، ومسلم ١٠٨٠/٢ (١٤٥٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

المحصن؛ إذ هو المستحق للرجم، فما أفاد العموم أولى؛ إذ لا دليل هنا على التخصيص، قال ابن حجر: «وقال السبكي: والأول أشبه بمساق الحديث لتعم الخيبة كل زانٍ، ودليل الرجم مأخوذ من موضع آخر فلا حاجة للتخصيص من غير دليل»^(١).

٤- جاء في تفسير قوله ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجد الحرام، ومسجد الأقصى، ومسجدي هذا»^(٢): أن النهي عن شد الرحال إلى غير المساجد المذكورة مخصوص بمن نذر على نفسه الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة، فإنه لا يجب الوفاء به، وقد أجيب عن ذلك بأنه تخصيص بلا دليل فلا يقبل؛ لأن الأصل في النهي عن شد الرحال إلى غير المساجد المذكورة أنه عام فيمن نذر وغيره، من غير تخصيص بحال دون حال، قال المباركفوري: «قولهم: النهي مخصوص بمن نذر على نفسه... إلخ، ففيه: أنه تخصيص بلا دليل»^(٣).

٥- روى مالك في موطئه: أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال لرسول الله ﷺ: يا رسول الله: إني رجل أصوم، أفأصوم في السفر؟ فقال رسول الله ﷺ: «إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر»^(٤)، ذهب بعض الظاهرية إلى أن هذا الحديث محمول على صوم التطوع، أما الفرض فلا تخيير فيه، بل يحرم على المسافر الصوم، وقد ردَّ على ذلك بأن

(١) فتح الباري لابن حجر ٣٦/١٢ ط: دار المعرفة ١٣٧٩ هـ، فيض القدير للمناوي ٣٧٧/٦ ط: المكتبة التجارية الكبرى.

(٢) رواه البخاري ٦٠/٢ (١١٨٨)، ومسلم ١٠١٤/٢ (١٣٩٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) تحفة الأحوذ للمباركفوري ٢٤١/٢ ط: دار الكتب العلمية.

(٤) رواه البخاري ٣٣/٣ (١٩٤٣)، ومسلم ٧٨٩/٢ (١٢١١)/(١٠٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

الحديث عام، وليس هناك ما يدل على تخصيصه بصوم التطوع، والتخصيص بلا دليل لا يقبل، قال الباجي: «وذهب بعض أهل الظاهر إلى أن ذلك محمول على التطوع وهذا تخصيص بغير دليل فوجب أن يكون باطلا»^(١).

٦- عن جابر رضي الله عنه قال: سئل رسول الله ﷺ: أنتوضأ بما أفضلت الحمر؟^(٢) قال: «نعم، وبما أفضلت السباع كلها»^(٣)، ذهب بعض العلماء: أن الحديث مخصوص بسؤر السباع إذا شربت من الحياض والغدران - أي الماء الكثير - وردَّ هذا القول: بأن الحديث عام في القليل والكثير، وحمله على صورة دون أخرى تخصيص بلا دليل فلا يقبل قال أبو الحسن عبيد الله المباركفوري: «والحديث عامٌ للأواني الصغيرة، والحياض في الفلوات، فتخصيصه بالحياض تخصيص من غير دليل»^(٤).

٧- قوله ﷺ: «لا يرث القاتل شيئاً»^(٥)، استدل به من قال بأن القاتل لا يرث، سواء أكان القتل عمداً أو خطأ، وإليه ذهب الشافعي، وأبو

(١) المتقى شرح الموطأ ٥٠/٢ ط: مطبعة السعادة بمصر، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لأبي الحسن عبيد الله المباركفوري ٢/٧ ط: إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الجامعة السلفية - الهند.

(٢) أي: الحمرُ الأهلية.

(٣) رواه الدارقطني ١٠١/١ (١٧٦)، البيهقي في الكبرى ٢٤٩/١ (١٢٢٢) وفي المعرفة ٣١٣/١ (٣٦٨) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٤) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لأبي الحسن عبيد الله المباركفوري ١٨٥/٢ ط: إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الجامعة السلفية - الهند.

(٥) رواه الدارقطني في سننه (٩٦/٤ رقم ٨٤)، البيهقي في الكبرى ٢٢٠/٦ من حديث ابن عباس رضي الله عنه، ورواه الترمذي ٤٢٥/٤ (٢١٠٩)، والنسائي في الكبرى ١٢١/٦ (٦٣٣٥)، وابن ماجه ٨٨٣/٢، ٩١٣ (٢٦٤٥) (٢٧٣٥) بنحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الترمذي: لا

حنيفة، وأصحابه وأكثر أهل العلم، وقالوا: ولا يرث من المال ولا من الدية. وقال مالك، والنخعي، والهادوية: إن قاتل الخطأ يرث من المال دون الدية، قال الشوكاني مُعقَّباً على هذا القول: «ولا يخفى أن التخصيص لا يقبل إلا بدليل»^(١).

عبد الله هاشم

* * *

(١) نيل الأوطار للشوكاني ٩١/٦.

رقم القاعدة: ٢٠٥٥

نص القاعدة: لا يَمْتَنِعُ وُرُودُ اللَّفْظِ الْعَامِّ مَعَ اسْتِخَارِ الْمُخَصَّصِ عَنْهُ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- المخصص جائز التأخر عن اللفظ العام^(٢).

قواعد ذات علاقة :

- ١- تخصيص العام الذي لم يخص منه شيء لا يجوز متراخياً^(٣).
(مخالفة).
- ٢- شرط التخصيص أن يكون متصلاً لا متراخياً^(٤). (مخالفة).
- ٣- تأخير البيان عن وقت الخطاب جائز^(٥). (أعم).

(١) البرهان لإمام الحرمين الجويني ٤٠٣/١ وانظر: البحر المحيط للزركشي ٣/٣٦٧، فتح الغفار لابن نجيم ١٢١/٢.

(٢) انظر: اللمع للشيرازي ص ٨١ (ط/دار ابن كثير، دمشق)، السراج الوهاج في شرح المنهاج للجاربردي ٥٦١/١ (ط/دار المعارج الدولية، الرياض)، أصول الفقه لابن مفلح المقدسي ٩٥٦/٣ (ط/مكتبة العبيكان، الرياض).

(٣) فتح الغفار لابن نجيم ١٢٠/٢.

(٤) كشف الأسرار لعلاء الدين عبد العزيز البخاري ٣٦٩/٢.

(٥) انظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة جائز».

شرح القاعدة :

ذهب جمهور الأصوليين إلى جواز تخصيص العامّ بدليل مترسخ عنه، فلا يشترط اتصال المخصص باللفظ العام، وقسموا المخصص إلى قسمين^(١): مخصص متصل، ومخصص منفصل، فالمتصل: ما يذكر مع اللفظ العام. و(المنفصل): ما يذكر بلفظ مستقل عنه، ويكون مترسخاً عنه.

وعلى هذا، فتكون هذه القاعدة من أفراد قاعدة: تأخير البيان عن وقت الخطاب جائز، إلا أنها تختص بالبيان على وجه التخصيص فقط.

ولا فرق عند الجمهور بين كون المخصص للعام مثله في القوة أو أقل، أو أن العام ثبت خصوصه حتى يجوز تخصيصه بخبر الأحاد الأقل قوة أم لا.

ومذهب الحنفية في ذلك: اشتراط أن يكون المخصص مقارناً للعام المخصوص، فلو تقدم كان منسوخاً بالعام، ولو تأخر كان ناسخاً لما يقابله من أفراد العام^(٢).

قال النسفي: «دليل الخصوصية يشبه الاستثناء بحكمه؛ ولهذا لا يكون إلا مقارناً عند القاضي أبي زيد، وكثير من الفقهاء»^(٣). وقال ملا جيون: «التخصيص في الاصطلاح: قصر العام على بعض مسمياته بكلام مستقل موصول، فإن لم يكن كلاماً، بأن كان عقلاً، أو حساً، أو عادة؛ لم يكن تخصيصاً اصطلاحاً، وكذا إن لم يكن مستقلاً، بأن كان بغاية، أو شرط، أو استثناء، أو صفة، وكذا إن لم يكن موصولاً، بأن كان مترسخاً، لا يسمّى تخصيصاً، بل نسخاً»^(٤).

(١) البحر المحيط ٢٧٣/٣.

(٢) أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله للدكتور عياض بن نامي السلمي ص ٢٢٣.

(٣) كشف الأسرار بشرح المنار للنسفي ١٧٠/١ (ط/دار الكتب العلمية - بيروت).

(٤) نور الأنوار شرح المنار لملا جيون ١٦٩/١ (ط/دار الكتب العلمية - بيروت).

والفرق بين قول الجمهور وقول الحنفية: أن المخصّص المتأخّر عند الجمهور يسمّى مخصّصاً، وعند الحنفية يسمّى ناسخاً، لكنه نسخ جزئي لا كلي، فمثال التّخصيص عندهم قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] فالبيع عام، والربا نوع من أنواع البيوع، نُهي عنه، فهو المخصّص لعموم البيع، وينطبق عليه التعريف لأنه كلام مستقل موصول.

قال ملا جيون: «فإن (البيع) لفظ عام؛ لدخول لام الجنس فيه، وقد خُصّ منه الربا، وهو في اللغة الفضل، ولم يعلم أي فضل يراد به؛ لأن البيع لم يُشرع إلا للفضل، فهو حينئذ نظير الخصوص المجهول، ثم بينه النبي، عليه الصلاة والسلام، بقوله: «الحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، والذهب بالذهب، والفضة بالفضة، مثلاً بمثل، يداً بيد»^(١)، فهو حينئذ نظير الخصوص المعلوم»^(٢).

دليل القاعدة :

دليل صحة هذه القاعدة: وقوع ذلك في نصوص الشارع، فهي مستنبطة من أحوال النصوص الشرعية، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨].

لفظة (ما) تدلّ على العموم؛ فدخل فيها كل معبود، لكن خُصّ منها مَنْ سبقت له الحسنى من الله تعالى، كالملائكة، وعيسى، وعزير، مع أنهم قد عبّدوا من الله.

أخرج ابن جرير الطبري عن ابن عباس قال: «لما نزلت ﴿إِنَّكُمْ وَمَا

(١) رواه مسلم في صحيحه ١٢١١/٣ (١٥٨٤)/(٨٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) شرح نور الأنوار على المنار ١/١٦٩.

تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرِدُونَ ﴿١٠١﴾ قال المشركون: فإن عيسى يُعبد وعزير، والشمس والقمر يُعبدون، فأُنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾ [الأنبياء: ١٠١] لعيسى وغيره».

ففيه تصريح بتأخر نزول الآية الثانية، وفيها إخراج مَنْ سبقت له الحسنى من الله، وهو التخصيص للآية الأولى.

تطبيقات القاعدة :

- ١- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٦]. فقوله: (الذين) من ألفاظ العموم، وقوله: (المحصنات) من ألفاظ العموم، فدخل فيهما كل قاذف بالزنا، وكل مقدوفة بها، سواء أكانت زوجة أم لا؛ ولذلك لما قذف هلال بن أمية امرأته عند النبي ﷺ بشريك ابن سحماء، قال النبي ﷺ: «البينة أو حدّ في ظهرك»^(١). فأجرى عليه النبي ﷺ لفظ العموم، وطالبه بالبينة، فقال هلال: والذي بعثك بالحق، إني لصادق؛ فليُنزلن الله ما يرى ظهري من الحد، فنزل جبريل، وأنزل عليه: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٦﴾ وَالْخَمْسَةُ أَنْ لَعْنَتْ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٧﴾﴾. فوقعت الملاعنة بينه وبين امرأته، ونص الحديث أن الآية الأخرى - وهي المخصّصة - نزلت متراخية عن اللفظ العام في الآية الأولى، والحنفية يسمّون هذا نسخًا لا تخصيصًا.

(١) رواه البخاري في صحيحه ١٠٠/٦ - ١٠١ (٤٧٤٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

٢- قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [سورة النساء: ١١]. فقوله: (أولادكم) من ألفاظ العموم، فدخل فيه كل من يسمى ولدًا، فإنه يرث ضعف نصيب أخته من أبيه، ثم جاء نص شرعي نبوي متأخر، فخصَّص هذه الآية، وهو قوله ﷺ: «القاتل لا يرث»^(١). وكذا جاء ن آخر متأخر، فأخرج أولاد النبي ﷺ من الميراث، وهو قوله ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»^(٢).

٣- قوله ﷺ: «فيما سقت السماء العشر»^(٣). لفظ (ما) دال على العموم، فكل زرع يسقى بماء السماء، فزكاته العشر؛ جرياً مع هذا الحديث الشريف، سواء أكان الناتج من الزرع والثمر قليلاً أم كثيراً، ثم جاء نص شرعي آخر متأخر عنه، فخصَّصه، وهو قوله ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»^(٤). فيصير الحكم: كل زرع أو ثمر سُقي بماء السماء، وكان مقداره خمسة أوسق فما فوق، ففيه زكاة مقدارها عشر الناتج.

والأمثلة في هذا كثيرة، فكثير مما قيل في قاعدة: «تخصيص الكتاب بالكتاب جائز»، أو قاعدة: «تخصيص الكتاب بالسنة جائز»، يجوز التمثيل به، فلا نطيل بإعادته.

د. صفوان داوودي

(١) رواه الترمذي ٤/٤٢٥ (٢١٠٩)، والنسائي في الكبرى ٦/١٢١ (٦٣٣٥)، وابن ماجه ٢/٨٨٣، ٩١٣ (٢٦٤٥) (٢٧٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الترمذي: لا يصح، ورواه الدارقطني في سننه ٤/٩٦ (٨٤)، البيهقي في الكبرى ٦/٢٢٠ بنحوه من حديث ابن عباس رضي الله عنه.
(٢) رواه بهذا اللفظ أحمد ١٦/٤٧ (٩٩٧٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه البخاري ٤/٧٩ (٣٠٩٣) وفي مواضع، ومسلم ٣/١٣٨٣ (١٧٦١) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلفظ: «لا نورث، ما تركنا صدقة».

(٣) رواه البخاري ٢/١٢٦ (١٤٨٣) من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

(٤) رواه البخاري ٢/١٠٧ (١٤٠٥) وفي مواضع، ومسلم ٢/٦٧٣ (٩٧٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

رقم القاعدة: ٢٠٥٦

نص القاعدة: تَخْصِيصُ الْأَخْبَارِ جَائِزٌ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١- تخصيص الخبر واقع^(٢).
- ٢- التخصيص يجوز أن يكون في الأخبار^(٣).
- ٣- يجوز تخصيص الأخبار^(٤).

قواعد ذات علاقة :

- ١- لا يدخل التخصيص في الخبر^(٥). (مخالفة).

(١) العدة لأبي يعلى الفراء ٥٩٥/٢، والواضح في أصول الفقه لابن عقيل ٤٠٩/٣، الإحكام للآمدي ٣٠٠/٢ (ط/دار الكتاب العربي - بيروت - ت: سيد لجميلي)، الإبهاج للسبكي وولده ١٢١/٢، البحر الزخار لأحمد المرتضى ٢٢٣/١، صفوة الاختيار لعبد الله بن حمزة ص ٩٦ بلفظ "جواز تخصيص الأخبار".

(٢) شرح طلعة الشمس لابن حميد السالمي ١٦٧/١.

(٣) إرشاد الفحول للشوكانى، ص ١٤٣ بتصرف.

(٤) اللمع للشيرازي ص ٧٧، وفي كافل الطبري ص ٣٩٣ بلفظ "يصح تخصيص الخبر"، وكذا الكاشف لذوي العقول لابن لقمان ص ١٦٩.

(٥) العدة ٥٩٥/٢، الواضح، التمهيد لأبي الخطاب الكلوزاني ١٣٦/٢، شرح طلعة الشمس لابن حميد السالمي ١٦٧/١.

٢- يجوز تخصيص العام مطلقاً^(١). (عموم وخصوص).

٣- الأخبار المحضة لا يدخلها النسخ^(٢). (قسيم).

شرح القاعدة :

أجمع علماء الأصول على أن تخصيص العام جائز^(٣)، بل هو الأكثر وقوعاً في نصوص الشارع.

حتى بالغ بعضهم في هذا، فقال الشيخ علم الدين العراقي: ليس في القرآن عام غير مخصوص إلا أربعة مواضع^(٤):

أحدها: قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]،

فكل من سميت أمّاً من نسب أو رضاع وإن علت؛ فهي حرام.

ثانيها: قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، و ﴿كُلُّ نَفْسٍ

ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

ثالثها: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٦].

(١) التحرير شرح التحرير للمرداوي ٢٥١٣/٦.

(٢) انظر: الإحكام لابن حزم ٤/٤٧٦، البحر المحيط للزركشي ٣/١٥٧، نهاية الوصول للهندي ٦/٢٣١٧، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٣/٦٦، مسلم الثبوت لمحج الله البهاري ٢/٤٩، شرح طلعة الشمس لابن حميد السالمي ١/٢٧٤، منهاج الوصول لأحمد المرتضى ١/٤٣٧، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٣) انظر: النبذ في أصول الفقه الظاهري لابن حزم ص ١١٣، الإحكام للآمدي ٢/٣٤٥، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١/٣٠٧، شرح العضد الأيجي على مختصر ابن الحاجب ٢/١٣٠، شرح الكوكب المنير لابن النجار الفتوحسي ٣/٢٦٩، القواعد الفقهية والأصولية على مذهب الإمامية ١/٢٣٢، شرح طلعة الشمس لابن حميد السالمي ١/١٦٧، البحر الزخار لأحمد المرتضى ١/٢٢٣.

(٤) انظر: تعقب هذا القول في: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٦/٤٤١-٤٤٥، الموافقات للشاطبي ٤/٧٠ (ط: دار ابن عفان - تحقيق: مشهور حسن)، إرشاد الفحول للشوكاني ١/٣٠٨.

رابعها : قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران : ١٨٩].
والحق أنه أكثر من ذلك.

ولنبداً أولاً بتعريف الأخبار، فنقول: الأخبار هي جمع خبر، وهو قسم من أقسام الكلام، فحكمهما واحد.

قال أبو إسحاق الشيرازي : ويجوز دخول التخصيص في جميع ألفاظ العموم، من الأمر، والنهي، والخبر؛ لأنَّ التخصيص: بيان ما لم يرد باللفظ العام، وهذا يصح في الخبر، كما يصح في الأمر والنهي^(١).

وقال القاضي أبو يعلى : وقد تكلم أحمد، رضي الله عنه، على آيات في القرآن وردت بلفظ الخبر، وبين أنها مخصوصة^(٢).

وخالف في هذه القاعدة طائفة قليلة جداً، حتى وصفهم الآمدي بقوله: خلافاً لشذوذ لا يؤبه لهم^(٣)، وهم بعض الشافعية، وبعض الأصوليين، كما ذكر ابن النجار الفتوحي^(٤).

وحجَّتهم في نفي التخصيص في الأخبار: أن التخصيص يستلزم الكذب، وهو محال على الله تعالى، فلزم عدم جواز تخصيص الخبر؟

والجواب :

١- أن تخصيص الخبر لا يفضي إلى الكذب؛ لأن التخصيص نوع من أنواع البيان، فهو بيان للمقصود من اللفظ العام وذلك بإخراج بعض الأفراد من عموم اللفظ الذين يشملهم بظاهره، والكشف عن أن الحكم المخبر عنه لا

(١) اللمع ص ٧٧.

(٢) العدة لأبي يعلى ٥٩٥/٢.

(٣) الإحكام للآمدي ٣٠٢/٢.

(٤) شرح الكوكب المنير ٢٦٩/٣.

يشملهم ابتداء ومن أول الأمر، وهذا يعني أن العام قد استعمل على جهة المجاز، وإرادة جهة المجاز، مع قيام الدليل على ذلك لا يلزم عنه الكذب، وإلا كان القائل إذا قال: (رأيت أسداً)، وأراد به الإنسان أن يكون كاذباً إذا تبينا أنه لم يرد الأسد الحقيقي، وليس كذلك بالإجماع^(١).

٢- أن صدق النفي إنما يكون بقيد العموم، وصدق الإثبات بقيد الخصوص، فلم يتوارد النفي والإثبات على محل واحد^(٢)، وعليه فلا تناقض ولا تنافي فيجوز.

ويمكن التقريب بين الرأيين إذا روعي أن المخالفين يجعلون هذه الأخبار المخصصة ليست من باب العام المخصوص، وإنما من باب العام الذي أريد به الخصوص^(٣)، فلا يرد عليها التخصيص، فتكون النتيجة بين الفريقين واحدة، والخلاف لفظياً لا حقيقياً.

ويجدر التنبيه في هذا المقام إلى القاعدة المكملة لهذه القاعدة وهي: «الأخبار المحضة لا يدخلها النسخ» التي تفيد أن الخبر لا يرد عليه النسخ، وذلك من جهة أن نسخ الخبر والرجوع عنه يفضي إلى الكذب، حيث يخبر بالشيء ثم ينقيضه، وذلك محال على الله تعالى^(٤)؛ لأن النسخ هو إزالة ما ثبت بالشرع المتقدم بشرع متأخر عنه، وإذا أخبر الله تعالى عن أمر من الأمور أنه سيكون، ثم نسخ ذلك بالأمر، فإن ذلك الخبر الأول كذب، وهذا محال في

(١) انظر: الإحكام للأمدي ٣٠٢/٢.

(٢) إرشاد الفحول ص ١٢٦.

(٣) البحر المحيط للزركشي ٢٤٤/٣.

(٤) المسودة لآل تيمية ص ١٩٦، العدة لأبي يعلى ٨٢٥/٣، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٠٩، الإحكام للأمدي ١٤٤/٣، نهاية السؤل للإسنوي ١٧٨/٢، البحر المحيط للزركشي ٩٨/٤، إرشاد الفحول للشوكاني ١٨٩/١، العدة للقاضي أبي يعلى ٨٢٦/٣، نشر البنود على مراقبي السعود للشنقيطي العلوي ٢٤٢/١.

خبر الباري تعالى، وخبر رسوله ﷺ^(١)، وهذا بخلاف التخصيص الذي هو بيان للأفراد الذين يشملهم الحكم ابتداءً، والأفراد غير المشمولين ابتداءً ومن أول الأمر، وليس رفعاً للحكم المخبر عنه بحكم لاحق متأخر عنه؛ ولهذا قرر الأصوليون أنه يجوز تخصيص الخبر، ولا يجوز نسخه^(٢).

أدلة القاعدة :

يدل على جواز ذلك الشرع والمعقول.

١- أما الشرع، فوقع ذلك في كتاب الله تعالى، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٢٠]، وليس خالقاً لذاته، ولا قادراً عليها، وهي شيء، وقوله تعالى: ﴿مَا نَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْنَاهُ كَالرَّمِيمِ﴾ [الذاريات: ٤٢]، وقد أتت على الأرض والجبال، ولم تجعلها رميماً، إلى غير ذلك من الآيات الخبرية المخصصة، ولو لم يكن ذلك جائزاً لما وقع في الكتاب.

٢- وأما المعقول، فهو أنه لا معنى لتخصيص العموم سوى صرف اللفظ عن جهة العموم الذي هو حقيقة فيه، إلى جهة الخصوص بطريق المجاز، والتجوز غير ممتنع في ذاته؛ ولهذا لو قدرنا وقوعه لم يلزم المحال عنه لذاته، ولا بالنظر إلى وضع اللغة^(٣).

٣- إن العموم في الخبر محتمل يتردد، كاحتماله في الأمر والنهي، فقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] أبان التخصيص أنه أراد

(١) انظر: ميزان الأصول للسمرقندي ٧١٠، شرح اللمع للشيرازي ٤٨٩/١، العدة في أصول الفقه لأبي يعلى ٨٢٥/٣.

(٢) نهاية الوصول في دراية الأصول لصفي الدين الهندي ١٤٥٥/٤.

(٣) الإحكام للأمدي ٣٠٠/٢.

البعض، وتقول العرب: رأيت الناس أجمعين، وتريد به البعض، وإذا اتفقا في الاحتمال، اتفقا في التخصيص الصارف للفظ الكلي إلى ما احتمله من الجزئي^(١).

تطبيقات القاعدة :

١ - قوله ﷺ: «كل بني آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون»^(٢).

هذا خبر عام، مبدوء بصيغة العموم (كل)، وقد خُص من هذا العموم يحيى بن زكريا، عليه السلام، فإنه قد ورد أنه ما هم بخطيئة^(٣)؛ فعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من عبد إلا أخطأ، أو هم بخطيئة غير يحيى بن زكريا عليه السلام»^(٤)، وبعضهم أدخل في هذا الخصوص النبي ﷺ، فهو خارج من هذا العموم؛ بناءً على القول بأنه معصوم مطلقاً، كما عند بعض المتكلمين^(٥).

٢ - قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر ٦٢].

(١) الواضح لابن عقيل ٤٠٩/٣.

(٢) رواه أحمد ٣٤٤/٢٠ (١٣٠٤٩)، والترمذي ٦٥٩/٤ (٢٤٩٩)، وابن ماجه ١٤٢٠/٢ (٤٢٥١)،

والدارمي ٢١٣/٢ (٢٧٣٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وقال الترمذي: حديث غريب.

(٣) سبل السلام للصنعاني ١٨٠/٤ (ط/ مكتبة البابي الحلبي).

(٤) رواه أحمد ١٤٤/٤ (٢٢٩٤) وفي مواضع، وابن أبي شيبة ٥٦٨/١٦ (٣٢٥٧٢)، وعبد بن حميد

٥٦٥/١ (٦٦٤) واللفظ له، والبخاري ٧٨/١١ (٤٧٨٤)، وأبو يعلى ٤١٨/٤ (٢٥٤٤)،

والطبراني في الكبير ١٦٧/١٢ (١٢٩٣٣)، قال الهيثمي في المجمع ٢٠٩/٨: فيه علي بن زيد،

وضعه الجمهور، وقد وثق، وبقي رجال أحمد رجال الصحيح.

(٥) لكن مذهب الجمهور: أنه ﷺ إذا قال قولاً من طريق الاجتهاد، فأغفل موضع الصواب منه الله عليه

بوحى من عنده، وغير جائز أن يخليه موضع إغفاله، كما قال تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنَتْ

لَهُمْ﴾ وكقوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ الفصول في الأصول للجصاص ٢٤٣/٢، الإحكام لابن حزم

يُعلم ببداية العقل أن الله تعالى لم يخلق ذاته، ولا صفاته؛ لاستحالة كون الخالق مخلوقاً، ولذلك ذهب أهل السنة إلى أن كلامه ليس مخلوقاً، فهو صفة من صفاته، وهذا من التخصيص في الأخبار^(١).

٣- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣]

هذه الآية خبر من الله تعالى عام، يبين حكم قاتل المؤمن عمداً، ولفظ العموم هو (مَنْ)، لكن هذا الخبر مخصص عند أهل السنة والجماعة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨] فقاتل المؤمن عمداً، ارتكب كبيرة، ويتوب الله عليه إن تاب، ولا يخلد في النار ما لم يشرك بالله تعالى، وقال ابن عباس: معنى متعمداً، أي: مستحلاً، فقد خصصها ابن عباس بالمستحل ذلك، وهو كافر^(٢).

٤- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: ١٤]

هذا خبر من الله تعالى بصيغة العموم، والجمهور على جواز تخصيص الأخبار، والمخصص له قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾

(١) انظر: آراء المعتزلة الأصولية د. الضويحي ص ٩٥.

(٢) تفسير البحر المحیط لأبي حيان ٤/ ١٧٠، ٢٤٤.

[النساء: ٤٨] قال أبو حيان الأندلسي^(١): وأهل السنة خصّصوا آيات الوعيد بالكفرة، وبمن سبق في علمه أنه يعذبه من المؤمنين العصاة، وخصّصوا آيات الوعد بالمؤمن الذي لم يذنب، وبالتالي، وبمن سبق في علمه العفو عنه من المؤمنين العصاة.

٥- قوله ﷺ: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»^(٢) هذا خبر عام يوضح أن كل عمرتين تكفران لما بينهما، وظاهره مطلق التكفير لجميع الذنوب: الصغائر والكبائر، لكنّ هذا العموم المأخوذ من الحديث الشريف مخصوص بالصغائر إجماعاً، فهي التي تكفرها العمرة، وأما الكبائر، فلا بدّ لها من توبة حتى تُمحي، قال ابن عبد البر^(٣): قوله: «العمرة إلى العمرة تكفر ما بينهما» مثل قوله: «الجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهما ما اجتنبت الكبائر»^(٤)، فيخص حديث العمرة بالصغائر حملاً على حديث الجمعة، فيكون التكفير للصغائر دون الكبائر.

٦- قوله تعالى: ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥]، وقد أتت تلك الريح على أشياء لم تدمرها: منازلهم، ومساكنهم، والجبال.

٧- وقوله تعالى عن بلقيس: ﴿وَأُوتِيتِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، وقد كان ملك سليمان شيئاً لم تؤته^(٥).

د. فخرالدين الزبير علي

* * *

(١) تفسير البحر المحيط لأبي حيان ١٦٩/٤.

(٢) رواه البخاري ٢/٣ (١٧٧٣)، ومسلم ٩٨٣/٢ (١٣٤٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) التمهيد بشرح الموطأ لابن عبد البر ٣٨/٢٢.

(٤) رواه مسلم في صحيحه ٢٠٩/١ (٢٢٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) العدة لأبي يعلى ٥٩٥/٢.

رقم القاعدة: ٢٠٥٧

نص القاعدة: تَخْصِيصُ الْقَطْعِيِّ بِالظَّنِّيِّ جَائِزٌ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١- يصح تخصيص القطعي بالظني^(٢).
- ٢- المظنون يخصص المقطوع^(٣).
- ٣- تخصيص المقطوع بالمظنون واقع^(٤).
- ٤- يجوز تخصيص المعلوم بالمظنون في العملي^(٥).

قواعد ذات علاقة :

- ١- البيان لا يجب أن يكون أقوى من المبين^(٦). (أصل).

(١) التحبير للمرداوي ٢٨١٦/٦ ط: مكتبة الرشد، البحر الزخار للمرغني ١٦٦/١ ط: دار الكتاب الإسلامي، انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ص ١٠٦ ط: دار الفكر، رفع الحاجب لابن السبكي ٤٣٨/٣ ط: عالم الكتب - لبنان، التقرير والتحبير: ١٣/٣ ط: دار الكتب العلمية.

(٢) انظر: الموافقات للشاطبي ٣٤٠/١ ط: دار المعرفة.

(٣) الإبهاج لابن السبكي ٢١٥/٣ ط: دار الكتب العلمية.

(٤) البحر المحيط للزركشي ٣٣٠/٤ ط: دار الكتبي.

(٥) الدراري المضيئة لصالح المهدي ٤٩٧/١.

(٦) انظر: التحبير للمرداوي ٢٨١٤/٦، البحر المحيط للزركشي ١٠٣/٥، بيان المختصر للأصفهاني ٣٩١/٢ ط: جامعة أم القرى، إجابة السائل للصنعاني ص ٣٥٣، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

- ٢- إعمال الدليلين ولو من وجه أولى من إلغاء أحدهما^(١). (أصل).
- ٣- يجوز تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد^(٢). (فرع).
- ٤- التخصيص بالقياس جائز^(٣). (فرع).
- ٥- المفهوم يخصص العموم^(٤). (فرع).

شرح القاعدة :

التخصيص هو أحد الطرق التي يلجأ إليها الأصوليون لإزالة ما يظهر من التعارض بين الأدلة، والقاعدة تتناول حالة ما إذا كان هناك تعارض بين عام قطعي السند من آية قرآنية، أو سنة متواترة، وخاص ظني، سواء كان خبر آحاد، أو قياساً، أو مفهوماً ففي هذه الحالة يُخصَّص العام القطعي بالخاص الظني هذا ما تُقرُّره القاعدة، وهو مذهب جمهور الأصوليين^(٥).

وما تقرره القاعدة مبني على ما ذهب إليه الجمهور من أن دلالة العام ظنية^(٦)، فإذا عارضها دليل ظني خاص جاز تخصيصها به، دون اشتراط

-
- (١) الإبهاج لابن السبكي ١٧٤/٢، التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ١٣/٣، شرح الجلال المحلي مع حاشية العطار ٦٦/٢ ط: دار الكتب العلمية، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
 - (٢) التبصرة للشيرازي ص ٧٥ دار الكتب العلمية، أحكام الفصول للباقي ٢٦٨/١ ط: دار الغرب الإسلامي، قواطع الأدلة لابن السمعاني ص ٣٠١، كافل الطبري ص ٣٨٣ بلفظ: «يجوز تخصيص المتواتر بالآحاد»، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: «السنة تخصص الكتاب».
 - (٣) المجموع للنووي ٣٠٨/٢ ط: مطبعة المنيرية.
 - (٤) البحر المحيط للزركشي ٥٠٤/٤ ط: دار الكتبي، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
 - (٥) انظر: المستصفى للغزالي ص ٨٩ ط: دار الكتب العلمية، الإبهاج لابن السبكي ١٧١/٢، شرح الجلال المحلي مع حاشية العطار ٦٣/٢، التحجير للمرداوي ٢٨١٦/٦، التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ١٣/٣، البحر الزخار للمرتضى ١٦٦/١، فصول الأصول للسياني ص ١٨٧ ط: سلطنة عمان - وزارة الأوقاف القومي والثقافة، الدراري المضئية لصالح المهدي ٤٩٧/١، كافل الطبري ص ٣٨٣.
 - (٦) انظر: البحر المحيط للزركشي ٣٥/٤، شرح الجلال المحلي مع حاشية العطار ٥١٤/١.

التساوي بين الدليلين في القوة^(١).

وخالف جمهور الحنفية فذهبوا إلى عدم جواز تخصيص القطعي بالظني؛ بناء على ما قرروه من أن دلالة العام قطعية، فلا يجوز تخصيصها بالظني؛ لأن التخصيص قائم على المعارضة، والظني لا يعارض القطعي^(٢).

ثم استثنى الحنفية حالة ما إذا كان القطعي قد سبق تخصيصه، فقالوا بجواز تخصيص القطعي بالظني؛ لأن تخصيص القطعي ينزل به إلى مرتبة الظني، وبالتالي يجوز تخصيصه بما هو ظني مثله^(٣).

أدلة القاعدة :

١ - أن الصحابة أجمعوا على جواز تخصيص المقطوع بالمظنون^(٤)، فقد خصصوا، رضوان الله عليهم، كثيراً من العمومات القرآنية بأخبار الآحاد، والأقيسة، التي توصولوا إليها باجتهاداتهم ومن ذلك: تخصيصهم قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾، بقوله عليه الصلاة والسلام: «إنا معشر الأنبياء لا نورث»^(٥)، وهذا خبر آحاد يفيد الظن مما يدل على جواز تخصيص المقطوع بالمظنون.

(١) انظر: شرح التلويح للفتاواني ٢/٢٠٥ ط: دار الكتب العلمية، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري

٣/٨٦، البحر المحيط للزركشي ٨/١٢٠، حاشية العطار على جمع الجوامع ٢/١٠١.

(٢) انظر: شرح الجلال المحلي مع حاشية العطار ١/٥١٤، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١/٢٩٥.

(٣) انظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار ١/٢٩٤، البحر الزخار للمرتضى ١/١٦٦.

(٤) انظر: البحر المحيط للزركشي ٤/٤٨٢.

(٥) رواه بهذا اللفظ أحمد ١٦/٤٧ (٩٩٧٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه البخاري ٤/٧٩

(٣٠٩٣) وفي مواضع، ومسلم ٣/١٣٨٣ (١٧٦١) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلفظ "لا نورث ما تركنا صدقة".

- ٢- أن تخصيص العام نوع من البيان، والمقرر عند جمهور الأصوليين: أن «البيان لا يجب أن يكون أقوى من المبيّن»^(١).
- ٣- أن تخصيص العام القطعي بالخاص الظني فيه إعمال لكل منهما، والمقرر عند الأصوليين: أن «إعمال الدليلين ولو من وجه أولى من إلغاء أحدهما»^(٢).
- ٤- أن قطعية العام إنما هي بسنده، أما دلالة فهي ظنية، وهي محل التخصيص، فجاز تخصيصها بظني مثلها، هذا من وجه ومن وجه آخر، فإن دلالة الخاص قطعية مما يحقق التقابل بينها، وبين قطعية سند العام، وأما ظنية سند الخاص فتقابلها ظنية دلالة العام، وبذلك يتعادل الدليلان؛ لكون كل منهما قطعياً من وجه ظنياً من وجه، فجاز التعارض بينهما، وبالتالي بناء العام منهما على الخاص^(٣).

تطبيقات القاعدة:

- ١- قوله عليه الصلاة والسلام لامرأة رفاعه حينما طلقها ثلاثاً وتزوجت غيره، ثم أرادت أن ترجع إلى رفاعه: «لا، حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك»^(٤)، حديث ظني خصّص عموم قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣]؛ إذ النكاح في هذه

(١) انظر: التحيير للمرداوي ٢٨١٤/٦، البحر المحيط للزركشي ١٠٣/٥، بيان المختصر للأصفهاني

٣٩١/٢، إجابة السائل للصنعاني ص ٣٥٣.

(٢) الإبهاج لابن السكي ١٧٤/٢، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ١٣/٣، شرح الجلال المحلي مع حاشية العطار ٦٦/٢، نهاية السؤل للإسنوي ٤٥٠/٤.

(٣) انظر: حاشية العطار على جمع الجوامع ٦٣/٢، البحر الزخار للمرتضى ١٦٦/١.

(٤) رواه البخاري ١٦٨/٣ (٢٦٣٩)، ورواه مسلم ١٠٥٥/٢ (١٤٣٣)/(١١١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

الآية عام يشمل النكاح مع الدخول، والنكاح بدون الدخول، لكن الحديث السابق خصَّص النكاح في هذه الآية بالدخول بالمرأة^(١).

٢- قوله عليه الصلاة والسلام: «لا يتوارث أهل ملتين»^(٢) حديث ظني خصَّص عموم قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النساء: ١٢]، وقوله: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾ [النساء: ١٢] وبناء على ذلك لا يجوز التوارث بين الزوجين إذا اختلفت ديانتهم^(٣).

٣- قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها»^(٤) حديث ظني مخصَّص لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤]؛ وبناء على ذلك فلا يجوز الجمع بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها^(٥).

٤- نهى النبي ﷺ عن كل ذي ناب من السباع^(٦)، وهذا الحديث الظني خصص عموم قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَحَدٌ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥]، وتخصيص القطعي بالظني جائز^(٧).

(١) انظر: قواطع الأدلة لابن السمعاني ١/١٨٦، المحلى لابن حزم ٩/٤٢٢ ط: دار الفكر، شرح النيل وشفاء العليل لأطفيش ٧/٤٧٨ ط: مكتبة الإرشاد، البحر الزخار للمرتضى ٤/١٧٣، شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام ٢/٢٣٧ ط: مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان.

(٢) رواه أحمد ١١/٢٤٥ (٦٦٦٤)، وأبو داود ٣/٤١٥ (٢٩٠٣) والنسائي في الكبرى ٦/١٢٥ (٦٣٥١)، والبيهقي في الكبرى ٦/٢١٨ من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٣) انظر: البحر المحيط للزركشي ٤/٤٨٢.

(٤) رواه البخاري ٧/١٢ (٥١١٠)، ومسلم ٢/١٠٢٩ (١٤٠٨) (٣٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) انظر: قواطع الأدلة لابن السمعاني ١/٣٧٢، البحر المحيط للزركشي ٤/٤٨٤.

(٦) رواه البخاري ٧/٩٦ (٥٥٣٠)، ومسلم ٣/١٥٣٣ (١٩٣٢) من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه.

(٧) انظر: البحر المحيط للزركشي ٤/٢٨٤.

٥- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]، هذه الآية مخصوصة بالناسي، في قوله ﷺ - لما سُئِلَ عمن ترك التسمية ناسياً: «كلوه؛ فإن تسمية الله في قلب كل امرئ مسلم»^(١)، ثم هي مخصوصة أيضاً بالقياس، فقد قاس العلماء العامد على الناسي^(٢) في حل ذبيحته إذا ترك التسمية^(٣)، وهذا التطبيق جارٍ على مذهب الجمهور الذين أطلقوا جواز التخصيص بالقياس؛ بناءً على جواز تخصيص المقطوع بالمظنون، وجارٍ أيضاً على مذهب الحنفية الذين قيدوا تخصيص المقطوع بالمظنون بأن يكون سبق تخصيصه^(٤).

٦- حديث سبيعة الأسلمية التي نفست بعد وفاة زوجها بليالٍ، فاستأذنت النبي ﷺ أن تتزوج فأذن لها؛ لأن عدتها قد انتهت بوضع الحمل^(٥) فهذا الحديث خصص عموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرِيضَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]^(٦).

ياسر سقعان

* * *

(١) رواه محمد بن الحسن الشيباني في كتابه الآثار ص ١٧٧ (٨٠٠) بنحوه من حديث جابر رضي الله عنه، وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، أرايت الرجل منا يذبح وينسى أن يسمي، فقال النبي ﷺ: «اسم الله على كل مسلم» رواه ابن عدي في الكامل ٢٣٨١/٦ وأعله بمروان بن سالم الجزري القرقيساني، وقال: وعامة حديثه مما لا يتابعه الثقات عليه، وعنه البيهقي في الكبرى ٢٤٠/٩، ورواه كذلك الدارقطني ٢٩٥/٤ (٩٤) وقال: وقال ابن قانع: اسم الله على فم كل مسلم.

(٢) انظر: كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٩٥/١.

(٣) انظر: كشف الأسرار ٩٥/١.

(٤) انظر: كشف الأسرار ٩٥/١.

(٥) رواه البخاري ٥٧/٧ (٥٣٢٠) وفي مواضع، ومسلم ١١٢٢/٢ - ١١٢٣ (١٤٨٤) (١٤٨٥) من حديث المسور بن مخزومة رضي الله عنه.

(٦) انظر: رفع الحاجب لابن السبكي ٤٣٨/٣.

رقم القاعدة: ٢٠٥٨

نص القاعدة: إِذَا وَافَقَ الْخَاصُّ حُكْمَ الْعَامِّ لَمْ يُخَصَّصْهُ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

١ - إذا وافق خاص عاماً لم يخصصه^(٢).

٢ - ذكر بعض العموم لا يخصصه^(٣).

قواعد ذات علاقة :

١ - إذا وافق الخاص حكم العام خصصه^(٤). (مخالفة).

٢ - الترجيح فرع التعارض^(٥). (أعم).

٣ - الأصل في الدليل الإعمال^(٦). (أعم).

(١) انظر: إحكام الأحكام للآمدي ٤٠٨/٢ ط: دار الصميعي، مختصر ابن الحاجب مع رفع الحاجب ٣٥١/٣ ط: عالم الكتب.

(٢) التحرير مع التحيير للمرداوي ٢٧٠١/٦ ط: مكتبة الرشد.

(٣) انظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٧٢ ط: دار الفكر.

(٤) انظر: مختصر ابن الحاجب مع رفع الحاجب ٣٥١/٣.

(٥) التحيير شرح التحرير للمرداوي ٤١٢٩/٨، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٦٠٧/٤ ط: جامعة أم القرى انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٦) الردود والنقود للبارتري ٢٧٥/٢ ط: مكتبة الرشد، وانظرها في قسم القواعد الأصولية بلفظ: "الأصل في الأدلة الإعمال لا الإهمال".

٤- ذكر حكم الخاص لا يقتضي تقييداً ولا تخصيصاً^(١). (أعم).

شرح القاعدة :

من المقرر عند الأصوليين أن من شروط التخصيص وجود تعارض بين العام والخاص الذي يخصه، فيكون التخصيص طريقاً من طرق إعمال الدليلين المتعارضين والجمع بينهما^(٢)؛ وبناء عليه إذا كان لدينا لفظ عام، ثم جاء لفظ خاص متناوياً بعض أفراد ذلك العام وموافقاً له في الحكم، فإن القاعدة تقرر - والحالة هذه - أن الخاص لا يكون مخصصاً للعام؛ لعدم وجود تعارض بينهما، مثال ذلك: طهارة الجلود بالدباغ فقد ورد عن النبي ﷺ فيه حديثان: الأول قوله عليه الصلاة والسلام: «أيما إهاب دبغ فقد طهر»^(٣) فهذا عام في إهاب الشاة وغيره، والثاني قوله عليه الصلاة والسلام في شاة ميمونة: «دباغها طهورها»^(٤)، وهذا خاص في إهاب الشاة فقط، ولا تعارض بين الحديثين؛ ومن ثم فإنه لا تخصيص هنا، بل يعمل بالاثنتين معاً، فيقال بطهارة إهاب الشاة بالخاص، وبطهارة إهاب البقر، والجمل، والأسد، والثعلب وغيرها بالعام؛ لأن الأصل في الدليل الإعمال^(٥).

(١) سبل السلام للصنعاني ٢٢١/١ ط: دار الحديث.

(٢) انظر: شرح جمع الجولم للجلال المحلي مع حاشية العطار ٦٧/٢ ط: دار الكتب العلمية، رفع الحاجب للسبكي ٣٥٢/٣ ط: عالم الكتب.

(٣) رواه بهذا اللفظ أحمد ٣٨٢/٣ (١٨٩٥)، والترمذي ٢٢١/٤ (١٧٢٨)، والنسائي ١٧٣/٧ (٤٢٤١)، وابن ماجه ١١٩٣/٢ (٣٦٠٩)، ورواه مسلم ٢٧٧/١ (٣٦٦) بلفظ: «إذا دبغ الإهاب

فقد طهر»، كلهم من حديث عبد الله بن عباس وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٤) رواه النسائي ١٧٤/٧ (٤٢٤٤)، والكبرى له ٣٨٣/٤ (٤٥٥٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٧٠/١، وأحمد ١١٩/٤٢ (٢٥٢١٤) كلهم عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وله شاهد من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عند مسلم ٢٧٦/١ (٣٧٣) ولفظه: «هلا أخذتم إهابها فديغتموه فانتفعتم به؟» فقالوا: إنها ميتة! فقال: «إنما حرم أكلها»، انظر: تحفة الأشراف رقم ٥٨٣٩.

(٥) انظر: الردود والتقود للبارتي ٢٧٥/٢، التحبير شرح التحرير للمرداوي ٢٧٠٢/٦.

وتجدر الإشارة إلى أن القاعدة مقيدة بشرط أن لا يكون للخاص مفهوم مخالفة يقتضي نفي الحكم عن غيره من أفراد العام، كما إذا قيل: (في الغنم زكاة)، ثم قيل: (في الغنم السائمة زكاة)، ففي هذه الحالة يكون الخاص مخصصاً للعام^(١).

وما تقرره القاعدة قال به جمهور الأصوليين^(٢)، وخالفهم في هذا أبو ثور - من أصحاب الشافعي - وآخرون من أتباعه^(٣)، فذهبوا إلى أن الخاص يخصص العام، ولو كان موافقاً له في الحكم؛ لأن المفهوم - بحسب المخالفين - ينفي الحكم عما عداه من سائر صور العام، فتخصيص جلد «الشاة» في المثال السابق يدل - بمفهومه - على نفي الحكم عن سائر جلود الحيوانات الأخرى، وهذا تخصيص للعموم بالمفهوم. وأجاب الجمهور عن هذا بأن ما يخصص العموم من المفاهيم هو ما تقوم به الحجة، وما ذكره المخالفون هو من مفهوم اللقب، وهو باطل^(٤).

غير أن السبكي نفى أن يكون أبو ثور يستند في قوله بتخصيص العام بالخاص الموافق له إلى الاحتجاج بمفهوم اللقب؛ لأن غالب الظن - بحسب تعبير ابن السبكي - أن أبا ثور لا يقول به، ولكنه يجعل ورود الخاص بعد تقدم العام قرينة دالة على أن المراد بذلك العام هو ما ذكر منه على الخصوص^(٥).

أدلة القاعدة :

١ - أن التخصيص لا يكون إلا حين يوجد تعارض بين العام والخاص،

(١) انظر: حاشية التفਤازاني مع شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ط: دار الكتب العلمية.

(٢) انظر: إحكام الأحكام للأمدى ٤٠٨/٢، مختصر ابن الحاجب مع رفع الحاجب ٣٥١/٣.

(٣) انظر: رفع الحاجب للسبكي ٣٥٢/٣.

(٤) انظر: رفع الحاجب للسبكي ٣٥٢/٣، الردود والنقود للبابرتي ٢٧٦/٢.

(٥) انظر: رفع الحاجب للسبكي ٣٥٢/٣.

فيخصص العام بالخاص جمعاً بين الدليلين، والقاعدة تتناول حالة موافقة الخاص للعام في الحكم؛ لذا لا يكون الخاص مخصصاً له لإمكان العمل بهما معاً دون تخصيص^(١).

٢- أن من عادة العرب أنهم إذا اهتموا ببعض أنواع العام خصّصوه بالذكر، ولا يعني هذا نفي الحكم عما عداه من أنواع العام الأخرى^(٢).

٣- أن الخاص الموافق للعام لا يخصه، بل يؤكد دلالة الحكم على ما ذكر من أفراد العموم بالخصوص، ويبقى الباقي مدلولاً عليه بالعموم فقط^(٣).

تطبيقات القاعدة :

١- يجوز التيمم بكل ما كان من جنس الأرض، كالحجر والحائط والطين الأحمر، شرط أن يلتصق بيد المتيمم شيء مما تيمم به^(٤)، لما روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»^(٥)، أما ما ورد من تخصيص التربة بوصف الطهور في قوله عليه الصلاة والسلام: «وجعلت لي الأرض مسجداً، وجعل تربتها لنا طهوراً»^(٦)، فهذا لا يتعارض مع ما في الحديث الأول؛ لأن التربة

(١) انظر: رفع الحاجب ٣/٣٥٢، التحبير شرح التحرير للمرداوي ٦/٢٧٠٢ ط: مكتبة الرشد.

(٢) انظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٧٢، التحبير شرح التحرير ٦/٢٧٠٢.

(٣) انظر: شرح العمدة لابن تيمية ١/٣١٠ ط: مكتبة العبيكان - الرياض.

(٤) انظر: بدائع الصنائع للكاساني ١/٥٣ - ٥٤ ط: دار الكتب العلمية.

(٥) جزء من حديث رواه البخاري ١/٧٤ (٣٣٥)، ومسلم ١/٣٧٠ - ٣٧١ (٥٢١) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٦) جزء من حديث رواه مسلم ١/٣٧١ (٥٢٢) (٤) من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

بعض من جنس الأرض، وتخصيصها بالذكر في الحديث الثاني دون غيرها مما هو من الأرض تأكيد على أهميتها في الطهارة، وهذا لا ينفي الحكم عن غيرها، وإذا وافق خاص عاماً لم يخصه^(١).

٢- ينتقض وضوء المرأة بمس فرجها؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «من مس فرجه فليتوضأ»^(٢)، ولا يتعارض هذا مع ما ورد عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «من مس ذكره فليتوضأ»^(٣)؛ لأن كلا الحديثين يفيدان نفس الحكم وهو انتقاض الوضوء بمس الفرج، لكن الأول عام في الذكور والإناث، والثاني خاص بالذكور، والخاص الموافق للعام لا يخصه، بل يؤكد دلالة الحكم على ما ذكر من الخاص، ويبقى الباقي مدلولاً عليه بالعموم فقط^(٤).

٣- إذا وجد صاحب المتاع عين متاعه عند من اقترضه منه أو اشتراه منه - وقد أفلس - فإنه أحق بمتاعه من سائر الغرماء؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره»^(٥)، وعموم قوله: «من أدرك ماله» يعم من كان له مال عند

(١) انظر: البحر الرائق لابن نجيم ١٥٦/١ ط: دار الكتاب الإسلامي.

(٢) رواه النسائي ٢١٦/١ (٤٤٤) من حديث بُسرة بنت صفوان رضي الله عنها، ورواه ابن ماجه ١٦٢/١ (٤٨١) من حديث أم حبيبة رضي الله عنها، ورواه أيضاً ١٦٢/١ (٤٨٢) من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، وقال البوصيري في المصباح ١٩٠/١-١٩١ (١٩٧) عن حديث أم حبيبة: هذا إسناد فيه مقال مكحول الدمشقي مدلس، وقد رواه بالنعنة فوجب ترك حديثه وقال ١٩١/١ (١٩٨) عن حديث أبي أيوب: فيه إسحاق بن أبي فروة، وقد اتفقوا على تضعيفه.

(٣) رواه أحمد ٢٦٥/٤٥ (٢٧٢٩٣)، وأبو داود ٢٣٥/١ (١٨٣)، والترمذي ١٢٦/١-١٢٩ (٨٢)، والنسائي ٢١٦/١ (٤٤٧) من حديث بسرة بنت صفوان رضي الله عنها، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٤) انظر: شرح العمدة لابن تيمية ٣١٠/١.

(٥) رواه البخاري ١١٨/٣ (٢٤٠٢)، ومسلم ١١٩٣/٣ (١٥٥٩)/(٢٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الآخر بقرض أو بيع^(١)، وهذا لا يتعارض مع ما ورد من التصريح بخصوص البيع في قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عنده بعينها فهو أحق بها من الغرماء»^(٢)؛ ولهذا لا يخصص الأول بالثاني؛ لأن الخاص الموافق للعام لا يخصصه^(٣).

٤- ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه لا يجوز بيع شيء قبل قبضه سواء كان طعاماً أو غير ذلك^(٤)؛ لما ورد عنه عليه الصلاة والسلام من النهي عن بيع ما لم يقبض^(٥)، وهو عام في جميع المبيعات، أما ما ورد من نهيه عليه الصلاة والسلام عن بيع الطعام قبل قبضه^(٦)، فهذا لا يصلح مخصصاً للعموم الوارد في الحديث الأول؛ لموافقته له، ومعلوم أنه إذا وافق العام الخاص لم يخصصه^(٧).

ياسر سقمان

* * *

(١) ذهب الشافعي وآخرون إلى أن المقرض أولى بماله في القرض كما أنه أولى به في البيع، وذهب غيره إلى أنه يخص ذلك بالبيع للتصريح به في أحاديث الباب لكن قد عرفت أن ذلك لا يخص عموم حديث الباب انظر سبل السلام للصنعاني ٧٦/٢.

(٢) رواه بهذا اللفظ ابن حبان في صحيحه ٤١٤/١١ (٥٠٣٧)، البيهقي في الكبرى ٤٥/٦ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: سبل السلام للصنعاني ٧٦/٢.

(٤) خالف في هذه المسألة المالكية والظاهرية فذهبوا إلى أن النهي عن بيع ما لم يقبض لم يصح إلا في الطعام انظر: المبسوط للسرخسي ٨/١٣ ط: دار المعرفة، أسنى المطالب للأنصاري ٨٢/٢ ط: دار الكتاب الإسلامي، المحلى لابن حزم ١١٨/٤ ط: دار الفكر، شرح النيل وشفاء العليل لمحمد أطفيش ٥٩/٨ ط: مكتبة الإرشاد، البحر الزخار لأحمد المرتضى ٣١١/٤ ط: دار الكتاب الإسلامي، شرائع الإسلامي في مسائل الحلال والحرام للمحقق الحلبي ٢٥/٢ ط: مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان.

(٥) رواه الطبراني في المعجم الكبير ١٩٦/٣ (٣١٠٨)، البيهقي في الكبرى ٥١١/٥ (١٠٦٨٥) من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه.

(٦) رواه البخاري ٦٧/٣ (٢١٢٦)، ومسلم ١١٦٠/٣ (١٥٢٦) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، ولفظه: "من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه".

(٧) انظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٧٢.

رقم القاعدة: ٢٠٥٩

نص القاعدة: رُجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ لَا يُخَصِّصُهُ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١- لا تخصيص للعام بعود الضمير إلى بعض أفرادهِ^(٢).
- ٢- رجوع الضمير إلى بعض العام ليس تخصيصاً له^(٣).
- ٣- لا يخصص بعود الضمير على بعض أفراد العام^(٤).
- ٤- عود الضمير إلى بعض العموم لا يقتضي تخصيصه^(٥).
- ٥- لا يخص عام برجوع ضمير إلى بعض العام^(٦).

(١) الترياق النافع لأبي بكر بن شهاب ٢٠٣/١، كافل الطبري ٣٦٢/١، إجابة السائل للأمير الصنعاني

ص ٣١٨ بلفظ: «عود الضمير إلى بعض أفراد العام لا يخصص العام».

(٢) المصنف لابن الوزير ٦١٣.

(٣) مسلم الثبوت لمحب الله البهاري ٢٨٣/١.

(٤) المصنف لابن الوزير ٦١٠، بتصرف.

(٥) منهاج الوصول للمرتضى ص ٢٥٣، الكاشف لذوي العقول لابن لقمان ص ١٥٥.

(٦) انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار الفتوح ص ٤٢٠.

قواعد ذات علاقة :

- ١- ذكر بعض أفراد العام بحكم العام لا يخصصه^(١). (أصل).
- ٢- خصوص آخر اللفظ لا يمنع عموم أوله، ولا يوجب تخصيصه^(٢). (أعم).
- ٣- يتوقف في رجوع الضمير إلى بعض العام^(٣). (مخالفة).
- ٤- رجوع الضمير إلى بعض أفراد العام يخصصه^(٤). (مخالفة).

شرح القاعدة :

هذه القاعدة من قواعد التخصيص، ومفادها: أنه إذا ورد العام ثم تعقب هذا العام ضمير يرجع إلى بعض أفرادها، فإن العام لا يخصص بهذا البعض بل يبقى على عمومها، وهذا قول أكثر الشافعية والحنابلة والزيدية وبعض المعتزلة والإمامية، واختاره الآمدي وابن الحاجب والبيضاوي^(٥).

واختار أكثر الحنفية أنه يخصص به، ودليلهم في هذا هو أن بقاء العموم يقتضي مخالفة الضمير للمرجوع إليه^(٦).

(١) حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع ٨٦/٢ ط: دار الكتب العلمية.

(٢) تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ١٣٤/٢ دار الفكر.

(٣) التحرير للمرداوي ٢٧٠٧/٦، بتصرف.

(٤) الترياق النافع لأبي بكر بن شهاب ٢٠٣/١، بتصرف.

(٥) الإحكام للآمدي ٣٣٦/٢، التقرير والتحرير في شرح التحرير لابن أمير حاج ٢٨٦/١، المصنف لابن الوزير ص ٦١٠، شرح الكوكب المنير لابن النجار الفتوحى ص ٤٢٠، القوانين المحكمة في أصول الفقه للقمي ١٣٠/٢، شرحه وعلق عليه رضا حسين، دار المرتضى، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٠هـ.

(٦) مسلم الثبوت لمحجب الله البهاري ٢٨٣/١.

وتوقف في ذلك إمام الحرمين وأبو الحسين البصري وبعض الإمامية^(١)، فاعتبروا أن عود الضمير إلى بعض أفراد العام لا يستفاد منه عموم ولا خصوص؛ إذ في ذلك ترجيح بلا مرجح، وإنما يستفاد الترجيح في ذلك عند حصوله من دليل خارج عن رجوع الضمير إلى بعض أفراد العام.

ولأجل هذا الخلاف صاغ بعضهم القاعدة بصيغة خلافية، فقال: «عود الضمير - هل يكون مخصصاً لما تقدمه من لفظ العموم أم لا؟»^(٢)، وبعضهم عبّر عن الآراء الأخرى في المسألة بصيغ قاعدية مثل: «يتوقف في رجوع الضمير إلى بعض العام»^(٣)، و«رجوع الضمير إلى بعض أفراد العام يخصه»^(٤).

لكن لما كان القول الأول هو الذي عليه الجمهور؛ كانت القاعدة مبنية عليه.

ويمكن توضيح القاعدة بقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] إلى قوله تعالى: ﴿وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فالضمير في قوله: ﴿وَيُعَوِّلُهُنَّ﴾ وفي قوله: ﴿بِرَدِّهِنَّ﴾ يعود على بعض أفراد المطلقات، وهن الرجعيات، فعلى القاعدة لا يخصص التربص بالرجعيات، بل يبقى عاماً في المطلقات الرجعيات والبائنات^(٥).

(١) التحبير للمرداوي ٢٧٠٧/٦، الإحكام للآمدي ٣٣٦/٢، القوانين المحكمة في الأصول للقمي ١٣٠/٢.

(٢) تفسير ابن كثير ٦٠٩/١.

(٣) التحبير للمرداوي ٢٧٠٧/٦، بتصرف.

(٤) الترياق النافع لأبي بكر بن شهاب ٢٠٣/١، بتصرف.

(٥) التحبير للمرداوي ٢٧٠٥/٦.

أدلة القاعدة :

- ١- لأن اللفظ عام، فيجب إجراؤه على العموم ما لم يدل دليل على تخصيصه^(١)، ومجرد اختصاص الضمير العائد إليه لا يصلح دليلاً، فيظل البقاء على العموم هو الأصل^(٢).
- ٢- ولأن مقتضى اللفظ العام إجراؤه على ظاهره من العموم، ومقتضى اللفظ الثاني عود الضمير إلى جميع ما دل عليه اللفظ المتقدم؛ إذ لا أولوية لاختصاص بعض المذكور السابق به دون البعض، فإذا قام الدليل على تخصيص الضمير ببعض المذكور السابق وخولف ظاهره لم يلزم منه مخالفة الظاهر الأخير بل يجب إجراؤه على ظاهره إلى أن يقوم الدليل على تخصيصه^(٣).
- ٣- ولأنه لا يجب أن يجعل رجوع الضمير على التخصيص إلا حيث ثم تنافٍ أو ما يجري مجراه، ولا تنافٍ هنا بين هذه العموميات المذكورة وبين التقييد لبعض مدلولها؛ لجواز أن يختص بعض مدلول العموم بحكم يخصه دون البعض الآخر، ولا تنافي في ذلك^(٤).
- ٤- ولأن إجراء اللفظ المتقدم على عمومه، وتخصيص المتأخر، أولى من العكس؛ لأن دلالة الأول ظاهرة، ودلالة الثاني غير ظاهرة، ولا يخفى أن دلالة المظهر أقوى من دلالة المضمّر فكان راجحاً^(٥).

(١) النبذ في أصول الفقه الظاهري لابن حزم ص ١١٣.

(٢) القوانين المحكمة في الأصول للقمي ١٣١/٢.

(٣) الإحكام للآمدي ٣٣٦/٢.

(٤) منهاج الوصول إلى معيار العقول للمرتضى ص ٣٥٢، الكاشف لذوي العقول لابن لقمان ص ١٥٥.

(٥) الإحكام للآمدي ٣٣٦/٢.

تطبيقات القاعدة :

١- ما سبق التمثيل به وهو قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَرْجِعُ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] إلى قوله تعالى: ﴿وَيُؤْمَلُّنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فالضمير في قوله: ﴿وَيُؤْمَلُّنَّ﴾، وفي قوله: ﴿بِرَدِّهِنَّ﴾ يعود على بعض أفراد المطلقات، وهن الرجعيات، فعلى القاعدة لا يخصص التربص بالرجعيات، بل يبقى عاماً في المطلقات الرجعيات والبائئات^(١).

٢- قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [البقرة: ٢٣٦] إلى قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ﴾ فالضمير هنا يعود على من تملك العفو، ولا يقتضي التخصيص بهن دون الصغيرة والمجنونة، بل هو على عمومته كما في القاعدة^(٢)؛ إذ من المعلوم أنه ليس كل امرأة تعفو، فإن الصغيرة والمحجور عليها لا عفو لهما، فبين الله القسمين فقال: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ﴾ أي إن كُنَّ لذلك أهلاً^(٣).

٣- في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فالضمير خاص بما له مثل، ولا يخصص به عموم الصيد، قال القرافي مقررًا ذلك: القاعدة الأصولية أن الضمير الخاص لا يوجب تخصيص عامه، فالضمير في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ﴾ خاص بما له مثل، ولا يختص عمومته^(٤)، بل يبقى على عمومته حتى

(١) التحبير للمرداوي ٢٧٠٥/٦.

(٢) منهاج الوصول إلى معيار العقول للمرتضى ٣٥٢/١، أصول الفقه لابن مفلح ٩٧٨/٣.

(٣) تفسير القرطبي ٢٠٧/٣.

(٤) الذخيرة للقرافي ٣٣١/١.

يلزم الجزاء كل صيد له مثل أو لا مثل له، فما ليس له مثل تدفع قيمته.

- ٤- قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت: ٨]، فهذا عموم، ثم قال: ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ﴾ وهذا خاص في المشركين^(١)، ولكنه لا يخصص به عموم الإحسان للوالدين؛ إذ في هذه الآية قصدُ تقرير حكم الإحسان للوالدين في كل حال إلا في حال الإشراك، حتى لا يلتبس على المسلمين وجه الجمع بين الأمر بالإحسان للوالدين وبين الأمر بعصيانهما إذا أمرا بالشرك^(٢).
- ٥- قوله عليه السلام: «لا تبيعوا البر بالبر إلا كيلا بكيل»^(٣) أي: إلا كيلا منه بكيل منه، فالضمير محذوف، ولا يخصص به العموم^(٤).

د. فخرالدين الزبير علي

(١) تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ١٣٤/٢ دار الفكر.

(٢) انظر: التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور ١٣٨/٢٠.

(٣) رواه البيهقي في الكبرى ٢٩١/٥ (١٠٨٤٧) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه بلفظ: «الذهب بالذهب، وزناً بوزن والفضة بالفضة وزناً بوزن، والبر بالبر كيلا بكيل، والشعير بالشعير كيلا بكيل، والتمر بالتمر، والملح بالملح، فمن زاد أو استزاد فقد أربى».

(٤) التحبير للمرداوي ٢٧٠٨/٦ وأما الحنفية فعلى قولهم إنه من المخصصات قالوا هو عائد على البر الذي يمكن كيله، لا جميع البر فيجوز بيع حفنة بر بحفنة منه؛ لأن ذلك لا يكال فيكون العام وهو البر مخصصاً بما يكال التحبير للمرداوي ٢٧٠٨/٦.

رقم القاعدة: ٢٠٦٠

نص القاعدة: المفهوم يُخصّص العموم^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - يجوز التخصيص بالمفهوم^(٢).
- ٢ - يجوز التخصيص بدليل الخطاب وفحوى الخطاب^(٣).
- ٣ - المفهوم الخاص يخصص العموم^(٤).
- ٤ - المفهوم يُخصّص به العام^(٥).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - مفهوم المخالفة حجة^(٦). (أصل).

(١) الإحكام للآمدي ٣٥٣/٢، أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد ١٥٣/١، فتاوى السبكي ٣٤٧/٢، طرح الشريب لأبي زرة عبد الرحيم العراقي ١٠١/٢، ١٠٩.

(٢) إرشاد الفحول الشوكاني ١٦٠/١، الروض النضير للسياغي ٣٩٩/٢ - ٤٠٠.

(٣) انظر: الواضح لابن عقيل ٣٩٧/٣.

(٤) التحرير والتنوير لابن عاشور ٤٦٢/٢.

(٥) منهاج الوصول لأحمد المرتضى ٣٥١/١، شرح طلعة الشمس لابن حميد ١٦٤/١.

(٦) روضة الناظر لابن قدامة ص ٢٦٤ ط: جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض ١٣٩٩هـ، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٥٠٧/٣ ط: جامعة أم القرى، البحر المحيط للزركشي ٩٦/٣ ط: دار الكتب العلمية، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

- ٢- الصفة تخصّص العموم^(١). (فرع).
- ٣- الغاية تخصّص العموم^(٢). (فرع).
- ٤- الشرط يخصص العموم^(٣). (فرع).
- ٥- الاستثناء يخصص العموم^(٤). (فرع).
- ٦- لا يخصّص المفهوم العموم^(٥). (مخالفة).

شرح القاعدة :

تنقسم مخصّصات العموم إلى : متصلة، ومنفصلة^(٦)، ومن المخصّصات المنفصلة المفهوم وهو: ما فهم من اللفظ في غير محل النطق^(٧)، وينقسم إلى: مفهوم موافقة، وهو: فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده^(٨)، ومفهوم مخالفة، وهو: دلالة اللفظ على ثبوت خلاف حكم المنطوق به للمسكوت عنه^(٩).

(١) انظر: شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية العطار ٥٨/٢ ط: دار الكتب العلمية، شرح الكوكب المنير لابن النجار ص ٤٠٩، نهاية السؤل للإسنوي مع حاشية المطيعي ٤٤٢/٢ ط: الفيصلية، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٢) انظر: العقد المنظوم للقرافي ٢٧٨/٢، البحر المحيط للزركشي ٤٦٢/٤ ط: دار الكتبي، التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ٢٥١/١ ط: دار الكتب العلمية، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٣) انظر: رفع النقاب عن تنقيح الشهاب للرجراجي الشوشاوي ٣٠١/٣ - ٣٠٣ ط: مكتبة الرشد - الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، تقريب الوصول لابن جزي ص ١٤١ بتحقيق محمد المختار الشقيطي ط: المحقق، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٤) انظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم للقرافي ١٥٩/٢، البحر المحيط للزركشي ٣٦٩/٤.

(٥) نقائس الأصول للقرافي ٢١١/٥.

(٦) انظر قاعدة: «الاستثناء يخصص العموم».

(٧) الإحكام للآمدي ٩٣/٣ ط: دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٦م.

(٨) انظر: المستصفي للغزالي ص ٢٦٥ ط: دار الكتب العلمية.

(٩) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٩ ط: دار الفكر، انظر: الإحكام للآمدي ٧٨/٣ ط: دار الكتاب العربي، البرهان لإمام الحرمين ٤٨/١، التحجير للمرداوي ٢٨٩٣/٦.

والمعنى الإجمالي للقاعدة: أن المفهوم بشقيّه، الموافق والمخالف من مخصّصات العموم، أما مفهوم الموافقة فلما كان الاحتجاج به موضع اتفاق بين الأصوليين^(١)؛ كان تخصيص العموم به موضع اتفاق بينهم كذلك على ما حكاه الأمدى، وابن السبكي، والزرکشي، بل ادعى بعض الأصوليين الإجماع على تخصيص العموم بمفهوم الموافقة^(٢)، وأما مفهوم المخالفة فهو مخصّص للعموم عند القائلين بحجّيته، وهم جماهير الأصوليين، من المالكية، والشافعية، والحنابلة، والزيدية، والإباضية^(٣).

غير أن بعض القائلين بحجّية مفهوم المخالفة ثقل عنهم القول بعدم تخصيص العموم به، ومن هؤلاء ابن سريج من الشافعية، وأبو الخطاب من الحنابلة، ونُسب إلى بعض المالكية، على ما نقله المرداوي^(٤)، وحجة هؤلاء أن العام متفق على حجّيته، والمفهوم مختلف في حجّيته، وكذلك فإن دلالة العام على الحكم أقوى من دلالة المفهوم^(٥). وقد أجاب التلمساني عن ذلك: بأن القول بتخصيص المفهوم للعموم فيه إعمال للدليلين، وهو أولى من إهمالهما، أو إهمال أحدهما^(٦).

(١) انظر القاعدة الأصولية: "مفهوم الموافقة حجة".

(٢) الإحكام للأمدى ٣٥٣/٢، أصول الفقه لرضا المظفر ١٤٨/١ ط: دار التعارف للمطبوعات، رفع الحاجب لابن السبكي ٣٣٥/٣ ط: عالم الكتب، بيروت ١٩٩٩م، تشنيف المسامع للزرکشي ٧٨٢/٢ ط: مؤسسة قرطبة، إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر للدكتور عبد الكريم النملة ٢٤٧/٦.

(٣) مختصر ابن الحاجب وشرحه للعضد ١٥٠/٢، الإحكام للأمدى ٤٠١/٦، التحبير للمرداوي ٢٦٦٣/٦، إرشاد الفحول للشوكاني ١٦٠/١، المصنف لابن الوزير ص ٦٠٣، فصول الأصول لخلفان بن جميل السيبي ص ١٨٨.

(٤) البحر المحيط للزرکشي ٥٠٥/٤، التحبير للمرداوي ٢٦٦٦/٦.

(٥) انظر: التحبير للمرداوي ٢٦٦٦/٦، نفائس الأصول للقرافي ٢١١١/٥.

(٦) انظر: مفتاح الوصول في بناء الفروع على الأصول للتلمساني ص ٧٨ ط: مكتبة الرشاد.

أما الذين لا يرون حجية مفهوم المخالفة، وهم الحنفية^(١)، والظاهرية^(٢) فلا يخصّصون به العموم.

وقد تفرّع على هذه القاعدة عدة قواعد أصولية، سبقت الإشارة إلى بعضها في القواعد ذات العلاقة وهي: «الصفة تخصص العموم»، و«الشرط يخصص العموم»، و«الغاية تخصص العموم»، و«الاستثناء يخصص العموم».

بقيت الإشارة إلى أن التخصيص بالمفهوم مقيد بالقيود والضوابط التي ذكرها الأصوليون للعمل بالمفهوم، لا سيما قيود اعتبار مفهوم المخالفة التي تقرّر في قاعدة: «مفهوم المخالفة حجة».

ويضاف إلى ذلك ما نص عليه بعض الأصوليين من أن تخصيص العموم بالمفهوم إنما يكون في كلامين منفصلين من متكلم واحد، أو في حكم الواحد ككلام الله ورسوله ﷺ، لا في كلام واحد متصل^(٣).

أدلة القاعدة :

١- إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما، وبيانه: أن المفهوم سواء أكان مفهوم موافقة أم مفهوم مخالفة دليل شرعي يجب العمل به؛ ولذا جاز تخصيص العموم به وإن كان أضعف من العام المنطوق؛ جمعاً بين الدليلين؛ لأن إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما^(٤).

(١) أصول البزدوي مع كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٥٧٣/٢.

(٢) الإحكام لابن حزم ٢/٧ ط: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

(٣) أصول الفقه لابن مفلح ٩٦٥/٣، القواعد لابن اللحام ص ٣٦٤، التحبير للمرداوي ٢٦٦٨/٦.

(٤) شرح العنقد على مختصر ابن الحاجب ١٥٠/٢، شرح المحلى على جمع الجوامع ٥٩/٢، التخصيص وأثره في الاجتهاد للدكتور أسامة فيصل نجم السعدون ص ٢٤٠ ط: مكتبة الرشد، الأولى ١٤٢٩هـ.

٢- قياس مفهوم المخالفة على النص بجامع أن كلا حجة يجب العمل به، وبما أن النص يخصص به العموم؛ فكذلك مفهوم المخالفة يخصص به العموم^(١).

تطبيقات القاعدة :

١- قوله ﷺ: «خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء، إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه»^(٢) فلفظ الماء عام يشمل القليل والكثير، ويقتضي الحديث بعمومه أن جميع المياه -سواء بلغت القلتين^(٣) أم لم تبلغهما- لا تتنجس بملاقاة النجاسة إذا لم يحصل بملاقاتها تغير اللون أو الطعم أو الرائحة، ولكن قوله ﷺ: «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً»^(٤) فهم منه أن الماء إذا لم يبلغ القلتين يحمل الخبث، فهذا

(١) روضة الناظر لابن قدامة وشرحه إتحاف ذوي البصائر للنملة ٢٤٨/٦.

(٢) لا يعرف بهذا اللفظ عند أهل الحديث، وإن كان قد ورد عند بعض الفقهاء، والمشهور حديث أبي أمامة مرفوعاً: «إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه» رواه ابن ماجه ١٧٤/١ (٥٢١)، الطبراني في الكبير ١٠٤/٨ (٧٥٠٣)، الأوسط ٤١٧/١-٤١٨ (٧٤٨)، الدارقطني ٢٨/١-٢٩ (٣) وقال: لم يرفعه غير رشدين بن سعد عن معاوية بن صالح، وليس بالقوي، وقال الهيثمي في المجمع ٢١٤/١: فيه رشدين بن سعد، وهو ضعيف.

(٣) القلتان: خمسمائة رطل بغدادى تقريباً، والرطل البغدادي مائة وثمانية وعشرون درهماً، وأربعة أسباع الدرهم في الأصح عند الشافعية ومساحة القلتين ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقاً، في الموضع المربع المستوى الأبعاد الثلاثة، بذراع الآدمي وهو شبران، والشبر يساوي ٢٤ سم وقدّر الحنابلة القلتين بأربع قرب، وفي ظاهر المذهب أنها خمس قرب كل قرية مائة رطل عراقي، فتكون القلتان خمسمائة رطل.

انظر: نهاية المحتاج للرملي ٧٢/٣، الموسوعة الفقهية الكويتية ٨١/١، معجم الفقه الحنبلي ٨٧١/٢ - ٩٠٦ ط الكويت، ومعجم متن اللغة ٨٨/١.

(٤) رواه أحمد ٢١١/٨ (٤٦٠٥) وفي مواضع أخر، وأبو داود ١٧٨/١-١٧٩ (٦٤) (٦٥)، والترمذي ٩٩-٩٧/١ (٦٧)، وابن ماجه ١٧٢/١ (٥١٧)، والدارمي ١٥٢/١ (٧٣٦) (٧٣٧) من حديث عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

المفهوم المخالف قد أخرج الماء القليل الذي لم يبلغ قلتين من عموم النص الأول: «خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء»؛ فكان هذا المفهوم مخصصاً للعموم^(١).

٢- استدل القائلون بعدم جواز التيمم بغير التراب من كل ما هو من جنس الأرض بأن العموم الوارد في قوله ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»^(٢)، قد خص بمفهوم حديث: «وجعلت الأرض لنا مسجداً، وجعل ترابها طهوراً»^(٣)؛ حيث دل الحديث بمفهوم المخالفة على أن غير التراب لا يجوز التطهر به^(٤).

٣- عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: وقف رسول الله ﷺ في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه فجاء رجل فقال: يا رسول الله لم أشعر فحلقت قبل أن أنحر؟ فقال: «اذبح ولا حرج»، ثم جاءه رجل آخر فقال: يا رسول الله لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي؟ فقال: «ارم ولا حرج»، قال: «فما سئل رسول الله ﷺ عن شيء قدم ولا أخر إلا قال: افعل ولا حرج»^(٥)، وفي رواية أخرى: فما سمعته سئل يومئذ عن أمر مما ينسى المرء، ويجهل: من تقديم بعض الأمور على بعض، وأشباهها، إلا قال رسول الله ﷺ: «افعلوا ذلك، ولا

(١) شرح اللمع للشيرازي ٣٥٧/١، مباحث التخصيص عند الأصوليين للدكتور عمر بن عبد العزيز الشيلخاني ص ٢٧٩ - ٢٨٠ ط: دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

(٢) جزء من حديث رواه البخاري ٧٤/١ (٣٣٥)، ومسلم ٣٧٠-٣٧١ (٥٢١) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٣) رواه مسلم ٣٧١/١ (٥٢٢)/(٤) من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه بلفظ: (تربتها)، وأما لفظ "ترابها) فعند البيهقي في الكبرى ٢١٣/١ (١٠٦٣).

(٤) انظر: المصنف لابن الوزير ص ٦٠٦.

(٥) رواه البخاري ٢٨/١ (٨٣) وفي مواضع أخر، ومسلم ٩٤٨/٢ (١٣٠٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

«خرج»^(١). دل الحديث الأول على جواز تقديم أعمال يوم النحر في الحج بعضها على بعض من الرمي والحلق، وهو عام في نفي الإثم عن العائد والناسي، ودل الحديث الثاني على أن الحكم (نفي الإثم) خاص بالناسي والجاهل كما دل بمفهوم المخالفة على أن العائد يجب عليه القيام بهذه الأعمال (الرمي والحلق) على الترتيب، فاستنبط بعض العلماء من ذلك تخصيص نفي الإثم على من لم يرتب بين تلك الأعمال بالناسي والجاهل، وإخراج العائد من هذا الحكم؛ عملاً بمقتضى القاعدة^(٢).

٤- تخصيص عموم حديث: «وفى أربعين شاة شاة»^(٣) بحديث: «في الغنم السائمة زكاة»^(٤)، حيث دل الحديث الأول بمنطوقه على أن كل أربعين شاة يجب تزكيتها بإخراج شاة واحدة، سواء كانت هذه الغنم سائمة أو معلوفة، فالحديث عام، ودل الحديث الثاني بمفهوم المخالفة على أن الغنم المعلوفة لا زكاة فيها^(٥).

٥- قوله ﷺ: «لِيُؤْتَى الْوَاجِدُ يَحِلُّ عَرْضُهُ وَعَقُوبَتُهُ»^(٦)، ومعنى الحديث: أن

(١) رواها مسلم ٩٤٨/٢ (١٣٠٦).

(٢) انظر: المصنف لابن الوزير ص ٦٠٤.

(٣) جزء من حديث رواه البخاري ١١٨/٢ (١٤٥٤) من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

(٤) هذا اللفظ اختصار من الفقهاء لما رواه البخاري ١١٨/٢ (١٤٥٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ: «وفي صدقة الغنم في سائمته إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة».

(٥) انظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٦٩ ط: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ١٤٢٤هـ، رفع الحاجب لابن السبكي ٣/٣٣٥ ط: عالم الكتب، بيروت ١٩٩٩م، نثر الورود على مراقبي السعود لمحمد الأمين الشنقيطي ١/٣٠٨ ط: دار المنارة، الأولى ١٤١٥هـ، فصول الأصول لخلفان بن جميل السياني ص ١٨٨ ط: وزارة التراث القومي والثقافة ١٤٠٢هـ، إتحاف ذوي البصائر للدكتور عبد الكريم النملة ٦/٢٤٨.

(٦) رواه أحمد ٤٦٥/٢٩ (١٧٩٤٦) ومواضع آخر، وأبو داود ٢٣١/٤ (٣٦٢٣)، والنسائي ٣١٦/٧ (٤٦٨٩) (٤٦٩٠)، وابن ماجه ٨١١/٢ (٢٤٢٧) وعلقه البخاري في صحيحه ١١٨/٣، كلهم من حديث الشريد بن سويد رضي الله عنه.

مماثلة المدين الذي يملك ما يسدد به دينه تبيح للدائن أن يقول: ظلمني، كما تبيح له معاقبته بالحبس حتى يستوفي دينه، والحديث عام في كل واجد إلا أنه قد خص بمفهوم قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]؛ حيث دلت الآية بمفهوم الموافقة على أن الولد يحرم عليه إيذاء والديه بحبس أو غيره؛ فلذلك لا يحبس الوالد بدين ولده^(١).

٦- من تطبيقات القاعدة عند الإمامية: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس: ٣٦] يدلُّ بعمومه على عدم اعتبار كل ظن حتى الظن الحاصل من خبر العادل، وقد وردت آية أخرى هي: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنْهُ﴾ [الحجرات: ٦]؛ حيث دلت بمفهوم الشرط على جواز الأخذ بخبر غير الفاسق بغير تَبَيَّنٍ، فهل يجوز تخصيص ذلك العام بهذا المفهوم المخالف؟ قد اختلفوا على أقوال أحدها القول بجواز ذلك، وهو ما تقرره القاعدة^(٢).

عبد الله هاشم

* * *

(١) التحبير للمرداوي ٢٦٦٣/٦ - ٢٦٦٤.

(٢) أصول الفقه لرضا المظفر ١/١٤٨.

رقم القاعدة: ٢٠٦١

نص القاعدة: الاستثناء يُخَصِّصُ الْعُمُومَ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - الاستثناء من المخصصات^(٢).
- ٢ - الاستثناء تخصيص^(٣).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - المفهوم يخصص العموم^(٤). (أصل).
- ٢ - الاستثناء من الإثبات نفي، ومن النفي إثبات^(٥). (مكملة).
- ٣ - الشرط يخصص العموم^(٦). (قسيم).

(١) العقد المنظوم في الخصوص والعموم للقرافي ١٥٩/٢، البحر المحيط للزركشي ٣٦٩/٤ ط: دار الكتبي.

(٢) الإبهاج لابن السبكي ١٢٥/٢ ط: دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٠٤هـ، التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ٣٤٤/١.

(٣) قواطع الأدلة لابن السمعاني ٢٣٤/١ ط: دار الكتب العلمية، والضروري في أصول الفقه لابن رشد الحفيد ص ١١٣ ط: دار الغرب الإسلامي، التحجير للمرداوي ٢٥٤٣/٦.

(٤) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٥) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٦) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

- ٤ - الصفة تخصص للعموم^(١). (قسيم).
- ٥ - الغاية تخصص للعموم^(٢). (قسيم).
- ٦ - الإجماع مخصص للعموم^(٣). (قسيم).
- ٧ - العادة مخصصة للعموم^(٤). (قسيم).
- ٨ - تخصيص العموم بالحس جائز^(٥). (قسيم).
- ٩ - تخصيص العموم بالعقل جائز^(٦). (قسيم).

شرح القاعدة :

(التخصيص): هو إخراج بعض ما يتناوله اللَّفْظ^(٧)، ويقسم الأصوليون مخصّصات العموم إلى قسمين: متصلة، ومنفصلة^(٨)، ومن أشهر المخصّصات المتصلة الاستثناء^(٩) وهو: أن يُخْرَج المتكلم من الكلام ما لولاه لدخل تحته^(١٠).

- (١) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٢) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٣) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٤) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٥) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٦) انظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٧) الإبهاج لابن السبكي ١١٩/٢.

- (٨) انظر: المستصفي للغزالي ص ٢٢٥ ط: دار الكتب العلمية، التلويح على التوضيح للتفتازاني ٧٤/١ ط: مكتبة صبيح، البحر المحيط للزركشي ٣٦/٤ ط: دار الكتبي، القرائن عند الأصوليين للدكتور محمد بن عبد العزيز المبارك ٧٩٠/٢ ط: جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٢٦هـ.
- (٩) موسوعة القواعد الفقهية للبورنو ١٠١٦/١١ ط: مؤسسة الرسالة، الأولى ١٤٢٤هـ.
- (١٠) المعتمد لأبي الحسين البصري ٢٦٠/١، انظر: للتفصيل القواعد الأصولية: "الاستثناء معيار العموم" و"الاستثناء من الإثبات نفي ومن النفي إثبات".

والمعنى الإجمالي للقاعدة: أنه إذا ورد في النصوص الشرعية لفظ من ألفاظ العموم، واتصل به أداة من أدوات الاستثناء - إلا، أو إحدى أخواتها - فإن هذا الاستثناء يعتبر من مخصصات العموم، ويكون اللفظ العام مقصوراً على ما عدا المستثنى، ويصير ما بعد أداة الاستثناء خارجاً من العموم السابق عليها، وهذا مذهب جمهور الأصوليين^(١).

وخالف الحنفية في موضوع القاعدة، حيث نفوا التخصيص بالاستثناء؛ بناء على منهجهم في تخصيص العام: من اشتراط معنى المعارضة بين المخصص والمخصص، وهذه المعارضة لا تتحقق إلا في المخصصات المنفصلة؛ إذ المعارضة لا تتصور بين أجزاء الدليل الواحد؛ وبناء عليه لم يعتبر الحنفية الأدلة المتصلة من المخصصات، إلا أنهم يجعلونها من بيان التغيير^(٢).

ويتضح مما سبق: أن موضوع القاعدة هو تخصيص العموم، وقصره على بعض الأفراد المندرجة تحته - بناء على أسلوب الاستثناء الذي يكشف عن مراد المتكلم - دون تعرض لحكم المستثنى، وهل يثبت له نقيض حكم المستثنى منه، أو يكون في محل المسكوت عنه؟ إلى غير ذلك من التفاصيل التي تكفلت ببيانها القاعدة ذات العلاقة: «الاستثناء من الإثبات نفي، ومن النفي إثبات».

(١) انظر: المعتمد لأبي الحسين البصري ٢٣٩/١، اللمع للشيرازي ص ١٨، المستصفى للغزالي ٩٨/٢، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ١٣١/٢، نهاية السؤل للإسنوي ٩٤/٢، الإحكام لابن حزم ١٠/٤ ط: دار الآفاق الحديثة، فصول الأصول لخلفان بن جميل السيائي ص ١٧٣.

(٢) انظر: فوائح الرحمت لعبد العلي الأنصاري ٣٢٠/١، الوجيز للكرامستي ص ٥٥ ط: دار الهدى، تيسر التحرير لأمير بادشاه ٢٩٥/١، مسلم الثبوت لابن عبد الشكور مع فوائح الرحمت ٣٣٤/١، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١٩٣/٣، شرح التلويح على التوضيح للفتازاني ٤٥/٢ ط: دار الكتب العلمية ١٤١٦هـ، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ١٥٤، مرآة الأصول للإزميري ١٣٤/٢، مصادر التشريع الإسلامي ومناهج الاستنباط لمحمد أديب الصالح ص ٥٣٤، ٥٣٥ ط: مكتبة العبيكان، الأولى ١٤٢٣هـ.

وأدوات الاستثناء هي «إلا»، أو إحدى أخواتها^(١): «غير»، و«سوى»، و«ما عدا»، و«عدا»، و«ليس»، و«لا يكون»، و«حاشا»، و«خلا»، و«ما خلا»، و«سيما».

ومثال العام الذي خُصَّص بالاستثناء قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]؛ فإن قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ﴾ عامٌ يشمل كل كافر، ولكن الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ صرف هذا العام عن عمومته، وجعله قاصراً على من كفر باختياره، عن طريق الاستثناء المتصل.

وتخصيص العموم بطريق الاستثناء من المباحث اللغوية التي دقق الأصوليون النظر فيها؛ لما لها من أثر في استنباط الأحكام الشرعية، لكن حديث الأصوليين في هذا الجانب وإن كان يعتمد على ما قرره النحاة، إلا أنه يظهر فيه الاعتناء بالمعنى أكثر من الاعتناء بقضايا النحو الإعرابية، وقد انعكس ذلك في جملة الشروط والضوابط التي رأى الأصوليون أنها لازمة في تحقيق معنى تخصيص العموم بالاستثناء، وهذه الشروط هي:

- ١- صدور التركيب كله من متكلم واحد، بحيث لو قال متكلم: (قام القوم)، فقال آخر من بعده (إلا زيداً)، لم يكن من التخصيص عند أكثر الأصوليين^(٢).

(١) هذا هو الاستثناء النحوي المعروف ويسمى أيضاً بالاستثناء الإخراجي، وهناك نوع آخر من الاستثناء يذكره الأصوليون وهو الاستثناء التعليقي، ويتمثل في التعاليق اللغوية التي هي شروط، كما في قول القائل: «لأفعلن كذا إن شاء الله»، غير أن الأصوليين وإن كانوا يطلقون على التعاليق اللغوية - ومنها أسلوب الشرط - استثناء، فإنهم يخصون الاستثناء الإخراجي بمبحث والاستثناء التعليقي بمبحث آخر، والمقصود في القاعدة الاستثناء الإخراجي. انظر: دلالة الألفاظ عند الأصوليين دراسة بيانية ناقدة للدكتور محمود توفيق محمد سعد ص ١٦٣.

(٢) حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع ١٠/٢، أصول التفسير وقواعده لخالد عبد الرحمن العك ص ٣٨٥ ط: دار النفائس، الرابعة، ١٤٢٤هـ، المذهب لعبد الكريم النملة ١٦٦٨/٤ ط: مكتبة الرشد، الثالثة ١٤٢٤هـ.

٢- اتصال المستثنى بالمستثنى منه حقيقة أو حكماً، والاتصال الحقيقي: ألا يفصل المتكلم في كلامه بين المستثنى والمستثنى منه أصلاً، والاتصال الحكمي: أن يفصل بينهما بما لا يُعدُّ فاصلاً عُرفاً، كانقطاع النفس، والسعال، والعطاس؛ ولهذا فإن الكلام يعتبر في هذه الحالة في حكم المتصل، وهذا الشرط اشترطه جمهور الأصوليين^(١).

٣- ألا يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه - يعني: ألا يكون المستثنى شاملاً لجميع أفراد المستثنى منه - وهذا الشرط عند أكثر الأصوليين، فلو قال مثلاً: (له علي عشرة إلا عشرة) كان الاستثناء باطلاً، ولزمته العشرة كاملة؛ لأنه لا يبقى في هذه الحالة شيء يتكلم به بعد الاستثناء.

٤- أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، فلا يصح الاستثناء من غير الجنس، كقول القائل: (جاء الرجال إلا سيارة) ويسمى بالاستثناء المنقطع، قال المطيعي: «لا خلاف في أن الاستثناء المنقطع لا تخصيص فيه ولا إخراج بوجه من الوجوه، وإنما الخلاف في إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع»^(٢).

وتجدر الإشارة إلى الفرق بين هذه القاعدة، والقاعدة ذات العلاقة: «الاستثناء من الإثبات نفي ومن النفي إثبات».

(١) وقد حقق القرافي هذه المسألة في العقد المنظوم تحقيقاً بديعاً، وحمل ما نُقل عن البعض من جواز التخصيص بالاستثناء المنفصل على الاستثناء الذي يقصد به التعليق لا الإخراج، كأن يقول: (سأفعل كذا) وبعد مدة يقول: (إن شاء الله) فهذا وإن سمي استثناء من حيث الصورة والاسم، إلا أنه على الحقيقة يقصد به التعليق على المشيئة لا الإخراج بإلا. انظر: العقد المنظوم للقرافي ١٨٤/٢.

(٢) سلم الوصول للشيخ بخيت المطيعي ٤٠٩/٢، مباحث أصولية في تقسيمات الألفاظ للدكتور محمد عبد العاطي محمد ص ١٤٧، ١٤٨.

أدلة القاعدة :

دل الاستقراء على وقوع تخصيص العام في الكتاب والسنة، وقد صار ذلك أمراً شائعاً، حتى قيل: ما من عام إلا وقد خُص منه البعض. كما دل الاستقراء أيضاً على أن هذا المخصّص إما أن يكون متصلاً بالمستثنى منه، أو منفصلاً عنه، ومن بين المخصّصات المتصلة الاستثناء^(١).

تطبيقات القاعدة :

١ - قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴿﴾ [النور: ٤-٥]، فقد دلّ قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ على استثناء قاذف المحصنات إذا تاب وصلاح أمره؛ وعليه يرتفع الحكم السابق فتقبل شهادته، ويخرج من جملة الفاسقين بالتخصيص عن طريق الاستثناء المتصل بـ (إلا)^(٢).

٢ - قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿١٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْكُذُوبُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيُخْلَدَ فِيهِ. مُهَانًا ﴿١٩﴾﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا ﴿﴾ [الفرقان: ٦٨، ٧٠]، فلفظ: ﴿مَنْ يَفْعَلْ﴾ عام؛ لأن

(١) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ٣٥٩/١ ط: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، أثر القواعد الأصولية اللغوية في استنباط أحكام القرآن للدكتور عبد الكريم حامدي ص ١٤٤، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي للدكتور محمد أديب صالح ٨٥/٢، أصول التفسير وقواعده لخالد عبد الرحمن العك ص ٣٨٤.

(٢) الإحكام لابن حزم ٤٣٠/٤ ط: دار الحديث، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، مذكرة أصول الفقه للشنيطي ص ٢٦٢ ط: مكتبة العلوم والحكم، أثر القواعد الأصولية اللغوية في استنباط أحكام القرآن للدكتور عبد الكريم حامدي ص ١٤٦.

(مَنْ) الشرطية من صيغ العموم، وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ أخرج التائبين من عموم الآية عن طريق الاستثناء المتصل^(١).

٣- يجوز للرجل أن يأخذ من امرأته ما أعطاه من صداق مقابل الخلع إذا لم يكن مُضِرّاً بها، وخافاً ألا يقيما حدود الله، وقد استدل بعض الفقهاء على ذلك بأدلة منها: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]؛ حيث دلت الآية الكريمة على أن الزوج لا يحل له الرجوع في شيء من الصداق الذي أعطاه لزوجته، ثم استنتت الآية حالة الخلع المعبر عنها بقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾^(٢) عن طريق الاستثناء المتصل، فرفعت الحرج عن الزوج في الأخذ، ورفعت الحرج عن الزوجة في الدفع^(٣).

٤- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْلِهْمْ يَوْمَئِذٍ دُبرَهُ إِلَّا مَتَحَرِّفًا لِقَالِ أَوْ مَتَحَرِّرًا إِنِّي فَتَنَةٌ فَقَدْ بَكَاءَ يَعْصِبُ مِنْ اللَّهِ وَمَاؤُهُ جَهَنَّمَ وَيَسُ الْمَصِيرُ﴾ [الأنفال: ١٦]، فقد حرّم الله تعالى على المسلم أن يهرب من أرض

(١) انظر: الإحكام لابن حزم ٤/٤٣٣، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله للدكتور عياض السلمي ٢٢٤/١.

(٢) وهذا الخوف من ترك إقامة حدود الله على وجهين:
إما أن يكون أحدهما سبب الخلق أو يكونا جميعا كذلك، فيفضي بهما ذلك إلى ترك إقامة حدود الله فيما يلزم كل واحد منهما من حقوق النكاح في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَنْزِلْ عَلَيْكُمُ الْغَوْفُ﴾.
وإما أن يكون أحدهما مبغضاً للآخر فيصعب عليه حسن العشرة والمجاملة؛ فيؤديه ذلك إلى مخالفة أمر الله.

في تقصيره في الحقوق التي تلزمه انظر: أحكام القرآن للجصاص ١/٥٣٣ ط: دار الفكر.

(٣) انظر: أضواء البيان للشنيطي ١/١٤١ ط: دار الفكر، ١٤١٥ هـ.

المعركة عند ملاقاته العدو، وهذا التحريم عام يشمل كل مقاتل في أرض المعركة، وقد استفيد العموم من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْلَمْ﴾ المشتمل على اسم الموصول (مَنْ) مع صلته، ثم خصَّص المولى سبحانه هذا العموم بالاستثناء المتصل في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَرِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ﴾؛ حيث استثنى هذين الصنفين من عموم تحريم الفرار من أمام العدو، والمتحرِّف للقتال: هو من يرى القتال في غير موضعه أصلح وأنفع فينتقل إليه، والمتحيز إلى فئة: هو من يذهب إلى مجموعة مقاتلة - وإن بعدت - لينضم إليها^(١).

٥- عن ابن عباس، رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال عن مكة يوم الفتح: «لا يُنْفَرُ صَيْدُهَا، وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا»^(٢) فقال العباس: إلا الإذخر^(٣) يا رسول الله؛ فإننا نجعله في قبورنا وبيوتنا؟ فقال رسول الله ﷺ: «إلا الإذخر»^(٤)، فقد دلَّ هذا الحديث على أن رسول الله ﷺ حرَّم قطع شجر الحرم، ثم استثنى من ذلك شجرة الإذخر^(٥)، وذلك بعد سؤال العباس، رضي الله عنه، وبيان وجه الحاجة إلى الإذخر^(٦)،

(١) المصنف لابن الوزير ص ٥٦١.

(٢) قوله ﷺ: «لا يُنْفَرُ صَيْدُهَا»: أي لا يزجر ولا يطرد كما لو رأى طيِّباً أو صيداً في ظل، فليس له أن ينفره ويجلس مكانه في الظل، وقوله ﷺ: «ولا يختلي خلاها» وفي لفظ: «لا يُحْسُ حَشِيشُهَا» الخلا: هو الحشيش، والمراد: أنه يحرم قطع حشيش الحرم.

(٣) الإذخر: نبات من نوع الحشيش طيب الرائحة انظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد ٢/٦٤ ط: مطبعة السنة المحمدية.

(٤) رواه البخاري ٣/١٤-١٥ (١٨٣٤)، ومسلم ٢/٩٨٦-٩٨٧ (١٣٥٣)/(٤٤٥) من حديث عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) الفصول في الأصول للجصاص ٢/٢٤٣.

(٦) ووضح أن النبي ﷺ قد أقرَّ عمه رضي الله عنه على استثناء الإذخر، وتخصيصه من النهي عن القطع، وأن إقراره كان مقالياً حيث أعاد ﷺ منطوق كلام عمه ﷺ؛ ولهذا قال العلماء إنه يجوز في الإذخر إعرابان: الرفع على البذل من (شوكها) نائب الفاعل، والنصب على الاستثناء والنصب هو=

فأباحه رسول الله ﷺ للمصلحة العامة^(١)، وانعقد الإجماع على ذلك، قال ابن قدامة: «أجمع أهل العلم على تحريم قطع شجر الحرم، وإباحة أخذ الإذخر»^(٢).

٦- للأب الرجوع فيما وهب لولده استثناء من النهي العام عن الرجوع في الهبة، فعن ابن عمر، رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها، إلا الوالد فيما يعطي ولده»^(٣) فقد نهى رسول الله ﷺ نهياً عاماً عن الرجوع في الهبة، ويستفاد العموم من النكرة (رجل) الواردة في سياق النفي، ثم خصّص النبي ﷺ ذلك العموم بالاستثناء المتصل، حيث استثنى الوالد فأجاز له أن يرجع في هبته لولده^(٤).

٧- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»^(٥)، أفاد الحديث عموم انقطاع الأجر بعد الموت - بمعنى أن الإنسان بمجرد موته ينقطع عنه ثواب الأعمال الذي كان قد قدمها في الدنيا - وهذا العموم استفيد من اسم الجنس المضاف

= اختيار ابن مالك؛ لكون الاستثناء جاء مترافياً عن المستثنى منه. انظر: فتح الباري لابن حجر ٤/٤٩٩ ط: دار المعرفة، حاشية السندي على سنن النسائي ٥/٢٠٤ ط: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، دلالة الألفاظ عند الأصوليين للدكتور محمود توفيق ص ١٦٥.

(١) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٣/٥٩٦ ط: مؤسسة الرسالة.

(٢) المغني لابن قدامة ٣/١٦٨ ط: دار إحياء التراث العربي.

(٣) رواه أحمد ٤/٢٧ (٢١٢٠) وفي مواضع أخرى، وأبو داود ٤/١٩٤ (٣٥٣٣)، والترمذي ٣/٥٩٣ (١٢٩٩)، ٤/٤٤٢ (٢١٣٢)، والنسائي ٦/٢٦٧-٢٦٨ (٣٧٠٣)، وفي الكبرى له ٦/١٨٣ (٦٤٩٨)،

وابن ماجه ٢/٧٩٥ (٢٣٧٧)، كلهم عن طاووس عن ابن عمر و ابن عباس رضي الله عنهم.

(٤) سبل السلام للصنعاني ٢/١٣٠ ط: دار الحديث.

(٥) رواه مسلم ٣/١٢٥٥ (١٦٣١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(عمله)، ثم خصَّص رسول الله ﷺ هذا العموم عن طريق الاستثناء المتصل في قوله: «إلا من ثلاث... إلخ» الذي أخرج بعض أفراد العام على مقتضى ما قررته القاعدة^(١).

٨- ثبت أن النبي ﷺ نهى عن سؤال الناس والطلب منهم نهياً عاماً، ثم استثنى من عموم النهي ثلاثة أصناف فأحل لهم المسألة، وذلك في حديث: «لا تحل المسألة لأحد إلا لثلاثة: رجل تحمل حمالة^(٢) فحلَّت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلَّت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش (أي ما يكفيه)، ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا (العقل) من قومه: لقد أصابت فلاناً فاقة فحلَّت له المسألة»^(٣) فقوله ﷺ: «لا تحل المسألة لأحد» نكرة في سياق النهي فتفيد العموم، ثم خصَّص النبي ﷺ ذلك العموم بالاستثناء المتصل في قوله: «إلا لثلاثة... إلخ»^(٤).

عبد الله هاشم

(١) المصنفى لابن الوزير ص ٥٦٤.

(٢) الحمالة: ما يتحملة الإنسان ويلتزمه في ذمته بالاستدانة ليدفعه في إصلاح ذات البين، مثل أن تقع حرب بين فريقين تسفك فيها الدماء ويتلف فيها نفس أو مال، فيسعى إنسان للإصلاح بين الفريقين ويتحمل الدماء والأموال التي بينهم. انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية ١٨/١٢١.

(٣) رواه مسلم في صحيحه ٧٢٢/٢ (١٠٤٤) من حديث قبيصة بن مخارق الهلالي رضي الله عنه.

(٤) انظر: المصنفى لابن الوزير ص ٥٦٤.

رقم القاعدة: ٢٠٦٢

نص القاعدة: الاستثناء من الإثبات نفي، ومن النفي إثبات^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - الاستثناء من الإثبات نفي، وبالعكس^(٢).
- ٢ - الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي^(٣).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - كل شيء خرج من نقيض دخل في النقيض الآخر^(٤). (أصل).

(١) المستصفى للغزالي ص ٢٧٣ ط: دار الكتب العلمية، المحصول للرازي ٣/٣٩ ط: مؤسسة الرسالة، الإحكام للأمدى ٢/٣٣٠ ط: دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، العقد المنظوم للقرافي ٢/٢٢٤، البحر المحيط للزركشي ٢/٤٤٣ ط: دار الكتب العلمية، نهاية الوصول للهندي ٤/١٥٤٠، شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام ٣/١٣٢ ط: مطبوعاتي إسماعيليان، حاشية شرح الأزهار للمرئضى ٤/١٨٢.

(٢) التحرير للمرداوي ٦/٢٥٩٩، الكاشف لذوي العقول لابن لقمان ص ١٦٠.

(٣) المستصفى للغزالي ص ٢٧٣ ط: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٣هـ، الذخيرة للقرافي ٤/٢٢ ط: دار الغرب - بيروت ١٩٩٤م، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ١٥٣ ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ، المدخل لابن بدران ص ٢٦٥ ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ، إجابة السائل للصنعاني ص ٢٥٥ ط: مؤسسة الرسالة.

(٤) إجابة السائل للصنعاني ص ٣٢٥، حاشية الجمل على شرح المنهج ٣/٤٤٦ ط: دار الفكر - بيروت.

- ٢- الاستثناء من النفي ليس بإثبات، ومن الإثبات ليس بنفي^(١).
(مخالفة).
- ٣- الاستثناء يخصص العموم^(٢). (مكملة).
- ٤- الاستثناء عقب الجمل المتعاطفة عائد إلى الجميع ما لم يمنع مانع^(٣).
(مكملة).
- ٥- الاستثناء معيار العموم^(٤). (مكملة).

شرح القاعدة :

هذه القاعدة من القواعد اللغوية التي لها تأثير في استنباط الأحكام الشرعية من النصوص، وتُعدُّ أصلاً لمجموعة القواعد التي تتناول أسلوب الاستثناء في مواضع أصولية متفرقة، مثل قاعدة: «الاستثناء معيار العموم»، و«الاستثناء يخصص العموم»، و«الاستثناء عقب الجمل المتعاطفة عائد إلى الجميع ما لم يمنع مانع».

و(الاستثناء): هو أن يُخرج المتكلم من الكلام ما لولاه لدخل تحته^(٥).

-
- (١) تيسير التحرير لأمر بادشاه ٢٩٥/١، مسلم الثبوت لابن عبد الشكور مع فواتح الرحموت ٣٣٤/١.
- (٢) انظر: العقد المنظوم للقرافي ١٥٩/٢، البحر المحيط للزركشي ٣٦٩/٤ ط: دار الكتبي، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٣) اللمع لأبي إسحاق الشيرازي ص ٩٨ ط: دار ابن كثير- دمشق، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٤) نهاية السؤل للإسنوي ٢٨٥/١، ٣٠٧، سلاسل الذهب للزركشي ص ٢٢٤، التحبير للمرداوي ٢٣١٨/٥، شرح الكوكب المنير لابن النجار ١٠٤/٣، ١٣٤، مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٢٤٧/١، ٢٦٤/٢، إجابة السائل للصنعاني ص ٣٠٤، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٥) المعتمد لأبي الحسين البصري ٢٦٠/١، انظر: للتفصيل القواعد الأصولية: «الاستثناء معيار العموم» و«الاستثناء يخصص العموم».

والمعنى الإجمالي الذي تقرره القاعدة : أنه إذا ورد في نص من الكتاب ، أو السنة ، أو ورد في كلام المكلفين استثناء من الإثبات كان ذلك نفيًا ، وإذا ورد استثناء من نفي كان ذلك إثباتًا. هذا مذهب جمهور الأصوليين من المالكية^(١) ، والشافعية^(٢) ، والحنابلة^(٣) ، وطائفة من الحنفية^(٤) ، منهم السرخسي^(٥) ، والبرزدوي^(٦) ، وهو الموافق لما عليه أكابر النحويين^(٧) .

على أن بعض الأصوليين قد نصّوا على أن الشق الثاني من القاعدة : «الاستثناء من النفي إثبات» مقيد بقيود هي^(٨) :

١ - ألا يكون واردًا على شرط من الشروط الشرعية ، ومثاله : قوله ﷺ : «لا صلاة إلا بطهور»^(٩) ، استثناء من نفي بتقدير الصحة ، أي لا صلاة صحيحة إلا بطهور ، ومع ذلك فلا يترتب عليه إثبات أن الصلاة إذا كانت بطهور فهي صحيحة.

٢ - ألا يكون في باب الأيمان ، فقد نص القرافي على القاعدة قال القرافي : «اعلم أن مذهب مالك ، رحمه الله ، أن الاستثناء من النفي إثبات في غير الأيمان»^(١٠) .

(١) الاستغناء في الاستثناء ص ٤٥٤ ، ٤٥٩ ، نفائس الأصول للقرافي ٢٠١٠/٥ .

(٢) المحصول للرازي ٣٩/٣ ، الإحكام للآمدي ٣٣٠/٢ ، البحر المحيط للزركشي ٤٤٣/٢ ، التمهيد للإسنوي ص ٣٩٢ .

(٣) أصول ابن مفلح ٥٠٩/٣ ، التحرير للمرداوي ٢٥٩٩/٦ .

(٤) تيسير التحرير لأمر بادشاه ٢٩٥/١ ، مسلم الثبوت لابن عبد الشكور مع فواتح الرحموت ٣٣٤/١ .

(٥) أصول السرخسي ٤٢/٢ .

(٦) أصول البرزدوي مع كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١٢٦/٣ ط : دار الكتاب الإسلامي .

(٧) الاستغناء في الاستثناء للقرافي ص ٤٥٤ ، إرشاد الفحول للشوكاني ١٦٠/٢ ونقل الاتفاق على أن الاستثناء من الإثبات نفي .

(٨) انظر : العقد المنظوم للقرافي ٢٣١/٢ ، التحرير للمرداوي ٢٦١٦/٦ ، الاستغناء للقرافي ص ٤٦٤ .

(٩) هذا اللفظ كثر وروده في كتب الأصول ، وفي معناه ما رواه مسلم ٢٠٤/١ (٢٢٤) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا : «لا تقبل صلاة بغير طهور» .

(١٠) الفروق للقرافي ٩٣/٢ .

٣- ألا يقصد المتكلم من النفي ردَّ الكلام على من أثبتته، فإذا قصد ذلك لم يكن الاستثناء من النفي إثباتاً ومثاله: إذا قال القائل: (قام القوم إلا زيداً)، والسامع يعلم أن الأمر على خلاف ما قاله، فله نفي كلامه بأن يقول (ما قام القوم إلا زيداً) أي: لم يقع ما قلت، فليس هذا نفياً وإثباتاً، وإنما هو نفي محض^(١).

وقد خالف أكثر الحنفية^(٢) في هذه القاعدة، حيث ذهبوا إلى أن الاستثناء من الإثبات أو النفي ليس له حكم أصلاً، لا نفياً، ولا إثباتاً؛ لأن وظيفة الاستثناء قاصرة على بيان الحكم بما رواء الاستثناء، بمعنى أن قول القائل: (عليّ عشرة إلا ثلاثة)، معناه: (عليّ سبعة) ابتداءً، وليس عليّ عشرة ثم خرج منها ثلاثة^(٣)، وهذا ما يتسق مع عدم أخذهم بمفهوم المخالفة.

ومما استدلوا به على مذهبهم بعض النصوص الشرعية، ومنها: قوله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي»^(٤)، فالمستثنى منه منفي، ومع ذلك لا يثبت الحكم إذا وجد المستثنى فليس معناه أن النكاح بولي صحيح^(٥)، وقد أجاب الجمهور على ذلك بأجوبة منها: أن هذه المثال خارج عن محل النزاع؛ إذ الولي شرط في النكاح، والشروط الشرعية مستثناة من القاعدة كما سبق^(٦).

(١) الكوكب الدرّي للإسنوي ص ٣٦٧.

(٢) تيسير التحرير لأمير بادشاه ٢٩٥/١، مسلم الثبوت لابن عبد الشكور مع فواتح الرحموت ٣٣٤/١.

(٣) انظر: كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١٩٣/٣، شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ٤٥/٢ ط: دار الكتب العلمية ١٤١٦هـ، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ١٥٤، إرشاد الفحول للشوكاني ١٦٠/٢.

(٤) رواه أحمد ٢٨٠/٣٢، ٤٨٢ (١٩٥٢٨) (١٩٧١٠)، وأبو داود ٢٠/٣-٢١ (٢٠٧٨)، والترمذي ٤٠٧/٣ (١١٠١)، وابن ماجه ٦٠٥/١ (١٨٨١)، والدارمي ٦١/٢، ٦٢ (٢١٨٨) (٢١٨٩) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٥) انظر: أصول السرخسي ٣٧/٢، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١٢٤/٢.

(٦) انظر: نفائس الأصول للقرافي ٢٠٠٩/٥، الاستغناء في الاستثناء ص ٤٦٥-٤٦٧.

وقد نقل بعض الأصوليين^(١) أن الشُّقَّ الأول من القاعدة، وهو الاستثناء من الإثبات نفي لا نزاع فيه بين العلماء، وإنما النزاع في الشُّقَّ الثاني، وهو كون الاستثناء من النفي إثباتاً.

لكن المحققين من العلماء كالقرافي^(٢)، ومن تابعه^(٣) نصُّوا على أن الخلاف ثابت في الشُّقَّين معاً، يقول المطيعي: «فما نقله الشافعية من أن خلاف الحنفية في كونه من النفي إثباتاً فقط، وأما قولهم: من الإثبات نفي، فمتفق عليه ليس مطابقاً لما ثبت عنهم من الخلاف في الوجهين»^(٤).

والخلاف في القاعدة إنما هو في الاستثناء المتصل، أما المنقطع - وهو الاستثناء من غير الجنس - فلا إخراج فيه بالاتفاق، بل ما بعد إلا محكوم عليه بضد الحكم السابق، كما في قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، فالمراد أن لهم به اتباع الظن لا العلم، وإن لم يكون الظن داخلاً في العلم قال ابن النجار: «ومحل الخلاف في الاستثناء المتصل؛ لأنه فيه إخراج، أما المنقطع فالظاهر أن ما بعد إلا محكوم عليه بضد الحكم السابق»^(٥).

أدلة القاعدة :

١- هذه القاعدة جارية على مقتضى اللسان العربي، فإن المنقول عن أهل اللغة أن الاستثناء من الإثبات نفي، ومن النفي إثبات، وعلى ذلك

(١) التحصيل من المحصول لسراج الدين الأموي ٣٧٧/١ ط: مؤسسة الرسالة، إرشاد الفحول للشوكاني ٢٥٥/١ ط: دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

(٢) الاستغناء في الاستثناء للقرافي ص ٤٥٤، ٤٥٩ ط: دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، نفائس الأصول للقرافي ٢٠١٠/٥.

(٣) انظر: نهاية الوصول للهندي ١٥٤٠/٤ وما بعدها، جمع الجوامع مع شرح المحلي ٥٠/٢، سلم الوصول للمطيعي مع نهاية السؤل ٤٢٢/٢.

(٤) سلم الوصول للمطيعي مع نهاية السؤل ٤٢٢/٢.

(٥) شرح الكوكب المنير لابن النجار ٣/٣٤٤، سلم الوصول للمطيعي ٤٠٩/٢.

بنى علماء المعاني أن قول القائل: (ما زيد إلا قائماً) يصلح ردّاً على من زعم أنه ليس بقائم، وبيانه: أن جملة: (زيد ليس بقائم) منفية، والردُّ عليه يكون بالإثبات وقد استفيد الإثبات من خلال الاستثناء من النفي في جملة: (ما زيد إلا قائماً)؛ فدلّ ذلك أن أسلوب الاستثناء من النفي يفيد الإثبات في اللغة العربية^(١).

٢- التبادر إلى الذهن، فإن قول القائل: (لا عالم إلا زيد)، فإن الذي يتبادر إلى الأذهان لدى كل سامع: أن ذلك يدل على علم زيد^(٢).

٣- كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) فإنها بإجماع المسلمين، بل بإجماع أهل اللسان كافة تُسمّى كلمة التوحيد، وهي لا تكون كذلك، إلا إذا أثبتت للمستثنى حكماً مخالفاً للمستثنى منه^(٣).

٤- الإجماع قال الشوكاني في الإرشاد: «واتفقوا على أن الاستثناء من الإثبات نفي»، وقال الأمير الصنعاني: «واستدل الشافعي ومن معه بإجماع أهل اللغة على أن الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي»^(٤).

تطبيقات القاعدة :

١- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ④﴾ إِلَّا الَّذِينَ

(١) انظر: شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ١٤٣/٢، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١٩٠/٣،

فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٣٣٤/١.

(٢) الإحكام للآمدي ٣٠٨/٢.

(٣) فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٣٣٤/١.

(٤) إرشاد الفحول للشوكاني ١٦٠/٢، إجابة السائل للأمير الصنعاني ٢٥٥/١.

تَابُوا ﴿ [النور: ٤، ٥]، استدلل فريق من الفقهاء بهذه الآية على أن المحدود في قذف إذا تاب قبلت شهادته؛ لأن الله استثنى التائبين من عدم قبول شهادة المحدود في قذف، والاستثناء من النفي إثبات قال ابن قدامة: «وأما الآية فهي حجة لنا فإنه استثنى التائبين بقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ من النفي، فيكون تقديره: إلا الذين تابوا؛ فاقبلوا شهادتهم، وليسوا بفاسقين»^(١).

٢- جاء رجل إلى النبي ﷺ يسأله عن الإسلام، فذكر له ﷺ الفرائض الواجبة عليه من الصلاة، والصيام، والزكاة، فقال الرجل: هل عليّ غيرها، فقال ﷺ: «لا، إلا أن تطوع»^(٢) استدلل بعض العلماء بهذا الحديث على أن الشروع في التطوع يوجب إتمامه، وبنوا ذلك على أن الاستثناء هنا متصل، بمعنى أن: المستثنى (التطوع) من جنس المستثنى منه (الواجبات)، ولما كان شأن التطوع أنه لم يقل بوجوبه أحد، قالوا: فتعين لصحة الكلام أن يكون تقديره: إلا أن تشرع في تطوع فيلزمك إتمامه، قال ابن حجر: «واستدل بهذا على أن الشروع في التطوع يوجب إتمامه، تمسكاً بأن الاستثناء فيه متصل، قال القرطبي: لأنه نفى وجوب شيء آخر إلا ما تطوع به، والاستثناء من النفي إثبات، ولا قائل بوجوب التطوع، فيتعين أن يكون المراد: إلا أن تشرع في تطوع فيلزمك إتمامه»^(٣).

(١) المغني لابن قدامة ١٠/١٩١.

(٢) رواه البخاري ١٨/١ (٤٦) وفي مواضع، ومسلم ١/٤٠-٤١ (١١)/(٨) من حديث طلحة بن عبيدالله

رضي الله عنه.

(٣) فتح الباري لابن حجر ١/١٠٧ ط: دار الفكر.

٣- استدلل جمهور الفقهاء بقوله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني إلا في سبيل الله»^(١) على جواز دفع الزكاة إلى الغازي في سبيل الله وإن كان غنياً؛ لأن النبي ﷺ نفى حل الصدقة للأغنياء واستثنى منهم الغازي في سبيل الله، والاستثناء من النفي إثبات^(٢).

٤- استدلل الحنفية بقوله ﷺ: «لا يرجع الواهب في هبته إلا الوالد فيما يهب لولده»^(٣) على أن الوالد إذا وهب لولده فله الرجوع في هبته؛ لأن النبي ﷺ استثنى الوالد، والاستثناء من النفي إثبات^(٤).

٥- قوله ﷺ: «الماء طاهر إلا إن تغير ريحه، أو طعمه، أو لونه بنجاسة تحدث فيه»^(٥)، فقد أثبت أن الأصل في الماء أنه طهور، واستثنى من ذلك ثلاث حالات، وهي تغير الريح أو الطعم أو اللون، وبناء عليه: يُحكم على الماء الذي تغير لونه أو طعمه أو ريحه بعدم الطهورية؛ لأن الاستثناء من الإثبات نفي قال ابن المنذر: «أجمع العلماء على أن

(١) رواه أحمد ٣٧٠/١٧ (١١٢٦٨) وفي مواضع، وأبو داود ٣٦٠/٢-٣٦١ (١٦٣٤)، وابن أبي شيبة ٣٥/٧ (١٠٧٨٤)، وعبد بن حميد ٦٩/٢-٧٠ (٨٩٣)، وأبو يعلى ٤٩٣/٢ (١٢٠١) (١٣٣٣)، والبيهقي في الكبرى ٢٣/٧ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) انظر: المغني لابن قدامة ٤٨٣/٦ ط: مكتبة القاهرة، المجموع للنووي ٢١٢/٦ ط: دار الفكر، بدائع الصنائع للكاساني ٤٦/٢ ط: دار الكتب العلمية.

(٣) رواه أحمد ٢٦/٤ (٢١١٩) وفي مواضع، وأبو داود ١٩٤/٤ (٣٥٣٣)، والترمذي ٤٤٢/٤ (٢١٣٢)، والنسائي ٢٦٥/٦ (٣٦٩٠)، والكبرى له ١٧٩/٦، ١٨٣ (٦٤٨٥) (٦٤٩٨)، وابن ماجه ٧٩٥/٢ (٢٣٧٧) من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما بلفظ: «لا يحل لرجل أن يعطي عطية، أو يهب هبة، فيرجع فيها، إلا الوالد فما يعطي ولده»، وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٤) انظر: المبسوط للسرخسي ٥٥/١٢ ط: دار المعرفة.

(٥) رواه ابن ماجه ١٧٤/١ (٥٢١)، والطبراني في الكبير ١٠٤/٨ (٧٥٠٣)، والأوسط له ٤١٧/١-٤١٨ (٧٤٨)، والدارقطني ٢٨/١-٢٩ (٣)، والبيهقي في الكبرى ٢٦٠/١، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وقال الهيثمي في المجمع ٢١٤/١: فيه رشدين بن سعد، وهو ضعيف.

الماء الكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيّرت طعمًا، أو لونًا، أو ريحًا أنه نجس ما دام كذلك»^(١).

٦- ذهب جمهور الفقهاء^(٢) إلى أن المبالغة في الاستنشاق في الوضوء حال الصوم مكروهة، مستدلّين على ذلك بقوله ﷺ: «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً»^(٣)؛ حيث أمر ﷺ بالمبالغة في الاستنشاق واستثنى من ذلك حال الصوم، والاستثناء من الإثبات نفي؛ فتكون المبالغة في الاستنشاق حال الصوم مكروهة، قال النووي: «الصحيح الذي عليه الجمهور كراهة المبالغة فيهما - المضمضة والاستنشاق - للصائم؛ لأنه لا يؤمن سبق الماء»^(٤).

٧- اتفق العلماء^(٥) على أن وطء الحائض لا يجوز، ومما استدلوا به قوله ﷺ في شأن الحائض: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح»^(٦)، فالحديث أثبت إباحة كل شيء للحائض، واستثنى من ذلك الجماع، والاستثناء من الإثبات نفي؛ فيكون جماع الحائض مُحَرَّمًا^(٧).

(١) الإجماع لابن المنذر ص ٣٣.

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ٤٥/١، مواهب الجليل للحطاب ٣٥٤/١، الأم للشافعي ١٠١/٢، كشف القناع للبهوتي ٩٤/١.

(٣) رواه أحمد ٣٠٦/٢٦ (١٦٣٨٠)، ٣٠٨ (١٦٣٨٣)، وأبو داود ٢١٤/١ (١٤٣)، ١٥٢/٣ (٢٣٥٨)، والترمذي ١٥٥/٣ (٧٨٨)، والنسائي ٦٦/١ (٨٧)، وفي الكبرى له ١١٠/١ (٩٩)، ٢٩٢/٣ (٣٠٣٥)، وابن ماجه ١٤٢/١ (٤٠٧)، وابن خزيمة ٧٨/١، ٨٧ (١٥٠) (١٦٨)، والحاكم ١٤٨/١، من حديث لقيط بن صبرة رضي الله عنه، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٤) المجموع للنووي ٤٢٠/١.

(٥) بداية المجتهد لابن رشد ٥٦/١.

(٦) رواه مسلم ٢٤٦/١ (٣٠٢) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٧) شرح منتهى الإرادات للبهوتي ١١٢/١، الوسيط للغزالي ٤١٣/١ ط: دار السلام، تبين الحقائق للزيلعي ٥٧/١ ط: دار الكتاب الإسلامي، نيل الأوطار للشوكاني ٣٤٨/١ ط: دار الجيل.

٨- أجمع الفقهاء^(١) على حرمة الطواف بالبيت للحائض؛ لقوله ﷺ لعائشة: «افعلي ما يفعل الحاج، غير ألا تطوفي بالبيت حتى تطهري»^(٢)؛ فقد استثنى رسول الله ﷺ الطواف من ضمن أعمال الحج، وهو استثناء من إثبات فيفيد النفي^(٣).

ياسر سقعان

* * *

(١) المحلى لابن حزم ١/٣٨٠.

(٢) جزء من حديث رواه البخاري ١٥٩/٢ (١٦٥٠) وفي مواضع أخر، ومسلم ٨٧٣/٢ (١٢١١) (١١٩) من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

(٣) الكافي لابن قدامة ٧٢/١ ط: المكتب الإسلامي، مجموع الفتاوى ٢٨٠/٢١، كفاية الأختار للحصني ٧٨/١ ط: دار الخير دمشق، تبين الحقائق للزيلعي ٥١/٢، الاستذكار لابن عبد البر ٣٦٤/٤ ط: دار الكتب العلمية.

رقم القاعدة: ٢٠٦٣

نص القاعدة: الاستثناء من الاستثناء جائز^(١).

صاغ أخرى للقاعدة :

- ١ - الاستثناء من الاستثناء صحيح^(٢).
- ٢ - يصح الاستثناء من الاستثناء^(٣).

قواعد ذات علاقة :

- الاستثناء من الاستثناء باطل^(٤). (مخالفة).

شرح القاعدة :

(الاستثناء) لغة : مأخوذ من التثنية، وهو التكرار، تقول: ثنيت كذا، إذا جعلته اثنين^(٥).

(١) الإبهاج شرح منهاج البيضاوي للسبكي وولده ١٥٢/٢، انظر: المسودة لآل تيمية ص ١٣٨، العدة لأبي يعلى ٦٦٦/٢، الإحكام للآمدي ٣٠٩/٢.

(٢) الاختيار لتعليل المختار للموصلي ١٤٣/٢، الوسيط للغزالي ٤١٥/٥.

(٣) القواعد والفوائد الأصولية للبعلي ٢٥٣/١، البحر المحيط للزركشي ٤٤٦/٢.

(٤) الإنصاف للمرداوي ١٣١/١٢.

(٥) المحصول لابن العربي ص ٨٤.

واصطلاحاً: أن تخرج شيئاً أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره^(١).

وحروف الاستثناء عشرة: إلا، وغير، وسوى، وسواء، ولا يكون، وليس، وخلا، وعدا، وما خلا، وما عدا، وحاشا، وزاد أبو بكر بن السراج: «لا سيما»، وضم بعضهم إليها «بيد» بمعنى غير، وزاد بعضهم: «بله» بمعنى دع^(٢).

والاستثناء قسمان: الحقيقي، ويسمى المتصل، وهو: إخراج ما لولا الاستثناء لدخل في الكلام، بمعنى أنه ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه. والمجازي ويسمى المنفصل، وهو: ما لا يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه، نحو: (قام القوم إلا حماراً).

ولا بد في الاستثناء المنقطع من أن يكون بين المستثنى والمستثنى منه ملابسة كما مثلنا، فلا يقال: (قام القوم إلا ثعباناً)^(٣)؛ إذ لا ملابسة بين قيام القوم وبين الثعبان الذي لا يتصور منه قيام أصلاً، عكس الحمار الذي يتصور منه القيام.

والمعنى الإجمالي لهذه القاعدة التي تعد من القواعد اللغوية ذات التعلق بالقواعد الأصولية^(٤): هو أنه يجوز الاستثناء من الاستثناء إذا كان الاستثناء متصلاً (حقيقياً)، وذلك عند تعدد الاستثناءات.

(١) شرح مختصر الروضة للطوفي ٥٨٢/٢.

(٢) كشف الأسرار عن أصول البزدوي لعبد العزيز البخاري ٢٨٦/٢.

(٣) انظر: قرة العين لشرح ورقات إمام الحرمين لأبي عبد الله الرعيني المالكي الشهير بالحطاب ٢٤/١.

(٤) انظر: القوانين المحكمة في الأصول للقمي ٣٠/٢ شرحه وعلق عليه رضا حسين، دار المرتضى، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ.

وهو قول جماهير العلماء، حتى حكى غير واحد الإجماع عليه، ونقل ابن العراقي عن بعضهم منعه، وذكر المحلي أن بعض الفقهاء حكى المنع عن بعض أهل العربية، ونقله الروياني أيضاً عن بعض أهل اللغة^(١)، ودليل من منعه هو: أن العامل في الاستثناء الفعل الأول بتقدير حرف الاستثناء، ولا يعمل عامل في أحد المعمولين^(٢).

وقد أجمل بعضهم صور تعدد الاستثناء في صورتين:

الصورة الأولى: أن يتعدد بحرف عطف، وفي هذه الصورة تكون جميع الاستثناءات راجعة للمستثنى منه الأول بلا خلاف، نحو قوله: (له علي عشرة إلا واحداً وإلا اثنين) فيكون المعنى: له علي سبعة.

الصورة الثانية: أن تكرر الاستثناءات بلا عطف، ولذلك أربع حالات:

١- أن لا يستغرق الاستثناء واحداً منها، وفي هذه الحالة يكون كل استثناء راجعاً لما قبله على التحقيق، نحو: (له علي عشرة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة)، فتلزمه ستة؛ لأن الثلاثة تخرج من الأربعة، فيبقى واحد، يخرج من الخمسة، تبقى أربعة، تخرج من العشرة، تبقى ستة.

٢- أن يستغرق كل استثناء ما يليه، وفي هذه الصورة يبطل الكل، نحو: (له علي عشرة إلا عشرة إلا عشرة)، فلا يكون عليه شيء.

٣- أن يستغرق الاستثناء غير الأول، فيرجع الكل للمستثنى منه الأول بلا خلاف، نحو: له علي عشرة إلا اثنين إلا ثلاثة، فتلزمه خمسة؛

(١) انظر: المسودة لآل تيمية ص ١٥٤، القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص ٢٥٣، نهاية السؤل للإسنوي ١٢٥/٢، الإحكام للأمدى ٢٨٨/٢، جمع الجوامع للسبكي ١٦/٢، ١٧، شرح الكوكب لابن النجار ٣٣٨/٣.

(٢) البحر المحيط للزركشي ٤٠٨/٤.

لأن الثلاثة تستغرق الاثنین بل هي أكبر منها، فيطرح الكل من العشرة، فتبقى خمسة.

٤- أن يستغرق الاستثناء الأول المستثنى منه، نحو: (له علي عشرة إلا عشرة إلا أربعة)، فقليل: يبطل ما بعد المستغرق تبعاً له، فتلزمه العشرة، وقيل: يعتبر ما بعده، واختلف في طريق اعتباره: فقليل: يستثنى من الاستثناء الأول، فتلزم أربعة، حيث تطرح الأربعة من العشرة التي تليها فتبقى ستة، فتطرح من المستثنى منه الأول وهو عشرة، فتبقى أربعة. وقيل: يعتبر الثاني دون الأول، فتلزم ستة، حيث تطرح الأربعة من العشرة التي تليها فقط فتبقى الستة.

وهذه الأقوال على قول من يجيز استثناء الأكثر، والمثال لا يعترض؛ لأن المقصود منه فهم القاعدة^(١).

ثم أكثر تطبيقات هذه القاعدة تتعلق بتفسير ألفاظ المكلفين لاسيما صور الطلاق والإقرار، الأمر الذي يقلل من مجال التخریج عليها في النصوص الشرعية؛ ذلك أن شواهدا في هذا المجال قليلة.

أدلة القاعدة :

١- قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ﴾ (٥٨) ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٥٩) ﴿إِلَّا أَمْرَأَتَهُ﴾ [الحجر: ٥٨ - ٦٠].

وجه الدلالة من هذا : أنه تعالى استثنى آل لوط من المجرمين، ثم استثنى من آل لوط امرأته^(٢).

(١) مذكرة في أصول الفقه للشنقيطي ص ٢١٧، أضواء البيان للشنقيطي ٢/ ٢٨٤.

(٢) انظر: فتح القدير للشوكاني ٣/ ١٩٣، تحقيق سعيد اللحام، دار الفكر ١٩٩٥، الإبهاج للسبكي ١٥٢/٢ الإحكام للأمدى ٣٠٩/٢، التحبير شرح التحرير للمرداوي ٦/ ٢٦١٨.

٢- حديث: كان رسول الله ﷺ لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه إلا على أم سليم، فإنه كان يدخل عليها، ف قيل له في ذلك، فقال: «إني أرحمها، قُتِلَ أخوها معي»^(١).

وجه الدلالة منه أنه استثنى من عدم دخوله على النساء جملة أزواجه عليه الصلاة والسلام فكان يدخل عليهن، ثم استثنى من الدخول إلا على أزواجه أم سليم، فكان يخصها بالدخول مع أنها ليست من أزواجه للعلّة التي ذكرها، قال النووي، رحمه الله: «وفيه صحة الاستثناء من الاستثناء»^(٢).

٣- ومن المعقول أن الاستثناء إبطال، والاستثناء منه رجوع إلى موجب الإقرار^(٣).

تطبيقات القاعدة :

١- استدل من ذهب إلى جواز صلاة سنة الفجر بعد إقامة الصلاة بحديث: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، إلا ركعتي الصبح»^(٤)، فقال: يكره تحريماً التطوع عند إقامة الصلاة المفروضة، إلا سنة الفجر إن لم يخف فوت الجماعة في الفرض ولو بإدراك تشهده، فإن خاف تركها أصلاً، فيجوز الإتيان بسنة الفجر عند

(١) رواه البخاري ٢٧/٤ (٢٨٤٤)، ومسلم ١٩٠٨/٤ (٢٤٥٥) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ١٠/١٦.

(٣) شرح منتهى الإرادات للبهوتي ٦٣١/٣، مطالب أولي النهى للرحباني ٦٧٩/٦.

(٤) رواه بزيادة (إلا ركعتي الصبح) البيهقي في الكبرى ٤٨٣/٢ (٤٧٢٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال البيهقي عقبه: هذه الزيادة لا أصل لها، وحجاج بن نصير وعباد بن كثير ضعيفان اهـ، والحديث بدونها رواه مسلم في صحيحه ٤٩٣/١ (٧١٠)/(٦٣) (٦٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

- الإقامة، لشدة تأكدها، والحث عليها، ومواظبة النبي ﷺ عليها.
- وقال الجمهور: يكره افتتاح نافلة بعد إقامة الصلاة، سواء أكانت راتبة كسنة الصبح والظهر والعصر، أم غيرها كتحية المسجد^(١)، ولا يخفى أن القول الأول جارٍ على قاعدة جواز الاستثناء من الاستثناء، كما هو واضح من الحديث لو صح.
- ٢- لو قال شخص: (لفلان علي عشرة إلا درهمين إلا درهماً)، فأسقط من الدرهمين اللذين استثناءهما من العشرة درهماً، فيبقى درهم، فيلزمه تسعة، حيث يرجع كل واحد إلى الذي يليه^(٢).
- ٣- إذا قال: (أنت طالق ثلاثاً إلا طلقة إلا طلقة) لغا الثاني، وصار كقوله ثلاث إلا طلقة، فتطلق طلقتين.
- وكذلك إذا كان الثاني أكثر من الأول، كقوله: (طالق ثلاثاً إلا طلقة إلا طلقتين)، يلغى قوله طلقتين^(٣)، فتستثنى طلقة من الثلاث فيبقى طلقتان^(٤).

الحسين أحمد درويش

* * *

(١) انظر: نيل الأوطار للشوكاني ١٠٢/٣، الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي ٦٠٥/١.

(٢) انظر: البحر المحيط للزركشي ٤٠٩/٤.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

رقم القاعدة: ٢٠٦٤

نص القاعدة: الاستثناء في معنى الشرط^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - الاستثناء يجري مجرى الشرط^(٢).
- ٢ - الاستثناء بمثابة الشرط^(٣).
- ٣ - الاستثناء في حكم الشرط^(٤).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - الاستثناء كالشرط في التخصيص^(٥). (أخص).
- ٢ - الاستثناء كالشرط في أنه لا يستقل بنفسه^(٦). (أخص).

(١) أحكام القرآن للجصاص ١٢٠/٥، التبصرة للشيرازي ص ٩٨، القواعد الأصولية في المغني للمريني ٤٨١/٢.

(٢) العدة لأبي يعلى ٦٦٢/٢، القواعد والفوائد للعالملي ٩٦/١.

(٣) شرح الأزهار لابن مفتاح ٣٩٢/٣، ومثلها: «الاستثناء شرط في المعنى» إجابة السائل شرح بغية الأمل للصنعاني ٣٢٧/١.

(٤) تفسير الألوسي ١٠١/٨، تفسير القرطبي ١٠١/٩، المحرر الوجيز لابن عطية ٤٦٧/٣، في معناها: «ذكر الاستثناء بمنزلة الشرط» المبسوط للرخسي ٣٤٧/١٧، و«ذكر الاستثناء بمنزلة ذكر الشرط» تبين الحقائق للزيلعي ١٦/٥.

(٥) اللمع للشيرازي ص ٢١، الإحكام لابن حزم ٤٣٤/٤.

(٦) المعتمد لأبي الحسين البصري ٢٤٨/١، اللمع ص ٢١.

- ٣- الاستثناء كالشرط في أن كلا منهما يفتقر إلى ما تعلق به^(١). (أخص).
- ٤- الشرط كالاستثناء في الأحكام^(٢). (بيان).
- ٥- الاستثناء والشرط عقب الجمل يعودان على الجميع^(٣). (اللزوم).

شرح القاعدة :

سبق غير مرة تعريف الاستثناء والشرط، والمراد بالاستثناء هنا المتصل غير المنقطع، وهو: ما كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه^(٤)، كما أن المراد بالشرط هنا الشرط اللغوي^(٥)، قال البرماوي: الشرط ثلاثة أقسام الثاني: اللغوي، والمراد به صيغ التعليق بـ (إن) ونحوها، وهو ما يذكر في أصول الفقه في المخصصات للعموم، نحو: «وَلَا تَكُنْ أَوْلَتْ حَمَلٍ فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَ» [الطلاق: ٦]، ومنه قولهم في الفقه: (العتق المعلق على شرط، والطلاق المعلق على شرط)^(٦).

المعنى الإجمالي للقاعدة: تقرر القاعدة أن الاستثناء في معنى الشرط، بمعنى أن مدلوله كمدلول الشرط سواء بسواء، ففي الاستثناء معنى الشرطية كما

(١) روضة الناظر لابن قدامة ١٠٠/٣.

(٢) فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ١٤٥/٢.

(٣) انظر: اللمع ص ٢١، المستصفى للغزالي ١٨٦/٢، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ٣٧٩/١، المسودة لآل تيمية ١٥٧/١، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لابن السبكي ٢٩٦/٣، التمهيد للإسنوي ٣٩٨/١، البحر المحيط للزركشي ١٧٧/٤، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٣٢١/٣.

(٤) انظر: البحر المحيط للزركشي ٢٧٧/٣، التحبير للمرداوي ٢٥٣٣/٦.

(٥) الشرط اللغوي: هو ما اصطلاح علماء العربية على تسميته شرطاً، في الجملة التي لها فعل وجواب، وهو ما جاء بصيغ التعليق، وأدوات الشرط المعروفة وهي: إن، إذا، ومتى، ومن، وأي، وكلما، لا الشرط المصطلح عليه عند الأصوليين والفقهاء. انظر: روضة الناظر ص ٢٥٩، أصول ابن مفلح ٣٤٠/٣، التحبير للمرداوي ١٠٦٦/٣ و ٢٦١٩/٦، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٣٤٠/٣.

(٦) انظر: شرح ألفية الأصول للبرماوي ٣٠/ب، التحبير للمرداوي ٢٦٢١/٦.

أن الاستثناء كالشرط فيما يثبت لهما من أحكام، فهما يتماثلان في هذا الشأن، ومما يتماثلان فيه: أن كلا منهما يُخصص به العموم، فلا خلاف بين أهل العلم في أنهما من المخصصات، فيشتركان في أنهما يخرجان ما لولاهما لدخل^(١)، فالاستثناء يوجب قصر العام على بعض أفرادها، والشرط يوجب قصر صدر الكلام على بعض التقادير، نحو: (أنت معاقب إن خالفت أمر)^(٢)، فكل واحد منهما يقصر العام على بعض أفرادها، كما لا يخفى.

ومما يتماثلان فيه: أن كل واحد منهما لا يستقل بنفسه في الإفادة، فالاستثناء لا يستقل بنفسه، ولا يفيد معنى إلا بالبناء على المستثنى، كما لا يستقل الشرط بنفسه، ولا يفيد معنى إلا بالبناء على الشرط؛ وعليه: فلا فرق بين قولنا: (اقتلوا المشركين إلا أن يؤدوا الجزية)، وبين قولنا: (اقتلوا المشركين إن لم يؤدوا الجزية).

ومنه: أن كل واحد منهما لا بد أن يتصل بمتعلقه، فلا يجوز تأخير المستثنى عن المستثنى منه؛ لأنه جزء الكلام يحصل به الإتمام، فإذا انفصل لم يكن إتماماً، وكذلك الشرط لا بد من اتصاله بالمشروط، فهو جزء الكلام كذلك لا يحصل الإتمام دونه^(٣).

فإنه لو قال: (اضرب زيداً إذا قام)، فهذا شرط، فلو أخره، فقال بعد شهر مثلاً: (إذا قام)، لم يفهم هذا الكلام، فضلاً أن يصير شرطاً، فكذا لا يجوز تأخير زيد في قولك: (اضرب المشركين إلا زيداً)؛ لأنه لا يفهم أيضاً^(٤)، كما

(١) انظر: الإحكام للآمدي ٤١٦/٢، أصول ابن مفلح ٤٧٥/٣، البحر المحيط للزركشي ٢٧٣/٣، التحيير للمرداوي ٢٥٢٩/٦، فواتح الرحموت ٣١٦/١.

(٢) انظر: شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ١٥٠/١.

(٣) انظر: المحصول للرازي ٩٧/٣/١، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٢٦٤، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٣٤٥/٣، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٢٨١/١.

(٤) انظر: المستصفى للغزالي ١٨١/٢.

أن الاستثناء تغيير صدر الكلام من التنجيز إلى التعليق، فلا يصح إلا موصولاً^(١).

ومنه: أنهما يتماثلان عند تعقبهما للجمل^(٢)، فالاستثناء المتعقب للجمل يرجع للجميع عند الجمهور، والشرط كذلك في تعقبه للجمل، فإنه يرجع إلى جميعها، فإذا قال القائل: (والله لا أكلت الطعام، ولا دخلت الدار، ولا كلمت زيداً، إن شاء الله) يرجع الاستثناء إلى الجميع، كالشرط عقيب الجمل، فإنه يرجع إليها كقوله: (أعط العامة والعلماء إن كانوا فقراء)^(٣).

ومنه: أن الاستثناء بغير أدواته مفيد لمعنى الشرط، كأن يقول قائل: (المذاكرة باستمرار توصل إلى النجاح، ما اجتنب عقوق الوالدين) فهو استثناء بغير أدواته، والمعنى: المذاكرة سبب للنجاح، إلا إذا عوق المذاكر والديه، وهو استثناء في معنى الشرط، وتقديره: المذاكرة موصلة للنجاح بشرط بر الوالدين وعدم عقوقهما.

أدلة القاعدة :

يدل لهذه القاعدة الاستقراء؛ لأنه بتتبع الأساليب اللغوية عموماً، والنصوص الشرعية خصوصاً: وجد أن الاستثناء يشارك الشرط فيما ذكر، ولهذا قال الأصوليون والفقهاء بأنه الاستثناء في معنى الشرط، يثبت به مثل ما يثبت بالشرط من كثير من الأحكام.

(١) انظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي ٩٤/١.

(٢) انظر: الإحكام للآمدي ٤٥٧/٢، مختصر ابن الحاجب ١٤٦/٢، المسودة لآل تيمية ص ١٤٠، القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص ٢٦٠، التحجير للمرداوي ٢٦٢٣/٦، فواتح الرحموت ٣٤٢/١.

(٣) انظر: التبصرة للشيرازي ص ٩٨، المستصفى للغزالي ١٨٦/٢، الإحكام لابن حزم ٤٣٤/٤، شرح النيل لأطفيش ١٥٩/٨.

تطبيقات القاعدة :

١- ذكر المفسرون أن الاستثناء في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ (١٠٦) خَلِيدٌ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿ [هود: ١٠٦، ١٠٧]، له مدلول الشرط، فكأنه تعالى يقول: خالدين فيها خلوداً أبدياً، إن شاء ربك ذلك؛ إذ كل شيء خاضع لمشيئة ربك وإرادته، فلا استثناء هنا في معنى الشرط، سواء بسواء^(١).

٢- قال ﷺ: «الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر»^(٢)، وقوله «ما اجتنبت الكبائر» استثناء بغير أدواته، وقد أخذ منه الكثيرون معنى الشرطية، أي: أنهم اشترطوا اجتناب الكبائر لتكفير الذنوب، وهذا هو ظاهر الحديث.

واختار فريق: أن الشرط في الحديث بمعنى الاستثناء، وأنه لا يشترط اجتناب الكبائر، فالتقدير: مكفرات لما بينهن إلا الكبائر^(٣).

٣- قال ﷺ: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها؛ فليأت الذي هو خير، وليكفر عن يمينه»^(٤)، وقوله: «فرأى غيرها خيراً منها» استثناء بغير أدواته، فهو في معنى: إلا إذا رأى غيرها خيراً منها، وهذا الاستثناء اتصل بالمستثنى منه مباشرة دون فاصل، ولو كان

(١) انظر: تفسير الألوسي ١٠١/٨، تفسير القرطبي ١٠١/٩، المحرر الوجيز لابن عطية ٤٦٧/٣، الوسيط لسيد طنطاوي ٢٢٥٨/١.

(٢) رواه مسلم في صحيحه ٢٠٩/١ (٢٢٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: البحر المحيط للزركشي ٣٠٢/٥، المنثور في القواعد للزركشي ٤٧٥/١، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ٤٨٨/٢.

(٤) رواه مسلم في صحيحه ١٢٧٢/٣ (١٦٥٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الاستثناء يرفع ما صدر قبله بعد مدة ويجوز تأخيرها؛ لكان الخلاص به عند الحاجة أسهل من الحنث والكفارة، فلما جعل النبي ﷺ خلاصه منها بالحنث والكفارة؛ ثبت أنه لا خلاص له بغير ذلك، وأنه لا يمكن فصل الاستثناء، كما لا يمكن فصل الشرط؛ لأن الاستثناء جار مجرى الشرط^(١).

٤- لا فرق بين قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (٤) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴿[النور: ٤، ٥]، وبين قولنا: (ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً إن لم يتوبوا)، وإنما اختلف لفظهما، فإذا رجع الشرط في قولنا إلى الجميع، وجب أن يرجع الاستثناء إلى الجميع؛ لأن الاستثناء في معنى الشرط؛ إذ الاستثناء معنى يقتضي التخصيص لا يستقل بنفسه، فإذا تعقب جملاً رجع إلى الجميع كالشرط؛ لأن ما جاز أن يرجع إلى كل واحدة من الجمل إذا انفردت، عاد إلى جميعها إذا عطف بعضها على بعض^(٢).

٥- وكذلك لا فرق بين قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ (٦٨) يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴿(٦٩) إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ﴾ [الفرقان: ٦٨-٧٠]، وبين قولنا: (إن لم يتب ويؤمن)، وإن اختلف لفظهما، فإذا رجع الشرط في قولنا هذا للجميع، وجب رجوع الاستثناء إلى الجميع؛ لأن الاستثناء الوارد في الآية في معنى

(١) انظر: العدة لأبي يعلى ٦٦١/٢، ٦٦٢.

(٢) انظر: التبصرة للشيرازي ص ٩٨، إجابة السائل شرح بغية الأمل للأمير الصنعاني ص ٣٢٧.

الشرط الذي عبرنا عنه؛ إذ الاستثناء معنى يقتضي التخصيص لا يستقل بنفسه، فإذا تعقب جملاً رجع إلى الجميع كالشرط.

٦- نص الشافعية على أنه يغتفر الفصل اليسير بين الشرط والمشروط، كما إذا قال: (أنت طالق - أستغفر الله - إن دخلت الدار)، ومثله الفصل اليسير بين الاستثناء والمستثنى، كما في قولنا: (له علي ألف - أستغفر الله - إلا مائة)؛ لأنه فصل يسير فلم يؤثر، ولما كان الاستثناء في معنى الشرط؛ فقد صح فيه عندهم ما صح في الشرط^(١).

د. خالد البشير

* * *

(١) انظر: التمهيد للإسنوي ص ٤٧٨.

رقم القاعدة: ٢٠٦٥

نص القاعدة: الشَّرْطُ يُخَصِّصُ الْعُمُومَ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - الشرط مخصص مخرج ما لولاه لدخل^(٢).
- ٢ - الشرط يخرج بعض الأفراد التي كانت تدخل تحت لفظ العام لولاه^(٣).
- ٣ - التخصيص بالشرط يوجب نفي الحكم عند عدم الشرط^(٤).
- ٤ - الشرط من المخصصات^(٥).

(١) انظر: رفع النقاب عن تنقيح الشهاب للرجراجي ٣/٣٠١ - ٣٠٣ ط: مكتبة الرشد - الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، تقريب الوصول لابن جزى ص ١٤١ بتحقيق محمد المختار الشنقيطي ط: المحقق، المصطفى لابن الوزير ص ٥٦٣ ط: دار الفكر ٢٠٠٢م، مختصر ابن الحاجب مع شرحه الردود والنقود للبابرتي ٢/٢٠٤ ط: مكتبة الرشد - الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

(٢) مختصر ابن اللحام مع شرحه لسعد بن ناصر الشثري ص ٤٧٧-٤٧٨ ط: كنوز إشبيلية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

(٣) نهاية الوصول لصفي الدين الهندي ٤/١٥٨٦ ط: مكتبة نزار الباز الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

(٤) شرح التلويح للتفتازاني ١/١٢٠ ط: مكتبة صبيح بمصر.

(٥) البحر المحيط للزركشي ٤/٤٤٦ ط: دار الكتبي - الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ، سلاسل الذهب للزركشي ص ٢٦٧ بتحقيق محمد المختار الشنقيطي ط: المحقق الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ، فوائح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ١/٣٥٠ ط: دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، فصول الأصول لخلفان بن جميل السيابي ص ١٧٩ ط: وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ١٤٠٢هـ، الكاشف لدوي العقول لابن لقمان ص ١٥٧.

قواعد ذات علاقة :

- ١- ما من عام إلا وقد خُصَّص^(١). (أعم).
- ٢- مفهوم الشرط حجة^(٢). (أصل).
- ٣- الاستثناء يخصَّص العموم^(٣). (قسيم).
- ٤- الصفة تخصَّص العموم^(٤). (قسيم).
- ٥- الغاية تخصَّص العموم^(٥). (قسيم).
- ٦- الشروط اللغوية أسباب^(٦). (مكملة).

-
- (١) انظر: البحر المحيط للزركشي ٢٤٨/٣، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٤٨٢، ٤٨٣، أثر القواعد الأصولية اللغوية في استنباط أحكام القرآن لعبد الكريم حامدي ص ١٣٧، ١٤٤ ط: دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، إجابة السائل للأمير الصنعاني ص ٣٠٩، الدراري المضئة لصالح بن المهدي ٤٢٨/١.
- (٢) انظر: التمهيد للإسنوي ص ٢٤٥ ط: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٠هـ، مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٥٩/١٦ ط: مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، نشر البنود على مراقي السعود لعبد الله الشنيطي العلوي ٩٩/١، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٣) انظر: العقد المنظوم للقرافي ١٥٩/٢ ط: المكتبة المكية ١٤٢٠هـ، البحر المحيط للزركشي ٣٦٩/٤، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٤) انظر: شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية العطار ٥٨/٢ ط: دار الكتب العلمية، شرح الكوكب المنير لابن النجار ص ٤٠٩ ط: مطبعة السنة المحمدية، البحر المحيط للزركشي ٤٥٨/٤ ط: دار الكتبي، نهاية السؤل للإسنوي مع حاشية المطيعي ٤٤٢/٢ ط: الفيصلية، إرشاد الفحول للشوكاني ٢٤٩/١، ٢٦١، ط: دار الفكر، بيروت ١٤١٢هـ، فصول الأصول لخلفان بن جميل السبائي ص ١٨٠ ط: وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٥) انظر: البحر المحيط للزركشي ٤٦٢/٤ ط: دار الكتبي، التقرير والتحرير لابن أمير الحاج ٢٥١/١ ط: دار الكتب العلمية، العقد المنظوم للقرافي ٢٧٨/٢، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.
- (٦) نقائس الأصول للقرافي ١٨/٢، ١٣٢، ١٧٦، ٢٠٤، ٥٨٥، ٦٢٩، الفروق للقرافي ١٤٤/١ ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، البحر المحيط للزركشي ٣٦٩/٢ ط: دار الكتب العلمية، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

شرح القاعدة :

قسّم جمهور الأصوليين مخصّصات العموم إلى قسمين: متصلة ومنفصلة، واتفقوا على أن الشرط من المخصّصات المتصلة.

والشرط سبق تعريفه لغة واصطلاحاً، وأنه ينقسم إلى عقلي، وعادي، وشرعي، ولغوي^(١). والمقصود في قاعدتنا^(٢): الشرط اللغوي، وهو ما كان الرابط بينه وبين مشروطه مستفاداً من وضع اللغة، وبعبارة أخرى: هو ما يذكر بإحدى صيغ التعليق كـ «إن» و«إذا» كما تقرّر في قاعدة: «التعليق اللغوية أسباب»^(٣).

والمعنى الإجمالي الذي تقرره القاعدة: أنه إذا وردت صيغة من صيغ العموم في نص شرعي، وارتبطت بشرط لغوي بحيث كان الحكم المستفاد من العموم مشروطاً بذلك الشرط، فإن الشرط آنذاك يُعدّ مخصّصاً للعموم، ومثاله: قول القائل: (أكرم جميع الطلاب إن نجحوا في الاختبار) فالشرط قد أخرج حالة عدم النجاح، ولولا الشرط لعم الإكرام جميع الأحوال؛ فكان ذلك تخصيصاً للعموم بمن تحقق فيه الشرط المذكور، بحيث يصير الحكم وهو الإكرام قاصراً على من تحقق فيه شرط النجاح والتخصيص بالشرط هو مذهب

(١) انظر: القاعدة الأصولية: «انتفاء الشرط يتضمن انتفاء المشروط».

(٢) التجميع للمرداوي ٢٨١٩/٦ ط: مكتبة الرشد، شرح الكوكب المنير لابن النجار ص ٤٠٧ ط: مطبعة السنة المحمدية، البحر المحيط للزركشي ٤٤٥/٤ ط: دار الكتيبي، إجابة السائل للصنعاني ص ٣٢٠ ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٦م، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله لعياض بن نامي السلمي ص ٣٤٥ ط: دار التدمرية الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

(٣) نفائس الأصول للقرافي ١٨/٢، ١٣٢، ١٧٦، ٢٠٤، ٥٨٥، ٦٢٩، تهذيب الفروق لمحمد المالكي ٢٣٦/٣، البحر المحيط ٣٢٩/٣، إعلام الموقعين لابن القيم ٢١/٤، أصول الفقه لابن مفلح ٩٣٧/٣، العقد المنظوم للقرافي ٢٥٧/٢.

جمهور الأصوليين^(١)، خلافاً للحنفية^(٢)، الذين أنكروا التخصيص بالشرط تبعاً لإنكارهم مفهوم المخالفة، لكنهم مع ذلك لا ينكرون تأثير الشرط على الحكم، بمعنى: أن الحكم المعلق على شرط لا يثبت إلا بثبوت ذلك الشرط، ويسمون ذلك قصراً.

ومن هنا تتضح العلاقة بين التخصيص بالشرط ومفهوم الشرط الذي هو نوع من مفاهيم المخالفة، قال ابن عبد الشكور: «واعلم أن التخصيص بالشرط، والصفة، والغاية، إنما هو عند القائلين بالمفهوم المخالف»^(٣).

وللشرط المخصّص للعموم أدوات تناول الأصوليون دلالتها بالنظر الفاحص^(٤)، منها: «إذا»، و«متى»، و«لو»، و«إذ ما»، و«من»، و«حيثما»، و«أينما»، وأُمُّ هذه الأدوات «إن» وذلك لأمرين:

أولهما: أنها حرف، وما عداها أسماء، والأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف.

ثانيهما: أنها تستعمل في جميع صور الشرط بخلاف أخواتها، فإن كل

(١) انظر: التلخيص لإمام الحرمين ١٩٩/٢، التحبير للمرداوي ٢٨١٩/٦، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب للرجراجي ٣٠١/٣ - ٣٠٣، تقريب الوصول لابن جزي ص ١٤١، المصنف لابن الوزير ص ٥٦٣، مختصر ابن الحاجب مع شرحه الردود والنقود للبايرتي ٢٠٤/٢، نهاية الوصول لصفي الدين الهندي ١٥٨٦/٤، شرح التلويح للتفتازاني ١٢٠/١، البحر المحيط للزركشي ٤٤٦/٤، سلاسل الذهب للزركشي ص ٢٦٧.

(٢) مُسَلَّم الثبوت لابن عبد الشكور مع شرحه فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري اللكنوي ٣٥٧/١ ط: دار الكتب العلمية، أصول البزدوي مع كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٥٧٣/٢.

(٣) مُسَلَّم الثبوت لابن عبد الشكور مع شرحه فواتح الرحموت ٣٥٧/١.

(٤) انظر: المحصول للرازي ٥٨/٣ ط: مؤسسة الرسالة، الإحكام للآمدي ٣٨٠/٢ ط: دار الصيممي الطبعة الأولى ص ٣٨٠، البحر المحيط للزركشي ٤٤١/٤، دلالة الألفاظ عند الأصوليين لمحمود توفيق محمد سعد ص ٢٩٦ ط: مطبعة الأمانة - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، مباحث أصولية في تقسيمات الألفاظ لمحمد عبد العاطي محمد ص ١٧١ ط: دار الحديث بالقاهرة ١٤٢٨هـ.

واحدة منها تختص بمعنى لا يجري في غيرها، كقولنا: «مَنْ» للعاقل، و «ما» لغير العاقل، و«أينما للمكان»، وهكذا.

وللتخصيص بالشرط أحكام أهمها^(١):

- ١- أنه يجب اتصاله بالمشروط، وهذا محل اتفاق بين الأصوليين^(٢).
- ٢- يجوز تقديم الشرط وتأخيرها، وإن كان وضعه الطبيعي هو صدر الكلام.
- ٣- إذا تعقب الشرط جملاً متعاطفة رجع إلى جميعها عند الأئمة الأربعة^(٣)، وقيل يختص بالأخيرة.
- ٤- إذا تعدد الشرط على سبيل البدل كان كل واحد من الشرطين أو الشروط كافياً في الحكم^(٤)، ومثاله: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فكل واحد من المرض والسفر كاف وحده في إباحة الفطر في رمضان^(٥).
- ٥- قال الماوردي والرويانى من الشافعية: إنما يكون الشرط للتخصيص إذا لم يقدّم دليل على خلافه، وإلا فلا اعتبار به، ويصرف بالدليل عمّا

(١) انظر: البحر المحيط للزركشي ٤/٤٤٧، التحبير للمرداوي ٦/٢٨١٩ ط: مكتبة الرشد، المذهب لعبد الكريم النملة ٤/١٦٥٣ ط: مكتبة الرشد، مباحث أصولية في تقسيمات الألفاظ لمحمد عبد العاطي ص ١٧٤، إتحاف ذوي البصائر لعبد الكريم النملة ٦/٣٣٨ ط: دار العاصمة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

(٢) نهاية الوصول لصفي الدين الهندي ٤/١٥٨٩، البحر المحيط للزركشي ٤/٤٤٦، إرشاد الفحول للشوكاني ٢/٦٦٩ ط: دار الفضيلة.

(٣) التحبير للمرداوي ٦/٢٦٢٣.

(٤) هذه إحدى صور الشرط مع المشروط من حيث الاتحاد والتعدد انظر قاعدة: «إذا رتب مشروط على شرطين لا يحصل إلا عند حصولهما إن كانا على الجمع، وإن كانا على البدل حصل عند أحدهما» في قسم القواعد الأصولية.

(٥) انظر: المبسوط للسرخسي ٣٠/٢٢٩، شرح مختصر خليل للخرشي ٦/٥٣، تفسير القرطبي ٢/٢٨٦.

وضع له من الحقيقة إلى المجاز كقوله تعالى: ﴿وَأَلْتَمِسْ مِنْ الْمَجِيزِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أُرْبِتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: ٤]،
وحكمها في العدة مع وجود الريبة وعدمها سواء^(١).

أدلة القاعدة :

- ١- هذه القاعدة جارة على أصل الوضع اللغوي.
- ٢- دل الاستقراء على وقوع تخصيص العام في الكتاب والسنة، وقد صار ذلك أمراً شائعاً، حتى قيل: ما من عام إلا وقد خُص منه البعض^(٢)، كما دل الاستقراء أيضاً على أن هذا المخصص إما أن يكون متصلاً بالمستثنى منه، أو منفصلاً عنه، ومن بين المخصصات المتصلة: الشرط^(٣).

تطبيقات القاعدة :

- ١- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكَ نُوعُظُونَ بِهِ ۚ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢﴾﴾ فَمَنْ لَمْ

(١) البحر المحيط للزركشي ٤/٤٤٦.

(٢) انظر: البحر المحيط للزركشي ٣/٢٤٨، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٤٨٢، ٤٨٣، أثر القواعد الأصولية اللغوية في استنباط أحكام القرآن لعبد الكريم حامدي ص ١٣٧-١٤٤، الدراري المضية لصالح بن المهدي ١/٤٢٨، إجابة السائل للأمير الصنعاني ص ٣٠٩.

(٣) انظر: اللمع للشيرازي ص ٤٧ ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، إرشاد الفحول للشوكاني ٢/٦٣٩ ط: دار الفضيلة - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ١/٣٠٨ ط: دار ابن الجوزي - الطبعة الثانية ١٤٢١هـ، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي لمحمد أديب صالح ٢/٨٥ ط: المكتب الإسلامي، أصول التفسير وقواعده لخالد عبد الرحمن العك ص ٣٨٤ ط: دار النفائس، الرابعة، ١٤٢٤هـ، مذكرة أصول الفقه للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ص ٢٦٢ ط: مكتبة العلوم والحكم.

يَحْدُ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴿[المجادلة: ٣، ٤]﴾، فالعموم المستفاد من اسم الموصول ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ﴾ مع صلته مخصوص بالشرطين المذكورين بعده ﴿فَمَنْ لَمْ يَحْدُ﴾ و﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ﴾^(١).

٢- قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٢]، فحالة عدم الولد للزوجة هي الشرط الذي قصر استحقاق الأزواج لنصف ما تركت الزوجة من الميراث، ولولا هذا الشرط لأفاد النص استحقاق الأزواج النصف في جميع الحالات^(٢).

٣- قال تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرِزْقِهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨]، أفادت الآية تخصيص رد الزوج لزوجته بإرادة الإصلاح، والمقصود به هنا: حسن العشرة والقيام بحقوق الزوجية، أما إذا أراد برء المرأة أن تبين منه، ولم يُرد بها إصلاحاً بل ضرراً، فهذه الصورة خارجة عن العموم المستفاد من اسم الجنس المضاف في قوله تعالى: ﴿بِرِزْقِهِنَّ﴾^(٣).

٤- قال تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]، فالشرط في الآية قد قيّد المكاتبة بعلم الخير، والخير يطلق على العمل الصالح، والمقصود هنا: إن علمتم كسبه وأمانته، فكان ذلك تخصيصاً لقوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾^(٤)، على أن بعض الأصوليين

(١) انظر: اللع للشيرازي ص ٤٧ ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ٣٠٨/١ ط: دار ابن الجوزي - الطبعة الثانية ١٤٢١هـ.

(٢) تفسير النصوص لمحمد أديب صالح ٩٦/٢.

(٣) انظر: المحلى لابن حزم ٢١/١٠ ط: دار الفكر.

(٤) انظر: التمهيد للإسنوي ص ١٧٧، البحر المحيط للزركشي ٤٩٩/١، المصنف لابن الوزير ص ٥٦٣.

- يرى أن الشرط في هذه الآية خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له^(١).
- ٥- قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ وَاجِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ إِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١]، فالعموم المذكور في قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ وَاجِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ﴾ مخصوص بالشرط المتصل به، وهو قوله تعالى ﴿إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾^(٢).
- ٦- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، والمعنى: لا يكن منكم قرب لهن، وهذا يفيد العموم؛ لأن النكرة في سياق النهي تفيد العموم، وقوله ﴿حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ تخصيص بالغاية لهذا العموم المستفاد من النهي، لكن في بقية الآية ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ تخصيص آخر بالشرط، ففي الآية إذا مخصصان التخصيص بالغاية ﴿حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾، والتخصيص بالشرط ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾؛ وعلى ذلك لا يُستباح وطء المرأة إلا بالغسل؛ لأن التحريم الناشئ عن دم الحيض غايته انقطاع الدم، فإذا انقطع الدم حدث تحريم آخر ناشئ عن عدم الغسل، وقد خالف في هذا الحنفية فأجازوا وطء المرأة بعد الطهر وإن لم تغتسل^(٣).
- ٧- قوله تعالى، في المشركين: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، فالتخصيص هنا حصل بشرط متقدم وهو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾،

(١) انظر: قواطع الأدلة للسمعاني ٢/٢٩٠ ط: دار الكتب العلمية، شرح التلويح للتفتازاني ٢/٢٧١.

(٢) مذكرة أصول الفقه للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ص ٢٦٢ ط: مكتبة العلوم والحكم.

(٣) قواطع الأدلة للسمعاني ١/٢٢٤ ط: دار الكتب العلمية.

فتخلية السبيل ليست على العموم، وإنما هي مخصوصة بالتوبة مع إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، أي أن إخلاء السبيل معلق بشرطين: الأول: التوبة، الثاني: إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة^(١).

عبد الله هاشم

* * *

(١) المستصفى للغزالي ص ٢٦١ ط: دار الكتب العلمية.

رقم القاعدة: ٢٠٦٦

نص القاعدة: الصِّفَةُ تُخَصِّصُ الْعُمُومَ^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - الصفة من المخصصات المتصلة^(٢).
- ٢ - التقييد بالصفة يوجب تخصيص اللفظ العام^(٣).
- ٣ - الصفة تخصص العام^(٤).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - مفهوم الصفة حجة^(٥). (أصل).

(١) انظر: نهاية السؤل للإسنوي مع حاشية المطيعي ٤٤٢/٢ ط: الفيصلية، البحر المحيط للزركشي ٤٥٨/٤ ط: دار الكتبي، شرح الكوكب المنير لابن النجار ص ٤٠٩ ط: مطبعة السنة المحمدية، إرشاد الفحول للشوكاني ٢٤٩/١، ٢٦١ ط: دار الفكر، بيروت ١٤١٢هـ، شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية العطار ٥٨/٢ ط: دار الكتب العلمية، فصول الأصول للسيابي ص ١٨٠ ط: وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان.

(٢) الإبهاج لابن السبكي ١٥٥/٢ ط: دار الكتب العلمية.

(٣) شرح اللمع للشيرازي ٤١٦/١ فقرة: (٤٠٨) ط: دار الغرب الإسلامي، الأولى ١٤٠٨هـ.

(٤) انظر: الإحكام للآمدي ٣٣٦/٢ ط: دار الحديث.

(٥) الإبهاج لابن السبكي ٣٧٣/١، التمهيد للإسنوي ص ٣٢٣ ط: دار الكتب العلمية، القواعد لابن اللحام ص ٣٥٨ ط: دار الحديث، التحرير للمرداوي مع شرحه التحبير ٢٩٠٦/٦ ط: مكتبة الرشد، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

- ٢- الاستثناء يُخصَّص العموم^(١). (قسيم).
- ٣- الشرط يخصص العموم^(٢). (قسيم).
- ٤- الغاية تخصص العموم^(٣). (قسيم).
- ٥- الصفة في المعرفة للتوضيح وفي النكرة للتخصيص^(٤). (مكملة).

شرح القاعدة :

المخصَّصات - عند جمهور الأصوليين - على قسمين: متصلة، ومنفصلة، فالمتصلة أربعة: الاستثناء، والصفة، والشرط، والغاية^(٥) والقاعدة تتناول تخصيص العموم بالصفة.

و(الصفة) في اللغة: التَّحْلِيَة، وهي مصدر وَصَفَ الشَّيْءَ وَصْفًا وَصِفَةً، أي: حلَّاه ونعته بما فيه، يقول ابن فارس: «(الواو والصاد والفاء): أصل واحد، وهو تحلية الشيء»^(٦).

(١) انظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم للقرافي ١٥٩/٢، البحر المحيط للزركشي ٣٦٩/٤، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرحه الردود والنقود للبايرتي ٢٠٤/٢ ط: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، تقريب الوصول لابن جزى ص ١٤١ بتحقيق الدكتور محمد المختار الشنقيطي ط: المحقق، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب للرجراجي ٣٠١/٣ - ٣٠٣ ط: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، المصنف لابن الوزير ص ٥٦٣ ط: دار الفكر ٢٠٠٢م، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٣) انظر: البحر المحيط للزركشي ٤٦٢/٤، التقرير والتحرير لابن أمير الحاج ٢٥١/١، العقد المنظوم للقرافي ٢٧٨/٢، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٤) انظر: المشور للزركشي ٣١٥/٢، البحر المحيط للزركشي ٣٤٢/٣، الإبهاج لابن السبكي ٣٧٨/١، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٥) انظر: الإبهاج لابن السبكي ١٣٢/٢، البحر المحيط للزركشي ٤٤٣/٢، إرشاد الفحول للشوكاني ٢٦٤/١، التحرير للمرداوي ٢٥٣٠/٦.

(٦) معجم مقاييس اللغة لابن فارس مادة (وصف).

أما عند الأصوليين فالمقصود بالصفة: مطلق القيد الذي يُفيد تحديد لفظ آخر، وتقليل شيعه^(١)، فهي أعم من النعت المعروف عند النحويين؛ وبناء على ذلك فهي تشمل النعت، والحال، والإضافة، والظرف، والجار والمجرور، والتميز، وعطف البيان، وبدل البعض من الكل، ونحو ذلك مما هو في معنى الوصف، سواء كان مفرداً، أو جملة، أو شبه جملة^(٢).

والمعنى الإجمالي الذي تقرره القاعدة: أنه إذا ورد في نص من نصوص الكتاب، أو السنة لفظ عام ثم أُتبع بصفة مُقيّدة له، ومُقلّلة لشيعه، فإن هذه الصفة تكون مخصّصة لعموم ذلك اللفظ، وقاصرة له على المحل التي تتحقق فيه دون غيره. وهذا مذهب جمهور الأصوليين^(٣).

وللتخصيص بالصفة شرطان أساسيان:

الشرط الأول: اتصال الصفة بالموصوف، شأنها في ذلك شأن الاستثناء، فلا يصح الفصل بين الصفة والموصوف في الزمن، قال الإسني: «الصفة كالاستثناء يعني في وجوب الاتصال».

(١) انظر: شرح التلويح على التوضيح للفتازاني ٢٧٤/١ ط: مكتبة صبيح بمصر، إجابة السائل شرح بغية الأمل للصنعاني ٢٤٦/١ ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٩٨٦م.

(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ٤٠٤/١ ط: دار الفكر، دمشق ١٤١٦هـ، التقرير والتحرير لابن أمير الحاج ١١٧/١، البحر المحيط للزركشي ٤٥٥/٤، القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية ٢٠١/١ ط: المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب، الأولى ١٤٢٥هـ، تخصيص العموم بالصفة لمحمود صالح جابر ومحمد صالح الشيب ص ١٩ ط: بحث منشور على الدليل الإلكتروني للقانون العربي بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت): www.arablawninfo.com، ومباحث أصولية في تسميات الألفاظ لمحمد عبد العاطي ص ١٧٥ ط: دار الحديث.

(٣) انظر: البحر المحيط للزركشي ٤٥٨/٤، نهاية السؤل للإسني ٤٤٢/٢، إرشاد الفحول للشوكاني ٢٤٩/١، ٢٦١، شرح المحلي مع العطار ٥٨/٢، الدليل عند الظاهرية لنور الدين الظاهري ص ٢٩٣، ٢٩٤ ط: دار ابن حزم، الأولى ١٤٢١هـ، فصول الأصول لخلفان بن جميل السيابي ص ١٨٠ ط: وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان، إجابة السائل للصنعاني ٢٤٦/١، هداية المسترشدين في شرح معالم الدين لمحمد تقي ص ٣٦٨ برنامج مكتبة الرشد الشيعية، القواعد والفوائد للعالملي ١٠٤/١ ط: مكتبة المفيد بقم.

الشرط الثاني: أن تكون الصفة واردة لبيان الحكم الشرعي، لا لغرض آخر، كالامتنان، أو التفخيم، أو تأكيد الحال، أو المدح والذم، أو الترغيب والترهيب، أو موافقة أمر غالب معتاد، أو بيان واقع خاص تنفيراً منه وتشجيعاً عليه، أو مدحاً له وحثاً عليه، إلى غير ذلك من الأغراض التي لا يفيد شيء منها التخصيص^(١).

واعتبار الصفة من مخصّصات العموم هو امتداد، وأثر للعمل بحجية مفهوم الصفة - التي عبّرت عنها قاعدة: «مفهوم الصفة حجة» - كأحد أنواع مفهوم المخالفة، ولذلك فإن المنكرين لمفهوم المخالفة كالحنفية لا يوجد في اصطلاحهم التخصيص بالصفة قال ابن عبد الشكور: «واعلم أن التخصيص بالشرط، والصفة، والغاية، إنما هو عند القائلين بالمفهوم المخالف»^(٢).

يضاف إلى ذلك أن فكرة تخصيص العام عند الحنفية قد انبنت على معنى المعارضة بين الدليل المفيد للعموم والدليل المخصّص، ومن ثم اشترطوا في الدليل المخصّص للعام: أن يكون مستقلاً عن العام مقارناً له في الزمان، وترتب على ذلك أن الدليل غير المستقل كالاستثناء، والصفة، والشرط، والغاية لا يسمى صرف العام عن عمومته بواسطته تخصيصاً - عندهم - بل يسمى قصراً؛ إذ ليس في الصفة ونحوها معنى المعارضة؛ لأنها ليست مستقلة عن الموصوف^(٣).

بقيت الإشارة إلى بعض الأحكام التي لها تعلق بالصفة عند الأصوليين، منها: أن «الصفة في المعرفة للتوضيح، وفي النكرة للتخصيص»^(٤)، وقد تم

(١) نهاية السؤل للإسني ٤٤٢/٢، تخصيص العموم بالصفة لمحمود صالح جابر ومحمد صالح الشيب ص ٢٥، ٢٦.

(٢) مُسلم الثبوت لابن عبد الشكور مع شرحه فواتح الرحموت ٣٥٧/١.

(٣) انظر: مصادر التشريع الإسلامي لمحمد أديب الصالح ص ٥٣٤، ٥٣٥ ط: مكتبة العبيكان، الأولى ١٤٢٣هـ.

(٤) انظر: المشور للزركشي ٣١٥/٢، البحر المحيط للزركشي ٣٤٢/٣، الإبهاج لابن السبكي ٣٧٨/١.

تناولها في قاعدة مستقلة، ومنها: أن الصفة إذا وقعت عقب جمل معطوف بعضها على بعض تعود إلى الجميع على مذهب الجمهور، خلافاً للحنفية، فإذا قال: (وقفت هذا الوقف على بني زيد، وبني خالد، وبني عمرو، الفقراء)، فالوصف بالفقر يرجع إلى الجميع^(١).

أدلة القاعدة :

دليل هذه القاعدة الاستعمال العربي، والاستقراء الشرعي؛ فقد دل الاستقراء على وقوع تخصيص العام في الكتاب والسنة، وأن هذا المخصص إما أن يكون متصلاً بالمستثنى منه، أو منفصلاً عنه^(٢)، والصفة من المخصصات المتصلة.

تطبيقات القاعدة :

١ - قوله تعالى: ﴿وَرَبِّبْتُكُمْ إِلَٰلِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣]، فجملة ﴿الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ صفة اقتضت قصر العام ﴿نِّسَائِكُمُ﴾ على المدخول بهن فقط، فيكون معنى الآية: أن الله تعالى حرم على الرجل أن يتزوج من بنت امرأته التي أنجبها من زوج آخر إذا كان قد دخل بتلك المرأة بالفعل^(٣).

(١) انظر: المستصفي للغزالي ١٨٥/٢، المحصول للرازي ٦٩/٣، الإبهاج لابن السبكي ١٦٠/٢، فوائح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٣٣٢/١، تيسير التحرير لأمر باشاه ٣٠٢/١، موسوعة القواعد الفقهية للبورنو ٤٧٨/٣.

(٢) أثر القواعد الأصولية اللغوية في استنباط أحكام القرآن لعبد الكريم حامدي ص ١٤٤ ط: دار ابن حزم - الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي لمحمد أديب صالح ٨٥/٢ ط: المكتب الإسلامي، أصول التفسير وقواعده لخالد عبد الرحمن العك ص ٣٨٤ ط: دار النفائس - الطبعة الرابعة ١٤٢٤هـ.

(٣) انظر: مصادر التشريع الإسلامي ومناهج الاستنباط لمحمد أديب الصالح ص ٥٣٣، الأولى ١٤٢٣هـ، الموسوعة الفقهية الكويتية ٩٣/٢٢.

٢- قوله تعالى، في شأن المنافقين: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٤] فلفظ ﴿أَحَدٍ﴾ نكرة في سياق النهي فيقتضي العموم، لكنه جاء مُقَيَّدًا بمتعلق الجار والمجرور ﴿مِّنْهُمْ﴾ الواقع صفة لـ ﴿أَحَدٍ﴾، فلما وردت هذه الصفة صار النهي مخصوصاً بموتى المنافقين، وبقيت الصلاة على الأموات مشروعة في حق موتى المسلمين^(١).

٣- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: ٩٥]، فلفظ ﴿عَدْلُ ذَلِكَ﴾ عام، لأنه اسم جنس مضاف، وهو من صيغ العموم، وقد خُصِّصَ هذا العموم بالصفة الواقعة تمييزاً في قوله تعالى: ﴿صِيَامًا﴾، والمعنى: أنه يشرع لمن أراد التكفير عن جزاء الصيد حال الإحرام أن يصوم يوماً بدلاً من إطعام كل مسكين، فيكون الصيام في مقابل الإطعام^(٢).

٤- قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فجملة ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ﴾ بدل بعض من كل، وهو في معنى الصفة عند الأصوليين، وقد جاء مخصصاً للعموم المستفاد من لفظ ﴿النَّاسِ﴾، ومن ثم فقد أجمع الفقهاء على اشتراط توفر الاستطاعة لوجوب فريضة الحج^(٣).

(١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٦٥٣/٢ ط: عيسى الحلبي، التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ٢٨٥/١٠ ط: دار سحنون، ١٩٩٧م.

(٢) انظر: تفسير البضاوي ٣٦٨/٢ ط: دار الفكر، روح المعاني للآلوسي ٢٧/٧ ط: دار إحياء التراث العربي، المجموع للنووي ٤٣٨/٧، ٤٣٩.

(٣) انظر: البحر المحيط للزركشي ٤٨٦/٢، التحرير للمرداوي ٢٥٣٠/٦، إجابة السائل للصنعاني ص ٣٢٢، تخصيص العموم بالصفة لمحمود صالح جابر ومحمد صالح الشيب ص ١٩.

٥- قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: ١٢]، فلفظ: ﴿رَجُلٌ﴾ و﴿امْرَأَةً﴾ نكرة وقعت في سياق الشرط فتعم، لكن هذا العموم قد خصصته الصفة الواردة بعد النكرة وهي جملة: ﴿يُوْرَثُ كَلَلَةً﴾؛ إذ الجمل بعد النكرات صفات، والمعنى: أن استحقاق أخذ الأخ أو الأخت لأُم السدس إن كانا اثنين، أو اشتراكهم في الثلث إن كانوا أكثر من ذلك مقصور على حالة الكلاله، وهو من مات ولم يكن له أصل وارث (أب وأم) ولا فرع وارث (أبناء)^(١).

٦- قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٥]، فلفظ ﴿الْقَاعِدِينَ﴾ جمع محلى بأل فيفيد العموم، لكن هذا العموم قد خُصَّ بالصفة وهي قوله تعالى: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾، فصار التقدير: لا يستوي القاعدون المؤمنون الأصحاء والمجاهدون في سبيل الله^(٢).

عبد الله هاشم

* * *

(١) انظر: أحكام القرآن للجصاص ١٣٠/٢ ط: دار الفكر، محاسن التأويل لجمال الدين القاسمي عند

تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾.

(٢) انظر: تفسير الرازي ١٩٢/١١ ط: دار إحياء التراث العربي.

رقم القاعدة: ٢٠٦٧

نص القاعدة: الغاية تُخصَّصُ العُموم^(١).

صيغ أخرى للقاعدة :

- ١ - الغاية مخصَّص متصل^(٢).
- ٢ - الغاية من المخصصات المتصلة^(٣).
- ٣ - يجوز تخصيص العام بالغاية^(٤).

قواعد ذات علاقة :

- ١ - مفهوم الغاية حجة^(٥). (أصل).
- ٢ - ما جاز به تخصيص العام جاز به تقييد المطلق^(٦). (مكملة).

(١) انظر: البحر المحيط للزركشي ٤/٤٦٢ ط: دار الكتبي، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ١/٢٥١ ط: دار الكتب العلمية، العقد المنظوم للقرافي ٢/٢٧٨ ط: المكتبة المكية، الأولى ١٤٢٠هـ.

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب ص ١٢٣، ١٢٤ ط: كردستان ١٣٢٦هـ.

(٣) حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع العطار ٢/٥٨ ط: دار الكتب العلمية، فصول الأصول لخلفان بن جميل السيابي ص ١٨١ ط: وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان.

(٤) انظر: معارج الأصول للحلي ص ٩٠، ط: مؤسسة آل البيت.

(٥) التحبير للمرداوي ٦/٢٩٣٥، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٣/٥٠٧ ط: مطبعة السنة المحمدية، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٦) انظر: نهاية الوصول لصفي الدين الهندي ٥/١٧٨٧ ط: مكتبة نزار الباز، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

- ٣- الاستثناء يخصّص العموم^(١). (قسيم).
- ٤- الشرط يخصّص العموم^(٢). (قسيم).
- ٥- الصفة تخصّص العموم^(٣). (قسيم).

شرح القاعدة :

(الغاية) في اللغة: مَدَى الشيء^(٤)، وجمعُها (غَايٌ) و(غَايَاتٌ)^(٥)، وقد ذكر أبو هلال العسكري: أن «أصل الغاية: الرأية، وسُمِّيت نهاية الشيء غايته؛ لأن كل قوم ينتهون إلى غايتهم - أي رايتهم - في الحرب، ثم كثر حتى قيل لكل ما يُنتهى إليه غاية»^(٦).

وفي اصطلاح الأصوليين الغاية: هي نهاية الشيء المقتضية لثبوت الحكم قبلها، وانقائه بعدها^(٧)؛ وبناء على ذلك فتخصيص العموم بالغاية معناه: أن

(١) انظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم للقرافي ١٥٩/٢، البحر المحيط للزركشي ٣٦٩/٤، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٢) انظر: رفع النقاب عن تنقيح الشهاب للجرجاني ٣٠١/٣ - ٣٠٣ ط: مكتبة الرشد الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، تقريب الوصول لابن جزي ص ١٤١ بتحقيق الدكتور محمد المختار الشنقيطي ط: المحقق، المصنفى لابن الوزير ص ٥٦٣ ط: دار الفكر ٢٠٠٢م، مختصر ابن الحاجب مع شرحه الردود والنقود للبابرتي ٢٠٤/٢ ط: مكتبة الرشد الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

(٣) انظر: شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية العطار ٥٨/٢ ط: دار الكتب العلمية، شرح الكوكب المنير لابن النجار ص ٤٠٩ ط: مطبعة السنة المحمدية، البحر المحيط للزركشي ٤٥٨/٤، نهاية السؤل مع حاشية المطيعي ٤٤٢/٢ ط: الفيصلية، إرشاد الفحول للشوكاني ٢٤٩/١، ٢٦١ ط: دار الفكر، بيروت ١٤١٢هـ، فصول الأصول لخلفان بن جميل السيابي ص ١٨٠ ط: وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٤) مختار الصحاح للرازي مادة (غيا)، القاموس المحيط للفيروز آبادي مادة (غيا)، وانظرها بلفظها في قسم القواعد الأصولية.

(٥) المصباح المنير للفيومي مادة (غوي).

(٦) الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري حرف الغين (الفرق بين الغاية والمدى).

(٧) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٦١ ط: دار الفكر، بيروت ١٤١٢هـ، المدخل لابن بدران ص ١٢٧ ط: دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١٧هـ.

يأتي بعد اللفظ العام حرف من أحرف الغاية، كحتى وإلى فيُخرج بعض ما يشملها العام قبله^(١).

والمعنى الإجمالي للقاعدة: أنه إذا ورد لفظ عام، واتصلت به أداة من أدوات الغاية، كحتى، وإلى، فإن هذه الغاية تكون مخصصة للعموم. وهذا مذهب جمهور الأصوليين^(٢).

وخالف الحنفية، حيث نفوا التخصيص بالغاية؛ بناء على منهجهم في تخصيص العام من اشتراط معنى المعارضة بين المخصص والمخصص، وهذا لا يتحقق إلا في المخصصات المنفصلة؛ إذ المعارضة لا تتصور بين أجزاء الدليل الواحد؛ وبناء عليه لم يعتبروا الأدلة المتصلة - بما فيها الغاية - من مخصصات العموم، ولكنهم يجعلون المخصصات المتصلة من بيان التغيير^(٣).

ومثال التخصيص بالغاية قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، فالعموم المستفاد من لفظ (اليد) مخصص بغاية ينتهي إليها وهي (المرفق) بواسطة إحدى أدوات الغاية وهي: إلى^(٤).

واعتبار الغاية من المخصصات هو امتداد وأثر للعمل بمفهوم الغاية، كما

(١) شرح الكوكب المنير لابن النجار ص ٤١٠، الغاية عند الأصوليين وأثرها في الفقه ليويسف بن حسن ابن عبد الرحمن الشراح ص ٤٢ ط: جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٢٦هـ.

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب ص ١٢٣، ١٢٤ ط: كردستان ١٣٢٦هـ، حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع ٥٨/٢ ط: دار الكتب العلمية، معارج الأصول للحلي ص ٩٠ ط: مؤسسة آل البيت، شرح الكوكب المنير لابن النجار ص ٤١٠، الدليل عند الظاهرية لنور الدين الخادمي ص ٢٩٤ ط: دار ابن حزم، دلالة الألفاظ عند الأصوليين لمحمود توفيق محمد سعد ص ٣٢٢ ط: مطبعة الأمانة، الأولى ١٤٠٧هـ.

(٣) انظر: فوائح الرحموت لعبد العلي الأنصاري ٣٢٠/١، الوجيز للكراماسي ص ٥٥ ط: دار الهدى، مصادر التشريع الإسلامي ومناهج الاستنباط لمحمد أديب الصالح ص ٥٣٤، ٥٣٥ ط: مكتبة العيكان، الأولى ١٤٢٣هـ.

(٤) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٦١.

عبّرت عن ذلك القاعدة ذات العلاقة: «مفهوم الغاية حجة»^(١).

والغاية المخصّصة للعموم لها أداتان رئيستان هما: «حتى» و«إلى»، وهناك حروف ليست موضوعة للغاية في الأصل، لكنها تفيد الغاية في بعض استعمالاتها كـ «اللام»، و«الباء»، و«على»، و«في» و«الفاء».

على أن كثيراً من الأدوات يمكن أن نلاحظ منها معنى الغاية في بعض المساقات، كما يمكن لفظ معانٍ غير الغاية من «إلى» و«حتى»^(٢).

وقد اشترط جمهور الأصوليين في الغاية لكي تكون من مخصصات العموم شروطاً أهمها:

١- أن تكون متصلة باللفظ المفيد للعموم، شأنها في ذلك شأن بقية المخصصات المتصلة^(٣).

٢- أن يكون الكلام المشتمل على العام والغاية صادراً من متكلم واحد، علماً بأن النصّ الشرعي (الكتاب والسنة) يُعدّ كلاماً واحداً على مذهب جماهير الأصوليين^(٤)؛ لأن كليهما وحي من عند الله تعالى؛ إذ السنة أحد الوحيين كما قرر العلماء^(٥).

(١) التحبير للمرداوي ٢٩٣٥/٦، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٥٠٧/٣ ط: مطبعة السنة المحمدية.

(٢) انظر: البحر المحيط للزركشي ٤٥٩/٤، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ٢٥١/١، دلالة الألفاظ عند الأصوليين لمحمود توفيق ص ٣٢٤، الغاية عند الأصوليين ليوسف الشراح ص ١٣١-١٣٧.

(٣) انظر: المحصول للرازي ٢٨/٣، الإحكام للآمدي ٢٨٩/٢.

(٤) ويرى فريق آخر من الأصوليين: أنه لو جاء اللفظ المفيد للعموم في كلام الله تعالى، وجاء التخصيص في كلام النبي ﷺ فهو من المخصصات المنفصلة لا المتصلة، وقد ارتضى هذا القول الغزالي، والآمدي، وغيرهم. والخلاف لفظي؛ لأن الفريقين متفقان على التخصيص، وإن اختلفوا في كون المخصّص متصلاً أو منفصلاً.

انظر: العقد المنظوم للقرافي ٥١٦/٢، المستصفى للغزالي ٥٦/٢، الإحكام للآمدي ٩٢٢/٢.

(٥) انظر: الأم للشافعي ١٣٦/٥ ط: دار المعرفة.

٣- أن تكون الغاية قبل التخصيص مشمولة لحكم العام^(١)، فإذا لم تكن كذلك لم تُسمَّ مخصصة للعموم، كما في قوله تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، فالغاية هنا طلوع الفجر، وطلوع الفجر لا يدخل ضمن الليل؛ إذن فالمقصود هنا تحقيق العموم وتأكيده، ببيان أن السلام شمل كل أجزاء الليل بما في ذلك الفترة الملاصقة لطلوع الفجر^(٢).

ومما يرتبط بهذه القاعدة ويكملها مسألة حدِّي الغاية: (مُبتدئها، ومنتهاها)، هل هما داخلان في حكم المَعْيَا المطلوب شرعاً أو لا؟

وجمهور الأصوليين^(٣) على أن الغاية لا تدخل في حكم المَعْيَا، إلا بدليل خاص، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وحال التبين غير داخل في إباحة الأكل، ثم قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فجعل الليل غاية الصيام، ولم تدخل فيه^(٤).

(١) انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار ص ٤١١، فصول الأصول لخلفان بن جميل السيبي ص ١٨١ ط: وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان.

(٢) انظر: البحر المحيط للزركشي ٤/٤٦١، ٤٦٢ ط: دار الكتبي، التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ١/٢٥١، حاشية العطار على جمع الجوامع ٢/٥٩، الغاية عند الأصوليين ليوسف الشراح ص ٤٤٧، ٤٤٨.

(٣) انظر: العدة في أصول الفقه لأبي يعلى الفراء ١/٢٠٣، البرهان للجويني الفقرة ١/١٩٢ فقرة (١٠٣)، أصول السرخسي ١/٢٢٠، التمهيد لأبي الخطاب الكلوثاني ١/١١٣، المحصول لابن العربي ٢/٦٤، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٠٢، كشف الأسرار للبخاري ٢/٢٣٦-٢٣٧، الإبهاج لابن السبكي ٢/١٦١، نهاية السؤل للإسنوي ٢/٤٤٦، التمهيد للإسنوي ص ٢٢١، شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ١/١١٧، القواعد لابن اللحام ص ١٥١-١٥٣، البحر المحيط ٣/٣٤٧، شرح الكوكب المنير ٣/٣٥١، تيسير التحرير لأمير بادشاه ٢/١٠٩، فواتح الرحموت للأنصاري ١/٢٤٦-٢٤٧.

(٤) انظر: أحكام القرآن للجصاص ١/٣٢٠.

أدلة القاعدة :

- ١- أن التخصيص مستمد من أصل الوضع اللغوي، فإن الأداتين الرئيسيتين للغاية «إلى» و«حتى» موضوعتان في اللغة لإفادة الغاية^(١).
- ٢- الاستقراء: حيث دل الاستقراء على وقوع تخصيص العام في الكتاب والسنة^(٢)، كما دل الاستقراء أيضاً على أن المخصّص إما أن يكون مستقلاً (المنفصل)، وإما أن يكون غير مستقل (المتصل)^(٣)، ومن بين المخصّصات المتصلة الغاية التي هي محل البحث.

تطبيقات القاعدة :

- ١- قال تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، أمر الله تعالى في هذه الآية بغسل الأيدي في الوضوء، واليد في اللغة: من الرُّسْغ^(٤) إلى المنكب^(٥)، لكن لفظ ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ خصّص هذا العموم بغاية ينتهي إليها وهي (المرفق)؛ فأفاد أن ما

(١) الإحكام للأمامي ٤٥٨/٢ ط: دار الحديث، شرح الكوكب المنير لابن النجار ص ٤١١ ط: مطبعة السنة المحمدية.

(٢) انظر: التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ١٢١/١ - ١٢٢، أثر القواعد الأصولية اللغوية في استنباط أحكام القرآن لعبد الكريم حامدي ص ١٤٤ ط: دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.

(٣) انظر: البحر المحيط للزركشي ٣٦٦-٣٦٧، شرح التلويح للفتازاني ٧٦-٧٧ ط: مكتبة صبيح، شرح الكوكب المنير ص ٣٩٠، شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية العطار ٤١/١، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي لمحمد أديب صالح ٨٥/٢ ط: المكتب الإسلامي، الرابعة ١٤١٣هـ، أصول التفسير وقواعده لخالد عبد الرحمن العك ص ٣٨٤ ط: دار النفائس، الرابعة، ١٤٢٤هـ.

(٤) الرُّسْغُ: هو من الإنسان مَفْصِلٌ ما بين الساعد والكف، والساق والقدم، قال النووي: الرسغ مفصل الكف وله طرفان وهما عظامان: الذي يلي الإبهام كوع، والذي يلي الخنصر كُرسُوع انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية ٢٢/٢٠٧، المجموع النووي ٢٦٢/٢ ط: مطبعة المنيرية.

(٥) انظر: أحكام القرآن الجصاص ٤٨٠/٢ ط: دار الفكر.

بعد المرفق غير مطلوب غسله^(١).

٢- قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، حرّم الله تعالى في هذه الآية إتيان المرأة الحائض، وخصّص هذا التحريم بغاية ينتهي إليها وهي الطُّهُر؛ فأفاد ذلك أن المرأة بعد طهرها يحل وطؤها^(٢).

٣- قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَتَنِلُوا إِلَيْهَا تَبْغِيَ حَتَّى تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، دلت هذه الآية على مشروعية مقاتلة الفئة الباغية، ولم تجعل الآية هذه المقاتلة شاملة لجميع الأوقات، بل خصّصتها بغاية، وهي توقف الاعتداء ورجوع الفئة الباغية عن عدوانها، وذلك في قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾، ويُعتبر ذلك من باب تخصيص للعموم بالغاية^(٣).

٤- يجب الإمساك عن تناول المفطرات في نهار رمضان حتى بداية الليل؛ قال تعالى: ﴿تُرَاتِمُوا الصِّيَامَ إِلَىٰ اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فالحكم (الصيام) مُخصّص بغاية ينتهي إليها، وهي ظهور الليل^(٤).

(١) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٦١.

(٢) انظر: البحر المحيط للزركشي ٤/٤٦٠، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٦١، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله لعياض بن نامي السلمي ص ٣٢٥، دار التدمرية، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ، الدليل عند الظاهرية لنور الدين الخادمي ص ٢٩٤ ط: دار ابن حزم.

(٣) انظر: أحكام القرآن للشافعي ١/٢٩٠، تيسير الوصول إلى قواعد الأصول لعبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي ص ٦٩٥ ط: دار ابن الجوزي.

(٤) انظر: البحر المحيط للزركشي ٤/٤٦٠، تيسير الوصول إلى قواعد الأصول لعبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي ص ٧٢٣ ط: دار ابن الجوزي، دلالة الألفاظ عند الأصوليين لمحمود توفيق ص ٣٢٤، منهج الاستنباط من القرآن الكريم لفهد بن مبارك بن عبدالله الوهبي ص ٣١٩ ط: الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الأولى ١٤٢٨هـ.

٥- إذا طَلَّقَ الرجل امرأته ثلاث تطليقات صارت محرمة عليه، حتى تتزوج بزواج آخر؛ قال تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، فعدم حلِّ المطلقة ثلاثاً لزوجها الأول مخصَّصٌ بغاية ينتهي إليها، وهي نكاحها زوجاً غيره^(١).

٦- قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٢٢١]، نهى الله تعالى عن التزوج بالمشركات، وخصَّصَ العموم المستفاد من لفظ (المشركات) بغاية ينتهي إليها، وهي إيمانهن، والحكم الممدود إلى غاية ينتهي عند حصول تلك الغاية، فوجب أن ينتهي المنع من نكاحهن عند إيمانهن^(٢).

عبد الله هاشم

* * *

(١) المستصفي للغزالي ص ٢٧٢ ط: دار الكتب العلمية، التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ١/١١٦، المدخل لابن بدران ص ٢٧٦، أضواء البيان للشنقيطي ١٥٣/٥ ط: دار الفكر، بيروت ١٤١٥هـ.
(٢) مفاتيح الغيب للرازي ١٩/١٠ ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ.

فهرس المجلد الثلانون

الكتاب الثالث : قواعد الأدلة الشرعية (تكملة).....	٥
الكتاب الرابع : قواعد تفسير النصوص (يتبع).....	٥
الباب الثاني: قواعد التبعية.....	٧
الاستدلال حجة.....	٩
المصلحة المرسله حجة.....	٢٥
المصالح المرسله لا تدخل في التعبدات.....	٤١
سد الذرائع أصل شرعي.....	٥١
الاستحسان حجة شرعية.....	٦٣
شرع من قبلنا شرع لنا، إلا ما ثبت نسخه.....	٧٥
عمل أهل المدينة حجة.....	٨٩
قول الصحابي هل هو حجة؟.....	١٠٧
الاستصحاب حجة.....	١٢٣
الأصل في المنافع الإباحة وفي المضار التحريم.....	١٤٣
الاستدلال بأقل ما قيل صحيح.....	١٥٣
مراعاة الخلاف أصل عند المالكية.....	١٦٣
مذهب التابعي ليس بحجة.....	١٧٥
الإلهام ليس بحجة.....	١٨١

- الكتاب الرابع : قواعد تفسير النصوص ١٨٩
- الباب الأول : قواعد العموم والخصوص ١٨٩
- العموم من عوارض الألفاظ والمعاني ١٩١
- ألفاظ العموم تقتضي العموم بالوضع ٢٠٣
- أدوات الشرط تفيد العموم ٢٢١
- أسماء الاستفهام تفيد العموم ٢٣١
- الأسماء الموصولة تفيد العموم ٢٤٣
- ألفاظ التأكيد تدل على العموم ٢٥٣
- النكرة في سياق النفي ، أو ما في معناه ، تفيد العموم ٢٦٧
- النكرة في سياق الامتنان تعم ٢٧٧
- الفعل المتعدي في سياق النفي والشرط عام في مفعولاته ٢٨٥
- المعرف بـأل يفيد العموم ٢٩٥
- المعرف بالإضافة يفيد العموم ٣١١
- العام عمومه شمولي ، وعموم المطلق بدلي ٣٢١
- دلالة العام على أفراده ظنية ٣٣١
- العام يجري على عمومه حتى يرد المخصص ٣٣٧
- كل حكم خوطب به النبي ﷺ عم الأمة إلا ما خصه الدليل ٣٥٣
- الخطاب الخاص بواحد من الأمة يعم غيره ٣٦١
- العام يطلق ويراد به الخاص ٣٧١
- العام بعد التخصيص بمعين حجة فيما بقي من الأفراد ٣٨١
- المدح والذم لا يخرجان الصيغة عن عمومها ٣٨٩
- ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة
العموم في المقال ٣٩٩

- ٤١٣ عموم الأفراد يستلزم عموم الأحوال والأمكنة والأزمنة.
- ٤٢٣ المتكلم داخل في عموم كلامه.
- ٤٣١ أقل الجمع المطلق ثلاثة.
- ٤٣٩ الصورة النادرة تدخل تحت العموم.
- ٤٤٧ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.
- ٤٥٥ خصوص السبب لا يجوز إخراجه عن العموم.
- ٤٦١ الاستثناء معيار العموم.
- ٤٧١ الاستثناء عقب الجمل المتعاطفة عائد إلى الجميع مالم يمنع مانع...
- ٤٧٩ المفهوم له عموم.
- ٤٨٩ المجاز له عموم.
- ٤٩٧ نفي المساواة بين شيئين يقتضي العموم.
- ٥٠٩ الوقائع العينية لا عموم لها.
- ٥١٥ الأفعال لا عموم لها.
- ٥٢١ الخاص يتناول مدلوله قطعاً.
- ٥٢٩ الخاص لا يحتمل البيان.
- ٥٣٥ التخصيص لا يقبل إلا بدليل.
- ٥٤٥ لا يمتنع ورود اللفظ العام مع استئثار المخصص عنه.
- ٥٥١ تخصيص الأخبار جائز.
- ٥٥٩ تخصيص القطعي بالظني جائز.
- ٥٦٥ إذا وافق الخاص حكم العام لم يخصه.
- ٥٧١ رجوع الضمير إلى بعض أفراد العام لا يخصه.
- ٥٧٧ المفهوم يخصص العموم.
- ٥٨٥ الاستثناء يخصص العموم.

الاستثناء من الإثبات نفي ، ومن النفي إثبات.....	٥٩٥
الاستثناء من الاستثناء جائز.....	٦٠٥
الاستثناء في معنى الشرط.....	٦١١
الشرط يخصص العموم.....	٦١٩
الصفة تخصص العموم.....	٦٢٩
الغاية تخصص العموم.....	٦٣٧
فهرس المجلد الثلاثون.....	٦٤٥